ح
كرسي القرآن الكريم وعلومه بجامعة الملك سعود، ١٤٣٦هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
السنيد، عادل عبد الرحمٰن
الاختلاف في وقوف القرآن الكريم: مسالكه ـ أسبابه ـ قواعده ـ آثاره... / عادل عبد الرحمٰن السنيد.- الرياض، ١٤٣٦هـ
٧٥٢ص؛ ١٧×٢٤سم
ردمك: ٧ ـ ٢ ـ ٩٠٦٢١ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨
١ ـ القرآن ـ القراءات والتجويد ٢ ـ القرآن ـ سورة البقرة
أ. العنوان
ديوي ٢٢٨,٩ ١٤٣٦/١٠٣٤

جميع حقوق الطبع محفوظة
لكرسي القرآن الكريم وعلومه
جامعة الملك سعود

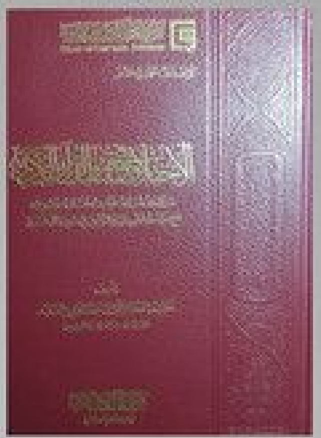

الطبعة الأولى
١٤٣٦هـ

يهتم الكرسي بنشر البحوث المتميزة والجادة في التفسير وعلومه تحقيقًا ودراسة

جامعة الملك سعود ـ كلية التربية
هاتف: ٠٠٩٦٦١١٤٦٧٤٧٤٤ ـ ص.ب. ٢٤٢١٩٩ الرياض ١١٣٢٢
بريد إلكتروني: quranchair@ksu.edu.sa ـ الموقع: http://c.ksu.edu.sa/quranchair
تويتر: @quranchair

منافذ البيع
الرياض: ٠١١ / ٤٤٥٦٢٢٩ ـ مكة المكرمة: ٠١٢/٥٧٦١٣٧٧ ـ المدينة النبوية: ٠١٤/٨٤٦٧٩٩٩

كرسي القرآن الكريم وعلومه
Chair of Qur'anic Sciences

الإصدار الحادي عشر

الاختلاف في وقوف القرآن الكريم

مسالكه، أسبابه، قواعده، آثاره، رموزه، مع دراسة تطبيقية للرموز في سورة البقرة

تأليف

عادل بن عبد الرحمن بن عبد العزيز السنيد

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

كرسي القرآن الكريم وعلومه
جامعة الملك سعود

أصل هذا الكتاب

رسالة ماجستير تقدَّم بها الباحث إلى قسم القرآن وعلومه بكليَّة أصول الدِّين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، ونوقشت يوم السبت ١٤٣٤/٤/٦هـ في القاعة الكبرى بالكليَّة

وتكوَّنت لجنة المناقشة والحكم من:

١ ـ د. عبد العزيز بن ناصر السَّبر
(الأستاذ المشارك بقسم القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، ورئيس القسم سابقًا) مشرفًا.

٢ ـ أ. د. إبراهيم بن سعيد الدوسري
(الأستاذ بقسم القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة) عضوًا.

٣ ـ د. زكي محمد صبري
(الأستاذ المشارك بقسم القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة) عضوًا.

وأوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في القرآن وعلومه بتقدير ممتاز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ كُرْسِيِّ القُرْآنِ الكَرِيمِ وَعُلُومِهِ

لم يكد ينقضي القرن الرابع الهجري حتى بلغَت مصنفاتُ العلماء في الوقف والابتداء في القرآن الكريم ما يقرب من ستين مصنفًا، ضاع أكثرها ولم يبقَ إلا الأسماء، ولم يُطبع منها إلا خمسة، وبعضها لا يزال مخطوطًا.

وقد حاول الباحث الدكتور محمد توفيق محمد حديد في بحثه «كتب الوقف والابتداء حتى نهاية القرن الرابع الهجري؛ دراسة لغوية تحليلية» دراسةَ هذه المؤلفات، وبيانَ قيمتها العلمية، وأما الكتب بعد القرن الرابع فهي أكثر عددًا، وجُلُّ كتب الوقف والابتداء المتقدمة إن لم تكن كلها تنحو منحى استقصاء مواضع الوقف والابتداء في القرآن وتحديد مصطلحاته، وبيان مذاهب القراء فيه، دون تأصيل لمسائله، وتأريخ لنشأته ونحو ذلك.

وقد كُتبت بعض الدراسات المعاصرة عن موضوع الوقف والابتداء في القرآن الكريم، وتعرضَتْ لتأصيل مسائله، وأثره في تفسير القرآن الكريم، ومنها: «وقوف القرآن وأثرها في التفسير: دراسة نظرية مع تطبيق على الوقف اللازم والمتعانق والممنوع» للأستاذ الدكتور مساعد بن

سليمان الطيار، وهي رسالته للماجستير عام ١٤١٣هـ، ومنها: «الوقف والابتداء في القرآن العظيم وأثرهما في التفسير والأحكام» للدكتور عبد الله بن علي الميموني، وهي رسالته للماجستير كذلك.

وتأتي هذه الدراسة التي بين يديك **بعنوان**: (الاختلاف في وقوف القرآن الكريم) وهي دراسة عن مسالكه وأسبابه وقواعده وآثاره ورموزه، مع دراسة تطبيقية للرموز في سورة البقرة، للباحث والمقرئ الدكتور عادل بن عبد الرحمن السنيد وفقه الله لتكمل هاتين الرسالتين، وتضيف إليهما استقراء مسالك العلماء في مصطلحات الوقف والابتداء وتطبيقاتها في كتبهم، وتوضيح أسباب الاختلاف بين وقوف القرآن الكريم، ودراسة قواعد الوقف والابتداء ورصد الآثار المترتبة عليها، والبحث في طريقة رموز بعض المصاحف المطبوعة في العالم الإسلامي؛ وذلك ببيان الطريقة التي اتُّبعت في وضع رموز الوقف، ومدى التزام اللجنة المراجِعة بالمنهج المرسوم، مع دراسة الوقوف الشاذة والغريبة، وبيان ضوابطها ودوافعها، والبحث في علل وقوف المصاحف المختارة من خلال الدراسة التطبيقية؛ وذلك برصد أهم الرموز الموضوعة في كل مصحف، وبيان علل اختلاف الرموز، وما تخفيه من الأسرار البلاغية وغيرها، وإيضاح كيفية التعامل مع تنوع الرموز قراءة وتفسيرًا وتعليلًا. وغير ذلك من المسائل والفوائد والاستدراكات المفيدة.

ونسعد في كرسي القرآن الكريم وعلومه بجامعة الملك سعود بطباعة هذه الدراسة القيمة، ونرجو أن تكون إضافة ثمينة للمكتبة القرآنية، وأن تكون من العلم النافع الذي يدَّخر لصاحبه نفعه ويجري عليه أجره.

أ.د. عبدالرحمن بن معاضة الشهري

المشرف على الكرسي

المُقدِّمَة

وتشتمل على:

- أهميَّة الموضوع وأسباب اختياره.
- أهداف البحث.
- الدِّراسات السَّابقة.
- الجوانب الجديدة في هذا البحث موازنة بالدِّراسات السَّابقة.
- خُطَّة البحث.
- منهج البحث.

المُقدِّمَة

الحمدُ لله الذي أنزل القرآن بشيرًا للمحسنين، ونذيرًا مُنذرًا للمذنبين، وزَيَّن بحفظه قلوبَ الأبرار العارفين، وقسم علومه بين الأخيار العاملين، وشرَّفنا بتلاوة كتابه، وكرَّمنا بحلاوة خطابه، وأجراه على ألسنتنا بواسطة الحروف، ووفقنا للتحفظ بالترتيل والوقوف، وابتَعَثَ نبيَّه محمدًا ﷺ بالحنيفيَّة السَّمْحَة، وخَصَّه بأكمل العطاء والمنْحَة، وأنزل عليه كتابه القرآن، وأسمعه خطابه الفرقان؛ فعلَّم أصحابه الوقوف، وحُسْن القراءة بتجويد الحروف، وأبان لهم الفرع والأصل، وعَلَّمهم القطع والوصل، صلَّى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه الذين نَهلوا من بحار علومه، فَفَهِمُوا وعَرَفُوا، وعَمِلُوا بما عَلِمُوا، فَنَبَهُوا وشَرُفوا، وأحسَنوا الوقفَ والابتداء، وأقامُوا أُصولَ الأدَاء، فجزاهم الله عنا خير الجزاء، ورَضِيَ عنهم ومَنْ تابعهم بإحسان من التَّابعينَ النُّجَباء.

أَمَّا بَعْدُ:

فإنَّ القرآنَ الكريمَ ينبوعُ العلوم ومنشؤها، ومَعْدِنُ المعارف ومبدؤها، ومبنى قواعد الشَّرْع وأساسُه، وأصلُ كل علم ورأسُه، ولَمَّا كان الأمر كذلك؛ كان أشرف العلوم وأفضلها ما يكون فيه خدمة لكتاب الله تعالى بالإيضاح والبيان، والإفصاح والإفهام، ومِنْ بين هذه العلوم: علم الوقف والابتداء، الذي هو: حِلْيَةُ التَّالي، وزِينةُ القاري، وفَهْمٌ للصَّاغي، وبه يُعرَف كيفية أداء القرآن، وبه يُعرَف الفرق بين المعنيين المختلفين، والنقيضين المتباينين، والحُكمين المتغايرين.

قال ابن النَّحَّاس (ت٣٣٨هـ): «قد صار في معرفة القطع والائتناف التفريق بين المعاني، فينبغي لمن قرأ القرآن أنْ يتفهَّم ما يقرؤه، ويشغل قلبه به، ويتفقد القطع والائتناف، ويحرص على أنْ يُفْهِمَ المستَمِعِين في الصَّلاة وغيرها، وأنْ يكونَ وَقْفُهُ عِندَ كَلامٍ مُسْتَغْنٍ أو شَبِيهٍ، وَأنْ يكُونَ ابتداؤُهُ حَسَنًا»(١).

وقال أبو عمرو الدَّاني (ت٤٤٤هـ): «مَعْرِفَةُ ما يتمُّ الوقف عليه وما يحسن وما يقبح مِنْ أجَلِّ أدَوَاتِ القُرَّاءِ المحقِّقين والأئِمَّةِ المتَصَدِّرين، وذلك مما تلزم معرفته الطَّالبين وسائر التَّالين؛ إذْ هو قطب التَّجويد، وبه يُوصَل إلى نهاية التَّحقيق»(٢).

فهذا العِلْمُ ينفتح بتعلُّمِهِ وإعمال الفكر فيه مِنْ مَقاصد القرآن الكريم ومعانيه شيء عظيم؛ إذ تعلُّقُه بفَهْم مُرادِ الله سبحانه؛ لأنَّ الوقف يُبيِّن مُرادَ المتكلِّم ومَرامَه، ويَفْصِل بين المعاني المسُوقة فيُبيِّنُ كلامَه، فهو عِلْمٌ يحتاج إليه جميع المسلمين؛ لأنهم لا غِنَى لهم عن قراءة الكتاب المبين.

مِنْ أجْلِ هَذا العِلْمِ وَشَرَفِهِ، وَعُمُومِ بَرَكتِهِ ونفعه؛ تَاقَتِ النَّفْسُ إلى الإسْهَامِ فيه، وَبنَاءِ لَبِنَةٍ في هَذا العِلْمِ لِنَاظِرِيه، فَانْتَخبتُ مَوضُوعًا مِنْ مبانيه، وَوَسَمْتُهُ: «**الاختِلاف في وُقُوفِ القُرآن الكريم، مَسَالِكُهُ، أسْبَابُهُ، قَواعِدُهُ، آثَارُهُ، رُمُوزُهُ، مَعَ دِرَاسةٍ تَطْبِيقِيَّةٍ للرُّمُوزِ في سُورَةِ البقرة**»، وإنِّي على يقينٍ لا يخالطه شَكٌّ أنَّ هذا البَحْثَ قَطْرَةٌ مِنْ غَيثٍ مُتَدَفِّقٍ مِنَ الكِتَابَاتِ، في بَحرِ البُحُوثِ والرَّسائل والمقالات، مِنْ أئِمَّة المسلمين وعُلَمائها الأجِلَّاء، ومَنِ اقتفى أثرهم مِنَ الخَلَفِ الأتْقِيَاء.

(١) القطع والائتناف (ص٩٧).

(٢) شرح القصيدة الخاقانية، للدَّاني (٢/٩٦).

أهميَّةُ الموضُوعِ وَأسْبابُ اختيارِه:

تَكْمُنُ أهمِّيَّةُ هذا الموضُوعِ وَأسْبابُ اختيارِهِ في النِّقاطِ التَّالِيَةِ:

١ ـ أنَّ الاختلافَ في عِلْمِ الوقـفِ والابتداء يتعلَّقُ بفَهْمِ مُرادِ كَلام الله تعالى، وأنَّ مَنْ رَامَ مَعْرِفَةَ مَعَانِيَ القُرآنِ الكَرِيم، واسْتِنْبَاطَ الأدِلَّةِ منه فلا بُدَّ له مِنْ تَعَلُّمِ هَذا الفَنِّ، وَإمْعَانِ النَّظَرِ في مَقَاصِدِهِ، وَإعْمَالِ الفِكْرِ فيه.

٢ ـ أنَّ الاخْتِلافَ في وُقُوفِ القُرْآنِ الكَرِيم مَرَدُّهُ إلى عِدَّةِ عُلُوم لها أثرٌ كَبِيرٌ في تنوُّعِها؛ كالقِرَاءَاتِ، وَالتَّفْسِيرِ، وَالفِقْهِ، وَالنَّحْوِ، والبَلاغَةِ؛ مِمَّا يجعَلُه ذا أهَمِّيَّةٍ كَبِيرَةٍ.

٣ ـ أنَّ تَعْلِيلَ الاخْتِلافِ في وُقُوفِ القُرْآنِ الكَرِيمِ يُعْطِي انْطِبَاعًا وَحِسًّا وَذوقًا في التَّفْسِيرِ واللُّغَةِ لا يَسْتَطِيعُ الْمُكْثِرُ منه الانفِكَاكَ عَنْه.

٤ ـ قِلَّةُ الاهتِمَامِ بموضُوعِ الاخْتِلافِ في الوُقُوفِ دِرَاسَةً وَتَطْبِيقًا، وَهَذا يُشْعِرُ بالحاجةِ لمزيدِ بحثٍ في هذا الجانب.

٥ ـ أنَّ الاخْتِلافَ في وُقُوفِ القُرْآنِ الكَرِيمِ بينَ الْمَصَاحِفِ الْمَطْبُوعَةِ لم يُدْرَسْ دِرَاسَةً تَعْلِيلِيَّةً مُسْتَقِلَّةً حَسَبَ عِلْمِ الباحِثِ واطِّلاعِهِ.

٦ ـ إظْهَارُ الْمُوازَنَة بينَ رُمُوزِ الْمَصَاحِفِ الْمَطْبُوعَةِ في العَالَمِ الإسْلامِيِّ، والتَّرْجِيحُ بينها.

أهدافُ البَحْثِ:

يَهْدُفُ البَحْثُ إلى إبْرَازِ الْجَوَانِبِ التَّالِيَةِ:

١ ـ التَّعْرِيفُ بقَوَاعِدِ الوَقْفِ والابتِدَاءِ، وَالآثارِ الْمُتَرَتِّبَةِ عَلَيهِمَا.

٢ ـ إظْهَارُ أسْبابِ الاخْتِلافِ بينَ وقوف القرآن الكريم.

٣ ـ إيضَاحُ مَسَالِكِ العُلَماء في تقسيمهم للوقف والابتداء.

٤ ـ بيانُ ضَوَابط غرائب الوقف والابتداء، والتَّمْثيل لها.

٥ ـ رَصْدُ الرُّمُوز الموضوعة في المصاحف المُخْتَارة في مواضعَ مِنْ سورة البقرة.

الدِّراسات السَّابِقة:

قَمْتُ بزيارةٍ لمراكز البُحُوثِ والدِّرَاسَاتِ الإسْلاميَّةِ، والمكتباتِ العِلْمِيَّةِ الخاصَّةِ والعَامَّةِ، والاتِّصَالِ بالجامِعَاتِ السُّعُوديَّةِ، إبَّان تَسْجيل الرِّسَالة، فتبيَّن للباحث أنَّ موضوع علم الوقف والابتداء قد كُتِبَ فيه ثلاثُ رسائلَ عِلْميَّةٍ، أَسْرُدُها حَسَبَ التَّسلسل الزَّمَنيّ:

الرِّسالة الأولى: رِسَالة دكتوراه مُقدَّمَة مِنَ البَاحِثَة الأُستاذة: خديجة أحمد مُفْتي إلى قِسْمِ اللُّغَة العربيَّة والنَّحْو والصَّرْف بجامعة أُمِّ القُرَى، سنة (١٤٠٦هـ)، بعنوان: «الوقف والابتداء عند النُّحَاة والقُرَّاء»، تَقَعُ الرِّسَالةُ في (٤٤٢) صفحة، ويَتَلَخَّصُ عَمَلُهَا في الآتي:

أولًا: تحدَّثَتْ عن معنى الوقف عند القرَّاء لُغةً واصْطِلاحًا، ثُمَّ معناه عند النُّحَاة.

ثانيًا: ذَكَرَتْ أهميَّةَ الوقف، وبيَّنَتْ أنَّ تلك الأهميَّة كانت محلَّ اهتمامِ القُرَّاء والنَّحْويين.

ثالثًا: ذَكَرَتْ وقوفَ النبي ﷺ ووقوف جبريل عليه السلام في مقام التَّأكيد على أهمِّيَّة الوقف والابتداء.

رابعًا: أبرزَتْ جُهُودَ القُرَّاء والنُّحَاة في خِدمة باب الوقف والابتداء، تأليفًا ودِرَاسةً.

خامسًا: بيَّنتْ مدى ارتباط الوقف بالعقيدة، والفقه، والقراءات، والتفسير، واللَّهَجات، والتَّرْكيب.

سادسًا: أوضَحَتِ المفارقةَ بين وَقْفِ القُرَّاء وَوَقْفِ النُّحَاة.

سابعًا: ذَكَرَتْ أقسامَ الوقف على مرسوم الخط وهي: الإبدالُ، الإثباتُ، الحذفُ، الوصلُ، القطعُ.

ثامنًا: بيَّنَتْ أقسامَ الوقف إجمالًا مِنْ غيرِ تَفْصيلٍ، ورُموزَها المستخدَمَةَ في المصاحف عند السَّجَاوندي والنَّيسابوري والهنديّ.

تاسعًا: أوْضَحَتِ الباحثةُ مواضعَ الوقف في آياتٍ مخصُوصةٍ؛ كآيَةِ الكُرْسي، وخواتيمِ سورةِ البقرة، وكان سبيلُها في معالجة الوقف فيها تدبرَ معانيها.

عاشرًا: خَصَّصَتِ القِسْمَ الأخيرَ مِنَ الرسالة للجانب الصَّوتيِّ في طُرُقِ الوقف المختلفة مِنْ: زيادةٍ، وتضعيفٍ، وإبدالٍ، ونقلٍ.

والمتأمِّلُ لطريقة عمل الباحثة في الرِّسالة، يعلم أنها رَصَدَتِ الظَّوَاهر الصوتيَّة اللُّغويَّة في جانب الوقف والابتداء، وما أفادتْ به مِنْ مباحثَ قُرآنيَّةٍ في هذا العِلْم؛ فقد سَلَكَتْ فيه المنْهَجَ الوَصْفِيَّ دُونَ التَّحْليلي.

الرِّسالة الثانية: رسالة ماجستير مُقدَّمَة مِنَ الباحث الشيخ: مساعد بن سليمان الطيَّار إلى قسم القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، سنة (١٤١٣هـ)، بعنوان: «وُقوف القرآن وأثرُها في التَّفْسير دِرَاسَةٌ نَظَريَّةٌ مع تطبيقٍ على الوقف اللَّازم والمتعانق والممنوع»، وتقع الرِّسالةُ في (٤٤٥) صفحة، ويَتَلَخَّصُ عَمَلُهُ في الآتي:

أولًا: تحدَّثَ عن عِلْمِ الوقف والابتداء، نشأته، والمؤلَّفات فيه.

ثانيًا: ذَكَرَ مصطلحاتِ العُلَمَاء في الوقف والابتداء، واقتصر على ابن الأنباري، وأبي عمرو الدَّانيِّ، ومحمد طيفور السَّجَاوَنْدي، مع الموازنة بين مُصْطَلَحَاتهم، ثم قام بتطبيقِ مُصْطَلَحَاتهم على سورة التَّحْريم.

ثـالـثًـا: أجرَى الباحثُ دِراسةً تطبيقيَّةً في البَابِ الثالث للوقف اللَّازم والمتعانق والممنوع مِنْ خلال المصحف، واعْتَمَدَ على وُقوفِ مصحف المدينة النبويَّة، في طبعته الأُولى، وكان عَمَلُهُ فيها على النَّحْو التَّالي:

أ ـ التَّعْريف بالوقف اللَّازم لغةً واصطلاحًا.

ب ـ سبب التَّسْمية بهذا الاسم.

ج ـ مُوازنته بمصطلحات العُلَمَاء.

د ـ أمثلةٌ تطبيقيَّةٌ لِكُلِّ وَقْفٍ، مع بيان أثره في التَّفسير.

رابعًـا: تحدَّثَ عن تعريف الوقف لغةً واصطلاحًا.

خامسًا: ذَكَرَ عباراتِ الوقف عند المتقدِّمين والمتأخِّرين.

سادسًا: بيَّنَ علاقةَ المقطوعِ والموصولِ بعِلْمِ الوقف.

سابعًا: أبانَ علاقةَ عِلْمِ الوقف والابتداء ببعض العُلُوم؛ كالقِراءاتِ، والنَّحْو، والفِقْه، مُبيِّنًا أثر هذه العلاقة بذكر ثلاثةِ أمثلةٍ في القراءات، ومثالٍ في النَّحْو، ومثالٍ في الفِقْه.

ثـامنًـا: أَوْضَحَ حُكمَ الوقف عُمومًا، وحُكْمَ الوقف على رؤوس الآي.

تـاسعًـا: أَوْضَحَ المرادَ باللَّفْظ والمعنى عند عُلَمَاء الوقف والابتداء، وَذَكَرَ مُصْطَلَحَاتٍ أُخرَى لِعُلَمَاء الوقف عَنْوَنُوا بها كُتُبَهُم.

عـاشرًا: أوضَحَ الصِّلَةَ بين الوقف والابتداء، وأنَّ أقسام الابتداء كأقسام الوقف، مع التَّمثيل على ذلك بمصطلحات الدَّانيِّ.

وقد أفاد الباحثُ في الخاتمة ببعض الموضوعات التي يُمكن أنْ تكون رِسالةً عِلْميَّةً في عِلْمِ الوقف والابتداء، وقد أَخَذْتُ ببعضها في خُطَّة هذا البحث، وسأُبيِّنُهَا ـ إن شاء الله تعالى ـ في الجوانب الجديدة للدِّراسة.

الرِّسالة الثالثة: رسالة ماجستير مُقدَّمَة مِنَ الباحث الشيخ: عبد الله بن علي المطيري إلى قِسْمِ الكتاب والسُّنَّة بجامِعَة أُمِّ القُرَى، سنة (١٤٢٠هـ)، بعُنْوان: «الوقف والابتداء في القرآن العظيم وأثرهما في التَّفْسير والأحكام»، وتقع الرِّسالةُ في (٣٨٨) صفحة، ويَتَلَخَّصُ عَمَلُهُ في الآتي:

أولًا: أَفَادَ بنشأة علم الوقف والابتداء، وأنواعه، والتَّصْنيف فيه.

ثانيًا: ذَكَرَ الآثارَ الوارِدَةَ عَنِ الصَّحابة والتَّابعين في فَضْلِ عِلْمِ الوقف والابتداء، وأهمِّيَّته.

ثـالثًـا: تكلَّمَ عَنْ مَسْألة الوُقوف على رؤوس الآي، وقَامَ بدراستها وتأصيلها.

رابعًا: تحدَّثَ عَنْ أثر التَّفْسِير والأحكام الفقهيَّة في الوقف والابتداء مِنْ خِلال ذِكْرِ أمثلةٍ مِنَ الآيات القُرْآنيَّة.

خامسًا: ذَكَرَ أقسام الوقف والابتداء عند ابن الأنباريِّ، والنَّحَّاس، والسَّجَاوَنديِّ.

ومما يُلاحظ أنَّ الباحث في رسالته اعْتَنَى بأثر التَّفْسير والأحكام الفقهيَّة في عِلْمِ الوقف والابتداء، وأطالَ في المباحث التفسيريَّة والفقهيَّة مِنْ خلال الآيَات التي اختارها للدِّراسة.

الجوانبُ الجديدةُ في هذا البحث موازنةً بالدِّرَاسَات السَّابقة:

مِنْ أبرز الإضَافات التي تميَّز بها هذا البحث ـ بتوفيق الله ـ عَنِ الدِّرَاسَاتِ السَّابقة ما يأتي:

أولًا: استِقْرَاءُ مَسَالك العُلَمَاء في مُصْطَلَحَات الوقف والابتداء وتطبيقاتها في كتبهم.

ثانيًا: توضيحُ أسباب الاختلاف بين وقوف القرآن الكريم مِنْ خِلال:

١ ـ بيانُ مدى ارتباط كُلِّ سَبَبٍ بعِلْمِ الوقف والابتداء.

٢ ـ ضَرْبُ أمثلةٍ مِنَ القرآن الكريم، مع بيان هذا الأثر وجودًا وعدمًا.

٣ ـ الإشارةُ إلى عنايةِ العُلَمَاء بذلك في كتبهم وتَصانيفهم.

ثالثًا: دِرَاسَةُ قواعد الوقف والابتداء، ورَصْد الآثار المترتبة عليها.

رابعًا: البَحْثُ في طريقة رُمُوز بعض المصاحف المختارة والمطبوعة في العالَم الإسلامي، وكان ذلك بتسليط الضوء على:

١ ـ بيان الطريقة التي اتُّبِعَتْ في وضع رُمُوز الوقف، مع ذِكْرِ أسْمَاء الكتب المعْتَمَدَة لديهم في هذا الفن.

٢ ـ مدى التزامِ اللَّجنة المراجِعَة للمُصْحَف الشَّريف بالمنْهَجِ الذي رَسَمُوه لهم في رُمُوز الوَقْفِ.

٣ ـ بيانُ أثر اختلاف الرِّوَاية في رُمُوز الوَقْفِ.

خامسًا: دِرَاسَةُ الوُقوف الشَّاذة والغريبة، وبيان ضوابطها ودوافعها، وكان ذلك بالإشارة إلى:

١ ـ أوقافُ النبيِّ ﷺ.

٢ ـ أوقافُ جَبريل عليه السلام.

٣ ـ أوقافُ المنزَّلَة.

٤ ـ أوقافُ الكُفْرَان.

٥ ـ أوقافُ الغُفْرَان.

سادسًا: البَحْث في عِلَلِ وُقوفِ المَصَاحِف المُخْتَارة مِنْ خِلالِ الدِّرَاسَة التَّطبيقيَّة، ومِنْ ذلك:

١ ـ رَصْدُ أهمِّ الرُّمُوز الموضوعة في كُلِّ مُصْحَفٍ.

٢ ـ بيانُ العِلَلِ في اخْتِلاف الرُّموز، وما تُخفيه مِنْ مكنونات بلاغيَّة وتَفْسِيريَّة ونَحْويَّة.

٣ ـ إيضَاحُ كيفية التَّعامل مع تنوُّعِ الرُّمُوز قراءةً وتفسيرًا وتعليلًا.

خُطَّةُ البحث:

اقتضَتْ طبيعةُ البَحث أنْ يكون مِنْ: مقدِّمة، وتمهيد، وقسمين، وخاتمة، وذلك على النَّحو التَّالي:

المقدِّمة: وتضمنَتْ: أهمِّيَّة الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، والدِّراسات السَّابقة، وخُطَّة البحث، ومنهجه.

التَّمهيد: ويَشْتَمِل على نشأة علم الوقف والابتداء، وأهمِّيَّته.

القسم الأول: الدِّراسة النَّظرية.

وفيها أربعة فصول:

الفصل الأول: مَسَالك العُلَماء في الوقف والابتداء، ومُنَاقَشَتُها.

وفيه: تمهيدٌ، وأربعة عشر مبحثًا:

التَّمهيد: سببُ اختيار عُلَمَاء الوقف والابتداء المذكورين.

المبحث الأوَّل: مَسْلَك الإمام: محمد بن سَعْدَان الكُوفي (ت٢٣١هـ).

المبحث الثَّاني: مَسْلَك الإمام: محمد بن القاسم الأنْبَاري (ت٣٢٨هـ).

المبحث الثَّالث: مَسْلَك الإمام: أحمد بن محمد النَّحَّاس (ت٣٣٨هـ).

المبحث الرَّابع: مَسْلَك الإمام: عثمان بن سعيد الدَّاني (ت٤٤٤هـ).

المبحث الخامس: مَسْلَك الإمام: الحسن بن علي العُمَاني (ت بعد الخمس مئة هـ).

المبحث السَّادس: مَسْلَك الإمام: علي بن أحمد الغزَّال (ت٥١٦هـ).

المبحث السَّابع: مَسْلَك الإمام: محمد بن طيفور السَّجَاوَندي (ت٥٦٠هـ).

المبحث الثَّامن: مَسْلَك الإمام: الحسن بن أحمد الهَمَذَاني (ت٥٦٩هـ).

المبحث التَّاسع: مَسْلَك الإمام: علي بن محمد السَّخَاوي (ت٦٤٣هـ).

المبحث العاشر: مَسْلَك الإمام: عبد الله بن جمال الدين النَّكْزَاوي (ت٦٨٣هـ).

المبحث الحادي عشر: مَسْلَك الإمام: إبراهيم بن عمر الجَعْبَري (ت٧٣٢هـ).

المبحث الثَّاني عشر: مَسْلَك الإمام: محمد بن محمد بن الجَزَري (ت٨٣٣هـ).

المبحث الثَّالث عشر: مَسْلَك الإمام: محمد بن أبي جُمْعَة الهَبْطي (ت٩٣٠هـ).

المبحث الرَّابع عشر: مَسْلَك الإمام: أحمد بن محمد الأشْمُوني (من أعيان القرن الحادي عشر الهجري).

الفصل الثاني: أسباب اختلاف وقوف القرآن الكريم.

وفيه: ستَّة مباحث:

المبحث الأوَّل: اختلاف القِرَاءات.

المبحث الثَّاني: اختلاف التَّفْسير.

المبحث الثَّالث: اختلاف العقائد.

المبحث الرَّابع: اختلاف الأحكام والمذاهب الفقهيَّة.

المبحث الخامس: اختلاف الإعراب.

المبحث السَّادس: اختلاف الأسلوب البلاغي.

الفصل الثَّالث: قواعد الوقف والابتداء، وآثاره.

وفيه: مبحثان:

المبحث الأوَّل: الوقف.

وفيه: ثلاثة مطالب:

المطلب الأوَّل: قواعد الوقف.

المطلب الثَّاني: الآثار المترتبة على قواعد الوقف.

المطلب الثَّالث: غرائب الوقوف وضوابطها.

المبحث الثاني: الابتداء.

وفيه: ثلاثة مطالب:

المطلب الأوَّل: قواعد الابتداء.

المطلب الثَّاني: الآثار المترتبة على قواعد الابتداء.

المطلب الثَّالث: غرائب الابتداء وضوابطه.

الفصل الرَّابع: مُصْطَلَحَات الوقف، ورُمُوزه.

وفيه: تمهيدٌ، وثلاثة مباحث:

التَّمْهيد: نَشأةُ المصطلحات والرُّمُوز.

المبحث الأوَّل: مُصْطَلَحَات الوقف، وتعريفها.

المبحث الثَّاني: رُمُوز الوقف في بعض المصاحف المطبُوعَة.

وفيه: تمهيدٌ، وَسِتَّةُ مطالب:

التَّمْهيد: سببُ اختيار المصاحف المذكورة.

المطلب الأوَّل: مُصْحَف المغرب، بِروَاية وَرْشٍ عَنْ نافع.

المطلب الثَّاني: مُصْحَف الجماهيرية، بِروَاية قالونَ عَنْ نافع.

المطلب الثَّالث: مُصْحَف إفريقيا، بِروَاية الدُّوري عَنْ أبي عمرو.

المطلب الرَّابع: مُصْحَف الملك فؤاد، برواية حفصٍ عَنْ عاصم.

المطلب الخامس: مُصْحَف المدينة النبويَّة، برواية حفصٍ عَنْ عاصم.

المطلب السَّادس: المصحف الباكستاني، برواية حفصٍ عَنْ عاصم.

المبحث الثالث: حكم الالتزام بمصطلحات الوقف، ورُمُوزه.

القسم الثاني: الدِّرَاسَةُ التَّطْبيقِيَّةُ.

وتشتمل على دِرَاسَةٍ تطبيقيَّةٍ لرُمُوزِ وُقوف المصاحف المختارة في مواضعَ مِنْ سُورة البقرة.

الخاتمة: وتضمَّنت: العَرْض الموجز للرِّسَالة، وأَهَمَّ نتائج البحث، وتوصياته.

الفهارس العامة:

وتشتمل على الآتي:

١ - فهرس الآيات القرآنيَّة.

٢ - فهرس الأحاديث والآثار.

٣ - فهرس الأشعار.

٤ - فهرس الأعلام.

٥ - فهرس المصطلحات العلميَّة.

٦ - فهرس الكتب.

٧ - فهرس الكلمات الغريبة.

٨ - فهرس المواضع والأماكن.

٩ - فهرس الفِرَق والطوائف.

١٠ - فهرس المصادر والمراجع.

١١ - فهرس موضوعاتِ البحث.

منهج البحث:

سَلَكْتُ في هذا البحث مَنْهَجَ الوَصْفِ والاستقراء والتَّحْليل لكتب الوقف والابتداء والمصاحف المطبوعة المختارة في هذا البحث، وذلك وَفْقَ الأمور التَّالية:

١ - التَّمْهيدُ للبحث وللفُصُول وللمباحث التي تحتاج إلى تمهيدٍ بما يتناسب مع موضُوعاتها، ويوضِّح مسائِلَها.

٢ - الاستقراءُ لمصادر المادة العلميَّة ومراجعها المتقدِّمَة والمتأخِّرة.

٣ - الاعتمادُ على المصادر الأصيلةِ في المسائل العلميَّة وَفْقَ التَّخَصُّص الدَّقيق لِكُلِّ مسألة.

٤ - الاستشهادُ بالآيات القرآنيَّة، والأحاديث النبويَّة، وكلام السَّلف الصَّالح، والعُلَماء فيما دَعَتِ الحاجةُ إلى ذِكْرِه.

٥ - توثيقُ المسائل العلميَّة مِنَ المَصَادر المُعْتَمَدَة، مَعَ نِسْبَة أقوال العُلَماء وتوثيقها، وإثبات مصادرها في الحاشية.

٦ - الاستنباطُ لقواعد الوقف والابتداء مِنْ خلال الاستقراء في الكتب والمصاحف.

٧ ـ الإشارةُ للوقوف الشَّاذة أو الغريبة التي لم تصح سَنَدًا، أو خَالَفَتْ قواعد الوقف والابتداء.

٨ ـ الإشارةُ إلى آثار الوقف والابتداء.

٩ ـ الموازنةُ بين رُمُوز وقوف المصاحف المختارة في مواضع مِنْ سورة البقرة، والتَّعْليل لاختلافها وتباينها.

١٠ ـ ضبطُ النُّطق لبعض رُمُوز الوُقوف في المصاحف؛ كأمثال: صلى، قلى، . . . إلخ.

١١ ـ المناقشةُ لمسالك العلماء في الوقف والابتداء.

١٢ ـ كتابةُ الآيات بالرَّسْم العثماني.

١٣ ـ عَزْوُ الآيات إلى سُوَرِها، وبيان أرقامها.

١٤ ـ توثيقُ القراءات القرآنيَّة، مع نِسبتها إلى أصحابها، وبيان حُكْمِها إنْ كانت شاذة.

١٥ ـ تَخْرِيجُ الأحاديث والآثار المذكورة، فإنْ كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيتُ بذلك، وإنْ كان في غيرهما فإني مع العزو إلى المصدر أذكر درجةَ الصِّحَّة والضَّعْف مُعْتَمِدًا في ذلك كلامَ المحقِّقين مِنْ أهل الحديث ما استطعتُ إلى ذلك سبيلًا.

١٦ ـ التَّعْريفُ الموجَز لِكُلِّ ما يحتاج إلى تعريفٍ عند أوَّل ذكرٍ له، ومِنْ ذلك: الأعْلام، والفِرَق، والقبائل، والأماكن، واستثنيتُ مِنَ الأعلام خمسة أصنافٍ لم أعْرِّفْ بهم؛ إمَّا لشُهْرتهم، أو لأسبابٍ أُخْرَى؛ كالأنبياء والمرسلين، والأعلامِ الذين وَرَدَتْ أسماؤهم في سَرْدِ قِراءاتِ الأئمَّة، والأعلامِ الذين وَرَدَتْ أسماؤهم في تراجِم العُلَماء المعنِيِّين بدراسة مَسَالكهم في الوقف والابتداء كمشايخهم وطلابهم، والأعلامِ الذين وَرَدَتْ أسماؤهم في سَرْدِ المصنَّفَات المُؤلَّفَة في الوقف والابتداء

واكتفيتُ بتاريخ وَفَيَاتهم، والأعلامِ المعاصِرين في القرن الرابع عشر والخامس عشر، كما استثنيتُ مِنَ التَّعْريف بالنِّسْبة للفِرَق والقبائل والأماكن ما جاء منها عَرَضًا في سَرْدِ المصنَّفَات المؤلَّفَة في الوقف والابتداء. وأمَّا المصطلحات العلميَّة فعرَّفتُ ما كان منها لصيقًا بالموضوع وحميمًا للأُصُول والفروع.

١٧ ـ الضَّبْطُ بالشَّكْل لما يحتاج إلى ضبط، أو يُستَشْكَل في قِرَاءته.

١٨ ـ البيانُ للغريب مِنَ الألفاظ والكلمات.

وفي الختام . . . أشكر الله تعالى على نِعَمه وآلائه الظَّاهرة والبَاطنة، فَلَه الحمدُ كُلُّه، والشُّكْرُ أتمُّه، والثناء أكمله، ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] حاطنا بجميل عوائده، وجُود إحْسَانه، مَعَ سُوءِ عَمَلي، وقِلَّة عِلْمي، إلَّا أنه سبحانه يعاملنا بما هو أهْلُه لا بما نحن أهْلُه، هو أهْلُ التَّقْوى وأهْلُ المغفرة.

ثم أُثنِّي بالشُّكر والعِرْفان لوالِديَّ الكريمين على ما بذلاه لي منذ أنْ خرجتُ إلى هذه الدُّنيا، مِنْ عَطْفٍ ومودَّةٍ وتربية على الخصال الحميدة، وتعليم على الأخلاق المجيدة، وما كلَّلاني به من الدُّعاء الصَّادِق، والنُّصْح الحَاذِق، فأسأل الله جلَّ ثناؤه أن يحفظهما من كُلِّ سوء ومكروه، وأن يُطِيل في أعمارهما على طاعته، وأن يجعل ما قدَّماه رِفْدًا لهما يوم يَلْقونه.

والشُّكر والدُّعاء مُتَمَّمَان لزوجي وأمِّ ولدي على صبرها وكفاحها معي، وكذا موصولانِ أيضًا لمعالي مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وعميد كليَّة أُصُول الدِّين، وعَمِيد عمادة الدِّراسات العُليا، وصَاحب الفضيلة الدكتور: عبد العزيز بن ناصر السَّبْر (الأستاذ المشارك بقسم القرآن وعلومه)، على إشرافه على هذا البحث، وما وَسِعَني مِنْ طِيب أخلاقه، وكَرَم سَجَاياه، والطِّيبُ مِنْ مَعْدِنه لا يُستغْرَب.

ويتتابع الشُّكر والحَمْد لأهل العِلْم والفَضْل، وعلى رأسهم فضيلة شيخي الأستاذ الدكتور: غانم قدُّوري الحمد، وفضيلة الدكتور: حازم سعيد حيدر، وفضيلة الدكتور: أحمد الخرَّاط، وفضيلة الدكتور: تيسير أبوحيمد، وفضيلة الدكتور: أحمد شِرْشَال، وفضيلة الدكتور: مساعد الطيَّار، وفضيلة الدكتور: سعيد ربيع، وفضيلة شيخي الدكتور: أيمن رُشْدي سُويد، وفضيلة شيخي: محمد بن شَحَادة الغُول، وفضيلة الدكتور: أشرف طلعت، وفضيلة شيخي المُرَبِّي: أحمد بن فيصل الفيصل، وآخرين تَتَابَعَتْ فَضَائلُهم عليَّ مِنَ المشايخ النُّبلاء، والإخوة الأعِزَّاء، أسألُ الله تعالى أنْ يتولَّى إحسانَهم ومكافأتهم أجمعين، ويختم لهم في الدَّارين بالحسنى، آمين.

أسألُ الله تعالى أنْ يتقبَّلَ منِّي هذا العمل، ويجعله خالصًا لوجهه الكريم، ويُلبسه حُلَلَ الرِّضى والقبول وأنْ يَقْدُمني في صحائف عَمَلي يومَ المعَاد ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [الحديد: ١٢].

وآخِرُ دَعْوَانا أَنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين

التَّمْهِيد

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأوَّل: المعالم الأُولى للوقف والابتداء في اللِّسان العربي.
- المبحث الثَّاني: المعالم الأُولى للوقف والابتداء في القرآن الكريم.
- المبحث الثَّالث: باكورة التصنيف في الوقف والابتداء.
- المبحث الرابع: أهميَّة علم الوقف والابتداء.

المَبْحَثُ الْأَوَّلُ

المعالم الأُولى للوقف والابتداء في اللِّسان العربي

جاءتْ بواكيرُ ظاهرةِ الوقفِ في اللِّسانِ العربي مع وُجودِ الكلامِ عندَ بني آدم؛ حيثُ خلقَ اللهُ البشرَ أسْوياء، وأوجدَ فِيهمُ اللِّسانَ والكلامَ، واقتضَتْ حكمتُه تعالى أنْ جعلَ حاسَّةَ النُّطقِ في الإنسانِ؛ كي يتكلَّمَ ويعبِّرَ عن مشاعِرِه وأحاسيسه ورغباته.

وصاحَبَ هذا النطقَ ظاهرةُ الوقفِ الصوتيةُ الأدائيةُ التي عزَّزَتْ مكانَتَهُ بالفصاحةِ، وتَوَّجَتْ ضُروبَه بالبلاغةِ، وأضْحَتْ فيصلًا في موازينِ كلامِ البُلغاءِ، حيث لا ترى الواحد منهم إلا وهُو يقْطَع كلامَه على معنى بَديعٍ، أو لفظٍ حَسَنٍ رشيقٍ، ومما أكَّد هذا الارتباط الوثيق بين النُّطق والوقف أمران اثنان:

الأوَّل: النَّفَس:

إذ إنَّ حاجةَ الإنسانِ للنَّفَسِ حاجةٌ فطريةٌ جِبلِّيَّةٌ، ولا يُمكِنُ لأحد أنْ يصلَ كلامَه كُلَّه مِنْ غير وقف، ومَردُّ الوقف في النطق إلى انقطاع النَّفَس؛ لاستحالة الاستمرار في الكلام في نَفَس واحد، والأصل في المتكلِّم أنْ يستعمل هواء الزفير، ومعلومٌ أنَّ حجم الرئتين محدود؛ ولذا احتاج الناطق إلى أنْ يقف ليتزود بكميَّةٍ جديدةٍ مِنَ الهواء عن طريق الشَّهيق، فأصبح أصل الكلام صوتًا مُكوَّنًا مِنَ الشَّهيق والزَّفير، يَسْتَوجب إدخالًا للهواء على دُفُعات، وإخراجه على دُفُعات، وكُلَّما استنفدَ المتكلِّم الكمية الهوائية المختزنة في الرِّئتين اضطر إلى الوقوف والسَّكْت لانقطاع

نَفَسه؛ لأنه لا بدَّ مِنْ مُعاودة عملية إدخال الهواء، فتعيَّن عليه التنفس؛ كي يستمر في الكلام وَفْقَ آلية للنطق مخصوصة، ولَزِمَه أنْ يقف على مقاطع الأنفاس[1]، هذا مِنْ جهة، ومِنْ جهة أخرى: فيه إراحةٌ للناطقِ من الجهدِ والإعياءِ الملازِم له في استمرار النُّطْق، وكان الوقفُ بمنزلةِ الاستراحةِ والمهلةِ التي تمنحُه فرصةً ليستردَّ أنفاسَهُ، ويجتَلبَ الهَواءَ مرةً ثانيةً استعدادًا لمواصلةِ الكلامِ.

قال شِهاب الدِّين القَسْطَلاني[2]: «لَمَّا كان مِنْ عوارض الإنسان التَّنفسُ اضطر القارئُ إلى الوقف، وكان للكلام بحسَب المعنى اتصالٌ يقبُحُ معه الوقفُ، وانفصالٌ يحسُنُ معه القطعُ، فاحتِيجَ إلى قانون يُعرَف به ما ينبغي من ذلك»[3].

الثاني: الدَّلالةُ والتَّركيبُ:

حيثُ ترتبطُ الكلمةُ العربيةُ مع غيرِها مِن الكلماتِ في تراكيبِ الأساليبِ؛ لتعطيَ المعنَى الذي يريدُه المتحدِّثُ، وتختلفُ هذه الأساليبُ بحسَبِ المعاني القَائمةِ في النَّفْس.

مِنْ هُنَا كان ارتباطُ الوقفِ بالدَّلالةِ والتركيبِ؛ ليؤدِّيَ إلى تيسيرِ

---

(١) ينظر: الجانب الصوتي للوقف في العربية ولهجاتها، د. أحمد طه (ص٢٠، ٢١).

(٢) أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد بن محمد بن حسين بن علي القسطلاني المصري الشافعي، يكنى بأبي العباس، ولُقِّب بشهاب الدين، العلامة الحجة الفقيه المقرئ المسند، وُلِد ثاني عشر من ذي القعدة سنة إحدى وخمسين وثمان مئة، روى عن: خالد الأزهري، وعمر الشاوي، وجماعة، مات ليلة الجمعة ثامن المحرم سنة ثلاث وعشرين وتسع مئة، وله من العمر اثنتان وسبعون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: الضوء اللامع (٢/ ١٠٣، ١٠٤)، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع (١/ ٦٠).

(٣) لطائف الإشارات لفنون القراءات (١/ ٢٤٧).

فهم العبارة، وإعطائها مكانتَها في توضيحِ المعاني، فالسُّلْسِلةُ الكلاميةُ تُقطَّع بالضرورةِ إلى وحداتٍ تنفسيةٍ، كلُّ وحدةٍ تنفسيةٍ تنشئُ مجموعةً مِنَ الألفاظِ المتعاقبةِ تكوِّنُ معنًى ما، فيجبُ أن يَستوفِيَ الكلامُ رُكنَي الجملة مِنَ المسْنَد والمسندَ إليه، فيكونُ مُستقِلًا بنفسِه من وجهةِ نظرِ التركيبِ، كما يجبُ أنْ يستقِلَّ معنًى ودَلالة، وهكذا نخلص إلى أنه ليسَ لعمليةِ التنفسِ دورٌ في إحداثِ موضعِ الوقفِ فقط، بل إنَّ النَّفَس قد يكون تابعًا وخاضعًا لعمليةِ انتهاء الكلام واستقلالِهِ تركيبًا ودلالة[1].

وبهذا يُمكننا القولُ: إنَّ المعالم الأُولى للوقفِ والابتداءِ بدأتْ مع حاجةِ الإنسانِ للكلامِ؛ لتقاصرِ طاقاتِه، وضعفِ إمكاناتِه مِنْ وَصْلِ الكلامِ بعضِه ببعضٍ دونَ توقفٍ، وحاجَتِه إلى إبانةِ المقاصدِ في كلامِهِ لِلُّغة التي يتفوهُ بِها، وهذانِ الأمرانِ أوجدا العنايةَ الفائقةَ بالقطعِ والائتنافِ في الكلام العربي بأنواعِه.

وباتَتْ مَعْرِفةُ الوقفِ مِنْ أهمِّ متطلَّباتِ الفصاحةِ في كلامِ الفُصَحاءِ، وكان لِزَامًا على المرءِ إذا أراد البيانَ أنْ يُحْكِم المقاطِعَ والمبادئَ التي تُظهِرُ أسرارَ الألفاظِ ومكنوناتِها، وتميِّزُ المعانيَ بعضَها مِنْ بعضٍ، وتوضِّحُ مقاصدَها وبلاغتَها، ويَعْظُمُ هذا الاهتِمَامُ كُلَّما ارتقى المتكلِّمُ درجةً في هدفِه وقصدِه مِنَ الكلامِ، وكذا حقيقة ما يتكلَّمُ به، فمقام النُّصُوص والخُطَب أعلى شأنًا مِنَ الكلام الجاري بين النَّاس، وصَنْعَةُ الحِكَم والأمثالِ والأشْعَارِ أرقى شأْوًا مِنَ النُّصُوص والخُطَبِ؛ لأنَّ الكلامَ مراتبُ ودرجاتٌ، كما أنَّ النَّاسَ كذلك.

ولا أدلَّ على أهمِّيَّةِ القطعِ والائتنافِ في اللِّسان العربي مِنْ توافرِ أحاديثَ وآثارٍ - رَسَمَت معالمَه الأُولى - في الحثِّ على الأخذِ به في

(١) يُنظر: في بنية الوقف وبنية اللُّغة (ص٣٩٥).

الخُطَبِ والكلامِ الذي يُكَلِّم به بعضُ الناسِ بعضًا، **ومِنْ ذلك:**

١ - حديث عَدِيِّ بن حاتِم[1] رضي الله عنه قال: «جَاءَ رَجُلانِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَتَشَهَّدَ أَحَدُهُمَا، فَقَالَ: مَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ وَمَنْ يَعْصِهِمَا. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **(بِئْسَ الخَطِيبُ أَنْتَ، قُمْ)**».

أخرجه أحمدُ[2]، ومُسْلِمٌ[3]، وأبو داودَ[4]،

(١) عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج بن امرئ القيس بن عدي الطائي، وَلَد الجواد المشهور، الأمير الشريف، يُكنى بأبي وهب وأبي طريف الطائي، كان رئيس قومه في الجاهلية والإسلام. روى عنه: الشعبي، وسعيد بن جبير، وآخرون. واختلف في سنة وفاته، والراجح: سنة ثمان وستين، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٣/١٦٢)، رقم (٢٦)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/٣٨٨)، رقم (٥٤٩١).

(٢) أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي، نزيل بغداد، يكنى بأبي عبد الله، أحد الأئمة الأربعة، ثقة حافظ فقيه حجة. روى عن: إبراهيم الصنعاني، وإسماعيل ابن علية، وآخرين. وروى عنه: البخاري، ومسلم، وأبو داود، وجماعة. مات سنة إحدى وأربعين ومئتين. وله من العمر سبع وسبعون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: تقريب التهذيب: (ص٩٨)، رقم (٩٧)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١/٤٣٧)، رقم (٩٦).

(٣) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، يكنى بأبي الحسين، ثقة حافظ إمام مصنف، عالم بالفقه، صاحب «الصحيح»، روى عن: القعنبي، ويحيى بن يحيى. وروى عنه: الترمذي، وابن خزيمة، وآخرون. ولد سنة أربع ومئتين، ومات في رجب سنة إحدى وستين ومئتين. وله من العمر سبع وخمسون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: تقريب التهذيب (ص٩٣٨)، رقم (٦٦٦٧)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢/٢٥٨)، رقم (٥٤١٢).

(٤) سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي السجستاني، يكنى بأبي داود، ثقة حافظ عالم. ولد سنة اثنتين ومئتين، مصنف «السنن» وغيرها. روى عن: أبي الوليد الطيالسي، ومحمد بن كثير العبدي، وآخرين، وروى عنه: أبو عبد الرحمٰن النسائي، والترمذي، وجماعة. مات في شوال سنة خمس وسبعين ومئتين، فرحمه الله رحمة واسعة. =

والنَّسائيُّ(١)، والطَّحاويُّ(٢)، والنَّحَّاسُ(٣)، واللَّفْظ لأحمد(٤).

= ينظر: تهذيب التهذيب (٤/ ١٥٣)، رقم (٢٦٢٨)، الكاشف (١/ ٤٥٦)، رقم (٢٠٦٩).

(١) أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار، يكنى بأبي عبد الرحمٰن النسائي، القاضي الحافظ، صاحب كتاب «السنن» وغيره من المصنفات. روى عن: أحمد بن نصر النيسابوري، وأبي شعيب صالح بن زياد السوسي، وآخرين. وروى عنه: إبراهيم الإسكندراني، وأحمد العامري، وآخرون. مات سنة ثلاث وثلاث مئة. وله من العمر ثمان وثمانون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.

ينظر: تقريب التهذيب (ص٩١)، رقم (٤٧)، تهذيب الكمال (١/ ٣٢٨)، رقم (٤٨).

(٢) أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأزدي الحَجري المصري الطحاوي، يُكنى بأبي جعفر. ولد سنة تسع وثلاثين ومئتين. روى عن: إسماعيل المزني، وأحمد البغدادي، وآخرون. وروى عنه: أحمد بن القاسم، وأحمد الدامغاني، وجماعة. له مصنفات متعددة، مات سنة إحدى وعشرين وثلاث مئة. وله من العمر اثنتان وثمانون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.

ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان (١/ ٧١)، رقم (٢٥)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية (ص٧١)، رقم (٢٠١).

(٣) أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، المعروف بالنحاس، أو بابن النحاس، وهي نسبة إلى مَنْ يبيع الأواني الصفرية، يكنى بأبي جعفر. ولد - تقريبًا - سنة إحدى وسبعين ومئتين. روى عن: علي الأخفش الصغير، وابن الأنباري، وآخرين. وروى عنه: أبو بكر محمد الأدفوي. وله مصنفات جياد مستحسنة. مات غرقًا في النيل سنة ثمان وثلاثين وثلاث مئة، وله من العمر سبع وستون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.

ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة (١/ ١٣٦)، رقم (٥٠)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (١/ ٣٤٧)، رقم (٧٠٣).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (٣٢/ ١٢٦)، رقم (١٩٣٨٢)، وإسناده صحيح، ورجاله ثقات.

وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، (٦/ ١٥٩)، مسلم بشرح النووي.

وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب الرجل يخطب على قوس، (١/ ٢٨٨)، رقم (١٠٩٩).

وأخرجه النسائي في سننه، كتاب النكاح، باب ما يُكره من الخطبة، (٦/ ٣٩٨)، رقم (٣٢٧٩). =

وقد اخْتَلَفَ العُلَماء - رحمهم الله - في تخريج عِلَّة الذَّم بقوله ﷺ: (بِئْسَ الخَطِيبُ أَنْتَ)، وأَمْرِه لَهُ بالقِيَام (قُمْ، أَوِ اذْهَبْ) على ثلاثةِ أقوال:

القول الأوَّل: لتشريكِ الخطيبِ بين اسم الله تعالى واسم رسوله ﷺ في ضميرٍ واحِدٍ المقتضي للتَّسْوية(١)، وقال بهذا القول جماعَةٌ، مِنْهُم: الخَطَّابيُّ(٢)، والقاضي عِيَاض(٣)(٤)، رحمهم الله أجمعين.

القول الثَّاني: سَبَبُ النَّهْي: أنَّ الخُطَبَ شأنُها البَسْط والإيضاح واجتناب الإشارات والرُّمُوز(٥)، ومُقَدِّمَة الخطيب كانت مُشْتَمِلَة على شيءٍ

= وأخرجه الطحاوي في مشكله، باب بيان مشكل ما روى عن رسول الله ﷺ مما يدل على أنه لا ينبغي للرجل في كلامه أن يقطعه إلا على ما يَحْسُن قطعه عليه، ولا يحول به معناه عن ما تكلم به من أجله، (٨/ ٣٧١)، رقم (٣٣١٨).

وأخرجه النحاس في قطعه وائتنافه، باب ذكر قراءة النبي ﷺ وتبيينه إياها، وإنكاره الوقف على غير تمام، وذكر تعلم أصحابه القرآن كيف كان، (ص٨٨).

(١) ينظر: شرح العلامة النووي على صحيح مسلم، (٦/ ١٥٩).

(٢) حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الخطابي البُستي، يكنى بأبي سليمان. ولد سنة تسع عشرة وثلاث مئة، كان فقيهًا أديبًا محدثًا، له جمع من التصانيف البديعة.

روى عن: أبي علي الصفار، وأبي جعفر الرزاز، وجماعة. وروى عنه: الحاكم النيسابوري، وعبد الغفار الفارسي، وخلق. مات سنة ثمان وثمانين وثلاث مئة بمدينة بُست، وله من العمر تسع وستون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.

ينظر: وفيات الأعيان (٢/ ٢١٤)، رقم (٢٠٧)، بغية الوعاة (١/ ٥٢٧)، رقم (١١٤٣).

(٣) عياض بن موسى بن عياض بن عمرون بن موسى بن عياض بن محمد بن موسى بن عياض اليحصبي البستي، يكنى بأبي الفضل، القاضي الفقيه المحدث العارف الأديب، له تواليف نافعة، ولد سنة ست وسبعين وأربع مئة. روى عن: أبي الوليد هشام بن أحمد، وأبي الحسن علي الربعي. مات سنة أربع وأربعين وخمس مئة بمراكش، وله من العمر ثمان وستون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.

ينظر: بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص٤٣٧)، رقم (١٢٦٩)، وفيات الأعيان (٣/ ٤٨٣)، رقم (٥١١).

(٤) ينظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (١/ ٢٦).

(٥) ينظر: شرح العلامة النووي على صحيح مسلم (٦/ ١٥٩).

مِنَ الغُمُوضِ والخَفاء في عَطْفِ الضَّمائر. وقال بهذا القولِ: النَّوَوِيُّ[١] رَحِمَهُ اللَّهُ.

القول الثَّالث: أنَّ الخطيب وَقَفَ وقفًا غيرَ صالحٍ على كلمة «ومَنْ يَعْصِهِمَا»، فأفسد المعنى بتلك؛ إذ أوهم أنَّ مَنْ يعصهما فقد رشد أيضًا، هذا هو سبب الذَّمِّ. وهو نظير قوله تعالى في الجنَّة: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥]؛ أي: وظِلُّها دائم. وبه قال: أبو جعفر الطَّحاويُّ، وأبو جعفر النَّحَّاس، وأبو عمرو الدَّانيُّ[٢]، وأبو إسحاق الجعبريُّ[٣]، وجماعةٌ.

---

(١) يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام الحزامي النووي يكنى بأبي زكريا، ويلقب بمحيي الدين، العالم الرباني الحافظ الفقيه، صاحب التصانيف النافعة. ولد سنة إحدى وثلاثين وست مئة. روى عن: إسحاق بن المغربي، وسلار الإربلي، وآخرين. وروى عنه: يوسف المزي، ومحمد بن جماعة، وخلق. مات سنة ست وسبعين وست مئة، وله من العمر خمس وأربعون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.

ينظر: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٧٠)، طبقات الشافعية (٨/ ٣٩٥).

(٢) عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي القرطبي الداني، يكنى بأبي عمرو، ولد سنة إحدى وسبعين وثلاث مئة في مدينة قرطبة، كان من أهل الحفظ والعلم والذكاء والفهم، وأحد الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره ومعانيه وطرق إعرابه، وله تآليف حسان. روى عن: أبي الحسن بن غلبون، وأبي الفتح فارس بن أحمد، وغيرهم. وروى عنه: أبو داود ابن نجاح، وخلف الطليطلي، وخلق. مات سنة أربع وأربعين وأربع مئة، وله من العمر اثنتان وسبعون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.

ينظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (٢/ ١٣٥)، رقم (٧٦)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٢٠).

(٣) إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل بن أبي العباس الربعي الجعبري، يكنى بأبي إسحاق على الأشهر، ويلقب ببرهان الدين، العلامة الأستاذ المحقق شيخ القراءات صاحب التصانيف، ولد في قلعة جعبر سنة أربعين وست مئة. روى عن: إبراهيم الأدمي، والحسن التكريتي، وآخرين. وروى عنه: إبراهيم التنوخي، ومحمد الذهبي، وجماعة. مات سنة اثنتين وثلاثين وسبع مئة، وله من العمر اثنتان وتسعون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
=

وأُجيبَ عن القول الأول بجوابين:

أولهما: أنَّ مثل هذا الضَّمير قد تكرَّر في الأحاديث الصَّحيحةِ مِنْ كلام رسُولِ الله ﷺ، وممَّا يُؤيِّد هذا ما ثَبَتَ في سُنَنِ أبي داود بإسنادٍ صَحيحٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا تَشَهَّدَ قَالَ: «**الْحَمْدُ للهِ، نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ أَرْسَلَهُ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ، مَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ إِلَّا نَفْسَهُ وَلَا يَضُرُّ اللهَ شَيْئًا**»[١].

ثانيهما: ذكَرَ العزُّ بن عبد السلام[٢]: أنَّ مِنْ خَصَائِصِ النَّبيِّ ﷺ أنَّه يجوز له الجمعُ في الضَّمير بينه وبين ربِّه تعالى، وذلك ممتنعٌ على غيره؛ لأنَّ غيرَه إذا جمع أوْهم إطلاقه التسوية بخِلافِه هو، فإنَّ مَنْصِبَه لا يتطرق إليه إيهامُ ذلك[٣].

إذا تقرَّر ذلك فالقول الثاني محمولٌ على رِوَايةِ مُسْلِمٍ والنَّسائيِّ،

= **ينظر**: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (٣/ ١٤٦٣)، رقم (١١٧٤)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (١/ ٤٠٤)، رقم (٨٤٦).

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب الرجل يخطب على قوس: (١/ ٢٨٧) رقم (١٠٩٧).

(٢) عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن، شيخ الإسلام وبقية الأعلام، لقب بعز الدين الدمشقي الشافعي، عُرِفَ بابن عبد السلام، ولد سنة سبع أو ثمان وسبعين وخمس مئة. روى عن: الخشوعي، والقاسم ابن عساكر، وجماعة. وروى عنه ابن دقيق العيد، وأبو الحسين اليونيني، وغيرهم. مات سنة ستين وست مئة. وله من العمر: إحدى وثمانون أو اثنتان وثمانون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.

ينظر: فوات الوفيات والذيل عليها (٢/ ٣٥٠)، رقم (٢٨٧)، شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب (٧/ ٥٢٢).

(٣) **ينظر**: حاشية شرح مشكل الآثار (٨/ ٣٧٤، ٣٧٥).

وهي: «أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: مَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ وَمَنْ يَعْصِهِمَا فَقَدْ غَوَى. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (**بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ! قُلْ: وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ**) وَاللَّفْظُ لِمُسْلِم.

وسَبَبُ حَمْلِ هذا القول على هذه الرِّواية: أنَّ مَقامَ الخُطَبِ مقامُ توضيحٍ وتفصيلٍ وبيانٍ، وفصاحةٍ وتبيانٍ؛ حتى إنَّ النَّبيَّ ﷺ وجَّهَهُ في هذه الرِّواية فأمَرَهُ أنْ يُبيِّنَ ويُفَصِّل ولا يُجمِل إجمالًا يُوهِمُ المُستَمِعَ خلاف المعنى المراد، والله أعلم.

وأما القول الثَّالث فيُحمَل على رِوايةِ أحمد وأبي داود والطَّحاويِّ والنَّحَّاسِ لأسبابٍ، **منها**:

أولًا: أنَّ الرِّوايةَ صَحيحةٌ وَصَريحةٌ بالوقف على «وَمَنْ يَعْصِهِمَا» دُون إضافةِ لَفْظِ «غَوَى»، فكأنَّ مَظِنةَ الذَّمِّ مُتعيِّنةٌ على الوقف.

ثانيًا: وُرودُ أقوالٍ مِنْ عددٍ مِنَ العُلَماء في التَّصْريحِ بهذه العِلَّة، **ومنها**:

أ ـ قال أبو جعفر الطَّحاوي رحمه الله: «وكأنَّ المعنى عندنا ـ والله أعلم ـ أنَّ ذلك يَرْجِعُ إلى معنى التَّقديم والتَّأخير، فيكون: مَنْ يطع الله ورسوله، ومَنْ يعصهما، فقد رَشَدَ، وذلك كفرٌ، وإنما كان ينبغي له أنْ يقول: ومَنْ يعصهما فقد غوى، أو يقفَ عند قوله: فقد رشد، ثم يبتدئ بقوله: ومَنْ يعصهما فقد غوى»[١]، وَعَنْوَنَ على حديث عديٍّ بن حاتم رضي الله عنه بابًا فقال: «بابُ بيانِ مُشْكِلِ ما رُوِيَ عن رسُولِ الله ﷺ مما يدلُّ على أنَّه لا ينبغي للرَّجُل في كلامه أنْ يقطعَه إلا على ما يَحْسُن قطعُه عليه ولا يحول به معناه عمَّا تكلَّمَ به مِنْ أجله»[٢].

(١) شرح مشكل الآثار (٨/ ٣٧٢). (٢) شرح مشكل الآثار (٨/ ٣٧١).

ب ـ قال أبو جعفر النَّحَّاسُ رحمه الله بعد إيراد حديث عديٍّ رضي الله عنه بإسناده: «كان ينبغي أنْ تصِلَ كلامَكَ: ومن يعصهما فقد غوى، أو تقف على: رسوله فقد رشد. فإذا كان هذا مَكرُوهًا في الخُطَب وفي الكلام الذي يُكَلَّمُ به بعضُ النَّاس بعضًا كان في كتاب الله ﷻ أشدَّ كراهةً»[١].

ج ـ قال أبو عمرو الدَّانيُّ رحمه الله: «ففي هذا الخبر إيذانٌ بكراهة القطع على المسْتَبْشَع مِنَ اللَّفْظ المتَعلِّقِ بما يُبيِّنُ حقيقته، ويدلُّ على المراد منه؛ لأنَّه ﷺ إنما أقام الخطيبَ لَمَّا قَطَعَ على ما يَقْبُح؛ إذ جَمَعَ بقَطْعِهِ بين حالِ مَنْ أطاع ومَنْ عصى ولم يفصِل بين ذلك. وإنما كان ينبغي له أنْ يقطع على قوله: «فَقَدْ رَشَدَ»، ثم يستأنف ما بعد ذلك، ويَصِلُ كلامَه إلى آخره فيقول: «ومَنْ يعصهما فَقَدْ غَوَى»»[٢].

د ـ قال أبو إسحاق الجعبريُّ رحمه الله بعد إيراده الحديث: «فَذَمَّه على وَصْلِ المفصول، وعلى الوقفِ الموهِمِ عطفَ المفرد حيثُ لم يقف على «رشد» ويفْصِلْ «ومَنْ يعصهما فقد غوى». فدلَّ على كراهةِ النَّاقِص»[٣].

هـ ـ قال أبو العباس القَسْطَلانيُّ: «قال بعضُهُم: إنما قال له ذلك لِقُبْحِ لَفْظِهِ، وكان حقُّه أنْ يَقِفَ على (رشد) وعلى (غوى)، أو يصل الجميع، فانظر كيف كُرِهَ قُبحُ لَفْظِهِ وإنْ كان مرادُه الخيرَ لا الشَّرَّ، ولمثلِ هذا يُرغَّبُ في معرفة الوقف»[٤].

ويتبيَّنُ بعد عَرْضِ هذه الأقوال أنَّ هذه العلَّةَ المذكُورةَ في القول الثَّالث مَحمُولةٌ على رِوَاية أحمدَ وأبي داودَ والطَّحاويِّ والنَّحَّاسِ، وقد

(١) القطع والائتناف (ص٨٨).
(٢) المكتفى في الوقف والابتداء (ص١٣٤).
(٣) وصف الاهتداء في الوقف والابتداء (١/ ١٠).
(٤) ينظر: اللآلئ السنية شرح المقدمة الجزرية (ص١٠١).

وَهِمَ مَنْ زَعم أنَّ هذا الحديث ليس فيه مستندٌ ودليلٌ لِعُلَماء الوقف، ولذا لَمَّا قال السُّيوطيُّ في حاشيته على النسائيِّ: «ولهذه المعارضَةِ صَرَفَ بعضُ القُرَّاء هذا الذَّمَّ إلى أنَّ هذا الخطيب وَقَفَ على «وَمَن يَعْصِهِمَا» وهذا التأويل لم تساعِدْه الرِّوَايةُ، فإنَّ الرِّوَايةَ الصَّحِيحَةَ أنَّه أتى باللَّفظين في مَسَاقٍ واحدٍ»(١). تَعَقَّبَهُ شعيبُ الأرناؤوط فقال: «بل جاءتِ الرِّوَايةُ عند الطَّحاويِّ وأبي داودَ وأحمدَ الوقف عند قوله: «وَمَنْ يَعْصِهِمَا»، ولم يقُل فيها: «فَقَدْ غَوَى»، وإسنادُها صَحِيحٌ»(٢).

ويُعلَمُ بهذا اجتِمَاعُ الرِّوَايَاتِ في تَأْوِيلِ العُلَمَاءِ لِعِلَّةِ الذَّمِّ، وإذا أمْكَنَ الجمعُ فهو أَوْلى مِنَ التَّرجيح، وإعْمَالُ الكلامِ أَوْلى مِنْ إهْمَالِهِ، والله أعلم.

٢ ـ أثَرُ أبي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ(٣) ﵁: «أَنَّهُ قَالَ لِرَجُلٍ مَعَهُ نَاقَةٌ: أَتَبِيعُهَا بِكَذَا؟ فَقَالَ: لا عَافَاكَ اللهُ، فَقَالَ: لا تَقُلْ هَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: لا وَعَافَاكَ اللهُ»(٤).

قال أبو جعفر النَّحَّاس ـ بعد إيراده ـ: «فأنكَرَ عليه لَفْظَه، ولم يسأله عن نيَّتِه»(٥).

---

(١) حاشية السيوطي على سنن النسائي (٦/٣٩٨، ٣٩٩).

(٢) حاشية شرح مشكل الآثار (٨/٣٧٣).

(٣) عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤي القرشي التيمي، أبو بكر الصديق بن أبي قحافة، صاحب رسول الله ﷺ في الغار وفي الهجرة، والخليفة، بعده، روى عن النبي ﷺ، وروى عنه: عمر وعثمان، وخلق كثير، فضائله جمة، مات يوم الجمعة لسبع ليال بقين من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤٢٩)، رقم (١٤٩٠)، أسد الغابة في معرفة الصحابة (٣/٣٠٩)، رقم (٣٠٦٤).

(٤) القطع والائتناف (ص٩٣) أورده من غير إسناد، ولم أقف على إسناده في المصادر الأخرى.

(٥) القطع والائتناف (ص٩٣).

وهذا الخبر مِنْ دلائل رِعَايتهم لمبدأ الوقف والابتداء في كلامهم اليومي بعيدًا عنِ النُّصُوص الشَّرْعيَّة؛ إذ إنَّ أبا بكرٍ ﵁ أنكر على الرَّجُلِ وصْلَه للدُّعاء بـ(لا) النافية، الذي قَلَبَ المعنى مِنَ الدُّعَاء له إلى الدُّعَاء عليه، وَوَجَّهَهُ أنْ يَفْصِل بينهما بواوِ العَطْفِ إنْ رَامَ الوصْل في نَفَسٍ واحدٍ.

٣ ـ أثَرُ مُعَاوِيَة بْنِ أَبِي سُفْيَانَ(١) ﵁: «يَا أَشْدَقُ(٢)، قُمْ عِنْدَ قُرُومِ العَرَبِ(٣) وَجَحَاجِحِهَا(٤)، فَسُلَّ لِسَانَكَ، وَجُلْ فِي مَيَادِينِ البَلاغَةِ، وَلْيَكُنِ التَّفَقُّدُ لِمَقَاطِعِ الكَلامِ مِنْكَ عَلَى بَالٍ، فَإِنِّي شَهِدتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمْلَى عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ(٥) ﵁ كِتَابًا، وَكَانَ يَتَفَقَّدُ مَقَاطِعَ الكَلامِ كَتَفَقُّدِ

---

(١) معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب، يُكنى بأبي عبد الرحمن، أسلم قبل أبيه في عمرة القضاء، ولم يظهر إسلامه إلا يوم الفتح، حدَّث عن النبي ﷺ وعن أخته أم المؤمنين أم حبيبة، وعن أبي بكر، وعمر. وروى عنه: ابن عباس، وسعيد بن المسيب، وخلق. مات في رجب سنة ستين، فرحمهم الله رحمة واسعة.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٣/١١٩)، رقم (٢٥)، أسد الغابة في معرفة الصحابة (٥/٢٠٩)، رقم (٤٩٧٧).

(٢) الأشدق: مَنْ كان متفوِّهًا ذا بيان. ينظر: لسان العرب (١٠/١٧٣) مادة: (شدق).

(٣) القرم: الفحل، والجمع قُروم؛ أي: فحول أو السيد المعظَّم. ينظر: لسان العرب (١٢/٤٧٣) مادة: (قرم).

(٤) جمع جحجاح، وهو السيد الكريم. ينظر: لسان العرب (٢/٤٢٠) مادة: (جحجح).

(٥) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي، يكنى بأبي الحسن، أول الناس إسلامًا في قول الجمهور، ولد قبل البعثة بعشر سنين، شهد المشاهد كلها مع الرسول ﷺ إلا غزوة تبوك، مناقبه كثيرة جدًّا. روى عن النبي ﷺ كثيرًا. وروى عنه: ولداه، وابن مسعود، وأبو موسى الأشعري، وغيرهم، قُتل في ليلة السابع عشر من شهر رمضان سنة أربعين من الهجرة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٥٢٧)، رقم (١٨٦٦)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/٤٦٤)، رقم (٥٧٠٤).

الْمُضرِمِ[١] صَرِيمَتُهُ»[٢].

٤ ـ أَثَرُ الأَحْنَفِ بنِ قَيسٍ[٣]: «مَا رَأَيْتُ رَجُلًا تَكَلَّمَ فَأَحْسَنَ الوُقُوفَ عِنْدَ مَقَاطِعِ الكَلَامِ، وَلا عَرَفَ حُدُودَهُ إلا عَمْرَو بْنَ العَاصِ[٤] رضي الله عنه، كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ تَفَقَّدَ مَقَاطِعَ الْكَلَامِ، وَأَعْطَى حَقَّ الْمَقَامِ، وَغَاصَ فِي اسْتِخْرَاجِ الْمَعْنَى بِأَلْطَفِ مَخْرَجٍ؛ حَتَّى كَانَ يَقِفُ عِنْدَ الْمَقْطَعِ وُقُوفًا يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَبِيْعَتِهِ مِنَ الأَلْفَاظِ»[٥].

هذه بعضُ أخبارِ الأوائلِ، التي تُبَيِّنُ نَشْأَةَ القطعِ والائتناف في كلام العرب بأنواعه وأشكاله، وكيف كان حرصُهم الكبير على تفقُّد مقاطع الكلام، حتَّى يظهر المعنى في أجْمَلِ صُورةٍ، وأبْهَى حُلةٍ، بما يتوافَقُ مَعَ مَقْصُودِ قائله، وكلُّ ذلك مِنْ تمام بلاغة المتكلِّمِ، وحَصَافَةِ عَقْلِهِ، ورُجْحَانِ حِكْمَتِهِ.

(١) المصرم: قليل المال إذا ساءت حاله وفيه تماسك. **ينظر**: لسان العرب (١٢/ ٣٣٨) مادة: (صرم).
(٢) كتاب الصناعتين الكتابة والشعر (٤٠٧).
(٣) الضحاك، وقيل: صخر بن قيس بن معاوية بن حصين بن عبادة بن تميم، يكنى بأبي بحر التميمي، ولقب بالأحنف لحنفٍ كان برجله، أدرك النبي ﷺ وأسلم ولم يره، ودعا له النبي ﷺ، ووفد على عمر، وهو أحد من يضرب بعلمه وسؤدده المثل، روى عن: عمر، وعلي، وأبي ذر، وعدَّة.
وروى عنه: عمرو بن جاوان، والحسن البصري، وعروة بن الزبير، وجماعة. مات سنة سبع وستين في إمرة مصعب بن الزبير على العراق، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: أسد الغابة (١/ ٦٨)، رقم (٥١)، سير أعلام النبلاء (٤/ ٨٦) رقم (٢٩).
(٤) عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد بن سهم القرشي السهمي، يكنى بأبي عبد الله، أسلم سنة ثمان قبل الفتح بستة أشهر، أحد الدهاة المُقدَّمين في الرأي والمكر والدهاء، روى عن النبي ﷺ. وروى عنه: ابنه عبد الله، وأبو عثمان النهدي، وغيرهم. مات سنة ثلاث وأربعين على الصحيح، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: الاستيعاب (٥٧١)، رقم (٩٥٥)، أسد الغابة (٤/ ٢٤٤)، رقم (٣٩٦٥).
(٥) كتاب الصناعتين الكتابة والشعر (٤٠٦).

المَبْحَثُ الثَّانِي

المعالم الأُولى للوقف والابتداء في القرآن الكريم

نَزَلَ القرآن الكريم على النَّبيِّ ﷺ بلسانٍ عربيٍّ مبين، وتحدَّى الله تعالى به بُلَغَاءَ العرب في أنْ يأتوا بمثله ولو كان بعْضُهم لبعضٍ ظهيرًا، بل تَحدَّاهم بمعارضة أقصر سُورةٍ منه، فقد نَسَجَ نظْمَه نَسْجًا بالغًا مُنْتَهى ما تسمح به اللُّغَةُ العَرَبيَّةُ مِنَ الدَّقائق واللَّطائف لَفْظًا ومعنًى، وأضْحَى مُعْجزةً باقيةً على وجهِ الدَّهر في أُسْلُوبه وبيانه وإعْجَازه، فباتَ القرآنُ مهيمنًا على اللُّغةِ العَرَبيَّة[١].

ولما كان أمرُ الوقف مجبولًا عليه الإنسان لحُدُود سَعَةِ نَفَسِهِ، ومشهودًا عند أُمراءِ البيان وأرْباب الكلام في خُطَبهم وأشعارهم، ومَعْدُودًا مِنْ أهَمِّ مُتَطَلَّبَات الفصاحة، فإنَّ شُيُوعَه في تلاوة القرآن الكريم صار حَتْمًا مِنَ البَدَهيَّات الأوليَّة والمقدِّمات الأساسيَّة لقُرَّاء القرآن الكريم؛ إذ هو الحليةُ لتلاوته، والإظهارُ لمعانيه، والإبانةُ لدُرَرِه وفوائده، والتَّعْريفُ لمقاصده، والسُّمو لدلالته وتراكيبه.

نَشَأَ عِلْمُ الوقف والابتداء في القرآن الكريم غَضًّا طريًّا مع نزوله، حيث جاءَ الأَمْرُ بالترتيل، فقال الله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤] ومراعاة الوقف داخلة في الترتيل وسيأتي، وكذا الأمر بالتدبُّر ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [محمد: ٢٤]، ومما يُعِينُ على التدبُّر: العناية بالوقف والابتداء الموصِلِ لِفَهْم كلام الله تعالى.

(١) يُنظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور (١/ ٩٣).

وجاءَ في القرآن: أنَّ الله عَلَّمَ الإنسانَ البيانَ ﴿عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾ [الرحمٰن: ٤] ولا ريبَ أنَّ الوقف على ما يتمُّ به المعنى، ويحسُن الابتداءُ بما بعده يُعَدُّ مِنَ الفَصاحة والبيان، وهُو ما حَرَصَتْ عليه العَرَبُ في تَأْدِيَة العبارةِ المنثورةِ، وإنشادِ الأبياتِ المنظومة.

كما تجلَّى في حِرْصِ النَّبيِّ ﷺ على تَعْليم الصَّحابةِ ﷺ مَواضِعَ الوقفِ وهو ينقل إليهم النَّصَّ القُرآنيَّ، وكان مِنَ جُمْلةِ قَواعدِ أداءِ هذا النَّصِّ، فَفَهِمَ الصَّحابة هذه الوُقوف، واهتمُّوا بها كاهتمامهم بمعرفة معاني القرآن الكريم وما وَرَدَ فيه مِنَ الحلال والحرام، وتَبِعَهُم على هذا الاعتناء والاهتمام التَّابعون لهم بإحسان.

هذه هي النَّشأةُ المُجمَلَة في الصَّدر الأوَّل إلَّا أنَّ بَسْطَها مَعْقودٌ على عَرْضِ وَقائعَ وَأَقْوالٍ لهم تُبَيِّنُ حِرصَهُم الكبيرَ على المقاطع والمبادي في كلام الله تعالى، وأنَّها الأصل في هذا الباب، **ومِنْ أهمِّها ما يلي:**

١ ـ حديث عبد الرحمٰن بن أبي بكرة[1] عن أبيه[2]، عن النَّبيِّ ﷺ قال: (**أَتَانِي جِبْرِيلُ وَمِيكَائِيلُ، فَقَالَ جِبْرِيلُ: اقْرَإِ القُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ،**

(١) عبد الرحمٰن بن نفيع بن الحارث بن بحر بن أبي بكرة الثقفي البصري، يكنى بأبي بحر، ويقال: أبو حاتم، وهو من أعيان التابعين، ولد سنة أربع عشرة بالبصرة، روى عن: والده، وعلي بن أبي طالب، وآخرين. وروى عنه: ابن سيرين، وقتادة، وجماعة. مات سنة ست وتسعين، وله من العمر اثنتان وثمانون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٣٨٠)، رقم (١٦٢١)، الإصابة (٥/ ١٧٣)، رقم: (٦٦٩٤).

(٢) نفيع بن مسروح، وقيل: نفيع بن الحارث بن كلدة، يكنى بأبي بكرة، وهو مولى الحارث بن كلدة بن عمرو الثقفي، من فضلاء الصحابة، تدلَّى إلى النبي ﷺ من حصن بالطائف ببكرة فاشتهر بأبي بكرة، مات بالبصرة سنة إحدى، وقيل: اثنتين وخمسين، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: الاستيعاب (٧٣١)، رقم (١٦٦٦)، أسد الغابة (٦/ ٣٨)، رقم (٥٧٣١).

فَقَالَ مِيكَائِيلُ: اسْتَزِدْهُ، قَالَ: اقْرَأْهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ مَا لَمْ تَخْتِمْ آيَةَ رَحْمَةٍ بِعَذَابٍ، أَوْ آيَةَ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ). أخرجه أحمد وغيره[1].

والشَّاهد مِنَ الحديث قولُه ﷺ: (**مَا لَمْ تَخْتِمْ آيَةَ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ، أَوْ آيَةَ رَحْمَةٍ بِعَذَابٍ**).

واستدلَّ بهذا الحديثِ جَمعٌ مِنْ عُلماءِ هذا الفنِّ مِنهم: النَّحَّاسُ، والدَّانيُّ، وابنُ الطَّحَّان[2]، والسَّخاويُّ[3]، والنَّكزاويُّ[4]، والجعبريُّ،

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٣٤/ ٧٠)، رقم (٢٠٤٢٥)، وأخرجه الطبري في مقدمة تفسيره (١/ ٤٥)، من طريق زيد بن الحباب بهذا الإسناد، زاد الطبري في آخره: «كقولك: هلم وتعال». قال شعيب الأرنؤوط: «صحيح لغيره، وهذا إسناد ضعيف لضعف علي بن زيد ـ وهو ابن جدعان ـ، وباقي رجاله ثقات من رجال الشيخين غير حماد بن سلمة فمن رجال مسلم»، المسند (٣٤/ ٧١).

(٢) عبد العزيز بن علي بن محمد بن سلمة السُّماتي الإشبيلي، يُكنى بأبي حُميد، وبأبي الأصبغ، وعُرف بابن الطحان الأندلسي، ولد بإشبيلية سنة ثمان وتسعين وأربع مئة، روى عن: أبي العباس بن عيسون، وشريح بن محمد، وآخرين، وروى عنه: الأثير أبو الحسن محمد بن أبي العلاء، وأبو طالب بن عبد السميع، وجماعة، مات بحلب بعد سنة تسع وخمسين وخمس مئة، وله من العمر إحدى وستون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: غاية النهاية (١/ ٣٩٥)، رقم (١٦٨١)، نفح الطيب (٢/ ٦٣٤)، رقم (٢٥٩).

(٣) علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد بن عبد الغالب بن غطاس الهمداني السخاوي المصري، يكنى بأبي الحسن، المقرئ النَّحْوي المفسر، ولد سنة ثمان أو تسع وخمسين وخمس مئة، روى عن: أبي القاسم الشاطبي، وأبي اليمن الكندي، وغيرهم. وروى عنه: أبو شامة، وزين الدين الزواوي، وجماعة، مات في ثاني عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وأربعين وست مئة، وله من العمر خمس وثمانون سنة تقريبًا، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: معرفة القراء الكبار (٣/ ١٢٤٥)، رقم (٩٦٩)، طبقات المفسرين للأدنه وي (ص٢٣٤)، رقم (٢٧٩).

(٤) عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عمر بن أبي زيد القاضي النكزاوي الإسكندراني المقرئ النَّحْوي، يكنى بأبي محمد، ولد بالإسكندرية سنة أربع عشرة وست مئة، =

والقَسْطَلانيُّ[١]، على تعليمِ وَقْفِ التَّمام مِنَ النَّبيِّ ﷺ عن جبريل ﷺ، وعلى مشروعية الوقف والابتداء والحضّ عليهما وبيان فائدتهما، وعلى نَدْبِ الوقوف الاختياريَّة.

قال أبو جعفر النَّحَّاس - بعد إيراده لإحدى رِوايات الحديث -: «فهذا تعلُّم التَّمام توقيفًا مِنْ رسول الله ﷺ بأنه ينبغي أنْ يقطع على الآية التي فيها ذِكْر الجنَّة والثَّواب، ويفْصِل مِمَّا بعدها إنْ كان بعدها ذِكْرُ النَّار أو العقاب»[٢].

وقال الجعبريُّ: «وهذا حَثٌّ مِنَ النَّبيِّ ﷺ على [الوقف] على مواضع الفَصْل، فدلَّ على نَدْبِ الأوقاف الاختياريَّة»[٣].

والحديث فيه إشارةٌ إلى أُسلوبٍ مِنْ أساليب هذا الفَنِّ، وهو فَصْلُ ما لو وُصِلَ لالتبس به المعنى؛ إذ يُقطع على الآية التي فيها ذِكْرُ النَّار أو

= صنف كتابًا في القراءات، وتصدر وأفاد، روى عن: أبي القاسم الصفراوي، وأبي العباس المرجاني، وغيرهم، وروى عنه: أحمد الحرازي، مات فجأة سنة ثلاث وثمانين وست مئة، وله من العمر تسع وستون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: معرفة القراء الكبار (٣/ ١٣٧١)، رقم: (١٠٩٥)، غاية النهاية (١/ ٤٥٢)، رقم (١٨٨٥).

(١) أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن الزين أحمد بن الجمال محمد بن حسين القسطلاني المصري الشافعي، يكنى بأبي العباس، ويعرف بالقسطلاني، ولد ثاني عشر ذي القعدة سنة إحدى وخمسين وثمان مئة بمصر، روى عن: السراج عمر بن قاسم الأنصاري الشاوي، وخالد الأزهري، وجماعة، مات ليلة الجمعة سابع المحرم سنة ثلاث وعشرين وتسع مئة، وله من العمر اثنتان وسبعون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: النور السَّافر عن أخبار القرن العاشر (١٦٤)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع (١/ ١٠٢)، رقم (٦٠).

(٢) القطع والائتناف (ص٨٩).

(٣) وصف الاهتداء في الوقف والابتداء (١/ ١٠).

العقاب، وتُفْصَل عمَّا بعدها إنْ كانَتْ مشتَمِلَةً على ذِكْر الجنَّة أو الثَّواب، وكذا الضِّدُّ لازمٌ أيضًا[١].

٢ - حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ[٢] رضي الله عنها: «أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنْ قِرَاءَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَصَلَاتِهِ، فَقَالَتْ: وَمَا لَكُمْ وَصَلَاتُهُ؟ كَانَ يُصَلِّي ثُمَّ يَنَامُ قَدْرَ مَا صَلَّى، ثُمَّ يُصَلِّي قَدْرَ مَا نَامَ، ثُمَّ يَنَامُ قَدْرَ مَا صَلَّى حَتَّى يُصْبِحَ، ثُمَّ نَعَتَتْ قِرَاءَتَهُ، فَإِذَا هِيَ تَنْعَتُ قِرَاءَةً مُفَسَّرَةً حَرْفًا حَرْفًا» أخرجه الترمذي[٣]، وغيره[٤].

(١) **ينظر**: نظام الأداء في الوقف والابتداء (٢٣، ٢٤).

(٢) هند بنت أبي أمية، واسمه: سهيل زاد الرُّكْب، بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشية المخزومية، أم المؤمنين، تُكنى بأم سلمة، تزوجها النبي ﷺ بعد وفاة زوجها أبي سلمة في جمادى الآخرة سنة أربع، وقيل: سنة ثلاث، وهي أول امرأة خرجت مهاجرة إلى الحبشة، وأول ظعينة دخلت المدينة، روت عن النبي ﷺ، وأبي سلمة، وفاطمة الزهراء، وروى عنها: ابناها: عمر وزينب، وأخوها: عامر، وجماعة، ماتت في آخر سنة إحدى وستين، فرحمها الله رحمة واسعة.
ينظر: الطبقات الكبرى (٨/ ٨٦)، الإصابة (٨/ ٤٠٤)، رقم (١٢٠٦٥).

(٣) محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السُّلمي، يُكنى بأبي عيسى، وعُرف بالترمذي، صاحب الجامع، أحد الأئمة الحفاظ المبرزين، روى عن: قتيبة، والبخاري، وخلق، وروى عنه: أحمد بن إسماعيل السمرقندي، وأحمد بن عبد الله المروزي، وجماعة، مات ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومئتين، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: تهذيب الكمال (٢٦/ ٢٥٠)، رقم (٥٥٣١)، الكاشف (٢/ ٢٠٨)، رقم (٥١٠٢).

(٤) أخرجه الترمذي وقال: (هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث ليث بن سعد عن ابن أبي مليكة عن يَعلى بن مَمْلك عن أمِّ سلمة، وقد روى ابن جريج هذا الحديث عن ابن أبي مليكة عن أمِّ سلمة: «أن النبي ﷺ كان يقطع قراءته» وحديث الليث أصح، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي (٨/ ١٩٣)، رقم (٣٠٩١)، أبواب فضائل القرآن، باب ما جاء كيف كانت قراءة النبي ﷺ، وأبواب القراءات، باب ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ (٨/ ١٩٨)، رقم (٣٠٩٥)، وأخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب استحباب الترتيل في القراءة، (٢/ ٧٣، ٧٤)، رقم (١٤٦٦)، وأخرجه النسائي في كتاب الافتتاح، باب تزيين القرآن بالصوت (٢/ ٥٢٣)، رقم (١٠٢١)، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢/ ٤٩٣)، رقم (٤٠٠١).

والشَّاهد هُنَا: «فإذا هِي تَنْعَتُ قِرَاءةً مُفَسَّرة حَرْفًا حَرْفًا»، وكذا: «كَانَ يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ»، والحديثُ لَهُ طُرُقٌ وألفَاظٌ تُفيدُ بمجمُوعِهَا: التَّأني والتَّمهُّل والوضُوح والتَّبيين لحروف القِرَاءة، وكُلُّ هذه المعاني مُسْتَفَادٌ مِنْهَا: رِعَايةُ حُرْمَةِ الوقف؛ لأن الواقفَ على المعاني التَّامَّة أو الكافية أو الصَّالحة لا ريب أنَّه مُبينٌ لحروف قِرَاءَتِهِ كَمَا أَبَانَ مَعَانيها؛ إذ التَّرَسُّلُ في القِرَاءَة يَتَطَلَّبُ كَثْرَةَ الوقوف، وهذه الحاجَة مَنُوطَةٌ - في ظِلِّ اللِّسَان العربيِّ الفَصِيح والعَقْلِ الواعي - بتَتَبُّعِ المعاني وتمام الكلام، فصار الحديثُ أصلًا لباب الوقف والابتداء في القرآن الكريم.

٣ - قولُ عبدِ الله بن عُمَر[1] رضي الله عنهما: «لَقَدْ عِشْنَا بُرْهَةً مِنْ دَهْرِنَا، وَإِنَّ أَحَدَنَا لَيُؤْتَى الإِيمَانَ قَبْلَ الْقُرْآنِ وَتَنْزِلُ السُّورَةُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ فَنَتَعَلَّمُ حَلَالَهَا وَحَرَامَهَا، وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُوقَفَ عِنْدَهُ مِنْهَا، كَمَا تَتَعَلَّمُونَ أَنْتُمُ الْيَوْمَ الْقُرْآنَ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ الْيَوْمَ رِجَالًا، يُؤْتَى أَحَدُهُمُ الْقُرْآنَ قَبْلَ الإِيمَانِ، فَيَقْرَأُ مَا بَيْنَ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ مَا يَدْرِي مَا آمِرُهُ وَلَا زَاجِرُهُ، وَلَا مَا يَنْبَغِي أَنْ يُوقَفَ عِنْدَهُ مِنْهُ، وَيَنْثُرُهُ نَثْرَ الدَّقَلِ[2]».

---

(١) عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي، يُكنى بأبي عبد الرحمٰن، أسلم مع أبيه وهو صغير لم يبلغ الحلم، كان من أهل الورع والعلم، كثير التأسي بالنبي ﷺ، أول مشاهده الخندق على الصحيح، روى عن: النبي ﷺ فأكثر، وأبي بكر وعمر، وغيرهم، وروى عنه: ابن عباس، وجابر، وخلق، مات سنة ثلاث وسبعين، وله من العمر ست وثمانون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: الاستيعاب (٤٧٣)، رقم (١٦٣٤)، أسد الغابة (٣/ ٣٤٠)، رقم (٣٠٨٠).

(٢) قال ابن فارس: «الدَّقَل: أردأ التمر»، معجم مقاييس اللُّغة (٢/ ٢٨٩)، مادة: (دقل)، قال ابن الأثير: «هو رديء التمر ويابسه، وما ليس له اسم خاص فتراه ليبسه ورداءته لا يجتمع، ويكون منثورًا»، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ١٢٧)، فيكون معنى «وَيَنْثُرُهُ نَثْرَ الدَّقَلِ»؛ أي: يلفظ القرآن على وَجْه العَجَلَة، كما يلفظ الآكِلُ رديءَ التمر بسُرعة، والله أعلم.

أخرجه النَّحَّاسُ والحاكمُ[1] وقال: «صحيحٌ على شَرْط الشَّيخين، ولا أعرفُ له عِلَّة»[2] ووافقه الذهبي[3]، والبيهقي[4].

وقد وقع الخُلْفُ بين أهل العلم في فهم مُراد قول ابن عمر رضي الله عنهما: «وَلَا مَا يَنْبَغِي أَنْ يُوقَفَ عِنْدَهُ مِنْهُ» **على ثلاثة أقوال:**

القول الأوَّل: أنَّ المقصُود هو الوقف القرآني المعروف عند القُرَّاء،

---

(١) محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدُويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني، يكنى بأبي عبد الله، المعروف بالحاكم النيسابوري، الحافظ الناقد صاحب التصانيف، المعروف بابن البيِّع، ولد يوم الاثنين ثالث شهر ربيع الأول، سنة إحدى وعشرين وثلاث مئة بنيسابور، روى عن: والده، والصعلوكي، وخلق. وروى عنه: الدارقطني، والبيهقي، وجماعة. مات يوم الثلاثاء ثالث صفر سنة خمس وأربع مئة بنيسابور، وله من العمر أربع وثمانون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: وفيات الأعيان (٤/ ٢٨٠)، رقم (٦١٥)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٦٢)، رقم (١٠٠).

(٢) المستدرك على الصحيحين (١/ ٩١)، كتاب الإيمان، رقم (١٠١).

(٣) محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني، يكنى بأبي عبد الله، ولقب بشمس الدين، وعُرف بالذهبي، الإمام العلامة الحافظ، أكثر من التصنيف، ولد في ربيع الأول سنة ثلاث وسبعين وست مئة، روى عن: أبي زكريا الصيرفي، والقاسم الإربلي، وغيرهم، وروى عنه: الجمُّ الغفير، مات ليلة الاثنين ثالث ذي القعدة سنة ثمان وأربعين وسبع مئة، وله من العمر خمس وسبعون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: فوات الوفيات (٣/ ٣١٥)، رقم (٤٣٦)، شذرات الذهب (٨/ ٢٦٤).

(٤) أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى الخُسروجردي الخُراساني، يُكنى بأبي بكر، ويُعرف بالبيهقي نسبةً إلى بيهق: عدة قرى من أعمال نيسابور على يومين منها، ولد في سنة أربع وثمانين وثلاث مئة في شعبان، وهو الفقيه الشافعي الكبير المشهور، روى عن أبي الحسن محمد بن الحسين العلوي، والحاكم أبي عبد الله الحافظ، وغيرهما. وروى عنه يحيى بن منده، وولده إسماعيل بن أحمد، وآخرون، مات في العاشر من جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وأربع مئة بنيسابور، وله من العمر أربع وسبعون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: وفيات الأعيان (١/ ٧٥)، رقم (٢٨)، سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٦٣)، رقم (٨٦).

وبه قال جهابذة علماء الوقف والقرآن، ومنهم: النَّحَّاسُ والدَّانيُّ وغيرُهم(١).

القول الثَّاني: أنَّ المرادَ به الوقفُ عند الآيات المتشابهات في معناها، وأنَّه ليس فيه نصٌّ على الوقف المصْطَلَح عليه عند القُرَّاء، وبه قال: ملَّا علي القاري(٢) في شَرْحِهِ على مَنْظومةِ الجَزَرية(٣).

القول الثَّالث: أنَّ المعنى هو ما ينْبَغِي أنْ يُوقَفَ عنده مِنَ الأحكام الشَّرعيَّة، ولو كان المراد الوقف الاصطلاحي لقيل: ما يُوقَف عليه، واختاره جماعة، منهم: محمد بن أحمد بن عقيلة(٤).

والمتأمِّلُ في هذا الأثر يجد أنَّه ليس فيه نصٌّ قاطعٌ بالمعنى المراد مِنَ الوقف، وأنَّ المعانيَ التي ذُكِرَتْ في هذه الأقوال، كلها محتَمَلَةٌ مِنْ

---

(١) سيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ بيان أقوالهم في مظانها.

(٢) علي بن سلطان بن محمد القاري الهروي ثم المكي الحنفي، المعروف بـ(مُلَّا علي القاري)، يكنى بأبي الحسن، ولد في حدود سنة ثلاثين وتسع مئة في مدينة هراة بخراسان، وتعلم فيها قراءة القرآن الكريم، واشتهر بالقاري لاشتغاله بتعليم القراءات من صغره، روى عن: ابن حجر الهيثمي، وعلي المتقي الهندي، وغيرهم، وروى عنه: أبو الجاهة العمري، ومحمد بن فروخ الموروي، وخلق كثير. مات في مكة سنة أربع عشرة وألف من شهر شوال، وله من العمر أربع وثمانون سنة تقريبًا، فرحمه الله رحمة واسعة.

ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٣/١٨٦)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (١/٤٤٦).

(٣) **ينظر**: المنح الفكرية على متن الجزرية (ص٢٧٠).

(٤) محمد بن أحمد بن سعيد بن مسعود المشتهر والده بعقيلة المكي الحنفي، يكنى بأبي عبد الله، ويلقب بجمال الدين، ولد بمكة ونشأ بها، محدث الحجاز ومسنده في عصره، روى عن: عبد الله بن سالم البصري، وأحمد النخلي، وجماعة، وروى عنه: عبد الله القطب، وإسماعيل العجلوني، وخلق كثير، مات في مكة سنة خمسين ومئة وألف، فرحمه الله رحمة واسعة.

ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر (٤/٣٩)، فهرس الفهارس والأثبات (٢/٦٠٧).

جِهَةِ اللَّفظ، إلا أنَّ أقوى المعاني المحتَمَلَة هو ما جاء في القول الأول، **وذلك لأسباب**:

أولًا: أنَّ الأثر اشتمل على «فَنَتَعَلَّمُ حَلالَهَا وَحَرَامَهَا»، وكذا: «مَا يَدْرِي مَا آمِرُهُ وَلَا زَاجِرُهُ»، وهذه كُلُّها تؤكِّد الالتزام بالشَّريعة في أحكامها مِنْ حيث التعلُّم والعمل، والائتمار بأمرها، والانتهاء عن نهيها، وأنَّ الحلال والحرام والآمر والزاجر هي أحكام الشريعة، فلا داعي أنْ يُحْمَل لفظُ الوقفِ هنا على معنى الالتزام بأحكام الشريعة، أو الوقف عند المتشابهات، لا سيَّما أنَّه لفظٌ محتَمَلٌ وَسَبَقَه وأعقبه ألفاظٌ صريحةٌ في ذلك المعنى.

والقاعدةُ الفقهيةُ تقول: (التَّأسيسُ أَوْلَى مِنَ التَّأكيد)(١)، وأنَّ حملَ الجملة على معنى جديد أولى مِنْ تأكيد معنى مُضمَّن في ألفاظ سابقة؛ وعليه فيكون المعنى المرجَّح حينئذٍ هو الوقف القرآني.

ثانيًا: أنَّ سياقَ الأثر جاء لِنَعْتِ قِرَاءَةِ القرآن الكريم، دلَّ على ذلك احتفاف القرائن بهذا النَّصِّ التي وجَّهَتْ مَعْنَاه إلى الوقف القرآني، **ومِنْ ذلك**:

أ ـ قوله: «كَمَا تَتَعَلَّمُونَ أَنْتُمُ الْيَوْمَ»، ولا ريب أنَّ الوقوف مما تُتعلَّم كما يتعلَّم القارئُ تلاوة القرآن الكريم وأحكامه.

ب ـ قوله: «فَيَقْرَأُ مَا بَيْنَ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتِمَتِهِ»، ولا شكَّ أنَّ القارئ لكامل القرآن يحتاج إلى معرفة مواضع الوقف التي تُسهِّل عليه القراءة، وترتقي به إلى درجة الماهر بالقرآن.

---

(١) **ينظر**: الأشباه والنظائر، للسُّيوطي (ص١٣٥)، الأشباه والنظائر، لابن نجيم (ص١٤٩).

ج - قوله: «وَيَنْثُرُهُ نَثْرَ الدَّقَلِ» هذا وَصْفٌ للقراءة المسْتَعْجَلَة الخالية مِنَ التدبُّر والتأثُّر بأنها رديئة، ومِنَ المعلوم أنَّ عدم معرفة مواضع وقوف القرآن الكريم ربَّما حَمَلَ القارئ على العَجَلَة والسُّرعة بالقراءة، وإدخال نظم النص القرآني بعضه في بعض؛ مما يُبهِمُ المعاني، ويُبعِدُ الأفهامَ عن المباني.

ثالثًا: أنَّ أكابر علماء الوقف والابتداء فسَّروا هذا الأثر بالوقف القرآني، واستدلُّوا به في مَعْرِض نشأة الوقف وأهميَّته، **ومِنْ هذه النصُوص**:

قال أبو جعفر النَّحَّاس: «وقول ابن عمر: «لَقَدْ عِشْنَا بُرْهَةً مِنْ دَهْرِنَا» يدلُّ على أنَّ ذلك إجماعٌ مِنَ الصَّحابة»(١).

وقال أبو عمرو الدَّانيُّ: «ففي قول ابن عمر دليلٌ على أنَّ تعليمَ ذلك توقيفٌ مِنْ رسول الله ﷺ، وأنَّه إجماعٌ مِنَ الصَّحابة ﷺ»(٢).

وقال أبو إسحاق الجعبريُّ: «فدلَّ تعليمُهُم على مشروعيته، والاهتمامِ به اهتمامَ الأحكام»(٣).

وقال أبو العبَّاس القَسْطَلاني: «مع ما ورد عن ابن عمر مما قد يُفهِمُ إجماعَ الصَّحَابة على تعلُّمِهِ حيث قال فيما رَوَوا عنه: «لَقَدْ عِشْنَا بُرْهَةً مِنْ دَهْرِنَا»(٤).

ويُجاب عن القول الثالث: بأنَّ الظرف (عند) والجار والمجرور (على) وما تدخل عليه يُمكن أنْ يتعلَّقا بالفعل (وقف) دون اختلالٍ في

---

(١) القطع والائتناف (ص٨٧).
(٢) المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ (ص١٣٤، ١٣٥).
(٣) وصف الاهتداء في الوقف والابتداء (١/ ١٠، ١١).
(٤) لطائف الإشارات لفنون القراءات (١/ ٢٤٩).

المعنى، وأنَّهما يتعلقان بجميع الأفعال سواءٌ المتعدِّيةُ واللازمةُ، والله أعلم.

٤ - خبر علي بن أبي طالب ﷺ لما سُئِل عن قول الله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤] قال: «التَّرْتِيْلُ تَجْوِيْدُ الْحُرُوْفِ، وَمَعْرِفَةُ الْوُقُوْفِ»(١).

قال ابنُ الجزريِّ(٢): «ففي كلام عليٍّ ﷺ دليلٌ على وجوب تعلُّمِهِ ومعرفته»(٣).

٥ - أَثَرُ مَيْمُونَ بنِ مِهْرَانَ(٤) قَالَ: «إِنِّي لأَقْشَعِرُ(٥) مِنْ قِرَاءَةِ أَقْوَام يَرَى أَحَدُهُم حَتْمًا عَلَيْهِ أَلا يَقْصُرَ عَنِ العَشْرِ، إِنَّمَا كَانَتِ القُرَّاءُ تَقْرَأُ

---

(١) ذكره الهذلي في الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها (مخطوط ق١٩/ ب) و(المطبوع منه (٩٣))، كما ذكره ابن الجزري في التمهيد (٤٨) والنشر (١/ ٢٠٩)، والسيوطي في الإتقان (٢/ ٥٤١)، ولكنه بدون إسناد.
(٢) محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف العمري الدمشقي ثم الشيرازي الشافعي، المعروف بـ«ابن الجزري»، يكنى بأبي الخير، الإمام الحافظ المقرئ المحقق المدقق، ولد في دمشق سنة إحدى وخمسين وسبع مئة في شهر رمضان، روى عن: أبي بكر بن الجندي، ومحمد الصائغ، وخلق، وروى عنه: ابنه أحمد، ومحمود الشيرازي، وخلق، مات في شيراز سنة ثلاث وثلاثين وثمان مئة، وله من العمر اثنتان وثمانون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: غاية النهاية (٢/ ٢٤٧)، رقم (٣٤٣٣)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٩/ ٢٥٥).
(٣) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٢٥).
(٤) ميمون بن مهران الجزري الرقي، يكنى بأبي أيوب، نشأ بالكوفة ثم نزل الرقة، كان مملوكًا لامرأة من أهل الكوفة من بني نصر فأعتقته، روى عن: الزبير بن العوام، وسعيد بن جبير، وجماعة، وروى عنه: أبان القشيري، وأيوب السختياني، وغيرهم، مات سنة ست عشرة ومئة بالجزيرة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: تهذيب الكمال (٢٩/ ٢١٠)، رقم (٦٣٣٨)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٤٨)، رقم (٧٣٧٠).
(٥) **اقشعر جلده**: إذا قَفَّ، **ينظر**: لسان العرب (٥/ ٩٥)، مادة: (قشعر)، تاج العروس (١٣/ ٤٢٠)، مادة: (قشعر).

القِصَصَ إنْ طَالَتْ أَوْ قَصُرتْ، يَقْرأُ أَحَدُهُمُ اليَومَ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١] قَالَ: وَيَقُومُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فَيَقْرَأُ: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢]»(١).

قال أبو عمرو الدَّانيُّ: «فهذا يبيِّنُ أنَّ الصَّحابة ﵃ كانوا يتجنَّبون في قراءتِهم القطعَ على الكلام الذي يتَّصِلُ بعضُه ببعض، ويتعلَّقُ آخِرُه بأوَّلِه؛ لأنَّ مَيمُون بن مِهْرَان إنما حَكَى ذلك عنهم إذ هُوَ مِنْ كِبَار التَّابعين، وقد لَقِيَ جماعةً منهم»(٢).

٦ ـ أثَرُ عبد الله بن مسعود(٣) ﵁ قال: «الْوَقْفُ مَنَازِلُ الْقُرْآنِ»(٤).

قال ابنُ الغَزَّال(٥) ـ بعد إيرادِهِ ـ: «وذلك موضوعٌ للتَّدبُّر والتَّفكُّر والكَشْفِ عن المعَاني واستنباطِ العُلُوم والاستِرْوَاح، لا يعرفه إلَّا الحُذَّاقُ

(١) المكتفى في الوقف والابتداء (١٣٥). (٢) المكتفى (ص١٣٥).

(٣) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن شمخ بن فار بن مخزوم الهذلي، يكنى بأبي عبد الرحمن، حليف بني زهرة، أسلم قديمًا وهاجر الهجرتين، وشهد بدرًا والمشاهد بعدها، ولازم النبي ﷺ وكان صاحب نعليه، روى عن: النبي ﷺ كثيرًا، وعمر، وسعد بن معاذ، وروى عنه: ابناه، والعبادلة من الصحابة، وخلق. مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين، وله من العمر بضع وستون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.

ينظر: أسد الغابة (٣/ ٣٨٤)، رقم (٣١٧٧)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ١٩٨)، رقم (٤٩٧٠).

(٤) الوقف والابتداء، لابن الغزّال (١/ ٦٣)، أورده من غير إسناد، ولم أقف على إسناده في مصادر أخرى.

(٥) علي بن أحمد بن محمد النيسابوري، يكنى بأبي الحسن، المعروف بابن الغزال، الأستاذ الزاهد، الإمام في النَّحو، شيخ القراء في خراسان وزاهدها، روى عن: محمد الرامشي، وأحمد المغربي، وغيرهم، وروى عنه: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي نصر الساوي، مات سنة ست عشرة وخمس مئة، فرحمه الله رحمة واسعة.

ينظر: غاية النهاية (١/ ٥٢٤)، رقم: (٢١٦٧)، بغية الوعاة (٢/ ١٤٠)، رقم: (١٦٦٤).

مِنَ العُلَمَاء، النِّحريرُ مِنَ الصَّحابة، وبذلك تُوجَدُ لَذاذةُ التَّنْزيل، وحَلاوةُ التَّرْتيل»(١).

٧ ـ قال أبو بكر بن الأنباري(٢): «اجتَمَعَتْ في الكسائيِّ(٣) أُمُورٌ: كان أعلمَ النَّاس بالنَّحو، وَوَاحِدَهم في الغريب، وكان أوحدَ النَّاسِ في القرآن، فكانوا يُكْثِرون عليه حتى لا يَضْبطَ الأخذ عليهم، فيجمَعُهُم، ويجْلِسُ على كرسيٍّ، ويتلو القرآنَ مِنْ أوَّلِهِ إلى آخِرِهِ وهُمْ يَسْمَعُون ويَضْبطُون عَنْه حتَّى المقاطِعَ والمبادي»(٤).

والشَّاهِدُ في هذا الأثر قوله: «ويَضْبطُون عنه حتى المقاطع والمبادي» الذي يدلُّ على اهتِمَامِهِم وعنايَتِهم الكاملة بالوقف والابتداء في قراءة القرآن الكريم وإقرائه، وكان ذلك في المئة الثانية؛ مما يَنْجُمُ عنه تسلسلُ الأخذ بالوقف والابتداء مِنْ لدن النَّبيِّ ﷺ، ثم الصَّحابة، ثم

(١) الوقف والابتداء، لابن الغزّال (١/ ٦٣).

(٢) محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة، يكنى بأبي بكر، ويُعرف بالأنباري، كان من أعلم الناس بالنحو والأدب، وأكثرهم حفظًا له، ولد يوم الأحد لإحدى عشرة ليلة خلت من رجب سنة إحدى وسبعين ومئتين، روى عن: أبي العباس ثعلب، وروى عنه: الدارقطني، وأبو عمر بن حيوة، وغيرهم، مات ليلة النحر من ذي الحجة سنة ثمان وعشرين وثلاث مئة، وله من العمر ثمان وخمسون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.

ينظر: طبقات الحنابلة (٣/ ١٣٣)، رقم (٦٠٤)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (١٩٧).

(٣) علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي مولاهم، يكنى بأبي الحسن المقري النَّحوي الإمام، ولد في حدود سنة عشرين ومئة، روى عن: حمزة والأعمش، وجماعة، وروى عنه: الفراء، والبزار، وخلق، مات برنبويه سنة تسع وثمانين ومئة، وله من العمر سبعون سنة تقريبًا، فرحمه الله رحمة واسعة.

ينظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٢٠)، رقم (٤٥)، غاية النهاية (١/ ٥٣٥)، رقم (٢٢١٢).

(٤) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (١/ ١٢٢، ١٢٣).

التَّابعين وتابعيهم ﷺ، وما أودعوه في سلسلة التَّلقِّي للقرآن الكريم مِنَ القواعد والفوائد والمواضع.

وقد توافرتِ النُّصوصُ عن التَّابعين ومَنْ بعدهم في الإشارة إلى الوقف والابتداء في القرآن الكريم، وقد أوْمَأ إليها أبو جعفر النَّحَّاسُ في مُقَدِّمَةِ كتابه[1]، وكُلُّها تُدَلِّلُ على العِنَاية المبكِّرَة في عهد النُّبوَّة، وأنَّ الرَّسُول ﷺ كان يتعاهد أصحابَه في مواطنِ الوَقْفِ كما يَتَعَاهَدُهُم في السُّورة مِنَ القرآن، واقتفى أثرَه الصَّحابةُ والتَّابعُون حتى صارتْ أَمَارةَ النَّشْأةِ الأُولى عندهم هي نصُوصُهُم وأخبَارُهم وما نُقِلَ عنهم في هذا الشَّأن، وكان ذلك كُلُّه في القَرْنِ الأَوَّلِ والنِّصْفِ الأَوَّل مَن القَرْنِ الثَّاني؛ أي: قبل تدوين العُلُوم.

❀ ❀ ❀

(١) القطع والائتناف (ص٩٠) وما بعدها.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

بَاكُورةُ التَّصْنِيفِ فِي عِلْمِ الوقفِ والابتداءِ

بَزَغ ضَوءُ التَّدوين لِعِلْمِ الوقف والابتداء - كَغَيرِهِ مِنَ العُلُوم الشَّرْعيَّة - في أوائل المئة الثَّانية مِنَ الهجرة، حيث يُنسَبُ هذا العِلْمُ إلى عُلُوم القُرْآن، وهو مَعَ انْتِسَابه لها، إلا أنَّ فَضْلَهُ وشَرَفَهُ وأهمِّيَّته دفَعتِ العُلَماء إلى إفْرادِه بالتَّصْنيف، وحَظِيَ بنصيبٍ وافرٍ مِنْ أَضْرُبِ التَّأْليف[1]: نَظْمًا وشَرْحًا وتَقْييدًا وتَعْلِيقًا ومُنَاقَشَةً واسْتِدْرَاكًا، حتَّى غدا هذا التَّعَدُّد والتَّفَنُّن ذا أثرٍ كبيرٍ في نموِّه فاستوى على سُوقِهِ، وكان مِنْ أَسْرَعِ العُلُوم نُضْجًا وازْدِهَارًا.

ولا مرية أنَّ الكَلام في هذا الفَنِّ كان مَوجُودًا مَعَ نُزُولِ القُرْآن الكريم وفي أثناء تَلَقِّيه - كَمَا أَوْضَحْتُ ذلك سَلَفًا - إلا أنَّ النَّشْأَةَ الكِتَابيَّة كانَتْ في مَطْلَعِ القَرْنِ الثَّاني مِنَ الهجرة، وقد وَقَعَ الخلافُ بين أهل العلم في أَوَّلِيَّة مَنْ كَتَبَ في الوقف والابتداء، **وذلك على أربعة أقوال:**

القول الأوَّل: أنَّ أَوَّل مَنْ صنَّفَ في الوقف والابتداء هو شَيبة بن نِصَاح[2]، قال عنه ابنُ الجزريِّ: «وهو أَوَّل مَنْ أَلَّفَ في الوُقوف،

(١) وقد قام بعض المعاصرين بجمع أسماء المصنَّفات في علم الوقف والابتداء في مقدمة رسائلهم العلمية، منهم: الدكتور: يوسف المرعشلي؛ والدكتورة: خديجة أحمد مفتي، والدكتور: محمد العيدي، وغيرهم.

(٢) شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب المدني، المقرئ الإمام، مولى أم سلمة ﵂ وأحد شيوخ نافع في القراءة، وقاضي المدينة ومقرئها مع أبي جعفر، روى عن: عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، والقاسم بن محمد، وآخرين، وروى عنه: نافع، =

وكتابُهُ مَشْهُورٌ»(١).

القول الثَّاني: أنَّ نافع بن عبد الرحمٰن بن أبي نُعيم(٢) هو أوَّل مَنْ صنَّف في وَقْفِ التَّمام، وفيه قال أبو جعفر النَّحَّاسُ: «ولستُ أعْلَمُ أحدًا مِنَ القُرَّاء الأئمَّة الذين أُخِذَتْ عنهم القِرَاءة له كِتَابٌ مُفْرَدٌ في التَّمام إلا نافعًا ويعقوب، فإني وَجَدتُّ لِكُلِّ واحِدٍ منهما كتابًا في التَّمَام»(٣).

القول الثَّالث: أنَّ عبد الله بن عامر اليَحْصَبي(٤) صنَّف كتابَ: «المقطوع والموصول»(٥)، وقد صدَّر كتابَه بعضُ أهلِ العِلْمِ الْمُعَاصِرين(٦)

= وإسماعيل بن جعفر، وآخرون. مات شيبة سنة ثلاثين ومئة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٢/٦٠٨)، رقم (٢٧٩٠)، ومعرفة القراء الكبار (١/٧٩)، رقم (٣١).

(١) غاية النهاية (١/٣٣٠)، رقم (١٤٣٩).

(٢) نافع بن عبد الرحمٰن بن أبي نُعيم، المقرئ المدني، أحد الأعلام، روى عن: الأعرج، وشيبة بن نصاح وجماعة، وروى عنه: الليث بن سعد، وأشهب، وخلق. مات سنة تسع وستين ومئة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: معرفة القراء الكبار (١/١٠٧)، رقم (٤١)، وغاية النهاية في طبقات القراء (٢/٣٣٠)، رقم (٣٧٨).

(٣) القطع والائتناف (ص٧٥).

(٤) عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم اليحصبي الدمشقي، الإمام الكبير، مقرئ الشام وأحد الأعلام، يكنى بأبي عمران، ولد سنة إحدى وعشرين، روى عن: معاوية، والنعمان بن بشير، وجماعة، وروى عنه: ربيعة بن يزيد القصير، ويحيى الذماري وآخرون، مات يوم عاشوراء سنة ثمان عشرة ومئة، وله من العمر سبع وتسعون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٥/٢٩٢)، رقم (١٣٨)، وغاية النهاية (١/٤٢٣)، رقم (١٧٩٠).

(٥) **ينظر**: الفهرست لابن النديم (٥٦).

(٦) **ينظر**: مقدمة كتاب علل الوقوف للسجاوندي (١/٢٤)، ووقوف القرآن وأثرها في التفسير (ص٦٧)، الوقف والابتداء في القرآن العظيم وأثرهما في التفسير والأحكام (ص١٠٦)، والوقف والابتداء عند النحاة والقراء (ص٢٢)، ومقدمة كتاب: «الوقف والابتداء» لابن الغزال (ص٧)، ومقدمة كتاب: «الهادي في معرفة المقاطع والمبادي» =

في رَسَائلهم العِلْمِيَّة التي عُنِيَتْ بحصْرِ المؤلَّفات في هذا الفَنِّ.

القول الرَّابع: أنَّ ضِرَار بن صُرَد(١) صنَّف كتاب «الوقف والابتداء»(٢)، وقدَّمَه بعضُ أهلِ العِلْمِ الْمُعَاصِرين(٣) في سَرْدِهِم لِلْمُصَنَّفَات في هذا العِلْمِ؛ استنادًا منهم إلى تاريخ وَفَاتِه.

وبالنَّظَرِ والتَّأمُّلِ في هذه الأقوال، والاستقراءِ والتَّتَبُّعِ لِكُتُب المعَاجِم(٤) والفهارس(٥) والتَّاريخ(٦) وَالذَّخائر(٧) تَجَلَّتْ للباحث **حقيقتان اثنتان**:

الحقيقة الأُولى: مُنَاقَشَةُ القولين الثالث والرَّابع:

أما القول الثَّالث فهو ليس داخلًا في هذه المسألة لسببين اثنين:

السَّبب الأوَّل: أنَّ كتاب (المقطوعَ والموصولَ) لابن عامر اليَحْصَبيِّ

= لأبي العلاء الهمذاني (ص٣٦)، ومقدمة كتاب الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء للنكزاوي (ص٤٧)، ومقدمة كتاب المرشد للعماني (١/١٣).

(١) ضِرَار بن صُرَد التيمي الطحان الكوفي، يكنى بأبي نعيم، كان متعبدًا، روى عن: إبراهيم بن سعد، وحاتم بن وردان، وغيرهم، وروى عنه: البخاري في كتاب: أفعال العباد، وإبراهيم الأطروش، وآخرون، مات في ذي الحجة سنة تسع وعشرين ومئتين، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: المجروحين من المحدِّثين والضُّعفاء والمتروكين (١/٣٨٠)، تهذيب الكمال (١٣/٣٠٣)، (٢٩٣٢).

(٢) **ينظر**: الفهرست لابن النديم (٥٥).

(٣) **ينظر**: مقدمة كتاب المكتفى لأبي عمرو الداني (٦٠).

(٤) معجم المطبوعات العربية والمعربة: ليوسف سركيس، ومعجم مصنفات القرآن الكريم: للدكتور: شوّاخ إسحاق.

(٥) الفهرست لابن النديم، فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم: مركز الدراسات القرآنية.

(٦) تاريخ الأدب العربي: لكارل بروكلمان (النسخة المعربة)، تاريخ التراث العربي: فؤاد سزكين.

(٧) ذخائر التراث العربي الإسلامي: عبد الجبار عبد الرحمٰن.

مذكورٌ في الفهرست مع الكتب المؤلَّفة في مقطوعِ القرآن ومَوصولِه، ولم يُذكَر في كُتُبِ الوقف والابتداء، ولا كُتُبِ وَقْفِ التَّمام؛ فدلَّ ذلك على التَّغاير بين الفَنَّين.

السَّبب الثَّاني: أنَّ مُصْطَلح (المقطوع والموصُول) يُطلَقُ على ما كان خاصًّا بالرَّسْم العُثمانيِّ في المصحف الشَّريف، وفَرْقٌ بينه وبين مُصْطَلَح (القَطْع والوصل)[١].

وأمَّا القول الرَّابع فهو مَرْدودٌ؛ لأنَّ سِرَّ تقديمه في التَّرْتيب على باقي الْمُصَنَّفَات كان لأجل تقدُّمِ وَفَاة مُصَنِّفه، حيثُ أشارَ ابنُ الجزريّ[٢] إلى أنَّ وَفَاة ضِرار بن صُرَد سنة تسعٍ وعشرين ومئة[٣]، وبالرُّجُوع إلى المصَادر الأُخرى[٤] تبيَّنَ أنَّ الصَّواب سنة تسعٍ وعشرين ومئتين؛ وعليه فلا يُعدُّ حينئذٍ مُقدَّمًا في التَّصْنيف لهذا العِلْم.

---

(١) وقد تتبعتُ كتب المصطلحات القرآنية ولم أقِفْ على مَنْ أطلق مصطلح المقطوع والموصول على الوقف والابتداء، ومِنْ هذه الكتب:
- معجم علوم القرآن: إبراهيم الجرمي.
- أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات: أحمد محمود عبد السميع.
- مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات: د. إبراهيم الدوسري.
- التجريد لمعجم مصطلحات التجويد: د. إبراهيم الدوسري.
- مصطلحات علوم القرآن: أنور الباز، ود. عبد الحليم عويس.
- مصطلحات علم القراءات في ضوء علم المصطلح الحديث: د. حمدي الهدهد.
- معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به: د. عبد العلي المسؤول.

(٢) **ينظر**: غاية النهاية (١/ ٣٣٨)، رقم (١٤٦٩).

(٣) ولعل هذا مِنْ خطأ النُّسَّاخ، علمًا أنَّ هذا الكتاب لم يُخدم خدمةً علمية كاملة فيما أعلم.

(٤) **ينظر**: الجرح والتعديل (٤/ ٤٦٥) رقم (٢٠٤٦)، والمجروحين لابن حبان (١/ ٣٨٠)، وتهذيب الكمال (١٣/ ٣٠٣)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٤٥٥).

الحقيقة الثانية: المسألة التي أثارها القولان الأوَّلان:

لقد أثار القولان الأوَّل والثاني مسألةً مُهِمَّة، وهي: مناهج العلماء في تصنيفهم للوقف والابتداء، وهذه مَسْألةٌ عزَّزَتْ مكانته واستقلاله تدوينًا ومنهجًا، وإنْ كانت عُرى الانتِسَاب لعلوم القرآن باقيةً وثيقة.

إنَّ جهود العُلَمَاء في التَّصْنيف لهذا العِلْم جَاءتْ مُتَتَابِعَةً عَصْرًا بعد عَصْرٍ، ومُتَوَاصِلةً جيلًا بعد جيلٍ، كُلُّها سَاهَمَتْ في إرسَاء قواعده، وتوضيح مَعَالِمِه، وَتَنْقِيح مَسَائله، وكان القِدْحُ الْمُعَلَّى والنَّصِيبُ الأوفى للسَّادة القُرَّاء؛ لارتباطه الكبير بعِلْمَي القِرَاءاتِ والتَّجْويد.

ومع هذا الزَّخَم الهائلِ مِنَ التُّراثِ الوَاصِلِ في الوقف والابتداء جَاءَتْ أساليبُ التَّصْنيفِ عِنْدَ العُلَمَاء ـ حَسَبَ ما وَقَفْتُ عليه ـ عشرة مناهج:

المنهج الأوَّل: مَنْهَج التَّصْنيف المفْرَد في الوقف والابتداء، والذِّكر لأُصوله ومسائله، والتَّتَبُّع لمواضع الوقف في القرآن الكريم مِنْ أوَّله إلى آخره، وبيان مراتبها ورموزها، وشرح عللها، ومُوجِب الاختيار لها، وربَّما ذُكر فيه بعض الفوائد واللَّطَائف القرآنيَّة المتَنَوِّعَة، وهؤلاء العلماء المصنِّفون لم يكونوا على درجةٍ واحدةٍ مِنَ البَسْطِ أو الشرح، وهذا المنهج هو ما سُمِّي عند المتقدِّمين بعلم التَّمَام، وهذا ظاهر ـ والله أعلم ـ مِنْ خلال النُّصُوصِ التَّالية:

أ ـ قال أبو جعفر النَّحَّاس: «وَلَسْتُ أَعْلَمُ أحدًا مِنَ القُرَّاء الأئمة الذين أُخِذَتْ عنهم القراءة له كتابٌ مُفْرَدٌ في التَّمَام إلا نافعًا ويعقوب[١]؛

---

(١) يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق مولى الحضرمية، قارئ أهل البصرة في عصره، يكنى بأبي محمد، روى عن: أبي المنذر سلّام بن سليم، وأبي الأشهب العطاردي، وجماعة، وروى عنه: روح بن عبد المؤمن، ومحمد بن المتوكل، وآخرون. =

فإني وَجدتُ لكُلٍّ واحدٍ منهما كتابًا في التَّمام»[١].

ب ـ قال أبو جعفر النَّحَّاس ـ في مُفْتَتَحِ كِتابه ـ: «وهذا الكِتَاب نَذْكُرُ فيه التَّمام في القرآن العظيم، وما كان الوقف عليه كافيًا أو صالحًا وما يحسُن الابتداء به، وما يُجتنب مِن ذلك، وهو عِلْمٌ يَحتاج إليه جميع المسلمين»[٢].

ج ـ قال الأستاذ: أبو بشر محمد خليل الزَّرُوق ـ بعد أنْ نَقَلَ النَّصَّ الأوَّل لأبي جعفر النَّحَّاس ـ: «فأظنُّه يعني مَنْ تَتَبَّعَ آيَ القرآن إلى آخره، وإلا فإنه قد ذُكر لآخرين مِنَ القُرَّاء كُتُبٌ في الوقف والابتداء. وأظنُّ أيضًا أنَّ ما سُمِّيَ بوقف التَّمام عند المتقدمين يُراد به: تَتَبُّع القرآن سُورةً سُورةً، وآيةً آيةً»[٣].

وبناءً على هذه النُّصُوص يُمكن القول بأنَّ سَرْدَ مواضعِ الوقف في القرآن الكريم كافةً يُسمَّى بعلم التَّمام، وأما وقف التَّمام فقد يُراد به: الوقف التَّام[٤]، وقد يُراد به: اكتمال الجملة مِنَ الكلام سواءٌ أكان وقفًا تامًّا أم كافيًا أم حسنًا، وقد يُراد به: التَّتَبُّع لمواضِع الوقف في القرآن مِنْ أوَّله إلى آخره[٥]، إلا أنَّ عِلْم التَّمام يُراد به: التَّتَبُّع لمواضع الوقف سُورةً سُورةً وآيةً آيةً، والله أعلم.

وإذا تقرَّرَتْ هذه النتيجة فإنَّ أوَّل مَنْ صنَّف في هذا المنهج مِنَ

= مات سنة خمس ومئتين في ذي الحجة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٣٠٤)، معرفة القراء الكبار (١/ ١٥٧)، رقم (٦٥).

(١) القطع والائتناف (ص٧٥).
(٢) القطع والائتناف (ص٧٤).
(٣) مقدمة كتاب الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ، لابن سعدان (٣٦).
(٤) ينظر: التجريد لمعجم مصطلحات التجويد (ص١١٧).
(٥) ينظر: مقدمة كتاب الوقف لابن سعدان (٤١).

القُرَّاء هو نافع بن عبد الرحمٰن بن أبي نُعيم[١]، وهو القول الثاني في هذه المسألة، ولا يُمكن الجزم بذلك إلا إذا وقفنا على كتاب شيبة بن نصاح، ولكنَّ إيراد القول مِنْ أبي جعفر النَّحَّاس ـ وهو الذي اضطلَعَ بهذا الفن، وَلمَعَ نجمهُ، ورَسَخَتْ قدمُه ـ يحمِلُنا على الترجيح بهذه الأوَّليَّة لنافعٍ وحدَه.

ثم تَتَابعتْ بعد ذلك التَّصَانيفُ تَتْرى، وكان أبرزُ ما طُبِعَ منها أو حُقِّقَ ولم يُطْبَع:

١ ـ «إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ»، لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري النَّحوي (ت٣٢٨هـ)، وهو بتحقيق الدكتور: محيي الدين عبد الرحمٰن رمضان، ضمن منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق بالمطبعة التعاونية سنة ١٣٩٠هـ، كما أعاد طبعَه المحقِّقُ في الأردن ضمن منشورات جامعة اليرموك.

وقد امتدح العلامةُ ابنُ الجزري هذا الكتاب حتى قال: «وكتابه في الوقف والابتداء أوَّل ما أُلِّف فيه وأحْسَن»[٢]، وقد أشْكَلَ فهم هذه العبارة إزاء قوله في الكتاب نفسه عن شَيبة بن نِصَاح: «وهو أوَّل مَنْ أَلَّف في الوقوف، وكتابه مشهور»[٣]، وقد وقفتُ على بعض مَنْ قام بتخريج قوله في ابن الأنباري، ومِنْ هذه التخريجات:

١ ـ يقول الدكتور: يوسف المرْعَشْلي: «أفضل ما أُلِّفَ فيه»[٤].

(١) وقد قام الدكتور: محمد عبد الحميد محمد جار الله عضو هيئة التدريس بالجامعة الأسمرية بجمع وتأليف وقف التمام للإمام نافع بن عبد الرحمٰن وأخرجه في ثوب قشيب وأسماه: كشف اللثام عن وقف التمام، ونشرته دار الصحابة للتراث بطنطا، فجزاه الله عنا خير الجزاء.
(٢) غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ٢٣١)، رقم (٣٣٧٣).
(٣) غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٣٣٠)، رقم (١٤٣٩).
(٤) المكتفى (ص٥١).

٢ ـ يقول الدكتور: مساعد الطيَّار: «وقد أغْرَبَ في هذا ﷺ خاصَّة أنه نَصَّ على أوَّلِيَّة شَيبة (ت١٣٠هـ)، وترجمته قبل ترجمة ابن الأنباري (ت٣٢٨هـ)»[(١)].

٣ ـ يقول الدكتور: عبد الله المطيري: «وقد جعلَه ابنُ الجزري أحسنَ ما أُلِّفَ في هذا الفن»[(٢)].

ويُمكنُ أنْ أُقرِّرَ بعضَ النِّقاط قبل أنْ أُبدِيَ رأيي في هذه المسألة:

أولًا: أنَّ ابن الجزري عَلَمٌ ثبْت، مُقرئ ومحدِّث، عُرِفَ بالدِّقة في الألفاظ، والحُكم على الآخرين، فقوله مُعتَدٌّ به، وخِلافُهُ معتَبر.

ثانيًا: أنَّ الخطأ والوَهَمَ واردٌ على الجميع إلا أنَّ تخريجَ التَّعارض وحملَه على ما يُحسن المعنى ويزيده أوْلَى مِنَ التكرار أو الرَّمي بالإغْراب.

ثالثًا: أنَّ كلا النَّصَّين جاء في كتاب واحد؛ مما يُؤكِّدُ خيار الجمع بينهما، وأنهما مقْصُودان من المؤلِّف.

رابعًا: أنَّ تأويل كلمة (أوَّل) بـ(أفضَل وأحْسَن) غيرُ صحيح، لا مِنْ حيث اللُّغة[(٣)]، ولا مِنْ حيث السِّياق. وينبني على ما تقدَّم أنَّ النصَّ في شيبة بن نصاح يُراد به أنه أوَّلُ مَنْ صنَّف في الوقف والابتداء من غير تَتَبُّع لمواضع الوقف في القرآن الكريم؛ وذلك استنادًا إلى قول أبي جعفر النَّحَّاس المتقدِّم.

وأما النَّصُّ الآخر في أبي بكر بن الأنباري فقَصَدَ به أنَّه الأوَّل

---

(١) وقوف القرآن وأثرها في التفسير (٦٦).
(٢) الوقف والابتداء في القرآن العظيم وأثرهما في التفسير والأحكام (١١٤).
(٣) ينظر: معجم مقاييس اللُّغة، لابن فارس (١٥٨/١) مادة: (أول)، لسان العرب، لابن منظور (٣٢/١١) مادة: (أول).

فيمَن صنَّف في الوقف والابتداء مع سِيَاق وُقوف القرآن الكريم كافَّة، والله أعلم.

ويُشْكِلُ على هذا التخريج: أنه كيف نجمع بين أوَّلِيَّة نافعٍ عند أبي جعفر النَّحَّاس، وأوَّلِيَّة ابن الأنباري عند ابن الجزري في منهج واحد؟

وكَشْفُهُ في أمرين اثنين:

أولًا: لعل ابنَ الجزري لم يقف على كتاب نافع، فعَدَّ كتابَ ابنِ الأنباري أوَّلَ ما أُلِّف في هذا العلم.

ثانيًا: أنه ربَّما أراد أنه مِنْ أوائل ما أُلِّف في هذا الفن، ويقوِّي هذا الاحتمال أنَّه أدخل اسم التفضيل على (ما) الموصُولة، بَيْدَ أنَّ نصَّ شيبة أدخل اسم التفضيل على (مَن) الموصولة بمعنى الذي.

٢ ـ «القطع والائتناف»، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس (ت٣٣٨هـ)، حقَّقَه الدكتور: أحمد خطَّاب العُمَر، ضِمْن منشورات وزارة الأوقاف العراقية سنة ١٣٩٨هـ في مطبعة العاني ببغداد، كما طُبع أيضًا بتحقيق الدكتور: عبد الرحمٰن بن إبراهيم المطرودي، وطبعته دار عالم الكتب سنة ١٤١٣هـ.

٣ ـ «الوقف والابتداء»، لأبي عبد الله أحمد بن أوس المقرئ (ت٣٤٠هـ)، تحقيق الباحث: مصطفى عبد الفتاح محمد العريبي، رسالة ماجستير مُقدَّمة إلى قسم اللُّغة العربية وآدابها في كلية الآداب بجامعة قاريونس في ليبيا، للعام ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢م، ولم تطبع بعد.

٤ ـ «المكتفى في الوقف والابتدا»، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدَّاني (ت٤٤٤هـ)، طُبع بتحقيق الدكتور: جايد زيدان مخلف، ضمن منشورات وزارة الأوقاف العراقيَّة ببغداد سنة ١٤٠٣هـ، كما طُبع بتحقيق

الدكتور: يوسف بن عبد الرحمٰن المرْعَشْلي، ونشرته مؤسسة الرِّسالة في بيروت سنة ١٤٠٤هـ، كما طُبع أيضًا بتحقيق الدكتور: محيي الدين عبد الرحمٰن رمضان، ونشرته دار عمَّار في الأردن سنة ١٤٢٢هـ.

٥ ـ «المرشد [في الوقف والابتداء]»، لأبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العُمَاني (ت بُعَيد ٥٠٠هـ)، حُقِّق الجزء الأول منه في جامعة أُمّ القُرى بمكة المكرمة سنة ١٤٢٣هـ من قِبَل الباحثة: هند بنت منصور العبدلي، وأما الجزء الثاني فقد حَقَّقَه الباحث: محمد بن حمود الأزوري، ولم يُطبعَا بعد.

٦ ـ «الوقف والابتداء»، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الغَزَّال (ت٥١٦هـ)، حُقِّق الجزء الأول منه إلى نهاية سورة الكهف في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٩هـ، وقام بتحقيقه الدكتور: عبد الكريم بن محمد العثمان؛ كما حقَّقَه الدكتور: طاهر محمد الهمْس سنة ١٤٢٠هـ في جامعة دمشق بسُورية، مِنْ أوَّل الكتاب إلى آخره، ولكن كلا التحقيقين لم يطبعا بَعْدُ.

٧ ـ «عِلَلُ الوُقوف»، لأبي عبد الله محمد بن طيفور السَّجَاوندي (ت٥٦٠هـ)، حقَّقَه الدكتور: محمد بن عبد الله العيدي، ونشرته مكتبة الرُّشْد بالرِّياض سنة ١٤١٥هـ، ثم أُعيدتْ طباعته في المكتبة نفسِها سنة ١٤٢٧هـ، كما طُبع أيضًا باسم: «كتاب الوقف والابتداء»، بتحقيق الدكتور: محسن هاشم درويش، نشرته دار المناهج في الأردن سنة ١٤٢٢هـ.

٨ ـ «الهادي في معرفة المقاطع والمبادي»، لأبي العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمذاني العطار (ت٥٦٩هـ)، حقَّقَه كاملًا الدكتور: سليمان بن حمد الصَّقْري في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة ١٤١١هـ، ولم يطبعْ بَعْدُ.

٩ ـ «الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء»، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن عبد الله النَّكْزاوي (ت٦٨٣هـ)، حقَّقَه كاملًا الدكتور: مسعود بن أحمد إلياس، في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة سنة ١٤١٣هـ، ولم يُطبعْ بَعْدُ.

١٠ ـ «وَصْفُ الاهتداء في الوقف والابتداء»، لأبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري (ت٧٣٢هـ)، حقَّقه كاملًا الدكتور: نواف بن معيض الحارثي، في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة ١٤٢٦هـ، ولم يُطبعْ بَعْدُ.

١١ ـ «نُجوم البيان في الوقف وماءات القرآن»، لأبي الخطَّاب محمد بن محمود بن محمد بن أحمد السَّمَرْقندي (ت٧٨٠هـ)، حقَّقه كاملًا الدكتور: محمد بن مصطفى بكري بن محمد السَّيِّد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرِّياض سنة ١٤٢٦هـ.

١٢ ـ «منار الْهُدى في الوقف والابتدا»، لأحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشْموني (مِنْ عُلَماء القرن الحادي عشر)، وله نُسَخٌ بعضُها طُبِعَتْ وأخرى لم تطبعْ بعد؛ وهي كالتالي:

أ ـ طَبْعَةُ بُولاق على الحَجَر سنة ١٢٨٦هـ.

ب ـ طَبْعَةُ المطبعَة الخيريَّة بالجمَّالية بالقاهرة سنة ١٣٠٧هـ.

ج ـ طَبْعَةُ البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٩٣هـ، وبهامشه: المقْصِد لتلخيص ما في الْمُرشِد.

د ـ طَبْعَةُ مُصَوَّرةٌ مِنَ الثانية بعد تعديل أرقام الصَّفَحات ووضْعِ الفهارس، وذلك في دار المصحف بدمشق، وكان على هامشه التبيان في آداب حَمَلة القرآن سنة ١٤٠٣هـ.

هـ ـ طَبْعَةٌ مُحقَّقَةٌ كاملةً في رسائل علميَّة بجامعة محمد الخامس بالرِّباط في المغرب، وقام بتحقيقها سِتَّةُ باحثين:

١ ـ مولاي عبد الصمد الكلموسي (المجلد الأول).

٢ ـ عبد الله الرابحي (المجلد الثاني).

٣ ـ ياسر عتيق اليمني (المجلد الثالث).

٤ ـ محمد عبد العزيز (المجلد الرابع).

٥ ـ عبد الإله حنزار (المجلد الخامس).

٦ ـ محمد حمدو (المجلد السادس والسابع).

وكان التحقيق سنة ١٤٢١ ـ ١٤٢٢هـ، ولم تطبعْ هذه الرسائل بعدُ.

و ـ طَبْعَةٌ مُحقَّقَةٌ كاملةٌ، حَقَّقَها كاملةً الشيخ: عبد الرَّحيم الطَّرْهُوني ونشرتها دار الحديث بالقاهرة سنة ١٤٢٣هـ.

المنهج الثاني: مَنْهَج التَّصْنيف المفْرَد في الوقف والابتداء، لغَرَضِ تعيين وتقييد أماكن الوقف للكلمات القُرْآنية سواء كان ذلك لجميع أقسام الوقف أم لبعضه مع السُّكُوت عن البيان والعِلَل والغاية.

وقد انضوتْ تحت لواء هذا المنهج الكتبُ التَّالية:

١ ـ «تقييد وقف القرآن الكريم»، لمحمد بن أبي جُمْعة الهَبطي (ت٩٣٠هـ)، حقَّقَه الدكتور: الحسن بن أحمد وكاك، وطبع سنة ١٤١١هـ.

٢ ـ «الهداية لمنْ أراد الكفاية على ضبط وَقْفِ أواخر الكلمة الموقوفة بما صحَّ بالرِّواية»، لمحمد بن إبراهيم أعجلي الباعقيلي السُّوسي المعروف بـ(الطالب) (ت١٢٧١هـ)، وهو مخطوط بالخزانة الصُّبيحية بسلا

المغرب، ضِمْن مجموع رقمه: (٢/٣١٨)، وعدد صفحاته: (٦٤)[1].

٣ ـ «كُنُوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن»، لمحمد الصَّادق الهندي (ت بعد ١٢٩٠هـ)، طُبع بمطبعة كاستلي سنة ١٢٩٠هـ.

وهذا الكتاب ربَّما يتنازعه منهجان: الأول والثاني؛ لوجُود تعليلٍ بعد بعض مواضع الوقف، ولكِنَّ المنهج الثاني هو الأظهر في الكتاب لأمرين اثنين:

الأول: أنَّ التعليل المذكور جاء بقدر يسير، وبَقِيَتْ أكثرُ مواضع الوقف بلا تعليل.

الثاني: أنَّ له مِن اسمه نصيبًا؛ فارتكز مدارُ الحديث على أنواع الوقف ورُمُوزه، وهو الأقرب لمراد المؤلِّف، والله أعلم.

٤ ـ «مواضِعُ الوقف اللَّازم والوقف الممنوع في القرآن الكريم وَفْقَ طباعة مجمَّع الملك فهد»، تخريج وترتيب: مسفر بن عبد الله العجمة، نشرته المطبعة الأهلية للأوفست بالطائف سنة ١٤١٢هـ.

وقد اقتصر المؤلِّف هُنا على بعض أقسام الوقف، وقام بحصرها في القرآن الكريم، موضحًا اسم السُّورة، ورقم الآية، وعَدَدَ الوُقوف في كُلِّ سُورة.

المنهج الثالث: مَنْهَج الاقتصار على وَحْدَةٍ موضوعيَّةٍ أو أكثر في الوقف والابتداء، وبيان ما فيها من المسائل أو الأقسام أو الأحْكَام، وربَّما حَصَلَ العَرَضُ فيه لبعض وقوف القرآن الكريم وتطبيقاته.

ويبدُو ـ والله أعلم ـ أنَّ أوَّل مَنْ صنَّف فيه هو شَيبة بن نِصَاح، كما نصَّ على هذا ابنُ الجزري سَلَفًا، ولم أقِفْ على كتابه أو على مَنْ وصَفَ

(١) ينظر: الوقف والابتداء وأثرهما في فهم النص القرآني (ص٧٩).

كتابه، إلا أنَّ الذي دفعني إلى وَضْعِه في هذا المنهجِ هو النَّصُّ المتقدِّمُ لأبي جعفر النَّحّاس حين قال: «ولست أعلم أحدًا...»(١)، ومِمَّا لا شكَّ فيه أنَّ شَيبة بنَ نِصاح شيخُ نافع، وأحَدُ القُرَّاء المبرِّزين.

واندرج تحت هذا المنهج عِقْدٌ مِنَ الكُتُب والمصنَّفات، منها المخطوطُ ومنها المطبُوع، وسأقصُرُ السَّردَ هُنا على أبرز ما وقفتُ عليه مِنَ المطبوع، **ومِنْ ذلك:**

١ ـ «الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ»، لأبي جعفر محمد بن سَعدَان الكوفي الضرير (ت٢٣١هـ)، حقَّقَه وشَرَحَه الأُستاذ: أبو بشر محمد خليل الزَّرُّوق، ونَشَرَه مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدُبي سنة ١٤٢٣هـ.

٢ ـ «رسالة «كلا» في الكلام والقرآن»، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن رُستم الطبري (كان حيًّا سنة ٣٠٤هـ)، ومقالة «كلا»، لأحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، أخرجهما الدكتور: أحمد حسن فَرحات، ونَشَرَتْهما مُؤَسَّسَة ومكتبة الخافقين بدمشق سنة ١٤٠٢هـ.

٣ ـ «شرح «كلا وبلى ونعم» والوقف على كل واحدة مِنهُن في كتاب الله ﷻ»، لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، حقَّقه الدكتور: حسين نصَّار، ضمن مجلة كلية الشريعة في بغداد العدد الثالث، ثم نَشَرَتْه مكتبة الثقافة الدِّينية بمصر، كما أخرجه الدكتور: أحمد حسن فَرحات، ونَشَرَتْه دار المأمون للتراث بدمشق سنة ١٤٠٤هـ.

٤ ـ «كتاب الوقف والابتداء في كتاب الله»، لأبي القاسم يوسف بن علي الهُذلي (ت٤٦٥هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور عمَّار بن أمين الدَّدو،

(١) القطع والائتناف (ص٧٥).

نُشِر في مجلة الشَّريعة والقانون، السَّنة الثانية والعشرون، العدد الرَّابع والثلاثون، ربيع الثاني ١٤٢٩هـ.

وهذا الكتاب مُسْتلٌ مِنْ كتاب الهُذلي الكبير: «الكامل في القراءات الخمسين».

٥ ـ «نِظَام الأداء في الوقف والابتداء»، لأبي الأصبغ عبد العزيز بن علي بن محمد السُّماتي الأندلسي (ت بعد ٥٦٠هـ)، حقَّقَه الدكتور: علي حُسين البوَّاب، ونَشَرَتْه مكتبة المعارف بالرياض سنة ١٤٠٦هـ.

٦ ـ «عَلَمُ الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء»، لعَلَم الدِّين علي بن محمد السَّخَاوي (ت٦٤٣هـ)، وهو ضمن كتابه الكبير: «جمال القُرَّاء وكمال الإقراء»، تحقيق وإخراج الدكتور: علي حُسين البوَّاب، وصُفَّ هذا الكتاب بطريقة الجمع التصويري بمكتبة الخانجي بالقاهرة، وطُبع في مطبعة المدني بالقاهرة سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٧ ـ «سِرُّ الامتثال والاقتداء في علم الوقف والابتداء»، لأحمد ياسين أحمد الخياري (ت١٣٨٠هـ)، ونَشَرَتْه مُؤَسَّسة المدينة للصَّحافة، دار العلم بجدة سنة ١٤١٦هـ.

٨ ـ «مَعَالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء»، لمحمُود خليل الحُصَري (ت١٤٠١هـ)، نَشَرَه المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة سنة ١٣٨٧هـ.

٩ ـ «كَشْفُ الغِطَاء في الوقف والابتداء»، صابر حسن أبو سليمان، نَشَرَتْه دار المسلِم بالرياض سنة ١٤١٩هـ.

١٠ ـ «وَقْفُ التجاذب (المعانقة) في القرآن الكريم»، للدكتور: عبد العزيز بن علي الحربي، نَشَرَتْه دار ابن حزم بالرياض سنة ١٤٢٧هـ.

١١ - «المحرَّر في الوقف والابتداء»، نجاح محمد كرنبه، نَشَرَتْه مُؤَسَّسة الرِّسالة ودار المؤيد بالرياض سنة ١٤٢٤هـ.

١٢ - «فَضْلُ عِلْمِ الوقف والابتداء، وحُكْمُ الوقفِ على رُؤُوس الآيات»، للدكتور: عبد الله الميموني، نَشَرَتْه دار القاسم سنة ١٤٢٤هـ.

١٣ - «أضواء البيان في معرفة الوقف والابتداء»، لأبي عبد الرحمٰن جمال بن إبراهيم القرش، نُشِر سنة ١٤٢٣هـ.

١٤ - «المُهِمَّات في علم الوقف والابتداء»، أيمن عبد الرزاق الشَّوَّا، بحثٌ مطبوعٌ على شكل كُرَّاسيٍّ صغير، طُبِع في دمشق سنة ١٤١٩هـ.

١٥ - «معرفةُ الوقوف، رِسَالةٌ مُوجَزةٌ في تعريف الوقف والابتداء»، أحمد ميان التهانوي، طبع في لاهور بباكستان.

المنهج الرابع: مَنهَج الاختصار لبعض كتب الوقف والابتداء، وهذا إما أنْ يكون مِنَ المؤلِّف نفسِه، أو آخر متأخِرٍ عن المؤلِّف، **وأبرز الكتب التي سَلَكَتْ هذا النَّهج:**

١ - «اختِصارُ القَول في الوقف على كلا وبلى ونعم»، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، حَقَّقَه الدكتور: أحمد حسن فرحات، ونَشَرَتْه مُؤَسَّسةُ ومكتبةُ الخافقين بدمشقَ سنة ١٤٠٢هـ.

٢ - «الْمَقْصِد لتلخِيص ما في الْمُرْشِد»، لأبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الشافعي (ت٩٢٦هـ)، وهو مُختصرُ كتابِ الْمُرْشِد للحسن العُمَاني، وقد طُبِعَ الكتابُ عِدَّةَ طبعاتٍ، منها ما كانت مُفْرَدَةً، وهي:

أ - مَطْبَعة بُولاق بمصر عام ١٢٨٠هـ، ثم أُعِيدَ طَبْعُه سنة ١٢٨١هـ في المطبعة نفسها.

ب - مَطْبَعة محمد توفيق بمصر سنة ١٣٤١هـ.

ج - دار المصْحَف بدمشق سنة ١٤٠٥هـ.

ومنها ما كانت حاشيةً في كتاب، وهي:

أ - بهامش «تنوير المقباس من تفسير ابن عبَّاس» بمصر سنة ١٢٩٠هـ.

ب - بهامش «مَنَار الْهُدى في بيان الوقف والابتدا» في مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٩٣هـ.

ج - بهامش «القرآن الكريم» في مكتبة دار البيروتي بدمشق سنة ١٤٢٣هـ.

٣ - «رسالةٌ في الوقف»، لعلي الكُوندي الأندَلُسي التَّسْهوري التُّونسي (ت١١١٩هـ)، وهي رسالةٌ اختصَرتْ كتابَ الْمُرْشِد للحسن العُمَاني، وهي مخطوطةٌ في جامع الزَّيتُونة (١/ ١٥٧)[1].

٤ - «وابِلُ النَّدَى مِنْ مَنَار الْهُدى في بيان الوقف والابتدا»، لعبد الله بن مسعود الفاسي المغربي (ت بعد ١١٤٧هـ)، وهو مختصرُ كتابِ: «مَنَار الْهُدى في بيانِ الوقفِ والابتدا»، للأشموني، وهو مخطوطٌ، وله خمس نُسخ، منها: نُسخةٌ في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرِّياض (١/ ١٤٤) [٦١٨]، (٢٥٠و) - ١٢٦٥هـ[2].

٥ - «رسالةٌ في الوقف»، لحسن حُسام الدِّين (ت١٢٧٧هـ)، لَخَّصَ كتاب: «عِلَل الوُقوف»، لمحمد بن طيفور السَّجَاوندي[3].

---

(١) الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، مخطوطات التجويد (ص٨٧).
(٢) الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، مخطوطات التجويد (ص١٩٨).
(٣) مجلة المورد العراقية، المجلد الثامن، العدد الثاني، سنة ١٩٧٩م.

٦ ـ «تُحْفَة مَنْ أراد الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء»، لحسين الجوهري السَّردي، وهو مختصرٌ لكتاب: وابل النَّدى مِنْ مَنار الْهُدى، للفاسي، وهو مخطوطٌ في الأزهرية بالقاهرة (١/ ٦٩) (١٣٤٢) الإمبابي ٤٨١٣٢ ـ ١٠٦و[١].

٧ ـ «مُخْتَصَرُ الإيضاح في الوقف والابتداء»، لابن طيفور السِّجَاوندي (ت٥٦٠هـ)، وهو مخطوطٌ في جامعة الملك عبد العزيز، جدة (٢/ ٢١) [١/٤٠٠][٢].

٨ ـ «اختِصارُ كتابِ الوقف»، لابن عثمان حسين بن عثمان (في القرن الثامن الهجري)، وهو اختِصارٌ لكتابِ الوقف، لابن طيفور السِّجَاوندي، وهو مخطوطٌ في رضا رامبور (١/ ١٣٤) (٢٩١)، (١٢٠و)[٣].

٩ ـ «باب اختِصار القولِ في (على، وبلى، ونعم) في الوقف»، لأبي عمرو الدَّاني (ت٤٤٤هـ)، وهو مخطوطٌ في الجامع الكبير (الأوقاف)، صنعاء ١/ ٢٥ [١٥٩٠] ـ (و١٨٠ ـ ١٨٤)[٤].

المنهج الخامس: مَنْهَجُ النَّظْم لمسائلِ أو قواعدِ علمِ الوقفِ والابتداء، سواءٌ أكانت مِنَ البحر الطَّويل أمْ مِنَ بحر الرَّجَز، وقد جرتْ عادةُ العُلَماء على النَّظْم في الفنون؛ لما لَه مِنَ التقريب والتحبيب إلى نفوس الطلاب، وبقاءِ أثره في قلوب المتعلِّمين.

وقد تَتَبَّعْتُ كُتُبَ الفهارس والمعاجم لمعرفة أوَّلِ مَنْ نَظَمَ في هذا

(١) الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، مخطوطات التجويد (ص٣٧).
(٢) الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، مخطوطات التجويد (ص١٥٣).
(٣) الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، مخطوطات التجويد (ص١١).
(٤) الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، مخطوطات التجويد (ص٢١).

الفنِّ إلا أنِّي وَجَدتُّ عقبتينِ اثنتينِ في قائمة المنظومات في الوقف والابتداء:

أولاهما: وَجَدتُّ منظوماتٍ لمجاهيلَ لا يُعْرَفُ اسمُهُم ولا تاريخ وَفَياتهم.

ثانيتُهما: وَجَدتُّ منظوماتٍ لأسماءٍ دُونَ تاريخِ لوفياتهم.

وإذا كان الأمرُ كذلك فإنَّه مِنَ الصُّعُوبة القطعُ بأوَّلِيَّةِ مَنْ نَظَمَ في الوقف والابتداء، لكِنْ يُمْكِنُ القَولُ بأنَّ أقدمَ مَا وَقَفْتُ عليه في النَّظْم لأعلامٍ معروفِينَ ما يلي:

١ ـ «قصيدةٌ في الوقوفاتِ اللَّوازمِ»، لأبي محمد طيفور السِّجَاوندي والد أبي عبد الله محمد، وهو مخطوطٌ، منه نسخةٌ بمكتبةِ جامعةِ الملك سعود، طيفور الغزنوي السِّجَاوندي (ت٥٦٠هـ)، برقم عام ١٢٧٤/٢/م (ص٢٦ ـ ٢٨)[١].

٢ ـ «مبادئُ معرفةِ الوُقوفِ»، لمحمد بن عبد الحميد بن عبد القادر البغدادي الشهير بـ(الحكيم زاده)، (ت١٠٥٩هـ)، أخرَجَها دراسةً وتحقيقًا وشرحًا الدكتورُ: محمدُ بن إبراهيم بن فاضل المشهداني، ونشرتها مجلةُ كليةِ الدراسات الإسلامية والعربية بدُبي، العدد الرَّابع والثلاثون ذو الحجة ١٤٢٨هـ.

٣ ـ «نَظْمٌ في خلاف القُرَّاء في الوقف والوصل مِنْ أوَّلِ القرآنِ إلى آخره»، لابن القاضي المكناسي (ت١٠٨٢هـ) منه نُسخةٌ مخطوطةٌ بالخزانة الْحَسَنيَّة بالرِّباط، بعنوان: «منظومة في الوقف والابتداء»، وهي ضمنُ مجموعٍ رقمُه (٦٠١٥)، وتقع في (٣٩) بيتًا، وهناك نُسخةٌ أخرى بخزانة

(١) معجم مصنفات القرآن الكريم (١/ ٢٦٣).

أوقاف أَسَفي بالمغرب[١].

٤ ـ «نَظْمٌ فيما خالف فيه ابنُ كثير نافعًا في الوقف»، لابن القاضي المكناسي (ت١٠٨٢هـ)، وهي مخطوطةٌ محفوظةٌ في مكتبات شخصيَّة بالمغرب[٢].

٥ ـ «منظومةُ الإرْشاد في وَقْف السَّبعة وَوَصْلِهم»، لإدريسَ بنِ محمد الإدريسي المعروف بمنجرة (ت١١٣٧هـ)، وهي مخطوطةٌ تُوجَد ضِمْنَ المجموعِ رقم (١٠٥) في الخزانة الملكية بالرِّباط[٣].

٦ ـ «منظومةُ التَّكميل في وقف الثلاثة»، للمَنْجَرة السَّابق، وأيضًا في مخطوطةٍ في المجموع السَّابق[٤].

٧ ـ «منظومةُ الوقف والابتداء فيما خَالَفَ فيه نافعٌ باقيَ القُرَّاء»، للمَنْجَرة العالِم، وقد طُبِعَتْ ضِمْنَ شرح وتوجيهٍ للفقيه المقرئ: عبد الرحمٰن آيتْ لَعْميم (ت٢٠٠٠م) نَشَرَتْه المطبعةُ والورَّاقةُ الوطنيَّة بمرَّاكُش سنة ٢٠٠٣م.

٨ ـ «لاميةٌ في اختلاف القُرَّاء في الوقف والوصل»، لأبي العبَّاس أحمد بن عثمان البوزدي (مِنْ عُلَماء القرنِ الحاديَ عشرَ الهجريِّ)، وهي مِنَ البحر الطَّويل، نَظَمَ فيها صاحبُها كتابَ شيخه ابن القاضي المكناسي في الوقف. منها أربعُ نُسخٍ مخطوطةٍ بالخزانة العامة بتطوان المغرب، رقم إحداها: ١/ ٣٤٤ع[٥].

المنهج السَّادس: مَنْهَج التَّعْقيب والاستدراك، وفيه يَنْهَج المؤلِّفُ

---

(١) مجلة دعوة الحق، العدد (٣٠٠)، (ص٩٩).
(٢) مجلة دعوة الحق، العدد (٣٠٠)، (ص٩٦).
(٣) تقييد وقف القرآن الكريم (ص٧٢). (٤) تقييد وقف القرآن الكريم (ص٧٢).
(٥) الوقف والابتداء وأثرهما في فهم النص القرآني (ص١٠٠).

أُسلوب الردِّ على كتابٍ مِنْ كُتب الفنِّ، وأقدمُ ما وَقَفْتُ عليه في هذا:

١ ـ «كتاب الوقف في القرآن»، لأبي العبَّاس الفضل بن محمد الأنصاري (ت في أواخر القرن الثالث الهجري)، وردَّ فيه على أبي حاتمٍ السِّجِسْتاني (ت٢٥٥هـ) في كتابه: «المقاطع والمبادي»[١].

٢ ـ ذَكَر بَدْرُ الدِّين الزَّرْكشي في كتابه: «البُرهان في علوم القرآن»[٢]: أنَّ ابنَ نافعٍ له كتابٌ في الوقف تعقَّب فيه صاحبَ «الاكتفا» واستدرك عليه فيه مواقفَ كثيرة، ويَقصِد بـ«الاكتفا»: المكتفى لأبي عمرو الدَّاني (ت٤٤٤هـ).

٣ ـ «الدُّرَّة الغَرَّاء في وقْفِ القُرَّاء»، لأبي عبد الله محمد المهدي بن أحمد بن علي الفاسِيِّ (ت١١٠٩هـ)، وقد رَدَّ فيه على وقوف الْهَبطي (ت٩٣٠هـ)[٣].

٤ ـ «مِنْحةُ الرَّؤوف الْمُعْطي ببيان ضَعفِ وُقوف الشيخ الْهَبطي»، لأبي الفضل عبد الله بن محمد بن الصِّدِّيق الغُمَاري، ونَشَرَتْه دارُ الطباعة الحديثة بالدَّار البيضاء.

٥ ـ «وقوف الشيخ محمد بن أبي جمعة الْهَبطي في القرآن الكريم ما لها وما عليها»، لسعيد بحديفي، بحثٌ في المعهد الأُوروبي للعلوم الإنسانيَّة سنة ١٤٢١هـ، ولم يطبعْ بعْدُ.

المنهج السَّابع: مَنْهَج ذِكْر الآثار البيانيَّة والأسرار الدَّلاليَّةِ المترتِّبة على المقاطع والمبادئ القرآنيَّة، وهذا مَنْهَجٌ يُمكِنُ وصفُه بأنَّه أُسلوبٌ حديثٌ نَشَأ بأَخَرَة، ومِنْ أبرزِ المطبوعِ فيه:

---

(١) تاريخ الأدب العربي (النسخة المعربة)، (٢/ ٣٩٢).
(٢) ينظر: البرهان (١/ ٤٩٩). (٣) القراء والقراءات بالمغرب (١٨٥).

١ ـ «أثر الوقف في حُروف المعاني والبدء بها في إثراء المعنى واتِّساعِه»، للدكتور: محمد محمد عبد العليم الدُّسوقي، نَشَرَتْه مُؤَسَّسة العُليا بالقاهرة سنة ١٤٢٨هـ، الطبعة الثانية، وهي دِراسةٌ بلاغيةٌ تحليليةٌ لما وَرَدَ مِنْ حُروف المعَاني في آي التَّنْزيل.

٢ ـ «الوقفُ والابتداء وصِلَتُهما بالمعنى في القرآن الكريم»، للدكتور: عبد الكريم إبراهيم عوض صالح، نَشَرَتْه دارُ السلام، وطُبِعَ سنة ١٤٢٧هـ.

٣ ـ «الوقفُ في القراءات القرآنيَّة وأثرُه في الإعراب والمعنى»، للدكتور: مجدي محمد حسين، نَشَرَتْه دارُ ابن خلدون للتُّراث بالإسكندريَّة.

٤ ـ «الوقوفُ اللازمة في القرآن الكريم وعَلاقتها بالمعنى والإعراب»، للدكتور: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، طُبِعَ سنة ١٤١٦هـ.

٥ ـ «الوقفُ اللازمُ في القرآن الكريم دراسةٌ دلاليَّة»، للدكتور: محمود زين العابدين محمد، نَشَرَتْه مكتبةُ دار الفجر الإسلامية بالمدينة المنورة سنة ١٤١٩هـ.

٦ ـ «تأثير الوقف القرآني في آيِ الذِّكْر الحكيم» (دراسةٌ تطبيقيَّةٌ)، للدكتور: عِزَّت شحاته كرَّار، نَشَرَتْه مطبعة العصر سنة ١٤٢٥هـ.

٧ ـ «الوقفُ القرآني وأثرُه في الترجيح عند الحنفية»، للدكتور: عِزَّت شحاته كرَّار، نَشَرَتْه مُؤَسَّسة المختار للنشر والتوزيع، وطُبِعَ سنة ١٤٢٤هـ.

٨ ـ «الأثرُ النَّحْوي لظاهرة الوقف في النَّص القرآني»، للدكتورة: هالة عثمان عبد الواحد (ت١٤٢٨هـ)، وهي رسالة ماجستير مُقدَّمةٌ لجامعة المنيا بمصر سنة ١٤١٤هـ.

٩ ـ «الفصلُ والوقفُ وأثرُهما في بيان معاني التنزيل»، للدكتور: أحمد بن أحمد شرشال الجزائري، وهو بحثٌ مُحَكَّمٌ نَشَرَتْه دارُ الحرمين بالقاهرة سنة ١٤٢٢هـ.

١٠ ـ «الأسرارُ الدلاليةُ لعلاماتِ الوقفِ اللازمِ والممنوع في القرآن الكريم»، للدكتور: عبد الفتاح أبو الفتوح إبراهيم، نَشَرَتْه مطبعة الأمانة سنة ١٤١٤هـ.

١١ ـ «أثرُ الوقفِ في الدلالة التركيبيَّة»، للدكتور: محمد يوسف حبلص»، نَشَرَتْه دار الثقافة العربية بالقاهرة سنة ١٤١٤هـ.

١٢ ـ «وُقوفُ القرآنِ وأثرُها في التفسير»، للدكتور: مساعد بن سليمان الطيَّار، وهي رسالة ماجستير مُقدَّمةٌ لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة ١٤١٤هـ.

١٣ ـ «الوقف الممنوع في القرآن الكريم مَواضِعُه وأسرارُه البلاغية»، للدكتور: إسماعيل صادق عبد الرحيم، نَشَرَتْه دار البصائر سنة ١٤٣٠هـ.

١٤ ـ «الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغيَّة»، للدكتور: إسماعيل صادق عبد الرحيم، نَشَرَتْه دار البصائر سنة ١٤٢٩هـ.

١٥ ـ «الوقفُ والابتداءُ في القرآن العظيم وأثرُهُما في التفسير والأحكام»، للدكتور: عبد الله علي راجي المطيري، وهي رسالة ماجستير مُقدَّمةٌ لجامعة أُمِّ القُرى بمكة المكرمة ١٤٢٠هـ.

١٦ ـ «الوقف والابتداء وأثرهما في فهم النَّصِّ القرآني»، للدكتور: سعيد ربيع بن شعيب، وهي رسالة دكتوراه مُقدَّمةٌ لجامعة الحسن الثاني بالدَّار البيضاء سنة ١٤٢٢هـ.

١٧ ـ «الوُقوفُ القرآنيَّة والمعاييرُ البلاغيَّة»، للدكتور: صُبْحي رشاد

عبد الكريم، بحثٌ مَنْشورٌ في حَوْلِيَّةِ كليَّةِ اللُّغة العربيَّة بالمنوفيَّة، العدد الثامن ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

المنهج الثامن: مَنْهج ذِكْر أسبابِ اختلافِ الوقفِ وأماكنِه، وأوَّلُ سَبَبٍ للاهتمامِ به، وهو: اختلاف القراءات وما ينجُمُ عنها مِن اختلاف القُرَّاء السَّبعة بين الوقف والوصل، وهذا مَنْهجٌ سَبَقَ فيه المغاربةُ المشارقةَ في تناوله والبحث فيه مُفْرَدًا، ولم أقف على رسالةٍ أو كتابٍ عند المشارقة في مثل هذا الموضوع باديءَ الأمر، وقد أَلْمَحَ إليه المتقدِّمون ضِمْنًا في كتبهمُ التي تحدَّثَتْ عن القراءات[1] والقُرَّاء، وأجودُ مَنْ كتب فيه مُفْرَدًا هو العلَّامة المغربي: أبو زيد بن القاضي (ت١٠٨٢هـ) في كتابه: «القَول الفَصْل في اختلاف السَّبعة في الوقف والوصل»، وقد حقَّقَه الدكتور: عبد الرَّحيم نبولسي في جامعة محمد الخامس، كليَّة الآداب والعلوم الإنسانيَّة، قسم اللغة العربيَّة، سنة ١٩٩٠م، ولم يُنْشَر بعد.

ثم وَقَفْتُ ـ عندَ فَهْرَسَةِ هذه الرِّسالة ـ على كتابٍ مَطْبوعٍ في هذا الموضوع، ورسالتين اثنتين لم تطبعا بعد، وهي:

١ ـ «أثر اختلاف القُرَّاء في الوقف والابتداء»، للدكتور: الجيلي علي أحمد بلال، نَشَرَتْه دار القلم في دبي الإمارات سنة ٢٠٠٧م.

٢ ـ «أثر القِرَاءات في الوقف والابتداء» (دراسةٌ نظريةٌ تطبيقيةٌ)، للباحث: محمود بن كابر الشنقيطي، وهي رسالة ماجستير مُقَدَّمَةٌ إلى قسم القرآن وعلومه في كليَّة أصول الدِّين، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرِّياض، ولم تُطبع بعد.

٣ ـ «الوقفُ والابتداءُ وأثرُه في تقريرِ مسائلِ العقيدةِ، مع دراسةِ

(١) منهم ابن غلبون في كتابه: التذكرة في القراءات (٢/ ٣٢٧، ٣٣٣).

المسائلِ العَقَديَّة في كتب الوقف والابتداء»، للباحث: أبصار الإسلام بن وقار الإسلام، وهي رسالة ماجستير مُقدَّمة إلى قسم العقيدة في كليَّة الدعوة وأصول الدِّين بالجامعة الإسلامية في المدينة المنوَّرة.

٤ ـ «الاختلافُ في وُقوفِ القرآن الكريم، مَسَالِكُهُ، أسبابه، قَوَاعِدُهُ، آثاره، رُمُوزُهُ، مع دراسةٍ تطبيقيَّةٍ للرُّموز في سُورة البقرة»، وهي رسالةُ ماجستير مُقدَّمة إلى قسم القرآن وعلومه، بكلية أصول الدِّين، في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة بالرياض، وهي أصل هذا الكتاب.

المنهج التاسع: مَنْهَج الموازنة بين القُرَّاء والنَّحْويين في موضوع الوقف القرآني ومسائلِه وقواعدِه، وهو أيضًا مَنْهَجٌ حديثٌ، اعتنى به الباحثون في بحوثهم ورسائلهم، وأبرزُ الكتب التي نَحَتْ هذا المنهجَ:

١ ـ «الوقف والابتداء عند النُّحاة والقُرَّاء»، للدكتورة: خديجة أحمد مفتي، وهي رسالةٌ مُقدَّمةٌ لنيل درجة الدكتوراه في جامعة أُمِّ القُرى بمكَّة المكرمة سنة ١٤٠٥هـ، ولم تطبع بعد.

٢ ـ «الوقف والابتداء في ضوء عِلْم اللِّسانيات الحديث»، للدكتور: أحمد عارف حجازي، نَشَرَتْه دار فرحة بالمنيا للنشر والتوزيع سنة ١٤٢٩هـ.

٣ ـ «الوقف ووظائفه عند النَّحْويين والقُرَّاء»، للدكتور: محمد خليل نصر الله فرَّاج، وهو بحثٌ مُحَكَّمٌ، نُشِرَ في حوليَّات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة، الرِّسالة (١٥٩)، الحولية الحادية والعشرون، سنة ١٤٢١هـ.

٤ ـ «الوقفُ اللَّازمُ والممنوعُ بينَ القُرَّاء والنُّحاة»، للدكتور: محمد المختار محمد المهدي، نَشَرَتْه دارُ الطباعة المحمديَّة سنة ١٤١٤هـ.

٥ ـ «الكشفُ عن أحكام الوقفِ والوصلِ في العربيَّة»، للدكتور: محمد سالم محيسن (ت١٤٢٢هـ)، نَشَرَتْه دار الجيل في بيروت سنة ١٤١٢هـ.

٦ ـ «الوقف في العربيَّة»، للدكتور: محمد خليل مراد الحربي، نَشَرَتْه دار الكتب العلميَّة بلبنان سنة ٢٠٠٦م.

٧ ـ «في بنية الوقف وبنية اللُّغة»، للدكتور: مبارك حنون، وهي رسالةٌ لنيل درجة الدكتوراه في جامعة محمد الخامس سنة ١٩٩٦م.

٨ ـ «الوقف في العربيَّة على ضوء اللِّسانيات»، للدكتور: عبد البديع النيرباني، نَشَرَتْه دار الغوثاني للدِّراسات القُرآنية سنة ١٤٢٨هـ.

٩ ـ «الدَّرس النَّحْوي في الوقف القرآني»، للباحث: محمد اليملاحي، رسالة ماجستير مُقدَّمةٌ إلى قسم اللُّغة العربيَّة وآدابها بكليَّة الآداب في جامعة محمد الخامس، للعام الجامعي ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م، ولم تُطْبَع بعد.

١٠ ـ «الوقف بين القُرَّاء والنُّحاة»، للباحث: عبد الرحيم بودلال، رسالةٌ مُقدَّمةٌ إلى كليَّة الآداب في جامعة محمد الخامس بالرِّباط، للعام الجامعي ١٩٨٧م، ولم تُطْبَع بعد.

١١ ـ «الوقف بين اللُّغة والقُرآن»، حسانين إبراهيم حسانين، طبعةٌ خاصةٌ بمصر، سنة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

١٢ ـ «ظاهرةُ الوقفِ والابتداءِ عند مُعِينِ الدِّين النَّكْزاوي» (ت٦٨٣هـ)، دِراسَةٌ تحليليَّةٌ نحويةٌ، مع تحقيقِ كتابِه «الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء، حتى آخِرِ سُورة الكهف»، رسالة دكتوراه مُقدَّمةٌ إلى قسم النَّحو والصَّرف بكليَّة دار العلوم، في جامعة القاهرة، للعام الجامعي ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، ولم تُطْبَع بعد.

المنهج العاشر: مَنْهَج التَّصْنيف في الوقف والابتداء ضِمْنَ عُلُومٍ أُخرَى لها ارتباطٌ وثيقٌ به، وهي: التَّجويدُ والقِراءاتُ والتَّفْسيرُ ومعاني القرآن وإعرابه وعلوم القرآن واللُّغة العربيَّة، وكُلُّها ساهمتْ بالمشاركة في

بِنَاء صرح الوقف والابتداء؛ إمَّا على جهةِ بيانِ قواعدِه وأُصُولِه، أو بإظهارِ لطائِفِه وشُمُولِه، وهي على النَّحْو التَّالي:

أولًا: عِلْمُ التَّجْوِيد:

أفاضت كتبُ التَّجْويد في الحديثِ عن الوقف والابتداء بين منثُورٍ ومنظُومٍ؛ إذ هو نصفُ عِمادِ التَّرْتيل، وأوَّلُ مَنْ ضَمَّنه في تصنيفه في علم التَّجْويد ـ مِمَّا وَقَفْتُ عليه ـ مطبوعًا:

١ ـ «القصيدةُ الخاقانيَّةُ في تجويد القرآن»، لأبي مُزَاحِم مُوسى بن عبيد الله بن يحيى بن خاقان (ت٣٢٥هـ)، وحَقَّقَها الدكتور: عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، وَنَشَرَتْها دارُ مصرَ للطباعة سنة ١٤٠٢هـ.

وقد ضمَّنه القَصِيدةَ في قَوله:

وَقِفْ عِنْدَ إِتْمَامِ الكَلَامِ مُوَافِقًا ... لِمُصْحَفِنَا المَتْلُوِّ فِي البَرِّ وَالبَحْرِ(١)

وقامَ المحقِّقُ بإبانة شَرْحِهَا وألفاظِهَا والتَّعْليقِ عليها.

٢ ـ «التَّحْدِيدُ في الإتقان والتَّجْويد»، لأبي عمرٍو عثمانَ بنِ سعيدٍ الدَّاني (ت٤٤٤هـ)، وحقَّقَه الدكتور: غانم قَدُّوري الحمد، نَشَرَتْه دار الأنبار برمادي العراق سنة ١٤٠٧هـ، ثم أعادت طبعَه دارُ عمَّار، كما حَقَّقَه أيضًا الدكتور: أحمد عبد التَّوَّاب الفيومي، ونَشَرَتْه مكتبة وهبة بالقاهرة سنة ١٩٩٣م.

وقد خصَّصَ المؤلِّفُ في آخِرِ هذا الكتاب بابًا لِذكْرِ الوقف وبيانِ أقسامه وقواعده(٢).

٣ ـ «شَرْحُ القَصِيدة الخاقانيَّة في تجويد القرآن»، لأبي عمرو

---

(١) قصيدتان في تجويد القرآن (ص٢٦).

(٢) ينظر: التحديد في الإتقان والتجويد (ص١٧٦).

عثمان بن سعيدٍ الدَّاني (ت٤٤٤هـ)، وحَقَّقَه الدكتور: غازي بنيدر الحربي، في جامعة أمِّ القُرى بمكَّة المكرَّمة سنة ١٤١٨هـ، وقد شَرَحَ المؤلِّفُ بيتَ النَّاظِم في وَقْفِ التَّمام.

٤ ـ «مَنْظُومَة المقدِّمَة فيما يجبُ على قارئ القرآن أنْ يعلَمَه، المعرُوفَةُ بالجَزَرِيَّة»، لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري (ت٨٣٣هـ).

حيث ضَمَّن فيها أبياتًا للوقف والابتداء، منها:

وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ ۞ لا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الوُقُوفِ[1]

وكانَتْ هذه الأبياتُ أشبهَ بالأصل في هذا الباب لمن جاءَ بعدَه، وتَوَالَتْ عليها الشُّروح، والتَّعْليقات، والحواشي، وقد طُبِعَت المقدِّمَة عِدَّةَ مَرَّات، وحُقِّقَتْ كَرَّاتٍ وكَرَّاتٍ، إلا أنَّ أمْثَلَها ثلاثُ طَبَعَات:

الأولى: للدكتور: أيمن رشدي سويد، وَنَشَرَتْها الجمعيَّةُ الخيريَّة لتحفيظ القرآن الكريم بمحافظة جُدَّة سنة ١٤٠٧هـ.

الثانية: للدكتور: غانم قَدُّوري الحمد، وَنَشَرَها مركزُ الدِّراسات والمعلومات القرآنيَّة بمعهد الإمام الشاطبي بجُدَّة سنة ١٤٢٩هـ.

الثالثة: للدكتور: أشرف محمد فؤاد طلعت، وَنَشَرَتْها جامعة برُوني دار السَّلام سنة ١٤٢٣هـ.

ثانيًا: عِلْمُ القِرَاءات:

اعْتَنَتْ كتبُ القراءات بهذا العِلْم عنايةً ظاهرةً؛ لتَعلُّقِ الوقف والابتداء بعِلْم القراءات، وكانت أُوْلَى الكتبِ المطبوعةِ التي أَتَتْ على طَرَفٍ منه:

(١) المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه (٨).

١ ـ «التَّذْكِرةُ في القراءات»، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غَلْبُون المقرئ (ت٣٩٩هـ)، وحقَّقَه الدكتور: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، وَنَشَرَتْه مُؤَسَّسَةُ الزَّهْراء للإعلام العربي سنة ١٤١١هـ، ثم أعاد تحقيقَه الدكتورُ: أيمن رُشْدي سُويد، وَتَقَدَّمَ به في رسالة ماجستير إلى جامعة أمِّ القُرى بمكَّة المكرَّمة سنة ١٤١١هـ، وَنَشَرَتْه الجمعيَّةُ الخيريَّة لتحفيظ القرآن الكريم بمحافظة جُدَّة.

وقد أشارَ المؤلِّفُ إلى مَحَلِّ الوَقْفِ بعد كُلِّ قِراءةٍ لها أَثَرُها في الوقف والابتداء.

٢ ـ «الكامِل في القِراءات الخمْسِين» (القِراءات العَشْر والأربعين الزَّائدة عليها)، لأبي القاسم يُوسف بن علي بن جُبارةَ الهُذَلي (ت٤٦٥هـ)، وحقَّقَ قِسْمَ فَرْشِ الحروفِ منه وتوجيهِ القِراءات فوقَ السَّبعةِ منه: الدكتورُ: أيمن رشدي سُويد، وقدَّمه رسالةً علميَّةً لنيلِ درجةِ الدكتوراه مِنْ جامعة الأزهر سنة ١٤٢٠هـ، ولم يُنْشَر بعدُ، كما يُحَقَّق الآن القِسْمُ الأوَّلُ منه لباحثٍ آخر، ثم قام بإخراجه كاملًا الشيخُ: جمال بن السيد رفاعي الشايب، وَنَشَرَتْهُ مُؤَسَّسَة سَمَا سنة ١٤٢٨هـ.

وقد خَصَّص المؤلِّفُ لهذا العِلْمِ في مُصَنَّفِه كتابًا خاصًا به، وأسْماه كتابَ الوقف، تناولَ فيه بعضَ مسائلِ الوقف وفضائله وأمثلته، وقام بتحقيقه الدكتورُ: عمار بن أمين الدَّدُو، ونُشِر في مجلةِ الشَّريعة والقانون، العدد (٣٤)، سنة ١٤٢٩هـ، في جامعة الإمارات العربية المتحدة بدبي.

٣ ـ «النَّشْر في القِراءات العَشْر»، لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري المقرئ (ت٨٣٣هـ)، وقد حقَّقَه الشيخُ: علي محمد الضبَّاع، وَنَشَرَتْهُ عِدَّةُ دُورٍ للطَّبْع، مِنْها: دار الكتاب العربي، كما حقَّقَه وعلَّق عليه الدكتورُ: محمد سالم محيسن، وَنَشَرَتْهُ

مكتبةُ القاهرة بمصر، كما حقَّقه وَعُنِيَ بتصحيحه للمرَّة الأُولى الشيخ: أحمد محمد دُهمان، وطُبع في مطبعةِ التوفيق بدمشق سنة ١٣٤٥هـ، وهي أَمْثَلُ النُّسَخ المطبوعةِ حتى الآن.

وقد أفرد المصنِّفُ في تأليفه هذا فصلًا عن الوقف والابتداء، وأفاض في الحديثِ عَنْ أقسامه وقواعده وأمثلته.

٤ ـ «لَطَائف الإشارات لفنون القراءات»، لشهاب الدِّين أحمد بن محمد القَسْطَلاني (ت٩٢٣هـ)، وحقَّقه كُلٌّ مِنَ: الشيخ: عامر السيد عثمان، والدكتور: عبد الصبُور شاهين، وَنَشَرَهُ المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة بالقاهرة سنة ١٣٩٢هـ، إلا أنهما أخرجا القِسْمَ الأوَّلَ منه فقط، وبقي الْجُزْءُ الآخَرُ حَبيسَ الخزائن والرُّفُوف[١].

وقد قسَّم المصنِّفُ كتابَهُ إلى أقسام، وجعَلَ القِسْمَ الثالثَ مِنْه للوقف والابتداء، وأتى فيه على مفهومه وفضله وأقسامه وتطبيقاته.

ثالثًا: عِلْمُ التَّفْسير:

زَخَرَتْ بعضُ كتب التَّفسير بالإشارة إلى هذا العلم، وأوَّلُ الكتب التي اهتَمَّتْ بالنَّصِّ على محل الوقوف وأنواعها بعد إيراد التَّفْسير هي:

١ ـ «الاستِغْنَاءُ في تفسير القُرْآن»، لأبي بكر محمد بن علي بن أحمد الأُدْفُوي المصري (ت٣٨٨هـ)، وهو مخطوطٌ[٢]، واعتَنَى بعدَ إيراده لمسائلِ التَّفسير بالوقف والابتداء، حيث ألمح إلى محلِّ الوقوف، وقد حُقِّقَتْ منه سورةُ الفاتحة في رسالةٍ علميَّةٍ في جامعةِ الإمامِ محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

(١) ويُطبع الكتاب كاملًا الآن في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

(٢) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١/ ٧٩، ٤٤١)، وفهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم (١/ ٤٥).

٢ ـ «البُرهانُ في علوم القرآن»، لعلي بن إبراهيم بن سعيد الْحَوفي النَّحْوي (ت٤٣٠هـ)، وهو مخطوطٌ[١]، وقد ذَكَرَ فيه الإعرابَ والغريبَ والتَّفسيرَ، وكان يختِمُ بمسائلِ الوقف والتَّمامِ بعد هذه المباحثِ، وقد تأثَّر في ذلك بمنهج شيخه الأُدفوي.

٣ ـ «تَلْخِيص تبصرة الْمُتَذكِّر وتَذْكِرة الْمُتَبَصِّر»، لأحمدَ بنِ يوسفَ بنِ الحسن الكَوَاشي الشافعي (ت٦٨٠هـ)، وهو مخطوطٌ[٢]، وقد حُقِّقَ في رسائلَ علميَّةٍ في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة بالرِّياض، وهو التَّفْسير الصَّغير للكَوَاشي، وقد جَوَّد فيه الإعرابَ وحَرَّر أنواعَ الوقف.

٤ ـ «غرائب القرآن ورغائب الفرقان»، لنِظَام الدِّين الحسن بن محمد بن الحسين النَّيْسابوريِّ (ت بعد: ٨٥٠هـ)، نَشَرَتْهُ دار الكتب العلميَّة سنة ١٤١٦هـ، وقد قام المؤلِّفُ بِذِكْر مواضعِ الوقفِ ورُمُوزه مع التعليل بعد كل مقطع مِنَ القرآن الكريم؛ فشابَهَ بذلك الْحَوفيَّ وشَيخَه في تفسيرهما.

رابعًا: عِلْمُ معاني القرآن وإعرابه:

تَحَدَّثَتْ بعضُ كتب المعاني والغريب والإعراب عن الوقف والابتداء بكلام لا يُستهانُ به، إمَّا فرشًا وإما أُصولًا، ولكنَّ الغالبَ في كلامهم جاء في الفَرْش والتَّطبيقات، ومِنْ أوائلِ مَنْ أَوْمَأَ إليه في التَّصْنيف لعِلْم المعاني والإعراب:

(١) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١/ ٢٤١، ٤٤٦)، وفهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم (١/ ١١٤).

(٢) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١/ ٤٥٧، ٤٨٠)، وهدية العارفين (١/ ٩٨)، وفهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم (٢/ ٥٧٠).

١ ـ «معاني القرآن»، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفَرَّاء (ت٢٠٧هـ)، وحَقَّقَ الجزءَ الأوَّلَ منه الأستاذان: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النَّجار، وانفرد الأستاذ: محمد علي النَّجار بتحقيق الجزء الثاني، وقام الدكتور: عبد الفتاح إسماعيل شلبي بتحقيق الجزء الثالث، وراجعه الأستاذ: علي النصري ناصف، وَنَشَرَتْه دارُ الكتب والوثائقِ القوميَّة، ثم طَبَعَتْهُ دار السُّرور على ترتيب طبعته الأولى بتحقيقاته، وقامَتِ الدكتورة: فائزة عمر علي المؤيد بصناعةِ فهارسَ مُتَعَدِّدَةٍ له بلغت أحدَ عشرَ فهرسًا، وطُبع في مطابع الرِّضا بالدَّمام سنة ١٤١٤هـ، وقام الدكتور: إبراهيم الدسوقي عبد العزيز بِعَمَل تقريب له طُبع في مجلد، وراجعه الدكتور: عبد الصبور شاهين، وَنَشَرَهُ مركزُ الأهرام للترجمة والنشر بالقاهرة سنة ١٤٠٩هـ.

٢ ـ «معاني القرآن وإعرابه»، لأبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ السَّري المشهور بالزَّجَّاج (ت٣١١هـ)، وحقَّقَه الدكتور: عبد الجليل عبده شلبي، وخرَّج أحاديثَه الأستاذُ: علي جمال الدين، وَنَشَرَتْه دارُ الحديث بالقاهرة سنة ١٤١٤هـ.

٣ ـ «كَشْفُ الْمُشْكِلات وإيضاحُ الْمُعْضِلات»، لأبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني البَاقُولي (ت٥٤٣هـ)، حقَّقَه الدكتور: محمد أحمد الدَّالي، وَنَشَرَهُ مَجْمَعُ اللُّغة العربيَّة بدمشقَ سنة ١٤١٥هـ.

٤ ـ «التِّبيانُ في إعراب القرآن»، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَري (ت٦١٦هـ)، وحقَّقَه الأستاذُ: علي محمد البجاوي، وَنَشَرَتْهُ دار الجيل في بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ، وقد طُبع بمسمًّى: إملاء ما مَنَّ به الرَّحمٰن في وجوه القراءات وإعراب القرآن، إلا أنَّ هذا الاسمَ

غيرُ مُثْبَتٍ على طُرَّةِ النُّسَخ الخطيَّة للكتاب، وليس مذكورًا في الكتب التي ترجمت له[1].

خامسًا: عُلُوم القرآن:

لم تخلُ كتبُ علومِ القرآن مِنَ الكلامِ على الوقف والابتداء؛ لانتسابه إليها، وارتباطِه بفنون علوم القرآن؛ كالقراءات والتجويد والتَّفْسير ونحوِها، وكان مِنْ أوائلِ مَنْ صنَّف في عُلُوم القرآن وضمَّن فيه الوقف والابتداء:

١ ـ «فُنُونُ الأفنان في عجائب عُلُوم القرآن»، لأبي الفَرَج جمال الدين بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، وَنَشَرَتْه مُؤَسَّسَةُ الكُتُب الثقافية سنةَ ٢٠٠١م. وقد أفرَدَ بابًا في أدب الوقف والابتداء، أتى فيه على شيءٍ من قواعده وبعضِ الكلمات التي يحسُن الوقفُ عليها.

٢ ـ «البُرهان في عُلُوم القرآن»، لبدر الدِّين محمد بن عبد الله الزَّرْكَشي (ت٧٩٤هـ)، حقَّقَه الأستاذُ: محمد أبو الفضل إبراهيم، وَنَشَرَتْه مكتبة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٧٧هـ، ثم أُعيدَ طبعُه سنة ١٣٩١هـ وصوَّرته دارُ المعرفة في بيروت، كما حقَّقَه الأستاذُ: مصطفى عبد القادر عطا، وذلك سنةَ ١٤٠٨هـ، وَنَشَرَتْه دارُ الفِكر في بيروت، كما حقَّقَه الدكتور: يوسفُ المرعشلي وزميلاه، وَنَشَرَتْه دارُ المعرفة بيروت سنة ١٤١٠هـ، ثم حقَّقَه أخيرًا الدكتور: زكي محمد أبو سريع، وَنَشَرَتْه دارُ الحضارة بالرياض سنة ١٤٢٧هـ.

وقد خَصَّصَ المؤلِّفُ لهذا العِلْمِ النوعَ الرَّابعَ والعشرين مِنْ أنواعِ عُلُوم القرآن لمعرفة الوقف والابتداء، تحدَّثَ فيه عن أهميَّتِه وحاجةِ الفنِّ

(١) ينظر: مقدمة كتاب التبيان في إعراب القرآن للعكبري (١/ح).

إلى مختلف العلوم، وأقسام الوقف وأمثلته، مع إيراد الكلمات التي يحسُنُ الوقفُ عليها.

٣ - «الإتقان في عُلوم القرآن»، للحافظ أبي الفَضْل جلال الدِّين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (ت٩١١هـ)، ويُعَدُّ الكتابُ مِنْ أوائل الكتب التي طُبعَت في المطبعة العربيَّة، وطُبع الكتاب عِدَّةَ طبعات:

- طُبع في كَلْكتا بالهند سنة ١٢٧١هـ.
- طُبع بمطبعة عثمان عبد الرزاق بالقاهرة سنة ١٢٧٩هـ.
- طُبع بالمطبعة الموسويَّة بالقاهرة سنة ١٢٨٧هـ.
- طُبع بالمطبعة الميْمَنيَّة والأزهريَّة، وكِلْتاهُمَا سنة ١٣١٧هـ.
- طُبع في مكتبة حجازي بالقاهرة سنة ١٣٦٠هـ.
- طُبع في مطبعة المكتبة التجاريَّة بالقاهرة سنة ١٣٦٨هـ.
- طُبع في مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٧٠هـ.
- طبعه الأستاذ: محمد أبو الفضل إبراهيم في الهيئة المصريَّة العامة للكتاب سنة ١٩٦٧م، ١٩٧٤م.
- طُبع في دار التُّراث الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٥هـ.
- طُبع بمجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشَّريف بالمدينة المنوَّرة، وَأَشْرَفَتْ عليه اللَّجنةُ العِلْميَّة في مركز الدِّراسات القُرآنيَّة بالمجمَّع، وَوَقَعَ في سبعةِ مجلدات سنة ١٤٢٦هـ.

وقد أفرد السُّيوطيُّ للوقف والابتداء نوعًا خاصًّا به، وهو النوعُ الثامن والعشرون، تحدَّث فيه عن فضله وأهميَّته وأقسامه وضوابطه.

٤ - «الزِّيادة والإحسان في عُلوم القرآن»، للمُسْنِد محمد بن أحمد بن عقيلة المكي (ت١١٥٠هـ)، ونَشَرَهُ مركزُ البحوث والدِّراسات

بجامعة الشَّارقة سنة ١٤٢٧هـ، وجعل النَّوعَ السَّادسَ والسَّبعين لعِلْم الوقف، حيث اعتنى بتعريفه وأقسامه وأدِلَّته وتنبيهاته.

سادسًا: عُلُوم العَرَبيَّة:

لا ريب أنَّ الوقفَ القُرآنيَّ يتنازعُه عِلْمانِ رَئيسَانِ: عُلُومُ القُرآن وعُلُومُ اللُّغة العربيَّة، وباتَتْ كُتُب النَّحوِ القديمةُ تُفرِدُه باقتضابٍ أحيانًا، وبتفصيلٍ غير مُبوَّبٍ ولا مجموعٍ أحيانًا أخرى، وكان أقدمُ مَنْ تناوَلَه بالبحثِ في الكتبِ العربيَّة:

١ - الكتاب «كتاب سِيبَوَيهِ»، لأبي بشر عَمرو بن عثمان بن قَنْبَر (ت١٨٠هـ)، وَحَقَّقَه الأستاذ المُحقِّق: عبد السَّلام محمد هارون، وَنَشَرَتْه مكتبة الخانجي بالقاهرة، وله طبعاتٌ أخرى[1].

وقد خصَّص المؤلِّفُ الوقفَ بكلامٍ مُفصَّلٍ عنه، وحُقِّقَ في رسالةٍ عِلْميَّة بجامعة الملك سعود.

٢ - «الخَصَائص»، لأبي الفتح عثمان بن جِنِّي، وحقَّقَه الأستاذ: محمد علي النَّجَّار، وَنَشَرَتْه الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب سنة ١٩٩٩م.

٣ - «ارْتِشَافُ الضَّرَب مِنْ لِسَان العَرَب»، لأبي حيَّانَ الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، وَحَقَّقَه كُلٌّ مِنَ الدكتور: رجب عثمان محمد، والدكتور: رمضان عبد التَّواب، وَنَشَرَتْه مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٤١٨هـ.

٤ - «المُسْتَوفَى في النَّحْو»، لجمال الدِّين أبي سعيد علي بن مسعود بن محمود بن أحمد بن الحكيم الفَرْغاني، وهو مخطوطٌ بدار الكُتُب المصريَّة تحت رقم (١٧٦١)[2]، وقد حَقَّقَ الجزءَ الثاني منه الدكتورُ: سعد أحمد سعد جُحَا[3].

---

(١) ينظر: مقدمة الكتاب (كتاب سيبويه) (١/ ٤٤).
(٢) ينظر: كلام المحقق الدكتور: زكي أبو سريع على كتاب: البرهان في علوم القرآن (١/ ٥١٥).
(٣) طبعت عام ١٤٠٩هـ في مطبعة السعادة بالقاهرة.

المَبحَثُ الرَّابعُ

أهمِّيَّة عِلْمِ الوقف والابتداء

إذا تأمَّلَ المتعلِّمُ وصْفَ العُلَماء لِعِلْمٍ مِنَ العُلوم بأنه مُهمٌّ جدًّا، فإنَّ هذا يَدفعُه إلى معرفةِ القِيمة التي أورثَها هذا العِلْمُ مِنْ بين سائر العُلُوم، وهذه القِيْمَة أراها تكمنُ في ثلاثة أوجُهٍ:

أولها: فضل هذا العِلْم في الشريعة.

ثانيها: ما يتعلَّق به مِنْ عُلُومٍ وثيقةِ الصِّلة.

ثالثها: ما يترتَّب على العِلْم مِنْ آثارٍ أو أسرارٍ تزيدُ في قِيمته.

ولا شكَّ أنَّ عِلْم الوقف والابتداء مما توافرتْ فيه هذه الوُجوهُ الثلاثة، حتى عظُمت قِيمَتُه بكثرة التَّصْنيف في كل وَجْهٍ مِنْ هذه الوجوه؛ مما يُدلِّلُ على أهمِّيَّته السَّامية، ورُتْبَته العالية.

وهذه المكانة السَّامِقةُ والمرْتَبةُ الباسِقةُ جَسَّدتْ قيمةَ هذا العِلْم التي جاءتْ مبثوثةً في كتبه بَسْطًا أو إيجازًا، إفرادًا أو تضْمينًا، وحين يغْدُو عليها الباحثُ لينظِمَها كالدُّر في قِلادةٍ وَضَّاءةٍ تبدُو له كالصَّدَفة المطبِقةِ في البحر لا يُمكِنُ تجزئتُها، وإذا رَجَعَ القارئُ بِبَصره كرَّةً إثر كرَّة تلألأتْ في عينه أسبابُ أهميَّة هذا العِلْم، فأصبح مثلُه كحبَّاتِ اللؤلؤ مِنْ تلك الصَّدفة المطبِقة.

وَظَهَرَ للباحث بالتَّتَبُّعِ والتأمُّل أنَّ الأسبابَ التي توَّجتْ لهذا العِلْم أهميَّته وعزَّزتْ له قيمتَه هي:

أولًا: عُلُوُّ المنزلةِ التي تبوَّأها الوقفُ عند العرب في جاهليتِهم، وفي صدرِ الإسلام:

لقد مرَّ معنا في المبحثَيْنِ الأوَّلِ والثاني بعضُ النُّصُوص التي أوضحتْ مكانةَ المقاطع والمبادي في كلام الله تعالى وفي الكلام الجاري بين النَّاس، وَعَقَدَ بعضُ أهل اللُّغة في تواليفهم فُصُولًا في ذِكْر مبادئِ الكلامِ ومقاطعِه والقولِ في حُسْن الخرُوج والفصل والوصل وما يجري مَجرَى ذلك[1].

أمَّا في الجاهليَّة:

فقالوا: إنَّ امرَأ القيس[2] بَكَى واسْتَبْكَى، وَوَقَفَ واسْتَوقَفَ حين أجاد الوَقْفَ في نِصْفِ بيتٍ مِنَ الشِّعر بقوله:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ[3]

وقالوا: إنَّ أحسنَ ابتداءاتِ الجاهليَّةِ قولُ النَّابغة[4]:

كِلِيْنِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةُ نَاصِبِ ... وَلَيْلٍ أُقَاسِيْهِ بَطِيْءِ الْكَوَاكِبِ[5]

(١) ينظر: كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، لأبي هلال العسكري (٣٩٩).

(٢) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو بن حجر آكل المرار بن معاوية بن الحارث، وقيل: اسمه حندج بن حجر، ولا تُعرف سنة ولادته بالضبط، وقبيلته: كندة من قبائل العرب القحطانية، مات سنة خمس وستين وخمس مئة ميلاديًا وهي من أرجح الروايات.
ينظر: الأغاني (٨/ ٦٢)، طبقات الشعراء (٤١).

(٣) ديوان امرئ القيس (٢٥).

(٤) زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع بن غيظ بن مرة بن غوث بن سعد بن ذبيان الغطفاني المغري، يكنى بأبي أمامة وأبي ثمامة، وهما ابنتاه على عادة العرب آنذاك، عُرف بالنابغة ولقب به واشتهر، ولا تعرف سنة ولادته بالضبط، مات في زمن النبي ﷺ وقبل أن يبعث.
ينظر: الأغاني (٩/ ١٦٢)، طبقات فحول الشعراء (٤١).

(٥) ديوان النابغة الذبياني (٤٤).

وأمَّا في الإسلام:

فأدركَ علماءُ الإسلام جيِّدًا قِيمةَ الوَقْفِ، فقال أبو حاتم السِّجِسْتانيُّ[١]: «مَنْ لم يَعْرِفِ الوَقْفَ لم يَعْلَمِ القُرْآنَ»[٢]، وقال أبو جعفر النَّحَّاسُ: «وهو عِلْمٌ يَحتاجُ إليه جميعُ المسلمين؛ لأنه لا بدَّ لهم مِنْ قِراءةِ القُرآنِ؛ لِيَقرَؤوه على اللُّغة التي أنزله الله ﷻ بها»[٣]، وقال النَّكْزاوي: «بابُ الوَقْفِ عظِيمُ القَدْر، جليلُ الخَطَر»[٤].

كُلُّ هذه النُّصُوص والأشْعَار وغيرها تُوضِّحُ عُلُوَّ كَعْبِ هذا العِلْم في نُفُوس العرب في الجاهليَّة والإسلام؛ وتُدلِّلُ على أهميَّته.

ثانيًا: ارتباط الوقف والابتداء بالقرآن الكريم:

إنَّ مراعاةَ القطعِ والوصْل مُتحتِّمٌ على الإنسان في كلامه وفي نَظْمه وفي سائر استعمالاته الخِطابية؛ كي يُقيمَ المعانيَ إقامةً صحيحةً، ويُبينَ مُرادَه وقصدَه بكلِّ وضُوح، وَعَظُمَتْ العنايةُ به أكثرَ وأكثرَ في قراءة القرآن الكريم؛ لجلالة كلامِ الله تعالى، ورِفعة درجته على كلام البَشَر، وأصْبَحَ ذِكْرُ الوَقْفِ والابتداء مَقْرُونًا بالقُرآن الكريم، مع أنَّ العربَ اسْتَعْمَلَتْه في سائر كلامها، وهذا الاقترانُ أكَّدَ أهمِّيَّةَ هذا العِلْم، وأنَّ شَرَفَه صَدَرَ عن مِشْكاةِ أصله الشريف، يقول ابنُ الطَّحَّان الإشبيليُّ: «أليسَ مِنَ الخطأ

---

(١) سهل بن محمد السجستاني الجُشمي النَّحْوي اللغوي المقرئ، يكنى بأبي حاتم، عالم ثقة، نزيل البصرة وعالمها، روى عن: أبي زيد، وأبي عبيدة، والأصمعي، وغيرهم، مات بالبصرة في رجب سنة خمس وخمسين ومئتين في خلافة المستعين.
ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء (١٤٥)، إنباه الرواة على أنباه النحاة (٢/ ٥٨)، رقم (٢٨٢).

(٢) لطائف الإشارات في فنون القراءات (١/ ٢٤٩).

(٣) القطع والائتناف (ص٧٤).

(٤) الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء، للنكزاوي (١/ ١٩٨).

العظِيم أنْ يَقرأ كتابَ الله تعالى، فيَقطع القطعَ يَفسُد به المعنى، فيَتولَّى تغييرَ الذِّكر الحكيم، وبئس ما تولَّى»[١].

ثالثًا: توقُّف المعاني ظُهُورًا ومُرَادًا على الوقف والابتداء:

يُعَدُّ قارئُ القرآن الكريم كالمُصوِّر لمعاني الآيات ودلالتها، وكلَّما أجاد الوقفَ والابتداءَ وأحْسَنَهُمَا استطاعَ أنْ يُبرِزَ نُكَتَ الكتاب المُبين وفوائدَه، ويجلِّيَ نظْمَ الآيات ودُرَرَها.

يقول أبو القاسم الهُذلي: «اعلَم أنَّ المقاطعَ والمبادئَ عِلْمٌ مُفتقَرٌ إليه، يُعْلَمُ به الفرقُ بين المعنيين المختلِفين، والقِصَّتَين المتنافيتين، والآيتين المتضادَّتين، والحُكْمَين المتقارِبَين»[٢]، ويقول ابنُ الطَّحَّان: «فبإحْسَان الوقف تَتبدَّى للسَّامع فوائدُه الوافرة، ومعانيه الفائقة، وتتجلَّى للمُنْتجع[٣] مقاصدُه الباهرة، ومناحيه الرَّائقة»[٤].

وقال محمد بن يالوشه التُّونسي[٥]: «ومعرفةُ الوقفِ والابتداءِ متأكِّدةٌ غايةَ التأكيدِ؛ إذ لا يَتبيَّنُ معنى كلامِ اللهِ ويَتمُّ على أكملِ وجهٍ إلا

---

(١) نظام الأداء في الوقف والابتداء (٢١، ٢٢).

(٢) الكامل في القراءات الخمسين (١٣١).

(٣) قال ابن فارس: «النون والجيم والعين أصل صحيح يدل على منفعة طعامٍ أو دواء في الجسم»، معجم مقاييس اللُّغة (٥/ ٣٩٥) مادة: (نجع)، وقال الجوهري: **«والمنتجع:** المنزلُ في طلب الكلأ. وهؤلاء قوم ناجعة ومنتجعون» الصحاح (٣/ ١٢٨٨)، مادة: (نجع).

(٤) نظام الأداء في الوقف والابتداء (٢٠).

(٥) محمد بن علي بن يوسف بن يالوشه الشريف المالكي التونسي، يكنى بأبي عبد الله، ويالوشه لقب بجزيرة الأندلس نسبة إلى جدها الأعلى، ولد سنة ١٢٦٠هـ. روى عن: محمد النيفر، وصالح الهواري، وآخرين، وروى عنه: محمد جديد، وعمار بن حميدة، وغيرهم، مات سنة ١٣١٤هـ، وله من العمر أربع وخمسون سنة فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: الفوائد المهمة (٧٠)، إمتاع الفضلاء بتراجم القراء (٤/ ٣٤١)، رقم (٨٤٥).

بذلك، فربَّما قارئٌ يَقرأ ويَقِفُ قبلَ تمام المعنى فلا يَفهَمُ هو ما يقول ولا يَفْهَمُه السَّامعُ، بل ربَّما يُفْهَمُ مِنْ ذلك غيرُ المعنى المراد، وهذا فسادٌ عظيمٌ..»(١).

وإذا تقرَّر ذلك تبيَّن للمُتبصِّر أنَّ الوقفَ والابتداء يُثْرِي المعاني ولو قلَّتِ الألفاظُ، بل يُساعدُ على تعدُّدِ الوجُوهِ في لفظٍ واحدٍ(٢)، وربَّما أفاد الوقفُ معنًى والوصلُ معنى آخرَ، وهذا من أسباب أهمية هذا العلم الجليل.

رابعًا: تتابعُ العناية بالوقف والابتداء منذ نزول القرآن الكريم حتى عصرنا الحاضر:

انطلَقَ وَهَجُ العنايةِ بهذه الوظيفة الصَّوتيَّة منذ نزول القرآن الكريم، وكان النبي ﷺ يُقرِئُ أصحابَه، ويُعلِّمُهم الوقف في أثناء قراءتهم كما يُعَلِّمُهم السُّورةَ مِنَ القرآن ـ كما في حديث عبد الله بنِ عُمرَ المتقدِّم ـ ثم انتقلتْ هذه العِنايةُ إلى الصَّحابة رضي الله عنهم في مُشافَهَتِهِم القرآنَ الكريم للتَّابعين ـ كما في أثر ميمونَ بنِ مِهْرانَ المتقدِّم ـ وَوُجِد عند أعيان الصَّحابة والتَّابعين عباراتٌ في الوقف نَقَلَها عنهم المفسِّرون، كما في «جامع البيان عن تأويل آي القرآن»(٣)، و«الدُّر المنثور في التَّفْسير بالمأثور»(٤)، وغيرها.

وَتَوالتْ هذه العِنايةُ الفائقةُ مِنَ الكلام إلى التَّصْنيف والتَّدوين، ولم

---

(١) الفوائد المهمة في شرح الجزرية المقدمة، لابن يالوشه (ص٤٧).
(٢) ينظر: الفصل والوقف وأثرهما في بيان معاني التنزيل، للدكتور: أحمد شرشال (ص١٧).
(٣) لشيخ المفسِّرين أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ).
(٤) لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ).

يكُنِ التأليفُ مقصورًا على إفراده، بل ضُمِّنَ ـ كما أوضحتُ ذلك سَلَفًا ـ في بعض العلوم التي ارتبطتْ بهذا العِلْم ارتباطًا وثيقًا، ونحن نَشْهَد هذا التَّتابُعَ في الاهتمام والرِّعاية إلى عصرنا الحاضر، مِنْ خلال الرَّسائل العلميَّة في الجامعات، والاجتهاد مِنَ العُلَماء في إبراز جوانبِه ومسائلِه المُشكِلات، كُلُّ هذا يدلُّ بصدقٍ على أهميَّة هذا الفنِّ، وأنه لاقَى خِدمةً مُبكِّرةً في صدر هذه الأمَّة.

يقول ابنُ يالوشه: «ولهذا اعتنى بعِلْمِه وتعليمِه والعَمَلِ به المتقدِّمون والمتأخِّرون، وألَّفُوا فيه مِنَ الدَّواوين ما لم يُعَدَّ كثرةً، ومَنْ لم يلتفتْ لهذا ويقفُ حيث شاء فقد خَرَقَ الإجماعَ وحاد عن إتقان القِراءة وتمام التَّجويد»(١).

خامسًا: علاقة الوقف والابتداء بالعُلُوم الأخرى:

إنَّ هذا العِلْم لا يقوم جُزافًا أوِ اجتهادًا مِنْ غير قواعدَ يقوم بها، وأساساتٍ يتَّكِئُ عليها؛ قال أبو جعفر النَّحَّاس: «حَكَى لي بعضُ أصحابنا عن أبي بكر بن مجاهد(٢): أنه كان يقولُ: لا يقومُ بالتَّمام إلا نحويٌّ عالِمٌ بالقراءة، عالِمٌ بالتفسير، عالِمٌ بالقِصَص، وتلْخيصِ بعضِها مِنْ بعض، عالِمٌ باللُّغة التي نزل بها القرآن»(٣).

---

(١) الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة (ص٤٧).
(٢) أحمد بن موسى بن العباس البغدادي العطشي، ابن مجاهد شيخ العصر، يكنى بأبي بكر، المقرئ الأستاذ، أول من سبع السبعة مصنف كتاب «القراءات السبعة»، ولد سنة خمس وأربعين ومئتين بسوق العَطَش من بغداد، روى عن: سعدان بن نصر، وأحمد بن منصور الرمادي، وغيرهم، وروى عنه: أبو طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم، وصالح بن إدريس، وآخرون، مات في شعبان سنة أربع وعشرين وثلاث مئة، وله من العمر تسع وسبعون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٢٦٩)، رقم (١٨٦)، غاية النهاية (١/ ١٣٩)، رقم (٦٦٣).
(٣) القطع والائتناف (ص٩٤).

وسيأتي - إنْ شاء الله تعالى - بيانُ أسباب الاختلاف في الوقف مع أمثلته، وأنَّ هذا الاختلافَ ناجمٌ عنِ اختلافِ متعلَّقاته بالعُلُوم الأخرى، وهذا التَّعلُّقُ الكبيرُ بالعُلُوم المتعدِّدة ألْقَى بظلاله على أهميَّة عِلْمِ الوقف والابتداء، وأنه ليس حائطًا قصيرًا سَهْلَ المنالِ لكل قاصدٍ وباغ.

سادسًا: آثار الوقف والابتداء:

لا شكَّ أنَّ القطعَ والائتنافَ يَترُك بعد انقضائه آثارًا تُبقي في أُذن السَّامع حُسنَه حالةَ الإحسان، كما تتركُ سُوءًا حالةَ الجهالة والخطأ، وسيأتي في أعطافِ هذه الرِّسالة إشارةٌ إلى آثار الوقف وأسراره، والذي يُهمُّنا هُنا أنْ نُدرِكَ أهميَّته، ومما يُرْوَى في هذا الصَّدَد: «أنَّ يحيى بنَ المباركِ اليَزيدي[1] سَألَ الكِسَائيَّ بحَضْرةِ هارونَ الرَّشيد[2] عن بيتٍ مِنَ الشِّعْر فقال: انظر، في هذا الشِّعْر عيبٌ؟ وأنشده:

لا يَكُونُ الْعَيْرُ[3] مُهْرًا ... لا يَكُونُ الْمُهْرُ مُهْرُ

---

(١) يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي اليزيدي النَّحْوي البصري المقرئ اللغوي، يكنى بأبي محمد، عرف باليزيدي لاتِّصاله بيزيد بن منصور خال المهدي يؤدب ولده، روى عن: أبي عمرو، والخليل، وجماعة، وروى عنه: ابنه محمد، وأبو عبيد، وخلق، مات بخراسان سنة ثنتين ومئتين، وله من العمر أربع وسبعون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٥١)، رقم (٦٢)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٢/ ٣٢٨)، رقم (٢١٣٣).

(٢) هارون بن المهدي محمد بن المنصور أبي جعفر عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي العباسي، يكنى بأبي جعفر، أحد خلفاء الدولة العباسية، روى عن: أبيه وجده، ومبارك بن فضالة، وآخرين، وروى عنه: ابنه المأمون، وغيره، مات سنة ثلاث وتسعين ومئة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ٢٨٦)، رقم (٨١)، تاريخ الخلفاء (٣٢٥).

(٣) **العَيْر:** الحمار، أيًّا كان أهليًا أو وحشيًا، وقد غلب على الوحشي. **ينظر:** لسان العرب (٤/ ٦٢٠)، مادة: (عير) وكذا: القاموس المحيط (٥٧٤)، مادة: (عير).

فقال الكسائيُّ: قد أقوى[1] الشَّاعر، فقال اليزيدي: انظر فيه، فقال: أقوى لا بدَّ أنْ يَنْصبَ (المهر) الثاني على أنه خبر كان، فضرب اليزيديُّ بقَلَنسُوته الأرضَ وقال: أنا أبو محمد، الشِّعْر صوابٌ، إنما ابتدأ فقال: الْمُهرُ مُهْرُ، فقال له يَحيى بنُ خالد[2]: أتتكنَّى بحضْرة أمير المؤمنين، وتكشفُ رأسَك، والله لَخَطأُ الكسائيِّ مَعَ أدبه أحبُّ إلينا مِنْ صوابِك مَعَ سُوءِ أدبك، فقال: لذَّةُ الغَلَبة أنسَتْني مِنْ هذا ما أُحْسِنُ»[3].

سابعًا: الوقفُ والابتداء بابٌ للتَّدبُّر والاستنباط:

إذا استقامَتِ الوُقوفُ وجادتِ الابتداءاتُ تجلَّتِ المعاني، وأقبلَتِ النُّفُوسُ التَّوَّاقةُ إلى التَّدبُّر والتفهم لكتاب الله تعالى، وفتحتْ للقارئ والْمُسْتَمِع طُرقًا للتَّدرُّب على حُسْنِ الفهم والتَّدبُّر، يقولُ الله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص: ٢٩].

---

(١) **الإقواء:** أن تختلف حركات الرَّويِّ، فبعضه مرفوع، وبعضه منصوب أو مجرور، وهو من عيوب الشعر.
ينظر: لسان العرب (١٥/ ٢٠٧)، مادة: (قوا).
أقوى في الشعر: خالف بين حركة الرَّويِّ المطلق بكسر وضم.
ينظر: المعجم الوسيط (٢/ ٧٩٩)، مادة: (قوى).

(٢) يحيى بن خالد بن برمك، يكنى بأبي علي الفارسي، الوزير الكبير، من رجال الدهر حزمًا ورأيًا وسياسة وعقلًا، وحذقًا بالتصرف، ضمَّه المهدي إلى ابنه الرشيد ليربيه ويثقفه، ويعرفه الأمور، مات في سجن الرَّقَّة سنة تسعين ومئة، وله سبعون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ٨٩)، رقم (٢٨)، وفيات الأعيان (٦/ ٢١٩)، رقم (٨٠٦).

(٣) مجالس العلماء، للزجاجي (٢٥٥)، الأشباه والنظائر في النَّحْو، للسُّيوطي (٣/ ٣١٦).

فبالوقف والابتداء يُتَحقَّقُ مِنْ وصُول المعاني الشَّرْعيَّة إلى القلب، ويُستفزع بالعقل في تنشيطه للاستنباط والاستنتاج والوقوف على مظاهر الإعجاز وصُور البلاغة القرآنيَّة، ويُستدعى التفكيرُ لكشف أسرار النَّظْم القرآني وتراكيبه وأحكامه، وفي هذا قال الشَّاعر[1]:

أَمَّا الْوُقُوْفُ فَتَرْكُهَا لا يَنْبَغِي ... وَبِعَيـنِ جَاهِلِهَا عَظِيْمُ غِشَاءِ
لَوْلا الْمَوَاقِفُ مَا اسْتَبَانَ تَعَلُّقٌ ... لِكَثِيْرِ آيِ الذِّكْرِ وَالأَنْبَـاءِ[2]

❁ ❁ ❁

(١) العلامة محمد المكي مصطفى بن عزُّوز (ت١٢٨٢هـ).

(٢) الأجوبة المكية عن الأسئلة الحجازية، لابن عزوز (٤٩).

القِسْمُ الأَوَّلُ

الدِّرَاسَةُ النَّظَرِيَّةُ

وفيه أربعة فصول:

- الفصل الأول: مسالك العلماء في الوقف والابتداء ومناقشتها.
- الفصل الثاني: أسباب الاختلاف في وقوف القرآن الكريم.
- الفصل الثالث: قواعد الوقف والابتداء، وآثاره.
- الفصل الرابع: مصطلحات الوقف، ورموزه.

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

مسالك العُلَمَاء في الوقف والابتداء ومناقشتها

وفيه تمهيد، وأربعة عشر مبحثًا:

تمهيد.

- المبحث الأول: مسلك الإمام محمد بن سَعْدَان الكوفي (ت٢٣١هـ).
- المبحث الثاني: مسلك الإمام محمد بن القاسم الأنْبَاري (ت٣٢٨هـ).
- المبحث الثالث: مسلك الإمام أحمد بن محمد النَّحَّاس (ت٣٣٨هـ).
- المبحث الرابع: مسلك الإمام عثمان بن سعيد الدَّاني (ت٤٤٤هـ).
- المبحث الخامس: مسلك الإمام الحسن بن علي العُمَاني (كان حيًّا ٥٠٠هـ).
- المبحث السادس: مسلك الإمام علي بن أحمد الغزَّال (ت٥١٦هـ).
- المبحث السابع: مسلك الإمام محمد بن طيفور السَّجَاوندي (ت٥٦٠هـ).

- **المبحث الثامن**: مسلك الإمام الحسن بن أحمد الهَمَذَاني (ت٥٦٩هـ).
- **المبحث التاسع**: مسلك الإمام علي بن محمد السَّخَاوي (ت٦٤٣هـ).
- **المبحث العاشر**: مسلك الإمام عبد الله بن محمد النَّكَزَاوي (ت٦٨٣هـ).
- **المبحث الحادي عشر**: مسلك الإمام إبراهيم بن عمر الجَعْبري (ت١٣٢هـ).
- **المبحث الثاني عشر**: مسلك الإمام محمد بن محمد بن الْجَزَري (ت٨٣٣هـ).
- **المبحث الثالث عشر**: مسلك الإمام محمد بن أبي جمعة الهَبْطي (ت٩٣٠هـ).
- **المبحث الرابع عشر**: مسلك الإمام أحمد بن محمد الأشْمُوني (مِنْ أعيان القرن الحادي عشر الهجري).

تمهيدٌ

عُنِيَ القُرَّاءُ والنَّحْوِيُّون، المتقدِّمُون منهم والمتأخِّرُون، بموضوع الوقف والابتداء، وأورَثوا فيه عددًا كبيرًا مِنَ الكُتُب التي أثْرَتِ المكتبةَ القرآنيَّة، وأفاد منها مَنْ جاء بعدَهم مِنَ الْمُهْتَمِّين والمشْتَغِلِين بالدِّراسات القرآنيَّة، ولكِنَّ هذه الكتب لم يصِلْنا منها إلا قليل، فَفُقِد منها كثيرٌ لظروفٍ مُتنوِّعة عبر التَّاريخ، لكِنَّ بعض هذه الكتب المفقودة حُفِظَتْ في صُدُور بعض العُلَماء الأجِلاء الذين وقفُوا عليها قبل فَقْدِها، ثم كَتَبُوا عنها ووَصَفُوها في كتبهم.

وتأتي عنايةُ الأئِمَّة المتقدِّمين بهذا العِلْم الجليل لعَلاقته الوَطيدةِ بالقرآن الكريم، وصِلَتِه الوثيقة ببقيَّة عُلُوم الشَّريعة، حتى اشترَطَ أهلُ الصَّنْعَة لمعرفة عِلْم الوقف والقيامِ به عُلُومًا عديدة؛ كي يستطيع النُّهُوضَ به، وفهمَه وإدراكَ أنواعِه ومراتِبه، ولَمَّا كان الأمرُ كذلك لم يَكْتُب في هذا الفنِّ إلا مَنْ هو أهلٌ له، منذ بداية التَّأليف في القرن الثاني الهجري إلى عصرنا الحاضر، وكان لكل واحدٍ منهم طريقٌ في التَّصْنيف، وسبيلٌ في تقسيم الوُقوف، فاخْتَرْتُ منهُم أربعةَ عشرَ عالِمًا لِدراسةِ مسالكِهم في الوقف والابتداء، وهم:

١ ـ محمد بن سَعْدَان الكُوفي.

٢ ـ محمد بن القاسم الأنْبَاري.

٣ ـ أحمد بن محمد النَّحَّاس.

٤ ـ عثمان بن سعيد الدَّاني.

٥ ـ الحسن بن علي العُمَاني.

٦ ـ علي بن أحمد الغَزَّال.

٧ ـ محمد بن طيفور السَّجَاوندي.

٨ ـ الحسن بن أحمد الهَمَذَاني.

٩ ـ علي بن محمد السَّخَاوي.

١٠ ـ عبد الله بن محمد النَّكْزاوي.

١١ ـ إبراهيم بن عمر الجَعْبَري.

١٢ ـ محمد بن محمد بن الْجَزَري.

١٣ ـ محمد بن أبي جُمْعَة الْهَبْطي.

١٤ ـ أحمد بن محمد الأشْمُوني.

ويُمكِنُ إجمالُ الأسبابِ التي دَعَتْ لاختيار هؤلاء العُلَماء وهي مُتَعَدِّدَةٌ، وموجِباتُها مُتَنَوِّعَة، **في أربعةِ أُصُول:**

الأصل الأول: الأسباب التي تعود إلى جميع هؤلاء المصنِّفين الأربعةَ عشرَ، وهي:

١ ـ سُمُوُّ مكانة المصنِّفين العِلْمِيَّة، ورُسوخُهم في العِلْم، وشُهْرتُهم في عُصُورهم وما بعدها.

٢ ـ حُسْن تصانيفهم وجَودتها، واشتمالُها على فوائدَ ولطائفَ أخرى تتعلَّقُ بالوقف؛ لمشاركتهم في الفُنُون المتنوِّعَة.

٣ ـ أنَّ هؤلاءِ العُلَماءَ رُؤُوسٌ في أقوامهم وأزمانهم، والنَّاس تَبَعٌ لهم في اختياراتهم وفتاويهم.

الأصل الثاني: الأسباب التي تعود إلى بعض المصنِّفين، وهي:

١ ـ تَقَدُّم وَفَيَات بعض الأئمة، حيث يُعَدُّون هم الأقدمَ تاريخًا في كتابة هذا العِلْم مِمَّا وَصَلَ إلينا؛ كابن الأنْباري والنَّحَّاس وغيرهما.

٢ ـ أنَّ بعض الأئمَّة اختار تقاسيمَ فريدةً وأنواعًا جديدة، لم يُتابِعْ فيها أحدًا، اشتَهَر بها، ورُوِيَتْ عنه، أمثال: السَّجَاوَندي والْجَعْبري وغيرهم.

٣ ـ أنَّ كثيرًا منهم قد جَمَعَ بين الرِّواية والدِّراية، وكان قادرًا على توظيف هذا الجمْع في مُصنَّفه؛ كالدَّاني، والهَمَذَاني، وابن الجزري وغيرهم.

٤ ـ أنَّ بعضًا مِنَ الأئمَّة تَميَّز في مُصنَّفه ببعض الأوَّليات في ما ذهب إليه واختاره، نحوُ: ابن الغزَّال في استعمال الرُّمُوز، والأشْمُوني في كثرة التَّعليل والتَّسْويغ للوقوف، وغير ذلك.

الأصل الثالث: الأسباب التي تعود إلى جميع المصنَّفات الأربعةَ عشرَ، وهي:

١ ـ أنَّ جميع مُصنَّفات هؤلاء الأئمة الأربعة عشر وَصَلَتْ ـ بحمد الله ـ إلينا بتحقيقٍ عِلْميٍّ؛ كرسائلَ أكاديميَّةٍ في الجامعات العربيَّة، وهذا يُسَهِّل الوقوفَ على كامل المصنَّف، ومَعْرفةَ طرائقه ومنهجه الذي سار عليه.

٢ ـ أنَّ هذه المصنَّفات لاقَتْ قَبولًا واستحسانًا مِنَ العُلَماء وجماهير النَّاس، وكانت محلًّا للعمل بها.

الأصل الرابع: الأسباب التي تعود إلى بعض المصنَّفات، وهي:

١ ـ أنَّ بعض المصنَّفات عَمِل بمصطلحاتها بعضُ اللِّجان الْمُشرِفة على طباعة المصاحف الشَّريفة في العالم الإسلامي، نحو: كتاب «علل

الوقوف» عُمِل بمصطلحاته في بعض المصاحف المطبوعة في المشرق، وكذا منار الهدى، وغيرها.

٢ ـ لَقِيَتْ بعضُ المصنَّفات اهتِمامًا ورِعايةً في دِراستها واختصارِها قديمًا وحديثًا، فَمِنْ ذلك: كتابُ «الْمُرْشِد في الوُقوف» للعُماني، حيث اختصره شيخُ الإسلام زكريًا الأنصاري، وكذا «مَنار الْهُدى» كما سيأتي لاحقًا إنْ شاء الله تعالى.

هذه هي جُملة الدَّوافع الباعِثة لاختيار هؤلاء العُلَماء ومُصنَّفاتهم؛ لدراسة مسالكهم في الوقف، والتَّعليق على ما ظهر مِنَ المسائل فيها، أسألُ اللهَ العونَ والتَّوفيق، ومنه أستَمِدُّ الفتحَ في هذا الطريق.

❁ ❁ ❁

المَبحَثُ الأَوَّلُ

مَسْلَك الإمام أبي جعفر محمد بن سَعْدَان الكوفي

(ت٢٣١هـ)

وينتظم في ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول: التَّعريف بالْمُصنِّف.**
- **المطلب الثاني: التَّعريف بالْمُصنَّف.**
- **المطلب الثالث: أقسام الوقف عند الْمُصنِّف.**

* * *

المَطلَبُ الأَوَّلُ

التَّعريف بالْمُصنِّف

هو محمد بن سَعْدَان الضَّرير الكُوفي النَّحْوي المقرئ، يُكنى بأبي جعفر، وُلِدَ في بغداد سنة إحدى وستِّين ومئة، مِنْ أكابر القُرَّاء، ومِنَ النُّحَاة الكوفيين، وله كتابٌ مُصنَّفٌ في النَّحْو اسمُه: «مُختَصَر النَّحْو»، وكتابٌ آخَرُ في معرفة القراءات أسماه: «القراءات».

رَوى عن: المسيَّب بن شَريك، وعبد الله بن إدريس، وغيرهم.

وروى عنه: محمد بن أحمد بن واصل، وحفص بن عمر الدُّوري، وآخرون.

مات يوم عيد الأضحى سنة إحدى وثلاثين ومئتين، وله مِنَ العُمُر سبعون سنة، فرحمه الله رحمةً واسعةً[(١)].

المَطْلَبُ الثَّانِي
التَّعْرِيف بالْمُصنِّف

أولًا: تحقيق عنوانه:

عُرِف اسمُ الكتاب بـ«الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ»، كما حقَّقَه الأستاذ: أبو بشر محمد خليل الزَّرُّوق، وطُبع سنة ثلاث وعشرين وأربع مئة وألف في مركز جُمْعة الماجد للثقافة والتُّراث بدُبي، وقد أثبتَ ابنُ النَّديم في الفهرست[(٢)] نسبةَ الكتاب إلى ابن سَعْدَان.

ثانيًا: بيانُ موضوعِه:

موضوعُ الكتاب في الوقف والابتداء، مع ذِكرِ جُمْلةٍ مِنَ الآثار في فضائل القرآن والحثِّ على إعرابه.

ثالثًا: توضيح مَنْهجه:

جاء في أوله أبوابٌ قليلةٌ أكثرُها بـ(لا) ثم تُرك التبويب، وكانت تُورَد الآيات مِنَ القرآن مجرَّدةً عن أسماء السُّور يُذكر فيها المسائلُ النَّحْوية وفروعُها ونظائرُها، مع ما يجوزُ قطعُه في الوقْف وما لا يجوزُ، وفوائدُ جَمَّة في أُصول القِراءات والرَّسْم والحديث والعربيَّة.

---

(١) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء (١٢٣)، إنباه الرواة على أنباه النحاة (٣/ ١٤٠)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (١/ ١٠٢).

(٢) ينظر: الفهرست (٥٥).

رابعًا: ذِكْر رُتْبته:

يُعَدُّ الكتابُ هو الأوَّلَ في رُتْبته بين المطبوعاتِ في هذا الفنِّ؛ لتقدُّم مُؤلِّفه، وأنه مِنْ أصحاب الطبقة التالية للرُّواة مِنَ القُرَّاء السَّبعة.

المَطْلَبُ الثَّالِثُ
أقسام الوقف عند الْمُصنِّف

أشار أبو جعفر محمد بن سَعْدَان في مَطْلعِ كتابه إلى بعض مُصْطَلَحات الوقف والابتداء، فقال: «إنَّ مِنْ تمام الإعراب معرفةَ الوقفِ والابتداء، بالوقف على التَّمام، وعلى غير التَّمام، وهو على التَّمام أحسنُ، وسأُفَسِّرُهما جميعًا، إنْ شاء الله تعالى. فالوقفُ الحسنُ أنْ تقفَ على كُلِّ آيةٍ وآيتين، ولا بأس»[(١)].

والمُسْتَقري لمنهجه في الكتاب يجدُه سار على سَنَنِ الأوائلِ في الإلماح إلى بعض العبارات التي يُمكِنُ فهمُها على معانٍ واسعة؛ استنادًا منه إلى إدراك القارئ لكلامه، وهذه إحدى الصُّعُوبات في فهم مُراد المُصنِّف، بَيْدَ أنَّ المُتَمعِّن في نُصُوص الكتاب يَتبيَّنُ له بعضُ الأمور:

أولها: أنَّ ابنَ سَعْدَان كان يقتَضِب الكلامَ على طريقته في تقسيم الوقوف القرآنيَّة، وكذا مَنْهَجه الذي سار عليه في إيراد بعض الوقوف والتَّعْليق عليها؛ فنجم عن ذلك صعوبةُ وَصْفِ مسلكِه في هذا الفنِّ.

ثانيها: سلَّط ابنُ سَعْدَان ـ في كتابه هذا ـ الضوءَ على إبانة كيفيَّة الوقف على الكلمات والابتداء، مِنْ جهة الزِّيادة أو الحذف في الرَّسْم العُثْماني؛ لذا فإنَّ القارئَ لكتابه يَرى عنايتَه بالوقف على مَرْسومِ الخطِّ وتعليلَه النَّحْوي هو السَّائدَ في صَنْعَته، بخلاف التَّتبع لمواضع الوقف في الآي والسُّور.

---

(١) الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ (٧٦، ٧٧).

ثالثها: استعمل ابنُ سَعْدَان بعضَ مُصْطَلحات الوقف والابتداء على وَجْه العُمومِ، ولم يكن واضحَ الدلالة في توظيفه لها، وأشباهُ ذلك كثير في كتابه، ومنها:

أ ـ التَّمام: حيث كان واسعَ المفهومِ لهذا المصطلح، وربَّما قَصَدَ به: اكتمال بعض المعنى، أو: اكتمال أركان الجملة، الذي يُسَمِّيه بعضُهم: التَّمام الجُمْلي، ومثال الأول عند ابن سَعْدَان قوله: «وفي الأنفال [٥٠] ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى﴾ تقف على الياء، والتَّمامُ على ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾»(١)، وأيضًا قوله: «وفي الزمر [٤٢]: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ﴾ بالياء؛ لأنه خَبَر، والتَّمام على ﴿ٱلْأَنفُسَ﴾»(٢).

ومثال الآخَر: قولُه: «وأمَّا قولُه تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] الوقفُ التَّمَامُ على قوله ﴿عَيْنًا﴾»(٣)، وأيضًا قوله: «وفي يوسف [٥٩] أيضًا: ﴿أَلَا تَرَوْنَ أَنِّىٓ أُوفِى ٱلْكَيْلَ﴾ بالياء؛ لأنه في موضع رفع، وهو خبرٌ، والتَّمامُ على ﴿ٱلْكَيْلَ﴾»(٤).

والأغْلَبُ في استعمالاته لمصطلح (التَّمام) كان لبيانِ تمامِ أركانِ الجُمْلة النَّحويَّة: كصِلةِ الموصولِ، أو جوابِ الشَّرطِ مع فعله، وهكذا، وربَّما أشار إلى بعض الصِّلات النَّحوية مِنْ جهة كيفيَّة الابتداء في وسَطها إذا قُطِعَت العلاقةُ، ثم يُتْبِع ذلك ببيان أنَّ التَّمام بالوصل.

ب ـ الجائز: حيث قال: «وأمَّا قولُه: ﴿وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ﴾ [البقرة: ١٣٠]، الوقف على ما بعد ﴿وَلَقَدِ﴾، وإنْ وَقَفْتَ على ﴿وَلَقَدِ﴾ فجائزٌ، إلا أنَّ

(١) الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ (١١٣).
(٢) الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ (١١٤).
(٣) الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ (١١٤).
(٤) الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ (١١٣).

الجيِّدَ أنْ تقفَ على ما بعدَها»(١).

يُلْحَظُ هُنَا مِنْ سِيَاق كلام الْمُصنِّف أنه أراد بيانَ جوازِ الوقف على المقطوع، وأنَّ ﴿وَلَقَدِ﴾ مقطوعةٌ عن ﴿ٱصْطَفَيْنَٰهُ﴾ وأنَّ القارئ لوِ احتاج إلى الوقف على ﴿وَلَقَدِ﴾ فيَجوزُ له، إلا أنَّ الأكْمَلَ له مِنْ حيثُ المعنى أنْ يقفَ على ما بعدها، فيُمْكِنُ القولُ بأنَّ ابنَ سَعْدَان لم يُرِد تتبُّعَ مواضعِ الوقف مِنْ جهة تمام المعنى أو اللَّفظ، وأنَّ استعماله لمصطلح (الجائز) أتى به على معناه اللُّغوي.

وَمَعَ ذلك كُلِّه فلا يُحاكَمُ ابنُ سَعْدَان إلى ما اصْطَلح عليه مَنْ بعدَه مِنَ المؤلِّفين؛ لأنَّ الْمُصنِّف يُعَدُّ مِنَ الأوائل في هذا الفنِّ، والعِلْمُ ما زال آنذاك في أوَّلِيَّتِه ونشأته، ولم تستقر مُصْطَلحاتُ الوقف ومعانيها إلا متأخِّرًا.

وقد ارتأى مُحَقِّقُ الكتاب أنَّ القِسْمةَ عند أبي جعفر محمد بن سَعْدَان ثنائية: تام وقبيح، وأنَّ الحسنَ لوقوف الآي، وهذا الرَّأيُ فيه نَظَرٌ مِنْ وجُوه:

الأوَّل: أنَّ التقسيم عادةً ما يَنْبَعِثُ مِنْ قول الْمُصنِّف نَفْسِه على وجهِ الابتداء، أو مِنْ جُمْلةِ أحكامٍ مُطَّردةٍ يُطلقُها على مواضعَ مِنَ الكتاب يُفْهَم منها مَنْهَجُه في الأقسام، وكلا هذين الأمرين ليس موجودًا في كتاب الْمُصنِّف!

الثاني: أنَّ هذه القِسْمةَ لم ترد إطلاقاتُها واضحةً ومُسْتَفيضةً في كلام الْمُصنِّف، فالقول بثنائيتها عند ابن سَعْدَان فيه إلزامُ المتقدِّم باصطلاحات المتأخِّر عنه، وهذا مُحالٌ اصطلاحًا!

(١) الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ (١٢٥).

الثالث: أطلق المُصنِّفُ ألفاظًا في الوقف مُتَعَدِّدَةً، قد يُفهم أنها اصطلاحاتٌ خاصة له، ومِنْ ذلك قوله: الجيِّد، أتم، أجود، لا بأس، جائز، جائز على قبح، وشِبْهُها. وإطلاقُ هذه الألفاظ شابَهَ إطلاقَ لفظَي التمام والقبيح؛ بجامعِ العمومِ في اللفظ، والغموضِ في سياق الغرض.

الرَّابع: أخبر أبو جعفر في مُفْتَتَح كتابه أنه سيُفَسِّر التَّمَامَ وغيرَ التَّمَام، ولكني لم أعثُر - بعد قِرَاءةِ سِفْره مِرارًا - على بيانه وإيضاحه، إلا أنْ يَقصِد إبانة ذلك في كتابٍ آخر!

والذي يَترجَّح للباحث - بعد النَّظَر والتَّأمُّل - أنَّ الكتابَ سِيق في الوقف على مَرْسوم الخطِّ وأواخِر الكَلِم، وهو النَّوع الأوَّل - الذي ذَكَرَه ابنُ الجزري في النَّشْر[1] - مِنْ أنواع الوقف والابتداء في القرآن الكريم، وهو: كيف تقف؟ وكيف تبدأ؟ وربَّما ذُكِرَتْ بعضُ القواعد في النَّوع الثاني للوقف، وهو: أين تقف؟ وأين تبدأ؟ لكنَّها ذُكِرَتْ على سبيل ارتباطها بالعلائق النَّحْويَّة أو الصَّرْفيَّة، أو مِنْ جُمْلةِ المُلَحِ الزَّائدةِ عن العُقَد، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٢٤).

المَبْحَثُ الثَّانِي

مَسْلَك الإمام أبي بكر محمد بن القَاسِم الأنْبَاري

(ت٣٢٨هـ)

وينتظم في ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول: التَّعريف بالمُصنِّف.**
- **المطلب الثاني: التَّعريف بالمُصنَّف.**
- **المطلب الثالث: أقسام الوقف عند المُصنِّف.**

* * *

المَطْلَبُ الأَوَّلُ

التَّعريف بالمُصنِّف

هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشَّار بن الحسن بن بَيَان بن سماعة بن فَرْوَة بن قطن بن دعامة، أبو بكر بن الأنْبَاري النَّحْوي، كان مِنْ أعلمِ النَّاس بالنَّحْو والأدب، وأكثرِهم حِفْظًا له. وُلِدَ في يوم الأحد لإحدى عَشْرَةَ ليلةً خَلَتْ مِنْ رجب سنة إحدى وسبعين ومئتين، صنَّف كتبًا كثيرةً في عُلُوم القرآن وغريب الحديث والمشْكِل والوقف والابتداء.

رَوى عن: إسماعيلَ بنِ إسحاقَ القاضي، وأحمد بن الهيثم، وإبراهيم الحربي، وغيرِهم.

وروى عنه: أبو عمر بن حيويه، والدَّارَقُطني، وابن بَطَّة، وجماعة.

مات ليلةَ النِّصف مِنْ ذي الحِجَّة سنةَ ثمانٍ وعشرين وثلاث مئة، وله مِنَ العُمر سبعٌ وخمسون سنة، فرحمه الله رحمةً واسعةً[١].

المَطلَبُ الثَّاني

التَّعْريف بالمُصنَّف

أولًا: تحقيقُ عُنْوَانه:

عُرِفَ الكتابُ باسم «كتاب إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ»، كما حَمَلَتْه أكثرُ النُّسَخ الخطيَّة[٢] التي اعتَمَد عليها الدكتورُ: محيي الدِّين عبد الرحمٰن رمضان، وهي اثنتا عشرة نسخةً مِنْ خمسَ عشرة مُتوزِّعةً في مكتبات العالَم[٣]، وطُبع في مَجْمَع اللُّغة العربيَّة بدمشق في مجلدين متوسطين سنة تسعين وثلاث مئة وألف.

ثانيًا: بيانُ موضوعِه:

جاء موضوعُه في الوقف والابتداء، وما يكونُ بسبب انتهاء العبارة، واعتمادُه في ذلك على إتمام المعنى وعَلاقةِ ذلك بالقاعدة النَّحْويَّة[٤] بما يتفقُ مع وجوه التَّفْسير واستقامة المعنى؛ حتى يَسْتَتِمَّ القارئُ الغرضَ كُلَّه مِنْ قراءته.

---

(١) ينظر: طبقات الحنابلة (٣/ ١٣٣)، إنباه الرواة على أنباه النحاة (٣/ ٢٠١)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٤٢).

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ (١/ ٩٧).

(٣) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ (١/ ٣٧).

(٤) ينظر: مجلة الحكمة، العدد الثالث والعشرون، رجب سنة ١٤٢٢هـ، ص١٣٢، وقوف القرآن وعلاقتها بالمعنى والتركيب من خلال كتاب «إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله» لابن الأنباري، للثمالي (ص٢٦).

ثالثًا: توضيحُ مَنْهَجه:

قُسِمَ الكِتَابُ إلى قسمين اثنين:

القِسْمُ الأول: فيه فُصُولٌ متعدِّدَةُ الموضوعات في القرآن الكريم وعُلومِه، مع إيرادِ الأحاديثِ مُسْنَدةً إلى رُوَاتها، تحتُّ على الشُّغل بالقرآن: إعرابِه، وضبطِ شَكْله، مع الحديث عن ظهور اللَّحْن وتفسيرِ القرآن بالشِّعر كمسائلِ نافعِ بنِ الأزرقِ، وبعضِ الأحكام النَّحْويَّة التي لا يُوقف بسببها، وأسانيدِ ما في الكتاب مِنَ القراءات، وهذا القِسْمُ قد شَغَلَ حيِّزًا مِنَ الكتاب يُوازي نِصْفَه تقريبًا.

والقِسْمُ الثاني: فيه الوقفُ على السُّوَر تطبيقًا على القواعد والأُصولِ التي ذُكِرتْ في القِسْم الأوَّل، وكانَتْ طريقةُ العَرْض فَرْشيَّةً عند كل آيةٍ وأجزائها ابتداءً بسُورة الفاتحة وما بعدَها إلى آخِرِ القرآن، مع التَّعْليل بأقوال القُرَّاء والنُّحاة في اختيارات الوقف[١].

رابعًا: ذِكْرُ رُتْبَتِه:

يُعدُّ مِنْ أنفسِ كُتُب الوقف والابتداء الأصيلة، حيث أفاد منه مَنْ جاء بعده مِنْ علماء الوقف والمتخصِّصِين في علوم القرآن، وتأتي رتبةُ هذا المصنَّف الأولى بين أقرانه وأترابه؛ لِمَا حَظِيَ به مِنَ المزايا والخصائصِ التي تفرَّد بها، مِنْ ذلك:

أولًا: ثناءُ جِلَّةٍ مِنَ العُلَماء على لُبِّ الكتاب ومحتواه، ومِنْ أبرَزِهم: أبو عمرو عثمانُ بنُ سعيد الدَّاني حين قال عنه: «سَمِعْتُ بعضَ أصحابِنا يقولُ عن شيخٍ له: إنَّ ابن الأنباري لَمَّا صنَّف كتابَه في الوقف والابتداء جِيءَ به إلى ابن مجاهد فنظر فيه، وقال: لقد كان في نفسي أنْ

---

(١) يُنظر: مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الحادي والثلاثون، الجزء الرابع، ذو القعدة سنة ١٤٠٠هـ، ص١٥٨، ١٥٩.

أعملَ في هذا المعنى كتابًا، وما ترك هذا الشَّاب لمصنِّفٍ ما يُصنِّف»[١].

وقال عنه ابنُ الجزري: «كتاب الأنباري في الوقف أوَّلُ ما أُلِّف فيه وأحسنُ»[٢].

ثانيًا: أنَّ الكتاب هو أوَّلُ مُصنَّفٍ مطبُوعٍ جَمَعَ بين التأصيل في قواعده وأصوله والتطبيقات الفرشيَّة في وَقْفِ جميعِ سُوَر القرآن مِنْ أوَّله إلى آخِره.

ثالثًا: أنَّ المصنِّف يَذْكُر في أثناء كتابه أقوالَ القُرَّاء والنُّحاة المتقدِّمين؛ كنافعٍ وابن عامرٍ وأبي جعفر[٣] وشَيْبَةَ وعاصِمٍ[٤] والأَعْمَشِ[٥] وأبي عمرٍو[٦] ....

(١) غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ٢٣١).

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ٢٣١).

(٣) يزيد بن القعقاع، يكنى بأبي جعفر، أحد العشرة، مدني مشهور رفيع الذكر، روى عن: عبد الله بن عياش المخزومي، وابن عباس، وغيرهم، وروى عنه: نافع بن أبي رويم، وسليمان بن مسلم ابن جماز، وجماعة. اختلف في تاريخ وفاته: قيل: سنة سبع وعشرين ومئة، وقيل: سنة ثمان وعشرين ومئة، وقيل: غير ذلك، وكان عمره نيفًا وتسعين سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٧٢)، شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب (٢/ ١٢٦).

(٤) عاصم بن أبي النجود الأسدي مولاهم الكوفي القارئ، يكنى بأبي بكر، أحد القراء السبعة، واسم أبيه بهدلة على الصحيح، روى عن: أبي عبد الرحمٰن السلمي، وزر بن حبيش الأسدي، وغيرهم. وروى عنه: عطاء بن أبي رباح، وأبو صالح السمان، وخلق كثير. مات في آخر سنة سبع وعشرين ومئة، فرحمه الله.
ينظر: الجرح والتعديل (٦/ ٣٤٠)، تاريخ الإسلام (٥/ ٨٩).

(٥) سليمان بن مهران الأعمش الكاهلي مولاهم الكوفي، يكنى بأبي محمد، أصله من أعمال الري، الإمام العَلَم، روى عن: عبد الله بن أبي أوفى، وأبي وائل، وخلق، وروى عنه: حمزة الزيات، الحكم بن عتبة، وغيرهم كثير، مات سنة ثمان وأربعين ومئة في شهر ربيع الأول، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: حلية الأولياء (٥/ ٤٦)، تذكرة الحفاظ (١/ ١٥٤).

(٦) زبان بن العلاء بن عمار بن عبد الله بن الحصين التميمي المازني، يكنى بأبي عمرو، =

وحمزة[١] والكِسائيِّ وابن سَعْدان والفرَّاء[٢] وأبي عُبيدة[٣] وسِيبَويه[٤] والخليل[٥]

= المقرئ الإمام النَّحوي البصري، ولد سنة ثمان وستين، وقيل: سنة سبعين، روى عن: مجاهد، وسعيد بن جبير، وجماعة، وروى عنه: يحيى اليزيدي، وعبد الله بن المبارك، وخلق لا يحصون. مات سنة أربع وخمسين ومئة، وعمره ثمان وستون سنة قريبًا، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ٤٠٧)، غاية النهاية (١/ ٢٨٨).

(١) حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، مولى آل عكرمة بن ربعي التيمي الزيات، يكنى بأبي عمارة، أحد القراء السبعة، ولد سنة ثمانين من الهجرة، وأدرك الصحابة بالسن، روى عن: الأعمش، وحمدان بن أعين، وغيرهم، وروى عنه: الكسائي، وسليم بن عيسى، وخلق. مات سنة ست وخمسين ومئة، وله من العمر ست وسبعون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: طبقات ابن سعد (٦/ ٣٨٥)، وفيات الأعيان (٢/ ٢١٦).

(٢) يحيى بن زياد الفراء، يكنى بأبي زكريا، كان مولى بني أسد من أهل الكوفة، إمامٌ ثقة، ولد في الكوفة سنة أربع وأربعين ومئة في عهد أبي جعفر المنصور، روى عن: الكسائي، وغيره. وروى عنه: سلمة بن عاصم، ومحمد بن الجهم السِمَّري، وغيرهم. مات سنة سبع ومئتين في طريقه إلى مكة، وله من العمر ثلاث وستون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: نزهة الألباء (ص٨١)، وفيات الأعيان (٥/ ٢٢٥).

(٣) مَعْمَر بن المثنى التيمي بالولاء، البصريُّ النَّحْوي العلَّامة، يكنى أبا عبيدة، ولد سنة عشرة ومائة، كان مُشارِكًا في أنواع الفنون مشاركة جيدة تدل على تبصُّره وتفنُّنه، روى عن: أبي عمرو بن العلاء، وأبي الخطاب الأخفش، وجماعات. وروى عنه: أبو نواس، وغيره، له مصنفات كثيرة قاربت المئتين، ولكن أغلبها لم يصل إلينا. مات سنة عشر ومئتين، وله من العمر مئة سنة تقريبًا، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٢٨٤)، تذكرة الحفاظ (١/ ٣٣٨)، إنباه الرواة (٣/ ٢٧٦).

(٤) عمرو بن عثمان بن قنبر، يكنى بأبي بشر، ويُلقب بسيبويه؛ **ومعناه** بالفارسية: رائحة التفاح، روى عن: الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، وغيرهم، وروى عنه: الأخفش الأوسط، وقطرب، وآخرون، مات سنة ثمانين ومئة على الراجح، وله من العمر أربعون ونيف، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: أخبار النحويين البصريين (٩٢)، إنباه الرواة (٢/ ١٠٤).

(٥) الخليل بن أحمد البصري الفراهيدي الأزدي، يكنى بأبي عبد الرحمٰن، سيد أهل الأدب قاطبة في علمه وزهده، والغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النَّحو وتعليله، روى عن: أبي عمرو ابن العلاء، وروى عنه: سيبويه، مات سنة سبعين ومئة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: نزهة الألباء (٤٥)، إنباه الرواة (١/ ٣٤١).

وأبي حاتم وثَعْلَب(١) مُسْتَخدِمًا شَوَاهِدَهم التي استَشهَدوا بها.

رابعًا: أنَّ المصنِّف يَروي بأسانيده الآثارَ والأشعارَ التي يَذكرُها في كتابه مِمَّا له صِلةٌ بعُلُوم القرآن: كالقراءات وتفسير القرآن والوقوف وغير ذلك.

خامسًا: أنَّ المصنِّفَ عَلَمٌ في عِلْم اللُّغة العربيَّة بفنونها، مِنْ أعلام المدرسة الكُوفيَّة، ومذْهَبُه توفيقيٌّ في عِلْم النَّحو على الرَّاجح عند المحقِّقِين، وهو أيضًا مُشَارِكٌ في الفُنُون الأُخرى، مع تقدُّمِ سنة وفاته، وهذا يُكسِبُ الكتابَ قيمةً علميَّةً ورُتبةً عليَّةً.

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

أقسام الوقف عند المُصنِّف

ذَكَرَ ابنُ الأنباريِّ، في سياق كلامه، ما يَلزَمُ القارئَ تُجاهَ الوقف والابتداء فقال: «ومِنْ تمامِ معرفةِ إعرابِ القرآن ومعانيه وغريبِه: معرفةُ الوقف والابتداء فيه؛ فينبغي للقارئ أنْ يعرفَ الوقفَ التامَّ، والوقفَ الكافيَ الذي ليس بتامٍّ، والوقفَ القبيحَ الذي ليس بتامٍّ ولا كافٍ»(٢).

وعَرَّجَ بعده على بعض المسائلِ المتعلِّقةِ بكيفيَّة الوقفِ على مرسوم الخط، ثم عاد إلى الحديث عن الوقف وما يُوقَفُ عليه وما يُبتدأُ به،

(١) أحمد بن يحيى بن يزيد بن سيار الشيباني النَّحْوي، يكنى بأبي العباس، وعُرِف بثعلب، إمام الكوفيين في النَّحو واللغة في زمانه، ولد سنة مئتين، روى عن: محمد بن زياد الأعرابي، وعلي بن المغيرة الأثرم، وغيرهم، وروى عنه: أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش، وابن عرفة، وجماعة. مات ليلة السبت لثلاث عشرة بقيت من جمادى الآخرة سنة إحدى وتسعين ومئتين في خلافة المكتفي، وله من العمر إحدى وتسعون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: شذرات الذهب (٢/ ٢٠٧)، بغية الوعاة (١/ ٣٨٠).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١/ ١٠٨).

فقال: «واعلم أنَّ الوقفَ على ثلاثة أوجُهٍ: وقفٍ تامٍّ، ووقفٍ حسنٍ ليس بتامٍّ، ووقفٍ قبيحٍ ليس بحسنٍ ولا تامٍّ.

فالوقفُ التَّامُّ: هو الذي يحسُن الوقفُ عليه والابتداءُ بما بعده ولا يكونُ بعده ما يتعلَّقُ به، كقوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] فهذا وقفٌ تامٌّ؛ لأنه يحسُن أنْ تقف على ﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾، ويحسُن الابتداءُ بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ٦] وكذلك: ﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] وقفٌ تامٌّ.

والوقفُ الحسن: هو الذي يحسُن الوقفُ عليه ولا يحسُن الابتداءُ بما بعده، كقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ الوقف على هذا حسنٌ؛ لأنك إذا قلت: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ عُقِلَ عنك ما أردتَ، وليس بتامٍّ؛ لأنك إذا ابتدأت: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] قبُح الابتداءُ بالمخفوض.

وكذلك الوقفُ على ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١] حسنٌ وليس بتامٍّ؛ لأنك تبتدئ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ بالخفض.

والوقفُ القبيح: الذي ليس بتامٍّ ولا حسنٍ، قوله: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ الوقف على ﴿بِسْمِ﴾ قبيحٌ؛ لأنه لا يُعلَم إلى أيِّ شيءٍ أضفتَه. وكذلك الوقف على: ﴿مَٰلِكِ﴾ [الفاتحة: ٤]، والابتداء ﴿يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ قبيحٌ، يُقاس على هذا كُلُّ ما يَرِدُ مما يُشاكِلُه»(١).

ويُستفاد مِنْ هذين النَّصَّين ما يلي:

أولًا: أنَّ القِسْمَة عند ابن الأنباري ثُلاثيَّة، وإنْ كانتْ مختلفةً في المُسَمَّيات بين النَّصَّين، فالأوَّلُ جاء فيه: التَّامُّ، والكافي، والقبيح، والنَّصُّ الآخر فيه: التَّامُّ، الحسن، القبيح، والمتأمِّلُ في سبب تغيُّر

(١) إيضاح الوقف والابتداء (١/ ١٤٩ ـ ١٥٠).

الكافي إلى الحسن بين النصَّين يَلْمَح تأويلين اثنين ـ والله أعلم ـ:

١ ـ استواءُ المُصْطَلَحين عند ابن الأنباري، وأنَّ كلا اللَّفْظَين عنده يدُل على معنى واحد.

٢ ـ العُدُول منه إلى لفظٍ آخر يظنُّه أوسعَ في مفهومه مِنَ الأوَّل؛ كي يشملَ دلالتَه العُلْيا ودلالتَه الدُّنْيا في التطبيقات.

ثانيًا: أنَّ ابن الأنباري سار على بعض خُطَى الإمام ابن سَعْدَان بالتوسُّع في استعمال دلالات بعض المصطلحات، ومِنْ ذلك: مصطلح (الحسن) حيث بدا أنه على مرتبتين اثنتين:

المرْتَبة الأُولى: ما يكون التَّعلُّقُ فيه مِنْ جهة اللَّفْظ، وهو ما ورد في تعريفه للوقف الحسن، وجاء كذلك في تطبيقاته له وسط السُّوَر[1]، وهذا الذي يوافِقُ فيه تطبيقاتِ وتعريفاتِ بقيَّةِ عُلَماءِ هذا الفنِّ للوقف الحسن.

المرْتَبة الثانية: ما يكون التَّعلُّقُ فيه مِنْ جِهة المعنى، وهذا ظاهرٌ في تطبيقاته فقط، ولم يخصَّه بتعريفٍ مُسْتَقِلٍّ كما هو الحالُ في الوقوف الثلاثة[2]، وهذه المرتبة هي ما يُعرَفُ بالوقف (الكافي) عند غيره.

ومما يُعزِّزُ هذا الفَهْمَ ما نَقَلَه عنه الدَّاني في بعض المواضع حيث قال: «وقال ابنُ الأنباري: ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] حَسَنٌ؛ يريد: كافيًا»[3].

(١) **ينظر**: وقوف القرآن وأثرها في التفسير (١٣٢)، ووقوف القرآن وعلاقتها بالمعنى والتركيب (٤٥).

(٢) **ينظر**: وقوف القرآن وأثرها في التفسير (١٣٢)، ووقوف القرآن وعلاقتها بالمعنى والتركيب (ص٤٦).

(٣) المكتفى (ص١٨٤).

ثالثًا: استعمَل ابنُ الأنباري بعضَ الألفاظ نحو: الأتمّ، والأحسن، والشبيه بالتامِّ، وهذا كُلُّه مِنْ قبيل التَّوسُّعِ الذي تابَعَ فيه ابنَ سعدان، وهو توسُّعٌ معنويٌّ لفظيٌّ لا علاقة له بالمصطلحات؛ وهو يُدلِّلُ على وُجودِ التَّفاوت بين أنواع الوقف، فمِنْهَا ما هو تامٌّ بدرجةِ الكافي، ومنها ما هو أتمُّ، وكذلك الحسن[1].

قال الدَّاني: «وقد يكون التَّامُّ أحيانًا في درجةِ الكافي مِنْ جِهةِ تعلُّقِ الكلام مِنْ طريق المعنى لا مِنْ طريق اللَّفْظ»[2]، وقال أيضًا: «وتفاضُلُه في الكفايةِ كتفاضُلِ التَّامِّ سواءً، ومَا وَرَدَ منهما ومِنَ الحَسَنِ في الفواصلِ فهو أتمُّ وأكفى وأحسَنُ مِمَّا يَرِدُ مِنْ ذلك في حَشْوِهن»[3].

(١) **ينظر**: مجلة الحكمة، العدد الثالث والعشرون، رجب ١٤٢٢هـ (ص١٣٦).

(٢) المكتفى (ص١٤١، ١٤٢).

(٣) المكتفى (ص١٤٤).

المَبحَثُ الثَّالِثُ

مَسْلَك الإمام أبي جعفر أحمد بن محمد النَّحَّاس

(ت٣٣٨هـ)

وينتظم في ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: **التَّعريف بالْمُصنِّف.**
- المطلب الثاني: **التَّعريف بالْمُصنَّف.**
- المطلب الثالث: **أقسام الوقف عند الْمُصنِّف.**

* * *

المَطلَبُ الأوَّلُ

التَّعريف بالْمُصنِّف

هو أحمدُ بنُ محمدِ بنِ إسماعيلَ بنِ يونُسَ المراديُّ المِصْري النَّحْوي، يُكنَى بأبي جعفر، وعُرِفَ بالنَّحَّاس أو بابن النَّحَّاس؛ نِسبةً إلى مَنْ يَبيعُ الأواني الصُّفْرية، واشْتَهَر بالنَّحَّاس قبل أبي جعفر، وأمَّا مَولِدُه: فقد قال الدكتور: أحمد نصيف الجنابي: «ولم تُنقَل إلينا رِوَايةٌ محقَّقةٌ في سَنَة وِلادةِ أبي جعفر النَّحَّاس ولكن... يُرجَّحُ أنه وُلِدَ سنة إحدى وسبعين ومئتين»[١]، كان مِنَ الفُضَلاء، وله تصانيفُ مفيدةٌ نافَتْ على الخمسين كتابًا في مختلِفِ الفُنُون، مِنهَا: تفسير القرآن الكريم، وإعراب القرآن، والنَّاسِخ والمنْسُوخ، والوقف والابتداء.

(١) مجلة الرسالة الإسلامية، السنة الحادية عشرة، ربيع الآخر ١٣٩٨هـ، العدد (١١٣)، (ص١٨).

روى عن: الزجاجِ، وأبي الحسنِ الأخفشِ، وابنِ الأنباريِّ، وجماعةٍ.

مات في مصرَ لخمسٍ خَلونَ مِنْ ذي الحِجَّة سنةَ ثمانٍ وثلاثين وثلاثِ مئةٍ، ولَهُ مِنَ العُمُر تقريبًا سَبْعٌ وسِتُّون سنةً، فَرَحِمَهُ اللهُ رحمةً واسعةً[١].

المَطلَبُ الثَّانِي

التَّعْريف بالْمُصنَّف

أولًا: تحقيقُ عُنْوانِه:

شُهِرَ الكتاب باسمين اثنين:

الأول: «الوقف والابتداء»، وهذا مذهبُ واتجاهُ الذين ترجموا للنَّحَّاس وذكروا كتبَه ومصنفاتِه[٢]، وهو اختيارُ الذين عُنُوا بجمع أسانيدِ الرِّوَاية إلى الكُتُب والْمُصنَّفات[٣].

الثاني: «القطع والائتناف»، وهذا العنوان هو ما أُثبِتَ على طُرَّة كُلِّ النُّسَخ المخطُوطة التي وَقَفَ عليها محققو الكتاب[٤].

ويرى الدكتور: أحمد خطَّاب العُمر سببَ اختيار المراجِع للاسم الأوَّل أنَّ كُلَّ الذين سَبَقُوا النَّحَّاسَ وكَتَبُوا في هذا الموضُوع سمَّوا كتبَهم بالوقف والابتداء، فكرَّروا هذا اللَّفظ؛ لِعُمُومه لِمَنْ سَبَقَ النَّحَّاسَ

(١) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة (١/١٣٦)، وفيات الأعيان (١/٩٩)، بغية الوعاة (١/٣٤٧).
(٢) ومنهم: الذين اعتمدت عليهم في ذكر ترجمته آنفًا.
(٣) منهم: ابن خير الإشبيلي في فهرسته، ينظر: (ص٧٤).
(٤) منهم: الدكتور: أحمد خطاب العمر، والدكتور: عبد الرحمٰن بن إبراهيم المطرودي.

بالتَّأليف فيه، ولأنَّ مُؤدَّى هذه الألفاظِ واحدٌ[1]. وهذا سَبَبٌ ظاهرٌ مِنْ خلال التَّأمُّل، ويُمْكِنُ أنْ يُقال أيضًا: إنَّ المُصَنِّفِين في التراجِم اكتَفَوا بكتابٍ واحدٍ في هذا الفنِّ فذكروا أحدَهُما وهو الأكثرُ دَورانًا في اللَّفظ مِنَ الآخَر، ولكنَّ بعضَهم[2] ذَكَرَ أنَّ للكتاب نُسْختين، وقال عنهما: صُغْرى وكُبرى[3]، وتابَعَه على ذلك صاحِبُ كتاب «هَدِيَّة العارفين»[4] فأثبت أنَّ للنَّحَّاس كتابين:

الأول: باسم (القطع والايتلاف) ـ كذا ـ، **والآخر**: باسم (الوقف والابتداء)[5].

وإذا ثبَت لدينا وجودُ هذين الكتابين للنَّحَّاس فإننا بحاجةٍ إلى كَشْف هذا الإشكال في تحقيق عُنوان هذا الكتاب، وقد خرَّج الدكتورُ: أحمد خطَّاب العُمر هذا باحتمالين اثنين:

١ ـ أنَّ النُّسْخةَ الصُّغرى مُلَخَّصَةٌ للنُّسْخةِ الكُبرى فأهملها النَّاسُ وضاعت، وهي التي أُثبِتَ عليها عُنوان: الوقف والابتداء.

٢ ـ أنَّ النُّسْخةَ التي بين أيدينا هي الصُّغرى، وهذا أمرٌ لا يُؤَيِّدُه الواقعُ؛ إذ النُّسْخةُ التي بأيدينا تشتملُ على كثيرٍ مِنَ القواعد والأحكام النَّحويَّة والمُناقَشات الكثيرة، والاستدراكاتِ على مَنْ سَبَقَه بالتَّصْنيف في هذا الفنِّ، ولذا فهو يَرى أنَّ النُّسْخةَ المطبُوعةَ الآن لا يُمكنُ أنْ تكونَ إلا النُّسْخَةَ الكُبرى وهو كتابُ القَطْع والائتناف[6].

(١) **يُنظر**: مقدمة كتاب القطع والائتناف (ص٥، ٦).
(٢) **هو**: شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت٦٨١هـ).
(٣) **ينظر**: وفيات الأعيان (١/٩٩).
(٤) **هو**: إسماعيل باشا الباباني البغدادي. (٥) **ينظر**: هدية العارفين (٦١).
(٦) **ينظر**: مقدمة كتاب القطع والائتناف (ص٦).

ومما يَعضُدُ هذين الاحتمالين ما كَتَبَه النَّحَّاسُ في النُّسْخةِ المتداوَلةِ بيننا في خَاتِمَةِ بابٍ ما يَحْتاجُ إليه مَنْ حقَّقَ النَّظَرَ في التَّمام حيثُ قال: «... فإنَّ مِنَ الوقْفِ ما هو واضحٌ مفهومٌ معناه، ومنه مُشْكِلٌ لا يُدرَى إلا بسَماعٍ، وعِلْمٍ بالتَّأويل... وسأُبَيِّن ـ إنْ شاء الله ـ ما يُقطَعُ عنده ويَحسُن الائتنافُ بما بعده في هذا الكتاب، وهو كتاب القطع والائتناف في القرآن العظيم»[1].

وهذا نَصٌّ صريحٌ مِنَ المُصَنِّف في عُنوان هذا الكتاب، وأنه أحدُ الكتابينِ اللَّذينِ صنَّفَهُما في هذا الفنِّ، فَيُفَارِق بهذا الكتابَ الآخَرَ المُسمَّى (الوقف والابتداء).

ثانيًا: بيانُ موضُوعِه:

موضُوعُه الوقفُ والابتداءُ في القرآن الكريم على طريقةِ الفَرْش؛ وذلك بتَتبُّع مَوَاضِعِ الوقف في كُلِّ آيةٍ وسُورةٍ، وبيانِ نوعِ الوقف والقائلين به، وما يتبَعُه مِنْ عِلَلٍ وتوجيهاتٍ وَمُنَاقَشَاتٍ.

ثالثًا: توضيحُ مَنْهَجه:

أبانَ المُؤلِّفُ في مَطْلَعِ الكتاب مَنْهجَه فقال: «وهذا الكتابُ نَذْكُرُ فيه التَّمَامَ في القرآن العظيم، وما كان الوقفُ عليه كافيًا أو صالحًا وما يحسُن الابتداءُ به، وما يُجتَنَب مِنْ ذلك.. ونُؤَلِّفُه سُورةً سُورةً كما تقدَّم في كُتبِنا، غيرَ أنَّا نَذْكُرُ قبلَ ذلك أشياءَ مِنْ فضائل القُرآن وأهلِه...»[2].

ويُمْكِنُ مِنْ خلال هذا النَّقل أنْ نَسْتَلْهِمَ الخُطُوطَ العَرِيضةَ في مَنْهج الكِتَاب على النَّحو التَّالي:

(١) القطع والائتناف (ص٩٨). (٢) القطع والائتناف (ص٧٤).

١ ـ يَذْكُر أنَّ أنواعَ الوقْفِ تامٌّ أو كافٍ أو صالحٌ.

٢ ـ يَذْكُر ما يَحْسُنُ الابتداءُ به وما يُتَجنب مِنْ ذلك.

٣ ـ يَحرِصُ على مُراعَاةِ النَّسَقِ القُرْآني للسُّور.

٤ ـ ينقُلُ ما جاء عن الصَّحابة والتَّابعين في وقف التَّمام.

٥ ـ ينقُلُ ما قالَه مُؤَلِّفُو كُتُبِ الوقف والابتداء في أنواعِ الوقف في مَوضِعِ وَقْفِ الآية.

٦ ـ يَسْتَشْهِدُ بأقوالِ النُّحاة في بعض مواضِعِ القطع.

٧ ـ يُعَدِّد القِرَاءات عند الحاجة[١].

٨ ـ يَرْبِطُ بين مواضعِ الوقف والمعاني.

رابعًا: ذِكْرُ رُتْبَتِه:

يأتي في الْمَرْتَبَة التَّالية لكتاب الإيضاح مِنْ جهة التَّاريخ، وفي الْمَرْتَبَة الأُولى مِنْ جِهَة الدِّقة والشُّمول والمناقشات والتَّعلِيل؛ مِمَّا جَعَلَه مَصْدَرًا لجمهور المؤلِّفين في هذا الموضوع، ولم يَتجاوَزْه إلا قليلٌ منهم، وكان له الأثرُ في المؤلَّفات الْمُماثلةِ على مَرِّ العُصُور[٢].

ويتميَّز كتابُ ابن النَّحَّاس ببعض الأُمور التي فاقَ بها غيرَه، مِنْهَا:

١ ـ تعدُّدُ مُصْطَلَحَاتِ الوَقْفِ وشُمُولها لأكثرِ مَوَاضِعِ الوَقْفِ ومَوَاضِعِ الابتداء في القرآن.

٢ ـ تنوُّع مَصَادر النَّقْل مِنْ أصناف العُلَماء: كالقُرَّاء والنُّحاة والفُقَهاء والْمُحَدِّثين.

---

(١) ينظر: مجلة الرسالة الإسلامية، السنة الحادية عشرة، ربيع الآخر سنة ١٣٩٨هـ، العدد (١١٣)، (ص٢٢).

(٢) ينظر: مجلة المورد، العدد الثاني سنة ١٣٩٩هـ، (ص٥٢).

٣ ـ الثَّراء اللُّغوي والجَدَلي؛ بِذِكْرِه الرِّوَاياتِ والآراء والْمُنَاقَشات بين العُلَماء؛ مِمَّا أوجَدَ الصِّلَةَ بين هذا الكتاب وكُتُبه الأُخرى، وخاصةً: كتابَ «الإعراب».

٤ ـ توافر الشَّوَاهد الكثيرة اللُّغويَّة والنَّحْويَّة لتَوضِيحِ أو تَفْسِير بعضِ المعاني.

٥ ـ تنوُّع مصادر النَّقْل مِنَ الكُتُب التي يَرجِع إليها، كَكُتب عُلُوم القرآن: تفسيرًا ومجازًا ومعانيَ وقراءاتٍ ووقفًا، وكتب النَّحْو.

٦ ـ تَصْدير الكِتاب بمقدمات لها عَلاقةٌ مباشرةٌ بالوقف والابتداء.

٧ ـ بُرُوزُ التَّعْليل والتَّفْسير المَدعومَينِ بالمعياريَّة النَّحْويَّة عند الاختيار والتَّرْجيح[١].

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

أقسام الوقف عند الْمُصنِّف

لم يَذكُرِ ابنُ النَّحَّاس أقسامَ الوقْفِ عِنْدَه صراحةً، ولم يضَعْ لها حدًّا، ولم يَشرَحْ أمثلتها، كما يُلحَظُ أنه لم يُبوِّبْ لها بابًا ضِمْنَ مُقَدماته للكتاب، ولذا لا يُمكنُ الجزمُ بأقسام الوقْفِ عِنْدَه إلا مِنْ خلالِ فَهْمِ بعضِ نُصُوصه في الكتاب أو استقراءِ مَنْهَجه في كيفية إيراد المصطلحات وإسقاطها على مواضع الوقف، ومِنْهَا قوله: «وهذا الكتابُ نَذْكُر فيه التَّمامَ في القرآن العظيم، وما كان الوقفُ عليه كافيًا أو صالحًا وما يحسُن الابتداءُ به، وما يُجتنبُ مِنْ ذلك»[٢]، وقال في مُفْتَتَحِ سُورة الأنْعَام: «قد ذَكَرْنَا ما تقدَّم مِنَ السُّور على تَقَصٍّ وشَرْحٍ، فكان في ذلك

---

(١) ينظر: مجلة المورد، العدد الثاني سنة ١٣٩٩هـ، (ص٥٢).

(٢) القطع والائتناف (ص٧٤).

دليلٌ على كثيرٍ مِمَّا يَرِدُ مِنَ القَطْعِ التَّامِّ والحسَنِ والكافي والصَّالحِ، فقِسْ على ذلك»(١).

ولا ريبَ في دلالة هذينِ النَّصَّينِ على أنَّ أقْسَامَ الوقْفِ عِندَه خَمْسَةٌ:

١ ـ **الوقْفُ التَّامُّ**، ومِثالُه: قال أبو جعفر: «والتَّمَامُ ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤]»(٢).

٢ ـ **الوقْفُ الكافي**، ومِثالُه: قال أبو جعفر: «﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] قطعٌ كافٍ»(٣).

٣ ـ **الوقْفُ الصَّالحُ**، ومِثالُه: قال أبو جعفر: «﴿زُيِّنَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ﴾ [التوبة: ٣٧] قَطْعٌ صالحٌ»(٤).

٤ ـ **الوقْفُ الحسَنُ**، ومِثالُه: قال أبو جعفر: «﴿وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ٦٨] قَطْعٌ حَسَنٌ»(٥).

٥ ـ **الوقْفُ القَبيحُ**، ومِثالُه: قال أبو جعفر: «ولا يَقِفُ على مثلِ: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٦]؛ لأنَّ الواقفَ ـ ها هُنا ـ قد أشْرَكَ بين المستَمِعِين وبين الموتى، والموتى لا يَسْمَعُون ولا يَسْتجِيبُون، وإنَّما أَخبَرَ عنهم أنَّهم يُبْعَثُون»(٦).

وأمَّا ما ذَكَرَه بعضُ المُعَاصِرِين مِنْ أنَّ أقسامَ الوقْفِ عند النَّحَّاس سَبْعَةٌ: «تامٌّ أو تَمامٌ وحَسَنٌ وكافٍ وصَالِحٌ وجَيِّدٌ وقَبيحٌ وبَيَانٌ»(٧)، فهذا

(١) القطع والائتناف (ص٧٤).
(٢) القطع والائتناف (ص٥١٥).
(٣) القطع والائتناف (ص٤١٩).
(٤) القطع والائتناف (ص٣٦٢).
(٥) القطع والائتناف (ص٢٥٧).
(٦) القطع والائتناف (ص٩٧).
(٧) الوقف والابتداء في القرآن العظيم وأثرهما في التفسير والأحكام (ص٢٦).

ليس فيه تحريرٌ بين المصطلحات وبين الأوصاف؛ إذِ المصطلحاتُ تُضْبَطُ بأمرَينِ اثنينِ في كُتُبِ الوقف والابتداء:

١ ـ النَّصُّ.

٢ ـ الاسْتِقْرَاءُ.

ولم يَرِد في كلامِ النَّحَّاس ما يُفيدُ استعمالَه لهذه المصطلحاتِ السَّبْعَة جميعِها في كتابه، ولم يَكْثُر دَوَرَانُها على جِهَة الاطِّراد في مواضعِ الوقفِ، وأمَّا إطلاقُ المُصنِّف على بعض المواضع مُصطلح (الجيِّد) ونحوِهِ فهو على سبيل الوصْفِ والإيضاح، واللهُ أعلَم.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ

مَسْلَكُ الإمام أبي عمرٍو عُثمانَ بنِ سعيد الدَّاني

(ت٤٤٤هـ)

وينتظم في ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول: التَّعريف بالْمُصنِّف.**
- **المطلب الثاني: التَّعريف بالْمُصنَّف.**
- **المطلب الثالث: أقسام الوقف عند الْمُصنِّف.**

* * *

المَطْلَبُ الأَوَّلُ

التَّعريف بالْمُصنِّف

هو عُثْمَانُ بنُ سعيدِ بنِ عُثْمَانَ بنِ عمر الأموي القُرْطبي الدَّاني، يُكْنَى بأبي عمرو، وُلِد سنةَ إحدى وسبعين وثلاث مئة في مدينة قُرطبة[١]، ونشأ فيها في بيئةٍ تَفْخَر بالعِلْم والأدب، ثمَّ ارتحل إلى بلاد المشْرق[٢]

(١) **قُرطبة**: بضم أوله، وسكون ثانيه، وضم الطاء المهملة، وباء موحدة: مدينة عظيمة بالأندلس وسط بلادها. قيل: هي أعظم بلادها، وخرب أكثرها، وقل أصلها، فصارت كإحدى المدن المتوسطة.

ينظر: مراصد الاطلاع (٣/١٠٧٨)، الروض المعطار (٤٥٦).

(٢) **المشرق**: بفتح الميم، ضد المغرب: جبل من جبال الأعراف بين الصريف والقصيم من أرض ضبة، ومخلاف المشرق باليمن.

ينظر: معجم البلدان (٥/١٥٥)، مراصد الاطلاع (٣/١٢٧٤).

بعد أنْ طَافَ في مُدنِ الأندلس[١] لطلَب العِلْم والسَّماع مِنَ الشُّيوخ، له آثارٌ وكُتُبٌ جُمِعَتْ أسْمَاؤُهَا في فِهْرِسْتِ تَصَانيفِ الإمَامِ أبي عَمْرو الدَّاني الأَنْدَلُسي[٢]، وفي مُعْجَم مُؤَلَّفات الحافظ أبي عَمْرو الدَّاني[٣].

رَوى عن: خلفِ بن إبراهيمَ بن خاقانَ المصري، وطاهر بن عبد المنْعم بن غَلبون، وغيرهم.

ورَوى عنه: أبو الحسن بن الدوشي، وخلف بن إبراهيم الطُّليطُلي، وجماعةٌ.

مات في دانية[٤] سنة أربع وأربعين وأربع مئة، وله من العمر اثنتان وسبعون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة[٥].

(١) الأندلس: يُقال بضم الدال وفتحها، مع ضم اللام، ويلزمها الألف واللام، وربما حذفت: جزيرة كبيرة فيها عامر وغامر، طولها نحو الشهر في نيف وعشرين مرحلة، يغلب عليها المياه الجارية والشجر والثمر.

ينظر: مراصد الاطلاع (١/١٢٣)، آثار البلاد وأخبار العباد (٥٠٣).

(٢) لا يُعلم جامعه، وقد حققه الدكتور: غانم قدوري الحمد، وطبع في جمعية إحياء التراث الإسلامي بالكويت.

(٣) جمعه الدكتور: عبد الهادي حميتو بمناسبة الذكرى الألفية لظهور مدرسته في القراءات، وطبع في الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية بالمغرب.

(٤) دانية: بعد الألف نون مكسورة، بعدها ياء مثناة من تحت مفتوحة: مدينة بالأندلس، من أعمال بلنسية على ضفة البحر شرقًا.

ينظر: مراصد الاطلاع (٢/٥١٠)، الروض المعطار (٢٣١، ٢٣٢).

(٥) ينظر: الصلة لابن بشكوال (٢/٢٠)، بغية الملتمس (٤١١، ٤١٢)، نفح الطيب (١/٤٢٨).

المَطلَبُ الثَّاني

التَّعريف بالمُصنَّف

أولًا: تحقيق عُنوانه:

تعدَّدَتْ تآليفُ أبي عمرو في عِلْمِ الوقف والابتداء، والمُطالِعُ لِفِهرِسْتِ تصانيفِه ومُعجَم مُؤلَّفاته وَمُقدِّماتِ مُحقِّقي بعضِ كُتُبه[1] يجد أنَّ الثابتَ مِنْهَا والمَنْسُوبَ إليه ما يلي:

١ ـ كِتَاب الاكْتِفَا في مَعْرِفَة الوقْفِ والابتِدَا.

٢ ـ الْمُكْتَفَى في الوقفِ التَّامِّ والكَافي والْحَسَنِ.

٣ ـ الاكْتِفَاء في الوقْفِ على (كلا وبلى) واختلافِ العُلَماء فيها.

٤ ـ الاهْتِدَاء في الوقْفِ والابْتِدَاء.

٥ ـ الْمُكْتَفَى في الوقْفِ والابْتِدَاء في كتاب الله ﷻ.

وأجْمَعَ المحققُون الثلاثةُ لكتاب «الْمُكْتَفَى» على أنَّ النُّسَخ التي وَقَفُوا عليها في تحقِيقِهم لهذا الكتاب كُلُّها جَاءَتْ بعُنْوان: «الْمُكْتَفَى في الوقْفِ والابْتِدَا»[2]، وأنَّه مَقْطُوعٌ بِنِسْبَته إلى الدَّاني.

(١) ينظر: فهرست تصانيف الإمام أبي عمرو الداني (ص١٨، ٢١)، معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني (ص٢٠، ٢١)، المحكم في نقط المصاحف (ص١٩).

(٢) طُبع المكتفى بثلاثة تحقيقات علمية:

الأول: حَقَّقَه الدكتور: يوسف بن عبد الرحمٰن المرعشلي، وطبع في مؤسسة الرسالة، بيروت سنة ١٤٠٣هـ.

الثاني: حَقَّقَه الدكتور: جايد بن زيدان مخلف، وطبع في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالجمهورية العراقية سنة ١٤٠٣هـ.

الثالث: حَقَّقَه الدكتور: محيي الدين بن عبد الرحمٰن رمضان، وطبع في دار عمار بالأردن سنة ١٤٢٢هـ.

ثانيًا: بيانُ مَوضُوعِه:

يَتَناول الكِتَابُ موضوعَ الوقْفِ والابْتِدَاء في القرآن الكريم على طريقة الفَرْش بتَتَبُّعِ مَوَاضِعِ الوَقْفِ في كُلِّ آيَةٍ وسُورةٍ مِنْ أوَّلِ القُرآنِ إلى آخِره، وذلك بِمُقْتَضَى الرِّوَاية والتَّفْسِير وعُلُوم العَرَبِيَّة، واختيارِ الأئمَّةِ مِنَ القُرَّاءِ واللُّغَوِيِّين.

ثالثًا: توضيحُ مَنْهَجِه:

أشار الدَّانيُّ إلى مَنْهَجِه في هذا الكِتَاب حين قال في مُقَدِّمتِه: «أمَّا بَعْدُ: فهذا كِتَابُ «الوقف التَّام والوقف الكافي والحسن في كتاب الله ﷻ» اقْتَضَبْتُه مِنْ أقاويلِ الْمُفَسِّرين ومِنْ كُتُبِ القُرَّاء والنَّحْوِيين، واجْتَهَدتُ في جَمْعِ مُتَفَرِّقِه، وتمييزِ صَحِيحِه، وإيضاحِ مُشْكِلِه، وَحَذْفِ حَشْوِه، واخْتِصَارِ ألْفَاظِه، وتَقْرِيبِ مَعَانِيه، وَبَيَّنْتُ ذِلكَ كُلَّه وأوْضَحْتُه وَدَلَّلْتُ عليه، وَرَتَّبْتُ جَمْيعَه علَى السُّوَر نَسَقًا واحِدًا إلى آخِرِ القُرْآن على قَدْرِ طَاقَتي، وانْتِهَاءِ مَعْرِفَتي، ولم أُخْلِهِ مَعَ ذلك في المواضِعِ التي يُحتَاجُ إليهَا مِنْ حَدِيثٍ مُسْنَدٍ، وَتَفْسِيرٍ، وَقِرَاءَةٍ، وَمَعْنًى، وَإِعْرَابٍ، مِنْ غيرِ أنْ أَسْتَغْرِقَ في ذَلكَ أوْ أَسْتَقْصِيَ جَمِيعَه؛ إذ كان سَلَفُنَا ـ رَحِمَهُم الله ـ قَد كَفَونَا ذلك، وشَفَوا مِنْهُ في كُتُبِهِم وَتَصَانيفهم، ولأنَّ غَرَضَنَا في هذا الكِتَاب القَصْدُ إلى الإيْجَازِ والاخْتِصَارِ، دُونَ الاحْتِفَالِ والإكثار؛ لِكَيْ يَخِفَّ مُتَنَاوَلُهُ، وَتَقْرُبَ فَائِدَتُهُ، ويَعُمَّ نَفْعُهُ الْمُبْتَدِئَ الطَّالِبَ، والْمُتَنَاهِيَ الثَّاقِبَ»[1].

وَيُمْكِنُ أنْ نُجمِلَ مَنْهَجَه في النِّقَاط التَّالِيَة:

١ ـ التَّقْدِيمُ بين يَدَي الكِتَابِ بتَمْهِيدٍ صَغِيرٍ وسِتَّةِ أبوَاب تَتَكَلَّم عن عِلْم الوَقْف والابتداءِ وتَعْرِيفِهِ وَأنْوَاعِه.

(١) المكتفى في الوقف والابتدا، تحقيق: المرعشلي، (ص١٢٩).

٢ ـ تَرْتِيبُ الكِتَابِ على نَسَقِ السُّوَرِ وَتَرْتِيبُها كما في المصحف الشَّريف.

٣ ـ ذِكْرُ مَوَاضِعِ الوَقْفِ داخلَ الآية أو رَأْسها وبيانُ حُكْمِ الوَقْف ورُتْبَتِه.

٤ ـ ذِكْرُ أحاديثَ مُتَّصِلةِ الإسْناد، مُسْنَدةٍ بالسَّماع مِنْ شُيُوخِه إلى مُنْتهاها تَتَعَلَّقُ بِبَعْضِ الْمَسَائل الوَارِدَةِ في الآية.

٥ ـ ذِكْرُ أَقْوَالِ الأَئمَّةِ مِنَ القُرَّاءِ أو اللُّغَويين في دَعْمِ مَسَائلِ الوَقْفِ والابْتِدَاء.

٦ ـ الاقْتِضَابُ في ذِكْرِ أَقَاوِيلِ الْمُفَسِّرين والنَّحْويين، والإيجَازُ والاخْتِصَارُ في عَرْضِ مَسَائِلِ الْخُلْفِ.

٧ ـ ذِكْرُ بعضِ أسْبابِ اخْتِلافِ الوَقْفِ؛ كَاخْتِلافِ القِرَاءاتِ مَثَلًا.

٨ ـ التَّرْجِيحُ بينَ الأَقْوَالِ والآراءِ، والتَّعْلِيلُ لِمَا أدَّى إليه اجْتِهادُه، مَعَ إِبْرَازِ الأدِلَّةِ لاخْتِيارِه[١].

رابعًا: ذِكْرُ رُتْبَتِه:

يُعَدُّ كتابُ الدَّاني هذا في الرُّتْبَةِ الثَّالِثَةِ مِنْ كُتُبِ الوَقْفِ المطبوعةِ في عَصْرِنا، وفي الرُّتْبَةِ الثَّالِثَةِ أيضًا في ضُلُوعِه بالمناقَشَاتِ والآراءِ والتَّعْلِيل والاختيار بعبارةٍ مُوجَزَةٍ، وأُسْلُوبٍ مُقْتَضَبٍ، وهذا الْمِعْيَارُ يُمْكِنُ أنْ يُصَنَّف للباحِثِين والْمُتَخَصِّصِين في هذا الفَنِّ، إلا أنَّ سُهُولةَ عِبارَتِه مَعَ إيجَازها يجعلُ هذا الكِتَابَ في الرُّتْبَةِ الأولى للمُبْتَدِئين.

وَيَبْقَى أنَّ الكِتَابَ أضافَ إِضَافَاتٍ جديدةً وتَمَيَّزَ عن غيره ببعضِ الخصَائص:

(١) ينظر: مقدمة المكتفى للمرعشلي (٨٤، ٨٥، ٨٦).

١ ـ قَدَّمَ لِكِتَابه بِمُقَدِّمةٍ مَنْهَجِيَّةٍ، أبانَ فيها رأيَه في أقْسامِ الوَقْف وشَرَحَها وبَيَّنَ فُرُوعَها وأمْثِلَتَها وَمَوَاطِنَ وُرُودِ كُلِّ نوعٍ مِنْهَا في القُرْآنِ الكريم.

٢ ـ سُهُولَةُ مَنْهَجِه العِلْمِيِّ وَوُضُوحُه في التَّطْبيقاتِ العَمَلِيَّةِ على آياتِ القرآنِ الكريم.

٣ ـ كَثْرَةُ مَسْمُوعَاتِهِ الْمُسْنَدَةِ عَنْ شُيُوخِه بأسانيدَ عالِيَةٍ.

٤ ـ إفَادَتُهُ مِنِ ابنِ الأنْبَاري وابنِ النَّحَّاسِ، ومُوازَنَته بينَهُما، والزِّيَادَةُ عليهِمَا بِتَحْقِيقٍ أو تَدْقِيقٍ أو تَرْجِيحٍ.

٥ ـ جَمَعَ في كِتَابه بين الرِّوَايَةِ والدِّرَايَةِ، فَأَظْهَرَ مَعْرِفَتَه بالقِراءاتِ في اخْتِلافِ الوَقْفِ لاخْتِلافِ القِراءاتِ، كما أظْهَرَ عِنايَتَه بِعِلْمِ عَدِّ الآيِ وَفَوَاصِلِهَا.

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

أقْسَامُ الوَقْفِ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ

عنْوَنَ الدَّانيُّ في البَابِ الثاني مِنْ كِتَابه: «بَابُ ذِكْرِ الْبَيَانِ عَنْ أقْسَامِ الوَقْف»، ثم قال: «اعْلَم ـ أيَّدَكَ اللهُ بتوفيقه ـ أنَّ عُلَمَاءَنا اخْتَلَفُوا في ذلك؛ فقال بعضُهم: الوَقْفُ على أرْبَعَةِ أقسامٍ: تَامٌّ مُخْتَارٌ، وكَافٍ جَائِزٌ، وصَالِحٌ مَفْهُومٌ، وقبيحٌ مَتْرُوكٌ.

وأنْكَرَ آخَرونَ هذا التَّمْيِيزَ، وقالوا: الوَقْفُ على ثَلاثَةِ أقْسَام، قِسْمَان أحدُهُما مُخْتَارٌ وهُو التَّامُّ، والآخَرُ جَائزٌ وهُو الكافي الذي ليس بتامٍّ. والقِسْمُ الثَّالِثُ القَبيحُ الذي ليس بتامٍّ ولا كافٍ.

وقال آخَرُون: الوقف على قِسْمَينِ: تامٌّ وقَبيحٌ لا غيرُ.

والقولُ الأوَّلُ أعْدَلُ عندي وبه أقولُ.. وأنا أُفسِّرُ الأقسامَ الأرْبَعَةَ

المذكورة قِسمًا قِسمًا، وأشرحُ أُصولَها، وأُبيِّنُ فُروعَها، وأُمثِّل مِن كُلِّ قِسم ما تيسَّر وخفَّ..»(١). ويُعلَمُ بهذا أنَّ الدَّانيَّ اختارَ أقسامَ الوَقْفِ الرُّباعيَّةَ: التَّامُّ، والكافي، والحَسَنُ، والقَبيحُ، وسأُوردُ تعريفَ كُلِّ قِسمٍ ومِثالَه كما أوضحَهُ الدَّانيُّ:

الأوَّلُ: **الوقف التَّامُّ**: وعرَّفَهُ الدَّانيُّ: «هُوَ الذي يحسُنُ القطعُ عليه والابتداءُ بما بَعْدَه»(٢). ومَثَّلَ لَهُ: «كقولِهِ: ﴿وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] والابتداء بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة: ٦]»(٣).

الثَّاني: **الوَقْفُ الكافي**: وعرَّفَهُ الدَّانيُّ: «هو الذي يحسُنُ الوَقْفُ عليه أيضًا والابْتِدَاء بما بَعْدَه غيرَ أنَّ الذي بعده مُتعلِّقٌ به مِنْ جِهَةِ المعنَى دُونَ اللَّفظ»(٤). ومَثَّلَ له: «وذلك نَحوُ الوقف على قوله: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾ [النساء: ٢٣] والابتِدَاء بما بعدَ ذلك في الآيةِ كُلِّها»(٥).

الثَّالثُ: **الوقفُ الحسَنُ**: وعرَّفَهُ الدَّانيُّ: «هو الذي يحسُنُ الوَقْفُ عليه ولا يحسُنُ الابتداءُ بما بعدَه لِتَعلُّقِهِ بِهِ مِنْ جِهَةِ اللَّفظِ والمعنَى جَميعًا»(٦). ومَثَّلَ لَه: «وذلك نحوُ قوله: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ و﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٢، ٣] والوقفُ على ذلك وشِبْهِهِ حَسَنٌ»(٧).

(١) المكتفى، تحقيق: المرعشلي (١٣٨، ١٣٩).
(٢) المكتفى، تحقيق: المرعشلي (١٤٠).
(٣) المكتفى، تحقيق: المرعشلي (١٤٠).
(٤) المكتفى، تحقيق: المرعشلي (١٤٣).
(٥) المكتفى، تحقيق: المرعشلي (١٤٣).
(٦) المكتفى، تحقيق: المرعشلي (١٤٥).
(٧) المكتفى، تحقيق: المرعشلي (١٤٥).

الرَّابع: **الوقفُ القَبيحُ**: وعرَّفَهُ الدَّانيُّ: «هُو الذي لا يُعْرَفُ المُرادُ مِنْه»(١). ومَثَّلَ لَه: «وذلك نحوُ الوقف على قوله: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١] و﴿مَٰلِكِ﴾ [الفاتحة: ٤] وما أشْبَهَهُ»(٢).

وقَدْ أجادَ أبو عَمْرو الدَّانيُّ في ذِكْرِ حُدُودِ كُلِّ قِسمٍ ومِثالِه، وتابَعَهُ على ذلك جَمْعٌ مِنْ أهْلِ الفَنِّ والاختِصاصِ، وبَقِيَ أنْ أُشيرَ إلى مَلْحَظٍ في تَعْريفِه للوقْفِ الحَسَنِ حيثُ ذَكَرَ لَفْظَ: (يَحْسُنُ) وهذا يُعَدُّ في عِلْمِ الأُصولِ: عَيْبًا في الحُدُودِ وهي التَّعاريف، ويُسَمَّى الدَّورَ.

❁ ❁ ❁

(١) المكتفى، تحقيق: المرعشلي (١٤٨).
(٢) المكتفى، تحقيق: المرعشلي (١٤٨).

المَبْحَثُ الْخَامِسُ

مَسْلَكُ الإمام أبي محمد الحسن بن علي العُمَاني

(كان حيًّا ٥٠٠هـ)

وينتظم في ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول: التَّعريف بالْمُصنِّف.**
- **المطلب الثاني: التَّعريف بالْمُصنَّف.**
- **المطلب الثالث: أقسام الوقف عند الْمُصنِّف.**

* * *

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

التَّعْرِيفُ بالْمُصَنِّف

هو الحسنُ بنُ عليِّ بنِ سعيدٍ، يُكْنَى بأبي محمد، ويُعرَف بالعُمَاني، وهُو مِنَ الأَنْسابِ التي وَقَعَ الاخْتِلافُ في ضَبْطِها[1] بحسَب مآلِ النِّسْبَةِ على قولين اثنين مَشْهورَينِ:

القول الأوَّل: أنَّه العَمَّاني بفَتْحِ العَينِ وتشديد الميم مع فَتْحِهَا؛ نِسْبةً إلى: (عَمَّان) وهي بَلَدٌ في طَرَفِ الشَّامِ[2]، وكانتْ قَصَبةَ أرضِ

---

(١) **ينظر:** لب الألباب في تقرير الأنساب (٢٨٤).

(٢) **الشام:** بفتح أوله، وسكون همزته أو فتحها، ولغة ثالثة بغير همز، ولا تمد إلا أنها جاءت ممدودة في شعر قديم وحديث.
وسميت بالشام لتشأم بني كنعان بن حام إلَهًا، أو لأن سام بن نوح أول من نزلها، فجعلت السين شينًا. وحدها: من الغرارة إلى العريش طولًا وعرضًا من جبلي طيئ إلى بحر الروم.
ينظر: مراصد الاطلاع (٢/ ٧٧٥)، الروض المعطار (٣٣٥٠).

البَلْقاء، وَهِيَ عَمَّان الأردُن[1].

ومِمَّنِ انتَصَرَ له: الأَشْمُونِيُّ[2] في مَنَارِهِ حيث قال: «وأبو محمد الحسَن بن علي العَمَّانيُّ: بفتح العين المهملة وتشديد الميم نِسْبَةً إلى عَمَّان مدينةِ البَلْقَاء بالشَّامِ دُونَ دِمَشْق، لا العُمَاني بالضَمِّ والتَّخْفِيفِ؛ نِسْبةً إلى عُمَان قرية تحت البَصْرَة وبها جَبَلٌ جَمَعَ اللهُ الذَّوَات عليه...»[3]، وتابَعَتْهُ على ذلك الدكتورة: هِنْد بنت منصور العَبْدلي في مقدِّمة تحقيقها لِلْجُزْء الأَوَّل مِنْ كتاب الْمُرْشِد[4].

القول الثاني: أنَّه العُمَاني بضَمِّ العَينِ وتخفيف الميم مَعَ فَتْحِها؛ نِسْبةً إلى: (عُمَان) وهي اسمُ كُورةٍ عَرَبِيةٍ على سَاحِلِ بحرِ اليَمَن والْهِنْدِ، وعُمَان في الإقليم الأَوَّل، في شرقي هَجَر[5][6].

ومِمَّنْ ذهَب إلى هذا القَول: عُمَر رِضَا كَحَّالة[7]، والدكتور: عِزَّة

---

(١) **الأردن:** بالضم، ثم السكون، وضم الدال المهملة، وتشديد النون: كورة واسعة منها: الغور، وطبرية، وصور، وعكا، وما بين ذلك.
ينظر: مراصد الاطلاع (١/ ٥٤)، الروض المعطار (٢١).

(٢) أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن محمد بن أحمد بن عبد الكريم الأشموني الشافعي، والأشموني بنون آخره نسبة لأشمون جريس تحت شطنوف بحري القاهرة، من أعيان القرن الحادي عشر، فقيه مقرئ، من تصانيفه: منار الهدى في الوقف والابتدا، القول المتين في بيان أمور الدين.
ينظر: الضوء اللامع (١١/ ١٨٤)، معجم المؤلفين (١/ ٢٧٥).

(٣) منار الهدى في الوقف والابتدا (ص٤٣).

(٤) **ينظر:** المرشد في الوقف والابتداء (١/ ٢٨).

(٥) هجر: بفتح أوله وثانيه، قيل في **معناها**: القرية، وقيل: المدينة، وقيل في تحديدها: قاعدة البحرين، وقيل: ناحية البحرين كلها هجر، وهذا هو الصواب، وليست من البحرين المعروفة الآن سياسيًّا في داخل الخليج العربي.
ينظر: معجم البلدان (٥/ ٤٥٢)، المعالم الأثيرة (ص٢٩٣).

(٦) **ينظر:** معجم البلدان (٤/ ١٦٩)، والمعالم الأثيرة (ص٢٠١).

(٧) وقد ضبطها بالضم والتخفيف، **ينظر:** معجم المؤلفين (١/ ٥٦٩).

حَسَن[١]، والدكتور: غانم قَدُّوري الحَمَد[٢]، والدكتور: محمد الأَزْوَري[٣].

ولا يخفى أنَّ الجزمَ والقطعَ بالنِّسْبَة فيه شيءٌ مِنَ الصُّعُوبة؛ لِعَدَم وجُودِ القرائن المؤيدة لترجيح أحدِ القولين، ولكنَّ الذي يَظْهَر للباحث بعد القِرَاءة في كتابه: الأَوْسَط[٤] والتأمُّل في تعليقات المحقِّقين هو اختيارُ القول الثاني للأمور التَّالية:

١ ـ أنَّ عُمَان ـ بضم العين مع تخفيف الميم ـ أقربُ إلى البَصْرَة[٥] مِنْ عَمَّان ـ بفتح العين وتشديد الميم ـ، ويبدو أنَّ العُمَاني ابتدأ رِحْلَتَه العِلْمِيَّة بالبَصْرَة؛ لِقُرْبِها إلى مَسْقَط رأسه ومُسْتَقَرِّه، حيث قَرَأ في البَصْرة على شَيخِها وإمامِ جامِعِهَا: أبي عبد الله اللالَكَائي[٦] سنةَ اثنتين وتِسْعِين وثلاثِ مئة، ثم دَخَلَ الأَهْوَازَ[٧] وقرأ على بعض شيوخها، ثم عادَ إلى

(١) **ينظر**: مقدمة الكتاب الأوسط (ص٢٦، ٢٧).

(٢) **ينظر**: مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد الخامس، السنة الثالثة، جمادى الآخرة سنة ١٤٢٩هـ، (ص١٧١).

(٣) **ينظر**: المرشد في الوقف والابتداء (٢/ ٣٧).

(٤) **ينظر**: الكتاب الأوسط (ص٦١، ٦٢).

(٥) مدينة في العراق وتسمَّى البصرة العظمى، **والبصرة** في كلام العرب: الأرض الغليظة، التي تقلع وتقطع حوافر الدواب.
ينظر: معجم البلدان (١/ ٣٤٠)، والمعالم الأثيرة (ص٤٨).

(٦) محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن يعقوب بن علي العجلي اللالكائي، يكنى بأبي عبد الله، ويُقال: أبو علي، صاحب القصيدة الرائية التي عارض بها قصيدة الخاقاني. روى عن: أحمد بن نصر الشذائي، وأبي الأشعث الجارودي، وغيرهم. وروى عنه: أبو علي الحسن بن القاسم، وأبو بكر محمد المرزبان، وغيرهم.
ينظر: معرفة القراء الكبار، تحقيق: طيار آلتي قولاج (٢/ ٦٤٨)، غاية النهاية (٢/ ٨٥-٨٦).

(٧) آخره زاي وهي جمع هوز، وأصله: حوز، فلما كثر استعمال الفرس لهذه اللفظة غيرتها حتى أذهبت أصلها جملة؛ لأنه ليس في كلام الفرس حاء مهملة، فكانت تسمى في أيام الفرس: حوزستان.
ينظر: معجم البلدان (١/ ٢٨٤).

عُمَان وأقامَ فيها سنواتٍ[١].

وهذا التَّرَدُّدُ مِنْ وإلى عُمَان يدلُّ على قُرْبِهَا مِنَ الْمُدُنِ الْجَنُوبِيَّة في العِرَاق أسفلَ البَصْرَة.

٢ ـ أنه يَبعُد على مِثْل العُمَاني الذي شُهِد له بالفَضْلِ والعِلْمِ أنْ يكون قَرَارُه في عَمَّانَ الأردُن التي هي في طَرَفِ الشَّام ولا يَقْرَأ على شيوخ بغداد[٢] ودمشق[٣] آنذاك، ولا يَعْرِفُه أحدٌ مِنْ شيوخِهَا بالتَّلْمَذة، ويَقْصِدُ شيوخَ البَصْرَة مُخلِّفًا وَرَاءَه شيوخَ هاتين المدينتين العظيمتين؛ مما يؤيِّدُ أنَّ بلدتَه هي عُمَان السَّاحل وليست عَمَّان الشام.

العُمَاني إمامٌ فَاضِلٌ مُقْرِئٌ مُحَقِّقٌ، له في الوُقوفِ كتابانِ: أحدُهما: الْمُغْنِي، والآخَرُ الْمُرْشِد، وهُوَ أَتَمُّ مِنْهُ وَأَبْسَطُ.

رَوى عن: أبي الحسن عليِّ بنِ زيدِ بنِ طلحةَ، وأبي عبد الله اللالكائي.

وأما وفاتُه فلم يَتفِقِ المؤرِّخُون على تحديد سنة وفاته، وأشْهَرُ ما قيل فيه قولان:

(١) **ينظر**: الكتاب الأوسط (ص٦١ ـ ٦٢).

(٢) بغداد: فيها سبع لغات: بغداد، وبغداذ، وبغذاد، ومغداد، ومغداذ، ومغدان، وبغدان، وهي في اللغات كلها تذكر وتؤنث، وكانت في زمن الفرس قرية تقوم بها سوق للفرس، فأغار عليها المثنى في أيام سوقهم، فانتسفها، قال أحمد بن حنبل: بغداد من الصراط إلى باب التبن، ثم انتقلت إلى الجانب الشرقي من الشماسية إلى كَلْواذي.
ينظر: مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع (١/ ٢٠٩).

(٣) دِمشق: بالكسر، ثم الفتح، وشين معجمة، وآخرها قاف: البلدة المشهورة، قصبة الشام، هي جنة الشام؛ لحسن عمارتها وبقعتها وكثرة أشجارها وفواكهها، ومياهها المتدفقة في مساكنها وأسواقها وجامعها ومدارسها، وقيل: سميت بذلك؛ لأنهم دمشقوا في بنائها؛ **أي**: أسرعوا. وقيل: هو اسم واضعها، وهو دمشق بن كنعان، وقيل غير ذلك.
ينظر: مراصد الاطلاع (٢/ ٥٣٤).

١ ـ بُعَيدَ الخمس مئة[١].

٢ ـ حدودَ سنة أربع مئة[٢].

وكلا هَذِين التَّاريخَين لا يَتَوافَقانِ مَعَ مَا وَرَدَ في الْكِتَابِ الأَوْسَطِ مِنْ تَوَارِيخ تَتَعَلَّقُ بحياةِ العُمَاني، لكِنْ يُمْكِنُ أَنْ يُقال: كان حيًّا سنة ثلاثَ عشْرَةَ وأربعِ مئة وهو وقتُ إملائه لكتابه الأَوْسَط كما نَصَّ على ذلك[٣]، فرحمه الله رحمةً واسعةً[٤].

المَطْلَبُ الثَّانِي

التَّعْرِيف بالْمُصَنِّف

أولًا: تحقيقُ عُنْوانِه:

اتَّفَقَ المُترجِمون الذين نَسَبُوا هذا الكِتَابَ إلى العُمَاني أنَّ اسمَه وعُنْوانَه: الْمُرْشِد، وأنَّه أَتَمُّ وأبْسَطُ مِنْ قَرِينِه: الْمُغْني، إلا أنهم اخْتَلَفُوا في تَتِمَّةِ اسمِهِ على ثلاثة أقوال:

القول الأوَّل: أنَّ عُنْوَانَه: «الْمُرْشِدُ في مَعْنَى الوَقْفِ التَّامِّ والْحَسَنِ والكَافي والصَّالِحِ والْجَائزِ والْمَفْهُوم وَبَيَانِ تَهْذِيبِ القِراءاتِ وَتَحْقِيقِهَا وَعِلَلِهَا»، وهذا مُثْبَتٌ على طُرَّةِ الْمَخْطُوطَةِ الْمَحْفُوظَةِ في جَامِعَةِ إسْطَنْبُول[٥].

القول الثاني: أنَّ عُنْوَانَه: «الْمُرْشِدُ في الوُقُوفِ على مَذَاهِبِ القُرَّاءِ

(١) اختاره ابن الجزري في كتابه: غاية النهاية (١/ ٢٢٣).

(٢) اختاره حاجي خليفة في كتابه: كشف الظنون (٢/ ١٦٥٤).

(٣) **ينظر**: الكتاب الأوسط (ص٦٢).

(٤) **ينظر**: غاية النهاية (١/ ٢٢٣)، الكتاب الأوسط (ص٦١) وما بعدها، معجم المؤلفين (١/ ٥٦٩).

(٥) **ينظر**: مقدمة المرشد (١/ ٤٨).

السَّبْعَةِ وغَيرِهِم مِنْ بَاقي الأئِمَّةِ القُرَّاءِ والْمُفَسِّرِين»، وهذا مُثْبَتٌ على طُرَّةِ الْمَخْطُوطَةِ الْمَحْفُوظَةِ في المَتْحَفِ البريطانِيِّ[١]، واخْتَارَتْهُ مُحَقِّقَةُ الْجُزْءِ الأَوَّلِ مِنَ المُرْشِدِ[٢].

القول الثالث: أنَّ عُنْوَانَه: «الْمُرْشِدُ في الوَقْفِ والابتداء»، وهو العُنْوان الذي اخْتَارَه مُخْتَصِرُ الكِتَاب: شيخُ الإسْلام زَكَرِيًّا الأَنْصاريُّ[٣] حِينَ قال في مَطْلَع كتابه: «وبعدُ: فَهَذَا مُخْتَصَرُ الْمُرْشِدِ في الوَقْفِ والابتداءِ الذي أَلَّفَهُ العلامة أبو محمَّد الحسَنُ بنُ عليِّ بنِ سعيدِ العُمَاني رَحِمَهُ اللهُ تَعَالى»[٤]، وتَابَعَهُ على ذلك المحقِّقُ لِلْجُزْءِ الثَّاني مِنَ الْمُرْشِدِ[٥].

ولا يَظْهَرُ للباحث مُرَجِّحَاتٌ لأحد هذه العناوين، لا سِيَّمَا مع وُجودِ اجْتِهَادٍ ظَاهِرٍ لِنُسَّاخِ الْمَخْطُوطَاتِ في العُنْوَانَينِ الأَوَّلِ والثَّاني، وفي الوقت نَفْسِهِ: ليس عندنا ما يُثْبِتُ أَنَّ الْمُصَنِّفَ صَرَّحَ أَوْ نَصَّ على

(١) **ينظر**: مقدمة المرشد (١/ ٤٦).

(٢) وعَلَّلَتْ ذلك الدكتورة هند العبدلي: «لأنها نسخة كاملة وسليمة وقديمة ومقابلة على الأصل، ولقربها من زمن المؤلف» المرشد (١/ ٤٦).

(٣) زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السُّنَيكي القاهري الأزهري الشافعي، ولد سنة ست وعشرين وثمان مئة بسُنَيكة من الشرقية، ونشأ بها وحفظ القرآن ومتون العلم، ثم تحول إلى القاهرة وأقام بها، وقرأ على علمائها، وله مصنفات كثيرة، منها: المقصد لتلخيص ما في المرشد. روى عن: العلم البُلقيني، وابن حجر العسقلاني، وجماعة، وروى عنه: ابن حجر الهيتمي، وآخرون كثيرون. مات في يوم الجمعة رابع ذي الحجة سنة ست وعشرين وتسع مئة، وله من العمر مئة سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: النور السافر عن أخبار القرن العاشر (ص١٧٢)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (ص٢٩٢).

(٤) المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء (ص٤).

(٥) **ينظر**: المرشد في الوقف والابتداء (٢/ ٤٨).

أحدِهِمَا مَعَ اختِلافِهِمَا؛ لِذَا فالظَّاهِرُ مِنَ الأقْوَالِ: هُوَ القَولُ الثالث؛ لِتَلَقِّي العلماءِ لِلْمُخْتَصَر بالقَبُول، وعَدَمِ وُجودِ دَليلٍ واضحٍ يُثْبِتُ أحَد الاسْمَينِ المُثْبَتَينِ على نُسَخِ المَخْطُوطَاتِ.

ثانيًا: بيانُ مَوضُوعِه:

هو الوَقْفُ والابْتِدَاءُ في القُرْآنِ الكريم على طَرِيقةِ الفَرْشِ؛ بِتَتَبُّعِ مَوَاضِعِ الوَقْفِ في كُلِّ آيةٍ وسُورةٍ مِنْ أوَّلِ القُرْآن إلى آخِرِه، مع ذِكْرِ أقوالِ مَنْ سَبَقَهُ مِنْ أهْلِ الفَنِّ عِنْدَ كُلِّ موضِعٍ لِلْوَقْفِ.

ثالثًا: توضيحُ مَنْهَجِهِ:

أبَانَ العُمَانيُّ مَعَالِمَ مَنْهَجِهِ في مُقَدِّمَةِ كِتابه فَقَال: «.. أحْبَبْتُ أنْ أعْقِبَهُ بِهَذَا الكِتَاب الذي هو أتَمُّ مِنه ومِنْ سَائرِ الكُتُبِ المَعْمُولَةِ في هذا العِلْم، وأنْ أُورِدَ فيه جميعَ ما أوردَهُ أهْلُ الوُقوفِ مُتَفَرِّقَةً في كُتُبِهم على اختِلافِ آرائِهِم فِيهَا ووُجوهِ اختِيَاراتِهِم في تَقَاسِيمِهَا مُتَقَصِّيًا لِحَقَائِقِهَا، ومُبَالِغًا في شَرْحِهَا والكَشْفِ عَنْ أسْرارِهَا، وَذِكْرِ ما يَتَحَادُّ به خِلافُ أهْلِ النَّحْوِ والقِرَاءاتِ فيهَا لِيَكُونَ كتابي هذا قائمًا بِنَفْسِه وَمُتَقَدِّمًا في جِنْسِهِ، وَسَمَّيتُه: «المُرْشِد»[1]. ويُلْتَمَسُ مِنْ هَذا النَّقْلِ وَمِن اسْتِقْرَاءِ مَا رَقَمَهُ في كِتَابه الخُطُوطُ العَرِيضَةُ لِمَنْهَجِه، وهي:

١ - إيرَادُ جَمِيعِ مَا أوْرَدَهُ أهْلُ الوُقوفِ مُتَفَرِّقًا في كُتُبِهم على اختِلافِ آرائهم في مَوَاضِعِ الوَقْفِ، مَعَ شَرْحِهَا وَكَشْفِ أسْرَارِهَا، والتَّرْجِيح بينها.

٢ - وَضْعُ مُقَدِّمَةٍ في عُلُومِ القِرَاءَةِ والقِرَاءاتِ والوَقْفِ والابتداءِ تَلْزَمُ القَارِئَ مَعْرِفَتُها، ذَكَرَ فيها اصطلاحاته وتقاسيمه.

(١) المرشد في الوقف والابتداء (١/٢، ٣).

٣ - تَرْتِيبُ وُقوفِ القُرْآنِ الكريم كسُوَرِه، وَمُنَاقَشَةُ مَوَاضِعِه.

٤ - العِنَايَةُ بالتَّفْسِيرِ وتَوجِيهُ الوَقْفِ وكان ذلك محلَّ عِنَايةٍ فائقةٍ منه.

٥ - تَقْسِيمُ الوَقْفِ إلى أقْسَامٍ سِتَّةٍ رَئِيسَةٍ سَيَأتي بيانُها.

٦ - أنَّه لا يَعْزُو إلى مَصَادِرِه بأسْمَائِها إلا نَادِرًا، ويَعْزُو إلى بَعْضِ العُلَمَاءِ بأسْمَائهم كابنِ الأنْبَارِي وأبي حَاتِمٍ، ويُبْهِم كثيرين كقوله: «زَعَمَ بَعْضُهُم، أو أجَازَه بَعْضُهُم».

٧ - العِنَايَةُ بالنَّحْوِ وأوْجُهِ الإعْرَابِ، ويُوَجِّهُ اختِلافَ المعاني باختِلافِ الإعْرَابِ.

٨ - إفْرَادُ بعضِ المسائِلِ تَحْتَ عُنْوان: مَسْأَلَةٌ، أو سُؤالٌ.

٩ - التَّصْرِيحُ باختِيَارَاتِهِ في المَسَائِلِ المُخْتَلَفِ فِيهَا بقَولِهِ: «وَعِنْدِي وَجْهٌ أو وَجْهَان».

١٠ - التَّنْبِيهُ على بَعْضِ أخْطَاءِ العَوَامِّ.

١١ - اشْتِرَاطُ التَّقَصِّي والاسْتِيعَابِ في ذِكْرِ الوُقوفِ والآرَاءِ والخِلافِ والتَّوجِيهِ، مَعَ تجنُّبِ الشُّذُوذِ والإشارةِ لِمَوَارِدِه.

١٢ - ذِكْرُ بَعْضِ الاسْتِنْبَاطَاتِ الفِقْهِيَّةِ مِنَ الآياتِ وَخُصُوصًا ما يَنْبَنِي عليه خلافٌ في محلِّ الوقف[1].

رابعًا: ذِكْرُ رُتْبَتِهِ:

يُصَنَّفُ كِتَابُ «المُرْشِد» للعُمَاني في المَرْتَبَةِ الرَّابِعةِ تاريخيًا مِنْ قَائمةِ كُتُبِ الوَقْفِ التي وَصَلَتْ إلينا وَحُقِّقَتْ تَحْقِيقًا عِلْمِيًّا، وهُو في المَرْتَبةِ

(١) ينظر: مقدمة كتاب المرشد (١/٤٩) وما بعدها.

الأولى يفوقُ النَّحَّاسَ بَسْطًا وَشَرْحًا للآراء، وَطُولًا لِلنَّفَسِ في المناقشة بين العُلَماء، واسْتِفاضَةً وسَعَةً في العُلُومِ الْمُتَّصِلَةِ بالوَقْفِ؛ كالتَّفسير والفِقْهِ واللُّغَةِ، في كثيرٍ مِنَ المواضِعِ، ولا أَدَلَّ على ذلك مِنْ وُجود مُخْتَصَرٍ لهذا الكتاب يُقَرِّبُ ما تَباعَدَ فيه مِنَ الألفاظِ والمعاني، ويُسَهِّلُ ما عَسُر مِنَ الشَّرْحِ في وُقوفِ المثاني، هذا ما بَدَا للباحث، ورُبَّما جَاء العُمَانيُّ والنَّحَّاسُ في مَرْتَبَةٍ وَاحِدةٍ في بَعضِ المواضِعِ، والله أعلم.

وتكْمُنُ أهميَّةُ الكتابِ في المسَائِلِ التَّالية:

١ - اسْتِقْصَاؤه آراءَ الْمُتَقدِّمِين في هذا الباب، فَحَفِظَ لَنا بهذه النُّقُولِ نُصوصًا مَفْقُودةً مِنَ كُتُبِ الوَقْفِ والابتداءِ، كأبي حَاتِمٍ مثلًا.

٢ - النَّقْدُ لأقوالِ العُلَماء والتَّرجيحُ بينها.

٣ - العِنايَةُ بِرَبطِ الوَقْفِ بالعُلُومِ المتَعَلِّقَةِ به؛ كالتَّفسيرِ والفِقْهِ واللُّغَةِ.

٤ - سَعَةُ فَوائِدِهِ وَلَطَائِفِهِ في الوَقْفِ وَمَا يَتَّصِل به، حتَّى نَقَلَ عنه عَدَدٌ مِنَ العُلَماء؛ كالسَّخاويِّ والنَّكْزاويِّ وغيرِهِم.

٥ - تَجَنُّبُ الشُّذُوذِ والإغْرابِ في الوُقوفِ والاختياراتِ والمسَائِلِ المبْنِيَّةِ عليها.

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

أقسامُ الوَقْفِ عند الْمُصَنِّف

اخْتَلَفَ العُلَماءُ في مَعْرِفَةِ مَسْلَكِ العُمَانيِّ في الوقف، وَعَددِ أقْسامِهِ؛ على أقوالٍ ثلاثةٍ:

القول الأوَّل: أنَّ قِسْمَةَ الوَقْفِ عند العُماني ثمانيةُ أقْسام، وهي: التَّامُّ، الْحَسَنُ، الكافي، الصَّالِحُ، الْمَفْهُومُ، الْجَائِزُ، البَيَانُ، القَبِيحُ.

أشَارَ إلى هذا مُخْتَصِرُ كتابِ الْمُرْشِدِ شيخُ الإسْلامِ زَكَرِيَّا الأنْصَاريُّ في كِتَابه «الْمَقْصِد»(١).

القول الثاني: أنَّ قِسْمَةَ الوَقْفِ عند العُمَاني خَمْسَةُ أقْسَام، وهي: التَّامُّ، الْحَسَنُ، الكَافي، الصَّالِحُ، الْمَفْهُومُ. نَقَلَ ذلك الإمامُ ابنُ الْجَزَرِيِّ في تَرْجَمَتِهِ للعُمَاني(٢)، وتَابَعَهُ على ذلك الدكتور: محمد الأزْوَري (محقِّقُ الجزء الثاني مِنَ «الْمُرْشِد»)(٣).

القول الثالث: أنَّ قِسْمَةَ الوَقْفِ عند العُمَاني سِتَّةُ أقْسَام، وهي: التَّامُّ، الْحَسَنُ، الكَافي، الصَّالِحُ، الْمَفْهُومُ، الْجَائِزُ. واخْتَارَ هذا القولَ الدكتورةُ: هند العَبْدلي (محقِّقَةُ الجزءِ الأوَّلِ مِنَ «الْمُرْشِد»)(٤).

ومَنْشَأُ الخِلافِ بين هذه الأقْوالِ: هو اخْتِلافُ العُمَانيِّ نَفْسِهِ في اسْتِعْمَالِ القِسْمَةِ بين مُقَدِّمَتِهِ وتَطْبِيقَاتِهِ، وقد نَظَرْتُ في كتاب الْمُرْشِد فَوَجَدتُ أنَّ المؤلِّفَ يُقَسِّمُ الوُقوفَ إلى خَمْسَةِ أقْسَام، كما يَقُولُ في مُقَدِّمَةِ الكِتَاب: «وهِيَ خَمْسُ دَرَجَاتٍ، فأعْلاهَا رُتْبَةً هي: التَّامُّ، ثُمَّ الْحَسَنُ، ثُمَّ الكَافي، ثُمَّ الصَّالِحُ، ثُمَّ الْمَفْهُومُ، وهذه ألْقَابٌ اسْتَعْمَلَهَا أبو حَاتِمٍ في كتابه...»(٥)، وشَرَحَ العُمَانيُّ دلالة هذه الْمُصْطَلَحَاتِ لديه، ووازَنَ بين مَا ذَهَبَ إليه كُلٌّ مِنْ أبي حَاتِمٍ وابنِ الأنْبَاري، وما اخْتَارَه هُو مُوَافِقًا أبَا حَاتِمٍ في الْمُصْطَلَحَاتِ مُمَيِّزًا لَها في الدَّلالات.

ثُمَّ قَال بَعدَ ذلك: «وأمَّا الْجَائِزُ فَهُو مَا أخْرَجْتُهُ على قِيَاسِ الوُقوفِ الصَّالحةِ والمفْهُومَةِ، ولم أجِدْ لَهُم فِيهَا نَصًّا، وهُو دُونَ هَذِهِ الأقْسَامِ في الرُّتْبَةِ، وإنَّما ذَكَرْتُها لِيَتَّسِعَ الأمْرُ على القَارِئِ فَرُبَّما ضَاقَ نَفَسُهُ عَنْ تَبْلِيغِهِ

(١) ينظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء (ص٥).
(٢) ينظر: غاية النهاية (١/ ٢٢٣).
(٣) ينظر: المرشد (٢/ ٥٢).
(٤) ينظر: المرشد (١/ ٤٩).
(٥) المرشد (١/ ١٢).

أحَدَ الأقْسَامِ المنْصُوصِ عليها، فَيقِفُ على موضعٍ جَائزٍ، ويَتجَنَّبُ مِنْ قَطْعِ نَفَسِه في مَوضِعٍ يُكْرَهُ لَهُ الوَقْفُ عليه، فَإذَا مَرَرْتُ بها وَسَمْتُها بهذه السِّمَةِ لِتتَمَيَّزَ عَنِ المَنْصُوصَاتِ...»(١).

وإذا نَظَرْنَا في أمْثِلَةِ الفَرْشِ وَجَدْنَا أنَّ المُؤَلِّفَ يقُولُ عَنِ الوَقْفِ الجَائزِ: جَائزٌ، وَلَيسَ بِمَنْصُوصٍ عليه، مِثل:

١ - «﴿عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾ [البقرة: ٧]: جائزٌ، وَلَيسَ بِمَنْصُوصٍ عليه»(٢).

٢ - «﴿يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ﴾ [البقرة: ١٥]: جائزٌ، وَلَيسَ بِمَنْصُوصٍ عليه»(٣).

٣ - «﴿يَمُدُّهُمۡ﴾ [البقرة: ١٦]: جائزٌ، وَلَيسَ بِمَنْصُوصٍ عليه»(٤).

٤ - «﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾ [البقرة: ١٧]: الوقفُ عليه جَائزٌ، وَلَيسَ بِمَنْصُوصٍ عليه»(٥).

٥ - «﴿وَأَبۡصَٰرِهِمۡ﴾ [البقرة: ٢٠]: جائزٌ، وَلَيسَ بِمَنْصُوصٍ عليه»(٦).

٦ - «﴿مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣]: جائزٌ، وَلَيسَ بِمَنْصُوصٍ عليه»(٧).

٧ - «﴿مُّطَهَّرَةٞ﴾ [البقرة: ٢٥]: وَقْفٌ جَائزٌ غَيرُ مَنْصُوصٍ عليه»(٨).

٨ - «﴿مِّنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗا﴾ [آل عمران: ١٠]: إنْ وَقَفْتَ عليه كَان جَائزًا، ولا تَختَارُ الوَقْفَ عندَه فليسَ مِنَ المَنْصُوصَاتِ»(٩).

٩ - «﴿مِنَ ٱلۡحَيِّ﴾ [آل عمران: ٢٧]: كَانَ جَائزًا، وَلَيسَ بِمَنْصُوصٍ عليه»(١٠).

---

(١) المرشد (١/ ١٨). (٢) المرشد (١/ ١٣٣).
(٣) المرشد (١/ ١٤٣). (٤) المرشد (١/ ١٤٤).
(٥) المرشد (١/ ١٤٤). (٦) المرشد (١/ ١٤٦).
(٧) المرشد (١/ ١٤٩). (٨) المرشد (١/ ١٥٥).
(٩) المرشد (١/ ٤١٨). (١٠) المرشد (١/ ٤٣٠).

١٠ - «﴿عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣]: جَائزٌ لأنه رأسُ آيةٍ، وَلَيسَ بِمَنْصُوصٍ عليه»(١).

ثُمَّ ظَهَرَ للباحث أنَّ العُمَانيَّ صار لا يَحْرِص على ذِكْرِ العِبارة، واكْتَفَى بِقَولِهِ: (جائز) كما في آيات سُورةِ النَّحْلِ: (١٧، ٥٠، ٧٢، ٧٦، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٣، ٨٧، ١٠٤، ١١٤، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٧)(٢)، وغَيرِهَا مِنَ المَوَاضِعِ.

وبَعْدَ هَذا الاسْتِقْرَاءِ الجُزْئي لاسْتِعْمَالِ العُمَانيِّ مُصْطَلَحَ (الجَائز) يُمكِنُ القَولُ: إنَّ مَنْ ذَهَبَ إلى أنَّ أنْوَاعَ الوُقوفِ عِند العُمَانيِّ خمسةٌ نَظَرَ إلى مَا ذَكَرَهُ في المقَدِّمَة، ومَنْ ذَهَبَ إلى أنَّهَا سِتَّةٌ نَظَرَ إلى مَا اسْتَعْمَلَه في الفَرْشِ، وهُو الذي يَتَرَجَّحُ للبَاحِث؛ لِكَثْرَةِ إيرادِهِ في التَّطْبيقَاتِ مِمَّا يُصَيِّرُهُ قِسْمًا مِنْ أقْسَامِ الوُقوفِ عِندَ العُمَانيِّ. وأمَّا رَأيُ زكريَّا الأنْصَاريِّ في إضَافَةِ وَقْفِ البَيَانِ وَقسْمِ القَبيحِ فقد تَتَبَّعْتُ كِتَابَ المُرْشِدِ في ذِكْرِ وَقْفِ البَيَانِ، وَلَمْ أجِدْهُ إلا في ثَلاثَةِ مَوَاضِعَ:

أحدُها: اخْتَارَ تَسْمِيَتَه بوَقْفِ البَيَانِ(٣).

والموضِعَانِ الآخَرَانِ: نَقَلَهُمَا عَنْ أبي حَاتِمٍ(٤).

وهَذا لا يُمْكِنُ اعْتِدَادُه قِسْمًا مِنْ أقْسَامِ الوَقْفِ عِنْدَ العُمَانيِّ؛ لِعَدَمِ ذِكْرِهِ في المُقَدِّمَة، ونُدْرَةِ دَورَانِهِ في الفَرْشِ.

وأمَّا وَقْفُ القَبيحِ فَلَمْ أعْثُر عَلى ذِكْرِه بِالنَّصِّ، وإنَّما غَايَةُ مَا يَذْكُرُهُ العُمَانيُّ: لا يجوزُ أنْ يُوقَفَ هُنَا(٥)، أو: لا يُسْتَحْسَنُ الوَقْفُ هُنَا(٦)، وَشِبْهُ ذلك.

---

(١) المرشد (١/ ٤٣٥). (٢) ينظر: المرشد (٢/ ٣١٦ - ٣٣٦).
(٣) ينظر: المرشد (٢/ ٤٦٤).
(٤) ينظر: المرشد (٢/ ٦٤٥) و(٢/ ٧٧٠). (٥) ينظر: المرشد (٢/ ٤٧٦).
(٦) ينظر: المرشد (٢/ ٤٩٤).

وأحسِبُ أنَّ شيخَ الإسْلامِ زكريَّا الأنْصاريَّ أعادَ صِيَاغَةَ مَا قَالَ عَنْهُ العُمَانيُّ (لا يجوز) بـ(القَبيح)، وذَكَرَ وَقْفَ البَيَانِ لِوُرُودِهِ في المُرْشِد، ولَم يَكُن ذلك اختِيَارًا بِالقِسْمَةِ عِندَ العُمَانيِّ.

فالقَولُ الرَّاجحُ الذي ظَهَرَتْ للبَاحِثِ تَطْبيقَاتُهُ هو القَولُ الثالِثُ، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

المَبحَثُ السَّادِسُ

مَسْلَكَ الإمامِ أبي الحَسَن علي بن أحمد الغزَّال

(ت٥١٦هـ)

وينتظم في ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: التَّعْريفُ بالْمُصَنِّف.
- المطلب الثاني: التَّعْريفُ بالْمُصَنَّف.
- المطلب الثالث: أقْسَامُ الوَقْفِ عند الْمُصنِّف.

* * *

المَطلَبُ الأوَّلُ

التَّعْريفُ بالْمُصَنِّف

هو عليُّ بنُ أحمدَ بنِ محمد النَّيْسَابُوريُّ، المعْرُوفُ بابن الغَزَّال، يُكْنَى بأبي الحسن، لُقِّبَ بالنَّيْسَابُوريِّ نِسْبَةً إلى نَيسَابُورَ[1]، وعُرِفَ بابنِ الغَزَّالِ، وهُو اسمٌ يُطْلَقُ على بَائِعِ الغَزْلِ.

أُسْتَاذٌ زَاهِدٌ، وَمُقْرِئٌ عَامِلٌ، إمَامٌ في النَّحْوِ وَمَا يَتَعَلَّقُ به مِنَ العِلَلِ، وإليه الفَتْوَى فيه.

---

(١) نيسابور: بفتح أوله، والعامة يسمونه نَشَاوُور، واختلف في تسميتها بهذا الاسم على أقوال، وهي مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة، معدن الفضلاء، ومنبع العلماء، وتقع إلى الجنوب من مشهد، وعلى بعد ١٢٥ كلم منها، وقد خرج منها من أئمة العلم من لا يُحصى، وتسمى دار السُّنَّة والعوالي.
ينظر: معجم البلدان (٥/ ٣٨٢)، آثار البلاد وأخبار العباد (٤٧٣).

رَوَى عَنْ: أبي نَصْرِ الرَّامِشي وَلازَمَهُ وَتَتَلْمَذَ عليه، وَأبي العَلاءِ المَعَرِّيِّ وأخَذَ مِنْهُ الأدَبَ، وابنِ أبي شَمْسٍ، وَغيرِهم.

وَرَوَى عَنْهُ: أبو إسْحَاقَ إبْرَاهيمُ بنُ محمَّد النَّسَوي⁽¹⁾ تَتَلْمُذًا، وعبدُ الكريم بنُ محمد السَّمْعَاني إجازةً.

وَذَكَرَتِ المَصَادِرُ التي تَرْجَمَتْ لابنِ الغَزَّالِ أنَّ لَهُ تَصَانيفَ مُفِيدَةً في النَّحْوِ والقِرَاءاتِ، لكِنَّهَا لَم تُحَدِّد أسْمَاءَهَا، وَلَم تَحْفَظ لنا المُكْتَبَاتُ غيرَ كتابِ الوقفِ والابتداءِ.

اختلَّ بَصَرُ ابنِ الغزَّالِ في آخِرِ عُمُرِهِ، ثُمَّ أصَابَهُ مَرَضٌ طويلٌ، فَبَقِيَ فِيهِ مُدَّةً إلى أنْ سَقَطَتْ قُوَّتُهُ وَضَعُفَ، ثُمَّ وَافَتْهُ المَنِيَّةُ في شَعْبَانَ سَنَةَ سِتَّ عَشْرَةَ وَخَمْسِ مِئةٍ، فَرَحِمَهُ اللهُ رَحْمَةً وَاسِعةً[2].

المَطْلَبُ الثَّانِي

التَّعْرِيفُ بالمُصَنِّف

أولًا: تحقيقُ عُنْوَانِه:

اتَّفَقَتْ جَمِيعُ النُّسَخِ الخَطِّيَّةِ لِلْكِتَابِ وَجَمِيعُ المَصَادِرِ التي ذَكَرَتْهُ أو أشَارَتْ إليهِ أنَّ عُنْوَانَهُ: «الوَقْفُ والابْتِدَاء».

ثانيًا: بَيَانُ مَوضُوعِهِ:

يَشْتَمِلُ الكِتَابُ على الوقْفِ والابْتِدَاءِ في القُرْآنِ الكَرِيمِ، حَيْثُ جَاءَ بِمُقَدِّمَةٍ مُجْمَلَةٍ عَنْ أهَمِّ المَوضُوعَاتِ ذَاتِ الصِّلَةِ بِمَوضُوعِ الوَقْفِ مِنَ النَّاحِيَةِ اللُّغَوِيَّةِ، مَعَ الإشَارَةِ إلى المُصْطَلَحَاتِ في الكِتَابِ، ثم

(١) قال ابن الجزري: «السَّاوي». ينظر: غاية النهاية (١/ ٥٢٤).
(٢) ينظر: الأنساب للسمعاني (١٠/ ٣١)، غاية النهاية (١/ ٥٢٤)، بغية الوعاة (٢/ ١٤٠).

بَيَانِ مَحَالِّ الوُقوفِ في القُرْآنِ الكَرِيمِ مِنْ سُورَةِ الفَاتِحَةِ إلى سُورَةِ النَّاسِ.

ثالثًا: تَوضِيحُ مَنْهَجِهِ:

قَسَمَ ابنُ الغَزَّالِ كِتَابَهُ إلى قِسْمَينِ اثْنَينِ، جَعَلَ **القِسْمَ الأوَّلَ** مِنْهُ أبْوَابًا صَغِيرَةً كَمُقَدِّمَاتٍ نَظَرِيَّةٍ عَنِ الوَقْفِ والابْتِدَاءِ وأحْكَامِهِمَا، وَمَا يَنْتُجُ عَنْهُمَا، حيثُ قَالَ: «هَذا كِتَابٌ أنْشَأتُهُ لأصْحَابي - حَفِظَهُم الله - في مَعْرِفَةِ الوَقْفِ والابْتِدَاءِ، وَمَقَاطِعِ الحُرُوفِ وَمَبَادِئِهَا، باخْتِلافِ العُلَمَاءِ فيهَا، وَأحْكَامِ الائْتِنَافِ، وَمَذَاهِبِ أهْلِ العَرَبِيَّةِ فِيهَا، وَبَيَانِ الوَقْفِ وَأحْكَامِهِ مِنَ الإشْمَامِ والرَّوم والإسْكَانِ والتَّضْعِيفِ وغيرِهَا، والتَّغْيِيرَاتِ التي تَلْحَقُ أوَاخِرَ الكَلِمِ لِلْقَطْعِ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ وَالقَلْبِ وَالإبْدَالِ وَالنَّقْلِ، وَتَخْفِيفِ الهَمَزَاتِ بانْقِسَامَاتِهَا وَوُجُوهِهَا، وَاخْتِلافِ أهْلِ العَرَبِيَّةِ وَالقُرَّاءِ فيهَا، وإيرَادِ مَذَاهِبِ أهْلِ العَرَبِ في الحُرُوفِ المَوْقُوفِ عليها مِنَ المُعْتَلاتِ وانْقِسَامَاتِهَا، مِثْلِ: حَذْفِ اليَاءِ والوَاوِ وَالألِفِ، مِمَّا هُنَّ فيه أُصُولٌ، ومَا يُوصَلُ مِنْ ذلك بِإثْبَاتِهِ، وَيُوقَفُ عليه بحذْفِهِ، أو يُوقَفُ عليه بإثْبَاتِهِ ويُوصَلُ بإسْقَاطِهِ، وما حُذِفَتْ فيه هذه الحُرُوفُ مِنَ المُصْحَفِ وَإثْبَاتُهَا في العَرَبِيَّة حَسَنٌ سَائِغٌ، وما يُوقَفُ عليه بالتَّاءِ مِمَّا يُوقَفُ عليه بالهَاءِ، وَمَا سَاغَ الوَقْفُ عليه مَرَّةً بالهاءِ، وَمَرَّةً بالتَّاءِ، مَعَ اخْتِلافِ القُرَّاءِ وَأهْلِ النَّحْوِ في ذلك...»[1].

والقِسْمُ الثَّاني تَحَدَّثَ فيه عَنْ مَوَاضِعِ الوَقْفِ في آيِ القُرْآنِ مِنْ أوَّلِهِ إلى آخِرِهِ مَعَ بَيَانِ دَرَجَةِ الوَقْفِ وَحُكْمِهِ، وَهُوَ في الغَالِبِ لا يُعَلِّلُ ولا يُوَجِّهُ، ولا يُبَيِّنُ وِجْهَةَ نَظَرِهِ في حُكْمِهِ على كُلِّ وَقْفٍ على حِدَةٍ[2]،

(١) الوقف والابتداء لابن الغزَّال، تحقيق الهمس (١/ ٦٠، ٦١).
(٢) ينظر: كتاب الوقف والابتداء لابن الغزال، تحقيق العثمان (١/ ٦٢).

وَقد أَشَارَ إلى ذلك بقَولِهِ في مُقدِّمةِ سُورَةِ البَقَرَةِ: «وقَدِ اختَصَرْتُ هذا الكِتَابَ، وأَضْرَبْتُ عَنْ أَكْثَرِ الحُجَجِ والعِلَلِ وَأَقَاوِيلِ المُفَسِّرِين، وَاخْتِيَارَاتِ مَنْ لا اعتِدَادَ باختِيَارِهِ؛ لِيَسْهُلَ حِفْظُهُ، وَيَقْرُبَ فَهْمُهُ، وَيَخِفَّ حَجْمُهُ..»(١).

رابعًا: ذِكْرُ رُتْبَتِه:

يُعَدُّ كِتَابُ الوَقفِ والابتِدَاءِ لابنِ الغَزَّالِ إضَافَةً عِلْمِيَّةً في المَكْتَبَةِ القُرْآنِيَّة، وَمُشَارَكَةً فِعْلِيَّةً في هذا الفَنِّ، فهُو في المَرْتَبَةِ الخَامِسَةِ تاريخيًا ضِمْنَ قَائِمَةِ كُتُبِ الوَقْفِ القُرَشِيَّةِ التي وَصَلَتْ إلينَا، واعتُنِيَ بتَحقِيقِهَا وَإخْرَاجِهَا، وهو في المَرْتَبَةِ الخامسة في شَرْحِ الآرَاءِ والعِلَلِ، وبَسْطِ الخِلافِ والحُجَجِ، ويأتي في المَرْتَبَةِ الثَّانية بعد الدَّانيِّ اقتضابًا للخلاف واختصارًا للأقاويل، وَمِنَ الأوائِلِ في استِعْمَالِ العَلامَاتِ والرُّمُوز الدَّالَّة على أنواع الوَقْفِ، بَدَلًا مِنَ التَّصْرِيحِ بأسْمَائِهَا في كُلِّ مَوضِعٍ(٢).

وَتَتَمثَّلُ قِيمَةُ كِتَابِ ابنِ الغَزَّال في المَسَائِلِ التَّالية:

١ ـ استِعْرَاضُ كُتُبِ الأئِمَّةِ السَّابقين ـ وخَاصَّةً المفْقُودَةَ مِنْهَا(٣) ـ وَأَقْوالهم في هذا الفَنِّ، والموَازَنَةُ بينها، والتَّرْجِيحُ في مَسَائِلِهَا.

٢ ـ تحقِيقُ القَولِ في مَوَاضِعِ الخِلافِ، وَتَدْقِيقُ النَّظَرِ بعَينٍ نَافِذَةِ البَصِيرة، مَعَ بَيَانِ الحُكْمِ الذي أدَّى إليه النَّظَرُ والاجْتِهَاد، مُعْتَمِدًا في ذلك كُلِّه على النَّحو والقِرَاءات.

٣ ـ اشْتِمَالُ الكِتَابِ عَلى كَثِيرٍ مِنَ الأَحْكَامِ والقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّة

(١) الوقف والابتداء لابن الغزال، تحقيق الهمس (١/١٤٩).
(٢) وهذا يدل على بداية نضج مصطلحات الوقف، واستقرار قواعده.
(٣) ككتاب (الوقف والابتداء) لابن عبّاد، و(الوقف والابتداء) لابن مِقسم العطّار.

والصَّرْفِيَّة، وكذا: المسائل الخلافيَّة، مَعَ إظْهَارِ قُدْرَتِهِ على الوصُولِ إلى النَّتِيجَةِ الصَّحِيحَةِ التي تَخْدُمُ الوقف والابتداء.

٤ ـ ذِكْرُ أَحَادِيثَ سَمِعَهَا مِنْ شُيُوخِهِ تَتَعَلَّقُ بالمَسْأَلَةِ الوَاحِدَة، وَبِأَسْبَابِ النُّزُول، وبالتَّفْسِير والمعَاني.

٥ ـ ذِكْرُ اخْتِلافِ القِرَاءَاتِ التي تَخْتَلِفُ أَحْكَامُ الوَقْفِ والابتداءِ تَبَعًا لها(١).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

أقسام الوقف عند المُصَنِّف

أوضَحَ ابنُ الغَزَّالِ في أَحَدِ فُصُولِ مُقَدِّمَتِه أَنْوَاعَ الوَقْفِ مُسْتَصْحِبًا تَعْرِيفَ كُلِّ نَوعٍ وَمِثَالَه، فَقَال: «اعْلَمْ أَنَّ الوَقْفَ في القُرْآنِ على أَرْبَعَةِ أَوجُهٍ: وَقْفٍ حَسَنٍ، وَوَقْفٍ كَافٍ، وَوَقْفٍ تَامٍّ، وَوَقْفِ البَيَان.

فالوقفُ الحَسَنُ: ما صَحَّ الوَقْفُ على الكَلِمَةِ، وَسَاغَ الابْتِدَاءُ بما بعدَها، غيرَ أنَّ ما بعد الموقوفِ عليه مَعَ مَا قَبْلَه كَلامٌ وَاحِدٌ مِنْ طَرِيقِ المعْنَى، كَقَوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] فالوقفُ عليه حَسَنٌ، والابتِدَاءُ بما بعده كذلك.

وأمَّا الوَقْفُ الكَافي: فَهُوَ مَا يَقْرُبُ مِنَ التَّامِّ نحوُ قوله: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] عند مَنْ لم يجعَل قوله: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٩] حالًا للضَّمير قبله.

وأمَّا الوَقْفُ التَّامُّ: فَهُوَ أنْ يَقِفَ على آخرِ قِصَّةٍ انْفَصَلَتْ عَمَّا قَبْلَهَا لَفْظًا ومعنًى، كَقَوله: ﴿هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

(١) ينظر: مقدمة كتاب الوقف والابتداء، تحقيق: الهمس (١/٢٥).

وأمّا وَقْفُ البَيَان: فَإنَّه يُومِئُ إليه إيماءً كأنَّه واقفٌ واصلٌ نحوَ قوله تعالى: ﴿يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٢٩] يَقِفُ ثُمَّ يَبْتَدِئُ بقوله: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾ [آل عمران: ٢٩] إيذانًا بأنَّه مُنْفَصِلٌ عَنْ قوله: ﴿يَعْلَمْهُ﴾ [آل عمران: ٢٩] لفظًا؛ إذ لو كان مُتَّصِلًا بما قَبْلَهُ لَكانَ مَجْزُومًا.

وما عدا ما أوردْناه مِنَ الوَقْفِ فَهُوَ مُسْتَقْبَحٌ مُسْتَنْكَرٌ عِنْدَ الحُذَّاقِ القُدَمَاءِ في حَالِ السَّعَةِ والاختِيَارِ، وَهُوَ لا يَخْلُو مِنْ أنْ يكونَ قبيحًا أو مُحالًا أو شَبِيهًا بالمُحَال.

فالوَقْفُ القبيحُ: نحوُ قوله: ﴿الْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ٢] الوَقْفُ عليه مُسْتَقْبَحٌ؛ لأنَّه مُبْتَدأٌ لا يَتِمّ إلا بالخبر بعده، وَهُوَ قوله: ﴿لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢].

وَالمُحَالُ: أنْ تَقِفَ على بَعْضِ الكَلِمَةِ دُونَ بَعْضٍ، أوْ تَقِفَ على إحْدَى الكَلِمَتَيْنِ اللَّتَيْنِ جُعِلَتا كَلِمَةً وَاحِدَةً، فإذا اتَّفَقَ ذلك رُجِعَ إلى أوَّلِ الكَلِمَةِ.

وأمّا شِبْهُ المُحَالِ: فَهُوَ أنْ يَقِفَ على قوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ [التوبة: ٣٠]، ثُمَّ يَبْتَدِئُ: ﴿عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]. . .»[1]، فَيَتَلَخَّصُ لَنَا من هذا أنَّ المُصَنِّفَ قَسَّمَ الوَقْفَ إلى الأقْسَامِ التَّالية:

١ ـ الوَقْفُ التَّامُّ.

٢ ـ الوَقْفُ الكَافي.

٣ ـ الوَقْفُ الحَسَنُ.

٤ ـ وَقْفُ البَيَان.

٥ ـ الوَقْفُ المُحَال.

٦ ـ الوَقْفُ شِبْهُ المُحَال.

(١) الوقف والابتداء، تحقيق: الهمس (١/ ١٣٤، ١٣٥).

٧ ـ الوَقْفُ القَبِيحُ.

ولكِنَّ هَذا الفَهْمَ لَمْ يَتَأَكَّدْ وُجُودُهُ وَتَثْبُتْ أرْكَانُهُ لِقَولِ المُصَنِّفِ بَعْدَ الآيَاتِ الخَمْسِ مِنْ سُورَةِ البَقَرَة: «اعْلَمْ ـ وَفَّقَكَ اللهُ ـ أنَّ مَا كَانَ حَسَنًا مِنْ هَذِهِ الوُقُوفِ بَيَّنْتُهُ بعَلامَةِ (الحاء)، وَأكْثَرُ مَا يَجِيءُ مِنْ ذلك في وَسَط الآي، ومَا كانَ مِنْ ذلك كَافيًا فَعَلامَتُه (الكاف)، وَأكْثَرُ مَا يَكُونُ مِنْ ذلك على رُؤُوسِ الآي، والتَّامُّ عَلامَتُه (الميم)، وَهُوَ على رَأْسِ الآي وتَمَامِ المَعْنَى على ما أوْضَحْتُهُ قَبلُ»[1].

مِمَّا حَدَاني إلى اسْتِقْرَاءِ مَنْهَجِهِ في الحُكْمِ على الوُقُوفِ في الآيَات والسُّوَر، فَتَبَيَّنَ للباحث مَا يلي:

١ ـ أنَّ وَقْفَ البَيَانِ مِنْ أنْوَاعِ الوَقْفِ الحَسَنِ عنده، وَقَدْ ألْمَحَ إلى هَذِهِ التَّبَعِيَّةِ ابنُ الغَزَّالِ في الفَرْشِ عندَ الأمْثِلَةِ التي ذَكَرَهَا لِوَقْفِ البَيَانِ، وَمِنْهَا:

«﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾ [الفتح: ٩]؛ لأنَّ التَّسْبِيحَ لا يكُونُ إلا للهِ تَعَالى فَهَذا وَقْفُ البَيَان»[2]، والحاءُ هُنَا رَمْزٌ لِلْوَقْفِ الحَسَنِ.

٢ ـ أنَّ وَقْفَي المُحَالِ وَشِبْهِ المُحَالِ دَاخِلانِ في مَفْهُومِ الوَقْفِ القَبِيحِ، وَهُمَا تَفْصِيلٌ لأنْوَاعِهِ، وَقَد أوْمَأَ إلى هذا المُصَنِّفُ حِينَ قَال: «ومَا عَدَا مَا أوْرَدْنَاهُ مِنَ الوَقْفِ فَهُوَ مُسْتَقْبَحٌ مُسْتَنْكَرٌ عِنْدَ الحُذَّاقِ القُدَمَاءِ في حَالِ السَّعَةِ والاخْتِيَارِ»[3].

٣ ـ أنَّ المُصَنِّفَ صَرَّحَ في القِسْمِ النَّظَرِيِّ بالقِسْمَةِ الرُّبَاعِيَّةِ في الوُقُوفِ الجَائِزَةِ، وَبالقِسْمَةِ الثُّلاثِيَّةِ في الوُقوفِ المَمْنُوعَةِ، فيكُونُ

(١) الوقف والابتداء، تحقيق: الهمس (١/ ١٤٩).
(٢) الوقف والابتداء، تحقيق: الهمس (٢/ ٧٣٧).
(٣) الوقف والابتداء، تحقيق: الهمس: (١/ ١٣٥).

مَجْمُوعُهَا سَبْعَةَ أَقْسَام كَمَا قَدَّمْتُ، وَصَرَّحَ في القِسْمِ التَّطْبيقِيِّ على الفَرْشِ بأنَّه سَيَحْكُمُ على ثَلاثَةِ أَنْوَاعٍ مِنَ الوُقوفِ، وهِيَ: الْحَسَنَةُ والكَافِيَةُ وَالتَّامَّةُ، فَاخْتَلَفَتْ تَطْبيقَاتُهُ في أَثْنَاءِ الْحُكْمِ على الوُقُوفِ عَنِ مُقَدِّمَاتِهِ التي تَحَدَّثَ فِيهَا عَنْ أَنْوَاعِ الوُقُوفِ.

❁ ❁ ❁

المَبْحَثُ السَّابِعُ

مَسْلَكُ الإمام أبي عبد الله محمد بن طيفور السِّجَاوَنْدي

(ت٥٦٠هـ)

وينتظم في ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: التَّعريف بالْمُصنِّف.
- المطلب الثاني: التَّعريف بالْمُصنَّف.
- المطلب الثالث: أقسام الوقف عند الْمُصنِّف.

* * *

المَطْلَبُ الأَوَّلُ

التَّعريف بالْمُصنِّف

هو محمَّد بنُ طَيفور الغَزْنَوي السِّجَاوَندي ـ بكسر السين المهمَلة، وفَتْحِ الوَاو ـ يُكْنَى بأبي عبد الله، إمَامٌ كَبيرٌ مُحقِّقٌ، مُقرِئٌ، مُفسِّرٌ، نَحْويٌّ، لُغويٌّ.

لم تَذْكُرْ كُتُبُ التَّراجِمِ سَنَةَ وِلادَتِهِ، ولا شَيئًا عَنْ نَشْأَتِهِ، لَكِنْ ذَكَرُوا أنَّ الغَزْنَوِيَّ نِسْبَةٌ إلى غَزْنَة[1] في طَرَفِ خُرَاسَان[2]، وأمَّا نِسْبَتُه:

---

(١) غزنة: بفتح أوله، وسكون ثانيه ثم نون، هكذا يتلفظ بها العامَّة، والصحيح عند العلماء غَزْنين، ويعربونها فيقولون جزنة، ويقال لمجموع بلادها: زابلستان، وهي مدينة عظيمة، وولاية واسعة في طرف خراسان، وهي الحد بين خراسان والهند في طريق فيه خيرات واسعة إلا أن البرد فيها شديد جدًّا.
ينظر: معجم البلدان (٤/٢٢٨)، الروض المعطار (ص٤٢٨).

(٢) خراسان: بلاد واسعة، أول حدودها مما يلي العراق أزاذورد قصبة جوين وبيهق، =

السِّجَاوَنْدِي فقد قال عَنها خيرُ الدِّينِ الزِّرِكْلِي: «وَلم أَجِدْ (سجاوند) في كُتُبِ البُلْدَانِ ولا كُتُبِ اللُّغَةِ»[١]، وقال الدكتور: مُحْسِن هَاشِم دَرْوِيش: «وإنْ كَانَ يَغْلِبُ على ظَنِّي أَنَّهَا قَرْيَةٌ صَغِيرَةٌ مِنْ قُرَى غَزْنَة، رُبَّمَا انْدَثَرَتْ، وَذَهَبَ ذِكْرُهَا، وَتَفَرَّقَ أَهْلُهَا، واللهُ أَعْلَم»[٢].

ويُرَجِّحُونَ أَنَّ السِّجَاوَنْدِي عَاشَ إِمَّا في نِهَايَةِ القَرْنِ الخَامِسِ، أو مُنْتَصَفِ القَرْنِ السَّادِسِ الهِجْرِيِّ، خِلالَ العَصْرِ العَبَّاسِيِّ، وَلَمْ أَعْثُرْ على ذِكْرِ شُيُوخِهِ أو تَلامِيذِهِ.

لَهُ آثَارٌ عِلْمِيَّةٌ قَيِّمَةٌ، مِنْهَا: عَيْنُ المَعَاني في تَفْسِيرِ الكِتَابِ العَزِيزِ والسَّبعِ المثاني، وَعِلَلُ الوُقُوفِ، وَعِلَلُ القِرَاءَاتِ. مَاتَ سَنَةَ سِتِّينَ وَخَمْسِ مِئَةٍ، فَرَحِمَهُ اللهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً[٣].

المَطْلَبُ الثَّانِي

التَّعْرِيفُ بِالْمُصَنَّفِ

أولًا: تحقِيقُ عُنْوَانِهِ:

تَعَدَّدَتْ مُسَمَّيَاتُ هَذا الكِتَابِ بناءً على تَعَدُّدِ أَسْمَاءِ النُّسَخِ الخطيَّةِ لَهُ، وعلى تَنَوُّعِ إيرَادِ اسمِ هَذا الكِتَابِ في المَصَادِرِ والمَرَاجِعِ.

= وآخر حدودها مما يلي الهند طخارستان وغزنة وسجستان وكرمان، وليس ذلك منها إنما هو أطراف حدودها، ومن أمهات بلادها: نيسابور وهراة ومرو.
ينظر: معجم البلدان (٢/ ٤٠١)، مراصد الاطلاع (١/ ٤٥٥).

(١) الأعلام للزركلي (٧/ ٢٧).
(٢) مقدمة كتاب الوقف والابتداء للسجاوندي، تحقيق الدكتور: محسن هاشم درويش (ص٢٢).
(٣) يُنظر: إنباه الرواة (٣/ ١٥٣)، تراجم طبقات النحاة واللغويين والمفسرين والفقهاء لابن قاضي شهبة (ص٩١)، طبقات المفسرين للسُّيوطي (ص١٠١).

أَمَّا عَنَاوِينُ الكِتَابِ في نُسَخِ المَخْطُوطَاتِ فَهِيَ:

١ ـ عِلَلُ الوُقُوفِ، وَهُوَ عُنْوَانُ نُسْخَةٍ خَطِّيَّةٍ مَحْفُوظَةٍ بمكْتَبَة خَالِص أَفَنْدِي بتُرْكِيَا، وَنُسْخَةٍ أُخْرَى في جَامِعَةِ الإِمَامِ.

٢ ـ كِتَابُ الوَقْفِ، وَهُوَ عُنْوَانُ نُسْخَةٍ خَطِّيَّةٍ مَحْفُوظَةٍ بمكْتَبَة جامِعَة الملك سُعُود.

٣ ـ كِتَابُ الوَقْفِ وَالابْتِدَاءِ، وَهُوَ عُنْوَانُ نُسْخَةٍ خَطِّيَّةٍ مَحْفُوظَةٍ بالمكْتَبَةِ الأَزْهَرِيَّةِ بمصر.

٤ ـ كِتَابُ الوُقُوفِ، وَهُوَ عُنْوَانُ نُسْخَةٍ خَطِّيَّةٍ مَحْفُوظَةٍ بالمكْتَبَةِ الأَزْهَرِيَّةِ بمصر[١].

وأَمَّا العَنَاوِينُ الوَارِدَةُ في كُتُبِ التَّرَاجِمِ والفُنُون فَهِيَ:

١ ـ كِتَابُ الوَقْفِ وَالابْتِدَاءِ الكَبير[٢].

٢ ـ كِتَابُ الوَقْفِ وَالابْتِدَاءِ[٣].

٣ ـ الإِيضَاحُ في الوَقْفِ وَالابْتِدَاءِ[٤].

وقد رجَّحَ الدكتُور: محمَّد العيديُّ عنوان (عِلَلُ الوُقُوفِ) لأَسْبَابٍ يَرَاهَا؛ هي:

١ ـ أنَّه عُنْوَانُ النُّسْخَةِ الأُولى التي اعتَمَدَهَا في التَّحْقِيقِ، وَهِيَ مَحْفُوظَةٌ بتُرْكِيا.

٢ ـ عِنَايَةُ المُؤَلِّفِ بالتَّعْلِيلِ حَالَةَ الوَقْفِ والوَصْلِ.

(١) ينظر: مقدمة كتاب علل الوقوف (١/ ٨٥).
(٢) ينظر: غاية النهاية (٢/ ١٥٧)، وطبقات النحاة لابن قاضي شهبة (ص٩١).
(٣) ينظر: الوافي بالوفيات (٣/ ١٧٩)، وطبقات المفسرين للسُّيوطي (ص١٠١).
(٤) ينظر: المكتفى (ص٦٨)، الأعلام (٦/ ١٧٩).

٣ ـ التَّفْرِيقُ بين كِتَابَيهِ الكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ، خُصُوصًا أنَّ الصَّغِيرَ ذَكَرَ فِيهِ أَنْوَاعَ الوُقُوفِ فَقَط دُونَ تَعْلِيلٍ أو تَسْوِيغٍ(١).

وأما الدُّكتور: مُحْسِن هَاشِم دَرْوِيش(٢) فقد اختارَ عنوان «كِتَابُ الوَقْفِ وَالابْتِدَاءِ» لأَسْبَابٍ يَرَاهَا، وهي:

١ ـ وُرودُ هَذا العُنْوَانِ على النُّسْخَةِ الأَصْلِ الْمُعْتَمَدَةِ في التَّحْقِيقِ وَهِيَ نُسْخَةٌ مَحْفُوظَةٌ في دَارِ صَدَّام لِلْمَخْطُوطَاتِ ببغْدَاد.

٢ ـ إِجْمَاعُ جُلِّ الكُتُبِ التي تَرْجَمَتْ لِلسَّجَاوَنْدِيِّ بأَنَّ لَهُ كِتَابًا اسمُهُ «الوَقْفُ والابْتِدَاء» وَلم تَذْكُرِ اسْمًا سِوَاه؛ مِمَّا يَدُلُّ على اشْتِهَارِهِ به.

٣ ـ شَهَادَةُ الشَّيخِ: مَحْمُودِ الحُصَرِيِّ بِتَسْمِيَةِ هَذا الكِتَابِ لِلسَّجَاوَنْدِيِّ.

٤ ـ مُطَابَقَةُ العُنْوَانِ لِمَضْمُونِ الكِتَابِ وَمَوضُوعِهِ وَمَادَّتِهِ(٣).

وَيَظْهَرُ لِلباحِثِ ـ وَاللهُ أَعْلَمُ ـ رُجْحَانُ اختيار الدُّكْتُور: محمَّد العِيدِيِّ لِلأَسْبَابِ التَّالِيَة:

١ ـ أَنَّ الْمَخْطُوطَةَ ـ التي اسْتَقَى مِنْهَا الدُّكْتُور العيديُّ عُنْوَانَ الكِتَابِ ـ كَامِلَةٌ مِنْ أَوَّلِها إلى آخِرِهَا(٤)، وأَمَّا الْمَخْطُوطَةُ التي اسْتَقَى مِنْهَا الدُّكْتُور مُحْسِن عُنْوَانَ الكِتَابِ فقد أَشَارَ إلى أنَّ فيها نَقْصًا في أَوَّلِهَا، يُقَدَّرُ بِسَبْعِ وَرَقَاتٍ(٥)، أُكمِلَتْ مِنْ نَاسِخٍ آخَرَ لم يُذْكَرِ اسْمُهُ.

---

(١) ينظر: مقدمة علل الوقوف (١/٥٦).

(٢) حقق كتاب السجاوندي في مجلد واحد، وطبع في دار المناهج بالأردن سنة ١٤٢٢هـ.

(٣) ينظر: مقدمة كتاب الوقف والابتداء بتحقيق الدكتور: محسن (ص٤٤، ٤٥).

(٤) ينظر: مقدمة كتاب علل الوقوف (١/٨٥).

(٥) ينظر: مقدمة كتاب الوقف والابتداء (ص٧٧).

٢ ـ أنَّ مَضْمُونَ الكِتَابِ وَمُحْتَوَاهُ يُشِيرُ إلى العُنْوَان؛ لِكَثْرَةِ تَسْوِيغَاتِهِ وتَعْلِيلاتِهِ بعد إِيرَادِ دَرَجَةِ الوَقْفِ على الكَلِمَة.

ثانيًا: بَيَانُ مَوضُوعِهِ:

تَدُورُ رَحَى مَوضُوعِ الكِتَابِ على الوَقْفِ والابْتِدَاءِ في القُرْآنِ الكَرِيمِ على طَرِيقَةِ تَتَبُّعِ مَوَاضِعِ الوَقْفِ في كُلِّ آيَةٍ مِنْ كُلِّ سُورَةٍ، مِنْ أَوَّلِ القُرْآنِ إلى مُنْتَهَاه، مَعَ إِبْرَازِ عِلَلِ الوَقْفِ أو الوَصْلِ في الأَعَمِّ الأَغْلَبِ.

ثالثًا: تَوضِيحُ مَنْهَجِهِ:

قَدَّمَ السَّجَاوَنْدِيُّ لِكِتَابِهِ بمقدِّمَةٍ يَسِيرَةٍ تَحَدَّثَ فِيهَا عَنْ مَصْدَرَيهِ الأَسَاسِيَّيْنِ في مَادَّةِ الكِتَابِ، وَمُصْطَلَحَاتِهِ التي اعْتَمَدَهَا في كِتَابِهِ، وَطَرِيقَةِ اسْتِعْمَالِه لها، ثُمَّ عَرَّجَ على ذِكْرِ بَعضِ الأَمْثِلَةِ التي لا يَجُوزُ الوَقْفُ عليها تَحْذِيرًا للقُرَّاءِ، ثُمَّ عَطَفَ بِالْمَسَائِلِ الْمُشْكِلَةِ التي لا تَخْلُو مِنْ خِلافٍ في هَذا الموضُوعِ، مِثْلِ: (إلَّا) الاسْتِثْنَائِيَّة، والْجُمَلِ الْمُعْتَرِضَةِ دَاخِلَ السِّيَاقِ، والتَّحَرُّزِ مِنَ الوَقْفِ على مَا يَقْبُحُ الابْتِدَاءُ بما بعده، و(كَلَّا) والخِلافِ فيها، ثُمَّ شَرَعَ في مَادَّةِ الكِتَابِ الأَسَاسِيَّةِ بعد أنْ أَبَانَ عَنِ الرُّمُوزِ والعَلامَاتِ التي سَيَسْتَعْمِلُهَا للدَّلالَةِ على مَرَاتِبِ الوَقْفِ، وَرَتَّبَ هَذا القِسْمَ على سُوَرِ القُرْآنِ، فَيَذْكُرُ مِنْ كُلِّ آيَةٍ في كُلِّ سُورَةٍ الكَلِمَةَ التي عليها الوقفُ مُتْبِعًا إيَّاهَا بِعَلامَةِ الوَقْفِ الْمُصْطَلَحِ عليها، وَيُعَلِّلُ بعدَ ذلك غَالبًا.

وَيُمْكِنُ أنْ نَرْسُمَ مَلامِحَ مَنْهَجِهِ في النِّقَاطِ التَّالِيَة:

١ ـ التَّقْدِيمُ بمقدمةٍ مُتَوَسِّطَةٍ عَنِ الوَقْفِ وَمَا يَتْبَعُهُ مِنَ الْمَسَائِلِ وَالْمُصْطَلَحَاتِ التي تُعِينُ القَارِئَ على فَهْمِ مَنْهَجِهِ.

٢ ـ التَّعْلِيلُ لاخْتِيَارَاتِهِ في الوُقُوفِ غَالبًا، مُسْتَعِينًا بالتَّعْلِيلاتِ

النَّحْوِيَّةِ وَوُجُوهِ التَّفْسِيرِ، وقد يَتْرُكُ التَّعْلِيلَ إمَّا اكْتِفَاءً بما تَقَدَّمَ على شَاكِلَتِهِ، أو طَلَبًا للاختِصَارِ في سَالِفَتِهِ.

٣ ـ النَّقْلُ عَنِ العُلَمَاءِ السَّالِفِينَ مِنَ النُّحَاةِ والْمُفَسِّرِينَ مِنْ غَيرِ إيرَادٍ للأَسَانِيدِ.

٤ ـ ظُهُورُ شَخْصِيَّتِهِ في الكِتَابِ مِنْ خِلالِ مُنَاقَضَةِ الأَدِلَّةِ والأَقْوَالِ في مَوَاضِعِ الخِلافِ والتَّرْجِيحِ بَينَهَا.

٥ ـ قِلَّةُ الاسْتِشْهَادِ بالحدِيثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ، فَلَم يُورِدْ في كِتَابِهِ إلا حَدِيثَينِ فَقَط.

٦ ـ تَرْكُ الاسْتِشْهَادِ بالشَّوَاهِدِ الشِّعْرِيَّةِ، وَخُلُوُّ كِتَابِهِ مِنْهَا.

٧ ـ الاعْتِمَادُ في تَحْدِيدِهِ لِلْوَقْفِ على مَعْنَى الآيَةِ أو إعْرَابِهَا أو القِرَاءَةِ فيها[1].

رابعًا: ذِكْرُ رُتْبَتِهِ:

يُعَدُّ كِتَابُ السَّجَاوَنْدِيِّ سَادِسَ كِتَابٍ تُرَاثِيٍّ يَصِلُ إلينَا مُحَقَّقًا مِنَ الكُتُبِ الْمُتَقَدِّمَةِ في فَنِّ الوَقْفِ والابْتِدَاءِ على طَرِيقَةِ الفَرْشِ، وَيَأْتِي في الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ في الاخْتِصَارِ وَتَرْكِ الإطْنَابِ بعدَ الدَّانِيِّ وابنِ الغَزَّالِ، وَيَجِيءُ ثانيًا في اسْتِعْمَالِ الرُّمُوزِ الدَّالَّةِ على أَنْوَاعِ الوَقْفِ بعدَ ابنِ الغَزَّالِ، وَيَأْتِي ثانيًا بعدَ الأَثَرِ في كَثْرَةِ التَّعْلِيلاتِ النَّحْوِيَّةِ والاحْتِمَالاتِ الإعْرَابِيَّةِ والإيحَاءَاتِ البَلاغِيَّةِ، وَلَهُ الأَوْلَوِيَّةُ أيضًا في اسْتِحْدَاثِ مُسَمَّيَاتٍ جَدِيدَةٍ لأَنْوَاعِ الوَقْفِ[2] بَعْدَ الأَئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ الذِينَ سَبَقُوهُ في هَذَا الفَنِّ.

(١) ينظر: مقدمة كتاب الوقف والابتداء (ص٦٦)، ومقدمة علل الوقوف (١/ ٦٢).
(٢) ينظر: مجلة آداب الرافدين، العدد الثامن ٢٤ شعبان ١٣٩٧هـ (ص١٦٨)، ومجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الحادي والثلاثون، الجزء الرابع، ذو القعدة ١٤٠٠هـ (ص١٧٠).

وَتَكْمُنُ مَحَاسِنُه في النِّقَاطِ التَّالِيَةِ:

١ ـ اسْتِقْصَاؤُهُ لِكُلِّ وَقْفٍ يَعْرِضُ لَهُ في نَظَرٍ مُتَكَامِلٍ، وَاسْتِقْرَاءٍ شَامِلٍ لآيَاتِ الذِّكْرِ الْحَكِيمِ.

٢ ـ عِنَايَتُهُ بأَحْكَامِ الوَقْفِ على رُؤُوسِ الآيِ.

٣ ـ رِعَايَتُهُ لأَدَاءِ اللفظِ القُرْآنِيِّ وَمُوَاكَبَةِ الْمَعْنَى القُرْآنِيِّ[1].

٤ ـ أَثَرُهُ في مَنْ بَعْدَهُ مِنَ العُلَمَاءِ، فقد أَفَادَ مِنْهُ ثُلَّةٌ مِنَ الفُضَلاءِ؛ كالقَسْطَلانِيِّ وابنِ الجزريِّ والأَشْمُونِيِّ وَغَيرِهِم[2].

٥ ـ كَوْنُ الكِتَابِ مَرْجِعًا مُهِمًّا في تَعْلِيلِ الوَصْلِ والفَصْلِ بأَنْوَاعِهِ.

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

أقسام الوقف عند المصنِّف

قَسَّمَ السِّجَاوَنْدِيُّ الوَقْفَ إلى سِتَّةِ أَقْسَامٍ، وَهِيَ:

١ ـ الوَقْفُ اللازِمُ.

٢ ـ الوَقْفُ المطلَقُ.

٣ ـ الوَقْفُ الجَائِزُ.

٤ ـ الوَقْفُ المجوَّزُ لِوَجْهٍ.

٥ ـ الوَقْفُ المرخَّصُ ضَرُورَةً.

٦ ـ ما لا يجوزُ الوَقْفُ عليه، أو مَا لا وَقْفَ عليه.

وقد حَدَّدَ كُلَّ نوعٍ بتَعْرِيفٍ يَحصُرُهُ عَنْ مَعْنَى مَا سِوَاه، مَعَ تَوضِيحِهِ لَهُ بالأَمْثِلَةِ، فَقَالَ: «فَاللازِمُ مِنَ الوُقُوفِ: مَا لَو وُصِلَ طَرَفَاهُ غَيَّرَ الْمَرَامَ،

(١) ينظر: مقدمة كتاب الوقف والابتداء (٦٢).
(٢) ينظر: مقدمة علل الوقوف (١/ ٥٩).

وَشَنَّعَ مَعْنى الكَلامِ... وَكَذلِكَ قَولُهُ تَعالى: ﴿فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ * فَتَوَلَّ عَنْهُمْ﴾ [القمر: ٥، ٦] فَلو وَصَلَ ﴿عَنْهُمْ﴾ بـ ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ صارَ ظَرفًا لِقَولِهِ ﴿فَتَوَلَّ﴾ وَكانَ المعْنى: فَتَوَلَّ عَنهُم عِندَما يُنفَخُ في الصُّورِ، وَهوَ مُحالٌ.. وَالْمُطْلَقُ: مَا يَحْسُنُ الابْتِداءُ بما بَعْدَهُ، كالاسْمِ الْمُبْتَدَأ به، نَحْوَ قَولِهِ تَعالى: ﴿ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ﴾ [الشورى: ١٣].. وأمَّا الجائِزُ: فَما يَجُوزُ فيه الوَصْلُ والفَصْلُ لِتَجاذُبِ الْمُوجِبَينِ مِنَ الطَّرَفَينِ، كَقَولِهِ: ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤]؛ لأنَّ وَاوَ العَطْفِ تَقْتَضِي الوَصْلَ، وَتَقْديمُ المفعُولِ على الفِعْلِ يَقْطَعُ النَّظْمَ... والْمُجَوَّزُ لِوَجْهٍ: كَقَولِهِ ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْءَاخِرَةِ﴾ [البقرة: ٨٦]؛ لأنَّ الفَاءَ في قوله: ﴿فَلَا يُخَفَّفُ﴾ لِتَعْقِيبٍ يَتَضَمَّنُ مَعْنَى الْجَوابِ والْجَزاءِ وَذلِكَ يُوجِبُ الوَصْلَ، إلا أنَّ نَظْمَ الفِعْلِ على الاسْتِئْنافِ يُرِي لِلْفَصْلِ وَجْهًا.. وَالْمُرَخَّصُ ضَرُورَةً: مَا لا يَسْتَغْني مَا بَعدَهُ عَمَّا قَبْلَه لَكِنَّه يُرَخَّصُ الوَقْفُ ضَرُورَةَ انقِطاعِ النَّفَسِ لِطُولِ الكَلامِ، ولا يَلْزَمُ الوَصْلُ بالعَوْدِ؛ لأنَّ مَا بَعدَهُ جُمْلَةٌ مَفْهُومَةٌ كقولِه: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ [البقرة: ٢٢] لأنَّ قوله: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ لا يَسْتَغْني عَنْ سِياقِ الكَلامِ، فإنَّ فَاعِلَه ضَميرٌ يَعُودُ إلى الصَّريحِ المذْكُورِ قَبْلَه، غَيرَ أنَّها جُمْلَةٌ مَفْهُومَةٌ لِكَونِ الضَّميرِ مُسْتَكِنًّا وَإنْ كَانَ لا يَبْرُزُ إلى النُّطْقِ... وأمَّا مَا لا يَجُوزُ الوَقْفُ عَلَيهِ فَفي مَواجِبه وَنَظائِرِهِ كَثْرَةٌ»(١).

وقد تَفَرَّدَ السَّجاوَنديُّ في تَسْمِيَتِهِ أنواعَ الوَقْفِ في كِتابه، فَلَم يَذكُرْها على الْمُصْطَلَحاتِ التي اسْتَعْمَلَها الْمُتَقَدِّمُونَ قَبْلَه، وَيُلْحَظُ على أقْسامِ الوَقْفِ لَدَيهِ بَعضُ الْمَلْحُوظاتِ:

١ - أنَّهُ يَحكُمُ بالوَقْفِ اللازِمِ لأدْنى تَعَلُّقٍ بالوَهْمِ؛ مِمَّا يُلْغِي أحْيانًا طلبَ التَّمَعُّنِ في سِياقِ الآيَةِ الذي يُبَيِّنُ الْمَعْنى وَيَنْفِي عَنْها التَّوَهُّمَ، وَمِنْ

(١) كتاب الوقف والابتداء (ص١٠٥، ١٠٦، ١٠٧).

أمْثِلَةِ ذلك: قوله: «فَأوَّلُ ذلك قَولُهُ تَعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] إذ لو وُصِلَ بقولِه تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٩] صَارَتِ الْجُمْلَةُ صِفَةً لِقَولِهِ: ﴿بِمُؤْمِنِينَ﴾ فانْتَفَى الخِداعُ عَنْهُم وَتَقَرَّرَ الإيمانُ خَالِصًا عَنِ الْخِداعِ...»(١)، وَكَشْفُهُ: أنَّ الآيَةَ الأولى تُفْهَمُ بمجْمُوعِهَا وَمَا سِيقَتْ فِيه، ويُرْبَطُ أوَّلُها بآخِرِهَا، وَالْمَعْنى ظَاهِرٌ في السِّياقِ مِمَّا يَدُلُّ على انْفِصالِ الْجُمْلَتَينِ.

٢ - في تَعْرِيفِهِ لِلْوَقْفِ الْمُطْلَقِ نَصَّ على أهَمِّيَّةِ مُراعَاةِ الابْتِداءِ وَأنْ يَكُونَ حَسَنًا، مع أنَّه لم يُنَبِّه على حُسْنِ الوَقْفِ؛ إذ لا ارْتِباطَ بينَ الوَقْفِ والابْتِداءِ مِنْ جِهَةِ لُزُومِ الْحُسْنِ لأحَدِهِمَا إذا حَسُنَ الآخَرُ، فَقَد يَكُونُ الابْتِداءُ حَسَنًا لكِنَّ الوَقْفَ قَبيحٌ!!

٣ - في تَعْرِيفِهِ لِلْوَقْفِ الجائِزِ أشارَ إلى جَوازِ الوَصْلِ وَالْفَصْلِ لِتَجاذُبِ الْمُوجِبَينِ مِنَ الطَّرَفَينِ، وَيَعْني بذلك اسْتِواءَ الْحُكْمِ في الوَصْلِ أو الفَصْلِ، ولَكِنْ في حَالَةِ رُجْحَانِ مُوجِبِ أحَدِهما على الآخَرِ - كَمَا وَقَعَ مَعَ السَّجاوَنديِّ في التَّطْبيقِ - فَهاتانِ حَالَتانِ لا يَشْمَلُهُمَا التَّعْرِيفُ الذي نَصَّ عليه وَخُصُوصًا مَعَ وُجُودِ شَوَاهِدَ قَائِمَةٍ في تَطْبِيقَاتِهِ.

٤ - لم يُعَرِّفِ الوَقْفَ الْمُجَوَّزَ لِوَجْهٍ كَمَا عَرَّفَ الْمُصْطَلَحاتِ التي قَبْلَه.

٥ - لم يُبَيِّنْ في الوَقْفِ الْمُرَخَّصِ ضَرُورَةً: هَلِ الْمُعْتَبَرُ في حُكْمِهِ على هذا الْمَوضِعِ أنَّهُ وَقْفٌ مَحْضٌ لِضَرُورَةِ أوَّلِ الآيَةِ أمْ مَا قَبْلَه مِنْ أنْواعِ الوُقُوفِ؟ وَهَذِهِ مَسْألَةٌ يَظْهَرُ أثَرُهَا في فَهْمِ القَارِئِ لِمَحَلِّ وَقْفِ الْمُرَخَّصِ ضَرُورَةً، وَكَيفَ يُوازِنُ بَينَهُ وَبَينَ مَا قَبْلَه في الآيَةِ مِنْ أنْواعِ الوَقْفِ.

(١) كتاب الوقف والابتداء (ص١٠٥).

٦ ـ أَنَّهُ أَكْثَرَ مِنِ اسْتِعْمَالِ رَمْزِ مَا لا يَجُوزُ الوَقْفُ عليه، حَتَّى رُبَّمَا يَتَبَادَرُ لِلذِّهْنِ أَنَّهُ سَعَى في حَصْرِ الوَقْفِ المَمْنُوعِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذا مِنَ المُحَالِ بمكَانٍ؛ لأَنَّ هَذا الوَقْفَ مُتَصَوَّرٌ في كُلِّ مَوضِعٍ مِنْ كُلِّ آيَةٍ؛ فَلِذا تَحَفَّظَ بَعْضُهُم[1] على هَذا الحَصْرِ على اعْتِبَارِ أَنَّ فيه شَيْئًا مِنَ التَّمَحُّلِ.

٧ ـ أَغْفَلَ السِّجَاوَنديُّ إِبَانَةَ رَمْزِ اسْتَعْمَلَهُ في التَّطبيقَاتِ كَثيرًا وَهُوَ (ق) وَهُوَ يَحْكِي في مِثْلِ هَذا قَوْلًا قِيلَ في الوَقْفِ[2].

* * *

(١) وعليه عَمَلُ اللَّجْنَةِ العِلْمِيَّة لمراجعة مصحف المدينة المنورة بأَخَرَة، **ينظر:** تقرير اللجنة العلمية (ص٥٦).

(٢) **ينظر:** وقوف القرآن وأثرها في التفسير (ص١٨٨) وما بعدها.

المَبْحَثُ الثَّامِنُ

مَسْلَكُ الإمام أبي العَلاء الحَسَن بن أحمد الهَمَذاني

(ت٥٦٩هـ)

وينتظم في ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول: التَّعْرِيفُ بالمُصَنِّف.**
- **المطلب الثاني: التَّعْريفُ بالمُصَنَّف.**
- **المطلب الثالث: أَقْسَامُ الوَقْفِ عِندَ المُصَنِّف.**

* * *

المَطْلَبُ الأَوَّلُ

التَّعْرِيفُ بالمُصَنِّف

هو الحَسَنُ بنُ أحمدَ بنِ الحسن بن أحمد بن محمَّد بن سَهْل بن سَلَمَة بن عثكل بن إسْحاقَ بن حَنْبَلٍ الهَمَذانيُّ العَطَّارُ، يُكْنَى بأبي العَلاء، شَيخُ هَمَذان[1] بلا مُدَافَعَة، وُلِدَ يومَ السَّبت الرَّابعَ عَشَرَ مِنْ ذي الحِجَّة سَنَةَ ثَمانٍ وَثمانين وأربعِ مِئةٍ بهَمَذان، وَنَشَأَ في بَيتِ ذِي يَسَارٍ وَغِنًى،

(١) همذان: بالتحريك، والذال معجمة، وآخره نون، في الإقليم الرابع، وطولها من جهة المغرب ثلاث وسبعون درجة، وعرضها ست وثلاثون درجة، وهي: مدينة من الجبال أعذبها ماء وأطيبها هواء، وهي أكبر مدينة بها، وما زالت محلًا للملوك، ومعدنًا لأهل الدين والفضل، إلا أن شتاءها مفرط البرد، إلا أنها مع ذلك كثيرة الزهر والرياحين في الربيع، وأرضهم منبت الزعفران.
ينظر: معجم البلدان (٥/ ٤٧١)، مراصد الاطلاع (٣/ ١٤٦٤).

فَأبوه كَانَ تَاجِرًا، وَوَرِثَ عَنْهُ مَالًا كَثيرًا أَنْفَقَهُ في بَدْءِ طَلَبِهِ العِلْمَ، حَفِظَ القُرْآنَ الكَرِيمَ وَهُوَ صَغِيرٌ، وَلَهُ في طَلَبِ العِلْمِ رِحْلاتٌ طَويلَةٌ، وَلَقِيَ عَشَراتِ العُلَماءِ الذين قَرَأَ عَلَيهِم القِراءاتِ، وَأَخَذَ عَنْهُم الحَدِيثَ، حَتَّى بَرَزَ وَأَصْبَحَ إِمامًا في القِراءاتِ والنَّحْوِ واللُّغَةِ، لَهُ مُصَنَّفَاتٌ بَدِيعَةٌ، وَمُؤَلَّفَاتٌ وَسِيعَةٌ، مِنهَا: زَادُ الْمُسَافِرِ وَعَتَادُ الْمُسَامِرِ، وَمَعْرِفَةُ القُرَّاءِ، وَغايَةُ الاخْتِصارِ في القِراءاتِ الْعَشرِ لأَئِمَّةِ الأَمْصارِ، والهَادِي إِلى مَعْرِفَةِ الْمَقَاطِعِ وَالْمَبَادِي، وَغَيرُها.

رَوَى عَنْ: عَبدِ الرَّحمَنِ الدُّونِيِّ، وَعَلِيٍّ الرَّزَّازِ البَغْدَادِيِّ، والْحَسَنِ الأَصْبَهَانِيِّ، وَمُحَمَّدٍ القَلانِسِيِّ، وجَماعَاتٍ.

وَرَوَى عَنْهُ: أبو الْمَوَاهِبِ الْحَسَنِ بن العَدْلِ، وَيُوسُف الشِّيرَازِيُّ، وَعَبدُ القَادِرِ الرُّهَاوِيُّ الْحَنْبَلِيُّ، وَغَيرُهُم كَثِيرٌ.

مَاتَ لَيلَةَ الخَمِيسِ تَاسِعَ عَشَرَ جُمادَى الأُولَى سَنَةَ تِسعٍ وَسِتِّينَ وَخَمْسِ مِئةٍ بِهَمَذَانَ، وَلَهُ مِنَ العُمُرِ إِحْدَى وَثَمَانُونَ سَنَةً، فَرَحِمَهُ اللهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً[١].

المَطْلَبُ الثَّانِي

التَّعْرِيفُ بِالْمُصَنَّفِ

أولًا: تَحْقِيقُ عُنْوَانِهِ:

اتَّفَقَتِ النُّسَخُ الْخَطِّيَّةُ لهذا الكِتاب على تَسْمِيتِه بـ«الْهَادِي في مَعْرِفَةِ الْمَقَاطِعِ والْمَبَادِي»، إلا نُسْخَةً واحِدَةً مَحْفُوظَةً بمكتبةِ طُوبقبُو سَرَاي بتُركيا، جَاءَ في أَوَّلِها: «الْهَادِي في عِلْمِ الْمَقَاطِعِ والْمَبَادِي»، ولكِنَّ بَقِيَّةَ

(١) ينظر: معجم الأدباء، لياقوت الحموي، (٢/ ٤٣٢)، معرفة القراء الكبار (٢/ ٥٤٢)، طبقات الحفاظ، للسُّيوطي (ص٤٧٣).

النُّسَخِ على التَّسْمِيَةِ الأُولى، وأَمَّا مَا ذُكِرَ في بعضِ[١] كُتُبِ التَّراجِمِ من تَسْمِيتِهِ بـ«الوَقْف والابْتِداء» فَهُوَ تَغْلِيبٌ اصْطِلاحِيٌّ؛ لِكَثْرَةِ مَنْ صَنَّفَ في هَذا العِلْمِ بهَذا الْمُسَمَّى، فَدَرَجَ عَليهِ أَهْلُ التَّراجِمِ[٢].

ثانيًا: بَيَانُ مَوضُوعِهِ:

الوَقْفُ والابتِداءُ في القُرآنِ الكريمِ على طَرِيقَةِ الفَرْشِ بتَتَبُّعِ مَوَاضِعِ الوَقْفِ على كَلِمَاتِ القُرآن، مِنْ سُورَةِ الفَاتِحَةِ إلى سُورَةِ النَّاسِ، وَبَيَانِ حُكْمِ الوَقْفِ ودَرَجَتِه، مَعَ العِنايَةِ بالنُّكَتِ على الوُقُوفِ بما يَتَّفِقُ مَعَ وُجُوهِ القِراءاتِ والتَّفْسِيرِ وَصَحِيحِ اللُّغَةِ.

ثالثًا: تَوضِيحُ مَنْهَجِهِ:

لم أَقِفْ على مُقَدِّمَةٍ لأبي العَلاءِ في كِتَابه الهَادي بَادئَ الأَمْرِ، وَيَبْدُو أنها سَاقِطَةٌ مِنْ رَسَائِلِ الْمُحَقِّقِينَ[٣] اللَّذَينِ اشْتَغَلا عَلَى تَحْقِيقِ الكِتَابِ، ولَكِنَّ الْمُسْتَقْرِيَ لِلْكِتَابِ يُمْكِنُهُ أَنْ يَلحظَ سِمَاتِ مَنْهَجِهِ الذي سَارَ عليه، وَمِنْها:

١ - أنه رَتَّبَ كِتَابَهُ في التَّطْبِيقِ العَمَلِيِّ عَلى نَسَقِ سُوَرِ القُرآنِ الكَرِيمِ مُرَتَّبًا مِنْ سُورَةِ الفَاتِحَةِ إلى سُورَةِ النَّاسِ.

٢ - أَبَانَ حُكْمَ الوُقُوفِ عَلى الكَلِمَاتِ القُرْآنِيَّةِ وَدَرَجَتَها في كُلِّ آيَةٍ مِنْ كُلِّ سُورَةٍ، مُكْتَفِيًا في الأَعَمِّ الأَغْلَبِ بالرُّمُوزِ، وَذلكَ حَسَبَ المَنْهَجِ الذي اصْطَفَاهُ لِنَفْسِهِ.

(١) ينظر: طبقات المفسرين، للداودي (١/ ١٣١)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (٢١/ ٤٢)، الوافي بالوفيات، لصلاح الدين الصفدي (١١/ ٣٨٥).

(٢) ينظر: مقدمة كتاب الهادي في معرفة المقاطع والمبادي (١/ ٨٠).

(٣) حققه الدكتور: سليمان الصقري في جامعة الإمام بالرياض، والدكتور: عمر الطلالقة في الجامعة الإسلامية ببغداد.

٣ ـ تَفَاوَتَتْ مَوَاضِعُ الوَقفِ عِندَهُ بينَ ذِكْرٍ لِعَلامةِ الوَقفِ دُونَ تَوجيهٍ أوْ تَرْجيحٍ، وَأحيانًا يَذْكُرُ الوَقفَ مَعَ عِلَّتِهِ فقط، وَأحيانًا مَعَ تَوجيهِ العِلَّةِ، وَأحيانًا يَذْكُرُ الوَقْفَ وَيُرَجِّحُ بدُونِ ذِكْرِ العِلَّةِ.

٤ ـ عِنايَتُهُ بتَحْديدِ مَوطِنِ الوَقفِ إذا خَشِيَ اللَّبْسَ في الْمَعْنَى.

٥ ـ اعْتَنَى بذِكْرِ آراءِ عُلَمَاءِ الوَقْفِ وَاللُّغَةِ وَالنَّحْوِ الْمُتَقَدِّمِينَ في الْمَسَائِلِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا، مَعَ إسْنادِ كُلِّ قولٍ إلى صَاحِبِهِ، مَعَ تَفَاوُتِ الأمْرِ عِندَه بَينَ التَّرجيحِ لِمَا يَرَاهُ رَاجِحًا، أو ذِكْرِ عِلَّةِ كُلِّ قَولٍ، أو ذِكْرِ الأقْوَالِ فقط.

٦ ـ حِرْصُهُ على كَثْرَةِ الاسْتِشْهَادِ بالقِرَاءاتِ الصَّحِيحَةِ أوِ الشَّاذَّةِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بالوَقفِ مَعَ نِسْبَتِهَا لِمَنْ قَرَأَ بهَا.

٧ ـ اسْتِشْهَادُهُ أيضًا بالتَّفْسِيرِ أوِ الحدِيثِ أو الشِّعْرِ أوِ الْمَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ وَاللُّغَوِيَّةِ.

٨ ـ اسْتِطْرَادُهُ في شَرْحِ غَرِيبِ المفْرَدَاتِ مِنَ القُرآنِ أوِ السُّنَّةِ أوِ الشِّعْرِ(١).

رابعًا: ذِكْرُ رُتْبَتِهِ:

يُعَدُّ كِتَابُ الهَادي هُوَ الكِتَابَ السَّابعَ مِنْ كُتُبِ الوَقفِ والابتِدَاءِ الْمُحَقَّقَةِ على طَرِيقَةِ الفَرْشِ، وَيأتي في الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ مِن حَيثُ استِعْمَالُ العَلامَاتِ والرُّمُوزِ الدَّالةِ على أنْوَاعِ الوَقفِ، وَيُشَارِكُ النَّحَّاسَ والعُمَانيَّ في بَسْطِ الْخِلافِ والآرَاءِ والتَّرْجِيحِ، وَرُبَّمَا عَلا كَعْبُهُ عَلَيهِمَا في بَعْضِ الْمَسَائِلِ، وَلَهُ الأوَّلِيَّةُ ـ كَمَا ظَهَرَ للباحث ـ في اسْتِقْصَاءِ الوَقفِ وَذِكْرِ دَرَجَاتِهِ وَأقْسَامِهِ في الآيَةِ.

(١) ينظر: مقدمة كتاب الهادي (١/ ٨٧).

وَتَظْهَرُ قِيمَةُ الكِتَابِ وَنَفَاسَةُ مَا أُودِعَ فيه مِن وُجُوهٍ:

١ ـ مَكَانَةُ مُصَنِّفِهِ العِلْمِيَّةِ، وَشُهْرَتُهُ وَعِنَايَتُهُ بالدِّرَايَةِ وَالرِّوَايَةِ، وَجَودَةُ تَصَانِيفِهِ.

٢ ـ الثَّرَاءُ الْجَدَليُّ في طِيَّاتِ الوُقُوفِ بينَ عُلَمَاءِ الوَقفِ بكَونِهِ نَاقِلًا لآرَائِهِم وَمُرَجِّحًا وَمُسْتَدِلًا.

٣ ـ إفَادَةُ عُلَمَاءِ الوَقفِ الْمُتَأخِّرِينَ مِنْ كِتَابِهِ كالأشْمُونِيِّ في مَنَارِ الْهُدَى، حيثُ نَقَلَ عَنْهُ مَوَاضِعَ مُتَفَرِّقَةً.

٤ ـ العِنَايَةُ الفَائِقَةُ بالْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بالوَقفِ؛ كَالقِرَاءاتِ وَالتَّفْسِيرِ وَالْحديثِ وَاللُّغَةِ والإعْرَابِ؛ مِمَّا أضْفَى على الكِتَابِ قِيمةً عِلْمِيَّةً بهَذا الثَّرَاءِ وَالتَّنَوُّعِ.

٥ ـ ذِكْرُ مَرْوِيَّاتِهِ عَنِ الأئِمَّةِ مُسْنَدَةً إلى قَائِلِيهَا(١).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

أقْسَامُ الوَقْفِ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ

لم أتَفيَّأ ظِلالَ نَصٍّ صَرِيحٍ مِنَ الْمُؤَلِّفِ في رِسَالَتِهِ الْمُحَقَّقَةِ يُبيِّنُ عِدَّةَ أقْسَامِ الوَقفِ عِندَه؛ إذْ لعلَّ ذلك كَانَ في الْمُقَدِّمَةِ الْمَفْقُودَةِ، ولَكِنَّ الدكتور: سُلَيمَان الصَّقريَّ ارْتَأى أنَّ الهَمَذَانيَّ ذَكَرَ هَذِهِ الأقْسَامَ في كِتَابِهِ، وَهِيَ:

١ ـ التَّامُّ.

٢ ـ الكَافي.

٣ ـ الْحَسَن.

(١) ينظر: مقدمة كتاب الهادي (١/ ١٠٢).

٤ ـ الْجَيد.

٥ ـ الْبَيَان.

٦ ـ الْمُرَاقَبَة.

٧ ـ وَقْفُ الضَّرُورَة.

٨ ـ وَقْفُ السُّنَّة.

٩ ـ حَسَنٌ خَفِيفٌ.

١٠ ـ حَسَنٌ مَفْهُومٌ.

١١ ـ جَائز.

١٢ ـ وَاضِح.

١٣ ـ شبهُ تام[١].

وَهَذِهِ الأَقْسَامُ لها وُجُودُهَا في تَطْبِيقَاتِهِ[٢]، وَتَتَفَاوَتُ في كَثْرَتِهَا وَقِلَّتِهَا.

ثُمَّ قَرَأْتُ بعدَ حِينٍ مَقَالًا بعُنْوان: «كِتَابُ الهادي في مَعرِفَةِ المَقَاطِعِ والمبَادِي» لأبي العَلاءِ الهَمَذَانِيِّ العَطَّارِ تَامٌّ أو نَاقِصٌ؟ للدكتور: غَانِم قَدُّوري الْحَمَد، وخَلَصَ فيه إلى أنَّ مُقَدِّمَةَ كِتَابِ الهادي مَفْقُودَةٌ، وَدَلَّلَ على قَوْلِهِ بِحُجَجٍ وَبَرَاهِينَ[٣]، وهَذا دَفَعَني للسُّؤَالِ عَنِ المقدِّمَةِ للوُقُوفِ عليها، وَبَعْدَ الْبَحْثِ وَالسُّؤَالِ يَسَّرَ اللهُ للباحث الْحُصُولَ عليها، فوجَدْتُهُ ذَكَرَ أَنْوَاعَ الوَقْفِ في البَابِ الرَّابِعِ، إذْ قَالَ: «اعْلَم أنَّ الوَقفَ في

---

(١) ينظر: مقدمة كتاب الهادي (١/ ١٤).

(٢) ينظر: الهادي لمعرفة بعض مواضع هذه الوقوف (ص١٤، ٣١، ٥٠، ٥١، ٥٥، ٥٨، ١٧٥، ١٨١، ٤٥١، ٥٠٢، ٨٥١، ١١٥٢، ١١٦٢).

(٣) ينظر: مجلة المورد، المجلد (٣١)، العدد (٣ ـ ٤)، السنة ٢٠٠٤م.

كِتَابِ اللهِ تَعَالى عَلى خَمْسَةِ أَضْرُبٍ: تَامٌّ، وكَافٍ، وَحَسَنٍ، وَوَقْفِ السُّنَّةِ، وَوَقْفِ البَيَانِ»[١]، ثُمَّ شَرَعَ في بَيَانِ هَذِهِ الأَنْوَاعِ وَذَكَرَ أَمْثِلَتَهَا، فَقَالَ: «فَأَمَّا التَّامُّ: فَهُوَ الذي يَحْسُنُ الوَقْفُ عليه والابْتِدَاءُ بما بَعْدَهُ، ولا يَتَعَلَّقُ مَا بَعدَه به... نحوُ قولِهِ: ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]... وَأَمَّا الكَافي: فَهُوَ الذي يَحْسُنُ الوَقْفُ عليه والابْتِدَاءُ بما بَعْدَه إلا أَنَّ مَا بَعْدَه يَتَعَلَّقُ به، نحوُ قَولِهِ: ﴿فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]... وأَمَّا الْحَسَنُ: فَهُوَ الذي يَحْسُنُ الوَقْفُ عليه والابْتِدَاءُ بما بَعْدَه غَيرَ أنَّ مَا بَعْدَهُ مَعَ مَا قَبْلَهُ كَلامٌ وَاحِدٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، نحوُ قَولِهِ تَعَالى: ﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]... وأَمَّا وَقفُ السُّنَّة: فَهُوَ الوَقفُ على رُؤُوسِ الآيِ في جَمِيعِ القُرْآنِ... وأَمَّا وَقفُ البَيَان: فإنكَ تُومِئُ إليه إيماءً كَأَنكَ وَاقِفٌ وَاصِلٌ، كقولِهِ تعالى: ﴿يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٢٩] تَقِفُ ثُمَّ تَبْتَدِئُ بقولِهِ: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ لِتُؤذِنَ بأنه مُنْفَصِلٌ عَنْ قَولِهِ: ﴿يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ لَفْظًا..»[٢].

وَيُعْلَمُ بهذا أنَّ أَقْسَامَ الوَقْفِ عندَ الهَمَذانيِّ خَمْسَةٌ كَمَا ذَكَرَهَا آنِفًا إلا أنَّ التَّطبِيقَاتِ عِنْدَهُ يُكثِرُ فيهَا مِنَ الأَنْوَاعِ الثلاثةِ الأُولى: التَّامِّ والكَافي والْحَسَن.

وفي هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ وَمَا تَحْتَوِيهِ أَرْبَعُ مَسَائلَ:

المَسْأَلَةُ الأولى: ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ في مُقَدِّمَتِهِ ثَلاثَةً وَعِشرِينَ بَابًا تَتَعَلَّقُ بالوَقْفِ والابْتِدَاءِ، وَذَكَرَ أَسْمَاءَهَا في مَطْلَعِ الْمُقَدِّمَةِ ثُمَّ قَالَ: «فَإذا انقَضَتْ هَذِهِ الأَبْوَابُ مُتَنَاسِقَةً ذَكَرْتُ مَا في كُلِّ سُورَةٍ مِنَ الوُقُوفِ مِنَ

---

(١) الكشف والبيان عن ماءات القرآن (ل١٤٦/ب).

(٢) الكشف والبيان عن ماءات القرآن (ل١٤٦/ب، ل ١٤٧/أ).

فَاتِحَةِ الكِتَابِ إلى خَاتِمَتِهِ، وَباللهِ التَّوفِيقُ»[١]، ثُمَّ شَرَعَ في البَابِ الأَوَّلِ، وَهَذِهِ أَمَارَةٌ مِنَ الأَمَارَاتِ التي تُؤَكِّدُ أنها مُقَدِّمَةٌ لِكِتَابِ الهَادِي.

المَسْأَلَةُ الثانيةُ: قَسَّمَ الهَمَذَانِيُّ القُرَّاءَ في الوَقْفِ والابْتِدَاءِ إلى ثَلاثِ مَرَاتِبَ:

١ - **عَالِمٌ مُخْتَارٌ**: وَهُوَ العَارِفُ بالْمَقَاطِعِ والْمَبَادِي، الْمُضْطَلِعُ بالتَّفْسِيرِ والمعاني، وإنِ اضْطُرَّ وَقَفَ ثُمَّ ابتَدَأَ مَبَادِئَهُ مِنْ حَيثُ انْتَهَى إليه، كَأنه وَاقِفٌ وَاصِلٌ، وَإنْ رَجَعَ طَالِبًا لِحُسْنِ الابْتِدَاءِ كَانَ مُصِيبًا على مَا ذَكَرْنَا قَبْلُ.

٢ - **الْمُتَعَلِّمُ الْمُتَّبِعُ**: يَقِفُ على مَا أَخَذَهُ عَنِ العَالِمِ لا يَتَعَدَّى ذلك إلى غَيرِهِ، فَإنْ أَشْكَلَ عَلَيهِ ذلِكَ وَقَفَ على أَوَاخِرِ الآيِ.

٣ - **الْمُضْطَرُّ**: يَقِفُ حَيثُ انْتَهَتْ به القِرَاءَةُ، فَإنِ انقَطَعَ عَلَيهِ بَعْضُ الكَلِمَةِ رَجَعَ فَأَعَادَهَا مِنْ أَوَّلِهَا[٢].

المَسْأَلَةُ الثالِثةُ: فَصَّلَ الهَمَذَانِيُّ كَلِمَ القُرْآنِ مِنْ حَيثُ الوَصْلُ وَالفَصْلُ إلى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ:

١ - مَا يَتَّصِلُ بِمَا بَعْدَهُ لَفْظًا وَمَعْنًى فَيَجِبُ أَنْ يُوصَلَ، نَحْوُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢].

٢ - مَا يَنْفَصِلُ عَمَّا بَعْدَهُ لَفْظًا وَمَعْنًى فَيَتِمُّ الوَقْفُ عليه وَيَحْسُنُ الابْتِدَاءُ بِمَا بَعْدَهُ، نَحْوُ: ﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

٣ - مَا يَتَّصِلُ لَفْظًا وَيَنْفَصِلُ مَعْنًى، نَحْوُ: ﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٧].

٤ - مَا يَنْفَصِلُ لَفْظًا وَيَتَّصِلُ مَعْنًى، نَحْوُ: ﴿يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥].

(١) الكشف والبيان (ل ١٣٤/أ). (٢) الكشف والبيان (ل ١٤٧/أ).

٥ - مَا تَرَدَّدَ بينَ هَذِهِ الأَقْسَامِ، فَتَارَةً يَتَّصِلُ بالأَوَّلِ، وَتَارَةً يَتَّصِلُ بالثاني، نَحْوُ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩] فَمَنْ فَتَحَ الْهَمْزَةَ[١] وَصَلَهُ بما قَبْلَهُ؛ لاتِّصَالِهِ بِهِ، وَمَنْ كَسَرَهَا[٢] ابتَدَأَ بِهِ؛ لانفِصَالِهِ عَمَّا قَبْلَه[٣].

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: اعْتَنَى الهَمَذَانيُّ عِنَايَةً كَبِيرَةً باخْتِلافِ مَحَلِّ الوَقْفِ لاخْتِلافِ القِرَاءَاتِ، وَعَقَدَ لذلك فَصْلًا، وَقَسَّمَ الْحُرُوفَ التي اخْتَلَفَ فِيهَا القُرَّاءُ وَقْفًا وَوَصْلًا إلى ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ:

١ - مَا قَوِيَ لِلْوَصْلِ، نَحْوُ: ﴿مَٰلِكِ﴾[٤] ﴿يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] لِمَنْ جَعَلَهُ تَابِعًا لِمَا قَبْلَه.

٢ - مَا قَوِيَ لِلْفَصْلِ، نَحْوُ: ﴿مَالِكُ[٥] يوم الدين﴾ [الفاتحة: ٤] بالألِفِ وَالرَّفعِ على الابْتِدَاء.

٣ - مَا يُقَوِّي إِحْدَى الْحَالَينِ، نَحْوُ: ﴿لَا تُضَآرَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣] مَنْ قَرَأَ بفَتْحِ الرَّاءِ[٦] فَالوَقْفُ عَلى مَا قَبْلَهُ؛ لأنهُمَا كَلامَانِ، وَمَنْ

(١) قرأ بها الكسائي والشنبوذي، **ينظر**: التيسير للداني (ص٢٤٩)، ومصطلح الإشارات (ص١٨١).
(٢) قرأ بها الجمهور وهم الباقون، **ينظر**: التيسير (ص٢٤٩)، ومصطلح الإشارات (ص١٨١).
(٣) **ينظر**: مقدمة الهادي (ل١٤/أ، ب).
(٤) قرأ بها عاصم والكسائي ويعقوب وخلف. **ينظر**: التيسير (ص١٢٦)، وتحبير التيسير لابن الجزري (ص١٨٦).
(٥) قرأ بها أبو هريرة وأبو حيوة وعمر بن عبد العزيز بخلاف عنه وأبو روح عون بن أبي شداد العقيلي. **ينظر**: معجم القراءات (١/١١).
(٦) قرأ بها نافع وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر وابن جماز من طريق الهاشمي وعيسى من طريق ابن مهران. **ينظر**: التيسير (ص٢٣٩)، وتحبير التيسير (ص٣٠٥).

قَرَأَ بالرَّفْعِ(١) فَالوَصْلُ أَوْلى؛ لأنها كَلامٌ وَاحِدٌ(٢).

وَهَذا يَدُلُّ عَلى سَعَةِ رِوَايتِهِ في عِلْمِ القِراءَاتِ.

❁ ❁ ❁

(١) قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو وأبان عن عاصم وقتيبة عن الكسائي وابن محيصن ويعقوب واليزيدي. ينظر: التيسير (ص٢٣٩)، ومصطلح الإشارات (ص١٦٦)، وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز (ص٣٠١).

(٢) الكشف والبيان (ل١٤٧/ب).

المَبْحَثُ التَّاسِعُ

مَسْلَكُ الإمَامِ أبي الحَسَنِ علي بن محمد السَّخَاوِيِّ (ت٦٤٣هـ)

وينتظم في ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول: التَّعْرِيفُ بالْمُصَنِّفِ.**
- **المطلب الثاني: التَّعْرِيفُ بالْمُصَنَّفِ.**
- **المطلب الثالث: أَقْسَامُ الوَقْفِ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ.**

* * *

المَطْلَبُ الأَوَّلُ

التَّعْرِيفُ بالْمُصَنِّفِ

هو عليُّ بنُ محمَّد بنِ عبد الصَّمد بن عبد الأحَد بن عبد الغَالب الْهَمْدَانيُّ الْمِصريُّ السَّخَاويُّ، يُكْنَى بأبي الْحَسَن، ويُلَقَّبُ عَلَمَ الدِّين، شَيخُ القُرَّاء بدِمَشْق، وُلِدَ في سَخَا(١) بمصر سَنَةَ ثَمَانٍ أو تِسْعٍ وخمسين وخمس مئة، وانْتَقَلَ إلى القَاهِرَة(٢) يَتَعَلَّمُ ويَتَفَقَّهُ وَيَأْخُذ عَن كِبَارِ العُلَمَاءِ،

(١) سَخَا: مقصور، بلفظ السخاء، وهي كورة بمصر وقصبتها، سخا بأسفل مصر، وهي الآن قصبة كورة الغربية ودار الوالي بها، وقال الأصمعي: السخاوية الأرض اللينة التربة مع بُعد.
ينظر: معجم البلدان (٣/٢٢١)، مراصد الاطلاع (٢/٦٩٧).

(٢) القاهرة: مدينة بجنب الفسطاط بمصر يجمعها سور واحد، وهي اليوم المدينة العظمى، وبها دار الملك ومسكن الجند، وهي أجل مدينة بمصر لاجتماع أسباب الخيرات، تُعرف بالقاهرة المعزية.

كَمَا أَفَادَ مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ العَصْرِ في القَاهِرة والإِسْكَنْدَرِيَّة[(١)] ثُمَّ دِمَشْقَ، وَلَمَّا نزلَ في دِمَشْقَ تَصَدَّرَ الإِقْرَاءَ فِيهَا، وَأَصْبَحَ شَيخَ قُرَّائِهَا وَفَقِيهَهَا، وهو إِمَامٌ في القِرَاءَاتِ والتَّفْسِيرِ والنَّحْوِ واللُّغَة، لَهُ مُصَنَّفَاتٌ جِيَادٌ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: التَّفْسِيرُ، وَكِتَابُ المُفَضَّلُ في شَرْحِ المُفَصَّلِ، وَشَرْحُ الشَّاطِبِيَّة، وَكِتَابُ جَمَالِ القُرَّاءِ وَكَمَالِ الإِقْرَاءِ، وَغَيرُهَا.

رَوَى عَن: الإِمَامِ الشَّاطِبِيِّ وَلازَمَهُ كَثِيرًا، وَغِيَاثُ بن فَارِس، والبُوصِيرِيِّ، وَجَمْعٍ غَفِيرٍ.

وَرَوَى عَنْهُ: أَبُو شَامَةَ المَقْدِسِيُّ، وَأَبُو الفَتْحِ محمَّدُ بنُ عَلِيٍّ الأَنْصَارِيُّ، وَغَيرُهُم كَثِيرٌ.

مَاتَ بِدِمَشْقَ لَيلَةَ الأَحَدِ ثانِي عَشَرَ جُمَادَى الآخِرَة سَنَةَ ثلاثٍ وَأَرْبَعِينَ وَسِتِّ مِئَةٍ، وَلَهُ مِنَ العُمُرِ أَربَعٌ أو خَمْسٌ وثَمَانُونَ سَنَةً، فَرَحِمَهُ اللهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً[(٢)].

المَطْلَبُ الثَّانِي

التعريف بالمصنَّف

أولًا: تحقيق عنوانه:

جَاءَ كِتَابُ السَّخَاوِيِّ في الوَقْفِ وَالابْتِدَاءِ بِعُنْوَانِ: «عَلَمُ الاهْتِدَاءِ في مَعْرِفَةِ الوَقْفِ والابْتِدَاءِ» ضِمْنَ مجموعةٍ مِنَ الكتب جَعَلَها المصنِّفُ

= ينظر: معجم البلدان (٤/ ٣٤١)، آثار البلاد وأخبار العباد (ص٢٤٠).

(١) **الإسكندرية:** هي المدينة المشهورة بمصر، على ساحل البحر، واختلف أهل السِّيَر في بانيها: فمنهم مَنْ ذهب إلى أن بانيها الإسكندر الأول، ومنهم من قال: بناها الإسكندر بن دارا ابن بنت الفيلسوف الرومي.
ينظر: آثار البلاد وأخبار العباد (ص١٤٣)، مراصد الاطلاع (١/ ٧٦).

(٢) **ينظر:** الوافي بالوفيات (٢٢/ ٦٤)، وفيات الأعيان (٣/ ٣٤٠)، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، للسُّيوطي (١/ ٣٨٣).

تحتَ كتابٍ واحدٍ سمَّاه في مُقدِّمته: «جَمَالُ القُرَّاءِ وَكَمَالُ الإِقْرَاءِ»، وَكُتِبَ ذلك على النُّسَخِ كُلِّهَا إلا نُسْخَةً وَاحِدَةً جَاءَتْ مختَلِفَةً اخْتِلافًا يَسِيرًا[(١)].

ثانيًا: بيانُ مَوضُوعِه:

عَرَضَ المؤَلِّفُ في هَذَا الكِتَابِ مَبَاحِثَ كثيرةً تتعلَّقُ بالوَقْفِ والابتِدَاء في القُرْآنِ الكَرِيمِ، وَلَمْ يجعلْ قِسْمًا للتَّطْبِيقِ أو الفَرْشِ على كَلِمَاتِ سُوَرِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، فأشبَه كتابُهُ التَّأْصِيلَ النَّظَرِيَّ لهذا الفَنِّ.

ثالثًا: تَوضِيحُ مَنْهَجِه:

قدَّم المصنِّفُ بمقدِّمةٍ مُتَوَسِّطةٍ أَسْنَدَ فيها بَعضَ الأحاديثِ عَنْ مَوضُوعِ الوَقْفِ والابتِدَاء وَمُتَعَلَّقَاتِه إلى مَشَايخِهِ الذين رَوَاهَا عَنهُم بأَسَانِيدِهِم، ثُمَّ تَحَدَّثَ في هَذِهِ المُقَدِّمَةِ عَنْ مَوضُوعَاتٍ مُتفرِّقَةٍ: فَوَائِدُ مَعْرِفَةِ الوَقْفِ والابتِدَاء، بَعْضُ القَوَاعِدِ لِلْوَقْفِ، مَسْأَلَةُ الاستثناءِ وَأَضْرُبه، أَقْسَامُ الوَقْفِ وَبَيَانُ كُلِّ قِسْمٍ، ثُمَّ شَرَعَ في تَفْصِيلِ القَولِ في بَعْضِ الأَلفَاظِ والكَلِمَاتِ كـ: القَولِ في بَلَى، وَالقَولِ في إِذا، وَالقَولِ في أَمْ، والقَولِ في لَو وَلَولا، وَنَحْو ذلك[(٢)].

رابعًا: ذِكْرُ رُتْبَتِه:

يُصنَّفُ الكِتَابُ عَلَى أنه رَكِيزَةٌ مِنْ رَكَائِزِ الكُتُبِ النَّظَرِيَّةِ لِعِلْمِ الوَقْفِ والابتِدَاء، حيثُ تَحَدَّثَ فيه عَنْ مَبَاحِثِ الوقفِ والابتداءِ وَمَسَائِله وقواعِدِه، وبما أنَّ الكِتَابَ خَلا مِنَ التَّطبيقِ العملي فليسَ لَهُ صِلَةٌ بِكُتُبِ الفَرْشِ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ.

(١) وهي نسخة حلب. **ينظر:** جمال القراء وكمال الإقراء (١/ ٨).

(٢) **ينظر:** جمال القراء وكمال الإقراء، علم الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء (٢/ ٥٤٨).

المَطلَبُ الثَّالِثُ

أقسام الوقف عند المصنِّف

أَبَانَ السَّخَاوِيُّ أَقْسَامَ الوَقْفِ عِنْدَه حيثُ قَال:

«وَالوَقْفُ على أَرْبعةِ أَقْسَامٍ:

تَامٌ: وَهُوَ الذي انْفَصَلَ مِمَّا بَعْدَهُ لَفْظًا وَمَعْنًى.

وَكَافٍ: وَهُوَ الذي انْفَصَلَ مِمَّا بَعْدَهُ في اللَّفظِ، وَلَهُ بِهِ تَعَلُّقٌ في المعنى بَوجهٍ.

وَحَسَنٍ: وَهُوَ الذي لا يَحتاجُ إلى ما بَعْدَه؛ لأنهُ مَفْهُومٌ دُونَهُ، وَيَحْتاجُ مَا بَعْدَه إِليهِ لجَرَيانِه في اللَّفظِ عَليه.

وَقَبِيحٍ: وَهُوَ الذي لا يُفهَمُ مِنْهُ كَلامٌ، أو يُفهمُ منه غيرُ المراد.

وَقَالَ آخَرُون: الوَقفُ ثَلاثةٌ: تَامٌّ وَكَافٍ وَقَبيحٌ، فَجَعَلُوا الحسَنَ مِن جملة القبيح. والاختِيَارُ تَفْصِيلُ هذِه الأَوقَافِ وَتَقْسيمُهَا إِلى أَرْبَعةٍ كَمَا سَبَقَ»(١).

وفي هَذِهِ الأَقْسَامِ ومَا بَعْدَهَا أَرْبعُ مَسَائلَ:

المَسْأَلَةُ الأُولى: نَبَّهَ السَّخَاوِيُّ على مَلْحَظٍ خَفِيٍّ في تَعْرِيفِ الوَقْفِ الحسن، وَهُوَ اعتمادُ مَا بَعْدَهُ على مَا قَبْلَه، حَيثُ قَال: «وَحَسَنٌ: وَهُوَ الذي لا يَحتاجُ إِلى مَا بَعْدَه؛ لأنه مَفْهُومٌ دُونه، وَيَحتَاجُ مَا بَعْدَهُ إليه لجَرَيانِهِ في اللَّفْظِ عَلَيه»(٢) وَهُوَ فَهْمٌ ثَاقِبٌ مِنْهُ؛ إِذِ المعْنَى يَظْهَرُ بالجزءِ الأَوَّلِ مِنَ الوَقْفِ لكِنَّ مَا بَعْدَه لا يَقُومُ بِنَفْسِهِ لاعْتِمَادِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَهُوَ تَعْبيرٌ دَقِيقٌ يَنمُّ عَنْ رُسُوخِه في هَذَا العِلْمِ.

---

(١) علم الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء (ص٥٦٣).

(٢) علم الاهتداء (ص٥٦٣).

المَسْأَلَةُ الثانية: أَشَارَ السَّخَاوِيُّ إلى مَسْأَلةٍ مُهِمَّةٍ - ولا أَعْلَمُ إنْ كَانَ أَحَدٌ سَبَقَهُ بهذا - وَهِيَ تَوَارُدُ أَنْوَاعِ الوَقْفِ في الكلمةِ الوَاحِدَةِ، فَقَالَ: «وَقَدْ يَحتمِلُ الموضعُ الواحِدُ أَنْ يَكُونَ تامًّا وَأَنْ يَكُونَ كَافيًا وَأَنْ يكُونَ حَسَنًا، كَقَولِهِ ﷻ: ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] يجوزُ أَنْ يكُونَ تامًّا إذا كَانَ ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] مبتدأً، والخبرُ ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]، ويجوزُ أَنْ يكُونَ كافيًا إذا جَعَلْتَ ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ مَرْفُوعًا على معنى: هُم الذين، أو مَنْصُوبًا على مَعنَى: أعني الذين، وَأَنْ يكُونَ حَسَنًا إذا كَانَ في مَوضِعِ خَفْضٍ نَعْتًا ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾»(١).

وهَذا فيه إعْمَالٌ لبَابِ الاجتِهَادِ المبنيِّ عَلى عِلْمٍ وَدِرَاية، وَزِيَادةِ إِدْرَاكٍ لاختيارَاتِ أَهْلِ الفَنِّ في كُتُبِهم أو في المصاحِفِ، وَهَذا مِنْه سَعةُ فَهْمٍ وَعُلُوُّ كَعْبٍ.

المَسْأَلَةُ الثالثة: أيقَظَ السَّخَاوِيُّ حِسَّ المتَعَلِّم لهذا الفَنِّ حِينَ أَوْرَدَ بَعْضَ الْمُرَادِفَاتِ للمُصْطَلحِ الوَاحِدِ، فَقَالَ: «فَأَمَّا القِسْمُ الأَوَّلُ وَهُوَ التَّامُّ، وَيُسَمَّى أيضًا الْمُخْتَار.. وَأَمَّا الكَافي وَيُسَمَّى الصَّالِحَ، وَالمَفْهُوم، وَالجَائز..»(٢)، وَلا رَيبَ أَنَّ هَذا يجمَعُ ذِهْنَ الْمُتَلقِّي لِمُتَفَرِّقَاتِ الكُتُبِ، وَيُبَيِّنُ حَقِيقَةَ بَعْضِ الْمُصْطَلَحَاتِ وإنْ تَغَايَرَتْ في الْمُسَمَّياتِ إلا أَنَّ غَايَاتِهَا وَاحِدَةٌ.

المَسْأَلَةُ الرَّابعة: أَوضَحَ السَّخَاوِيُّ أَرْكَانَ مَعْرِفَةِ الوَقْفِ وَالابْتِدَاء، وَفِيهِ إِشَارَةٌ خَفِيَّةٌ إِلى عَدَمِ وَضعِ الفَرْشِ في كِتَابه، وَأَنَّ مَا وَضَعَه هُو لُبُّ العِلْمِ وَمَفَاتِحُه، فَقَالَ: «وَاعْلَم أَنَّ مَعْرِفَةَ الوَقْفِ وَالابْتِدَاءِ تُبْنَى عَلَى مَعْرِفَةِ مَعَاني القُرْآنِ وَتَفْسِيرِهِ وَإِعْرَابه وَقِرَاءَاتِهِ، فَقَد تَقْتَضِي بَعْضُ القِرَاءَاتِ وَقْفًا

---

(١) علم الاهتداء (ص٥٦٤). (٢) علم الاهتداء (ص٥٦٣).

لا تَقْتَضِيه القِرَاءَةُ الأُخرَى. فَعَلَى مَا ذَكَرْتُهُ فَاعْتَمِدْ في الأوقَافِ لا عَلَى كُتُبِ الْمُصَنِّفِينَ في ذلك؛ فَفِيهَا تَخْلِيطٌ كَثيرٌ، وَعَدمُ إتْقَانٍ، وَإعْرَابٌ فَاسِدٌ، وَوُجُوهٌ مِنَ المعَاني غَير مَرْضِيَّة، وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ»[١].

* * *

(١) علم الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء (ص٦٤٤).

المَبْحَثُ الْعَاشِرُ

مسلك الإمام أبي محمد عبد الله بن محمد النَّكْزَاوي

(ت٦٨٣هـ)

وينتظم في ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: التَّعريف بالْمُصنِّف.
- المطلب الثاني: التَّعريف بالْمُصنَّف.
- المطلب الثالث: أقسام الوقف عند الْمُصنِّف.

* * *

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

التعريف بالمصنِّف

هو عبد الله بنُ محمدِ بنِ عبد الله بن عمرَ بنِ أبي زيد القاضي النَّكْزَاوي الإسكندراني المدني الأنصاري، يكنى بأبي محمد، ويُلقَّب معينَ الدين، مقرئٌ كامل مصدَّر عارف، وُلِدَ بالإسكندرية سنةَ أربعَ عشرةَ وستِّ مئة، نشأ فيها وتعلَّم، ثم ارتحل لتحصيل مزيدٍ من العلمِ إلى القاهرة، ثم إلى دمشقَ، له مصنَّفان مذكوران في كتب التراجِم، أحدُهما: كتابُ الشامل في القراءات السبع، والآخر: كتابُ الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء.

رَوى عن: جعفر الهمداني، وعبد الرحمٰن الصفراوي، وأبي العباس المرجاني، وغيرهم.

وروى عنه: أحمد بن علي الحرازي، ولم أقف على غيره.

مات فجأةً سنة ثلاث وثمانين وست مئة وله من العمر تسع وستون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة[(١)].

المَطْلَبُ الثَّانِي

التعريف بالمصنِّف

أولًا: تحقيق عنوانه:

كشَف النِّكْزَاويُّ عن مُسَمَّى هذا السِّفر في خطبته فقطعَ بقوله قولَ كل خطيب، فقال: «وسمَّيتُه: كتابَ الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء»[(٢)]، كما اتفقتِ النُّسخُ الخطيَّة على عنوان هذا الكتاب.

ورأى بعضُهم[(٣)] أن اسمَه: «الاقتضاء في معرفة الوقف والابتداء» ولكنهم جانبوا الصواب، ولم يُحالِفْهم التحقيقُ في الجواب.

ثانيًا: بيانُ موضوعه:

الوقف والابتداء في القرآن العظيم على طريقة الفَرْش، وجمَع معه علمَ عدِّ الآيِ أو علمَ الفواصل، وذكر مقدِّمةً طويلة في أول الكتاب تشتملُ على موضوعاتٍ متعددة لها صلةٌ بالوقف أو العدد.

ثالثًا: توضيح منهجه:

جاء كتاب النِّكْزَاوي مشابهًا لِكُتُب المتقدِّمين في هذا الفن على

(١) ينظر: معرفة القراء الكبار (٢/ ٦٨٢)، غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٤٥٢)، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة (١/ ٤٧٤).

(٢) الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء (١/ ١٥٠).

(٣) ينظر: معجم المؤلفين (٢/ ٢٨٥).

طريقة الفرش، حيث قسم الكتاب إلى قسمين: نَظَري وتطبيقي، أما القسم النظري فتحتَه: المقدِّمة وأوضحَ فيها: منهجَه وسببَ تأليفه للكتاب، ثم أعقَبَها بأبواب قصيرةٍ تحدَّث فيها عن مسائلَ مُتفرِّقةٍ عن أصول علم الوقف والعدِّ، ثم ثنَّى بالتطبيق العملي وهو القسمُ الثاني من الكتاب، فرتَّبه على سُور القرآن الكريم مرتبًا من سورة الفاتحة إلى سورة الناس، وأورد فيها مواضعَ الوقف وخلافَ العلماء في بعضها وترجيحَه.

ويتلخَّصُ منهجُ المصنِّف في النِّقاطِ التالية:

١ - قَسَمَ الكتاب إلى قسمين: قسم نظري، وقسم تطبيقي.

٢ - جَمَعَ بين علمَيِ الوقف وعدِّ الآي في هذا المصنَّف.

٣ - أشار في مقدِّمته إلى المصادر التي اعتمد عليها في تصنيف كتابه.

٤ - تناولَ في بداية كل سورة موضوعاتٍ تختص بها؛ كالمكي، والمدني، وعددِ آيِ السُّورة، ونظائرها في العدد، وعدد كلماتها وحروفها وفواصلها، ورؤوس آيِها، وغيرها.

٥ - يُعنَونُ للوقف والابتداء في كل سُورة بعد ذكر مقدماتها.

٦ - يذكر مواضعَ الوقف في كل آية، مع نوعه ورتبته.

٧ - يُورِد آراءَ أئمة الوقف والابتداء في مواضعِ الوقف غالبًا.

٨ - يذكرُ أحاديثَ تتعلَّقُ ببعض مسائلِ الوقف.

٩ - يستشهد بآراء النُّحاة وأقوالهم وأشعارهم.

١٠ - يُورِدُ القراءاتِ المختلفةَ لبيان أحكام الوقف والابتداء.

١١ - يعتني بذكر أقوال الصَّحابة والتابعين مما يتعلَّق بأسباب النزول.

١٢ ـ يذكر أقوالَ الفقهاء وآراءَهم.

١٣ ـ يذكر تفاسيرَ متعددةً للكلمة القرآنية لبيان أحكام الوقف(١).

رابعًا: ذكر رتبته:

يُعدُّ كتابُ الاقتداء من الكتب التراثية ذات القيمة العلميَّة العالية، التي أضافت لهذا العلم وأثْرَتْه إثراءً جديدًا، ويأتي في الرتبة الثامنة تاريخيًّا في وصوله إلينا محققًا ضمنَ كتبِ الوقف والابتداء على طريقة الفَرْش، وقد شارك النَّكْزاويُّ النَّحَّاسَ والعُمَانِيَّ والهَمَذَانيَّ في بَسْط الخلاف والآراء والترجيح، وله الأوليَّة في قَرْن علمِ الوقف بعلم عدِّ الآيِ في كل سُورة، وتتجلَّى قيمةُ المصنَّف العلميةُ في المسائلِ التالية:

١ ـ الجمع بين علمَي الوقف والعدِّ في مصنَّف واحد؛ مما يُسهِّلُ ويقرِّبُ على أهل الصِّناعة التعاملَ معهما.

٢ ـ احتواء المصنَّف على علومٍ متعددةٍ؛ كالمكي والمدني، والتفسير والقراءات والأعداد، وغير ذلك.

٣ ـ الحَشْد لآراء أئمة الوقف السَّابقين والموازنة بينهم.

٤ ـ إفادة علماء الوقف المتأخِّرين من هذا المصنَّفِ وطريقته؛ كالأشموني مثلًا(٢).

المطلب الثالث

أقسام الوقف عند المصنِّف

عَقَدَ المصنِّف بابًا مستقلًا في مقدمته وذكر فيه مصطلحاتِ العلماء في أقسام الوقف والابتداء، وأوضحَ مصطلحَه الذي ارتضاه لنفسه مِن بين

(١) **ينظر**: مقدمة كتاب الاقتداء (ص١٣١).
(٢) **ينظر**: مقدمة كتاب الاقتداء (ص١١١).

هذه المصطلحات، فقال: «والذي ارتضيتُه أن الوقفَ ينقسمُ إلى أربعةِ أقسام: تام، وكاف، ومفهوم، وما لا ينبغي الوقفُ عليه حالةَ الاختيار»(١)، ثم شرع في بيان هذه الأقسام وأمثلتها فقال: «ذكر التام: وهو الذي يَحْسُن الوقفُ عليه، والابتداء بما بعده؛ لانقضاء الكلام وانقطاعه، وامتناعِ ما بعده أن يكون متعلقًا به من جهة اللفظ، ومن جهة المعنى... كقوله ﷻ: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]... ذكر الكافي: وهو الذي يحسن الوقف عليه أيضًا والابتداء بما بعده، إلا أنَّ الذي بعده متعلقٌ به من جهة المعنى لا من جهة اللفظ، ويكونُ ذلك كلامًا قائمًا بنفسه يُكتفى به.

وذلك نحوُ الوقف على قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] والابتداء بما بعده، وكذلك ما بعده في الآية كلها...

ذكر المفهوم: وهو كل كلام موقوفٍ عليه [مستغنٍ] بعامل، ومعمول يفيد معنًى يُكتفى به ليفهم منه معنى الوقف على ما قبله، إما للفصل بين الأمر والنهي، أو للفصل بين كلامين، كقوله ﷻ: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٥٧] يقف عليه، ثم يبتدئ بقوله: ﴿رَسُولَ ٱللَّهِ﴾؛ لأن الضَّمير الذي في قوله ﷻ: ﴿وَقَوْلِهِمْ﴾ عائد على اليهود الذين قالوا ذلك، فأنت إذا وصلتَ قوله: ﴿رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ بقوله: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ أوقعتَ اللبس في أنَّ قوله: ﴿رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ من تتمة كلامهم فيُفهم من ذلك أنهم مُقِرُّون أنه رسولُ الله، وليس الأمر كذلك، فتقف على آخر الحكاية عن قولهم لإزالة اللَّبس، وإمَّا للفصل بين الحكاية عن كلام الكفار، والحكاية عن كلام الملائكة...

(١) الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء (١/ ١٩٠).

ذكر ما لا ينبغي الوقفُ عليه حالةَ الاختيار: وهو الذي لا ينبغي الوقف عليه اختيارًا، ولا يُفهم منه المرادُ، ولا يتم إلا باتِّصاله، وذلك نحوُ الوقف على المضاف دون المضاف إليه، وعلى الفعل دون الفاعل...»[(١)].

وفي هذه الأقسام وما بعدها أربعُ مسائلَ:

المسألة الأولى: استعملِ النَّكْزَاوي مصطلحَ المفهوم وهو مشابهٌ لمصطلح الكافي من جهة التعلُّق من طريق المعنى، كما يظهرُ ذلك من خلال الأمثلة التي ضرَبها، وأراد بهذا الوقفِ إفهامَ المستمع بالتغاير بين الكلامَين أو المعنيين من حيثُ الوقفُ والابتداء.

المسألة الثانية: أدرج المصنِّف حالةَ بقاء التعلُّق اللَّفْظي والمعنوي تحت القسم الرابع: وهو ما لا ينبغي الوقفُ عليه حالةَ الاختيار؛ وعليه فإنَّ أيَّ تعلُّقٍ لَفظيٍّ معنويٍّ باقٍ بعد رأس الآية فهو يَرى وصلَه بما بعده، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] قال عنها: «فإن وقفتَ على ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ جاز إلا أنه لا ينبغي؛ لأن ما بعده نعتٌ لما قبله، ولا يُفصل بين النعت والمنعوت»[(٢)].

المسألة الثالثة: نبَّه المؤلِّفُ أنَّ الوقفَ التَّام أو الكافي أو المفهوم في رؤوس الآي أو في الفواصل أتمُّ وأكفى وأشدُّ إفهامًا مما يَرِد في وسَط الآي، وهذا فيه إشارةٌ إلى تفاضل الوقوف التَّامة فيما بينها، وكذا الوقوف الكافية، وأيضًا الوقوف المفهومة.

المسألة الرابعة: أشار المصنِّف في تعريف الكافي إلى مناسبة تسميته بهذا الاسم؛ وذلك حين قال: «ويكونُ ذلك كلامًا قائمًا بنفسه يُكتفى به»[(٣)]، وهذا من جميل مُلَحِه في هذا العِلْم.

---

(١) الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء (١/ ١٩٠) وما بعدها.
(٢) الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء (١/ ٢١٨).
(٣) الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء (١/ ١٩٣).

المبحثُ الحادي عشر

مسلك الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن عمر الجَعبري (ت٧٣٢هـ)

وينتظم في ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول: التَّعريف بالْمُصنِّف.**
- **المطلب الثاني: التَّعريف بالْمُصنَّف.**
- **المطلب الثالث: أقسام الوقف عند الْمُصنِّف.**

* * *

المطلب الأول

التعريف بالمصنِّف

هو إبراهيمُ بنُ عمرَ بنِ إبراهيمَ بنِ خليلِ بن أبي العبَّاسِ الجَعْبريُّ الربعيُّ الخليليُّ الشَّافعيُّ النَّحْويُّ المقرئُ، يكنى بأبي إسحاقَ وأبي محمدٍ، والأوَّل أشهَر، ويُلقَّب ببغدادَ تقيَّ الدِّين، وأهلُ الخليل[(١)] يُلقِّبُونَه برهانَ الدِّين، وُلِدَ في جَعْبَر[(٢)] سنةَ أربعينَ وَسِتِّ مِئةٍ، نَشَأ فيها نَشأةً

---

(١) الخليل: اسم موضع، وبلدة فيها حصن وعمارة وسوق، بقرب البيت المقدَّس، بينهما مسيرة يوم، فيها قبر الخليل ﷺ وإسحاق ويعقوب ويوسف ﷺ في مغارة تحت الأرض، وبالخليل سمي الموضع، واسمه الأصلي: حبرون، وقيل: حبرى. ينظر: معجم البلدان (٢/ ٤٤٢)، مراصد الاطلاع (١/ ٤٨٠).
(٢) جعبر: بالفتح ثم السكون، وباء موحدة مفتوحة، وراء. قلعة جعبر: على الفرات بين بالس والرَّقة، قرب صفين، وكانت قديمًا تسمَّى دوسر، فملكها رجل من بني قُشير أعمى يُقال له: جعبر بن مالك، فنُسبت إليه. =

عِلْمِيَّةً، وَتَرَبَّى تربيةً سليمةً في أُسْرةٍ عَرِيقةٍ مَشْهورةٍ بالعِلْمِ والصَّلاح، ثُمَّ ارْتَحَلَ إلى بغْدَاد لِطَلَبِ العِلْمِ وَلِقَاءِ العُلَمَاء والأخْذِ عنهم، حتَّى بَرَعَ وَنَبَغَ وَلَمَعَ فأصبحَ إمَامًا في القِرَاءات، عَارِفًا بالفقه والعربيَّة، وَصَنَّفَ التَّصانيفَ الكثيرة، مِنْهَا: الأبحاثُ الجميلةُ في شَرْحِ العَقِيلة، وكنزُ المعاني في شَرْحِ حِرْزِ الأماني، وَوَصْفُ الاهْتِدَاءِ في الوَقْفِ والابتِدَاءِ، وغيرُها.

رَوَى عَنْ: عليِّ بنِ عثمان الوَجُوهي البغداديِّ، ومحمد بن سالم المَنبِجي ابن البواريِّ، وغيرِهم.

وَرَوَى عنه: إبراهيمُ التَّنُوخيُّ، ومحمد الذَّهبيُّ، وغيرُهم كثيرٌ. مَاتَ ببلد الخليل يومَ الأحد الخامسَ من شهرِ رمضانَ سنةَ اثنتين وثلاثين وسبع مئةٍ، وَلَهُ مِنَ العُمُرِ اثنتان وتِسْعُونَ سنةً، فَرَحِمَهُ اللهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً(١).

المَطْلَبُ الثَّانِي

التَّعْرِيفُ بالمصنَّف

أولًا: تحقيق عنوانه:

قَطَعَ الجعبريُّ قولَ كُلِّ خطيبٍ بمسَمَّى هذا الكتاب في مُقَدِّمته، حيثُ قال: «وَسَمَّيْتُهُ: وَصْفُ الاهْتِدَاء في الوَقْفِ والابتِدَاء»(٢)، كما حَمَلَتْ أيضًا النُّسَخُ الخطيَّةُ عُنْوانَ هذا الكتاب، خلافًا لما نُقِلَ عَنْ بعضِهم(٣) أنه سَمَّاهُ «الاهْتِدَاء في الوَقْفِ والابتِدَاء»، وَسَمَّاهُ

= ينظر: معجم البلدان (٢/ ١٦٥)، مراصد الاطلاع (١/ ٣٣٥).

(١) ينظر: برنامج الوادي آشي (٤٧)، طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة (٢/ ٣١٨)، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لابن حجر العسقلاني (١/ ٥٠).

(٢) وصف الاهتداء في الوقف والابتداء (١/ ٣).

(٣) ينظر: معرفة القراء، تحقيق الدكتور: طيار آلتي قولاج (٣/ ١٤٦٤)، وكشف الظنون (٢/ ٢٠٣).

آخَرُونَ(١): «وَصَايَا الاهْتِدَاء في الوَقْفِ والابتِدَاء»، وهذا خلافُ الصَّواب؛ إذِ النَّصُّ مِنَ المؤلِّف قَطْعٌ للاجتهاد والظُّنون.

ثانيًا: بيان موضوعه:

الوقف والابتداء في كتاب الله تعالى على طريقةِ فَرْشِ الحروف، مُتأسِّيًا بالعُلَمَاء المتقدِّمين في نَهْجِهم، فَبَدَأَ بالأُصول النظريَّة ثُمَّ التَّطْبيقات العَمَليَّة.

ثالثًا: توضيح مَنْهجه:

رتَّب المصنِّفُ الكتابَ إلى مُقَدِّمةٍ وبابين، أمَّا المقدِّمةُ فكانت قَصيرةً تحكي فَضْلَ الفَصَاحة ومبانيَها وأنَّ الوقفَ والابتداءَ أحدُ العُلُوم المُعِينة على تحصيلها، ثمَّ الجهود التي سَاهَمَتْ في إرْوَاء شجرة هذا الفنِّ، ودَور الجعبريِّ تجاهَهَا، ثُمَّ الباب الأوَّل وتحته: اثنا عشر فصلًا جاءَتْ عن أُصول عِلْمِ الوَقف، وإعراب القرآن، وَمَعْرِفَة هَمَزاتِ الوَصْل والقَطْع وحركاتها في الأوائل، والباب الثاني جَعَلَهُ لاستنتاج الجزئيات مِنَ الكُلِّيَّات على جهةِ التَّفْصيل على ترتيب السُّوَر، المسمَّى فرشَ الحروف.

وتجتمع محاورُ مَنْهَج الكتاب على وَجْهِ الإجمال في النِّقاطِ التَّالية:

١ ـ قسَّم الكتابَ إلى مُقَدِّمةٍ وبابين، وَجَعَلَ تحت الباب الأوَّل اثني عشر فصلًا.

٢ ـ تَحَدَّثَ في الباب الأوَّل عبر فصوله الاثني عشر عن أُصُول عِلْم الوقف، وَإِشَاراتٍ عن عُلُومٍ أُخْرَى؛ كالإعْراب، والرَّسْم، وهمَزاتِ الوَصْل والقطع.

(١) ينظر: هدية العارفين (١/ ١٥).

٣ ـ وَضَعَ الباب الثاني للتطبيقات العمليَّة في الوقف والابتداء، وَرَتَّبَه على سُور القرآن.

٤ ـ اهتمَّ بذكر بعضِ العُلُومِ؛ كالمكِّيِّ والمدنيِّ، والعَدِّ في مَطْلَعِ كُلِّ سُورة.

٥ ـ تناول مواضعَ الوقفِ في كُلِّ سُورةٍ مُشيرًا إلى حُكْمِهِ وَدَرَجته مِنْ بين الأقسام التي سار عليها.

٦ ـ ذَكَر آراءَ أئمَّةِ الوقف والابتداء، إمَّا بالتَّعْليق والتَّوجيه، أو بالتَّرجيح بينها، أو توجيهِ بعضها.

رابعًا: ذِكْرُ رُتْبَته:

يُعَدُّ كتابُ «وَصْفُ الاهتِدَاء» تاسعَ كتابٍ تاريخيًّا يصلُنا محقَّقًا في عِلْمِ الوقف والابتداء على طريقةِ فَرْشِ الحروف، ويُشَارِكُ الدَّانيَّ وابنَ الغزَّال في سُلُوك طريق الاقْتِضَاب للخلاف، والاختصار للأقاويلِ، وتَتَجلَّى قيمةُ الكتاب العلميَّةُ مِنْ وجُوهٍ عشرة:

١ ـ اعتمادُه على كُتُب أهل الوقف المتقدِّمين؛ كالسِّجِسْتَانيِّ، وابنِ عبَّادٍ[1] النَّحْويِّ، وابنِ الأنْباريِّ، والدَّانيِّ، والسَّجَاوَنْديِّ، والهَمَذَانيِّ، وغيرهم.

٢ ـ نَقْلُه من كتبٍ متقدِّمةٍ في النَّحْو.

(١) محمد بن محمد بن عبَّاد البغدادي، المقرئ النَّحْوي، يكنى بأبي عبد الله، كان مُقدَّمًا في علم القراءات، بارعًا في النَّحْو وعلوم العربية. روى عن: أبي سعيد السِّيرافي، وروى عنه: أبو العباس ابن هارون، له مصنفات كثيرة، منها: كتاب الوقف والابتداء. مات يوم الجمعة لليلتين بقيتا من ذي الحجة سنة أربع وثلاثين وثلاث مئة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: إنباه الرواة (٣/ ٣١٢)، معجم الأدباء (٥/ ٤٣٠).

٣ ـ ذِكْرُه للقراءات العَشْريَّة والشَّاذَّة، وبيان أثرها في الوقف.

٤ ـ اهتمَامُه بمواضع الخلاف بين النَّحْويين والقُرَّاء.

٥ ـ ذِكْرُه لبعض المسائل الفقهيَّة، وبيانُ أثرها في الوقف.

٦ ـ إيرادُه بعض الأقوال التَّفسيريَّة، وبيانُ أثرها في الوقف.

٧ ـ اهتمَامُه بالإعراب، وبيانُ أثره في الوقف.

٨ ـ التَّرجيحُ بين الوُقُوف، وإبانَةُ رأيه في المسائل الخلافيَّة.

٩ ـ إفادةُ المتأخِّرين مِن الكُتَّاب.

١٠ ـ مكانةُ مُؤَلِّفِه، وشهرته، ومشاركته في فنونٍ أخرى[1].

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

أقسام الوقف عند المصنِّف

أبَانَ المصنِّفُ عن قسمته للوقف في مقدمته، حيث جعلها ثمانيةَ أقسام، فقال: «وباعتبار معنى كلمته التركيبي إنِ انعقدت جملتُها بأجزائها وتجرَّدت عَمَّا بعدها تجرُّدًا كُليًّا فالوقفُ الكامل، أو تعلَّقت تعلُّقَ التَّبَعِ فالتامُّ، أو العملِ فالكافي، أو التَّفْسيرِ فالصَّالحُ، أو العِلَّةِ أو السببِ فالمفهومُ، أو الجوابِ فالجائزُ، أو لم تنعقد، أو جزؤها، أو لم يتم، فالنَّاقصُ، والمعيَّن مطلق، والمقيَّد محتمل، ويجتمع نوعان فالرَّاجحُ ومتجاذب طرفان فالأنسبُ؛ كاتِّحاد القائل وتعدُّدِه، واجتماع الوعد والوعيد، وإيهام حكايةٍ والتفات»[2].

كما أوضح علاماتها فقال: «وعلامةُ الكامل: الكافُ، والتَّامِّ: التَّاءُ، والكافي: الفاءُ، والصَّالحِ: الصَّادُ، والمفهومِ: الميمُ، والجائزِ:

(١) ينظر: مقدمة كتاب وصف الاهتداء في الوقف والابتداء (١/ ٥٣).
(٢) وصف الاهتداء في الوقف والابتداء (١/ ٣٠).

الجيمُ، والنَّاقصِ: النُّونُ، والمتجاذبِ: الذَّالُ»[١].

ويُمكِن تفصيلُ أقسام الوقف وأمثلته ورموزه عند الجعبريِّ على النَّحو التَّالي:

١ ـ **الوقف الكامل**: أنْ تتجرَّد الكلمةُ عمَّا بعدها تجرُّدًا كُليًّا. ومثاله: «﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣] (ك)»[٢] ورمزه: (ك).

٢ ـ **الوقف التَّامُّ**: أنْ تتعلَّق الجملة بما بعدها تعلُّقَ التَّوابع؛ كالصِّفة، والبدل، والتَّوكيد. ومثاله: «﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] (ت)»[٣]. ورمزه: (ت).

٣ ـ **الوقف الكافي**: أنْ تتعلَّق الجملة بما بعدها تعلُّقَ العمل؛ كالمبتدأ، والخبر، والفعل، والفاعل. ومثاله: «﴿وَبَرْقٌ﴾ [البقرة: ١٩] (ص) على الاستئناف، (ف) على الحال»[٤]. ورمزه: (ف).

٤ ـ **الوقف الصالح**: أن تتعلَّق الجملة بما بعدها تعلُّقَ التفسير؛ ومثاله: «﴿مُهْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٦] (ص)»[٥]. ورمزه: (ص).

٥ ـ **الوقف المفهوم**: أن تتعلَّق الجملة بما بعدها تعلُّقَ العِلَّة أو السَّبب. ومثاله: «﴿لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] (م)»[٦] ورمزه: (م).

٦ ـ **الوقف الجائز**: أن تتعلَّق الجملة بما بعدها تعلُّقَ الجواب؛

---

(١) وصف الاهتداء في الوقف والابتداء (١/ ٣٠).
(٢) وصف الاهتداء في الوقف والابتداء (١/ ٤٦).
(٣) وصف الاهتداء في الوقف والابتداء (١/ ٤٧).
(٤) وصف الاهتداء في الوقف والابتداء (١/ ٥٢).
(٥) وصف الاهتداء في الوقف والابتداء (١/ ٥١).
(٦) وصف الاهتداء في الوقف والابتداء (١/ ٤٩).

كالشَّرْط والقَسَم وغيرهما. ومثاله: «﴿رِزْقًا﴾ [البقرة: ٢٥] (ج)»[١]، ورمزه: (ج).

٧ ـ **الوقف الناقص**: ألا تنعقد الجملة بما بعدها كليًّا أو جزئيًّا. ومثاله: «﴿بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١] (ن)»[٢]. ورمزه: (ن).

٨ ـ **الوقف المتجاذب**: ما تجاذب فيه الطرفان، فاستوى فيه الوصل والوقف، لكنه يُرجَّح بمرجح. ومثاله: «﴿نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] (ذ) ورجَّح الوصلَ بيانُ المَثَل»[٣]. ورمزه: (ذ).

وهذه أربعُ مسائلَ على أقسام الوقف عند المصنِّف:

المسألة الأولى: استعمل المؤلف عباراتٍ متنوِّعةً نحو: (أكمل، أتم، أحسن، أوفى) في مواضعَ مُتفرِّقةٍ من كتابه، وهذه الألفاظ لا تُعَدُّ مصطلحاتٍ أو أقسامًا إضافية عنده في الوقف، بل هي ملحقة بأشباهها، لكن هذه تفوق أخواتِها في مرتبتها على اعتبار المرجِّح أو القوة.

المسألة الثانية: نبَّه المصنِّف على أنه لا مُشاحَّة في الاصطلاح عند الأئمة ولو اختلفوا في المسمَّيات والرُّموز ما داموا اتفقوا على معنى الوقف ومحله.

المسألة الثالثة: أوضَحَ الجعبريُّ رأيَه في مسألة الوقف على رؤوس الآي أو الفواصل حين جعلها داخلةً في دائرة أنواع الوقف، فقال: «فإن قلتَ: فالفواصلُ محل فصل، فما حالُها في الوقف؟ قلتُ: هي محلُّه باعتبار الموازنة، مع أن أمرَها دائرٌ بين أنواع الاختياري»[٤].

---

(١) وصف الاهتداء في الوقف والابتداء (١/ ٥٤).
(٢) وصف الاهتداء في الوقف والابتداء (١/ ٤٦).
(٣) وصف الاهتداء في الوقف والابتداء (١/ ٥١).
(٤) وصف الاهتداء في الوقف والابتداء (١/ ٣١).

المسألة الرابعة: أبان المؤلفُ موقفَه من الوقف اللّازم أو الوقف القبيح المحرَّم، حيث لا يراهما، وَيَرُدُّ على أصحاب الوقف اللّازم في مواضعه، وبالنِّسبة للوقوف القبيحة المُوهِمَة فقد ربط مناطَ الأمر بالقَصْد وما قام في نيَّة القارئ، وإذا اضطُرَّ إليه القارئُ أُبيحَ له[١].

❁ ❁ ❁

(١) ينظر: وصف الاهتداء (١/ ٣٣).

المبحث الثاني عشر

مسلك الإمام أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري

(ت٨٣٣هـ)

وينتظم في ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول: التَّعريف بالْمُصنِّف.**
- **المطلب الثاني: التَّعريف بالْمُصنَّف.**
- **المطلب الثالث: أقسام الوقف عند الْمُصنِّف.**

* * *

المطلب الأول

التعريف بالمصنِّف

هو محمدُ بنُ محمدِ بنِ محمدِ بنِ علي بن يوسف بن الجَزَريِّ، الدِّمَشْقيِّ الشافعيِّ، يكنى بأبي الخير، ويُلَقَّبُ شمسَ الدين، ويعرف بابن الجزري، شيخ القُرَّاء والمحدِّثين، وإمام أهل الأداء والمجوِّدين.

وُلِدَ في ليلة السبت الخامس والعشرين من شهر رمضان، سنة إحدى وخمسين وسبع مئة بدمشق. نشأ بها فحفظ القرآن وأكمله وهو ابن ثلاثةَ عشرَ عامًا، رحل إلى مصرَ تكرارًا، وفي كل الرحلات يلتقي الأئمةَ القُرَّاء، ويتلقَّى عنهم، ويقرأ عليهم، حتى برَّز وبزَّ أقرانَه.

له مصنَّفات كثيرة بين منثور ومنظوم، جلُّها في علم القراءات والتجويد، منها: «النشر في القراءات العشر»، «المقدمة فيما يجب على

قارئ القرآن أن يعلمه»، «منجد المقرئين»، «الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء»، «غاية النهاية في طبقات القراء».

رَوى عن: عبد الوهاب بن السَّلَّار، وأحمد الطحان، وأبي المعالي ابن اللَّبَّان، والأبرقوهي، وغيرهم كثير.

وروى عنه: ابنه أبو بكر أحمد، وأحمد الرُّماني، ومحمود الشيرازي، وعلي الصالحي، وعلي اليزدي، وخلق كثير.

مات في شِيراز(١)، ضحوةَ الجمعة، الخامس من ربيع الأول سنة ثلاث وثلاثين وثمان مئة، ودُفِنَ بدار القرآن التي أنشأها هناك، وله من العمر اثنتان وثمانون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة(٢).

المَطْلَبُ الثَّانِي

التعريف بالمصنَّف

أولًا: تحقيق عنوانه:

للوقوف على مذهب ابن الجزري في الوقف والابتداء مسلكان اثنان:

الأول: الوقوف على كتابه: «الاهتدا إلى معرفة الوقف والابتدا»

(١) شيراز: بالكسر، وآخره زاي: بلد عظيم مشهور معروف مذكور، وهو قصبة بلاد فارس في الإقليم الثالث، ومدينتها العظمى ودار مملكة فارس، وينزلها الولاة والعمال، وبها الديوان والمجبى، بناها محمد بن القاسم بن أبي عقيل ابن عم الحجاج، وتفسير شيراز: جوف الأسد، سميت بذلك لأنها تُجلب إليها الميرة من سائر البلاد، ولا تخرج منها الميرة البتة.
ينظر: معجم البلدان (٣/ ٤٣١)، الروض المعطار في خبر الأقطار، للحميري (٣٥١).

(٢) ينظر: غاية النهاية (٢/ ٢٤٧)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي (٩/ ٢٥٥)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني (٢/ ٨١٢).

وهو الذي أنشأه في علم الوقف والابتداء واستقصى فيه مذاهبَ الأئمة ومصنفاتِهم، واستوعب الوقوفَ في القرآن سُورةً سُورة، ولكن هذا الكتاب لم أقف عليه، والنسخة الموجودة في المكتبة التونسية(١) ليست منسوبة إليه حقيقة لأسباب كثيرة.

الثاني: الوقوف على كتاب: «النشر في القراءات العشر»، حيث عقَد ابنُ الجزري فيه بابًا للوقوف والابتداء، لَخَّص فيه ما كتبه في كتابه «الاهتدا»، وهذا الكتاب موجود وميسَّر بحمد الله؛ ولذا سيكون اعتمادي عليه في بيان مذهب ابن الجزري وأقسام الوقف عنده.

ثانيًا: بيان موضوعه:

جاء موضوعُ الكتاب عن القراءات العشر الكبرى المتواترةِ بطرقها وأسانيدِها وفَرْشِها، ومن بين أبواب مقدمة الكتاب بابٌ عن الوقف والابتداء، تكلَّم فيه عن أصول هذا العلم وأقسامِه وتنبيهاتِه.

ثالثًا: توضيح منهجه:

نَهَجَ المؤلفُ في كتابته عن الوقف والابتداء ضمنَ كتاب «النشر» طريقَ الاختصار لكتاب «الاهتدا»، فقال: «وها أنا أشيرُ إلى زُبَدِ ما في الكتاب المذكور»(٢).

وأبرَزُ معالمِ منهجه:

١ - الاختصار لكتابه «الاهتدا إلى معرفة الوقف والابتدا».

٢ - تحدث عن مقدماتٍ أساسيةٍ في الوقف والابتداء.

(١) وقفتُ على هذه النسخة الخطية من المكتبة التونسية، رقمها: (٣٩٨٣)، مسطرتها: (٢١)، مقاسها: ١٩ في ٢٦، أوراقها: (٢٢١).

(٢) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (١/ ٢٢٤).

٣ ـ أورد الأحاديثَ الدَّالة على فضيلة هذا العلم وعمَلِ أئمةِ السلف على ذلك.

٤ ـ أوضَحَ مصطلحاتِ الأئمة لأقسام الوقف والابتداء.

٥ ـ أورد أقسامَ الوقف التي ترجَّحت لديه، مع تعريفها وأمثلتها وتنبيهاتها.

٦ ـ ذَكَر في آخر حديثه عن الوقف تنبيهاتٍ أشبَهَ بالقواعدِ لهذا العلم.

رابعًا: ذكر رتبته:

لا ريب أن كتاب «الاهتدا» غائب عن ميزان التقويم، ولكن يظهر من خلال قوله عنه في كتاب «النشر» أنه كتاب مَوْسوعيٌّ، جَمَع فيه ما تفرَّق من كتب الأئمة، حيث قال: «والكلامُ هنا على معرفة ما يُوقف عليه ويُبتدَأ به، وقد ألَّف الأئمةُ فيها كتبًا قديمًا وحديثًا ومختصرًا ومُطَوَّلًا أتيتُ على ما وقفتُ عليه من ذلك، واستقصيتُه في كتاب «الاهتدا إلى معرفة الوقف والابتدا» وذكرتُ في أوله مقدمتين جمعتُ بهما أنواعًا من الفوائد، ثم استوعبتُ أوقافَ القرآن سورة سورة»[(١)].

وتتجلَّى قيمةُ هذا الكتاب المفقود في نِقاطٍ:

١ ـ مكانة المصنِّف الشهيرة، ومشاركته في فنون كثيرة، وجودة مؤلفاته، وتحقيقه للمسائل الخلافية.

٢ ـ جَمَع فيه آراء الأئمة المتقدمين وحرَّرها.

٣ ـ استوعب وقوفَ القرآن الكريم من أول القرآن إلى آخره.

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٢٤).

٤ ـ إيراد الأحاديث والآثار فيه بأسانيده على عادته في كتبه.

٥ ـ ظهور أثر مشاركته في القراءات والتفسير وغيرها في التأليف بينها وبين الوقف والابتداء.

٦ ـ الترجيح في المسائل الخلافية وبيان أدلته فيما اختاره.

٧ ـ عنايته باللُّغة وعلومها وبيانُ أثرِها في الوقف[(١)].

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

أقسام الوقف عند المصنِّف

أبان المصنِّفُ عن أقسام الوقف والابتداء لديه، وجعلها رُباعيَّةً، حيث قال: «وقد اصطلح الأئمةُ لأنواع أقسام الوقف والابتداء أسماءً... وأكثرُ ما ذكر الناس في أقسامه غيرُ منضبط ولا مُنْحَصِر، وأقربُ ما قُلتُه في ضبطه: أنَّ الوقفَ ينقسمُ إلى اختياري واضطراري؛ لأنَّ الكلام إمَّا أنْ يتِمَّ أو لا، فإنْ تمَّ كان اختياريًا. وكونه تامًّا لا يخلو إمَّا أنْ لا يكون له تعلقٌ بما بعده البتة ـ أي: لا مِنْ جهة اللفظ ولا مِنْ جهة المعنى ـ فهو الوقفُ الذي اصطَلَح عليه الأئمةُ (بالتَّام) لتمامه المطلقِ، يُوقفُ عليه ويُبْتَدَأُ بما بعده.

وإنْ كان له تعلقٌ فلا يخلو هذا التعلُّقُ إمَّا أنْ يكون من جهة المعنى فقط، وهو الوقفُ المصطلح عليه (بالكافي) للاكتفاء به عما بعده، واستغناءِ ما بعده عنه، وهو كالتام في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده.

وإنْ كان التعلُّق مِنْ جهة اللَّفْظ فهو الوقفُ المصطَلَحُ عليه (بالحسن) لأنه في نفسه حسنٌ مفيدٌ يجوزُ الوقفُ عليه دون الابتداء بما بعده؛ للتعلُّق اللَّفْظي.

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٢٤).

وإن لم يتمَّ الكلامُ كان الوقفُ عليه اضطراريًا وهو المصطلَحُ عليه (بالقبيح) لا يجوز تعمُّدُ الوقف عليه إلا لضرورةٍ مِن انقطاع نَفَسٍ ونحوِه لعدم الفائدة أو لفساد المعنى»[1].

وأُفصِّل ما أَجْمَلَه ابنُ الجزري مع بيان أمثلته:

١ ـ **الوقف التام**: هو ما لم يتعلَّق بما بعده لا لَفْظًا ولا معنًى. ومثاله: الوقف على ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [البقرة: ٢٠] والابتداء ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١].

٢ ـ **الوقف الكافي**: هو ما تعلَّق بما بعده معنًى لا لَفْظًا ومثاله: ﴿وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣].

٣ ـ **الوقف الحسن**: هو ما تعلَّق بما بعده لَفْظًا ومعنى. ومثاله: الوقف على ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١].

٤ ـ **الوقف القبيح**: ما لم يتم الكلام عليه لعدم الفائدة، أو لفساد المعنى. مثاله في عدم الفائدة: الوقف على ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ أو ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾. ومثاله في فساد المعنى: الوقف على ﴿وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ فَلَهَا ٱلنِّصۡفُۚ وَلِأَبَوَيۡهِ﴾ [النساء: ١١].

وهذه بعضُ المسائل على أقسام الوقف وما يتبعها:

المسألة الأولى: فرَّق المصنِّفُ بين الأحكام الوضعية الصناعية وبين الأحكام التكليفية الشرعية، وهذا يدلُّ على سَعة علومه وعلو كعبه في علوم الشريعة، حيث قال: «قولُ الأئمة: لا يجوزُ الوقفُ على المضاف دون المضاف إليه... إنما يريدون بذلك الجوازَ الأدائي وهو الذي يحسُن في القراءة، ويروقُ في التلاوة، ولا يريدون بذلك أنه حرامٌ

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٢٥، ٢٢٦).

ولا مكروه ولا ما يؤثم»[1].

المسألة الثانية: نبَّه المؤلِّف على معنى قول أئمة الوقف: لا يُوقف على كذا، **ومعناه**: أن لا يُبتدأ بما بعده؛ إذ كلما أجازوا الوقفَ على كلمة أجازوا الابتداء بما بعده. وفي هذا عاب ابنُ الجَزري المبالغةَ من السَّجَاوَندي في كتابة (لا) والمعنى عنده لا تقف، وكثيرٌ مِنْ هذه المواضع التي وضعها يجوزُ الابتداءُ بما بعده، وأكثرُه يجوز الوقفُ عليه.

المسألة الثالثة: وضع ابنُ الجزري قاعدةً في طُولِ الفواصلِ والقِصَصِ والجمل المعترِضة في القرآن حيث عدَّها مُغْتَفَرةً لطول الوصل، فكلما طال الوصلُ جاز الفصل، ويَتأكَّدُ ذلك حالةَ جمع القراءات، أو قراءة التحقيق والترتيل.

المسألة الرابعة: ارتأى ابنُ الجزري أنَّ وقفَ اللَّازم ـ وهو ما لو وُصِل طرفاه لأوهم معنًى غيرَ المراد الذي اصطلح عليه السَّجَاوندي ـ داخلٌ في قِسْمَي التام والكافي وربما جاء في الوقف الحسن، ومثَّل على ذلك فقال: «فمِنَ التام: الوقفُ على قوله: ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡ﴾ [يونس: ٦٥]، والابتداء ﴿إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ لئلا يُوهِم أنَّ ذلك من قولهم.

ومن الكافي: الوقفُ على نحو: ﴿وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، والابتداء ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ لئلا يُوهم الوصفية حالًا.

ومن الحسن: الوقف على نحو قوله: ﴿مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰٓ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، والابتداء ﴿إِذۡ قَالُواْ لِنَبِيّٖ لَّهُمُ﴾ لئلا يوهم أنَّ العامل فيه ﴿أَلَمۡ تَرَ﴾ [البقرة: ٢٤٦]»[2].

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٣٠).
(٢) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٣٢).

المَبْحَثُ الثَّالِثَ عَشَر

مسلك الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي جمعة الهَبْطي

(ت٩٣٠هـ)

وينتظم في ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: التَّعريف بالْمُصنِّف.
- المطلب الثاني: التَّعريف بالْمُصنَّف.
- المطلب الثالث: أقسام الوقف عند الْمُصنِّف.

* * *

المَطْلَبُ الأَوَّلُ

التعريف بالمصنِّف

هو محمد بن أبي جُمعة الهَبْطيُّ السُّماتيُّ الفاسيُّ، يكنى بأبي عبد الله، والهبطي منسوب لبلاد الهبط[1]، ويَرى بعضُهم أنه نِسْبةٌ إلى جبال الهبط، وأما السُّماتيُّ فهو نسبةٌ لقبيلة سُماته[2]، وأما الفاسيُّ فهو نسبة إلى فاس[3] لأنه رحل إليها وأنهى دراسته بها، وهو نحويٌّ وفَرَضيٌّ

(١) لم أقف عليها في معاجم البلدان.

(٢) إحدى قبائل الجبل بشمال المغرب، وكانت الملجأ الأخير في وجه الأدارسة أيام ابن أبي العافية، وبها حجرة النسر الشهيرة، ويقال لها: حجرة الشرفاء.
ينظر: القراء والقراءات بالمغرب (١٧٦)، وقوف الهبطي (١٠).

(٣) فاس: بالسين المهملة، بلفظ فأس النجار: مدينة كبيرة مشهورة على برِّ المغرب في بلاد البربر، وهي حاضرة البحر، وهي قاعدة المغرب، ويدور عليها سور عظيم، وهي مدينة محدثة، أسست عدوة الأندلسيين في سنة اثنتين وتسعين ومئة، =

ومقرئٌ كبيرٌ، وُلِدَ في حدود منتصف القرن التاسع الهجري في مدشر أهباطة، تعلَّم الهبطي على عادة أبناء البادية في الكُتَّاب، فحفظ القرآن وجوَّده، ثم رحل إلى فاس وأنهى بها دراسته، وتلقَّى عن شيوخها وعلمائها، لا يُعرَف من مصنَّفاته إلا مؤلفان: «عمدة الفقير في عبادة العلي الكبير»، و«تقييد وقف القرآن الكريم».

رَوى عن: أبي عبد الله بن غازي، ولم أقف على غيره.

وروى عنه: أبو عبد الله محمد بن علي بن عدة الأندلسي القصري، ولم أقف على غيره.

مات في فاس سنة ثلاثين وتسع مئة، ودُفِنَ في روضة الزهيري بطالعة فاس، وله مِنَ العمر تقريبًا ثمانون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة[1].

المَطْلَبُ الثَّانِي

التعريف بالمصنَّف

أولًا: تحقيق عنوانه:

جاءتْ مُعظم النُّسَخ الخطيَّة الموجودة في المغرب للكتاب بعنوان: «تقييد وقف القرآن الكريم» وهو للشيخ أبي عبد الله الهبطي، وقيَّده عنه بعضُ طلابه، وهو الذي اختاره محقِّقُ الكتاب الدكتور: الحسن بن أحمد

= وعدوة القرويين في سنة ثلاث وتسعين ومئة في ولاية إدريس الفاطمي.
ينظر: مراصد الاطلاع (٣/ ١٠١٤)، الروض المعطار (٤٣٤).

(١) ينظر: سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس لمن أُقبِر من العلماء والصلحاء في فاس، لمحمد بن جعفر الكتاني (١/ ٢٦٨)، القراء والقراءات بالمغرب (١٧٦)، مقدمة كتاب تقييد وقف القرآن الكريم (ص١٨).

وكاك، وَطَبَعَهُ بهذا العنوان سنة ١٤١١هـ[١].

ثانيًا: بيان موضوعه:

الكلماتُ الموقوفُ عليها في المصحف المغربي مرتبةٌ ترتيبَها في المصحف الكريم باعتبارها تقييدًا وتعيينًا لأماكن الوقفِ الصالحةِ من غير تعليلٍ أو شرح أو تعليق، وهو فَرْش للحروف صِرْف.

ثالثًا: توضيح منهجه:

انتُهِج في تأليفه منهج التقييد، وهو تتبعُ مواضعِ الوقف وجمعُ الكلمات الموقوف عليها، وتعيينُها في مواضعها من السُّور، وترتيبُها حسَب المصحف دون تعليل أو تعليق أو شرح، وهذا التقييدُ ليس مِنْ صُنْع الهبطي نفسه، وإنما هو من عمل بعض تلاميذه، ولا يُعرف مَنْ هو على وجه التحديد، وذهب بعضُ المتأخرين إلى أنَّ الهبطي قيَّد هذا الوقف عن شيخه أبي عبد الله بن غازي[٢]، ولكن ردَّه الأستاذُ السيد سعيد أعراب وعَدَّه وَهْمًا[٣].

وتتركَّز معالم منهجه في النِّقاطِ التالية:

١ - رُتِّبَ الكتابُ على ترتيب سُوَر المصحف الشريف.

٢ - بُني التقييد في الوقف على رواية ورش عن نافع من طريق الأزرق، وهي المقروءُ بها في المغرب.

(١) ينظر: مقدمة كتاب (تقييد وقف القرآن الكريم) (٢٧).

(٢) هو: العلامة ابن غازي المكناسي، يكنى بأبي عبد الله، روى عن محمد بن الحسين الصغير، وأبي الحسن علي بن منون المكناسي، وروى عنه: محمد الهبطي، وأبو العباس الدقون، مات سنة تسع عشرة وتسع مئة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: مقدمة كتاب تقييد وقف القرآن الكريم (ص٢٢).

(٣) ينظر: القراء والقراءات بالمغرب (١٨٣).

٣ - حُصِرت الكلماتُ الموقوف عليها باعتبارها مواضعَ الوقف الصالحة.

٤ - لم يُعلَّل للوقوف، ولم تُشرح، ولم يُعلَّق عليها.

٥ - لم يُتكلَّم في مُقدِّمات السُّور عن أي شيء يتعلقُ بها.

٦ - جُرِّدتْ مواضعُ الوقف مِنْ أيِّ علامة للوقف، وأما وضع كلمة (صه) فهو محدث على المصاحف والألواح؛ لضبط أماكن الوقف.

رابعًا: ذكر رتبته:

يُعدُّ كتابُ الهبطي عاشرَ كتاب تاريخيًّا يصلُنا مُحقَّقًا في عِلْمِ الوقف والابتداء على طريقة فرش الحروف، وله الأوليةُ في استقصاء الوقوف وتتبُّعها، وله أيضًا الأولية في تَتَبُّع الوقوف من غير تعليل أو شرح أو تعليق، فهو منهج قرآني صِرْف.

وتكمُن قيمتُه العلميَّة في الجوانب التالية:

١ - احتواءُ الكتاب على وقوفٍ كثيرة تُسهِّل على القُرَّاء وتُريحهم لتعدد مواضع الوقف.

٢ - تلقِّي الأُمَّةِ المغربيَّةِ وقوفَ الهبطي بالقبول على وجه العموم، حتى رست قواعدُه وطُبِّقَتْ مناهجُه في الحاضرة والبادية، وأصبحت هي المذهبَ السائدَ في المغرب[١] وإفريقية[٢].

(١) المغرب: بالفتح، ضد المشرق، وهي بلاد واسعة كبيرة. قيل: حدها من مدينة مليلة، وهي آخر حدود إفريقية إلى آخر جبال السوس التي وراءها البحر المحيط، تدخل فيه جزيرة الأندلس، وطول هذا في البر مسيرة شهرين.
ينظر: معجم البلدان (٥/١٨٨)، مراصد الاطلاع (٣/١٢٩٣).

(٢) إفريقية: بالكسر هو اسم لبلاد واسعة ومملكة كبيرة، قبالة جزيرة صقلية، وينتهي آخرها إلى قبالة جزيرة الأندلس، والجزيرتان في شماليها، سميت بإفريقية نسبة =

٣ ـ اعتماد وقوف مجموعة من المصاحف المطبوعة على وقوف الهبطي، ومنها:

أ ـ المصحف الحسني الذي طبع بأمر الملك الحسن الثاني في ثلاثة أحجام سنة ١٩٦٩م.

ب ـ المصحف التونسي الذي طبع بتونس[(١)] سنة ١٩٦٩م في حجمين كبير وصغير.

ج ـ المصحف الذي طبع في عهد المولى الحسن الأول سنة ١٣٢٠هـ، وأُعيد طبعه سنة ١٣٥٤هـ.

د ـ مصحف قديم طبع سنة ١٣٣١هـ بخط مغربي خاليًا من أرقام الآيات.

هـ ـ المصحف المطبوع بالخط المغربي التونسي الإفريقي المشترك بالأحجام المختلفة سنة ١٩٦٤م[(٢)].

المَطلَبُ الثَّالِثُ

أقسام الوقف عند المصنِّف

لا ريب أن التقييدَ الموجود بأيدي الناس في هذا الكتاب ليس من صنع الهبطي نفسه وإنْ نُسِب إليه؛ وذلك لأنَّ تقييد الهبطي الأولَ قد

= إلى إفريقس بن أبرهة بن الرائش، وقيل: إفريقش بن صيفي بن سبأ، وهو الذي اختطها.
ينظر: معجم البلدان (١/ ٤١)، مراصد الاطلاع (١/ ١٠٠).

(١) **تُونُس**: بالضم، ثم السكون، والنون تضم وتفتح وتكسر: مدينة كبيرة محدثة بإفريقية على ساحل البحر، عمرت من أنقاض قرطاجنة، وهي على ميلين منها، وكان اسم تونس ترشيش، وهي الآن قصبة بلاد إفريقية.
ينظر: معجم البلدان (٢/ ٧٠)، مراصد الاطلاع (١/ ٢٨٢).

(٢) **ينظر**: الأنصاص القرآنية (رواية ورش) (٢/ ٥٠٤).

تعاوَرتْه الأيدي كثيرًا، وربما لأكثرَ مِن مئةِ عام قبل أنْ يستقِرَّ على ما هو عليه الآن، وعليه فلا يُمكن أن نَعُد الهبطيَّ مسؤولًا عن شيءٍ مما وقع في هذا التقييد من مواقفَ موصوفةٍ بالضعف أو فساد المعنى، ولا أن نحاكمَه في منهجيَّته أو مذهبه في الوقف، لا سيَّما في ظل تعرية المواقف من العلامات والرُّمُوز، وخلوِّ التقييد من مقدمة كاشفةٍ لأهدافه أو مصادره المعتمدة في أوقافه، وسافرةٍ عن طريقته في مراتب الوقف وأنواعه[(١)].

ومن هنا فالقارئُ المريد مسلكَ الهبطي في الوقف يتحتَّمُ عليه أن يقصدَ إحدى هاتين الطريقتين:

الأولى: أن يُجري مذهب الهبطي على ظاهره؛ لاعتبار أن مواضعَ الوقف كُلَّها على مرتبة واحدة دون تفريق بين مرتبة وأخرى، وشاهدُ هذا تعرية المواقف من العلامات أو الرُّمُوز لأنواع الوقف.

الثانية: أن يجتهد المريد في قراءة أوقاف الهبطي ويوازن بينها وبين مواقف الأئمة من علماء الوقف؛ ليستخرج أنواع الوقف للهبطي من خلالها، وهذه الطريقة سار عليها الأستاذُ سعيد أعراب فقال: «والموقف عنده ـ فيما يبدو ـ على ثمان مراتبَ: تام، وأتم، وحسن، وأحسن، وكاف، وأكفى، وجائز، ومقبول»[(٢)].

ولا يظهر للباحث رُجحانُ ما ذهب إليه الأستاذُ سعيد؛ لعدم وجود نصٍّ ظاهر مِنْ مُقيِّد هذا الكتاب.

وفي أوقاف الهبطي أربعُ مسائل:

المسألة الأولى: تباينت مواقفُ وأنظارُ النُّقاد المغاربة وغيرهم تُجاهَ نقد تقييدِ وقف القرآن الكريم للهبطي على أربعةِ مذاهبَ:

---

(١) **ينظر**: قراءة الإمام نافع عند المغاربة (٤/ ٢١٦).

(٢) القراء والقراءات بالمغرب (ص١٨٢).

المذهب الأول: مَنْ أثنى على هذا التقييد ثناءً عاطرًا، وارتضى مسيرتَه في مواقفه جملةً وتفصيلًا، وهم جمهورُ المغاربة من علماءَ وأساتذةٍ وعَوَام، يقول الدكتورُ عبد العزيز العيادي العروسي: «وإذا كان وقفُ الإمام الهبطي رَحِمَهُ اللَّهُ قد أخذ مكانتَه في المدرسة القرآنية بالمغرب العربي وإفريقيا، فإنه حاز ثقةَ العلماء والقُرَّاء في مختلِف العصور من بعده، رغم وجود بعض النُّقاد الذين تصدَّوا لوقف الهبطي»[(١)].

المذهب الثاني: مَنْ تَتَبَّع مواضعَ الضَّعف في التقييد فرفضها ولم يَعُدَّها صالحةً في التلاوة، بل منهم مَنْ أنكرَ هذا التقييد جُملةً وتفصيلًا، ومنهم: محمد الفاسي[(٢)]، وأحمد الصوابي[(٣)]، والسلطان سليمان العلوي[(٤)]، وأبو شعيب الدُّكالي[(٥)]، وعبد الله بن الصِّدِّيق الغُماري،

---

(١) الأنصاص القرآنية (٢/ ٥٠٣).

(٢) محمد المهدي بن أحمد بن علي بن يوسف الفاسي، يكنى بأبي عبد الله، عالم صوفي، له تبحُّر في علوم التفسير، والحديث، والسير والتاريخ، والأنساب، له مؤلفات، منها: ممتع الأسماع في الجزولي ومَنْ له من الأتباع، الدُّرة الغراء في وقف القراء. مات سنة تسع ومئة وألف، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: القراء والقراءات بالمغرب (ص١٨٥).

(٣) أحمد بن عبد الله الصوابي، يكنى بأبي العباس، والصوابي نسبة إلى آيت صواب من قبائل جزولة، ولد سنة خمس وتسعين وألف، وبدأ تعلمه على شيوخ بلده، ثم ارتحل إلى زاوية تامكروت بدرعة، وتعلم فيها على مشايخها. مات سنة تسع وأربعين ومئة وألف، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: القراء والقراءات بالمغرب (ص١٩٠).

(٤) سليمان بن محمد بن عبد الله العلوي، يكنى بأبي الربيع، وهو السلطان الجليل العالم المقرئ، روى عن: والده، وأبي محمد عبد الوهاب أجانا، وغيرهم. مات سنة ثمان وثلاثين ومئتين وألف، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: القراء والقراءات بالمغرب (ص١٥٤).

(٥) أبو شعيب بن عبد الرحمٰن الدكالي الصديقي المكي، يكنى بأبي زيد وأبي مدين، ولد في الخامس والعشرين من ذي القعدة سنة خمس وتسعين ومئتين وألف في بيت اشتهر بالعلم والصلاح، فنشأ نشأة صالحة علمية؛ فحفظ القرآن الكريم والقراءات السبع، =

وكُلُّهم كَتَبَ كتبًا أو رسائلَ في النقد والاستدراك على الهبطي في وقوفه، حيث قال الشيخُ الغماري: «لا أرى وجهًا للتمسك بوقوف الشيخ الهبطي مع ما فيها مِنِ انتقادٍ واعتراض، بل يجبُ إنشاءُ وقوفٍ أخرى صحيحة»[(١)].

المذهب الثالث: مَنْ أقرَّ بوجود أخطاءٍ في بعض المواقف، وقام بتخريجها إما من جهة التفسير، وإما من جهة اللغة، ومنهم: محمدُ بن عبد السلام الفاسي[(٢)]، وعبد الواحد المارغني التونسي، حيث قال الأخيرُ منهما: «واعلم أن أوقافَ الشيخ الهبطي رَحِمَهُ اللَّهُ كُلَّها مَرضيَّةٌ موافقة جارية على قواعدِ فنِّ القراءات ووقوفه وما تقتضيه العربيةُ وأصولُها، نَعَم هناك وقوفٌ تعدُّ بالأصابع استُشكِل وقفُه عليها لعدم موافقتها بحسَب الظاهر لوقوف علماء القراءة والعربية»[(٣)]، كما أبان الدكتور: إيهاب فكري موقفَه من الأوقاف الهبطية حين سُئل مِنْ قارئ فاضل من

= روى عن: محمد المعاش، علي البولاقي، وجماعات غفيرة، وروى عنه: الحسين البشير الفاسي، وعبد الله بن سردة، وخلق كثير. مات يوم الجمعة السابع من شهر جمادى الأولى سنة ست وخمسين وثلاث مئة وألف، وله من العمر إحدى وستون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: شيخ الإسلام أبو شعيب الدكالي الصديقي (١/ ٩٧).

(١) منحة الرؤوف المعطي ببيان ضعف وقوف الشيخ الهبطي (ص٢٧).

(٢) محمد بن عبد السلام بن محمد بن عبد السلام بن العربي بن أبي المحاسن يوسف بن محمد بن يوسف بن عبد الرحمٰن الفاسي، يكنى بأبي عبد الله، ولد بفاس في حدود سنة ثلاثين ومئة وألف، ونشأ فيها نشأة صالحة يحفظ القرآن ويطلب العلم، روى عن: عبد الرحمٰن المنجرة، وأحمد الهلالي، وجماعة. مات بفاس يوم الأربعاء الثاني عشر من شهر رجب سنة أربع عشرة ومئتين وألف، وله من العمر خمس وثمانون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: سلوة الأنفاس (٢/ ٣٥٧)، وفهرس الفهارس، لعبد الحي الكتاني (ص٨٤٨).

(٣) رسالة عن الأوقاف القرآنية للهبطي ملحقة بالنجوم الطوالع على الدرر اللوامع (ص٢٥٣).

الجزائر[١] فأفاض في الإجابة عن سؤاله، وكان منها: «الإمام الهبطي مِن كبار القُرَّاء المغاربة، وقد وصفه مَن ترجموا له من علماء المغرب بالأستاذ الكبير.. وقد اتضح أن الإمامَ الهبطي تابعٌ في كثير منها للأوقاف المنسوبة إلى الإمام نافع[٢]... وتبين لي أنه كلما تعمَّق القارئُ في دراسة النحو سَهُلَ عليه أن يتقبلَ هذه الأوقافَ؛ لأنه يظهرُ له توجيهُها، وكلما قلَّ علمُه بالنحو استهجنها... فعلى ما ذكرنا فالاعتذارُ عن الإمام الهبطي في أوقافه يكون بأمرين:

١ ـ أنه تابعَ فيها الإمام نافعًا؛ لأنه يقرأ بقراءته.

٢ ـ أنه يُخرِّج أوقافَه على معانٍ تحتاج إلى تعمُّق كبير في النَّحْو وقواعد اللُّغة»[٣].

كما تحدَّث الدكتور ابنُ حنفية العابدين عن منهجية الهبطي في أوقافه فقال: «وقد خاطبني أكثر مِنْ مَرَّة بما لستُ له أهلًا، فكان هذا مما دفعني إلى تدوين ما أمَّلتُ أن يكون فيه كشفٌ لما تبيَّن لي مِن مرامي صاحب هذه الأوقاف، وإماطة اللِّثام عن شيء مِنْ مقاصده، وقد يكونُ له مقصودٌ آخر، بناء على إعرابٍ لم أعرفْه، أو اتباعًا منه لإمامٍ من القُرَّاء وأهل الوقف والابتداء، والمهم أني اعتَمَدتُ على ما يُعطيه قطعه من

---

(١) **الجزائر**: جمع جزيرة: اسم علم لمدينة على ضفة البحر، بين إفريقية والمغرب، بينها وبين بجاية أربعة أيام، وتُعرف بجزائر بني مزغناي، بها آثار قديمة، وأبنية عظيمة. **ينظر**: معجم البلدان (٢/ ١٥٤)، مراصد الاطلاع (١/ ٣٣٠).

(٢) وقد صنَّف الدكتور: محمد عبد الحميد محمد جار الله كتابين: **أحدهما**: كشف اللثام عن وقف التمام للإمام نافع بن عبد الرحمٰن، وجمع فيه الوقوف التي وافق الهبطي فيها نافعًا، **ينظر**: (ص٥)، **والآخر**: السفر الجامع في بيان غريب وقوف الإمام نافع، وجمع فيه الوقوف التي لم يوافق الهبطي فيها نافعًا، وكانت من غرائب الوقوف لنافع، **ينظر**: (ص٧).

(٣) أجوبة القراء الفضلاء، الدكتور: إيهاب فكري (ص٧٨، ٧٩، ٨٠).

المعاني، فحاولتُ بيانَ ما قد يكون وراء اختياره هذا القطعَ من المقاصد اللُّغويَّة والتفسيريَّة والنُّكت البلاغيَّة والنَّزعات العقديَّة..»[١].

المذهب الرابع: مَنْ تتبَّع مواضعَ الوقف للهبطي وقسَّمها إلى ثلاثة أقسام، ومنهم الأستاذ: سعيد أعراب حيث قال: «يجوزُ لنا أن نقسِّم الوقف إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ قِسْمٌ وافق فيه الهبطيُّ غيرَه؛ كالدَّاني، وابن الأنْباري، وسِوَاهُمَا وهو أكثرُ وَقْفِه.

٢ ـ وقِسْمٌ تركه ولم يَعقِده؛ لتجاذب الدليلين فيه، أو لترجيح أدلة الوصل عنده، أو لأنه الأصلُ والوقف طارئ.

٣ ـ وقِسْمٌ انفرد به، ولم يوافقْ أحدًا ممن سبقوه، والناس في هذا فريقان: فريقٌ مؤيِّدٌ، وفريقٌ منتقِدٌ»[٢].

ومنهم أيضًا: الأستاذ سعيد بحديفي حيث قَسَّم وقوفَ الهبطي إلى ثلاثة أقسام:

١ ـ قِسْمٌ خالف فيه الهبطيُّ غيرَه في الوقوف، وكانت وقوفُه جيدة، مع بيان وجه ذلك من حيثُ المعنى والإعراب.

٢ ـ وقِسْمٌ خالف فيه الهبطيُّ غيرَه في الوقوف، وكانت وقوفُه محتاجةً إلى تكلُّف في تخريجها، مع بيان وجه الضعف.

٣ ـ وقِسْمٌ خالف فيه الهبطيُّ غيرَه في الوقوف، مما لا وجه له ظاهر، وعددُها سبعةُ مواضع، ولم يقل بهذه الوقوف أحدٌ فيما وقَفَ عليه الأستاذ سعيد، وهي مخالِفةٌ لقواعد الوقف المعروفة، ورأى أنها أخطاءٌ

---

(١) منهجية ابن أبي جمعة الهبطي في أوقاف القرآن الكريم، للدكتور: ابن حنفية العابدين (ص٨).

(٢) القراء والقراءات بالمغرب (ص١٨٢).

لكنها لا تنقصُ من شأن الشيخ الهبطي، بل الماءُ إذا بلغ القلتين لا يحملُ الخبثَ[١].

المسألة الثانية: ارتأى الدكتور عبد الهادي حميتو ـ بعد دراسته لبعض النصوص والتأمُّل فيها ـ أن تقييدَ الوقف المنسوب إلى الهبطي من حيث الإطارُ العام هو مروي عن الشيخ الهبطي، ومن حيث الواقعُ هو مأخوذ عمليًّا، أخذه الترغي[٢] عن أصحاب الهبطي أداءً عليه وتجويدًا للألواح على وقفه، ثم هو من حيث التدوينُ والجمع مِن عمل المُرابط البعقيلي[٣]، ثم دخل عليه بعد ذلك مِنَ الزيادة والنقصان ما لا يعلمه إلا الله[٤]!

المسألة الثالثة: مما لا شكَّ فيه أن الوقفَ المقروء به اليوم في مصاحف المغرب شابَهُ مِنَ التعديل والتصويب والاجتهاد الشيءُ الكثير؛ مما أضعَفَ صلتَه ونسبتَه إلى تقييد الهبطي، وهو وإنْ كان منسوبًا إليه إلا أنه يمثلُ الانطلاقةَ الأولى، أو الإطارَ المبدئي العام[٥].

---

(١) **ينظر**: وقوف الشيخ محمد بن أبي جمعة الهبطي في القرآن الكريم: ما لها وما عليها للأستاذ: سعيد بحديفي (ص١٤٦).

(٢) محمد بن يوسف الترغي المستاري، نسبة إلى ترغة إحدى قرى قبيلة بني زيات بجبال غمارة، يكنى بأبي عبد الله، من كبار مشيخة قراء القصر السعدي، ولد بفاس وتعلم فيها، ثم انتقل إلى مراكش وقضى جل حياته بها، روى عن: أبي النعيم رضوان الجندي، وأبي عبد الله الخروبي، وآخرين. مات بفاس سنة تسع وألف، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: القراء والقراءات بالمغرب (ص٨٥، ٨٦).

(٣) محمد بن أحمد بن محمد المرابطي البعقيلي، ولم أعثر له على ترجمة وافية، **ينظر**: قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش (٤/٢١٠).

(٤) **ينظر**: مجلة دعوة الحق المغربية، العدد الرابع، السنة الحادية عشرة، فبراير/ شباط ١٩٦٨م (ص٩٢).

(٥) **ينظر**: قراءة الإمام نافع عند المغاربة (٤/٢١٢).

المسألة الرابعة: يرى بعضُ علماء المغرب ضرورةَ كَسْر الطَّوق فيما يخص الخروجَ عن وقف الهبطي في المصاحف المطبوعة الجديدة، تكون فيها الأوقافُ متوافقةً مع قواعد الوقف العلميَّة المقررة[١]، وخصوصًا حين أدرَكْنا أن العلاماتِ الموجودةَ الآن في المصاحف المغربية المطبوعة لا تُمثِّلُ تقييدَ الهبطي الأوَّل، وإنما جرى عليه المحوُ والإثبات حتى خَلَصَ إلى هذه الصورة[٢].

---

(١) منهم الشيخ: عبد الله بن الصديق الغماري في كتابه: منحة الرؤوف المعطي (ص٢٧)، ومنهم الدكتور: عبد الهادي حميتو في كتابه: قراءة الإمام نافع (٤/٢٢٣).

(٢) **ينظر**: مقدمة كتاب تقييد وقف القرآن الكريم (ص٣٩).

المَبحثُ الرابعَ عشرَ

مسلك الإمام: أحمد بن محمد الأشموني

(من أعيان القرن الحادي عشر الهجري)

وينتظم في ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول: التَّعريف بالْمُصنِّف.**
- **المطلب الثاني: التَّعريف بالْمُصنَّف.**
- **المطلب الثالث: أقسام الوقف عند الْمُصنِّف.**

* * *

المَطلبُ الأوَّلُ

التعريف بالمصنِّف

هو أحمدُ بنُ محمدِ بنِ عبد الكريم بن محمد بن أحمد بن عبد الكريم الأشْمُوني الشافعي، فقيهٌ مقرئ، له مصنفاتٌ، منها: «منار الهدى في بيان الوقف والابتدا»، و«القول المتين في بيان أُمور الدين». والأشموني بنونٍ آخرَه نسبة لأشمون[1] جريس تحت شَطَّنوف[2] بحري

(١) **أشمون**: بالنون، وأهل مصر يقولون: الأشمونين، وهي مدينة قديمة أزلية عامرة، قصبة كورة من كور الصعيد الأولى غربي النيل.
ينظر: معجم البلدان (١/ ٢٠٠)، مراصد الاطلاع (١/ ٨٤).

(٢) **شطنوف**: بفتح أوله، وتشديد ثانيه، وفتح النون، وآخره فاء: بلد بمصر، من كورة الغربية، عنده يفترق النيل فرقتين: فرقة تمضي شرقيًا إلى تنيس ودمياط، وفرقة تمضي غربيًا إلى رشيد، على فرسخين من القاهرة.
ينظر: معجم البلدان (١/ ٣٩٠)، مراصد الاطلاع (ص٧٩٨).

القاهرة، وهو أحدُ أعيان القرن الحادي عشر الهجري. هذا ما جادت به المصادرُ التي وقفتُ عليها[1].

المَطلبُ الثَّاني

التعريف بالمصنَّف

أولًا: تحقيق عنوانه:

صرَّح الأشْمُوني في مقدمة كتابه باسم الكتاب، حيث قال: «وسميتُه: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا»[2]، كما أجمعَتِ النُّسَخ الخطيَّة للكتاب على هذا العنوان، حتى إن الطبعاتِ الخمسَ التي طُبع بها الكتاب حملت هذا الاسمَ[3]، وإنْ كان الدكتورُ: يوسف المرعشلي قد ذكره بعنوان: «منار الهدى في الوقف والابتدا»[4].

ثانيًا: بيان موضوعه:

الوقف والابتداء في كتاب الله تعالى على طريقة الفرش، مع تقديم مقدمة عن أُصولِ هذا العِلْم ومنزلته.

ثالثًا: توضيح منهجه:

افتتح المصنِّف كتابَه بمقدمة متوسِّطة بين الطول والقِصَر ضمَّن فيها بعضَ الفوائد والمطالب والتنبيهات في هذا الفن وما يتَّصِلُ به، ثم رتَّب

(١) ينظر: لب الألباب في تحرير الأنساب (ص٤٤)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (١١/ ١٨٤)، معجم المؤلفين (١/ ٢٧٥).
(٢) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا (١/ ٢).
(٣) ينظر: مقدمة كتاب منار الهدى، الطبعة المغربية (١/ ٨).
(٤) ينظر: مقدمة كتاب المكتفى في الوقف والابتدا (ص٧٠).

القسمَ الثاني لفرش الحروف مُفتتِحًا بالفاتحة مختتمًا بالناس، ثم أعقبه بفائدة مختصَرةٍ تتعلَّق بمعاني ألفاظ القرآن.

وترتسم ملامحُ منهجه في أمور:

١ ـ رتَّب الكتاب من أُصول وفرش متأسِّيًا بالأئمة في هذا الفن.

٢ ـ حاول ربطَ العلوم المتعلِّقة بالوقف بعضَها ببعض.

٣ ـ استعرض كلَّ سُورة على حِدَة.

٤ ـ يُمهِّد الحديث في مُسْتَهَلِّ كُلِّ سُورة بالتعريف بها وعددِ آياتها وكلماتِها وحروفها وفواصلِها ثم يَشرَعُ في بيان وقوفها.

٥ ـ يتتبع مواطنَ الوقف وأماكنَه في كل سورة.

٦ ـ يحرِصُ على التعليل والإدلاء بالحُجج غالبًا.

٧ ـ أفاد من العلماء المتقدمين ممن سبقوه في هذا الفن.

٨ ـ يرجِّح في المسائل الخلافية مع التعليل(١).

رابعًا: ذكر رتبته:

يُعدُّ كتابُ الأشْمُوني الكتابَ الحاديَ عشرَ في علم الوقف والابتداء على طريقة فرش الحروف، حسَب التسلسل التاريخي، وله الأوليةُ في تعليل الوقوف وبيانها، حيث أفاد من السَّجَاوَندي كثيرًا، ومن غيره أيضًا، فكان كتابُه بحق مرجعًا مَوْسُوعيًّا لتعليل الوقوف وتفسيرها وترجيحها.

وتتلخَّص قيمةُ الكتاب في النِّقاطِ التالية:

١ ـ اعتمادُه على جميع الأئمة في هذا الفن، وإفادتُه منهم، فأشبه بالحاوي لجميع مقالات علماء الوقف وآرائهم.

(١) ينظر: مقدمة كتاب منار الهدى، الطبعة المغربية (١/ ٩).

٢ ـ جَمَعَ في نقله بين المشارقة والمغاربة؛ مما صيَّر الكتابَ بحق منارةً ألقت بظلالها على مختلِفِ العلوم الشرعية، وأحْيَتِ الصِّلاتِ بين المشرق والمغرب.

٣ ـ تنوُّع مادة الكتاب بين التفسير والفقه والحديث والرَّسْم القرآني واللُّغة والأشعار والنحو وغير ذلك.

٤ ـ أبان عن آراء الأئمة في أغلبِ المسائلِ الخلافية في فرش الحروف، لكنه ربَّما لم يُسمِّهم أحيانًا.

٥ ـ التنصيص على بعض القواعد المتعلقة بهذا الفن.

٦ ـ ظهرت شخصيةُ الأشْمُوني، بين الأئمة، من جهة تنقيحاته وتحقيقاته واجتهاداته، حتى غدا كتابُه العمدةَ في هذا الفن.

٧ ـ ثراء المصادر التي اعتمد عليها الأشْمُوني في كتابه.

٨ ـ سعي المتأخِّرين لاختصار الكتاب؛ لما احتواه من الفوائد والنُّكت(١).

٩ ـ التقديم بمقدمة متوسِّطة أَصَّلَتْ كثيرًا من مسائلِ هذا العلم ومتعلَّقاته من العلوم الأخرى.

١٠ ـ عنايته بفوائد السُّور، وافتتاحه لِكُلِّ سُورة بما يتعلَّق بها من علومها(٢).

(١) منهم: عبد الله بن مسعود المصري، وهو من علماء القرن الثاني عشر الهجري، وسمَّى كتابه: (أوائل الندى المختصر من منار الهدى في بيان الوقف والابتدا)، وتوجد منه نسخة بمكتبة الأزهر الشريف، مسجلة تحت رقم (٨/ ٧٠٤).

(٢) ينظر: مقدمة تحقيق كتاب «منار الهدى في بيان الوقف والابتدا» للشيخ: مولاي عبد الصمد الكلموسي (١/ ١٣).

المطلب الثالث

أقسام الوقف عند المصنف

قسّم المصنِّفُ الأشْمُونيُّ الوقفَ إلى خمسة أقسام من حيث ما يتعلّق به: التام، والقبيح، والكافي، والحسن، والمتردِّد بين الأربعة، حيث قال: «ويتنوَّعُ الوقفُ نظرًا للتعلُّق خمسةَ أقسام؛ لأنه لا يخلو إما أن لا يتَّصِلَ ما بعد الوقف بما قبله لا لَفْظًا ولا معنى، فهو التام، أو يتَّصِل ما بعده بما قبله لَفْظًا ومعنى، وهو القبيح، أو يتَّصِل ما بعده بما قبله معنى لا لَفْظًا، وهو الكافي، أو لا يتَّصِل ما بعده بما قبله معنى ويتَّصِل لَفْظًا، وهو الحسن. الخامس: مُتردِّد بين هذه الأقسام، فتارةً يتَّصِل بالأول، وتارةً بالثاني على حسَب اختلافهما قراءةً وإعرابًا وتفسيرًا؛ لأنه قد يكونُ الوقف تامًّا على تفسيرٍ وإعرابٍ وقراءةٍ، غيرَ تام على غير ذلك، وأمثلةُ ذلك تأتي مفصلة في محلها»[١].

ثم جعل مراتبَه عشرة فقال: «وأشرتُ إلى مراتبه: بتمام وأتم، وكاف وأكفى، وحسن وأحسن، وصالح وأصلح، وقبيح وأقبح»[٢].

ثم عاد يفسِّر أنواعَ الوقوف وأمثلتَها ومقتضياتِها وعلاماتِها فقال: «فالتام سُمِّي تامًّا؛ لتمام لَفْظه بعد تعلُّقه، وهو: ما يحسُن الوقفُ عليه والابتداءُ بما بعده، ولا يتعلَّق ما بعده بشيء مما قبله لا لَفْظًا ولا معنى، وأكثر ما يوجد عند رؤوس الآي غالبًا، وقد يوجد قُربَ آخرِها كقوله: ﴿وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤] هنا التمام؛ لأنه آخر كلام بلقيس... والكافي: ما يحسُن الوقف عليه والابتداء بما بعده إلا أنَّ له به تعلُّقًا ما من جهة المعنى، فهو منقطع لَفْظًا مُتَّصِلٌ معنًى... نحو:

(١) منار الهدى (١/١٦).

(٢) منار الهدى (١/١٦).

﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢] كاف إن جعلتها نافية... والحسن: ما يحسن الوقفُ عليه، ولا يحسُن الابتداءُ بما بعده.. نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] حسن... والجائزُ: هو ما يجوز الوقف عليه وتركُه، نحو: ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤]... والقبيح: وهو ما اشتد تعلُّقه بما قبله لَفْظًا ومعنى، ويكون بعضُه أقبحَ من بعض، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٦]... والأقبح فلا يخلو: إما أن يكون الوقف والابتداء قبيحين، أو يكون الوقف حسنًا والابتداء قبيحًا. فالأول كأن يقف بين القول والمقول، نحو: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ﴾ ثم يبتدئ ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]»[١].

وفي أنواع الوقف ومراتبه مسائلُ:

المسألة الأولى: فرَّق الأشْمُوني بين أنواع الوقف وبين مراتبه، فجعل أنواعَ الوقف خمسةً، وصيَّر مراتبه عشرةً؛ إذِ النوعُ عنده مرتبطٌ بما يتعلَّق به من اللفظ والمعنى، والمراتبُ مرتبطة بقوة الوقف وضعفه حسَب الخلاف في التفسير والإعراب والقراءات.

وشاهدُ تفريقه بينهما: أنه جعل كلًّا مِنَ الأنواع والمراتبِ في مطلب مُسْتَقِلٍّ، وأوضحَ ما يندرجُ تحتهما من فروع وأجزاء[٢].

المسألة الثانية: صرَّح الأشْمُوني أن أنواعَ الوقف عنده خمسةٌ، ثم صرَّح أيضًا بالأول وهو التام، ثم الثاني وهو القبيح، ثم الثالث وهو الكافي، ثم الرابع وهو الحسن، ثم وصف النوع الخامس بأنه متردِّد بين هذه الأنواع الأربعة، ولم يفسِّر هذا المتردد، وفسَّر كيفيةَ التردد في مواضعَ مُتفرِّقةٍ من كتابه، وهو على معنيين اثنين:

(١) منار الهدى (١/١٧ ـ ٢٣).

(٢) ينظر: منار الهدى (١/١٦).

المعنى الأول: أن يتردَّد الوقفُ بين نوعين اثنين من الأنواع الأربعة، كأن يكون تامًّا على قراءة أو تفسير أو إعراب، ويكون كافيًا على قراءة أو تفسير أو إعراب[(١)]، وعلى هذا المعنى للمتردد يكون القسم الخامس: الوقف الجامع بين وقفين اثنين لموجب مغاير بينهما؛ وينبني عليه أن أنواع الوقف عند الأشْمُوني أربعة فقط؛ لأن الخامس يدور في فلك الأربعة.

المعنى الآخر: أن يكون المتردد له نوع خاص مختلفٌ عن الأنواع الأربعة، فيتردد بينه تارة وبين أحد الأنواع الأربعة: التام، الكافي، الحسن، القبيح، وعلى هذا المعنى للمتردِّد يكون القسمُ الخامس له مسمًّى غير المسمَّيات الأربعة، وباستقراء الكتاب في مقدماته وبعض فَرْشه وجدتُ أن الأشْمُوني أشار إلى الوقف الجائز في مطلب مُستَقِل ضمنَ استعراضه لأنواع الوقوف، وعرَّفه، وذكَر أمثلتَه، وكان منها: «وكقوله: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٥٧] هنا الوقف. ثم يبتدئ ﴿رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ على أنه منصوب بفعل مقدر؛ لأن اليهود لم يُقرُّوا بأن عيسى رسول الله، فلو وصلنا ﴿عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ بـ﴿رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ لذهب فهمُ مَنْ لا مساسَ له بالعلم أنه من تتمة كلام اليهود، فيُفهم من ذلك أنهم مُقِرُّون أنه رسول الله، وليس الأمرُ كذلك، وهذا التعليل يُرقِّيه، ويقتضي وجوبَ الوقف على ﴿ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ ويرفعه إلى التام»[(٢)].

وبعد استعراض مواضعِ الوقف في الفرش وَجدتُ أن الأشْمُوني يستعمل مصطلحَ الوقف الجائز كثيرًا في تطبيقاته، **ومن أمثلة ذلك**:

١ ـ قوله تعالى: ﴿نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] جائز[(٣)].

---

(١) **ينظر**: منار الهدى (١/ ١٤).
(٢) منار الهدى (١/ ٢٢).
(٣) **ينظر**: منار الهدى (١/ ٧٤).

٢ ـ قوله تعالى: ﴿فِى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ١٢٧] جائز[(١)].

٣ ـ قوله تعالى: ﴿لَكُمْ ءَايَةً﴾ [هود: ٦٤] جائز[(٢)].

٤ ـ قوله تعالى: ﴿ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] جائز[(٣)].

٥ ـ قوله تعالى: ﴿ٱلْمَشْحُونِ﴾ [الصافات: ١٤٠] جائز[(٤)].

٦ ـ قوله تعالى: ﴿مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣] جائز[(٥)].

وغير هذه المواضع كثير جدًّا في كتاب المنار، وهذا يرجِّح أن يكون الجائز قسمًا خامسًا لأنواع الوقف عند الأشْمُوني[(٦)]، لا سيَّما أن الوقف الجائز نوعٌ ظاهر في تطبيقاته، وإليه أشار في مقدماته.

المسألة الثالثة: نبَّه المصنِّف على مسألة طالما نبَّه الأئمةُ عليها مرارًا في كتبهم، ألا وهي مسألةُ تفاضُل الوقف الواحد قوةً وضعفًا حسَب ما يتعلقُ به من المعاني واللُّغة والقراءات، حيث ذكر مراتبَ الوقف وهي: تام وأتم، وكاف وأكفى، وحسن وأحسن، وصالح وأصلح، وقبيح وأقبح[(٧)]، فجعل ما جاء على وزن (أَفْعَل) فرعًا لما قبله.

المسألة الرابعة: وَصَفَ الأشْمُوني مراتبَ الوقف التي ذكرها العلماء في كتبهم أنها غيرُ منضبطة ولا مُنْحَصِرَة؛ وذلك لاختلاف المفسِّرين والمُعرِبين؛ وأن الوقفَ قد تتفاوت مراتبُه بتفاوُتِ المعنى ومتعلَّقاته[(٨)].

---

(١) ينظر: منار الهدى (١/ ٩٨).
(٢) **ينظر**: منار الهدى (٣/ ١٠٤).
(٣) ينظر: منار الهدى (٣/ ٧٨).
(٤) **ينظر**: منار الهدى (٥/ ٧٥).
(٥) ينظر: منار الهدى (٦/ ٦٨).
(٦) ينظر: مجلة كلية اللُّغة العربية، العدد التاسع، ١٤٠٨هـ، (ص٣٢١).
(٧) ينظر: منار الهدى (١/ ١٦).
(٨) **ينظر**: منار الهدى (١/ ١٤).

ٱلْفَصْلُ ٱلثَّانِي

أسبابُ الاختلاف في وُقوف القرآن الكريم

وفيه ستةُ مباحثَ:

- المبحث الأول: اختلاف القراءات.
- المبحث الثاني: اختلاف التفسير.
- المبحث الثالث: اختلاف العقائد.
- المبحث الرابع: اختلاف الأحكام والمذاهب الفقهية.
- المبحث الخامس: اختلاف الإعراب.
- المبحث السادس: اختلاف الأسلوب البلاغي.

تَمْهِيدٌ

لا مِرْيةَ أنَّ النَّاظر في كتب الوقف والابتداء أو في المصاحف المطبوعة المتداوَلةِ بين أيدينا في العالم الإسلامي يجدُ أنها قدِ اختلفت في تحديدِ مواضعِ أو منازلِ الوقف، وهذا الاختلافُ بينها نؤمنُ بأنه من قبيلِ التنوُّعِ والتغايُرِ الذي يُثري المعانيَ والإعراب والبلاغةَ في الآيات القرآنية، وليس اختلافًا يجلبُ التضاد والتنافرَ بينها.

وأوَّلُ ما يَسترعي الانتباهَ لهذه الظاهرة سؤالٌ يَتبادَرُ إلى الذِّهن، ويَشْغَلُ بال الباحثين في هذا الفن:

ما أسبابُ اختلاف الوقوف في القرآن الكريم؟ وما مَرَدُّه؟

وبالاستقراء والتتبع لمثل هذه الاختلافات، وقراءة ما يدورُ حولها من الكتب والمؤلفات؛ يتَّضح أنها راجعةٌ إلى أحد الأسباب التالية:

١ ـ الاختلاف في القراءات.

٢ ـ الاختلاف في التفسير.

٣ ـ الاختلاف في العقائد.

٤ ـ الاختلاف في الأحكام والمذاهب الفقهية.

٥ ـ الاختلاف في الإعراب.

٦ ـ الاختلاف في الأسلوب البلاغي.

وقد أفردتُ كل واحد من هذه الأسباب بمبحث مُسْتَقِلٍّ، وذكرتُ الأمثلة الممكنةَ تحت كل سبب، وإن كان لها نظائرُ مشهورةٌ ذكرتُها في

الحاشية مع الإشارة إلى مصادرها، وما لم أجد للسبب مثالًا فقد نبَّهتُ لذلك، وربما سَكَتُّ عنه، واستنبطتُ لكل سبب من هذه الأسباب سبعةَ أوجه تُمثِّل حاصلَ اختلاف العلماء في هذا الفن، أو أبرزَ ما وقفتُ عليه من الاختلافات، أو أهمَّ الأوجه التي لها أثرُها في اختلاف الوقف، واكتفيتُ في التطبيق بمثالٍ واحد أبرزتُ من خلاله أمرين اثنين:

أولهما: بيان هذا السَّبب في المثال.

ثانيهما: أثر هذا السَّبب في اختلاف صورة الوقف.

ومِنَ الله تعالى أستمدُّ العونَ والتوفيق.

❁ ❁ ❁

المَبْحَثُ الْأَوَّلُ

اختلاف القراءات

مِنَ المعلوم أنَّ القراءاتِ القرآنيةَ باختلاف أنواعها تُمثِّلُ قناةً من قنوات السَّماع في مصادر اللُّغة والنحو العربي[(١)]، وتُعَدُّ مَعِينًا لُغويًا لا ينضُب، وطريقًا يُلتَمس فيه صُور النُّطق العربي الفصيح بلهجاته، مما دَفَعَ العلماء للتَّسابق لدراسة القراءات اعترافًا منهم بحُجِّية القرآن، وطمعًا في اغتراف فوائدها ودُرَرِهَا على اللِّسان العربي.

لمَّا كان الأمر كذلك صار من جملة العلوم المرتبطة بالقراءات: علمُ الوقف والابتداء، حتى نبَّه علماءُ القراءات على بعض أوجه العَلاقة بينهما، ومن ذلك: اختلافُ الوقوف لاختلاف القراءات، ومِنْ أوائل الذين أشاروا إلى هذه المسألة تطبيقًا من علماء القراءات المتقدِّمين ـ فيما وَقَفْتُ عليه ـ المقرئ أبو الحسن طاهرُ بن عبد المنعم بن غَلْبُون[(٢)] في كتابه: «التذكرة في القراءات الثمان»، ثم تتابعَتِ النُّقُول وفاضت الأمثلة والتطبيقات عن الأئمة في هذا الشأن، ومن ذلك ما قاله ابنُ الجزري:

(١) ينظر: مواقف النُّحاة من القراءات القرآنية، للدكتور: شعبان صلاح (ص٤).

(٢) طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون المبارك الحلبي المصري، يكنى بأبي الحسن، ولد على وجه التقريب سنة سبع وأربعين وثلاث مائة، نشأ في أسرة علمية بحلب، روى عن: والده، وعبد الله بن المبارك، وآخرين، وروى عنه: إبراهيم بن أخطل، وأحمد بن بابشاذ، وآخرون، له مصنفات نفيسة، منها: التذكرة في القراءات الثمان، مات بمصر سنة تسع وتسعين وثلاث مائة، وله من العمر اثنتان وخمسون تقريبًا، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: ١ ـ فهرست ابن خير الإشبيلي (ص٥٤). ٢ ـ طبقات الشافعية، للإسنوي (٢/ ٤٠١).

«وقد يكونُ كافيًا ـ يعني: الوقف ـ على قراءة، غيرَ كاف على أخرى»[(١)]، وصنَّف في هذه الخَصِيصة أحدُ أئمة المغاربة[(٢)] وهو أبو زيد عبد الرحمٰن بن القاضي المكناسي[(٣)]، وسمَّاه: «القول الفصل في اختلاف السبعة في الوقف والوصل»[(٤)].

وبعد إمعان النظر في أسباب اختلاف القراءات وجدتُ أن حاصلَ اختلافها يَؤُوب إلى سبعة أوجُه[(٥)]، هذه الأوجهُ جعلتُها مَدارًا للأمثلة في اختلاف الوقف لاختلاف القراءات، اجتهادًا مني في تَصيِيرها قالبًا مناسبًا لها، وهذا أوانُ الشروع في المقصود:

(١) النشر في القراءات العشر (١/ ٢٢٨).

(٢) ولم أقف على مؤلف لأحد علماء المشارقة في هذا الشأن إلا رسالة أكاديمية طبعت بأخرة للدكتور: الجيلي علي أحمد بلال أستاذ القراءات والتجويد بجامعة الإمارات العربية المتحدة، وكان عنوانها: أثر اختلاف القراءات في الوقف والابتداء، وقد بذل فيها جهدًا ظاهرًا، والتزم قواعد اللُّغة في أقسامه، ثم سمعت برسالة ماجستير بعنوان: أثر القراءات في الوقف والابتداء (دراسة نظرية تطبيقية) للباحث الشيخ: محمود بن كابر الشنقيطي، نوقشت في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٤٣٢هـ.

(٣) عبد الرحمٰن بن أبي القاسم بن محمد بن القاضي المكناسي، يكنى بأبي زيد، ولد بفاس سنة تسع وتسعين وتسع مائة، نشأ نشأة علمية طيبة. روى عن: والده، وأبي المحاسن يوسف القصري الفاسي، وآخرين. وروى عنه: محمد المفضل، ومحمد الأراني، وغيرهم. له مصنفات جليلة وعديدة، منها: القول الفصل. مات بفاس سنة اثنتين وثمانين وألف، وله من العمر اثنتان وثمانون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: جذوة الاقتباس، لأحمد بن القاضي (١/ ٣٤٠ ـ ٣٤٣)، نشر المثاني، لمحمد القادري (٢/ ١٩٥).

(٤) حقَّقه الدكتور: عبد الرحيم نبولسي، لنيل درجة الماجستير في جامعة محمد الخامس في كلية الآداب والعلوم الإنسانية برباط المغرب سنة ١٩٩٠ ـ ١٩٩١م.

(٥) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٧).

الوجه الأول: الاختلافُ في حركات الكلمة القرآنية بلا تغيُّرٍ في معناها ولا مبناها:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه[1]، ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٧١].

وفيها مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان القراءات وتوجيهها:

الشاهد الذي عليه مدار اختلاف الوقف لاختلاف القراءات في هذه الآية هو ﴿وَيُكَفِّرُ﴾ حيث قُرِئ بثلاث قراءات:

القراءة الأولى: قرأ نافعٌ وحمزةُ والكسائي[2] وأبو جعفر وخلف[3] بالنون وجزم الراء، هكذا: (ونُكَفِّرْ).

التوجيه: قراءة النون على الإخبار من الله تعالى عن نفسه، وأما

(١) من هذه الأمثلة:
١ - [البقرة: ١١٧]. ينظر: القطع والائتناف (ص١٦٠)، المكتفى (ص١٧٢)، القول الفصل (ص١٣٥).
٢ - [آل عمران: ١٩]. ينظر: القطع والائتناف (ص٢١٨)، التذكرة (٢/ ١٨٤)، المكتفى (ص١٩٨)، القول الفصل (ص١٤٦، ١٤٧).
٣ - [آل عمران: ٧٩]. ينظر: القطع والائتناف (ص٢٢٩)، التذكرة (٢/ ٢٩١)، المكتفى (ص٢٠٤)، القول الفصل (ص١٥٣).
٤ - [الأعراف: ٣٠]. ينظر: التذكرة (٢/ ٣٤٠)، المكتفى (ص٢٧٠)، القول الفصل (ص١٨٤).

(٢) ينظر: السَّبعة، لابن مجاهد (ص١٩١)، التَّيسير في القراءات السَّبع، لأبي عمرو الداني (ص٢٤٥).

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (٢/ ٢٢٨).

الجزمُ فلأنه عَطَفَه على موضعِ الفاء في قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ وهو جوابُ الشرط[1].

القراءة الثانية: قرأ ابنُ كثير وأبو عمرٍو ويعقوبُ وشعبةُ بالنون ورفعِ الراء[2]، هكذا: (ونكفرُ).

التوجيه: حُجَّة مَنْ قرأ برفع الراء: أنه قَطَعَه عما قبله، وَجَعَلَهُ خبر ابتداء محذوف تقديره: (ونحن نكفر عنكم)[3].

القراءة الثالثة: قرأ ابنُ عامر وحفصٌ بالياء ورفع الراء[4]، هكذا: (ويكفرُ).

التوجيه: حُجَّة قراءة الفعل بالياء: على تقدير (والله يكفر عنكم)[5].

المسألة الثانية: أثر القراءات في الوقف:

بناءً على القراءة الأولى: الجزمِ في الرَّاء فإن القارئ بها لا يَبتدِئ بقوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ﴾؛ لأنه معطوف على موضع الفاء من قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ فهو مُتعلِّق به؛ لأنه جوابُ الشرط.

وبناءً على القراءة الثانية والثالثة: الرفعِ في الرَّاء فلها تقديران:

(١) ينظر: إعراب القراءات السَّبع وعللها، لابن خالويه (١/ ١٠٢)، ومعاني القراءات، للأزهري (١/ ٢٣٠)، والحجَّة للقُرَّاء السَّبعة، للفارسي (٢/ ٤٠٠)، والكشف عن وجوه القراءات السَّبع وعللها وحججها (١/ ٣١٧).

(٢) ينظر: السَّبعة (ص١٩١)، التَّيسير (ص٢٤٥)، والنشر (٢/ ٢٢٨).

(٣) ينظر: إعراب القراءات السَّبع وعللها، لابن خالويه (١/ ١٠٢)، ومعاني القراءات، للأزهري (١/ ٢٣٠)، والحجَّة للقُرَّاء السبعة، للفارسي (٢/ ٤٠٠)، والكشف عن وجوه القراءات السَّبع وعللها وحججها (١/ ٣١٧).

(٤) ينظر: السَّبعة (ص١٩١)، التَّيسير (ص٢٤٥)، والنشر (٢/ ٢٢٨).

(٥) ينظر: المصادر السابقة في التوجيه.

أحدهما: أن يجعل الواو في قوله: ﴿وَيُكَفِّرُ﴾ عطفًا للاشتراك وعليه فلا يُبتدأ به؛ لأنه مُتعلِّق بما قبله من المبتدأ والخبر في قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ عطفًا عليه بتقدير: (ونحن نكفر عنكم).

والثاني: أن لا يجعل الواو عطفًا للاشتراك، بل يجعلها لعطف جملة على جملة، وعليه يجوزُ للقارئ بهذه القراءة على هذا التقدير أن يَبتدِئَ بـ(ويكفر) أو (ونكفرُ)؛ لأنها جملة مُستأْنَفة، ومُنقَطِعة عما قبلها.

وإلى هذا الأثر في الوقف أشار كلٌّ من: طاهر بن غلبون[1]، وأبي العباس[2]، والمهدوي[3]، وأبي عمرو الداني[4]، والجعبري[5]، وأبي زيد ابن القاضي المكناسي[6].

الوجه الثاني: الاختلاف في حركات الكلمة القرآنية مع تغيُّرِ مَعْناها وبقاء مبناها:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه[7] ما يلي:

---

(١) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان (٢/ ٢٧٧، ٢٧٨).

(٢) أحمد بن عمار بن المهدوي، يكنى أبا العباس، المفسِّر المقرئ النَّحوي اللُّغوي المجوِّد. روى عن: أبي الحسن القابسي، وأبي عبد الله بن سفيان، وغيرهم، وروى عنه: إبراهيم الأزدي، وأبو محمد عبد العزيز القروي، وغيرهم. له مصنَّفات كثيرة، منها: شرح الهداية، الكفاية في شرح مقارئ الهداية، وغيرها. مات سنة أربعين وأربع مئة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس (ص١١٤)، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص١٦٣).

(٣) ينظر: شرح الهداية (ص٣٩٨).

(٤) ينظر: المكتفى في الوقف والابتداء (ص١٩١).

(٥) ينظر: القول الفصل في اختلاف السَّبعة في الوقف والوصل (ص١٤٤).

(٦) ينظر: المصدر السابق (ص١٤٤).

(٧) من هذه الأمثلة:
١ - [البقرة: ١٢٥]. ينظر: القطع والائتناف (ص١٦٢)، التذكرة (٢/ ٢٥٩، ٢٦٠)، =

قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [آل عمران: ٣٦].

وفيها مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان القراءات وتوجيهها:

الشاهد الذي عليه مدار اختلاف الوقف لاختلاف القراءات في هذه الآية هو ﴿وَضَعَتْ﴾ وفيه قراءتان:

القراءة الأولى: قرأ ابنُ عامر وشعبةُ ويعقوبُ بإسكان العين وَضَمِّ التاء[1]، هكذا: (وَضَعْتُ).

التوجيه: حُجَّة مَنْ أسكنَ العينَ وَضَمَّ التاء أنه جَعَلَهُ مِنْ كلام أُمِّ مريم؛ لاتِّصال كلامِها بما بعد ذلك، وهذا فيه حَمْلُ وَسَطِ الكلام على أوَّله وعلى آخره، وهو حَسَنٌ في المطابقة والمجانسة، مع ما فيه من التعظيم لله، وتنزيهه عن أن يخفى عليه شيءٌ، وأنه على سبيل الإعلام، فإنَّ الله سبحانه أعلم[2].

القراءة الثانية: قرأ الباقون بفتح العين وإسكان التاء[3]، هكذا: ﴿وَضَعَتْ﴾.

= المكتفى (ص١٧٥)، كشف المشكلات (١/ ٩٦، ٩٧)، القول الفصل (ص١٤٠).
٢ - [النساء: ١]. ينظر: القطع والائتناف (ص٢٤٥)، التذكرة (٢/ ٣٠٣)، المكتفى (ص٢١٥)، القول الفصل (ص١٥٩).
٣ - [المائدة: ٧]. ينظر: القطع والائتناف (ص٢٨٢)، القول الفصل (ص١٦٣).
٤ - [هود: ٤٦]. ينظر: القطع والائتناف (ص٣٩٠)، التذكرة (٢/ ٣٧٢)، المكتفى (ص٣١٦)، القول الفصل (ص٢١٢).

(١) ينظر: السَّبعة (ص٢٠٤)، والتَّيسير (ص٢٥٠)، والنشر (٢/ ٢٣١).

(٢) ينظر: الحجَّة في القراءات السَّبع، لابن خالويه (ص١٠٨)، الكشف، لمكي (١/ ٣٤٠)، حُجَّة القراءات، لابن زنجلة (ص١٦٠).

(٣) ينظر: السبعة (ص٢٠٤)، والتيسير (ص٢٥٠)، والنشر (٢/ ٢٣١).

التوجيه: حُجَّة مَنْ فَتَحَ العين وَأَسْكَنَ التاء على أنه مِنْ قول الله تعالى، وهو جَلَّ جلاله يُخبِرُ عن نفسه، ويُقوِّي ذلك قوله: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ﴾ فهذا السِّياق يؤيِّد هذا المعنى، ويُرجِّح هذه القراءة، وعليها أكثرُ الأئمة[1].

المسألة الثانية: أثر القراءات في الوقف:

بناءً على القراءة الأولى: لا يَقِفُ القارئُ على قوله: ﴿أُنثَىٰ﴾ ولا يَبتدِئ بقوله: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ﴾؛ لأنه مُتَّصِل بما تقدَّمه من كلام امرأة عمران ـ أُمِّ مريم ـ حين أَخْبَرَتْ به عن نفسها بقولها: إني وضعتُها أنثى، فلا يُقطَع منه إذ كان كلامًا واحدًا مُتَّصِلًا، والوقفُ حينئذٍ في هذه القراءة على قوله: ﴿مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾.

وبناءً على القراءة الثانية: يقفُ القارئ عند قوله: ﴿إِنِّي وَضَعۡتُهَآ أُنثَىٰ﴾ ويَبتدِئ بقوله: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا وَضَعَتۡ﴾؛ لأنه استئنافُ إخبارٍ من الله تعالى بذلك، فهو منقطعٌ من كلام امرأة عمران[2].

الوجه الثالث: الاختلاف في حروف الكلمة القرآنية مع تغيُّر مَعْناها وبقاء مبناها:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه[3] ما يلي:

---

(١) ينظر: الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار، لأبي بكر أحمد بن إدريس (١/١٤٨)، الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، لابن أبي مريم (١/٣٦٨)، مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، للكرماني (ص١٢٨).

(٢) ينظر: القطع والائتناف (ص٢٢١)، التذكرة (٢/ ٢٨٥، ٢٨٦)، المكتفى (ص٢٠٠)، كشف المشكلات للباقُولي (١/ ٢٢٥، ٢٢٦)، القول الفصل (ص١٤٨).

(٣) من هذه الأمثلة:

١ ـ [البقرة: ١٤٠]. ينظر: التذكرة (٢/ ٢٦٢)، كشف المشكلات (١/ ١٠٥)، القول الفصل (ص١٤١).

قال الله تعالى: ﴿أَوَلَا يَرَوۡنَ أَنَّهُمۡ يُفۡتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٖ مَّرَّةً أَوۡ مَرَّتَيۡنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمۡ يَذَّكَّرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٦].

وفيها مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان القراءات وتوجيهها:

الشاهد الذي عليه مدارُ اختلافِ الوقف لاختلافِ القراءات في هذه الآية ﴿أَوَلَا يَرَوۡنَ﴾ حيث قُرِئ بقراءتين:

القراءة الأولى: قرأ حمزةُ ويعقوبُ بتاء الخطاب[1]، هكذا: (ترون).

التوجيه: حُجَّة مَنْ قرأ بالتاء أنه مخاطبةٌ مِنَ الله تعالى للرسول ﷺ وللمؤمنين، لتنبيههم على ما يَعرِضُ للمنافقين مِنَ الفتن، وهم لا يَرتدِعون ولا يَنزجِرون بهذا الافتتان أو المرض في كل عام عن نفاقهم[2].

القراءة الثانية: قرأ الباقون بياء الغيبة[3]، هكذا: ﴿يَرَوۡنَ﴾.

التوجيه: حُجَّة مَنْ قرأ بالياء أنه إخبارٌ مِنَ الله تعالى عن المنافقين الذين تقدَّم ذكرُهم في السُّورة، وفيه معنى التوبيخ والتقريع لهم على

= ٢ ـ [البقرة: ١٦٥]. ينظر: القطع والائتناف (ص١٧١، ١٧٢)، التذكرة (٢/ ٢٦٣، ٢٦٤)، المكتفى (ص١٧٨)، كشف المشكلات (١/ ١٢٠، ١٢١)، القول الفصل (ص١٤١).

٣ ـ [آل عمران: ٤٨]. ينظر: القطع (ص٢٢٤، ٢٢٥)، التذكرة (٢/ ٢٨٨)، المكتفى (ص٢٠١)، كشف المشكلات (١/ ٢٣٠)، القول الفصل (ص١٥١).

٤ ـ [القصص: ٦]. ينظر: القطع (ص٥٤٢، ٥٤٣)، التذكرة (٢/ ٤٨٣)، كشف المشكلات (٢/ ١٠١٨)، القول الفصل (ص٢٥٢).

(١) ينظر: السَّبعة (ص٣٢٠)، التَّيسير (ص٣٠٦)، النشر (٢/ ٢٧١).

(٢) ينظر: الحجة، لابن خالويه (ص١٧٨)، الكشف، لمكي (١/ ٥٠٩)، حُجَّة القراءات (ص٣٢٦).

(٣) ينظر: السَّبعة (ص٣٢٠)، التيسير (ص٣٠٦)، النشر (٢/ ٢٧١).

تماديهم في نفاقهم مع ما يعرض لهم من الفتن والمحن في أنفسهم ولم يتوبوا من نفاقهم.

ولا ريب أنَّ رؤيتَهم لما يحُلُّ بهم أعظمُ في الحُجَّة عليهم مِنْ رؤية غيرهم لما يحل بهم؛ ولذا كانت قراءةُ الجمهور عليها الاختيار[١].

المسألة الثانية: أثر القراءات في الوقف:

بناءً على القراءة الأولى: يَقِفُ القارئ على قوله: ﴿وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٥]، ثم يَبتدِئ بقوله: (أولا ترون)؛ لأنه استئنافُ خطاب، فهو منقطع عمَّا قبله مِنَ الإخبار عن المنافقين.

وبناءً على القراءة الثانية: فإن القارئ لا يَقِفُ على قوله: ﴿وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٥]، ويُكْرَه له - صِناعةً - أن يَبتدِئ بقوله: (أو لا يرون)؛ لأنه راجعٌ إلى الكفار فهو مُتعلِّق بهم[٢].

الوجه الرابع: الاختلاف في حروف الكلمة القرآنية مع تغيُّرِ مبناها وبقاء معناها:

ومن الأمثلة التي يُمكِنُ أن تندرجَ تحت هذا الوجه[٣] ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَنجَيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُقَتِّلُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٤١].

وفيها مسألتان اثنتان:

(١) ينظر: الكشف، لمكي (١/ ٥٠٩)، الكتاب المختار (١/ ٣٦٩)، الكتاب الموضح (٢/ ٦١٠)، مفاتيح الأغاني (ص٢٠٢).
(٢) ينظر: القطع والائتناف (ص٣٧٠، ٣٧١)، التذكرة (٢/ ٣٦١)، المكتفى (ص٣٠٠)، القول الفصل (ص٢٠٢).
(٣) لم أقف على مثال آخر يمكن أن يندرج تحت هذا الوجه.

المسألة الأولى: بيان القراءات وتوجيهها:

الشاهد الذي عليه مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف القراءات في هذه الآية ﴿أَنجَيْنَٰكُم﴾ حيث قُرِئ بقراءتين:

القراءة الأولى: قرأ ابنُ عامر الشامي بألف بعد الجيم من غير ياء ولا نون[١]، هكذا: (أنجاكم).

التوجيه: جاءت القراءةُ بلفظ الواحد، نَسَقًا مع قوله: ﴿قَالَ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ﴾[٢] [الأعراف: ١٤٠].

القراءة الثانية: قرأ الباقون بياءٍ ونون بعد الجيم وألفٍ بعدهما[٣]، هكذا: ﴿أَنجَيْنَٰكُم﴾.

التوجيه: جاءت القراءةُ بنون العظمة؛ إخبارًا عن الله على طريق التعظيم والإكبار له، وهذه القراءةُ هي الاختيار، وعليها قراءةُ الجماعة[٤].

المسألة الثانية: أثر القراءات في الوقف:

بناءً على القراءة الأولى: يُكره أن يَبتدِئ القارئ بقوله: (وإذ أنجاكم)؛ لأنه مُتَّصِل بقول موسى عليه السلام، ومُتَعَلِّق بما تقدَّم مِنْ إخباره عن الله تعالى في قوله: ﴿قَالَ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَٰهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٠]، فلا يُقطَع منه.

(١) ينظر: السَّبعة (ص٢٩٣)، التَّيسير (ص٢٩٣)، النشر (٢/ ٢٦٢)، إتحاف فضلاء البشر، للبنا الدمياطي (٢/ ٦١).
(٢) ينظر: الكشف لمكي (١/ ٤٧٥)، حُجَّة القراءات (ص٢٩٤)، الكتاب المختار (١/ ٣٢٣).
(٣) ينظر: السَّبعة (ص٢٩٣)، التَّيسير (ص٢٩٣)، النشر (٢/ ٢٦٢)، إتحاف فضلاء البشر (٢/ ٦١).
(٤) ينظر: الكشف لمكي (١/ ٤٧٥)، حُجَّة القراءات (ص٢٩٤)، الكتاب المختار (١/ ٣٢٣).

وبناءً على القراءة الثانية: فإنه يجوزُ أن يَبتدِئَ القارئ بقوله: ﴿وَإِذْ أَنجَيْنَٰكُم﴾؛ لأنَّ كلامَ موسى عليه السلام قد تمَّ دونه، ثم استأنف اللهُ الخبرَ عن نفسه بذلك بلفظ الجماعة للتعظيم[1].

الوجه الخامس: الاختلاف في حروف الكلمة القرآنية مع تغيُّرِ معناها ومبناها:

ومن الأمثلة التي يمكنُ أن تندرجَ تحت هذا الوجه[2] ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

وفيها مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان القراءات وتوجيهها:

الشاهد الذي عليه مدارُ اختلاف الوقفِ لاختلافِ القراءات في هذه الآية: ﴿قَٰتَلَ﴾ حيث قرئ بقراءتين:

القراءة الأولى: قرأ نافعٌ وابنُ كثير وأبو عمرٍو ويعقوبُ بضمِّ القاف وكَسْرِ التاء[3]، هكذا: (قُتِل).

التوجيه: حُجَّة القراءة بغير ألف أنه يحتمل وجهين اثنين:

أحدهما: أن يكون قُتِل فعلًا، وما بعده صفةٌ للنبي، والفعل مُسْنَدٌ إلى النبي، فالمعنى أن النبي قد يُقتل، والسِّياقُ يدلُّ أيضًا على أن القتل يكون في حال الحرب في سبيل الله؛ وعلى هذا الوجه يكون ﴿رِبِّيُّونَ﴾ مرفوعًا بالابتداء، و﴿مَعَهُۥ﴾ الخبر.

(١) ينظر: التذكرة (٢/ ٣٤٦)، المكتفى (ص٢٧٥)، القول الفصل (ص١٩٠، ١٩١).
(٢) لم أقف على مثال آخر يمكن أن يندرج تحت هذا الوجه.
(٣) ينظر: السَّبعة (ص٢١٧)، التَّيسير (ص٢٥٥)، النشر (٢/ ٢٣٤)، إتحاف (١/ ٤٨٩، ٤٩٠).

والوجه الآخَر: أن (قُتِل) وما بعده صفة أيضًا للنبي، والفعلُ مُسْنَدٌ إلى ﴿رِبِّيُّونَ﴾، وهي مرفوعة بـ(قتل) على المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعِلُه[1].

القراءة الثانية: قرأ الباقون بفتح القاف والتاء وألف بينهما[2]، هكذا: (قاتل).

التوجيه: وَجْهُ القراءة بالألف أنه يحتمل وجهين:

أحدهما: أنه أسنَدَ فعلَ (قاتل) الذي هو القتال إلى النبي، ويكون ﴿مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ﴾ ابتداء وخبرًا، وتُرفع ﴿رِبِّيُّونَ﴾ بالظرف، ويدلُّ المعنى على أن (الربيين) قاتلوا أيضًا مع قتال النبي.

والوجه الآخر: أنه أسند الفعل إلى (الربيين) دون النبي، فأخبر عنهم بالقتال دون النبي، فيكون (قاتل معه ربيون) صفة لـ ﴿نَّبِيٍّ﴾، و﴿رِبِّيُّونَ﴾ مرفوعة بفعلهم[3].

المسألة الثانية: أثر القراءات في الوقف:

بناءً على القراءة الأولى: يَقِفُ القارئ على قوله: (قُتِل)، إذا أسنده إلى النبي ﷺ؛ لتمام الكلام، ولموافقته سببَ نزول الآية، وأما إن أَسْنَدَ القارئُ الفعلَ إلى الربيين لم يقف عليه؛ لشدَّة تعلُّقِه به، وعدمِ تمام الكلام.

وبناءً على القراءة الثانية: لا يَقِفُ القارئ على قوله: (قاتل)؛

(١) ينظر: الحجَّة، لابن خالويه (ص١١٤)، الكشف، لمكي (١/ ٣٥٩، ٣٦٠)، الكتاب الموضح (١/ ٣٨٦).
(٢) ينظر: السَّبعة (ص٢١٧)، التَّيسير (ص٢٥٥)، النشر (٢/ ٢٣٤)، إتحاف فضلاء البشر (١/ ٤٨٩، ٤٩٠).
(٣) ينظر: الكشف لمكي (١/ ٣٥٩)، الحجَّة للقُرَّاء السَّبعة (٣/ ٨٣، ٨٤)، كشف المشكلات (١/ ٢٦٤).

لتعلُّقِه بالربيين، وعدمِ تمام الكلام، ويجوز أن يَقِفَ على قوله: (قاتل) إذا أَسْنَدَ القارئُ الفعلَ (قاتل) إلى النبي ﷺ، إلا أن الأجودَ عدمُ وقوفه عليه(١).

الوجه السادس: الاختلاف في التقديم والتأخير:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه(٢) ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَأُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأُوذُوا۟ فِي سَبِيلِي وَقَٰتَلُوا۟ وَقُتِلُوا۟ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلثَّوَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

وفيها مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان القراءات وتوجيهها:

الشاهدُ الذي عليه مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف القراءات في هذه الآية ﴿وَقَٰتَلُوا۟ وَقُتِلُوا۟﴾ حيث قُرِئ بقراءتين:

القراءة الأولى: قرأ حمزة والكسائي وخلف بتقديم ﴿وَقُتِلُوا۟﴾ المبنيِّ للمفعول على ﴿وَقَٰتَلُوا۟﴾ المبنيِّ للفاعل(٣)، هكذا: ﴿وَقَٰتَلُوا۟ وَقُتِلُوا۟﴾.

---

(١) ينظر: القطع والائتناف (ص٢٣٦، ٢٣٧)، التذكرة (٢/ ٢٩٦)، المكتفى (ص٢١٠، ٢١١)، القول الفصل (ص١٥٦، ١٥٧، ١٥٨).

(٢) من هذه الأمثلة: [التوبة: ١١١].
ينظر: السَّبعة (ص٣١٩)، التَّيسير (ص٣٠٦)، النشر (٢/ ٢٧١)، إتحاف فضلاء البشر (٢/ ٩٩)، وليس للاختلاف في القراءات هُنا أثر في الوقف.

(٣) ينظر: السَّبعة (ص٢٢١)، التَّيسير (ص٢٥٩)، النشر (٢/ ٢٣٨)، إتحاف (١/ ٤٩٨، ٤٩٩).

التوجيه: وَجْهُ مَنْ قدَّم المفعولَ على الفاعل: أن يكون القتلُ لبعضهم وثبَت الباقون بالقتال ولم يهنوا ولم يضعُفوا لوقوع القتل على بعضهم، وهذا أبلغُ في مدحهم والثناء عليهم(١).

القراءة الثانية: قرأ الباقون بتقديم ﴿وَقَٰتَلُوا۟﴾ المبنيِّ للفاعل على ﴿وَقُتِلُوا۟﴾ المبنيِّ للمفعول(٢)، هكذا: ﴿وَقَٰتَلُوا۟ وَقُتِلُوا۟﴾ مع اختلافٍ بينهم في التَّثقيل والتَّخفيف لكلمة: ﴿وَقُتِلُوا۟﴾(٣).

التوجيه: وَجْهُ مَنْ قدَّم الفاعلَ على المفعول: أن القتلَ لا يقع إلا بعد القتال، فهو سابقٌ على القتل؛ لذا كان القتالُ له حق التقديم وحق القتل هو التأخير، والتشديدُ يختص بالكثرة، والتخفيف يقع على الكثير والقليل(٤).

المسألة الثانية: أثر القراءات في الوقف:

لم أهتدِ إلى أثرٍ لخلاف التقديم والتأخير في القراءات على الوقف، ولعل العِلَّةَ في ذلك ـ والله أعلم ـ أنَّ التقديمَ والتأخير سواءٌ(٥)، فليسا مِنَ الأسباب أو المؤثِّرات في الوقف، لا سيَّما إنْ كان العاملُ في التقديم والتأخير هو الواو، وصار المقدَّم والمؤخَّر أفرادًا؛ إذ العلاقة بين

---

(١) ينظر: الحجَّة للقُرَّاء السَّبعة (٣/ ١١٧)، الكشف، لمكي (١/ ٣٧٣)، كشف المشكلات (١/ ٢٨٢).

(٢) ينظر: السَّبعة (ص٢٢١)، التَّيسير (ص٢٥٩)، النشر (٢/ ٢٣٨)، إتحاف (١/ ٤٩٨، ٤٩٩).

(٣) قرأ ابن كثير وابن عامر بالتشديد، والباقون بالتخفيف.
ينظر: السَّبعة (ص٢٢١)، التَّيسير (ص٢٥٩)، النشر (٢/ ٢٣٨)، إتحاف (١/ ٤٩٨، ٤٩٩).

(٤) ينظر: الحجَّة للقُرَّاء السَّبعة (٣/ ١١٧)، الكشف لمكي (١/ ٣٧٣)، كشف المشكلات (١/ ٢٨٢).

(٥) ينظر: الكشف لمكي (١/ ٣٧٣).

عطف الأفراد ألزَمُ وأوثق منها في عطف الجمل والتراكيبِ[1].

يقول أبو القاسم الثمانيني[2]: «وللواو أربعةُ مَعانٍ ـ وَذَكَرَ منها ـ... والآخر: أن يكون الفعلُ وقع منهما في حالة واحدة، وزمانٍ واحد، فليس لأحدهما ترتيبٌ على الآخر»[3].

ولا مريةَ أنَّ القتل والقتال يقعان في وقت واحد، وقد نصَّ غيرُ واحد مِنْ أهل الاحتجاج للقراءات على أنَّ الواوَ هنا لا توجِبُ الترتيبَ[4]؛ وعليه فلا أثَرَ موجُودًا على الوقف في اختلاف القراءات حال التقديم والتأخير.

الوجه السابع: الاختلافُ في الزيادة والنقصان:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه[5]، ما يلي:

---

(١) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عضيمة (١١/٣١، ٣٢)، بغية عباد الرحمٰن، لمحمد الغول (ص٩٠، ٩١).

(٢) عمر بن ثابت الثمانيني الموصلي النَّحْوي الضرير، يكنى أبا القاسم، ويلقب بالثمانيني نسبة إلى ثمانين، وهي قرية من نواحي جزيرة ابن عمر عند جبل الجودي. روى عن: أبي الفتح عثمان بن جني. وروى عنه: ابن طباطبا العلوي، وابن الفتى الحلواني، وغيرهم. مات ببغداد في شهر ذي القعدة سنة اثنتين وأربعين وأربع مئة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: شذرات الذهب، لابن العماد (٥/١٨٩، ١٩٠)، نكت الهميان (ص٢٢٠).

(٣) شرح اللمع لابن جني (١/٥٤٩).

(٤) ينظر: الحجّة للقُرَّاء السَّبعة (٣/١١٧)، الكشف لمكي (١/٣٧٣)، كشف المشكلات (١/٢٨٢).

(٥) ومن هذه الأمثلة:
١ ـ [البقرة: ١١٦]. ينظر: القول الفصل (ص١٣٤، ١٣٥).
٢ ـ [آل عمران: ١٣٣]. ينظر: القطع والائتناف (ص٢٣٣، ٢٣٤)، القول الفصل (ص١٥٦).
٣ ـ [المائدة: ٥٣]. ينظر: القطع والائتناف (ص٢٩٠)، التذكرة (٢/٣١٧).
٤ ـ [الإسراء: ٩٣]. ينظر: المكتفى (ص٣٦٣)، القول الفصل (ص٢٢٢، ٢٢٣).

قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [التوبة: ١٠٧].

وفيها مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيانُ القراءات وتوجيهُها:

الشاهدُ الذي عليه مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف القراءات في هذه الآية ﴿وَالَّذِينَ﴾ حيث قُرِئ بقراءتين:

القراءة الأولى: قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر بحذف الواو قبل كلمة (الذين)[1]، هكذا: ﴿الَّذِينَ﴾.

التوجيه: أنَّ قراءة حذف الواو جاءت هكذا في مصاحف أهل المدينة وأهل الشام، وقد تلقَّاها المسلمون عن النبي ﷺ بعدم الواو فلم يُثبِتُوها في المصاحف كما تلقَّوها.

وتكون الجملةُ حينئذٍ مستأنفةً على أنها مبتدأ والخبر مُقَدَّر، أو أنها خبر والمبتدأ محذوف مُقدَّر، ولا يَصِحُّ جعل ﴿الَّذِينَ﴾ بدلًا من ﴿وَآخَرِينَ﴾؛ لأنَّ ﴿آخَرِينَ﴾ تُرجَى لهم التوبةُ، و﴿الَّذِينَ﴾ لا تُرجَى لهم توبةٌ، لقوله: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾[2] [التوبة: ١١٠].

القراءة الثانية: قرأ الباقون بإثبات الواو في (الذين)، هكذا: ﴿وَالَّذِينَ﴾[3].

---

(١) ينظر: السَّبعة (ص٣١٨)، التَّيسير (ص٣٠٥)، النشر (٢/٢٧٠، ٢٧١)، إتحاف (٢/١٠١).

(٢) ينظر: الكشف لمكي (١/٥٠٧)، شرح الهداية (ص٥٢٢)، الكتاب المختار (١/٣٦٥)، هجاء مصاحف الأمصار (ص٩٩).

(٣) ينظر: السَّبعة (ص٣١٨)، التَّيسير (ص٣٠٥)، النشر (٢/٢٧٠، ٢٧١)، إتحاف (٢/١٠١).

التوجيه: أن قراءةَ الإثبات للواو جاءت مثبتةً في مصاحف الباقين من أهل الأمصار، وتكون الجملةُ معطوفةً على قوله: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ﴾ [التوبة: ٧٥] على تقدير: ومنهم الذين اتخذوا مسجدًا[١].

المسألة الثانية: أثر القراءات في الوقف:

بناءً على القراءة الأولى: يَقِفُ القارئُ على قوله: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٦] ويكون وقفًا تامًّا؛ لأن ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ، وخبره: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَٰنُهُمُ﴾ [التوبة: ١١٠]، وقيل: خبره: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ [التوبة: ١٠٨]، وقيل: هو مُضْمَر، وتقديره: ينتقم منهم، أو: يُعذَّبون.

ويكون ابتداؤه تامًّا مِنْ ﴿الذين اتخذوا مسجداً﴾ لأنها جملة مستأنفة.

بناءً على القراءة الثانية: إنْ أحب القارئ أنْ يقفَ على قوله: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ صَحَّ ذلك ويكون كافيًا، وإلا فَوَصْلُه أولى؛ لأنه عطفٌ على ما قبله كما تقدَّم في توجيه القراءة[٢].

---

(١) ينظر: الكشف لمكي (١/٥٠٧)، شرح الهداية (٥٢٢)، الكتاب المختار (١/٣٦٥)، هجاء مصاحف الأمصار (ص٩٩).

(٢) ينظر: الكشف لمكي (١/٥٠٧)، المكتفى (ص٢٩٨)، القول الفصل (ص٢٠٠، ٢٠١).

المَبْحَثُ الثَّانِي

اختلاف التفسير

مِن مظاهر الإعجاز والبيان في القرآن الكريم: مراعاةُ الفَصْل والوَصْل في وُقوفه؛ إذِ الوقف مَنازلُ القرآن، به تتبينُ المعاني، وتظهر أسرارُ المثاني، وهذا هو الهدف الأسمى من علم الوقف والابتداء.

وقضية المعنى في القرآن الكريم أخذت اهتمامًا واسعًا بين العلماء والباحثين قديمًا وحديثًا، وألقت بظلالها على ساحة تَعَدُّدِ الاجتهادات في التفسير والبلاغة والإعراب وغير ذلك من عُلومِ كَشْفِ النصِّ القرآني، ومِنْ أجلِّ هذه العلوم: علمُ التفسير، الذي عُنِيَ بإيراد الثَّراء المعنوي لآيات الكتاب العزيز، وظهرت في ذلك التَّصانيفُ الفريدة باتجاهات عديدة، مما أبانَ موجةَ الخلاف بين المفسِّرين.

وهذا الخِلافُ الدَّائر بين أهل التأويل كان له الأثرُ أيضًا في اختلاف مواقع الوقف، وهو السببُ الثاني من أسباب اختلاف الوقف، حيث تُشيَّدُ المقاطعُ والمبادئ على كلام أهل التفسير والمعاني، من أهل الرسوخ والفهم للمباني، ومن أوائلِ الذين ألمحوا إلى أثر اختلاف التفسير في اختلاف الوقف: أبو جعفر النَّحَّاس[١]، ودلَّل على ذلك ببعض التطبيقات المؤثِّرة في اختلاف مواضِعِ الوقف، والقارئ المتفحِّصُ في أمثلة اختلاف التفسير يجد أنها تكادُ تنحصرُ في ثمانيةِ أوجُهٍ، هذه الأوجه استنبطتُها ثم جعلتُها قوالبَ لإيراد أمثلة اختلاف الوقف لاختلاف التفسير، بعد أن اجتهدتُ

---

(١) ينظر: القطع والائتناف (ص٩٥، ٩٦).

في استقراء كتب الوقف قديمًا وحديثًا، وهذا أوانُ الشروع في بيانها:

الوجه الأول: الاختلافُ في تحديد المتكلِّم:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه[1] ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ۚ وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ عَجَبًا﴾ [الكهف: ٦٣].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان التفسير:

الجملة التي عليها مدار اختلاف الوقف لاختلاف التفسير هي: ﴿وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ عَجَبًا﴾ حيث وقع الخُلف فيها بين أهل التأويل في المتكلِّم بـ ﴿عَجَبًا﴾ على قولين اثنين:

القـول الأول: أنَّ المتكلِّم بـ ﴿عَجَبًا﴾ هو موسى عليه السلام.

القول الثاني: أنَّ المتكلِّم بـ ﴿عَجَبًا﴾ هو يوشع بن نون غلام موسى عليه السلام[2].

المسألة الثانية: أثرُ اختلاف التفسير في الوقف:

بناءً على القول الأول: يكون الوقفُ تامًّا أو كافيًا عند قوله: ﴿ٱلْبَحْرِ﴾؛ لأنَّ موسى عَجِب من سَير الحوت في البحر.

(١) من هذه الأمثلة:
١ - [يس: ٥٢]. **ينظر:** مدارك التنزيل، للنسفي (٤/ ١٧)، إيضاح الوقف (٢/ ٨٥٣، ٨٥٤)، القطع والائتناف (ص٥٩٩)، المكتفى (ص٤٧٤).
٢ - [القمر: ٩]. **ينظر:** تفسير القرآن للسَّمْعاني (٥/ ٣١٠)، معالم التنزيل (٧/ ٤٢٨)، المحرر الوجيز (٨/ ١٤٢)، القطع والائتناف (ص٦٩٤)، الاقتداء (٢/ ١٦٣٩)، وَصْف الاهتداء (٢/ ٤٥٥).

(٢) **ينظر:** جامع البيان، للطبري (١٥/ ٣١٧)، زاد المسير، لابن الجوزي (٥/ ١٦٦)، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (١٣/ ٣٢٢).

بناءً على القول الثاني: لا يكونُ هناك وَقْفٌ على ﴿ٱلْبَحْرِ﴾ بل تُوصَلُ الجملة بـ ﴿عَجَبًا﴾ وتقديره: أعجَبُ لذلك عجبًا، ويكون الكلامُ مُتَّصِلًا بعضُه ببعض[1].

الوجه الثاني: الاختلاف في تحديد المُخاطَب:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه[2]، ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ۖ ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [آل عمران: ٥٥].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيانُ التفسير:

الجملةُ التي عليها مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف التفسير هي: ﴿وَجَاعِلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوكَ فَوْقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ حيث وقع الخُلْف بين أهل التأويل في المخاطَب بقوله: ﴿ٱتَّبَعُوكَ﴾ على قولين اثنين:

القول الأول: أنَّ الخطاب مُوجَّهٌ في هذه الكلِمَة لعيسى عليه السلام ويكون أتباعُه حينئذٍ: النَّصارى، والذين كفروا: اليهود، فالآية مُخْبِرة عن عِزَّة النَّصارى على اليهود وإذلالِهم لهم.

(١) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٧٥٩)، القطع والائتناف (ص٤٤٨، ٤٤٩)، المكتفى (ص٣٧٠)، منار الهدى (ص٢٣٣) وبهامشه المقصِد.

(٢) من هذه الأمثلة:
١ - [النساء: ١٢٣]. **ينظر:** جامع البيان (٧/ ٥١٠، ٥١٥)، القطع والائتناف (ص٢٦٦)، الاقتداء (١/ ٥٦٧، ٥٦٨).
٢ - [الأعراف: ١١٠]. **ينظر:** معاني القرآن وإعرابه، للزجَّاج (٢/ ٢٩٥)، الكشاف، للزمخشري (٢/ ١٣٤)، القطع والائتناف (ص٣٣٨)، منار الهدى (ص١٤٩).

القول الثاني: الخطابُ مُوجَّه في هذه اللَّفْظة لمحمد ﷺ، وهو من تلوين الخطاب، ويكون أتباعُه حينئذٍ: المسلمين، والذين كفروا: قومه الذين لم يُؤمنوا بدعوته، فالآية مُخْبِرة عن عُلوِّ المسلمين على الكَفَرة بالحُجَّة والسَّيف في غالب الأمر(١).

المسألة الثانية: أثر اختلاف التفسير في الوقف:

بناءً على **القول الأوَّل**: لا يُوقَفُ على قوله: ﴿عَلَى ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾؛ لأنَّ الخطاب كُلَّه لعيسى عليه السلام.

بناءً على **القول الثاني**: يكون الوقفُ على قوله: ﴿عَلَى ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ تامًّا أو وقفَ بيان أو حسنًا على اختلافٍ في مراتبه عند أهل الوقف؛ لأنه مُنقَطِعٌ عَمَّا قبلَه في اللَّفظ والمعنى، وهو استئنافُ خطابٍ آخر(٢).

ويظهَرُ للباحث رُجْحَانُ القول الأول؛ لاختيار جماعةٍ من المفسِّرين له(٣)، ولسياق الآية، ولترتيب الأخبار الأربعة (متوفيك، ورافعك، ومطهرك، وجاعل) كما نصَّ عليه الأشموني(٤).

الوجه الثالث: الاختلاف في فهم المعنى:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه(٥)، ما يلي:

(١) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل (١/ ٣٨٩)، البحر المحيط (٢/ ٤٩٧، ٤٩٨).
(٢) ينظر: القطع والائتناف (ص٢٢٦)، المكتفى (ص٢٠١، ٢٠٢)، المرشد (١/ ٤٥٩، ٤٦٠)، الاقتداء (١/ ٤٨٢).
(٣) ينظر: البحر المحيط (٢/ ٤٩٧)، الدُّر المصون (٣/ ٢١٣).
(٤) ينظر: منار الهدى (ص٧٩).
(٥) من هذه الأمثلة:
١ - [التوبة: ٥٥].
٢ - [التوبة: ٨٥].
ينظر: تفسير القرآن، للسَّمعاني (٢/ ٣١٨)، روح المعاني (٦/ ١٧١، ٢٢٦)، المكتفى (ص٢٩٤، ٢٩٥)، الاقتداء (١/ ٧٧١).

قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَـٰبَ مِنۡهُ ءَايَـٰتٌ مُّحۡكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّـٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَـٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيانُ التفسير:

الجملةُ التي عليها مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف التفسير هي: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ حيث وقع الخُلْف بين أهل التأويل في معنى التأويل على قولين اثنين:

القول الأول: مَنْ فَسَّر التأويلَ بمعنى حقيقةِ الشيء، أو بما تؤول إليه حقائقُ القرآن، أو بما يؤول الأمرُ إليه.

القول الثاني: مَنْ فَسَّر التأويلَ بالتفسير، وهو بيانُ اللفظ(١).

المسألة الثانية: أثر اختلاف التفسير في الوقف:

بناءً على **القول الأول**: يكونُ الوقفُ على لفظ الجلالة ﴿ٱللَّهُ﴾؛ لأنَّ حقائقَ الأمور وكُنهَها ومآلاتِها لا يعلمُه إلا الله، وهو مما يختصُّ به الله ﷻ، ومَنِ ادَّعى عِلْمَه فقد كَذَبَ على الله.

بناءً على **القول الثاني**: يجوزُ وَصْلُ لفظ الجلالة بما بعده، ويُوقَفُ على لفظ ﴿ٱلۡعِلۡمِ﴾ لأنَّ الرَّاسخين في العلم يَعْلَمُون تفسيرَه، ويَفْهَمُون ما

= ٣ - [الرعد: ١١]. ينظر: جامع البيان (١٣/ ٨٤)، زاد المسير (٤/ ٣١٠)، إيضاح الوقف (٢/ ٧٣٣)، المكتفى (ص٣٣٤).
(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (٥/ ٢٤، ٢٥)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣/ ١٥، ١٦).

خُوطِبُوا به على هذا الاعتبار، وإنْ لم يحيطوا علمًا بحقائق الأشياء على كُنه ما هي عليه(١).

الوجه الرابع: الاختلاف في عَوْد الضَّمير:

رجوعُ الضَّمير في القرآن الكريم مما وقع فيه الخلافُ عند المفسِّرين، والذي يُهِمُّنا منه هُنا هو ما كان له أثرٌ في الوقف، وهو نوعان اثنان:

أولًا: الضَّميرُ المنفصِلُ:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا النوع(٢):

قال الله تعالى: ﴿وَجَٰهِدُوا۟ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ۚ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِى هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ۚ فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِٱللَّهِ هُوَ مَوْلَىٰكُمْ ۖ فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الحج: ٧٨].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان التفسير:

الجملةُ التي عليها مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف التفسير هي: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِى هَٰذَا﴾ حيث وقع الخُلْف بين أهل التأويل في عَوْدِ الضَّمير (هو) على قولين اثنين:

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن (٥/ ٢٤، ٢٥)، القطع والائتناف (ص٢١٢ ـ ٢١٥)، الاقتداء (١/ ٤٥٤، ٤٥٥)، منار الهدى (ص٧٠).

(٢) من هذه الأمثلة:
١ ـ [الأنبياء: ٩٧]. ينظر: معالم التنزيل (٥/ ٣٥٥)، الجامع لأحكام القرآن (١٤/ ٢٨٩، ٢٩٠)، منار الهدى (ص٢٥٣).
٢ ـ [الأنعام: ٣]. ينظر: الدُّر المصون (٤/ ٥٢٨ ـ ٥٣٠)، الفتوحات الإلٰهية (٢/ ٥)، القطع والائتناف (ص٣٠١)، منار الهدى (ص١٢٧).

القول الأول: أنَّ الضَّميرَ المنفَصِلَ (هو) عائدٌ إلى الله تعالى، **والمعنى**: أنَّ الله ﷻ سمَّى المسلمين قبلَ إنزالِ القرآن في الكتب التي أُنزِلَتْ قبله.

القول الثاني: أنَّ الضَّمير المنفَصِل (هو) عائدٌ إلى أبينا إبراهيمَ ﵇، **والمعنى**: أنَّ إبراهيم ﵇ سمَّى المسلمين من قبلِ هذا الوقت وفي هذا الوقت، وهو قوله: ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾(١) [البقرة: ١٢٨].

المسألة الثانية: أثر اختلاف التفسير في الوقف:

بناءً على القول الأول: يكون الابتداءُ تامًّا بـ ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ﴾ ويُوقَف على ﴿وَفِى هَٰذَا﴾ ويكون تامًّا.

بناءً على القول الثاني: يكون الكلامُ مُتَّصِلًا بما قبله، ويُوصَل ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾ بما بعدها، ويُوقَف على ﴿مِن قَبْلُ﴾ ويكون كافيًا(٢).

والرَّاجِح هو القول الأول؛ لضَعف أنْ يكون إبراهيمُ ﵇ سمَّانا المسلمين في القرآن(٣)، والقرآن نَازِلٌ بعدَه بمُدَد، ولِدَلالة قِراءة أُبيِّ بنِ كعب لها ﴿اللهُ سَمَّاكم المسلمين﴾(٤)، والله أعلم.

ثانيًا: الضمير المتصل:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا النوع(٥):

(١) ينظر: التفسير البسيط (١٥/ ٥١١، ٥١٢)، التحرير والتنوير (١٧/ ٣٥١)، فتح القدير، للشوكاني (٣/ ٦٧٥).
(٢) ينظر: الاقتداء (٢/ ١١٦١)، منار الهدى (ص٢٦٠).
(٣) ينظر: منار الهدى (ص٢٦٠).
(٤) ينظر: الكشاف (٣/ ١٦٩)، الدُّر المصون (٨/ ٣١١).
(٥) من هذه الأمثلة:
=

قال الله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٤٠].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيانُ التفسير:

الجملة التي عليها مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف التفسير هي: ﴿فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾، حيث وقع الخُلْف بين أهل التأويل في عَودِ الضَّمير المتَّصِل في ﴿عَلَيْهِ﴾ على قولين اثنين:

القول الأول: أنَّ الضَّميرَ المتَّصِلَ في ﴿عَلَيْهِ﴾ عائدٌ إلى النبي ﷺ؛ لأنَّ الله جلَّ ثناؤه ألقى في قلبه ما سَكَن به، وعَلِم أنهم غيرُ واصلين إليه.

القول الثاني: أنَّ الضَّمير المتَّصِل في ﴿عَلَيْهِ﴾ عائدٌ إلى أبي بكرٍ الصديق رضي الله عنه؛ لأنه كان مُنْزَعِجًا، وأما النبيُّ ﷺ فلم تُفارِقْه السَّكينةُ قط[(١)].

= ١ - [الأنعام: ٨٤، ٨٥]. **ينظر**: بحر العلوم، للسمرقندي (١/٤٩٩)، البحر المحيط (٤/١٧٧)، القطع والائتناف (ص٣١٠)، الاقتداء (١/٦٥٠).

٢ - [الفتح: ٩]. **ينظر**: الهداية (١١/٦٩٤٣)، تفسير ابن كثير (١٣/٩١)، علل الوقوف (٣/٩٥٥)، وَصْف الاهتداء (٢/٤٤٣).

(١) **ينظر**: الهداية إلى بلوغ النهاية، للقيسي (٤/٣٠٠١)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي (٣/٨١)، الدُّر المنثور في التفسير بالمأثور، للسُّيوطي (٧/٣٨٥، ٣٨٦).

المسألة الثانية: أثر اختلاف التفسير في الوقف:

بناءً على القول الأول: لا يُوقَفُ على ﴿عَلَيْهِ﴾، بل تُوصَل بما بعدها، ويكون الوقفُ على ﴿السُّفْلَىٰ﴾ كافيًا أو تامًّا.

بناءً على القول الثاني: يكون الوقفُ على ﴿عَلَيْهِ﴾ كافيًا[(١)] وهو الاختيار؛ لما رواه الدَّاني بِسَنَدِه عن سعيد بن جُبير[(٢)] في قول الله ﷻ: ﴿فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾ قال: «عَلَى أبي بَكرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ لَمْ تَزَلِ السَّكِينَةُ مَعَهُ»[(٣)].

الوجهُ الخامس: الاختلافُ في الفاعل:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه[(٤)] ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى ۙ الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد: ٢٥].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

(١) **ينظر**: المكتفى (ص٢٩٣)، منار الهدى (ص١٦٥).

(٢) سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي مولاهم، يكنى أبا محمد، تابعي كوفي جليل، كان فقيهًا، عابدًا، ورعًا، روى عن: ابن عباس، وابن الزبير، وابن عمر، وجماعة. وروى عنه: ابناه: عبد الملك وعبد الله، ويعلى بن حكيم، وآخرون، قتله الحجَّاج سنة خمس وتسعين، وله من العمر تسع وأربعون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.

ينظر: تهذيب التهذيب (٤/١١، ١٢)، وسير أعلام النبلاء (٤/٣٢١).

(٣) **ينظر**: المكتفى (ص٢٩٣)، وعزاه السُّيوطي في الدُّر المنثور (٧/٣٨٥، ٣٨٦)، لابن أبي حاتم وأبي الشيخ وابن مردويه، والبيهقي في الدلائل وابن عساكر في تاريخه عن ابن عباس رضي الله عنهم أجمعين.

(٤) من هذه الأمثلة: [الأنبياء: ٦٣]. **ينظر**: التفسير الكبير، للرَّازي (٢٢/١٦٠، ١٦١)، الفتوحات الإلهية، للعجيلي (٣/١٤٦)، محاسن التأويل، للقاسمي (٧/٢٦٦، ٢٦٧)، إملاء ما مَنَّ به الرحمٰن، للعكبري (ص١٣٤، ١٣٥)، منار الهدى (ص٢٥٠).

المسألة الأولى: بيان التفسير:

الجملةُ التي عليها مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف التفسير هي: ﴿لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ﴾ حيث وقع الخُلْف بين أهل التأويل في الفاعل على قولين اثنين:

القول الأول: أنَّ الفاعل في ﴿سَوَّلَ﴾ هو الله جلَّ ثناؤه؛ لأن أمْهَلَهُم مُوسِّعًا عليهم؛ ليتمادَوْا في طُغيانهم ولم يَعْجَلْ عليهم بالعقوبة، كما قال تعالى: ﴿وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ﴾ [الأعراف: ١٨٣].

القول الثاني: أنَّ الفاعل في ﴿سَوَّلَ﴾ هو الشَّيطان، حيث غرَّهم وَخَذَلَهم وَمَدَّ لهم في الآمال والأماني[١].

المسألة الثانية: أثرُ اختلافِ التفسير في الوقف:

بناءً على القول الأول: يكون الوقفُ على ﴿سَوَّلَ لَهُمْ﴾ وقفًا كافيًا، يقول أبو عمرو الدَّاني: «سواء قُرِئَ (وأُملِي لهم) على تسمية الفاعل[٢]، أو: (وأُملِيَ لهم) على ما لم يُسمَّ فاعِلُه[٣]، أو (وأَملَى لهم) على الإخبار[٤]؛ لأنَّ الإملاء في كُلِّ القُرآن مُسْنَدٌ إلى الله تعالى كقوله: ﴿فَأَمْلَيْتُ لِلْكَـٰفِرِينَ﴾ [الحج: ٤٤] فَيَحْسُنُ قَطْعُه مِنَ التسويل الذي هو مُسْنَد إلى الشيطان»[٥].

بناءً على القول الثاني: لا يُوقَفُ على ﴿سَوَّلَ لَهُمْ﴾ ويُوصَل بما

---

(١) ينظر: الوسيط، للواحدي (٤/١٢٧)، مدارك التنزيل، للنسفي (٤/٢٢٦).

(٢) قرأ بها مجاهد وابن هرمز والأعمش والمطوِّعي.
ينظر: المحتسب (٢/٢٧٢)، إعراب القراءات السَّبع وعللها (٢/٣٢٥).

(٣) قرأ بها شيبة وأبو عمرو. ينظر: التيسير (ص٤٦٢)، النشر (٢/٣٥٨).

(٤) قرأ بها النخعي وأبو جعفر ونافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي.
ينظر: التَّيسير (٤٦٢)، النشر (٢/٣٥٨).

(٥) المكتفى (ص٢٥٢).

بعده؛ لأنَّ الفاعل في الفعلين واحدٌ وهو الشيطان[١].

الوجه السادس: الاختلاف في العامل في الظَّرف:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه[٢] ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِى الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَـٰسِقِينَ﴾ [المائدة: ٢٦].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان التفسير:

الجملةُ التي عليها مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف التفسير هي: ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ حيث وقع الخُلْفُ بين أهل التأويل في العامل في ظرف الزمان ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنَّ العاملَ في ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ هو التَّحْريمُ والتِّيهُ معًا الوارِدَين في الآية، ويكون المعنى: أنَّ زمن التَّحْريم والتِّيه أربعون سنة، وتكون ﴿أَرْبَعِينَ﴾ منصوبة بـ ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾، و﴿يَتِيهُونَ﴾ في موضعِ حال.

القول الثاني: أنَّ العامل في ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ هو التِّيه فقط، ويكون المعنى حينئذ: أنَّ التَّحْريمَ كان أبدًا، وأنَّ التِّيهَ كان أربعين سنة، وعليه تكون ﴿أَرْبَعِينَ﴾ منصوبة بـ ﴿يَتِيهُونَ﴾.

القول الثالث: أنَّ العامل في ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ هو التَّحْريم فقط، ويكون المعنى حينئذ: أنَّ التحريم قد حُدِّد بأربعين سنة، أمَّا التِّيهُ فغيرُ

---

(١) ينظر: المكتفى (ص٥٢٥، ٥٢٦)، غرائب القرآن (٦/١٣٤).

(٢) من هذه الأمثلة: [يوسف: ٩٢]. ينظر: معاني القرآن، للأخفش (ص٤٩٩)، الكشاف (٢/٤٨٣)، لباب التأويل، للخازن (٣/٤١)، القطع والائتناف (ص٤٠٤)، الاقتداء (١/٨٨٧، ٨٨٨)، منار الهدى (ص١٩٧).

معلوم، وعليه تكون ﴿أَرْبَعِينَ﴾ ظرفًا لـ ﴿مُحَرَّمَةٌ﴾ منصوبة بها، أو حالًا من الضَّمير في ﴿عَلَيْهِمْ﴾(١).

المسألة الثانية: أثرُ اختلاف التفسير في الوقف:

بناءً على القول الأوَّل: يُوقَفُ على قوله تعالى ﴿فِي الْأَرْضِ﴾، ويكونُ وقفًا كافيًا إنْ جُعِل ما بعده خِطَابًا لموسى عليه السلام؛ لتعلُّقه به مِنْ جهة المعنى، وتامًّا إنْ جُعِل كلامًا مُسْتأنَفًا خُوطِبَ به نبيُّنا محمد ﷺ.

بناءً على القول الثاني: يُوقَفُ على قوله: ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾، ويُبتدأ بـ ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ وهو وقفٌ تامٌّ عند النَّحَّاس، وكافٍ عند الأنصاري؛ لتعلُّقِ ما بعده به مِنْ جهة المعنى، وهو الأظهَر.

بناءً على القول الثالث: يُوقَفُ على ﴿أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ وهو كافٍ، ويُبتدأ بـ ﴿يَتِيهُونَ﴾ على أنه كلامٌ مُسْتأنف(٢).

يقول الدكتور: سعيد ربيع: «والعلماء وإنِ اختلفوا في مواضع الوقف داخلَ هذه الآية تبَعًا لاختلاف التفسير والإعرابِ فهم مُتفِقُون على أنه لا يجوزُ الوقفُ على ﴿عَلَيْهِمْ﴾ وعلى ﴿سَنَةً﴾ في آنٍ واحدٍ هكذا: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ﴾»(٣).

الوجه السَّابع: الاختلاف في النَّسَب والنِّسْبة:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه(٤) ما يلي:

---

(١) ينظر: جامع البيان (٨/ ٣٠٧ ـ ٣١٤)، معاني القرآن، للزجَّاج (٢/ ١٣٣ ـ ١٣٤)، مجمع البيان، للطبرسي (٣/ ٣٢٨).

(٢) ينظر: القطع والائتناف (ص٢٨٤، ٢٨٥)، المكتفى (ص٢٣٧، ٢٣٨)، المقصد لتلخيص ما في المرشد (ص١١٨) بهامش المنار، منار الهدى (ص١١٨).

(٣) الوقف والابتداء وأثرهما في فهم النص القرآني (ص٢٣٧).

(٤) ومن أمثلة النِّسْبة: [الفجر: ٧]. ينظر: تفسير القرآن العظيم، لمقاتل (٤/ ٦٨٧، ٦٨٨)، =

قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَآءَكُم بِالْبَيِّنَٰتِ مِن رَّبِّكُمْ وَإِن يَكُ كَٰذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُۥ وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ الَّذِى يَعِدُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾ [غافر: ٢٨].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان التفسير:

الجملةُ التي عليها مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف التفسير هي: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾، حيث وَقَعَ الخُلْف بين أهل التأويل في نَسَبِ هذا الرَّجُل المؤمن: أكان من آلِ فرعونَ أم لا؟ وذلك على قولين اثنين مشهورين:

القول الأول: أنَّ الرَّجُلَ المؤمنَ كان إسرائيليًّا، ولم يكُ مِنْ آل فرعون، ولكنه آمن فَكَتَم إيمانَه عنهم، وعليه فـ ﴿مِّنْ﴾ مُتعلِّقة بـ ﴿يَكْتُمُ﴾ في موضع المفعول الثاني بـ ﴿يَكْتُمُ﴾، وفي الكلام تقديمٌ وتأخير.

القول الثاني: أنَّ الرَّجُل المؤمن كان قِبْطيًّا مِنْ آل فرعون، بل حَكَى بعضُهم أنه ابنُ عَمِّ فرعون؛ بدليل إصْغاءِ فرعونَ لكلامه، واستِمَاعِه منه ما قاله، وتوقُّفِه عَنْ قتل موسى عليه السلام(١).

= غرائب التفسير وعجائب التأويل، للكرماني (٢/ ١٣٣٧)، نظم الدُّرر في تناسب الآيات والسور، للبقاعي (٢٢/ ٢٧، ٢٩)، القطع والائتناف (ص٧٧٥)، المكتفى (ص٦١٨)، الاقتداء (٢/ ١٨٣٦).

(١) ينظر: زاد المسير (٧/ ٢١٧)، مفحمات الأقران في مبهمات القرآن، للسُّيوطي (ص١٧٨)، روح المعاني (١٣/ ٩٦).

المسألة الثانية: أثر اختلاف التفسير في الوقف:

بناءً على القول الأول: يُوقَفُ على ﴿رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ﴾، ويكون وَقْفًا حَسَنًا عند أحمدَ بنِ موسى، وعِنْد ابن الأنباري.

وبناءً على القول الثاني: يُوقَفُ على ﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ أو يُوقَفُ على ﴿يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾، وكلاهما يجعَلان تعلُّقَ آل فرعون بالرَّجُل المؤمن.

وكلا الوقفين على هذين المذهبين ليس بتامٍّ ولا كافٍ، كما قرَّر ذلك أبو حاتم والنَّحَّاس والدَّاني والأشْمُوني؛ لوجُود المتعلِّقات اللَّفظيَّة والمعنويَّة مِنْ نحوِ: مَقُولِ القول، والحال، وغيرِ ذلك. وتمام القطع الكافي على ﴿يُصِبْكُم بَعْضُ ٱلَّذِى يَعِدُكُمْ﴾[1].

الوجه الثامن: الاختلاف في الـمُشار إليه:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه[2] ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ فِئَةٌ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا ۝٤٣ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ [الكهف: ٤٣، ٤٤].

وفي الآيتين مسألتان اثنتان:

---

(١) ينظر: إيضاح الوقف (٢/ ٨٧١)، القطع والائتناف (ص٦٢٥، ٦٢٦)، المكتفى (ص٤٩٣)، علل الوقوف (٣/ ٨٨٩، ٨٩٠)، وَصْف الاهتداء (٢/ ٤١٧، ٤١٨)، منار الهدى (ص٣٣٨).

(٢) من هذه الأمثلة:

١ ـ [ص: ٢٥]. ينظر: الدُّر المصون (٩/ ٣٧٢)، اللُّباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي (١٦/ ٤٠٨)، إملاء ما مَنَّ به الرحمٰن (ص٢١٠)، القطع والائتناف (ص٦١٣)، المكتفى (ص٤٨٣)، منار الهدى (ص٣٢٩).

٢ ـ [البقرة: ١٧٥، ١٧٦]. ينظر: جامع البيان (٣/ ٧١ ـ ٧٤)، الجامع لأحكام القرآن (٣/ ٥٢)، القطع والائتناف (ص١٧٣)، المرشد، للعُمَاني (١/ ٢٦٦).

المسألة الأولى: بيان التفسير:

الجملةُ التي عليها مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف التفسير هي: ﴿هُنَالِكَ﴾، حيث وقع الخُلْف بين أهل التأويل في الـمُشَارِ إليه مِنْ هذه الجملة على قولين اثنين:

القول الأول: أنَّ الـمُشار إليه في ﴿هُنَالِكَ﴾ هو الدَّارُ الآخِرة، والمعنى: في تلك الدَّار الآخِرة الوَلاية لله الحق، مثلُ قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦].

القول الثاني: أنَّ الـمُشار إليه في ﴿هُنَالِكَ﴾ هو المَقامُ والموطن والحال التي كان عليها حين حَلَّ به العذابُ من الله فلا مُنقِذَ له منه[1].

المسألة الثانية: أثر اختلاف التفسير في الوقف:

بناءً على القول الأول: يُوقَفُ على ﴿مُنتَصِرًا﴾ ويُبدأ بـ ﴿هُنَالِكَ﴾ على أنها جملة مُسْتَأْنفَة لا تعلُّق لها بما قبلها، على خِلافٍ في الإعراب عند أهل اللُّغة[2].

بناءً على القول الثاني: يُوقَفُ على ﴿هُنَالِكَ﴾ ويُبدأ بـ ﴿ٱلْوَلَٰيَةُ﴾ على أنها جملة مُستقِلَّة في المعنى، والإشارة في ﴿هُنَالِكَ﴾ مُتعلِّق بـ ﴿مُنتَصِرًا﴾[3].

وَيظْهَر للباحث رُجحَانُ القول الأول؛ لاختيارِ جماعةٍ مِنْ أهل التفسير وعلماءِ الوقفِ.

---

(١) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيَّان (٦/ ١٢٤)، تفسير ابن كثير (٩/ ١٤٠، ١٤١)، إرشاد العقل السَّليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السُّعود (٤/ ١٩٢).

(٢) ينظر: الدُّر المصون (٧/ ٤٩٨، ٤٩٩)، إملاء ما مَنَّ به الرحمٰن (١٠٣).

(٣) ينظر: القطع والائتناف (ص٤٤٧)، المكتفى (ص٣٦٩)، منار الهدى (ص٢٣٢).

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

اختلاف العقائد

كانت القُرُونُ الأُولَى لِلأُمَّة الإسْلامية مَشْهودًا لها بالخيرية والتزام الدِّين الخالص عَقيدةً وسُلُوكًا ومَنْهجًا، ثم بدأتِ الفِتَنُ تُطِلُّ برأسِها بين المسلمين، وظَهَرَ معها أهلُ الأهواء والبدع والخُرافات، مِن: الشِّيعة(١)، والخوارج(٢)، والجهمية(٣)، والمعتزلة(٤)، وغيرِهم، وأصبحت لهم طرائقُ عِبادِيَّة، وحُجَجٌ كلاميَّة، وشُبهَاتٌ اعتقاديَّة، وما مِنْ فِرْقَةٍ خالفت ما كان عليه أهلُ القُرون المفضَّلة إلا ونازعَتْ في أبواب الاعتقاد، وكان محورُ ارتكازها على التأويل الفاسِد لنصُوص الوحيين، حتى أوغلوا من أجله في القضايا اللُّغوية مِنْ: نحوٍ، وبلاغةٍ، وصرفٍ، وسياقٍ، ومدلولٍ، ولم يقِفِ الأمرُ عند هذا الحدِّ، بل تعدَّاه إلى جانبِ الوقف والابتداء في القرآن الكريم(٥)، حيث وظَّف المخالفون في الاعتقاد قناعاتهم الفكرية

---

(١) **الشيعة**: هم الذين شايعوا عليًّا ؓ على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصًّا ووصية، إما جليًّا، وإما خفيًّا، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عن أولاده.
ينظر: الملل والنحل (١/ ١٦٩)، الفرق بين الفرق، للبغدادي (ص٤١).

(٢) **الخوارج**: هم قوم مُبتدِعون، سُمُّوا بذلك لخروجهم عن الدين، وخروجهم على خيار المسلمين وأئمتهم. **ينظر**: الملل والنحل (١/ ١٣٢)، الفرق بين الفرق (ص٨١).

(٣) **الجهمية**: هم أصحاب جهم بن صفوان، وإليه يُنسَبون، ظهرت بدعته بمدينة ترمذ. **ينظر**: الملل والنحل (١/ ٩٧)، الفرق بين الفرق (ص٢٠٩).

(٤) **المعتزلة**: هم من الفرق الكلامية الضَّالة، وهم أصحاب واصل بن عطاء، الذي يُعتبر مؤسس مذهب الاعتزال. **ينظر**: الملل والنحل (١/ ٥٦)، الفَرْق بين الفِرَق (ص١١٩).

(٥) **ينظر**: الوقف والابتداء وأثرهما في فهم النص القرآني (ص٣٠٩).

ومذاهبهم العقديَّة في صَرْف النُّصوص القرآنية عمَّا دلَّت عليه ظواهرُها إلى أغراضهم المذهبيَّة، المخالفة لعقيدة الفرقة الناجية مِنْ أهل السُّنَّة والجماعة(١).

وقد اجتهدتُ في البحث عن الأمثلة القرآنية التي تناولَتْ أثرَ اختلاف الاعتقاد في اختلاف الوقف(٢)، ورأيتُها تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أوَّلها: ما وجدتُ الخِلافَ الوَقْفيَّ فيه مَنصُوصًا في كتب الوقف أو غيرها، ولم يظهر للباحث فيها الخلافُ العقديُّ، وذلك إمَّا تكلُّفًا أو عَدَمًا، نحوُ: آية الفتح [٩]، حيث قيل بالوقف على ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾، والابتداء من قوله تعالى: ﴿وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾؛ لئلا يُوهِمَ عطفَ الضَّمير على ما قبله فيدعو إلى تسبيح النبي ﷺ(٣)، وهو مِنْ اعتقاد غُلاة الصُّوفية(٤).

---

(١) **أهل السُّنة والجماعة**: **السُّنة**: طريقة الرسول ﷺ. **والجماعة**: جماعة المسلمين، وهم الصَّحابة والتابعون لهم بإحسان إلى يوم الدين. **ينظر**: شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي (ص٣٨٢)، الفَرْق بين الفِرَق (ص٣٥).

(٢) سمعت برسالة ماجستير مُسجَّلة بقسم العقيدة في كلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة بعنوان: «الوقف والابتداء في القرآن وأثره في تقرير مسائل العقيدة، مع دراسة المسائل العقدية في كتب الوقف والابتداء»، للباحث: أبصار الإسلام بن وقار الإسلام، بإشراف الأستاذ الدكتور: إبراهيم بن عامر الرحيلي، ولكني لم أقف على هذه الرِّسالة ولم تكتمل بعد، وأسأل الله تعالى لباحثها التوفيق والسَّداد.

(٣) ذكره الشيخ جمال القرش في كتابه: أضواء البيان في معرفة الوقف والابتداء، وذلك ضمن نماذج الوقوف التي لها صلة بالعقيدة. **ينظر**: (ص١٤٢).

(٤) **الصُّوفية**: لفظ الصُّوفية لم يكن مشهورًا في القرون الثلاثة، وإنما اشتهر بعد ذلك، وأصبح مُصطلحًا يُرمز به لفئة معينة، وقد اختلفوا في المعنى الذي أُضيف إليه الصُّوفي، وقد صارت الصُّوفية ثلاثة أصناف: صُوفية الحقائق، وصُوفية الأرزاق، وصُوفية الرسم. **ينظر**: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١١/ ٥ - ٢٣)، الاستقامة، لابن تيمية (١/ ٨١).

ثانيها: ما وجدتُ الخلافَ العقديَّ فيه مُبيَّنًا، لكن لم أجد الخلافَ الوقفيَّ مذكورًا في كتب الوقف ولا التفاسير ولا العقائد، نحوُ: آية الأنفال [٦٦] حيث قيل بالوقف على ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ﴾، والابتداء من قوله: ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾؛ لِدفْع شُبهة المعتزلة مِنْ أنَّ العِلْم بالضَّعْف وَقَعَ الآن، وكيف يقع مِنَ الله وعِلْمُهُ أزليٌّ، وهو قَدِيمٌ بذَاتِه(١).

ثالثها: ما وجدتُ الخلافَ العقديَّ فيه ظَاهِرًا، وألفيتُ النصَّ على اختيار الوقف مذكورًا وَفْقَ الاعتقاد.

وهذا القِسمُ الأخير هو المعنى المرادُ عندي في هذا البحث، وقد اعتنيتُ بجمع أمثلته مع تقييد ما يَلزَم حيالَ ذكرها، ثم بسطتُها بالبيان في سبعةِ أوجُهٍ تتناسَبُ مع موضوعها الذي جاءت فيه ضمنَ أبواب العقيدة، ومِنَ الله أستمِدُّ الإعانة، وهذا بيان الأوجه:

الوجه الأول: الاختلافُ في تفسير صِفَةٍ من صفات الله:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان العقيدة:

هذه الآية عليها مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف العقيدة، حيث وقع الخُلْف بين أهل العقائد بناءً على معتقداتهم في تفسير صفة الاستواء الواردة في الآية، وذلك على قولين اثنين:

(١) ذكره الدكتور: مجدي حسين في كتابه: الوقف في القراءات القرآنية. ينظر: (ص٢٥٧)، وذكره الدكتور: سعيد ربيع في رسالته الدكتوراه: الوقف والابتداء وأثرهما في فهم النص القرآني (ص٣٢١) وما بعدها.

القول الأول: ذهبت المعتزلةُ والجهميةُ والحروريةُ(١) إلى أنَّ ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ هنا في الآية بمعنى: استولى ومَلَكَ وقَهَرَ، وجَحَدُوا أنْ يكون الله تعالى على عرشه، واحتجُّوا بأدلة عقلية، وتأوَّلوا النصُوص الشَّرعيَّة، وانبنى على ذلك عندهم: أنَّ الله تعالى في كل مكان(٢).

القول الثاني: ذهب أهلُ السُّنَّة والجماعة إلى إثبات صفة الاستواء لله ﷻ على الوَجْه الذي يليقُ بجلاله وسلطانه من غير تحريف ولا تعطيل ولا تشبيه، وأنَّ الاستواءَ بمعنى العلو، وأنَّ الله تعالى مُسْتَوٍ على عرشه، عالٍ على خلقه، من غير حاجة منه سبحانه إليهم؛ لأنه هو الذي خَلَقَهم، ولا يَلزَم على هذا أيُّ لازمٍ باطلٍ مما يَلزَم على استواء المخلوقين(٣).

المسألة الثانية: أثر اختلاف العقيدة في الوقف:

بناءً على **القول الأول**: يُوقَفُ على ﴿ٱلْعَرْشِ﴾ ويكون وقفًا تامًّا، ويُبدأ من ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ على أنَّ ﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ﴾ مِنْ صلة ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾، وفاعل ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ ما الموصولةُ بعده، **والمعنى**: استوى الذي له ما في السماوات(٤). ورُوي عن ابن عباس(٥) رضي الله عنهما: أنه كَانَ يَقِفُ عَلَى قَوْلِهِ:

(١) الحرورية: هي إحدى فرق الخوارج، سُمُّوا بذلك نسبة إلى قرية في الكوفة يُقال لها: حروراء، اجتمعوا بها على علي رضي الله عنه فسمَّاهم بالحرورية. ينظر: الملل والنحل (١/ ١٣٣)، الفرق بين الفرق (ص٨٣).

(٢) ينظر: التفسير البسيط (١٤/ ٣٥٤)، الكشاف، للزمخشري (٣/ ٥٠)، التفسير الكبير، للرَّازي (٢٢/ ٦).

(٣) ينظر: الإبانة عن أصول الدِّيانة، لأبي الحسن الأشعري (ص٨١)، جامع البيان، للطبري (١/ ٤٥٧)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٥/ ٩٥).

(٤) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (٧/ ٤٦١١)، منار الهدى (ص٢٤١).

(٥) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، ابن عم رسول الله ﷺ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، ودعا له رسول الله ﷺ بالفهم في القرآن، فكان يُسمَّى البحر، والحبر، لسعة علمه، روى عن: النبي ﷺ، وكبار الصحابة، وروى عنه: =

﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ مَا بَعْدَ ذَلِكَ، ولكنَّ هذا لا يصحُّ عند... كما أوضحَ ذلك الجهابذةُ المحرِّرُون[1].

بناءً على القول الثاني: يُوقَفُ على رأس الآية ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾، ويكون وقفًا تامًّا، قال الدَّاني: «والوجهُ: الوقف على: ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ أي: ارتفع وعلا»[2].

ويرى النَّحَّاسُ[3]: أنَّ الوقفَ هنا تامٌّ إلا إذا جَعَلْتَ ما بعدها خبرَ الابتداء فيكون الوقف حينئذٍ على ﴿وَمَا بَيۡنَهُمَا وَمَا تَحۡتَ ٱلثَّرَىٰ﴾[4] [طه: ٦].

الوجه الثاني: الاختلاف في تفسير صفتين من صفات الله:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ وَيَعۡلَمُ مَا تَكۡسِبُونَ﴾ [الأنعام: ٣].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

= جمع غفير من التابعين. مات سنة ثمان وستين بالطائف، وله من العمر سبعون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: الاستيعاب لابن عبد البر (ص٤٦٥) وما بعدها، تقريب التهذيب (ص٥١٨).

(١) يقول النكزاوي: «وهذا ركيك؛ لأنه خارج عن قول القُرَّاء»، الاقتداء (٢/ ١٠٨٢). ويقول أبو حيان الأندلسي: «وما رُوي عن ابن عباس من الوقف على قوله: ﴿عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ ثم يقرأ: ﴿ٱسۡتَوَىٰ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ على أن يكون فاعلًا لـ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ لا يَصِحُّ إن شاء الله»، البحر المحيط (٦/ ٢١٤)، ويقول الأشموني: «... ولا يصح ذلك»، منار الهدى (ص٢٤١). ويقول الألوسي: «والرِّواية عن ابن عباس غير صحيحة، ولعل الذي دعا القائل به إليه الفِرَار من نِسْبةِ الاستواء إليه ﷻ»، روح المعاني (٩/ ٢٣٦).

(٢) ينظر: المكتفى (ص٣٧٩).

(٣) ينظر: القطع والائتناف (ص٤٦٤).

(٤) المرشد، للعُماني (٢/ ٣٨٢).

المسألة الأولى: بيان العقيدة:

هذه الآية عليها مدارُ اختلافِ الوقف لاختلافِ العقيدة، حيث وَقَعَ الخُلْف بين أهل العقائد بناءً على معتقداتهم في تفسير صفتَيِ: العُلو والعِلْم الواردتين في الآية وذلك على قولين اثنين:

القول الأول: ذهبت الجهمية إلى تَعْطِيل صفات الباري سبحانه فرارًا من تشبيهه بخلقه، وتأوَّلوا - بناءً على ذلك - النُّصُوصَ التي تُثبِتُ عُلُوَّ الله وعِلْمَه، ومنها هذه الآية، زاعمين أنَّ إثباتَ هاتين الصِّفتين يقتضي وصفَه تعالى بالتحيُّز والحَصْر، وهذا مِنْ صِفَاتِ المخلُوق، وَلَزِمَهُم مِنْ هذا أنْ يقُولُوا: إنَّ الله تعالى في كُلِّ مكان بذاته، لِيُنَزِّهوه عن استوائه على عرشه، ومُبايَنَته لخلقه[1].

القول الثاني: ذهب أهل السُّنَّة والجماعة إلى أنَّ أسماءَ الله حسنى وصفاتِه عليا، لا يُشركُون فيها غيره، ولا يتأوَّلُونَهَا فيُعطِّلُونَهَا، ولا يُشبِّهُونَهَا بصفات الخلق، ولا يكيِّفُونَهَا أو يمثِّلُونَهَا، فهم يُثْبِتُون لله تعالى ما أثْبَتَ لنفسِه، وَأثْبَتَه له رسولُه ﷺ من الأسماء والصِّفات، وينفُون عنه تعالى ما نفاه عن نفسه، ونفاه عنه رسولُه ﷺ مِنْ كُلِّ عَيبٍ ونَقْصٍ إجمالًا وتفصيلًا.

ومن هذه الصِّفات التي تندرجُ تحت هذه القاعدة: العُلُوُّ والعِلْم[2]، وأما الآية فقد اتفق المفسِّرون على إنكارِ وتخطئةِ قول الجهمية[3] مع اختلافهم في توجيهِ معنى الآية بناءً على الوقف المختار، وسيأتي بيانُه إنْ شاء الله.

---

(١) ينظر: الرد على الجهمية والزنادقة، للإمام أحمد بن حنبل (ص١٤٢ - ١٥٠)، بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية (٤/ ٢٩٢).

(٢) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية (ص٢٨٨)، العلو للعلي الغفَّار، للذهبي (ص١٣)، اجتماع الجيوش الإسلامية، لابن القيم (ص١٦٣).

(٣) ينظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (٦/ ٩)، بدائع التفسير، لابن القيم (٢/ ١٤٠).

المسألة الثانية: أثر اختلاف العقيدة في الوقف:

بناءً على القول الأول: يُوقَفُ عندهم على ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ مُسْتَصْحِبين تأويلَهم الفاسد لمعنى الآية، وهو حلولُ الله في كل مكان(1).

بناءً على القول الثاني: تُوجَدُ أربعةُ اختياراتٍ للوقف ومعها توجيهُها:

الاختيار الأوَّل: يُوقَفُ على ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ﴾ وهو وَقْفٌ حَسَنٌ إنْ جُعِل (هو) ضميرًا عائدًا على الله تعالى وما بعده خبرُه، وجُعِل قوله: ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ متعلِّقًا بـ ﴿يَعْلَمُ﴾، ويكون **المعنى** على هذا الاختيار: يعلم سِرَّكم وجهرَكم في السماوات وفي الأرض، ويَشْهَدُ لهذا قولُه تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ (١) قَيِّمًا﴾(2) [الكهف: ١، ٢].

الاختيار الثَّاني: يُوقَفُ على ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ ويكونُ تامًّا، ويُبدأ مِن قوله: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ على أنه كلامٌ مُسْتَأنَفٌ مُتعلِّقٌ بما بعده(3)، **والمعنى** على هذا الاختيار: أنه تعالى مُسْتوٍ على عرشه فوق جميعِ خلقه، مع أنه يعلمُ سِرَّ أهلِ الأرض وجهرَهم، ولا يخفى عليه شيءٌ من أمرهم، ويشهد لهذا قولُه تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ (١٦) أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [الملك: ١٦، ١٧].

---

(١) **ينظر**: الرد على الجهمية والزنادقة (ص١٤٣)، البرهان في علوم القرآن، للزركشي (٢/١٠٥).

(٢) أومأ أبو حيان في تفسيره إلى هذا الوقف، ونَسَبَهُ إلى فرقة، وضعَّفه، وتعجَّب من ثناء النَّحَّاس عليه. **ينظر**: البحر المحيط (٤/٧٨)، وقد أشار الدكتور: سعيد ربيع أن هذا وقف المتصوِّفة في بعض أذكارهم، ويُساق عندهم مساق الغموض. **ينظر**: الوقف والابتداء وأثرهما في فهم النص القرآني (ص٣١٨).

(٣) عاب ابن القيم هذا الوقف، وعدَّه غلطًا في فهم الآية. **ينظر**: بدائع الفوائد لابن القيم (١/٢٠٣).

الاختيار الثَّالث: يُوقَفُ على ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾ وهو حَسَنٌ، والمعنى على هذا الاختيار: أنَّ الله وحدَه هو الإله المعبودُ بحقٍّ في السَّماوات والأرض، وجملة ﴿يَعْلَمُ﴾ حالٌ أو خبر، ويَشْهَدُ لهذا قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤].

الاختيارُ الرَّابع: يُوقَفُ على تمام الآية ورأسها، وذلك من قَبِيل التقديم والتأخير، **والمعنى** على هذا الاختيار: وهو الله يعلمُ سِرَّكم وجهرَكم في السماوات والأرض، ويشهد لهذا قولُه تعالى: ﴿قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِي يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾(1) [الفرقان: ٦].

وهذه الآية تحتاج إلى مزيدٍ من التأمُّل والنَّظر، لما حوَتْهُ مِنَ الدَّلالات والغايات، وقد رجَّح كثيرٌ مِنَ العُلماء الاختيارَ الرَّابعَ والأخيرَ، وإن كان بعض القُرَّاء واللُّغويين مالوا إلى الاختيار الثالث؛ ظنًّا منهم أنه أبعدُ عن الإيهام، وأقوى في رَدِّ مزاعمِ الجهمية حول هذه الآية(2)، والله أعلم.

الوجه الثالث: الاختلاف في صفات الله الفعلية:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمٰن: ٢٩].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

---

(١) **ينظر**: المحرَّر الوجيز (٣/٣١٤)، أضواء البيان، للشنقيطي (١/٣٥١، ٣٥٢)، القطع والائتناف (ص٣٠١)، المكتفى (ص٢٤٧، ٢٤٨)، منار الهدى (ص١٢٧، ١٢٨)، الوصل والوقف وأثرهما في بيان معاني التنزيل، لأحمد شرشال (ص٢٤).

(٢) **ينظر**: الوقف والابتداء، لسعيد ربيع (ص٣١٦ - ٣١٨).

المسألة الأولى: بيان العقيدة:

هذه الآيةُ عليها مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف العقيدة، حيث وقع الخُلْف بين أهل العقائد بناءً على معتقداتهم في صِفَات الله الفعلية الواردةِ ضمنًا في هذه الآية، وذلك على قولين اثنين:

القول الأول: ذهبت الماتُريدية[(١)] ومَنْ وافَقَهم[(٢)] إلى أنَّ الفعلَ والتَّكوينَ قديمٌ أزليٌّ لازمٌ لذات الله تعالى، وأنه لا تعلُّق له بمشيئة الله وقدرته، وأنَّ المتَجدِّد إنما هو المفعول المخلوق فقط من غير تجدُّدِ الفعل، فلذلك امتنع عندهم أن يقوم بالله فعلٌ اختياريٌّ، يحصل بقدرته ومشيئته، لا لازمٌ ولا مُتَعدٍّ[(٣)].

القول الثاني: ذهب أهلُ السُّنَّة والجماعة إلى أنَّ دَلالة الكِتَاب والسُّنَّة على تعلُّق أفعال الله بمشيئته وقدرته أو اتِّصافه بالصِّفات الاختيارية أكثرُ مِنْ أنْ تُحْصَى، وأنَّ الله تعالى عالم بالأمور المقدَّرة قبل كونها، وأنه مختارٌ لما يفعله، محدِثٌ له بمشيئته وإرادته، ليس لازمًا لذاته[(٤)].

المسألة الثانية: أثر اختلاف العقيدة في الوقف:

بناءً على القول الأول: يُوقَفُ على ﴿كُلَّ يَوۡمٍ﴾، ويُبتدَأ مِنْ ﴿هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾، وتُصْبح ﴿كُلَّ يَوۡمٍ﴾ منصوبةً بالسؤال، **والمعنى**: يسأله مَنْ في السَّماوات والأرض كل يوم، وهو ربُّنا في شأن عظيم، وذلك على إرادة

---

(١) **الماتريدية**: هي إحدى الفرق الكلامية التي جعلت العقل أساسًا لمعرفة العقيدة، وسُمُّوا بذلك نسبةً إلى أبي منصور الماتريدي، وهي نسبة إلى ماتريد وهي محلَّة قرب سمرقند، ويقال لها: ماتريب. **ينظر**: مراصد الاطلاع (٣/ ١٢١٦)، الماتريدية دراسة وتقويمًا (ص١٣٣) وما بعدها.

(٢) ممن ينفون الصِّفات الفعلية الاختيارية كالمعتزلة مثلًا. **ينظر**: الماتريدية دراسة وتقويمًا (ص٥٠٧).

(٣) **ينظر**: التوحيد، لأبي منصور الماتريدي (ص٤٧)، تأويلات أهل السُّنَّة (٥/ ١٢، ١٣).

(٤) **ينظر**: شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٣٥٩)، دقائق التفسير، لابن تيمية (٥/ ٢٢٨، ٢٢٩).

المعنى الفاسد مِنْ أنَّ التقديرَ أزليٌّ وما يلزمه[(١)].

بناءً على القول الثاني: يُوقَفُ على ﴿وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ ويكون وقفًا تامًّا، ويُبدَأ مِنْ ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾، وتصبح ﴿كُلَّ﴾ منصوبة بالظرفية، **والمعنى**: يسأله مَن في السماوات والأرض عن حاجاتهم، وهو جَلَّ جلاله يتصرف في ملكوته تصرفًا يظهر في كل يوم من العطاء والمنع والإماتة والإحياء وغيرِ ذلك[(٢)].

الوجه الرابع: الاختلاف فيما سمَّى اللهُ به نفسَه في كتابه:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡۚ﴾ [الأنعام: ١٩].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان العقيدة:

مَطْلَعُ هذه الآية عليه مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف العقيدة، حيث وقع الخُلْف بين أهل العقائد بناءً على معتقداتهم فيما سمَّى اللهُ به نفسَه في قوله: ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ﴾، وذلك على قولين اثنين:

القول الأول: ذهب الجهمُ بنُ صَفْوان[(٣)]، حاملُ لواء الجهمية،

---

(١) **ينظر**: القطع والائتناف (ص٦٩٧)، منار الهدى (ص٣٧٩). وَمَنْ ذَهَبَ إلى القول بهذا الوقف من المتقدِّمين مثل: يعقوب الحضرمي فقد قال عنه أبو جعفر النَّحَّاس: «أما قول يعقوب فمخالف لقول الذين شاهدوا التنزيل»، القطع والائتناف (ص٦٩٧).

(٢) **ينظر**: إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٩١٦)، الهادي في معرفة المقاطع والمبادي (٣/ ١٠٢١).

(٣) الجهم بن صفوان السَّمرقندي الراسبي، يكنى بأبي محرز، من موالي بني راسب، ضال مبتدع، رأس الجهمية، تتلمذ على الجعد بن درهم، ظهرت بدعته في ترمذ، قتله سلم بن أحوز بمرو في آخر دولة بني أمية سنة ثمان وعشرين ومائة. **ينظر**: الملل والنحل (١/ ٩٧)، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (ص١٣٢ ـ ١٣٥).

وبعضُ المعتزلة والشيعة والمتكلِّمة[١] إلى أنَّ الله تعالى لا يُخبَرُ عنه بـ(شيء)، ولا يُسمَّى شيئًا؛ لأنه لو كان كذلك لأشبَهَ الأشياءَ، ولو مِنْ جهة تسميته، وكونه شيئًا، وكل ما أشبه الأشياء من جهةٍ ما فَلَهُ حُكمها وهو الحُدوث، وذلك يُوجِب أنْ يكون الله ﷻ حَادِثًا، وأنه مُحَال[٢].

القول الثاني: ذهب أهل السُّنَّة والجماعة إلى جواز تسمية الله ﷻ شيئًا، وقد بوَّب البخاريُّ في صحيحه في كتاب التوحيد بابًا فقال: «باب ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ﴾ فسمَّى الله تعالى نفسَه شيئًا»[٣]، وهو ﷻ وإنْ كان شيئًا إلا أنه ليس كمثله شيء[٤].

المسألة الثانية: أثر اختلاف العقيدة في الوقف:

بناءً على القول الأول: لا يُوقَفُ على لفظ الجلالة ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾، بل يُوصَل لارتباطه بما بعده، فـ﴿ٱللَّهُ﴾ مبتدأ، و﴿شَهِيدٌ﴾ خبره، ولا يحتاج على هذا الإعراب إلى تقدير مبتدأ لـ﴿شَهِيدٌ﴾[٥].

بناءً على القول الثاني: يُوجَد اختياراتٌ للوقف ومعهما التَّوجيهُ:

الاختيار الأول: يُوقَفُ على لفظ الجلالة ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ وهو تامٌّ، أو كافٍ، ويُبتدَأ من ﴿شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾؛ لأنَّ الجملة تمَّت مِنْ تمام الجواب عند قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾، **والمعنى**: أنَّ الله أكبر شهادةً، وتكون الجملة

(١) كما صرَّح به عبد الله الناشئ المتكلِّم وغيره. ينظر: فتح الباري، لابن حجر العسقلاني (١٥/ ٣٦٠).
(٢) ينظر: التفسير الكبير (١٢/ ١٤٦)، الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية، للطوفي (٢/ ١٤٩، ١٥٠).
(٣) صحيح البخاري (٦/ ٢٦٩٨)، كتاب التوحيد، الباب (ص٢١).
(٤) ينظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٦/ ٧٣)، بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية (٧/ ٣٩٢).
(٥) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل، للكرماني (١/ ٣٥٥، ٣٥٦)، التفسير الكبير، للرَّازي (١٢/ ١٤٦).

المستأنفةُ مُقدَّرةً بـ: هو شهيد بيني وبينكم[١].

الاختيار الثاني: يُوصَل لفظُ الجلالة بما بعده، للارتباط الإعرابيِّ والمعنويِّ المذكورَين آنفًا[٢].

وقد رجَّح بعضُهم[٣] الاختيارَ الأوَّل لمطابقته السُّؤال، ورجَّح الاختيارَ الثاني لعدم الإضمار في الإعراب.

ويظهَرُ للباحث قُوَّةُ ورُجْحَانُ الاختيار الأول عند أهل السُّنَّة، لاختيار أئمة القِرَاءة والوقوف والتفسير، وموافقته لأوجهِ البلاغة.

الوجه الخامس: الاختلاف في نِسْبَة أفعال العِبَاد:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [القصص: ٦٨].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيانُ العقيدة:

مَطْلَعُ هذه الآية عليه مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف العقيدة، حيث وقع الخُلْف بين أهل العقائد بناءً على معتقداتِهم في نِسْبَة أفعال العباد، وذلك على قولين اثنين:

القول الأول: ذهبت المعتزلةُ بناءً على أصْلٍ من أُصولهم الخمسة وهو (العَدْل)، ويَعْنُون به: أنَّ أفعال العباد تُنسَبُ إليهم وهي مِنْ تصرُّفهم، وقيامهم وقعودهم حادثٌ مِنْ جهتهم، وأنَّ الله أقدَرَهُم على

(١) ينظر: المكتفى (ص٢٤٨)، الوقف والابتداء، لابن الغزَّال (١/ ٣٠١).
(٢) ينظر: الهادي، للهمذاني (١/ ٢٩٣)، منار الهدى (ص١٢٨).
(٣) اختاره ابن جُزَي الكلبي في التسهيل لعلوم التنزيل (١/ ٦٣٣).

ذلك، ولا فاعلَ لها ولا محدثَ سواهم؛ لاشتمالها على الحسن والقبيح، ولا يجوزُ أنْ تكونَ مضافةً إلى الله تعالى، وترتَّب على قولهم هذا: أنَّ العِبَاد يخلُقون أفعالهم، وأنَّ الله ليس خالقًا لها. زاعمين أنَّ العبدَ له قدرةٌ وإرادةٌ مُستقلَّتان، ليس لهما تعلُّق بإرادة الله وقدرته(١).

القول الثاني: ذهب أهلُ السُّنَّة والجماعة إلى أنَّ أفعال العباد مِنْ خلق الله، وأنها مِنْ كَسْبهم، فالله هو الخالق في هذا الكون وحده، لا خالقَ سواه، والعباد لهم قدرةٌ ومشيئةٌ وإرادةٌ، لكنها داخلةٌ تحت قدرة الله ومشيئته وإرادته، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، وأنَّ فِعْلَ العبد مِنْ خلق الله ﷻ وكسب للعبد(٢).

المسألة الثانية: أثر اختلاف العقيدة في الوقف:

بناءً على القول الأول: يُوقَفُ على قوله ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ ويُبدأ مِنْ ﴿وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ على أنَّ (ما) موصولة، **والمعنى**: ويختار الذي لهم فيه الخيرةُ، أو: ويختار اختيارَهم على أنَّ (ما) مصدرية، واحتجُّوا به على وُجُوب مراعاة الأصلَحِ(٣).

بناءً على القول الثاني: يُوجَد اختياران للوقف، ومعهما التوجيهُ:

الاختيار الأول: يُوقَفُ على قوله: ﴿وَيَخْتَارُ﴾ ويُبتدأ مِنْ ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ على أنَّ (ما) نافية، وهذا مذهبُ أكثرِ العُلَماء،

(١) ينظر: شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبَّار الهمذاني (ص٣٥٧)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد، للقاضي عبد الجبَّار (٤/ ١٣٩).

(٢) ينظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٨/ ٣٨٣)، زاد المعاد، لابن القيم (١/ ٣٩٤).

(٣) ينظر: تأويلات أهل السُّنَّة، للماتريدي (٣/ ٦١٠)، الهداية إلى بلوغ النهاية (٨/ ٥٥٦٤).

وعامَّةِ المفسِّرين، وأصْحَاب القراءة، وأهلِ الوُقوف، والمعنى: ليس لهم أنْ يختاروا على الله ﷻ، أو: لا يُرسلُ اللهُ الرُّسلَ على اختيارهم(١).

الاختيار الثاني: يُوقَفُ على قوله: ﴿وَيَخْتَارُ مَا كَانَ﴾، ويُستأنَف مِنْ ﴿لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ على أنَّ (ما) موصولة، و(كان) تامَّة، **والمعنى**: أنَّ الله تعالى يختارُ كلَّ كائن، ولا يكون شيءٌ إلا بإذنه، والائتنافُ على معنى تعديد النِّعْمة عليهم في اختيار الله تعالى لهم لو قَبِلوا وفَهِمُوا(٢).

الوجه السادس: الاختلافُ في خَلْقِ أفعال العباد:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٧].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيانُ العقيدة:

الجملةُ التي عليها مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف العقيدة هي: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾ حيث وَقَعَ الخُلْف بين أهل العقائد بناءً على معتقداتِهم في خلق أفعال العباد، وذلك على قولين اثنين:

القول الأول: ذهبت المعتزلةُ بناءً على الأصل الثاني من أُصولهم

(١) ينظر: التفسير البسيط (١٧/ ٤٤٠)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل (٣/ ٣٥١، ٣٥٢)، القطع والائتناف (ص٥٤٨)، والمكتفى (ص٤٣٩).

(٢) ينظر: المحرر الوجيز (٦/ ٦٠٦)، وهذا الاختيار استبعده ابن جُزي في تسهيله حيث قال: «وهذا بعيد جدًّا». التسهيل (٢/ ٦٥٥).

الخمسة وهو (العَدْل)، إلى أنَّ العباد يَخلقُون أفعالهم[١].

القول الثاني: ذهب أهل السُّنَّة والجماعة إلى أنَّ أفعالَ العبادِ مِنْ خَلْقِ الله، وأنها مِنْ كَسْبِهم، فالله هو الخالقُ في هذا الكون وحده، لا خالقَ سواه، والعباد لهم قدرةٌ ومشيئةٌ وإرادةٌ لكنَّها داخِلةٌ تحت قُدرة الله ومشيئته وإرادته[٢].

المسألة الثانية: أثر اختلاف العقيدة في الوقف:

بناء على القول الأول: يُوقَفُ على ﴿وَرَحۡمَةٗ﴾ ويُسْتَأْنَف مِنْ ﴿وَرَهۡبَانِيَّةً﴾ على أنها جُملةٌ مُسْتَأنفة، مَقْطُوعةٌ عمَّا قبلَها مِنَ العطف على ﴿رَأۡفَةٗ وَرَحۡمَةٗ﴾ وانتصبتْ ﴿وَرَهۡبَانِيَّةً﴾ بفعلِ مُضْمَرٍ يفسِّرُه الظَّاهِرُ تقديرُه: وابتدعوا رهبانيةً ابتدعوها، والمعنى: أحدثوها مِنْ عند أنفسهم ونذَروها؛ ليتحقَّق بذلك أصلُهم وهو: أنَّ الرأفة والرَّحْمة مِنْ خلق الله، والرَّهبانيةَ مِن ابتداع الإنسان فهي مخلوقة له[٣].

بناءً على القول الثاني: تُوجَد ثلاثةُ اختيارات للوقف، ومعها التوجيهُ:

الاختيار الأول: يُوقَفُ على ﴿وَرَحۡمَةٗ﴾ على أنَّه وَقْفٌ كافٍ أو تامٌّ، ويُستَأْنَف مِنْ ﴿وَرَهۡبَانِيَّةً﴾ فتكون منصوبةً بإضْمَار فعلٍ يُفسِّرُه ما بعده، **والمعنى**: أنَّ الرأفةَ والرحمةَ من الله تعالى، وهم ابتدعوا الرَّهبانية[٤].

---

(١) ينظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٨/ ٣)، شرح الأصول الخمسة (ص٣٦٢).
(٢) ينظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن القيم (١/ ٢٨٣).
(٣) ينظر: تفسير القاضي عبد الجبَّار المسمَّى بالتفسير الكبير أو المحيط (ص٣٣٢)، الكشاف، للزمخشري (٤/ ٤٦٩).
(٤) وهو قول الأخفش سعيد، ورُوِي عن نافع، قال نصير: «تام إن كان القول كما قاله قتادة: «الرأفة والرحمة من الله، وهم ابتدعوا الرهبانية»، وهو اختيار أبي حاتم وغيره». ينظر: القطع والائتناف (ص٧١٢، ٧١٣)، والمرشد، للعُمَاني (٢/ ٧٦١).

الاختيار الثاني: يُوقَفُ على قوله ﴿ٱبۡتَدَعُوهَا﴾ ويُبتدأ من ﴿مَا كَتَبۡنَٰهَا عَلَيۡهِمۡ﴾ للإخبار بأنَّ الله ﷻ خلق الرَّهْبانيةَ في قلوبهم، كما خَلَقَ الرَّأفة والرَّحمة في قلوبهم، وإنْ كانوا قد ابتدعوا الرَّهبانية فالله تعالى خالقُها، بدليل قوله سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾[١] [الصافات: ٩٦].

الاختيار الثالث: يُوقَفُ على ﴿إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ رِضۡوَٰنِ ٱللَّهِ﴾ على أنه وقفٌ كافٍ؛ لأن قوله ﴿وَرَهۡبَانِيَّةً﴾ جُعِلتْ معطوفة على ما قبلها، فأصبَحتْ ﴿رَأۡفَةٗ وَرَحۡمَةٗ وَرَهۡبَانِيَّةً﴾ مفعولاتِ جَعَلْنا، «والجَعْلُ هُنا بمعنى الخَلْق، وقوله: ﴿ٱبۡتَدَعُوهَا﴾ صفة لـ ﴿وَرَهۡبَانِيَّةً﴾ وخَصَّها بأنها ابتُدِعت؛ لأن الرَّأفة والرَّحمة في القلب، لا كَسْبَ للإنسان فيهما، وأما الرَّهبانيةُ فهي أفعالُ بَدَنٍ مع شيءٍ في القلب، ففيها موضِعٌ للتكسُّب»[٢].

وإنْ كان مِنْ ترجيح للوقف في هذه الآية فهو الاختيارُ الثالث الأخير؛ لأنَّ ﴿وَرَهۡبَانِيَّةً﴾ نُصِبتْ بـ ﴿وَجَعَلۡنَا﴾ وأنها معطوفة على ما قبلها، ولاتِّصالها بما بعدها في الاستثناء، وأمَّا مَنْ جعَل الوقف على ﴿وَرَحۡمَةٗ﴾ وقفًا اعتزاليًّا مُطلقًا مِنْ غير بيانِ مُرادِ الواقف فقد بالغ في الأمر، وعَزَبَ عنه اختياراتُ الأئمة له قبل مَقُولةِ المعتزلة[٣].

الوجهُ السابع: الاختلافُ فيما أوجبَ اللهُ على نَفْسِه مِنَ الوعد:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوۡمِهِمۡ فَجَآءُوهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَٱنتَقَمۡنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيۡنَا نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي (١/ ٥٠٠).
(٢) المحرر الوجيز، لابن عطية (٨/ ٢٣٩، ٢٤٠).
(٣) ينظر: التَّقرير العلمي عن مصحف المدينة النبوية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ (ص٦١-٦٣)، الوقف اللَّازم والممنوع بين القُرَّاء والنُّحَاة، للدكتور: محمد المهدي (ص٦، ٧).

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان العقيدة:

الجملةُ التي عليها مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف العقيدة هي: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، حيث وقع الخُلْف بين أهل العقائد بناءً على معتقداتِهم فيما أوجَبَ اللهُ على نفسه مِنَ الوعد، وذلك على قولين اثنين:

القول الأول: ذهبت المعتزلة إلى أنَّ الله تعالى يجِبُ عليه أنْ يُنفِذَ وَعْدَه للمُطِيعين بالثواب، وأنَّ المكلَّفَ يَنالُ ما وُعِد به عن طريق الاستحقاق لا التفضُّل والمنَّة من الله، وهذا مبنيٌّ على أصلِ (الوعد والوعيد)، وهو مِنْ أُصولهم الخمسة[(١)].

القول الثاني: ذهب أهل السُّنَّة والجماعة إلى أنَّ الله ﷻ خالقُ كل شيء، وأنَّ ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنَّ العبادَ لا يُوجِبُون عليه شيئًا، وأنَّ ما أوجبَه سبحانه على نفسه إنما هو مِنْ تمام فضلِه وإحسانه، لا من باب المُعاوَضةِ والمقابلة، ولا مِنْ باب ما أوجبَه غيرُه عليه، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا[(٢)].

المسألة الثانية: أثر اختلاف العقيدة في الوقف:

بناءً على القول الأول: يُوقَفُ على ﴿حَقًّا﴾، ويُبتدأ من ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ على إرادة إيجابِ الوعد والوعيد، وهذه مِنْ أُصول المعتزلة[(٣)].

بناءً على القول الثاني: يُوجَد اختياران للوقف، ومعهما التوجيه:

(١) ينظر: شرح الأصول الخمسة (ص٦١٤).

(٢) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية (٢/ ٧٨٤، ٧٨٥).

(٣) ينظر: الكشاف (٣/ ٤٦٩).

الاختيار الأول: يُوقَفُ على ﴿حَقًّا﴾ ويكون كافيًا أو حسنًا، ويُبدَأ بِـ ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ على أنْ يُضمَر اسمُ كان، ويكونُ ﴿حَقًّا﴾ خبرَها، وتُرفَعُ ﴿نَصْرُ﴾ بـ ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ مِنْ غير إرادةٍ للتأويل الفاسد عند المعتزلة[(١)].

الاختيار الثاني: يُوقَفُ على رأسِ الآية ﴿نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ويكونُ وقفًا تامًّا، على أنَّ ﴿نَصْرُ﴾ اسمُ كان، و﴿حَقًّا﴾ خبرُها، و(علينا) مُتعلِّقٌ بـ ﴿حَقًّا﴾، **والمعنى**: وكان نصرُ المؤمنين حقًّا علينا، وهذا هو الوجهُ المقدَّمُ عند الأئمَّة[(٢)].

❁ ❁ ❁

(١) ينظر: الإيضاح (٢/ ٨٣٥)، الهادي (٢/ ٧٩٠)، وهذا الوجه رَدَّه أبو حاتم والسِّجاوندي، وَنَقَلَ الأشْمُونيُّ قولَ الكَوَاشي: «الوقف على ﴿حَقًّا﴾ يُوجِبُ الانتقام، ويُوجِبُ نصر المؤمنين»، منار الهدى (ص٣٠١).

(٢) ينظر: القطع والائتناف (ص٥٦٤)، المكتفى (ص٤٤٩، ٤٥٠)، علل الوقوف (٢/ ٨٠١).

المَبْحَثُ الرَّابِعُ

اختلافُ الأحكام والمذاهب الفقهيَّة

عاشَ المسلمون في وقتِ النُّبوة زمنًا يُغْبَطُون عليه، وذلك حين وَجَدُوا النبيَّ ﷺ قُدوةً عظيمةً لهم، ومرجعًا في كُلِّ أُمُورهم، وَمُرْشِدًا لهم في كل ما يَعِنُّ لهم مِنْ شُؤُون، وما إنْ تَنْزِل بهم نازلةٌ، أو تَعْرِض لهم مشكلةٌ إلا ويُهرَعُون إليه ﷺ يتبيَّنون منه حُكمَ الله فيها، فيُبادِرُون للانصياع إلى أمر الله مِنْ غير تردُّد.

وبعد وفاته ﷺ تَرَكَ لأُمته كتابَ الله وسُنَّتَه الشريفة، بعد أنْ أذِنَ لهم بالاجتهاد، وما إنْ فَرَغَ الصَّحابةُ ﷺ مِنْ دَفْنِه ﷺ، إلَّا وَظَهَرَ عليهم قَرْنُ الاختلاف تدريجيًّا شيئًا فشيئًا بحسَب الأزمنة والعُصُور، وبَدَأَتْ رُقعتُه تَتَّسِعُ بعد زمنِ الخلافة الرَّاشدة، لا سيَّما مَعَ تَفَرُّقِ المسلمين في الآفاق، وسياحَتِهِم في البُلدان[1]، وَنَشَأَت المدارسُ والمذاهب الفقهية، وكان لها شيوخٌ وطلاب وكتب وطرائق للاستدلال.

وكانت نصوصُ الوَحْيين محلًّا للسَّبْر عند العُلماء والنَّظَر، فتباينتِ الأحكامُ الناشِئة عنهم بناءً على بذل وسعهم في الاجتهاد، وإعمالهم لِقَرائنِ الألفاظ ودَلالاتها، وأضحى الاختلافُ في هذه الأحكام عند الفُقَهاء مِنْ أسباب اختلاف الوُقُوف عند القُرَّاء.

هذا وقد خَصصْتُ بالذِّكر الأمثلةَ التي اختلف الحكْمُ الشَّرعي فيها،

(١) ينظر: أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، مصطفى الخن، (ص٣٦، ٣٧).

لا الأمثلَة التي جاء الوقفُ فيها دافعًا لتوهُّم اللَّبس بين الأحكام المتفق عليها أو المجمَع عليها[1]، وجعلتُها في سَبعة أوجه، كُلُّها مِنْ أسباب الاختلاف عند الفُقَهاء، وهذا أوانُ الشُّروع فيها:

الوجه الأول: الاختلاف في التَّخْصِيص بالاستثناء بعد الجُمَل المتعاطِفَة بالواو:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٤، ٥].

وفي الآيتين مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان الفقه:

الجملة التي عليها مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف الأحكام والمذاهب الفقهية هي: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ حيث وَقَعَ الخُلْف بين الفُقَهاء بناءً على مذاهبهم:

هل تُقبل شهادةُ المحدود في القَذْف بعد إقامة الحدِّ عليه وظُهور توبته؟

وسَبَبُ هذا الاختلاف: أنَّ الاستثناء المذكور في الآية تقدَّمته

(١) من الأمثلة على ذلك ما استحسنه الزركشيُّ من الوقف على قوله: ﴿وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾، والابتداء من قوله: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾، وأجازه الأشمونيُّ؛ للفَصْل بين التَّحْريم النَّسَبيِّ والتَّحْريم السَّببيِّ. ولا ريب أن هذا من جُملة الأحكام المجمَع عليها بين العلماء، ولم يكن ثمة خلاف بينهم؛ لذا ضربت صفحًا عنها. ينظر: البرهان في علوم القرآن (١/ ٥٢١)، منار الهدى (ص٩٨).

جملتان، وهما: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا﴾ و﴿وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ فإلى أيِّ جُملةٍ يرجعُ الاستثناءُ؟ وذلك على قولين اثنين:

القول الأول: ذهب الحنفيَّةُ وغيرُهم إلى عدم قبول شهادة المحدُودِ بالقَذْف البتَّة ولو تَابَ وأكْذَبَ نَفْسَه، ولا بحالٍ من الأحوال، وإنما يزولُ فِسْقُه عند الله تعالى(١).

القول الثاني: ذهب عامَّة الفُقَهاء إلى قَبول شهادة المحدُودِ في القذف بعد التوبة مُطلقًا قبلَ الحدِّ وبعدَه(٢).

المسألة الثانية: أثر اختلاف الأحكام والمذاهب الفقهية في الوقف:

بناءً على القول الأول: يُوقَفُ على ﴿شَهَٰدَةً أَبَدًا﴾، ويُبدأ من ﴿وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ على أنَّ الاستثناء من الفِسْق لا غير، وهي الجملةُ الأخيرةُ، والمستثنى منه هو الضمير ﴿هُمُ﴾ **والمعنى**: أنَّ القَذَفَةَ فاسقون باستثناء التائبين منهم فإنهم لا يُوصَفُون بالفِسْق، وَرَفْعُ صِفَةِ الفِسْقِ عنهم لا يَستلزِمُ قَبولَ الشَّهادة، بل عدمُ قَبولها باقٍ ولو مع التوبة.

بناءً على القول الثاني: لا يُوقَفُ على ﴿أَبَدًا﴾، وتُوصَلُ الآية إلى قوله تعالى: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ويكونُ وقفًا تامًّا، ويَرْجِعُ الاستثناءُ إلى الجملتين الأخيرتين معًا، فإنْ رَجَعَ إلى الجملة الأولى: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا﴾ كان المستثنى منه هو الضَّمير المجرور باللَّام في ﴿لَهُمْ﴾ وإنْ رَجَعَ إلى الجملة الثانية: ﴿وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ كان المستثنى ﴿هُمُ﴾ **والمعنى**: إلَّا الذين تابوا عَنِ القَذْفِ وأصلَحوا فإنَّ الله غفورٌ رحيمٌ، فينقلبوا غيرَ محدُودِين ولا مَرْدُودين ولا مفسَّقين.

---

(١) **ينظر**: أحكام القرآن، للجصَّاص (٣/ ٣٦٠، ٣٦١)، أصول السَّرَخسي (١/ ٢٧٠).

(٢) **ينظر**: أحكام القرآن، لابن العربي (٣/ ٣٤٥، ٣٤٦)، أحكام القرآن، لابن الفرس (٣/ ٤٣٣، ٤٣٤).

والرَّاجحُ في هذه المسألة هو قولُ الجمهور؛ لأنَّ الحدودَ كفاراتٌ لأهلها، ورافعاتٌ للذنوب(١).

الوجه الثاني: الاختلافُ في فهم دَلالات الألفاظ:

ومِنَ الأمثلة التي تندرجُ تحت هذا الوجه ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيانُ الفقه:

الجملةُ التي عليها مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف الأحكام والمذاهب الفقهية هي ﴿وَأَتِمُّوا ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ حيث وقع الخُلْف بين الفُقَهاء بناءً على مذاهبهم: هل العُمرة واجبةٌ أو مُستحبَّةٌ؟ وسببُ هذا الاختلافِ: الاختلافُ في المعنى المراد من إتمام العُمرة في قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ وذلك على قولين اثنين:

القول الأول: ذهب الشَّافعيَّةُ في الجديد والحنابلةُ في الرِّواية الأولى لهم والظَّاهريةُ إلى وُجوب العُمرة مَرَّةً واحدةً في العُمُر(٢).

القول الثاني: ذهب الحنفيَّةُ والمالكيَّةُ والحنابلةُ في الرِّواية الثانية لهم إلى أنَّ العُمرةَ ليست بواجبة، بل سُنَّةٌ مُؤَكَّدةٌ(٣).

---

(١) **ينظر**: المكتفى (ص٤٠٥)، الوقف والابتداء، لابن الغزَّال (٢/ ٥٤١)، منار الهدى (ص٢٦٥، ٢٦٦)، الوقف والابتداء وأثرهما في فهم النص القرآني (ص٣٤٦، ٣٤٧).

(٢) **ينظر**: الأم، للشافعي (٢/ ١٨٨)، المحلَّى بالآثار، علي بن أحمد بن حزم (٥/ ٩)، المبدع في شرح المقنع، لابن مفلح (٣/ ٨٣، ٨٤).

(٣) **ينظر**: بدائع الصَّنائع، للكاساني (٢/ ٢٢٦)، حاشية الدُّسوقي (١/ ٣٤٧)، المغني (٥/ ١٣، ١٤).

المسألة الثانية: أثرُ اختلاف الأحكام والمذاهبِ الفقهية في الوقف:

بناءً على القول الأول: لا يُفْصَل بين الواجبَين وهما: الحجُّ والعُمرةُ، ويُوقَفُ على ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾؛ لأنَّ ﴿وَالْعُمْرَةَ﴾ منصوبةٌ على العطف على ما قبلَها[١]، وبالنصب قرأ العامَّةُ وهم القُرَّاءُ العشرة[٢]، وقوله: ﴿لِلَّهِ﴾ مُتعلِّق بـ ﴿وَأَتِمُّوا﴾، واللَّامُ لامُ المفعول مِنْ أجله[٣]، والمعنى: أن الله تعالى قَرَنَ بين الحجِّ والعُمرة وأمَرَنا بإتمامِهِمَا، والأمرُ يفيد الوجوبَ، فدلَّ ذلك على أنهما واجبان.

بناءً على القول الثاني: يُوقَفُ على ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ﴾ ويكونُ وقفًا تامًّا على قراءة الرَّفْع في (والعمرةُ) وهي قراءةٌ شاذَّةٌ[٤] يُعمل بها في الأحكام[٥]، ويُبتدأ من (والعمرةُ لله)، **والمعنى**: أنَّ العمرةَ لله ليدل على كثرة ثوابها.

وأما قِراءةُ العامَّة بالنَّصب ﴿وَالْعُمْرَةَ﴾ فليست محلًّا للاعتضاد بها عند أرباب هذا القول؛ إذ كيف يُبتدَأ بمنصوبٍ لا عاملَ له، فيُحتاجُ حينئذٍ إلى عاملٍ مُقدَّر، وهذا يُضْعِفُ هذا الوقفَ ويُبعِدُه[٦].

والرَّاجح في هذه المسألة القول الثاني، والله أعلم.

الوجه الثالث: الاختلافُ في فَهْم معاني الألفاظ المشترَكة:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي

(١) **ينظر**: القطع والائتناف (ص١٧٨)، المكتفى (ص١٨١).
(٢) **ينظر**: النشر في القراءات العشر (٢/ ٢١٨)، إتحاف فضلاء البشر (١/ ٤٣٣).
(٣) **ينظر**: الوقف والابتداء وأثرهما في فهم النص القرآني (ص٣٣٧).
(٤) **ينظر**: القراءات الشَّاذة، لابن خالويه (ص٢٩)، إتحاف فضلاء البشر (١/ ٤٣٣).
(٥) **ينظر**: القراءات الشَّاذة ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية، للدكتور: عبد العلي المسؤول (ص١٩١).
(٦) **ينظر**: القطع والائتناف (ص١٧٨)، منار الهدى (ص٥٩).

الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان الفقه:

الجملةُ التي عليها مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف الأحكام والمذاهب الفقهية هي: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ حيث وَقَعَ الخُلف بين الفُقَهاء بناءً على مذاهبهم: ما حُكْمُ الوَطْءِ بعد انقطاع الدَّمِ وقبلَ الغُسْل؟ وسبب هذا الاختلاف يَرْجِع إلى اختلافهم في فهم معاني الألفاظ المشترَكةِ في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ هل المرادُ به الطُّهرُ الذي هو انقطاعُ دم الحيض أو التَّطَهُّر والاغتسالُ بالماء؟

وذلك على قولين اثنين:

القول الأول: ذهب الحنفيَّة إلى أنَّ انقطاعَ الدَّم يُجيز للزَّوج وطءَ زوجته بشرط أنْ يكون الانقطاعُ بعد عشرةِ أيام، وهي أقصى مُدَّةٍ للحيض عندهم، أمَّا دون ذلك فلا يجوزُ له الوطءُ إلاَّ بعد الغُسْل ويمضي عليها وقتُ صلاةٍ كامل[١].

القول الثاني: ذهب جمهورُ العلماء من المالكيَّة والشافعيَّة والحنابلة إلى عدم جواز الوطء إلا بعد انقطاع الدَّم وتمامِ الغُسْل[٢].

(١) **ينظر**: المبسوط، للسَّرَخسي (٢/ ١٤٣)، أحكام القرآن، للجصَّاص (١/ ٤٢٢)، السَّيل الجرَّار، للشوكاني (١/ ١٤٧).
(٢) **ينظر**: الأم (١/ ١٢٩)، بداية المجتهد، لابن رشد (١/ ١٤٨، ١٤٩)، الإنصاف، للمَرْداوي (١/ ٣٤٩، ٣٥٠).

المسألة الثانية: أثرُ اختلاف الأحكام والمذاهب الفقهية في الوقف:

بناءً على القول الأول: يُوقَفُ على ﴿حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾، ويُستَأنف مِنْ ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ على كلتا القراءتين: التخفيفِ، أو التشديدِ[1].

والمعنى: لا تقربوهُنَّ حتى ينقطعَ الدَّمُ عنهُنَّ، فإذا انقطع دمُ الحيض فَأْتُوهُنَّ مِنْ حيثُ أمركم الله.

ووجَّهُوا القِراءتين بتوجيهين:

الأول: قد يُستَعمَل التَّشْديد موضعَ التَّخْفيف، فيُقَال: تَطَهَّر بمعنى: طَهُر، كما يقال: قطع وقطَّع، ويكون هذا أَوْلَى؛ لأنه لا يفتقر إلى إِضْمار.

الثاني: حَمَلُوا قِراءَةَ التَّخْفيف على انقطاع الدَّم لعشرةِ أيام، وقِرَاءَة التَّشْديد على ما هو أقلُّ من عشرة أيام.

والغايةُ مِنْ هذا: مُراعاةُ كُلٍّ مِنَ القِراءتين باستعمال إحداهما على سبيل الحقيقة، والأُخرى على سبيل المجاز[2].

بناءً على القول الثاني: عندهم اختياران للوقف مع التَّوجيه:

الاختيارُ الأول: اختاره النَّحَّاس والدَّاني والهَمَذاني والأشْمُوني هو أنه يُوقَفُ على ﴿يَطْهُرْنَ﴾ على قراءة التخفيف، ويكون وقفًا جائزًا أو صالحًا أو كافيًا، ويُستَأْنف مِنْ ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ وذلك على إرادة أنَّ

(١) **التَّخفيف:** قرأ به نافع وأبو عمرو وابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم وأبو جعفر ويعقوب. **التَّشْديد:** قرأ به حمزة والكسائي وخلف وشُعبة عن عاصم. **ينظر:** السَّبعة (ص١٨٢)، التَّيسير (ص٢٣٩)، النشر في القراءات العشر (٢/ ٢١٩).

(٢) **ينظر:** أحكام القرآن، للجصَّاص (١/ ٤٢٣)، القطع والائتناف (ص١٨٧)، المكتفى (ص١٨٥)، الوقف والابتداء، لابن الغزَّال (١/ ١٦٤)، الاقتداء، للنكزاوي (١/ ٣٩٢)، روائع البيان تفسير آيات الأحكام، للصَّابوني (١/ ٣٠١، ٣٠٢)، الوقف القرآني وأثره في الترجيح عند الحنفية، كرار (ص٢٤ ـ ٢٦).

﴿يَطْهُرْنَ﴾ بمعنى: انقطاع الدم، و﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ من الغُسل بالماء، وتكون الجملتان مُستقلَّتين في الكلام والمعنى.

وأمَّا إذا قُرِئ بالتَّشْديد (يطَّهَّرن) فإنه لا يُوقَفُ عليها، وتُوصَلُ بما بعدها؛ لأنهما كلامٌ واحدٌ وهو إرادة الغُسل، ويُوقَفُ على: ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ وتمامُه على رأس الآية، **والمعنى:** لا يجوز أن يطأَ الزَّوجُ امرأتَه إذا طَهُرتْ حتى تَتَطهَّر بالماء[1].

الاختيار الثاني: اختاره مكيُّ بنُ أبي طالب القَيْسِي وعبد الله النَّكْزاوي، وهو أنه لا يُوقَفُ على ﴿يَطْهُرْنَ﴾ بالتَّخْفيف، بل تُوصَل بما بعدها؛ لأن الكلامَ مُتَّصِلٌ بعضُه ببعض، ولا تَتِمُّ الفائدةُ والحكمُ إلا بالوَصْل، ولئلا يُبيحَ وطءَ الحائض إذا انقطع عنها الدَّمُ ولم تتطهر بالماء.

وأمَّا قِراءَةُ التَّشْديد (يطَّهَّرن) فالوقفُ عليها حسنٌ أو كافٍ؛ لأنَّ معناه حينئذٍ يتطهرن بالماء، وقُرْبُها بعد التطهُّر بالماء إجماعٌ[2].

والرَّاجح في هذه المسألة الفقهيَّة هو قول الجمهور، وأنَّ معنى الطُّهر في الآية يختلف باختلاف القراءتين، فعلى التَّخْفيف يكون **المعنى:** انقطاعَ الدَّم، وعلى التَّشْديد يكون: الغُسْلَ، وأصبحت القراءتان كالآيتين المتجاورتين في المعنى فلا بدَّ أن يُجمع بينهما.

وأمَّا الرَّاجحُ لمسألة الاختيار في الوقف بناءً على مَذْهَب الجمهور فهو ما ذَهَبَ إليه مَكيٌّ والنَّكْزاويُّ، يقول الدُّكتور: مسعود أحمد سيد

(١) **ينظر:** القطع والائتناف (ص١٨٧)، المكتفى (ص١٨٥)، الهادي (١/ ١١٥)، منار الهدى (ص٥٩).

(٢) **ينظر:** الهداية إلى بلوغ النهاية (١/ ٧٣٣ت)، الكشف عن وجوه القراءات السَّبع (١/ ٢٩٣، ٢٩٤)، الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء (١/ ٣٩٢، ٣٩٣).

إلياس: «وأرى أنَّ رأيَ ابنِ النَّكْزاويِّ صحيحٌ؛ لأنَّ الكلامَ قد انتهى على (حتى يطَّهَّرن) **بمعنى**: يغتسلن على قراءة التشْديد فيجوز الوقفُ عليه، وما بعده فيه بيانُ حُكمٍ آخر، وهو: مكانُ الجماع، والله تعالى أعلم»(١).

الوجه الرابع: اختلافُ في العمل لاختلافِ القراءات:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْۚ﴾ [المائدة: ٦].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان الفقه:

الجملةُ التي عليها مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف الأحكام والمذاهب الفقهيَّة هي: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ حيث وقع الخُلْف بين الفُقَهاء بناءً على مذاهبهم في كيفية طهارة الرِّجْلَين، وسبب الاختلاف يَرْجِع إلى وُرُود قِراءتين مُتَواترتين في كلمة ﴿وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾(٢)، وذلك على قولين اثنين:

---

(١) الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء (١/ ٣٩٣) حاشية رقم (٢).

(٢) القراءتان المتواترتان هما:

١ ـ **النصب**: (وأرجلَكم) قرأ بها نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص عن عاصم.

٢ ـ **الخفض**: (وأرجلِكم) قرأ بها الباقون.

ينظر: السَّبعة (ص٢٤٢، ٢٤٣)، التَّيسير (ص٢٦٨)، جامع البيان في القراءات السَّبع، للدَّاني (٣/ ١٠٢٣)، النشر (٢/ ٢٤٥).

القول الأول: ذهب بعضُ السَّلَفِ(١) والرَّافِضَةُ(٢) إلى أنَّ الفَرْضَ في الرِّجلين هو المسحُ؛ استنادًا إلى قِراءة الخفض (وأرجلِكم).

القول الثاني: ذهب عامَّة فُقَهاء المسلمين إلى أنَّ الفَرْضَ في الرِّجلين هو الغَسْلُ؛ استنادًا إلى قراءة النصب، ووجَّهُوا قِرَاءة الخفض بتوجيهاتٍ تتناسب مع اختيارهم(٣).

المسألة الثانية: أثرُ اختلاف الأحكام والمذاهب الفقهيَّة في الوقف:

بناءً على القول الأول: لا يُوقَفُ على ﴿بِرُءُوسِكُمۡ﴾ بل تُوصَل بما بعدها، لتعلُّق (وأرجلِكم) بالعطف على ﴿بِرُءُوسِكُمۡ﴾(٤).

بناءً على القول الثاني: يوجد اختياران للوقف مع التوجيه:

الاختيار الأول: يُوقَفُ على ﴿بِرُءُوسِكُمۡ﴾ على قراءة النصب، ويكون وقفًا تامًّا عند يعقوبَ والجعبريِّ، وصالحًا عند العُمَانيِّ، وحسنًا عند الهمذانيِّ، وجائزًا عند ابن الغزَّال والأشْمُونيِّ، والابتداء مِنْ (وأرجلَكم)؛ ليُعلَمَ أنه عَطْفٌ على الوُجُوهِ والأيدي لا على الرؤوس، وأمَّا على قراءة الخفض فتُوصَل بما بعدها؛ لقوَّة التعلُّق اللَّفظيِّ(٥).

---

(١) مرويٌّ عن ابن عباس وقتادة وعكرمة والشعبي. **ينظر**: الدُّر المنثور (٥/ ٢٠٥) وما بعده. وأما ابن جرير الطبري فقد رأى أنَّ المكلَّف مخير بين المسح والغَسْل، حيث جعل القراءتين كالرِّوايتين في الخبر يُعمل بهما إذا لم يتناقضا. **ينظر**: جامع البيان (٨/ ١٩٨ ـ ٢٠٠).

(٢) **ينظر**: التفسير، للعيَّاشي (٢/ ٢١، ٢٣)، مجمع البيان، للطبرسي (٣/ ٢٩٧ ـ ٣٠٢)، تفسير القرآن الكريم، لشُبَّر (ص١٠٨).

(٣) **ينظر**: أحكام القرآن الكريم، للطَّحاوي (١/ ٨٥، ٨٦)، الكشف عن وجوه القراءات السَّبع (١/ ٤٠٦، ٤٠٧)، الأحكام الصُّغرى، لابن العربي (١/ ٣٤٥).

(٤) **ينظر**: منار الهدى (ص١١٥)، الوقف والابتداء وأثرهما في فهم النص القرآني (ص٣٤٢).

(٥) **ينظر**: القطع والائتناف (ص٢٨١، ٢٨٢)، وَصْف الاهتداء (١/ ١٦٩)، والمرشد (٢/ ٦٦)، الوقف والابتداء، لابن الغزَّال (١/ ٢٧٨)، منار الهدى (ص١١٥).

الاختيار الثاني: لا يُوقَفُ على ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ على كلتا القراءتين: النَّصبِ والخفضِ؛ لأنَّ فيه فصلًا بين المعطوفات، فلا يتمُّ الكلامُ على ما قبله، وقد اختار هذا أبو جعفر النَّحَّاس، وَسَكَتَ عنه: ابنُ الأنْباريِّ والدَّانيُّ والسِّجَاوَنديُّ[(١)].

والرَّاجح في المسألة الفقهيَّة: قولُ عَامَّةَ فُقَهاء المسلمين، وقد تَلَقَّتْهُ الأُمَّةُ بالقبول والعَمَل، وأضْحَتْ هذه المسألةُ الفِقهيَّةُ شَامَةً في الخلاف العَقَديِّ بين أهل السُّنَّة والرَّافضة.

وأمَّا الرَّاجح في اختيار الوقف بناءً على هذا القول فهو الاختيار الثاني؛ لقوَّة العلاقة اللَّفظيَّة في عَطْف الأفراد، والفَصْلُ بينها قبيحٌ في الصِّناعة النَّحْويَّة، والله أعلم.

الوجه الخامس: الاختلاف في العمل بشَرْعِ مَنْ قبلنا[(٢)]:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [المائدة: ٤٥].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

(١) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٦١٢)، القطع والائتناف (ص٢٨١، ٢٨٢)، المكتفى (ص٢٣٤)، علل الوقوف (٢/ ٤٤٦).

(٢) شرع من قبلنا: ما نقله القرآن الكريم والسُّنة النبوية الصَّحيحة إلينا من أحكام الشرائع السَّماوية التي كلَّف الله بها مَنْ سبقنا من الأمم.

ينظر: أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي (ص٥٣٢)، أصول الفقه الإسلامي، للزُّحيلي (٢/ ٨٣٨) وما بعده.

المسألة الأولى: بيان الفقه:

الجملةُ التي عليها مدارُ اختلاف الوقف لاختلافِ الأحكام والمذاهب الفقهية هي: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ حيث وَقَعَ الخُلْف بين الفقهاء بناءً على مذاهبهم في حُكْم قَتْلِ المسلم بالكافر الذِّمِّي، وسببُ اختلافِهم يَرْجِع إلى أُصُولٍ منها: حُكْمُ العَمَلِ بشريعة مَنْ قبلنا، وذلك على قولين اثنين:

القول الأول: ذهب الحنفيَّة إلى أنَّ المسلمَ يُقتَل بالكافر الذِّمِّيِّ[(١)].

القول الثاني: ذهب الجمهور مِنَ الشَّافعيَّة والمالكيَّة والحنابلة إلى أنَّ المسلم لا يُقتَل بالكافر الذِّمِّيِّ[(٢)].

المسألة الثانية: أثر اختلاف الأحكام والمذاهب الفقهية في الوقف:

بناءً على **القول الأول**: يُوقَفُ على ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ وهو تامٌّ عند يعقوب والنَّحَّاس، وكافٍ عند الدَّانيِّ، وحَسَنٌ عند الأشْمُونيِّ[(٣)]، ويُبتدأ مِنْ ﴿وَٱلْعَيْنَ﴾؛ استنادًا إلى قراءة الرفع[(٤)]، ويكون مُنْقطعًا عمَّا قبله إعْرابًا ولغة، ويُجرَى السِّياق على أنه ابتداءُ حُكْمٍ في المسلمين وما

(١) ينظر: أحكام القرآن، للجصَّاص (٢/ ٥٤٩)، الإشارات الإلٰهية (٢/ ١١٥).

(٢) ينظر: أحكام القرآن، للشافعي (ص٢٨٩)، أحكام القرآن، لأبي العبَّاس المقرئ (ص٧٨، ٧٩)، منتهى الإرادات، لابن النجار (٢/ ٢٤٤).

(٣) ينظر: القطع والائتناف (ص٢٨٨)، المكتفى (ص٢٤٠، ٢٤١)، منار الهدى (ص١٢٠).

(٤) قرأ الكسائي برفع الكلمات الخمس: (العين، الأنف، الأذن، السن، الجروح). وقرأ نافع وعاصم وحمزة وخلف ويعقوب بنصب الكلمات الخمس، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر بنَصْب الأربع الأُولى ورفع (الجروح). ينظر: التَّيسير (ص٢٦٩)، النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٤٥).

قبلَه في التَّورَاة، وأَنَّ شَرْعَ مَنْ قبلَنا شَرْعٌ لنا ما لم يَرِد فيه ناسِخٌ[١].

بناءً على القول الثاني: لا يُوقَفُ على ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾، ولا يُبتدأ من ﴿وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ﴾؛ استنادًا إلى قراءة النَّصب، أو إلى قراءةِ الرَّفع حين يُجعل الكلامُ محمولًا على المعنى، وأنَّ الآيةَ فيها إخبارٌ عن شَرْعِ مَنْ قبلنا فقط، وأنَّ شَرْعَهم ليس شَرْعًا لنا[٢].

الوجه السادس: الاختلافُ في مُوجَبِ الأمر أو مُقتضاه:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبْتَغُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [النور: ٣٣].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان الفقه:

الجملة التي عليها مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف الأحكام والمذاهب الفقهية هي: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ۖ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾ حيث وقع الخُلْف بين الفُقهاء بناءً على مذاهبهم في مسألتين فقهيَّتين:

الأولى: حُكْمُ المكاتَبَة[٣] للعبد الرَّقيق.

(١) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان (٢/ ٣١٥، ٣١٦)، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٨/ ٨)، الوقف القرآني (ص٤٢).

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٦٢١، ٦٢٢)، وَصْف الاهتداء (١/ ١٧٥)، الوقف والابتداء وأثرهما في فهم النص القرآني (ص٣٤٤، ٣٤٥).

(٣) قال أبو منصور الأزهري: «والمكاتبة: أن يُكاتِبَ الرَّجُل عبدَه أو أمتَه على مال يُنَجِّمه عليه، ويكتب عليه أنه إذا أدَّى نجومه، وكل نجم كذا وكذا فهو حر» معجم تهذيب اللُّغة (٤/ ٣٠٩٧) مادة: (كتب). وقال ابن حجر العسقلاني: «وأحسنُه: تعليقُ عِتْقٍ بصِفَةٍ على مُعَاوَضَةٍ مخصُوصَة» فتح الباري (٥/ ٤٩٣).

الثانية: حُكْمُ الإيتاء المأمُورِ به في الآية.

وسببُ اختلافِهم فيهما يَرْجِع إلى اختلافهم في دَلالة الأمر: **هل صِيغةُ الأمر تقتضي الوجوبَ؟** وذلك على قولين اثنين في مسألة حُكْم المكاتَبَة للعبد الرَّقيق:

القول الأول: ذهب عامَّة الفُقهاء: الحنفيَّة والمالكيَّة والشَّافعيَّة والحنابلة في ظاهر المذهب إلى أنَّ المكاتَبَة مندوبٌ إليها، وأنه يُستَحبُّ للسَّيِّد إجابةُ مملُوكه إذا سَأَلَه الكِتَابَةَ وعَلِمَ أنَّ فيه خيرًا، وحملوا الأمرَ على النَّدْب[١].

القول الثاني: ذهب الظَّاهريَّة وغيرهم[٢] إلى أنَّ المكاتَبَة واجبةٌ إذا طَلَبها العبدُ، وحَمَلُوا الأمرَ على الوجوب[٣]، وفي روايةٍ للحنابلة بوجوب الكتابة إذا دعا إليها العبدُ المكتسِب الصَّدُوق[٤].

كما اختلف الفقهاءُ في مسألةٍ أُخرى، هي لَصِيقةٌ بالأولى لتجاوُرِها معها في الآية، أَلَا وهي: **حُكْم الإيتاء المأمورِ به في الآية**: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾، وذلك على قولين اثنين:

القول الأول: ذهب الشَّافعيَّة والحنابلة والظَّاهريَّة إلى أنَّ الإيتاءَ واجبٌ، واختلفوا فيما بينهم في مقداره[٥].

(١) ينظر: حاشية ابن عابدين (١١/ ٨)، التفريع، لابن الجلاب (٢/ ١٣)، الحاوي الكبير، للماوردي (١٨/ ١٤١)، الإقناع، للحجَّاوي (٣/ ٢٧٣).

(٢) منهم: عكرمة، وعطاء، ومسروق، وعمرو بن دينار، والضَّحَّاك بن مزاحم.

(٣) ينظر: المحلَّى (٨/ ٢٢١، ٢٢٣)، التمهيد، لابن عبد البر (٢٢/ ١٦٧)، الموسوعة الفقهية (٣٨/ ٣٦١).

(٤) ينظر: المغني، لابن قدامة (١٤/ ٤٤٢).

(٥) ينظر: الحاوي الكبير (١٨/ ١٤١)، المغني (١٤/ ٤٥٨)، نيل المرام من تفسير آيات الأحكام، للقِنَّوجي (٢/ ٦٦٣، ٦٦٤).

القول الثاني: ذهب الحنفيَّة والمالكيَّة إلى أنَّ الإيتاء المأمورَ به في الآية ليس بواجب، وأنَّ هذا الأمرَ محمولٌ على الندب[1].

وَيَتَحصَّل لنا مِن مجموع الخلاف في هاتين المسألتين الفقهيتين ثلاثةُ أقوال فيهما:

القول الأول: مَنْ رأى أنَّ المكاتَبَةَ واجبةٌ والإيتاءَ واجبٌ، وهم الظَّاهريَّة، ورواية عن الحنابلة.

القول الثاني: مَنْ رأى أنَّ المكاتَبَةَ مندوبةٌ والإيتاءَ مندوبٌ، وهم المالكيَّة والحنفيَّة.

القول الثالث: مَنْ رأى أنَّ المكاتَبَةَ مندوبةٌ والإيتاءَ واجبٌ، وهم الشَّافعيَّة والحنابلة في ظاهر المذهب.

المسألة الثانية: أثر اختلاف الأحكام والمذاهب الفقهية في الفقه:

بناءً على القول الأول والثاني: لا يُوقَفُ على ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾، وإنما على ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾، ويكون كافيًا عند النَّحَّاس، أو حسنًا عند ابن الغزَّال، أو تامًّا عند ابن الأنباريِّ والدَّانيِّ والهَمَذانيِّ والعُمَانيِّ والنَّكزاويِّ والأشْمُونيِّ، وسِرُّ ذلك: أنَّ عَطْفَ أحدِهِمَا على الآخرِ يجعل الوقوفَ على المعطوف عليه دُون المعطوف مع اتِّفاقهما في الحُكْم وقفًا غيرَ تام[2].

(١) ينظر: بدائع الصَّنائع (٤/ ١٥٠)، الكافي، لابن عبد البر (٢/ ٩٨٨)، روائع البيان (٢/ ١٩٤).

(٢) ينظر: الإيضاح (٢/ ٧٩٦)، القطع والائتناف (ص٥٠٩، ٥١٠)، المكتفى (ص٤٠٨)، المرشد (٢/ ٤٤٩)، الهادي (٢/ ٧٠٨)، الوقف والابتداء، لابن الغزَّال (٢/ ٥٤٤)، الاقتداء (٢/ ١١٩٥ ـ ١١٩٧)، منار الهدى (ص٢٦٧، ٢٦٨)، الوقف والابتداء في القرآن العظيم، للمطيري (ص٣٠٢، ٣٠٣).

بناءً على القول الثالث: يُوقَفُ على ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ ويكون وقفًا كافيًا عند النَّحَّاس والنَّكزاويِّ والأشْمُونيِّ، والاستئنافُ من قوله تعالى: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ﴾، وسِرُّ ذلك: التفريقُ بين الأمرين؛ لأنَّ أحدَهما للوجوب والآخَرَ للنَّدْب[1].

الوجه السابع: الاختلاف في التَّخْصيص بالصِّفة في الجُمَل المتعاطِفة بالواو:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِىٓ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان الفقه:

الجملةُ التي عليها مدارُ اختلافِ الوقف لاختلافِ الأحكام والمذاهب الفقهية هي: ﴿وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ حيث وقع الخُلف بين الفُقَهاء بناءً على مذاهبهم في حُكْم نِكَاحِ أُمِّ الزَّوجَة، وسببُ اختلافِهم يَرْجِع إلى اختلافهم في تخْصِيص الصِّفة[2] في الجملة المعطوفة على ما قبلها: ﴿ٱلَّٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ بجملة: ﴿وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ﴾ وذلك على قولين اثنين:

(١) ينظر: القطع والائتناف (ص٥٠٩)، الاقتداء (٢/ ١١٩٥)، منار الهدى (ص٢٦٧)، الوقف والابتداء، للمطيري (ص٣٠٢).

(٢) ينظر: تفسير آيات الأحكام، للسايس (٢/ ٧٢)، أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفُقَهاء (ص٦٠٩).

القول الأول: ذهب عامَّةُ الفُقَهاء مِنَ الحنفيَّة والمالكيَّة والشافعيَّة والحنابلة إلى أنَّ أُمَّ الزَّوجة تَحرُم بمجرَّد العقد على ابنتها دُون الدُّخول بها.

القول الثاني: ذهب طائفةٌ من السَّلَف[1] إلى أنَّ الحُكْم في أُمِّ الزَّوجة والرَّبيبة سواءٌ، فلا تحرمُ واحدة منهما إلا بالدُّخول على الأُخرى، حيث زعموا أنَّ وَصْف الدُّخول راجعٌ إلى الأُمَّهات والرَّبائب جميعًا[2].

المسألة الثانية: أثر اختلاف الأحكام والمذاهب الفقهية في الوقف:

بناءً على القول الأول: يُوقَفُ على ﴿وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ﴾ ويكونُ وقفًا تامًّا عند الجعبريِّ، أو مفهومًا عند السِّجِسْتَانيِّ والنَّحَّاس، أو كافيًا عند النَّكْزَاويِّ، أو جائزًا عند الأشمُونيِّ، والاستئناف من ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ﴾ وسِرُّ ذلك: ليختصَّ قَيد الدُّخول بالرَّبيبة دُون أُمِّ الزَّوجة، ولأنها جملةٌ مُستقِلَّة قائمة بذاتها، تتعلَّق بما قبلها، ولا تتعلَّقُ بما بعدها[3].

بناءً على القول الثاني: لا يُوقَفُ على ﴿وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ﴾ بل تُوصَل بما بعدها؛ ليرجعَ قيد الدُّخُول إلى الأُمَّهات والرَّبائب جميعًا[4].

---

(١) هم: علي بن أبي طالب، وابن عبَّاس في رواية عنه، وجابر بن عبد الله، وزيد بن ثابت، وابن الزُّبير، ومجاهد.

(٢) ينظر: أحكام القرآن، للجصَّاص (٢/ ١٦٠)، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٦/ ١٧٤، ١٧٥)، أحكام القرآن، للشافعي (ص١٩٨)، أحكام القرآن، لابن الفرس (٢/ ١٣١، ١٣٢)، فيوض العلام على تفسير آيات الأحكام، للشوكاني (١/ ٣٧٥).

(٣) ينظر: القطع والائتناف (ص٢٤٨)، الوقف والابتداء، لابن الغزَّال (١/ ١٥٠، ١٥١)، الهادي (١/ ٢١٠)، الاقتداء (١/ ٥٤١)، وَصْف الاهتداء (١/ ١٤٢)، منار الهدى (ص٩٨).

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٦/ ١٧٥)، الاستذكار، لابن عبد البر (١٦/ ١٨١)، الوقف القرآني (ص٤٤).

الرَّاجح في هذه المسألة الفقهية هو قولُ عامَّة الفقهاء لرجاحة دليلهم، وأمَّا ما ينبني عليه من الوقف على ﴿وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ﴾ فهذا وَقْفٌ محكيٌّ لا سيَّما حالَ الحاجة إليه، مِن نحوِ قِصَرِ نَفَسٍ وشِبهِه.

يقول العُمَانيُّ: «قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] إلى آخِر الآية ليس فيها وقفٌ تامٌّ؛ لعطف بعضِها على بعض، ولا عند آخرها وقفٌ تام؛ لأنَّ قوله ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ﴾ [النساء: ٢٤] مِنْ جُملة ما نُصَّ على تحريمه، إلَّا أنَّ النَّفَسَ الواحد يقصُر عن بلُوغ الوقف التَّامِّ، ولا بُدَّ للقارئ مِنْ تقطيع الأنْفَاس في المواضع التي يَصْلُح الوقفُ عليهما وإنْ لم يكن تامًّا»[1].

---

(١) المرشد (١/ ٥٥٧).

المَبْحَثُ الْخَامِسُ

اختلافُ الإِعْرَابِ

يرتبطُ كُلٌّ مِنَ الوقف والإِعْرَاب بالآخر ارتباطًا وثيقًا؛ إذ إنَّ الوقفَ يؤثِّر في المعنى، وهذا بدورِه يؤثِّر في الإِعْرَاب، ومِنْ ثَمَّ كان لازمًا لمن يدرُس الوقفَ في القرآن أنْ يكون مُلِمًّا بأوجُه الإِعْرَاب المختلِفَةِ وما يَسْتَوجِبُه كلُّ وجهٍ مِنْ وَقْفٍ في القراءة عند موضعٍ معيَّن؛ إذ الإِعْرَابُ إنما وُضِع لِلْفَرْق بين المعاني، فلو ذَهَبَ الإِعْرَابُ لَاختَلَطَتِ المعاني، ولم يتميَّزْ بعضُها مِنْ بعض، وتعذَّر فَهْمُ المراد مِنْها[1].

مِنْ هُنَا كان مِنَ المتقرِّر بدهيًّا عند أهل هذه الصَّنْعة أنَّ النَّحْوَ هو قِوام الوقف وعَمودُه، وأحد ركائزه العِظَام، ووجهه الذي تتمثَّل فيه الهويَّةُ الوقفيَّة؛ إذ لُغة القُرْآن لغةٌ عربيةٌ فُصْحَى، والوقف في آياته يعتَضِد بما جاء في أساليبِ اللُّغة وتراكيبِها النَّحْويَّة، وتقديراتِها واحتمالاتِها الإِعْرَابيَّة، ولا يُمكِنُ أنْ يخرُج وَقْفٌ عن موافقته لِقَواعدِ اللُّغة إلَّا وحُكِمَ عليه بالضَّعف والشُّذُوذ.

إنَّ الإِعْرَابَ يحمل الجُمَل وأشباهَهَا على صُوَرٍ مختلِفَةٍ مِنَ المعاني، تُدْخِلُ القارئَ في بحرِ اللُّغة المتلاطِم، وتُكْسِبُه ثراءً في المعنى يعودُ بآثاره على وُقُوف القرآن الكريم[2]، ويُجلِّي عُرَى ووشائجِ القُربى

(١) ينظر: ظاهرة الإعراب في النَّحْو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، للدكتور: أحمد ياقوت (ص٢٠٩)، تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، لابن السَّرَّاج (ص٢١)، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الحادية والعشرون سنة ١٤٢١-١٤٢٢هـ بعنوان: الوقف ووظائفه عند النَّحْويين والقُرَّاء، د. محمد فراج (ص٨٦).

(٢) ينظر: مقال بعنوان: التَّوجيه النَّحْوي للوقف اللَّازم في القرآن الكريم، مجلة =

بين النَّحو والوَقْف، ولا أدلَّ على هذه الصِّلَة الوثيقة مما تَزْخَرُ به كتبُ الوقف مِنَ النُّكت النَّحْويَّة، والظَّواهِر الإعرابيَّة، فمثلًا كتاب المكتفى: بَلَغَتْ مسائلُ النَّحو فيه سبعَ عشرة وستَّ مائةِ مسألة[1].

ومِنْ هُنَا نَعْلَم مدى عناية الأئِمَّة المتقدِّمين بإبانة هذه اللُّحْمَة الوَطِيدَة بين العِلْمَين، وقد نَصَّ أبو جعفر النَّحَّاس في مُقدِّمة كتابه على أهميَّة العِنَاية بعلم النَّحو لِمَنْ أراد أنْ يُحقِّقَ الوقفَ التَّمام[2].

وقد سَبَرْتُ الأمثلةَ ـ مُستعينًا بالله ـ التي اختلف فيها الوَقْفُ لاختلاف الإِعْرَاب فألفيتُها كثيرةً ومُتَنوِّعة، سواءٌ منها ما ارتبط بالقراءات القرآنيَّة تخريجًا وما لم يرتبط، وصيَّرتُها في سَبْعَة أوجُهٍ، يُمكِنُ أنْ تكُونَ هي أبرزَ أسبابِ الاختلافِ في الإِعْرَاب[3]، وها هي ذي بالتفصيل:

الوجهُ الأول: الاختلافُ في الجملة الاسْمِيَّة:

الجملة الاسْمِيَّة: هي التي صدرُها اسمٌ، نحوُ: زيد قائم، و: هيهات العقيق، و: قائم الزيدان[4].

وسأتناول في هذا الوجه نوعين مما يكونُ لاختلافه أثرٌ في اختلاف الوقف، وهما:

= جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (٥٣) (ص٣٩٦، ٣٩٧).

(١) ينظر: مقدمة المكتفى في الوقف والابتداء (ص٨) تحقيق: د. يوسف المرعشلي.

(٢) ينظر: القطع والائتناف (ص٩٤).

(٣) أفضل ما رأيت في هذا الباب: رسالة نفيسة للدكتورة: هالة عثمان عبد الواحد ـ رحمها الله رحمة الأبرار ـ بعنوان: الأثر النَّحْوي لظاهرة الوقف في النص القرآني، مُقدَّمة في جامعة المنيا بمصر في كلية الدِّراسات العربية.

(٤) ينظر: مغني اللَّبيب، لابن هشام (٢/٣٧٦)، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، للقوجوي (ص١٢).

النَّوع الأوَّل: المبتدأ والخبر:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا النَّوع[١] ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيانُ الإعْراب:

هذه الآية هي جملةٌ اسميَّةٌ مُبتدَأةٌ، عليها مَدارُ اختلافِ الوَقْف لاختلاف الإعْراب، حيث وَقَعَ الخُلف بين النُّحاة في إعْرابها على خمسةِ أقوال:

القول الأوَّل: ذهبوا إلى إعْراب ﴿ذَٰلِكَ﴾ مبتدأ، وخبره ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ جملةٌ مُسْتَأنفَةٌ مُكوَّنةٌ مِنْ: ﴿لَا﴾ النافية للجنس، واسمُها: ﴿رَيْبَ﴾ وخبرُهَا: ﴿فِيهِ﴾ وأمَّا ﴿هُدًى﴾ فخبرٌ لمبتدأ مُضمَرٍ تقديره: هو هدى، و﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ جارٌّ ومجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ ﴿هُدًى﴾، أو: نَعْتٌ لـ ﴿هُدًى﴾ فيتعلَّق بمحذوفٍ، ومحلُّه حينئذٍ إمَّا الرَّفع، وإمَّا النَّصب بحسَب ما تقدَّم في مَوصُوفِه؛ أي: هدى كائن، أو كائنًا للمتقين.

القول الثاني: أعربوا ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ﴾ كما تقدَّم، إلَّا أنَّ خَبَرَ (لا) محذوفٌ وهو مُقدَّر، وحَذْفُ خبر (لا) كثيرٌ في كلام العرب لِلْعِلْم به، كما في لسانهم: (لا بأس) ونحو ذلك، وأمَّا ﴿فِيهِ﴾ فتُعْرَب خبراً مُقدَّمًا لـ ﴿هُدًى﴾، ويكون ﴿هُدًى﴾ مبتدأ، ويجوز أنْ يكونَ ﴿هُدًى﴾ فاعلًا مرفوعًا بـ ﴿فِيهِ﴾، ويتعلَّق (في) بفعل محذوف.

القول الثالث: أعربوا ﴿ذَٰلِكَ﴾ مبتدًا، و﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ نعته، و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ خبر المبتدأ. ويجوز أنْ يكونَ ﴿ذَٰلِكَ﴾ مبتدًا ثانيًا، و﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ صفةً أو بَدَلًا أو عطفَ بيان، و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ هو الخبر عن ﴿ذَٰلِكَ﴾

(١) من هذه الأمثلة: [الحديد: ١٢]. ينظر: مشكل إعراب القرآن، للقيسي (٢/٧١٧)، معاني القرآن، للفرَّاء (٣/١٣٢، ١٣٣)، فتح القدير (٥/٢٤٠).

ويجوز أنْ يكونَ ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ خبرًا لـ ﴿ذَٰلِكَ﴾ و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ خبرًا ثانيًا.

كما ذكروا أنَّ جملة ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ يجوز أنْ تكونَ في محل نصبٍ على الحال، والعاملُ فيه معنى الإشَارة.

القول الرابع: أعربوا ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ﴾ كما تقدَّم، وخالفوهم في أنَّ ﴿لَا رَيْبَ﴾ وحْدَه هو الخبرُ من غير ﴿فِيهِ﴾ وتكون ﴿هُدًى﴾ مبتدأ، و﴿فِيهِ﴾ الخبر، أو: ﴿هُدًى﴾ فاعلٌ مرفوعٌ بـ ﴿فِيهِ﴾ ويتعلَّق (في) على الوجهين بفعلٍ محذوفٍ.

القول الخامس: ذهبوا إلى أنَّ الآية جامِعَةٌ للوُجوهِ المتقدِّمة، فيجوز إعْرابُها بأيِّ وَجْهٍ منها[١].

المسألة الثانية: أثر اختلاف الإعراب في الوقف:

بناءً على القول الأول: يُوقَفُ على ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ ويكون وقفًا تامًّا؛ لاكتفاء الجملة واستقلالها، ويُوقَفُ أيضًا على ﴿فِيهِ﴾ ويكون كافيًا. وصُورتُهُ: (ذلك الكتاب/ لا ريب فيه/ هدى للمتقين).

بناءً على القول الثاني: يُوقَفُ على ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ ويكون كافيًا أو حسنًا، كما يُوقَفُ على ﴿لَا رَيْبَ﴾ ويكون وقفًا كافيًا كذلك، وصُورتُه: (ذلك الكتاب/ لا ريب/ فيه هدى للمتقين).

بناءً على القول الثالث: يُوقَفُ على ﴿فِيهِ﴾ ويكون وقفًا كافيًا. وصُورتُهُ: (ذلك الكتاب لا ريب فيه/ هدى للمتقين).

بناءً على القول الرَّابع: يُوقَفُ على ﴿لَا رَيْبَ﴾، وصُورتُهُ: (ذلك الكتاب لا ريب/ فيه هدى للمتقين).

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/١٤ ـ ١٦)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، للهمذاني (١/١٠٠ ـ ١٠٦).

بناءً على **القول الخامس**: لا يُوقَفُ عند ﴿لَا رَيْبَۛ﴾ إلا على رأسِ الآية فقط، وليس فيها وقفٌ آخَرُ(١).

وقد استوقفَتِ الآيةُ العلماءَ كثيرًا في وُقُوفِهَا وَإِعْرابِهَا، والرَّاجِحُ فيها هو القولُ الأوَّل، وهو اختيارُ أبي حاتمِ السِّجِسْتَانيِّ(٢) مِنَ المتقدِّمين، وشيخِ القُرَّاء بالمسجِد النبوي الشَّريف: إبراهيم الأخضر(٣) من المتأخِّرين.

وأمَّا الوقف على الموضع الثَّاني مِنَ الآية فهو الموافِقُ لمقصِدِ النَّفي، والمناسِبُ لإتْباع الجارِّ والمجرُور بمتعلِّقه.

يقول الشيخ: عبد القادر بن شَيبَة الحمد: «والوقف على قوله: ﴿لَا رَيْبَۛ فِيهِۛ﴾ أولى؛ لقوله ﷻ في أوَّل سُورة السَّجدة: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [السجدة: ١، ٢]، ولا شكَّ أنَّ كونَ القرآن هدىً أَوْلى مِنْ كونه فيه هدى»(٤).

ومِمَّا يُقوِّي هذا الاختيار: أنَّ كُلَّ جملةٍ مُسْتَقِلَّةٍ، ولا تحتاج إلى حَرْفِ عَطف؛ لأنَّ بعضَها آخِذٌ بعُنُقِ بعض(٥).

النَّوع الثاني: إنَّ وأخواتها:

إنَّ وأخواتُها تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصِب المبتدأ ويصير

(١) **ينظر**: إيضاح الوقف والابتداء (١/ ٤٨٤ ـ ٤٩١)، القطع والائتناف (ص١١١ - ١١٤)، منار الهدى (ص٢٩، ٣٠)، الوقف والابتداء، سعيد ربيع (ص٢٢٣ ـ ٢٢٧).
(٢) **ينظر**: القطع والائتناف (ص١١٢).
(٣) **ينظر**: أضواء البيان في معرفة الوقف والابتداء (ص١٣٦).
(٤) تهذيب التفسير وتجريد التأويل مما ألحق به من الأباطيل ورديء الأقاويل، عبد القادر بن شيبة الحمد (١/ ٢٩).
(٥) **ينظر**: البحر المحيط (١/ ١٦١).

اسْمَها، وتَرْفع الخبر ويصير خبرَها، واسْمُها مُشَبَّه بالمفعول، وخبرها مُشَبَّه بالفاعل(١).

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا النَّوع(٢) ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان الإعراب:

هذه الآيةُ مثالٌ لدخول إنَّ على المبتدأ والخبر، وهي عليها مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف الإعراب، حيث وَقَعَ الخُلْفُ بين النُّحاة في إعرابها على ثلاثة أقوال:

القول الأوَّل: أعربوا ﴿إِنَّ﴾ حرفَ توكيدٍ يَنْصِب الاسْمَ ويرفع الخبر، و﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ اسمها، و﴿كَفَرُواْ﴾ صلة، و﴿لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ خبرها، وما بينهما اعتراض، و﴿سَوَآءٌ﴾ مبتدأ، و﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ وما بعده هو الخبر، والتقدير: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمُه.

القول الثاني: وافقوا مَنْ تقدَّمَهُم في مُبتدَأ الإعْرَاب، وخالَفُوهم في جُمْلتين مِنْ مُنْتَهاه: الأُولى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ حيث جعَلُوها خبرَ ﴿إِنَّ﴾، الثانية: ﴿لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ جعلُوها جملةً مُسْتَأْنَفَةً مِن مبتدأ وخبر.

القول الثالث: أبدوا رأيًا في جملة ﴿أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾، حيث

(١) ينظر: اللُّمع في العربية، لابن جني (ص٩٢)، شرح المفصَّل، لابن يعيش (٢/ ١٠٢).
(٢) من هذه الأمثلة: [الكهف: ٣٠، ٣١]. **ينظر**: البحر المحيط (٦/ ١١٦)، فتح القدير (٣/ ٤٠٣، ٤٠٤)، منار الهدى (ص٢٣١).

جعلوا (تنذر) مفصُولةً عمَّا بعدها، فأصبحت (هم لا يؤمنون) جملةً مُسْتَقِلَّةً مِنْ مبتدأ وخبر[١].

المسألة الثانية: أثر اختلاف الإعراب في الوقف:

بناءً على القول الأول: يُوقَفُ على رأس الآية فقط، ويكون وَقْفًا تامًّا أو كافيًا أو حسنًا حسَب ما يرتبطُ به مِنْ جهة اللَّفْظ أو المعنى.

بناءً على القول الثاني: يُوقَفُ على ﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ ويكون وقفًا كافيًا، ويُسْتَأْنف مِنْ ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾، ولكِنْ ردَّه جماعةٌ مِنَ المحقِّقين[٢].

بناءً على القول الثالث: يُوقَفُ على (تنذر)، ويُسْتَأنف مِنْ (هم لا يؤمنون)، ولكنه وَقْفٌ ضعيفٌ بل شاذ؛ لمخالفته قواعدَ الرَّسمِ واللُّغة.

والرَّاجِح ـ والله أعلم ـ هو القول الأوَّل، وهو المختارُ عند ابن الأنباريّ والنَّحَّاس والدَّانيّ والأَشْمُونيّ[٣] وغيرهم.

الوجه الثاني: الاختلاف في الجملة الفعليَّة:

الجملة الفعليَّة: هي التي صدرُها فعلٌ؛ كَقَامَ زيدٌ، وضُرِبَ اللِّصُّ، وكان زيد قَائمًا، وظننتُه قَائمًا، ويقُومُ زيد، وقُم[٤].

وسأتناول في هذا الوجه ـ إنْ شاء الله تعالى ـ نوعين اثنين مِمَّا يكونُ لاختلافه أثرٌ في اختلاف الوقف، وَهُمَا:

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٢١، ٢٢)، الكتاب الفريد (١/ ١٣٦، ١٣٧)، الدُّر المصون (١/ ١٠٥).
(٢) منهم: السَّمين الحلبي حيث قال: «ورُوِيَ الوقفُ على قوله: ﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ والابتداء بقوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ على أنها جملة من مبتدأ وخبر، وهذا ينبغي أن يُرَدَّ ولا يُلتفتُ إليه، وإنْ كان قد نَقَلَهُ الهذلي في الوقف والابتداء له»، الدُّر المصون (١/ ١٠٩).
(٣) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (١/ ٤٩٤)، القطع والائتناف (ص١١٥)، المكتفى (ص١٥٩)، منار الهدى (ص٣١، ٣٢).
(٤) ينظر: مغني اللبيب (٢/ ٣٧٦)، شرح قواعد الإعراب، لابن هشام (ص١٤).

النَّوع الأوَّل: الفاعل:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا النَّوع[١] ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ۗ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ۖ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٣].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان الإعْراب:

الشَّاهد مِنَ الآية الذي عليه مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف الإعْرَاب قوله: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ حيث وَقَعَ الخُلْف بين النُّحاة في إعرابه على ثمانيةِ أقوالٍ:

القول الأوَّل: أعربوا ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ خبرًا لمبتدإٍ مَحذُوفٍ تقديره: هم الذين ظلموا.

القول الثاني: ذهبوا إلى أنَّ ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ فاعلٌ لفعلٍ محذُوفٍ تقديرُه: يقولُ الذين ظلموا، أو: قال الذين ظلموا، أو: أسرَّ الذين ظلموا. وهذا القول جعله النَّحَّاسُ في كتابه: «إعراب القرآن» هو أحْسَنَ التقديرات للإعراب[٢].

القول الثالث: أعربوا ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ مبتدأ، وخبرُه الجملة مِنْ قوله: ﴿هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ على إضْمَارِ القول، والتقدير: الذين ظلموا يقولون: هل هذا إلا بشر؟

القول الرَّابع: جعلوا ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ مَنصُوبةً على المفعوليَّة بفعلٍ

(١) من هذه الأمثلة: [النساء: ٣٣]. ينظر: الكشاف (١/ ٤٩٤)، روح المعاني (٤/ ٣١، ٣٢)، منار الهدى (ص٩٧).
(٢) ينظر: إعراب القرآن، للنَّحَّاس (٣/ ٦١).

محذوفٍ تقديره: أعني الذين ظلموا، أو: أذمُّ الذين ظلموا[1].

القــول الخامس: جعلوا ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ في محل رفعٍ بدلًا مِنَ الواو في ﴿وَأَسَرُّوا۟﴾ وفيه إشعارٌ بكونهم مَوصُوفين بالظلم الفاحش فيما أسرُّوا به[2].

القـول السَّادس: جعلوا ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ فاعلًا لقوله: ﴿وَأَسَرُّوا۟﴾ والواو حرفٌ دالٌّ على الجماعة كواو (قائمون)[3]، وهذا على لُغة: (أكلُوني البراغيث)[4].

القــول السَّابــع: ذهبوا إلى أنَّ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ، والجملة قبله خبره، وقُدِّم اهتمامًا به، **والمعنى**: هم أسرُّوا النجوى فَوَضَع الموصُولَ المظهَرَ مَوضِعَ الضَّمِير تسجيلًا على فعلهم بكونه ظلمًا[5].

القـول الـثـامـن: ذهبوا إلى أنَّ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مجرورة نعتًا لـ(الناس)، أو: بدلًا منه، وهذا فيه بُعدٌ[6].

---

(1) **ينظر**: القطع والائتناف (ص٤٧١)، مشكل إعراب القرآن، للقيسي (٢/٤٧٧)، الدُّر المصون (٨/١٣٣).

(2) **ينظر**: معاني القرآن، للفرَّاء (٢/١٩٨)، معاني القرآن وإعرابه، للزجّاج (٣/٣١١)، الكشاف (٣/٩٩).

(3) **ينظر**: مشكل إعراب القرآن (٢/٤٧٧)، البحر المحيط (٦/٢٧٥).

(4) هذه لُغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلامهم وأشعارهم، جاءت على خلاف اللُّغة المشهورة، قيل: إنها لغة طيء، وقيل: لغة أزد شنوءة، وقيل: بنو الحارث بن كعب، وفي هذه اللُّغة تكون الحروف اللَّاحِقة بالأفعال ليست حروف إعراب، وإنما هي جاءت لِلدَّلالة على حال الفاعل من كونه مثنى أو مجموعًا، ومنهم مَنْ رأى غير ذلك. **ينظر**: شرح الكافية الشَّافية، لابن مالك (٢/٥٨٠ - ٥٨٣)، همع الهوامع، للسُّيوطي (١/٥١٣، ٥١٤).

(5) **ينظر**: الكشاف (٣/٩٩)، الدُّر المصون (٨/١٣٣).

(6) **ينظر**: معاني القرآن، للفرَّاء (٢/١٩٨)، الدُّر المصون (٨/١٣٣).

المسألة الثانية: أثرُ اختلاف الإعراب في الوقف:

بناءً على الأقوال الأربعة الأُولى: يُوقَفُ على ﴿ٱلنَّجۡوَى﴾ ويكون وقفًا كافيًا أو جائزًا، ويُسْتَأْنف مِنَ ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ على أنها جملةٌ مستأنفةٌ.

بناءً على الأقوال الأربعة الأخيرة: لا يُوقَفُ على ﴿ٱلنَّجۡوَى﴾؛ لتعلُّقِ ما بعدها بها وبما قبلها، بل تُوصَلُ إلى رأس الآية[1].

النوع الثاني: كان وأخواتها:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا النَّوع[2] ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيۡلِ مَا يَهۡجَعُونَ﴾ [الذاريات: ١٧].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان الإعْرَاب:

الآية كُلُّها عليها مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف الإعراب، حيث وَقَعَ الخُلْف بين النُّحاة في إعرابها على خمسةِ أقوالٍ:

القول الأوَّل: أعربوا ﴿كَانُوا۟﴾ كان واسمها، و﴿يَهۡجَعُونَ﴾ خبرها، و﴿مَا﴾ صلة، و﴿قَلِيلًا﴾ نعتًا لظرفٍ أو لمصدرٍ مَحذُوفٍ، والتقديرُ: كانوا يهجعون وقتًا قليلًا من الليل، أو: هُجُوعًا قليلًا من الليل، و﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾ في موضعِ الصِّفة لقوله: ﴿قَلِيلًا﴾؛ **أي**: كائنًا من الليل[3].

القول الثاني: ذهبوا إلى أنَّ ﴿مَا﴾ مصدرية، و﴿قَلِيلًا﴾ خبر كان،

---

(1) **ينظر**: إيضاح الوقف والابتداء (٢/٧٧٢)، القطع والائتناف (ص٤٧١)، المكتفى (ص٣٨٥)، الاقتداء (٢/١١٠٨، ١١٠٩)، منار الهدى (ص٢٤٧).

(2) من هذه الأمثلة: [المائدة: ١١٦]. **ينظر**: التبيان في إعراب القرآن (١/٤٧٥)، البحر المحيط (٤/٦٣)، منار الهدى (ص١٢٦).

(3) **ينظر**: الكتاب الفريد (٦/٩)، إعراب القرآن العظيم، للأنصاري (ص٤٣٨).

والهجوع مُرْتفع بـ ﴿قَلِيلًا﴾، والتقدير: كانوا قليلًا هجوعُهم[١].

القول الثالث: جعلوا ﴿مَا﴾ مصدريةً، وهي بدلُ اشتمالٍ مِن اسم كان؛ **أي**: كان هجوعهم قليلًا، و﴿مِّنَ ٱلَّيْلِ﴾ على هذا القول والقول السَّابق لا يتعلَّق بـ ﴿يَهْجَعُونَ﴾؛ لأنَّ ما في حيِّز المصدر لا يتقدَّمُ عليه على المشهور، وبعض المانعين اغتفره في الظرف، فيَجوز هذا عنده، والمانع يُقدِّرُ فعلًا يدلُّ عليه ﴿يَهْجَعُونَ﴾ **أي**: يهجعون من الليل.

القول الرَّابع: جعلوا ﴿مَا﴾ موصولة بمعنى الذي، وعائدُها محذوف تقديره: كانوا قليلًا من الليل الوقت الذي يهجعونه، وهذا فيه تكلُّفٌ[٢].

القول الخامس: أعربوا ﴿قَلِيلًا﴾ خبرًا لـ ﴿كَانُوا﴾؛ **أي**: كانوا قليلًا في عددهم، وجعلوا ﴿مَا﴾ نافية؛ **أي**: لا ينامون من الليل[٣].

المسألة الثانية: أثر اختلاف الإعراب في الوقف:

بناءً على الأقوال الأربعة الأُولى: لا يُوقَفُ على ﴿قَلِيلًا﴾ والتَّمامُ عند رأس الآية ﴿يَهْجَعُونَ﴾؛ لارتباط الآية مِنْ أوَّلها إلى آخرِها لَفْظًا ومعنى، وعليه اختيارُ الأئمَّة[٤].

بناءً على القول الخامس: يُوقَفُ على ﴿قَلِيلًا﴾ ويكون وقفًا تامًّا أو حسنًا، وهو اختيارُ يَعقُوبَ الحضرميِّ، وتابَعَهُ على اختياره بعضُ أهلِ اللُّغة[٥]، لكن عُورِضَ الوقفُ وانتُقِد بأمور:

(١) **ينظر**: البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري (٢/ ٣٢٥)، التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١١٧٩).
(٢) **ينظر**: البحر المحيط (٨/ ١٣٤، ١٣٥)، الدُّر المصون (١٠/ ٤٥).
(٣) الكتاب الفريد (٦/ ١٠)، الدُّر المصون (١٠/ ٤٥).
(٤) **ينظر**: القطع والائتناف (ص٦٨٠، ٦٨١)، المكتفى (ص٥٣٦)، منار الهدى (ص٣٧١).
(٥) منهم: الضَّحَّاك. **ينظر**: القطع والائتناف (ص٦٨١).

أولًا: أنَّ الوقف مع قِصَرِ الآية فيه تفكيكٌ للكلام.

ثانيًا: تقدُّم معمول العامل المنفي بما على عامله، و(ما) النافية لا يَعمَل ما بعدَها فيما قبلَها حتى ولو كان ظرفًا أو مجرورًا.

ثالثًا: أنه لا يُتصوَّر نفيُ هجوعهم؛ إذ لا بُدَّ طبعًا وجِبلَّةً أنْ يهجَعُوا، وَوَصْفُهم بعدم الهُجُوع ليس مدحًا؛ لمخالفته هديَ النبي ﷺ وأصحابِه[١].

الوجه الثالث: الاختلاف في الجملة الشَّرْطِيَّة:

الجملة الشَّرْطِيَّة: هي التي تتركَّبُ من جملتين فعليَّتين، الأُولى منهما تُسمَّى جملةَ الشَّرْط، وهي من: فعل وفاعل، والثانية هي جملةُ الجواب أو الجزاء، وأيضًا من: فعل وفاعل، ولا يتِمُّ المعنى إلا بهما[٢].

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه[٣] ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

(١) **ينظر**: إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٩٠٦)، الكشاف (٤/ ٣٨٩)، البحر المحيط (٨/ ١٣٤، ١٣٥)، الدُّر المصون (١٠/ ٤٥).
(٢) عَدَّ الزمخشريُّ وغيرُه الجملة الشرطية مِنْ أقسام الجملة، وَذَهَبَ ابن هشام وغيرُه إلى أنها من قبيل الفعلية. **ينظر**: المقتضب، للمبرد (٢/ ٤٥)، مغني اللَّبيب (٢/ ٣٧٦)، النَّحو الوافي، عبَّاس حسن (٤/ ٣٧٥).
(٣) من هذه الأمثلة: [الأحزاب: ٢٨]. **ينظر**: البحر المحيط (٧/ ٢٢٠)، فتح القدير (٤/ ٣٩٢)، الأثر النَّحْوي لظاهرة الوقف في النص القرآني، د. هالة عثمان (ص٧٤).

المسألة الأولى: بيان الإِعْرَاب:

الشَّاهدُ من الآية الذي عليه مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف الإعراب قوله: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ حيث وَقَعَ الخُلْف بين النُّحاة في إعرابه على قولين اثنين:

القول الأول: أعربوا ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ جوابَ لَمَّا، وفعل الشرط ﴿أَضَاءَ﴾ فأصبح الإذهابُ متوقِّفًا على الإضاءة[1].

القول الثاني: أعربوا ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ جملةً مُسْتَأْنَفَةً جوابًا لسؤالٍ مُقدَّر، وكأنه قيل: ما بالُهم قد أشبهَتْ حالُهم حالَ هذا المستوقِد؟ فقيل: ذهَبَ الله بنورهم، وهذا عِنْد مَنْ أجاز حَذْفَ جواب (لما)، فلمَّا أضاءت ما حوله خَمدتْ نارُهم فبقُوا مُتحيِّرين[2].

المسألة الثانية: أثر اختلاف الإعراب في الوقف:

بناءً على القول الأوَّل: لا يُوقَفُ على ﴿حَوْلَهُ﴾ بل يُوصَل إلى رأس الآية ﴿لَّا يُبْصِرُونَ﴾ ويكون كافيًا، ولا يُفْصَل بين فعل الشرط وجوابه[3].

بناءً على القول الثاني: يُوقَفُ على ﴿حَوْلَهُ﴾ ويُبدأ مِنْ ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ على أنها جملةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ.

الوجه الرَّابع: الاختلاف في الجملة الظرفيَّة أو في شبه الجملة:

شِبهُ الجملة: هي الظرفُ أو الجارُّ الأصلي مع المجرور، وإنما سُمِّيت بذلك لأنها مركَّبةٌ كالجمل، فهي تتألَّف مِنْ كلمتين أو أكثرَ لَفظًا

(١) ينظر: الدُّر المصون (١/ ١٦٢)، البحر المحيط (١/ ٢٠٨).
(٢) ينظر: الكشاف (١/ ٨٠، ٨١)، روح المعاني (١/ ٢٦٧).
(٣) ينظر: منار الهدى (ص٣٤)، أوقاف القرآن، للسَّجَاوندي (ص٥)، الأثر النَّحْوي لظاهرة الوقف (ص٧٠، ٧١).

أو تقديرًا، وهي غالبًا ما تدلُّ على الزَّمان والمكان[1].

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه[2] ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴿٣١﴾ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [المائدة: ٣١، ٣٢].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان الإعراب:

الشَّاهدُ من الآيتين الذي عليه مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف الإعْراب قوله: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾، حيث وَقَعَ الخُلْف بين النُّحاة في إعرابه على قولين اثنين:

القول الأوَّل: أعربوا ﴿مِنْ أَجْلِ﴾ جارًّا ومجرورًا مُتعلِّقًا بـ ﴿النَّادِمِينَ﴾، و﴿ذَٰلِكَ﴾ اسم إشارة إلى النَّدم مبني في محل جر مضاف إليه، ورأوا أنَّ ﴿مِنْ﴾ هُنا نابتْ مَنابَ لامِ العِلَّة، والتقدير: فأصبح مِنَ النادمين لأجلِ ذلك[3].

القول الثاني: أعربوا ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾ كما تقدَّم إلا أنهم ذَهَبُوا إلى

(١) ينظر: مغني اللَّبيب (٢/ ٤٣٣)، الأثر النَّحْوي لظاهرة الوقف (ص٨٣).
(٢) من هذه الأمثلة ما يلي:
١ - [البقرة: ٧]. ينظر: مشكل إعراب القرآن، للقيسي (١/ ٧٦، ٧٧)، التبيان في إعراب القرآن، للعكبري (١/ ٢٣)، القطع والائتناف (ص١١٦، ١١٧).
٢ - [الأنعام: ١٥١]. ينظر: إعراب القرآن الكريم، للنَّحَّاس (٢/ ٥٩١)، معاني القرآن وإعرابه، للزجَّاج (٢/ ٢٤٥، ٢٤٦)، منار الهدى (ص١٤٠).
(٣) ينظر: الدُّر المصون (٤/ ٢٤٧، ٢٤٨)، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، للثعالبي (١/ ٤٢٣)، الجدول في إعراب القرآن، لمحمود صافي (٣/ ٣٣٢).

أنَّ الجارَّ والمجرور مُتعلِّقٌ بما بعدها وهو ﴿كَتَبْنَا﴾، وأنَّ اسم الإشارة ﴿ذَٰلِكَ﴾ عائدٌ إلى القتل، والتقديرُ: بسبب هذه الجناية أو النازلة كَتبنا؛ أي: أنها عِلَّةُ الكَتْبِ، وهذا القولُ هو الأظهر، وعليه جماهيرُ المفسِّرين وأهلِ اللُّغة(١).

المسألة الثانية: أثر اختلاف الإعراب في الوقف:

بناءً على القول الأول: يُوقَفُ على ﴿ذَٰلِكَ﴾ ويكون وقفًا جائزًا(٢)، ويُستَأنف مِنْ قوله: ﴿كَتَبْنَا﴾، يقول الأشمونيُ: «ويجوز تعلُّقُه بما قبله؛ أي: فأصبح نادمًا بسبب قتلِه أخاه، وهو الأَوْلى، أو: بسبب حملِه؛ لأنه لَمَّا قتلَه وَضَعَه في جرابٍ وَحَمَلَه أربعين يومًا حتى أَرْوَحَ، فبعث الله غُرابين، فاقْتَتَلا فَقَتَلَ أحدُهما الآخَرَ، ثم حَفَرَ بِمنقارِه ورجليه مكانًا وألقاه فيه وقابيلُ ينظر، فَنَدِمَه مِنْ أجل أنه لم يُوارِه أَظْهَر»(٣).

بناءً على القول الثاني: يُوقَفُ على رأس الآية: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾، وهو وقفٌ تامٌّ عند أكثرِ أهل اللُّغة والوقف، والاستئنافُ مِنْ: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾(٤).

والرَّاجح هو القول الثاني وعليه اختيارُ الجماهير مِنَ المفسِّرين وأهلِ اللُّغة والوقفِ، وَوَصَفَ النَّحّاسُ الوقفَ على ﴿ذَٰلِكَ﴾ وهو القول الأوَّل بأنه قَولٌ خَارِجٌ عن قول أهل التأويل(٥).

---

(١) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (٢/ ٤٣٣)، إعراب القرآن العظيم، للأنصاري (ص١٥٤)، التبيان في إعراب القرآن (١/ ٤٣٣).
(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٦١٧، ٦١٨).
(٣) منار الهدى (ص١١٩).
(٤) ينظر: الاقتداء (١/ ٦٠٤)، وَصْف الاهتداء (١/ ١٧٣).
(٥) ينظر: القطع والائتناف (ص٢٨٦).

الوجه الخامس: الاختلاف في المكمِّلات:

المكمِّلات: هي المَفْعُولات؛ كالمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول به، والمفعول معه(١).

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه(٢) ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا ﴿١٥٧﴾ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٥٧، ١٥٨].

وفي الآيتين مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان الإعراب:

الشَّاهدُ في الآيتين الذي عليه مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف الإعراب قوله: ﴿يَقِينًۢا﴾ حيث وَقَعَ الخُلْف بين النُّحَاة في إعرابه على سِتَّة أقوال:

القول الأول: أعربوا ﴿يَقِينًۢا﴾ نعتًا لمصدرٍ محذوفٍ، تقديره: قتلًا يقينًا.

القول الثاني: أعربوا ﴿يَقِينًۢا﴾ مصدرًا من معنى العامل قبله كما تقدَّم مجازُه؛ لأنه في معناه، تقديرُه: وما تيقَّنوه يقينًا.

---

(١) ينظر: ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، لأبي حيان (٣/ ١٣٥١)، الأثر النَّحْوي لظاهرة الوقف (ص١٣٥).
(٢) من هذه الأمثلة:
١ ـ [النساء: ٤]. ينظر: الكشاف (١/ ٤٦١)، البحر المحيط (٣/ ١٧٦)، منار الهدى (ص٩٦).
٢ ـ [الإسراء: ٣]. ينظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٨١٢)، فتح القدير (٣/ ٢٩٨)، القطع والائتناف (ص٤٣٥).

القول الثالث: أعربوا ﴿يَقِينَۢا﴾ حالًا مِنْ فاعل ﴿قَتَلُوهُ﴾ تقديرُه: وما قتلوه متيقِّنين لقتله(١).

القول الرابع: أعربوا ﴿يَقِينَۢا﴾ مَنصُوبًا بفعلٍ من لَفظِه، حُذِفَ للدَّلالة عليه، تقديره: ما تيقَّنوه يقينًا، ويكون مؤكِّدًا لمَضمُون الجملة المنفيَّة قبلَه، وتكون الهاءُ عائدةً على عيسى عليه السلام لكنَّه عُورِضَ بأنه قولٌ خَارجٌ عن قول أهل التَّأويل(٢).

القول الخامس: أعربوا ﴿يَقِينَۢا﴾ مَنصُوبًا بما بعدَ ﴿بَل﴾ من قوله: ﴿رَّفَعَهُ ٱللَّهُ﴾، وأنَّ في الكلام تقديمًا وتأخيرًا، تقديرُه: بل رفعه الله إليه يقينًا، ولكن عُورِضَ هذا التقدير بأنَّ ما بعد ﴿بَل﴾ لا يَعمَل فيما قبلها(٣).

القول السادس: أعربوا ﴿يَقِينَۢا﴾ مَنصُوبًا بجوابِ القَسَم محذُوف، كأنه قال: يقينًا لنرفعنه، فحذَف الجوابَ، واكتَفَى منه بقوله: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ﴾(٤).

المسألة الثانية: أثر اختلاف الإعراب في الوقف:

بناءً على الأقوال الثلاثة الأُولى: يُوقَفُ على رأس الآية ﴿يَقِينَۢا﴾، ويكونُ وقفًا تامًّا، ويُستَأنف بجملة ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ﴾.

بناءً على الأقوال الثلاثة الأخيرة: يُوقَفُ على ﴿وَمَا قَتَلُوهُ﴾، ويكون وقفًا تامًّا أو جائزًا، ويُستَأنف مِنْ ﴿يَقِينَۢا ١٥٧ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ﴾(٥).

(١) ينظر: إعراب القرآن، للنَّحَّاس (٢/٤٦٩)، الدُّر المصون (٤/١٤٨).
(٢) ينظر: القطع والائتناف (ص٢٧٥)، المكتفى (ص٢٣٢).
(٣) ينظر: القطع والائتناف (ص٢٧٥)، الدُّر المصون (٤/١٤٨).
(٤) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (٢/٦٠٩)، المكتفى (ص٢٣٢).
(٥) ينظر: الوقف والابتداء، لابن الغزَّال (١/٢٧٣)، الاقتداء (١/٥٨٣، ٥٨٤)، وَصْف الاهتداء (١/١٦٢، ١٦٣).

والرَّاجحُ هو الوقف على رأس الآية ﴿يَقِينَۢا﴾ لتعلُّقه بما قبله لُغةً ومعنًى، ولا يُفصَل بين المنصُوب وعامله، كما أنَّ الأوجهَ النَّحْويَّةَ والتفسيريَّةَ لِوَقْفِ ﴿وَمَا قَتَلُوهُ﴾ ضعيفةٌ وليست بوجيهة.

الوجه السَّادس: الاختلاف في المُشْبَّهاتِ بالمفعول:

المشبَّهات بالمفعول: هي الحال، والاستثناء، والبدل، والتَّوابع(١).

وسأتناولُ في هذا الوجه - إنْ شاء الله تعالى - أربعةَ أنواعٍ مِمَّا يكونُ لاختلافه أثرٌ في اختلاف الوقف، وهي:

النَّوع الأول: الحال:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا النَّوع(٢) ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩].

وفي الآية مسألتان:

المسألة الأولى: بيان الإعراب:

الشاهدُ في الآية الذي عليه مدارُ اختلافِ الوقف لاختلاف الإعراب قولُه: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ﴾ حيث وَقَعَ الخُلف بين النُّحاة في إعرابه على قولين اثنين:

القول الأول: أعربوا جملة ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ﴾ حالًا من ﴿ءَادَمَۖ﴾، و«قَدْ» معه مُقدَّرةٌ، والعاملُ فيها معنى التشبيه، والهاءُ لآدم، ولا تعُودُ

(١) ينظر: الأثر النَّحْوي لظاهرة الوقف (ص١٣٥).
(٢) من هذه الأمثلة: [البقرة: ٤٩]. ينظر: إعراب القرآن، للنَّحَّاس (١/١٧٣)، البحر المحيط (١/٣٥١)، منار الهدى (ص٣٩).

لعيسى لفساد المعنى[١].

القول الثاني: ذهبوا إلى أنَّ جملة ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ لا محلَّ لها مِنَ الإعْراب، وأنها مُسْتأنفةٌ مُفسِّرةٌ لوجهِ التَّشْبيهِ بين المثَلَين؛ **أي**: خُلِقَ آدم من تراب، ولم يكنْ ثَمَّ أبٌ ولا أمٌّ، كذلك شأنُ عيسى عليه السلام[٢].

المسألة الثانية: أثر اختلاف الإعراب في الوقف:

بناءً على القول الأول: لا يُوقَفُ على ﴿ءَادَمَ﴾ بل يُوصَل بما بعده؛ لوُجود التَّعلُّق بينه وبين ما بعده مِنَ الناحية المعنويَّة، وهو قوله: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ المبيِّنُ لوجهِ التشبيهِ بين المثَلَين.

بناءً على القول الثاني: يُوقَفُ على ﴿ءَادَمَ﴾ ويكونُ وقفًا تامًّا أو حسنًا، ويُسْتَأْنفُ مِنْ ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾، كأنه قيل: ما المثل؟ فقال: خَلَقَهُ مِنْ ترابٍ؛ **أي**: المثَلُ خلقه مِنْ تراب، فهو كلامٌ مُسْتأنفٌ لا عَلاقةَ له مِنَ النَّاحية الإعرابيَّة بما قبله حتَّى يتَّصِلَ به[٣].

والرَّاجح هو القولُ الثاني؛ لأنَّ عُلَماءَ اللُّغَة يقولون: لا يجوزُ أنْ يكونَ وصفًا لـ ﴿ءَادَمَ﴾ ولا حالًا[٤].

النَّوع الثاني: **الاستثناء**:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا النَّوع[٥] ما يلي:

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز (٢/ ٢٤١)، معاني القرآن، للزجَّاج (١/ ٣٥٥)، التبيان في إعراب القرآن (١/ ٢٦٧).

(٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ١٨٣)، البحر المحيط (٢/ ٥٠١)، الدُّر المصون (٣/ ٢١٨).

(٣) ينظر: القطع والائتناف (ص٢٢٦)، المكتفى (ص٢٠٣)، الوقف والابتداء لابن الغزَّال (١/ ٢٢٣).

(٤) ينظر: الاقتداء (١/ ٤٨٣)، منار الهدى (ص٧٩).

(٥) من هذه الأمثلة: [النمل: ١٠، ١١]. ينظر: الكشف (٣/ ٣٣٩)، روح المعاني (١١/ ٢٤٧، ٢٤٨)، منار الهدى (ص٢٨٣).

قال الله تعالى: ﴿فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى﴾ [البقرة: ١٥٠].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان الإعْراب:

الشَّاهدُ في الآيةِ الذي عليه مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف الإعراب قولُه: ﴿حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ حيث وَقَعَ الخُلْف بين النُّحاة في إعرابه على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذَهَبُوا إلى أنَّ الاستثناءَ في ﴿حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ استثناءٌ مُتَّصِلٌ، وهو استثناءٌ مِنَ النَّاس، **والمعنى**: لئلا يكونَ حُجَّةٌ لأحدٍ مِنَ اليهود إلا للمُعانِدين منهم[١].

القول الثاني: رأوا أنَّ الاستثناءَ في ﴿حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ استثناءٌ مُنْقَطِعٌ؛ لأنه في قوة (لكن)، ويكونُ ما بعدَه ليس مِنْ جِنْسِ ما قبله، فهذا معنى لكن؛ **أي**: لكن الذين ظلموا منهم[٢].

القول الثالث: ذهبوا إلى أنَّ جملةَ ﴿حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ ليست هنا بموضعِ استثناءٍ، وجاءتْ ﴿وَحَيْثُ﴾ موضعَ واوِ الموالاة، والتقديرُ: لئلا يكونَ للنَّاس عليكم حُجَّةٌ وللذين ظلموا[٣].

المسألة الثانية: أثر اختلاف الإعراب في الوقف:

بناءً على القول الأول: لا يُوقَفُ على ﴿حُجَّةٌ﴾ بل يُوصَل بما بعدها؛ لأنَّ الاستثناءَ مُتَّصِلٌ، ولا يُفْصَلُ بين المستثنى والمستثنى منه.

---

(١) ينظر: الكشاف (١/ ٢٠٤)، الدُّر المصون (٢/ ١٧٩، ١٨٠).

(٢) ينظر: معاني القرآن، للزجَّاج (١/ ١٩٩، ٢٠٠)، التبيان في إعراب القرآن (١/ ١٢٨).

(٣) ينظر: مجاز القرآن، لأبي عبيدة (١/ ٦٠).

بناءً على القول الثاني والثالث: يُوقَفُ على ﴿حُجَّةٌ﴾ ويكون وَقْفًا جائزًا؛ إذ الاستثناءُ مُنقطِعٌ، فلا علاقةً لفظيةً بين المستثنى والمستثنى منه؛ لأنهما ليسا مِنْ جِنْسٍ واحدٍ[١].

والرَّاجحُ هو القول الأوَّل؛ لقوَّة الصِّلة اللُّغويَّة، وهو استثناءٌ مُتَّصِلٌ عِنْد المحقِّقين[٢]، وإذا حَكَمْنا ـ جَدَلًا ـ أنَّ الاستثناءَ مُنقطِعٌ وأنه بمعنى لكن فإنَّ فَصْلَه عَمَّا قبلَه لا يستقيمُ به الكلامُ؛ لرُجُوعه إليه في المعنى، وأمَّا مَنْ رأى أنَّ ﴿إِلَّا﴾ بمعنى الواو فقد رُدَّ عليه بأنَّ هذا صَوابٌ في التفْسِير خَطأٌ في العربيَّة، وإنما تكون ﴿إِلَّا﴾ بمعنى الواو إذا عَطَفْتَهَا على استثناءٍ قبلَها، فهنالك تصير بمنزلة الواو[٣]. هذا وقد أفاد ابنُ الغزَّال النيسابوريُّ في وجوه ﴿إِلَّا﴾ في القرآن الكريم، وَذَكَرَ اختلاف العُلماء فيها على نحوٍ من البَسْط والإيضاح[٤].

النَّوع الثالث: الصفة:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا النَّوع[٥] ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ﴾ [البقرة: ٧١].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

---

(١) ينظر: القطع والائتناف (ص١٦٧، ١٦٨)، الاقتداء (١/ ٣٤٨، ٣٤٩)، علل الوقوف (١/ ٢٥٤، ٢٥٥).

(٢) رجَّح ذلك ابن عباس، واختاره الطَّبري، وبدأ به ابن عطية، ولم يذكر الزمخشريُّ غيرَه، ورجَّحه أبو حيَّان في تفسيره. ينظر: جامع البيان (٢/ ٦٨٨ ـ ٦٩٠)، المحرَّر الوجيز (١/ ٣٨٢)، الكشاف (١/ ٢٠٤)، البحر المحيط (١/ ٦١٥، ٦١٥).

(٣) ينظر: معاني القرآن، للفرَّاء (١/ ٨٩).

(٤) ينظر: الوقف والابتداء (١/ ١٧٧ ـ ١٨٠).

(٥) من هذه الأمثلة: [النمل: ٢٣]. ينظر: الدُّر المصون (٨/ ٥٩٧)، روح المعاني (١١/ ٢٨٣)، منار الهدى (ص٢٨٤).

المسألة الأولى: بيان الإعراب:

الشَّاهدُ الذي عليه مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف الإعراب قولُه: ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾ حيث وَقَعَ الخُلف بين النُّحاة في إعرابه على سِتَّة أقوال:

القـول الأول: أعربوا جملةَ ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾ في محلِ نَصْبٍ على الحال من الضَّمير المستكنّ في ﴿ذَلُولٌ﴾، تقديره: لا تُذَلُّ حالَ إثارتها الأرض[١].

القول الـثـاني: أعربوا جملة ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾ صفةً لـ ﴿ذَلُولٌ﴾ في حيِّز النفي، والمقصود: نفيُ إثارتها الأرضَ؛ أي: لا تثير فتُذلُّ، اللَّفظ نَفَى الذُّل والمقصود نفي الإثارة، فينتفي كونُها ذلولًا[٢].

القول الثالث: أعربوا جملةَ ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾ صفةً لـ ﴿بَقَرَةٌ﴾ أي: هي بقرة لا ذلولٌ مثيرةٌ، والمعنى: لم تُذَلَّل لِلكِرَاب وإثارة الأرض[٣].

القـول الرابـع: أعربوا جملةَ ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾ في محل نصبٍ على الحال من النكرة، سواءٌ أُريد بها ﴿بَقَرَةٌ﴾ فهي مَوصُوفةٌ، والحالُ من النكرة الموصوفة جائزةٌ جوازًا حسنًا، وإنْ أُريد بها ﴿لَّا ذَلُولٌ﴾ فجائز مجيء الحال من النكرة[٤]، وإن لم تُوصَف عند جماعة[٥].

القول الخامس: أعربوا جملةَ ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾ مُسْتَأنفةً على أنها جملةٌ فعليَّةٌ ابتُدِئ بها لمجرَّد الإخبار أنها تثيرُ الأرضَ وتحرثُها، وَنَفَى عنها سَقْيَ الحرث[٦].

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٧٦).

(٢) ينظر: المحرَّر الوجيز (١/ ٢٥٠).

(٣) ينظر: الكشاف (١/ ١٥٣)، الكتاب الفريد (١/ ٢٩١)، فتح القدير (١/ ١٥٤).

(٤) ينظر: البحر المحيط (١/ ٤٢٠)، روح المعاني (١/ ٤٥٩).

(٥) ومنهم: سيبويه في كتابه، باب ما لا يكون الاسم فيه إلَّا نكرة (٢/ ١١٠ ـ ١١٤).

(٦) ينظر: الدُّر المصون (١/ ٤٢٩)، فتح القدير (١/ ١٥٤).

القول السَّادس: أعربوا جملةَ ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾ مُسْتأنفةً على أنها خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ؛ **أي**: هي تُثيرُ، **والمعنى**: ليست بذلول، ولكنَّها تُثيرُ الأرضَ[1].

وعارَضَ وجهي الاستئناف جماعةٌ وعَلَّلُوا بعِلَلٍ تُضعِفُ هذه الأوجُه.

المسألة الثانية: أثر اختلاف الإعراب في الوقف:

بناءً على الأقوال الأربعة الأُولى: لا يُوقَفُ على ﴿لَا ذَلُولٌ﴾، وإنما تُوصَل بما بعدها؛ لتَعلُّقِها به لَفْظًا ومعنى، وهو الرَّاجح[2].

بناءً على القولين الأخيرين: يُوقف على ﴿لَا ذَلُولٌ﴾ ويكونُ وقفًا كافيًا على أنها جملةٌ مُستأنفةٌ، واختاره السِّجِسْتانيُّ والعُمانيُّ[3].

النوع الرابع: العطف:

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا النَّوع[4] ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٦٢].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

---

(١) ينظر: الكتاب الفريد (١/ ٢٩١)، الدُّر المصون (١/ ٤٢٩).

(٢) ينظر: الإيضاح (١/ ٥٢١)، المكتفى (ص١٦٦).

(٣) ينظر: المرشد (١/ ١٩٩)، منار الهدى (ص٤١).

(٤) من هذه الأمثلة:

١ ـ [البقرة: ٢٨٥]. ينظر: البحر المحيط (٢/ ٣٧٨، ٣٧٩)، الكشاف (١/ ٣٤٧)، القطع والائتناف (ص٢٢٠).

٢ ـ [آل عمران: ٣٠]. ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٢٥٢)، الكشاف (١/ ٣٤٧)، القطع والائتناف (ص٢٢٠).

المسألة الأولى: بيان الإعراب:

الشَّاهدُ في الآية الذي عليه مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف الإعراب قولُه: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ﴾ حيث وَقَعَ الخُلْف بين النُّحاة في إعرابه على قولين اثنين:

القـول الأول: أعربوا ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ﴾ مَنْصُوبًا على المدحِ؛ أي: أَمْدَحُ المقيمين؛ وذلك لأنَّ العربَ تَنصِبُ على المدح عند تكرار العطف والوصف، وإنما قُطِعتْ هذه الصِّفةُ عن بقية الصِّفات لبيان فضل الصَّلاة على غيرها[1].

القول الثاني: أعربوا ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ﴾ مجرورًا بالعطف على قوله: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ على أنَّ المرادَ بهم الأنبياءُ، وقيل: المراد بالمقيمين الصَّلاة: الملائكة؛ لقوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠]، وقيل: المسلمون بتقدير: وبِدِين المقيمين، وقيل: إنه مَعطُوفٌ على ضَمِيرِ ﴿مِنْهُمْ﴾، وقيل: ضميرِ ﴿إِلَيْكَ﴾ وقيل: ضميرِ ﴿قَبْلِكَ﴾، والبَصْريُّون لا يُجيزُون هذه الأوجهَ الثلاثةَ لما فيها من العطف على الضمير المجرور مِنْ غير إعادةِ الجار[2].

المسألة الثانية: أثر اختلاف الإعراب في الوقف:

بناءً على القول الأول: يُوقَفُ على ﴿قَبْلِكَۚ﴾ ويكون وقفًا تامًّا أو كافيًا أو حسنًا، ويُسْتأنف مِنْ ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ﴾[3].

بناءً على القول الثاني: لا يُوقَفُ على ﴿قَبْلِكَۚ﴾، ويُوصَل بما بعده؛

---

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن (١/ ٢١٣)، المجتبى من مشكل إعراب القرآن (١/ ٢١٠).

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٤٠٧، ٤٠٨)، البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ٢٣٧، ٢٣٨).

(٣) ينظر: القطع والائتناف (ص٢٧٦)، الاقتداء (١/ ٥٨٤، ٥٨٥).

للعطف على ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ والمعنى: يُؤمِنون بالكتاب وبالمقيمين(١).

الوجه السابع: الاختلاف في إعراب القراءات القرآنية:

لا ريبَ أنَّ القراءاتِ القرآنيةَ تُعَدُّ رافدًا كبيرًا مِنْ رَوافِدِ اللِّسان العربيِّ، وأصْلًا أصيلًا لقواعد اللُّغة والنَّحْو، وقد وجدتُ أثرَ اختلاف النُّحاة لإعرابهم القراءات القرآنية ظَاهِرًا في الوقف؛ لذا سأتناولُ ثلاثةَ أنواعٍ منها حسَب أثرها في النَّحْو:

النَّوع الأول: الرُّتْبَة:

ويُقصَدُ بها: «قرينةٌ لفظيَّةٌ تُحدِّدُ معنى الأبواب المرتَّبة بحسبها في التركيب العربيِّ بحيثُ لوِ اختلَّتْ لاختلَّ التركيبُ باختلالها»(٢).

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا النَّوع(٣) ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۖ وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [البقرة: ١١٩].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان الإعراب:

الشَّاهدُ في الآية الذي عليه مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف الإعراب قولُه: ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ﴾ حيث وَقَعَ الخُلْفُ بين النُّحاة في إعرابه وَفْقَ اختلاف القراءات(٤) على قولين اثنين:

---

(١) ينظر: الوقف والابتداء، لابن الغزَّال (١/ ٢٧٤)، منار الهدى (ص١١٢).
(٢) اللُّغة العربية معناها ومبناها، تمَّام حسان (ص٢٠٧) بتصرف.
(٣) من هذه الأمثلة: [القصص: ٢٥]. ينظر: مشكل إعراب القرآن (٢/ ٥٤٢، ٥٤٣)، البحر المحيط (٧/ ١٠٩)، المكتفى (ص٤٣٦).
(٤) في الكلمة قراءتان متواترتان:
الأولى: قرأ نافع ويَعقُوبُ بفتح التَّاء وجزم اللَّام. =

القول الأول: أعربوا ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ﴾ على قراءة الرَّفْع أنها على النَّفي، والعطف على جملة ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ﴾(١).

القول الثاني: أعربوا ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ﴾ على قراءة الرَّفْع أنها حالٌ من قوله: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ﴾ فيكون منصوبَ المحل معطوفًا على ﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾؛ أي: أرسلناك بالحق بشيرًا ونذيرًا وغيرَ سائل أو غيرَ مسؤول عن أصحاب الجحيم(٢).

القول الثالث: أعربوا ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ﴾ على قراءة الجزم أنها جملةٌ فعليَّةٌ ناهيةٌ عن السُّؤَال عن أصحاب الجحيم، وفي النَّهي معنى التعظيم لما هُمْ فيه من العذاب، أو أنه امتثالُ أمرِ الله بتركِ السُّؤال(٣).

المسألة الثانية: أثر اختلاف الإعراب في الوقف:

بناءً على **القولين الأولين**: لا يُوقَفُ على ﴿وَنَذِيرًا﴾ إلا على وجه التَّسامُح؛ وذلك بأنْ تكون الواوُ للاستئناف، ويكون منقطعًا عن الأول على معنى: ولن تُسْأَلَ، أو ولستَ تُسْأَلُ، أو: ولستَ تُؤاخَذُ، فهو على هذا مُنْقَطِعٌ عَمَّا قبله، ويكون الوقفُ على ﴿وَنَذِيرًا﴾ كافيًا(٤).

بناءً على **القول الثالث**: يُوقَف على ﴿وَنَذِيرًا﴾ ويكون حسنًا، ويُسْتَأنَف مِنْ ﴿وَلَا تَسْـَٔلْ﴾ وهو مِنْ باب التَّلْوين الخطابي في القرآن(٥).

= **الثاني**: قرأ الباقُونَ بضم التَّاء ورفع اللَّام.
ينظر: السَّبعة (ص١٦٩)، الإرشاد، للقلانسي (ص٢٣٢)، الإقناع، لابن الباذش (٢/ ٦٠٢)، النشر (٢/ ٢١٣)، الإتحاف (١/ ٤١٤).
(١) ينظر: الحجَّة (٢/ ٢٠٩)، الكشف (١/ ٢٦٢).
(٢) ينظر: معاني القرآن، للأخفش (ص٢٨١)، معاني القرآن، للزجَّاج (١/ ١٧٦).
(٣) ينظر: شرح الهداية (١/ ١٨٠)، الكشف (١/ ٢٦٢).
(٤) ينظر: الوقف والابتداء، لابن الغزَّال (١/ ١٧٠)، منار الهدى (ص٤٨).
(٥) ينظر: القطع والائتناف (ص١٦١)، المكتفى (ص١٧٢، ١٧٣).

النَّوع الثاني: الصِّيغة الصَّرْفية:

عرَّف بعضُ العُلَماء الصَّرْف بأنه: «عِلْمٌ يُعرَفُ به صِياغةُ الأبنية وأحوالُها وما يَعْرِضُ لها مما ليس بإعرابٍ ولا بناء»، وعرَّفه آخَرون بأنه: «تحويلُ الصِّيغة لغَرَضٍ لفظيٍّ أو معنويٍّ»[(١)].

والصِّيغُ الصَّرْفيَّة مبانٍ فرعيَّةٌ، وأُصولُها هي المباني التقسيميَّة الثلاثة:

الاسمُ والصِّفةُ والفعلُ دون غيرها مِنْ أقسام الكلام[(٢)].

وقد وَجَدَ العلماءُ في القراءات القرآنيَّة مادةً صَرْفيَّةً غَنيَّةً بما تحتوي عليه من صِيَغٍ عِدَّة.

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا النَّوع[(٣)] ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ۖ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا﴾ [آل عمران: ٣٧].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان الإعراب:

الشَّاهدُ في الآية الذي عليه مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف الإعراب قولُه: ﴿وَكَفَّلَهَا﴾ حيثُ وَقَعَ الخُلْفُ بين النُّحاة في إعرابه وَفْقَ اختلافِ القراءاتِ[(٤)] على قولين اثنين:

---

(١) نزهة الطَّرْف في علم الصَّرْف، لابن هشام (ص٩٧)، المغني في تصريف الأفعال، محمد عضيمة (ص٣٠).

(٢) ينظر: اللُّغة العربية معناها ومبناها (ص٣٦).

(٣) من هذه الأمثلة: [البقرة: ١٢٥]. ينظر: الكشف (١/ ٢٦٢)، الكشاف (١/ ١٨٤)، منار الهدى (ص٤٨).

(٤) الكلمة فيها قراءتان متواترتان:

القول الأول: ذهبوا إلى أنَّ الفعل (كفَّل) على قِراءة التَّشديد يتعدَّى لمفعولين، فأُضيف الفِعْلُ إلى الله تعالى بأنه أَلْزَمَ زكريا كفالةَ مريم، وقدَّر ذلك عليه، ويسَّره له، فيكون ﴿زَكَرِيَّا﴾ المفعول الثاني لـ﴿وَكَفَّلَهَا﴾[(١)].

القول الثاني: ذهبوا إلى أنَّ الفعلَ (كَفَلَ) على قِراءة التَّخفيف يتعدَّى لمفعولٍ واحدٍ، وَأُسْنِد الفعلُ إلى ﴿زَكَرِيَّا﴾ وأخبرَ اللهُ عنه أنه هو الذي تولَّى كفالتَها، والقيامَ بها[(٢)].

المسألة الثانية: أثر اختلاف الإعراب في الوقف:

بناءً على القول الأول: لا يُوقَفُ على ﴿حَسَنًا﴾؛ لأنَّ الفِعْلَين معًا لله تعالى؛ أي: أنبتها الله نباتًا حسنًا، وكَفَّلَهَا اللهُ زكريا[(٣)].

بناءً على القول الثاني: يُوقَفُ على ﴿حَسَنًا﴾ ويكونُ وقفًا تامًّا أو حسنًا؛ لأنَّ الكلامَ مُنْقَطِعٌ عن الأَوَّل بتَبدُّل فاعلِه؛ يعني: أنَّ زكريا تكفَّل بأمرها، فلمَّا تحوَّل مِنَ الإخبار عن الله إلى الإخبار عن زكريا صار كأنه استئنافُ كلامٍ فَحَسُنَ الوَقْفُ[(٤)].

النوع الثالث: العلامة الإعرابيَّة:

كان للقراءات القرآنيَّة دورٌ بارزٌ في اختلاف العلامة الإعرابيَّة، مما أتاح لعلماء اللُّغة مساحةً للتَّوجيه الإعرابيِّ والتَّخريج المعنويِّ، ومن

= **الأولى**: قرأ الكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي بتشديد الفاء.
الثانية: قرأ الباقون بالتَّخفيف.
ينظر: السَّبعة (ص٢٠٤، ٢٠٥)، العنوان في القراءات السَّبع، لأبي الطاهر (ص١٥٦)، التَّيسير (ص٢٥٠)، النشر (٢/ ٢٣١).

(١) ينظر: معاني القراءات، للأزهري (١/ ٢٥٢)، الكشف (١/ ٣٤١).

(٢) ينظر: الحجَّة للقراء السبعة (٣/ ٣٤)، شرح الهداية (١/ ٢١٧).

(٣) ينظر: الوقف والابتداء، لابن الغزَّال (١/ ٢٢٠)، منار الهدى (ص٧٦).

(٤) ينظر: الاقتداء (١/ ٤٧١)، وَصْف الاهتداء (١/ ١١٥).

الأمثلة التي تندرج تحت هذا النَّوع[١] ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الحج: ٥].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان الإعراب:

الشَّاهدُ في الآيةِ الذي عليه مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف الإعراب قولُه: ﴿وَنُقِرُّ﴾ حيث وَقَعَ الخُلْفُ بين النُّحاة في إعرابه وَفْق اختلاف القراءات[٢] على قولين اثنين:

القول الأول: ذهبوا إلى أنَّ فِعْلَ (ونُقِرَّ) على قِراءة النَّصْب معطوفٌ على ﴿لِّنُبَيِّنَ﴾ فهو تعليلٌ معطوفٌ على تعليل[٣].

القول الثاني: ذهبوا إلى أنَّ فِعْلَ ﴿وَنُقِرُّ﴾ على قِراءة الرفع جملةٌ مُسْتَأْنفةٌ مَسُوقَةٌ لبيانِ حالهم بعد تمام خَلْقِهم، وهو إخبارٌ بأنه تعالى يُقِرُّ في الأرحام ما يشاء أنْ يُقِرَّه مِنْ ذلك إلى أجلٍ مُسمًّى وهو وقتُ الوضْع[٤].

---

(١) من هذه الأمثلة: [الأنعام: ٢٧]. **ينظر**: مشكل إعراب القرآن (١/ ٢٥٠)، الكشف (١/ ٤٢٨)، منار الهدى (ص١٢٩).

(٢) الكلمة فيها قراءتان بارزتان:
الأولى: قرأ القراء العشرة بالنون والرفع.
الثانية: قرأ يَعقوبُ وأبو حاتم عن أبي زيد والمفضَّل وسعيد وجبلَّة كلُّهم عن عاصم بالنون والنصب.
ينظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٩٣٣)، الكشاف (٣/ ١٤١)، البحر المحيط (٦/ ٣٢٧)، النشر (٢/ ٣١٢).

(٣) **ينظر**: إعراب القراءات الشَّواذ، للعكبري (٢/ ١٢٨)، البحر المحيط (٦/ ٣٢٧).

(٤) **ينظر**: معاني القرآن، للزجَّاج (٣/ ٣٣٤)، الجامع لأحكام القرآن (١٤/ ٣٢١).

المسألة الثانية: أثر اختلاف الإعراب في الوقف:

بناءً على القول الأول: لا يُوقَفُ على ﴿لَكُمْ﴾ وتُوصلُ بما بعدها، لعطف الفعليَّة على ذاتِ الحركة[١].

بناءً على القول الثاني: يُوقَفُ على ﴿لَكُمْ﴾ ويكون الوقفُ تامًّا أو كافيًا أو حسنًا، ويُبتدأ مِنْ ﴿وَنُقِرُّ﴾ على أنها جملةٌ مُسْتَأنفةٌ، وليْسَتِ الواوُ فيها للعطف[٢].

---

(١) **ينظر**: معاني القرآن، للفرَّاء (٢/ ٢١٦)، القطع والائتناف (ص٤٨٥).

(٢) **ينظر**: المكتفى (ص٣٩١)، منار الهدى (ص٢٥٤).

المَبحَثُ السَّادِسُ

اختلافُ الأُسلوبِ البَلاغيِّ

إنَّ مِنْ أعظمِ ما يُوجِّه الانتباهَ في أُسلوب كتاب الله تعالى وأبرزِ ما يُميِّز تعبيرَه عن غيره: الغَنَاءَ في الأداء، والإفادةَ في المعاني على وَجْه الثراء والسَّخَاء، حيثُ جاءتْ أساليبُ القرآن مُعجزةً ومُفحِمةً للفُصَحَاء والبُلَغَاء، فأقبلوا يَنهَلُون مِنْ وِرْدِه الذي لا يَنْضُبُ، ومِنْ مَعِينِ عَجَائبه الذي لا يرتوي منه مَنْ يَشْرَبُ، مِنْ هُنا كان الأُسلوبُ البلاغيُّ للقرآن الكريم محطَّ رَحْل الدَّارسين والباحثين في كل الفنون والعلوم، وكان مِنْ ألمعِهَا: عِلْمُ الوقف والابتداء، الذي يقف احتياجُه الأكبرُ عند إبراز المعاني، وإظهار إعجاز المباني، ويكشفُ بدوره عن بديع القرآن وبيانه، وأغراض الكلام الرباني وسماته.

ألا وإنَّ المحورَ الذي سَلَكْتُ مِنْ خَلاله إلى بوَّابة الأساليبِ البلاغيَّة هو عِلْمُ الدَّلالة؛ إذ يهتمُّ بدراسة المعنى، وهو أَحَدُ فروع علم اللُّغة، وغاية الدِّراسات اللُّغويَّة[(١)]، ولَمَّا كان الأمر كذلك فقد عزَفْتُ عن تَتَبُّع ضُروب الدَّلالات النَّحْويَّة، والصَّرْفيَّة، وكذا الصَّوتيَّة في النظم القرآنيِّ، وتمركز الحديثُ هُنا عن الدَّلالات البلاغيَّة التي ينجُم عنها تنوُّعٌ في بنَى الكلمات داخلَ سياقها القرآنيِّ، تبعًا لتغايُرِ دَلالاتها، فَتُحْدِثُ أثرَها في المقاطع والمبادي، هذا هو المنهج الذي عُنِيَ به عُلَماءُ الوقف

(١) ينظر: علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية، فريد عوض (ص١٦).

في بحث الدَّلالة[(١)]، حيث تبيَّنوا الدَّلالةَ مِنْ خِلال المعاني والأساليب البلاغيَّة.

وقد أعانني اللهُ على رَصْد الأمثلة المتعلِّقة بهذا المبحث، وجعلتُهَا في سبعةِ أوجُهٍ دلاليَّة، يستطيعُ القارئُ لها أنْ يُدرِكَ مَدَى التَّلاحم الوطيد بين البلاغة والوقف، لا سيَّما بعد أنْ لاحظتُ شُحَّ الدِّراسات القرآنيَّة لهذا النَّوع من البحوث[(٢)].

وهذا أوانُ الشُّروع في المقصود:

الوجه الأول: الاختلافُ في دَلالةِ التَّقديم والتَّأخير[(٣)]:

التقديمُ والتَّأخير بابٌ تَتَبارَى فيه الأساليبُ، وتظهر فيه المواهبُ والقُدرات، ويدُلُّ على التَّمكُّن في الفَصَاحة، وحُسْن التَّصَرف في الكلام، ووضعه الموضع الذي يقتضيه المعنى[(٤)]، وقد لاقَتْ دلالةُ

(١) ينظر: علم الوقف والابتداء في القرآن الكريم واللُّغة العربية، للحربي (ص٢٠٥).

(٢) وقد أبلغني الشيخ الدكتور: يوسف المرعشلي أنه تُوجَد رسالة أكاديمية بعنوان: الوقف في القرآن من الناحية البلاغية، للباحثة: هدى بنت سمير المجذوب، مُسجَّلة في جامعة البتراء بالأردن، ولم أقف عليها بعد. كما يُوجد بحث للدكتور: صُبحي رشاد عبد الكريم منشور في حولية كلية اللُّغة العربية بالمنوفية، بعنوان: «الوقوف القرآنية والمعايير البلاغية» في عددها الثامن سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

(٣) أبرز ما وَقَفْتُ عليه مِنَ التصانيفِ المفرَدة في هذه الدلالة وأفدتُ منها:

١ ـ بلاغة التقديم والتأخير في القرآن الكريم، للدكتور: علي أبو القاسم عون، دار المدار الإسلامي.

٢ ـ دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية، للدكتور: منير محمود المسيري، مكتبة وهبة.

٣ ـ التقديم والتأخير في القرآن الكريم بلاغة وإبلاغ، للدكتور: خلدون سعيد صبح، دار الينابيع.

٤ ـ أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم، للدكتور: محمد السيد شيخون، دار الهداية.

(٤) ينظر: أساليب المعاني في القرآن، الحسيني (ص٣٠٤).

التَّقديم والتَّأخير عنايةً فائقةً عند البلاغيِّين، وأُوليت اهتمامًا بالغًا في البحث القرآنيِّ، ومَكْمَنُ السِّر في ذلك يعُود إلى أنها حَمَلَت السِّمتين: الدَّلالةَ البلاغيَّة والعلاقةَ بنَظْم اللُّغة، وهذه الدَّلالة لا تُدرس بمَعزلٍ عن السِّياق العام للآيات القرآنيَّة[(١)]؛ لئلا تُؤدِّيَ إلى نتائجَ مجانبةٍ للصِّحَّة والصَّواب، أو غيرِ مُوَفَّقة للإتقان في الجواب.

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه[(٢)] ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان أسلوب البلاغة:

الشَّاهدُ في الآية الذي عليه مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف أسلوب البلاغة قولُه: ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ حيث وَقَعَ الخُلْفُ بين البلاغيِّين وغيرهم في الأُسلوب على قولين اثنين:

القول الأول: ذهب أبو عبيدة[(٣)] إلى أنَّ الشَّاهدَ في الآية على معنى

(١) ينظر: التقديم والتأخير في القرآن بلاغة وإبلاغ، خلدون سعيد (ص٥ ـ ٨).
(٢) من هذه الأمثلة:
١ ـ [يونس: ١٠]. ينظر: الكشاف (٣/ ٣٢٠)، منار الهدى (ص١٧٣)، دلالات التقديم والتأخير (٤١٠).
٢ ـ [الأعلى: ٤ ـ ٥]. ينظر: البحر المحيط (٨/ ٤٥٣)، منار الهدى (ص٤٢٥)، البلاغة القرآنية المختارة (ص١٣).
(٣) مَعْمَر بن المثنى التيمي بالولاء، البصريُّ النَّحْوي العلَّامة، يكنى أبا عبيدة، ولد سنة عشرة ومائة، كان مُشَارِكًا في أنواع الفنون مشاركة جيدة تدل على تبصُّره وتفنُّنه، روى عن: أبي عمرو بن العلاء، وأبي الخطاب الأخفش، وجماعات. وروى عنه: أبو نواس، وغيره، له مصنفات كثيرة قاربت المئتين ولكن أغلبها لم يصل إلينا. مات سنة عشر ومئتين، وله من العمر مئة سنة تقريبًا، فرحمه الله رحمة واسعة. ينظر: الوافي بالوفيات (٢٦/ ١١٣)، بغية الوعاة (٢/ ٢٨٤).

التَّقديم والتَّأخير، والتقدير: لقد هَمَّتْ به لولا أنْ رأى برهانَ ربِّه لهمَّ بها، وعلى هذا فالهمُّ مَنْفيٌّ عنه[(١)]، قال أبو حاتم: «قال لي أبو عبيدة، وأنا أقرأ عليه كتابَه في القرآن: هو على التَّقديم والتَّأخير؛ أي: لولا أنْ رأى برهان ربه لهمَّ بها؛ أي: لم يَهِمَّ. قال أبو جعفر: وخُولفَ أبو عبيدة في هذا، وقيل: كان ضعيفًا في العربية؛ لأنه لا يجوزُ الاستثناء بالفعل الماضي، لا يجوز: قام زيد لولا عمرو، ولا: قام زيد إنْ شاء الله»[(٢)].

القول الثاني: أنَّ الشَّاهِدَ في الآية على موضعه، وليس فيه تقديمٌ ولا تأخيرٌ»[(٣)].

المسألة الثانية: أثر أسلوب البلاغة في الوقف:

بناءً على القول الأول: يُوقَفُ على ﴿هَمَّتْ بِهِۦ﴾ ويكون وقفًا تامًّا أو حسنًا، ويُسْتَأنَف مِنْ ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾؛ إذِ الهمُّ من يوسف ﵇ منفيٌّ لوجود البرهان، فالهمُّ الثاني غير الأول[(٤)].

بناءً على القول الثاني: لا يُوقَفُ على ﴿هَمَّتْ بِهِۦ﴾، وتُوصَل بما بعدها على اختلافٍ بينهم في محل الوقف بين ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ أو ﴿بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾[(٥)].

والرَّاجحُ ـ والله أعلم ـ من حيثُ الصَّنعة النَّحويَّة والبلاغيَّة أنَّ جواب ﴿لَوْلَآ﴾ محذوفٌ لدلالةِ ما قبلَه عليه، فالتقديرُ: لولا أنْ رأى برهانَ ربِّه لهمَّ بها، فيوسفُ ﵇ لم يقع منه همٌّ بها البتة، بل هو منفيٌّ

(١) ينظر: معاني القرآن، للزجَّاج (٣/ ٨٢)، البرهان في علوم القرآن (٣/ ٣٦٧)، البلاغة القرآنية المختارة، الجميلي (ص١٣).
(٢) القطع والائتناف (ص٤٠٠، ٤٠١).
(٣) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية (٥/ ٣٥٣٧)، الكشاف (٣/ ٤٣٨، ٤٣٩).
(٤) ينظر: الوقف والابتداء، لابن الغزَّال (١/ ٤١٧)، الاقتداء (١/ ٨٧٦).
(٥) ينظر: المكتفى (ص٣٢٥)، منار الهدى (ص١٩٢).

لوجود رؤية البرهان(١).

وأمَّا الصَّنعة الوقفيَّة فيظْهَرُ للباحث الوقفُ على ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾ والابتداء بما بعدها على جعله كلامًا مُستقِلًّا ومن قبيل عَطْفِ الجُمل.

الوجه الثاني: الاختلاف في دلالة المشَاكَلَة:

عُرِّفَتْ دلالةُ المشَاكَلَة بتعاريفَ كثيرةٍ، منها: «هي ذِكْرُ الشيء بلفظ غيره لوقُوعه في صُحبته تحقيقًا أو تقديرًا»(٢).

وهي أُسْلوبٌ أصيلٌ في القرآن الكريم وفي البلاغة العربيَّة، وبَلَغَتْ منزلتُها أنْ ألْحَقَها بعضُ البلاغيِّين بأقسام البيان الأصيل؛ لأنها مِنْ مقتضيات الأحوال(٣).

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه(٤) ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان أسلوب البلاغة:

الشَّاهدُ في الآية الذي عليه مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف أسلوب البلاغة قولُه تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ حيث وَقَعَ الخُلْفُ بين البلاغيِّين وغيرهم في الأُسلوب على قولين اثنين:

القول الأوَّل: ذهبوا إلى أنَّ هذا الشَّاهدَ مِنْ قبيل دَلالةِ المُشاكَلَة،

(١) ينظر: البحر المحيط (٥/ ٢٩٥)، الدُّر المصون (٦/ ٤٤٦، ٤٦٧)، تفسير المنار، محمد رشيد رضا (١٢/ ٢٢٩ ـ ٢٣٦).
(٢) الإيضاح، للقزويني (٣٧٥)، بغية الإيضاح، للصَّعيدي (٤/ ٥٨٨).
(٣) ينظر: خصائص التعبير القرآني وسِمَاته البلاغية، للمَطْعني (٢/ ٤٢٧).
(٤) من هذه الأمثلة: [الشورى: ٤٠]. ينظر: أنوار التنزيل (٥/ ٨٣)، روح المعاني (١٤/ ٧٦، ٧٧)، منار الهدى (ص٣٤٧).

وأنَّ أضرابَه في القرآن الكريم كثيرٌ، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿إِن تَسْخَرُوا۟ مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ﴾(١) [هود: ٣٨].

القول الثاني: ذهبوا إلى أنَّ الشَّاهِدَ جُمْلَةٌ مُسْتَأنَفَةٌ استئنافًا بيانيًّا جوابًا لسؤالٍ مُقدَّر: مَنِ الذي يتولَّى مقابلةَ صُنْعِهم؟ ولأجلِ اعتبارِ الاستئناف قُدِّم اسمُ الله تعالى على الخبر الفِعْليّ(٢).

المسألة الثانية: أثر اختلاف الأسلوب البلاغي في الوقف:

بناءً على **القول الأوَّل**: لا يُوقَفُ على رأس الآية ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، بل يُوصَلُ بما بعدها. قال أبو حاتم: «﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ ليس بوقفٍ صالحٍ؛ لأنه لا يُستأنف ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾، ولا يُستأنف ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠]، والتَّمام ﴿فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾»(٣).

بناءً على **القول الثاني**: يُوقَفُ على ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ ويكونُ وقفًا كافيًا، ويُستأنف مِنْ: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾(٤).

والرَّاجحُ ـ والله أعلم ـ هو القولُ الأوَّل؛ لأننا إذا أثبَتْنا أنَّ هذا مِنْ قَبيلِ المشاكَلَة فإنها لا تتأتى بفصلِ المقابلة بين طرفيها، لا سيَّما أنَّ عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة في مِثْل هذه الصِّفات أنها لا تكون كمالًا عند الإطلاق، ولكنَّها كمالٌ عند التقييد؛ كالمكر والاستهزاء والسُّخْرية والكيد

(١) ينظر: دَرْج الدُّرر في تفسير الآي والسُّور، للجرجاني (١/ ١١٠)، تفسير المراغي (١/ ٥٦)، روح المعاني (١/ ٢٥٦).
(٢) ينظر: زاد المسير (١/ ٣٥، ٣٦)، الدُّر المصون (١/ ١٤٨)، التحرير والتنوير (١/ ٢٩٣).
(٣) القطع والائتناف (ص١٢٠)، المكتفى (ص١٦٠).
(٤) الوقف والابتداء، لابن الغزَّال (١/ ١٥١)، منار الهدى (ص٣٤).

ونحوها، ذلك أنَّ الله لا يُوصَفُ بها على جِهَةِ الابتداء والإطلاق، وإنما على وَجْه المقابلة والتقييد(١)، ولا يَلزَم من عدم ترجيح هذا القول الوقوعُ في باب التأويل للصِّفات.

الوجه الثالث: الاختلاف في الالتفات(٢):

تُعدُّ دلالةُ الالتفات مِنَ الدَّلالات التَّعبيرية التي يُعنَى علمُ الأسلوب برصدها وتحليلها، وتكمُنُ أهميَّتُها مِنْ خلال توارُد مصطلحات أُخرى مُشَابهة لها؛ كالصَّرْف، والعُدُول، والانصِرَاف، والتَّلْوين، ومخالفة مقتضى الظَّاهر، وشَجاعةِ العربية، وما إلى ذلك(٣).

وقد خَلَص الدكتور: طه رضوان في نتائج أُطروحته العِلْمِيَّة لنيل الدكتوراه: أنَّ دلالةَ الالتفات تُمثِّل الرَّكيزة الكُبرى والقاعدةَ الأصيلة التي تنهض عليها بعضُ الدَّلالات المقارِبة لها كتلوين الخطاب(٤).

وَمع اتِّساع مفهوم دلالة الالتفات عند البلاغيِّين والمفسِّرين أفضى الأمرُ إلى اتِّسَاع صُوَر الالتفات وأنماطه، وأصبح فنًّا تتعدَّد مسالكه

---

(١) ينظر: تفسير القرآن الكريم، لابن عثيمين (١/ ٥٤، ٥٨)، المفسِّرون بين التأويل والإثبات في آيات الصِّفات، للمغراوي (١/ ١٢٤) وما بعدها.

(٢) أبرز ما وقفتُ عليه من المصنَّفات المفرَدة في هذه الدلالة وأفدتُ منها:

١ - أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، للدكتور: حسن طبل، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

٢ - تلوين الخطاب في القرآن الكريم، للدكتور: طه رضوان طه رضوان، دار الصحابة.

٣ - تحويلات الطلب ومحددات الدلالة، للدكتور: حُسَام أحمد قاسم، دار الآفاق العربية.

(٣) ينظر: بصائر ذوي التمييز، للفيروزآبادي (١/ ١٠٩)، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية (ص١١، ٣٣).

(٤) ينظر: بصائر ذوي التمييز، للفيروزآبادي (١/ ١٠٩)، تلوين الخطاب في القرآن الكريم (ص٣٨٢).

وأساليبُه، بحسَب ألوان دلالته، ومقتضى مقامه، وتردُّده بين علم المعاني وعلم البديع في المصنَّفات البلاغيَّة أبلغُ دليل على ذلك، فإذا أُرِيدَ به ضَرْبٌ مِنْ فُنون البلاغة له أسلوبه وجمالُه فيكون في علم المعاني، وإذا أُريد به الطَّرافة فيكون في علم البديع(١).

إنَّ المتأملَ في مفهوم الالتفات يجد أنَّ أهلَ البلاغة لم يتَّفِقُوا على تحديد مفهوم البُنية النَّصِّية للالتفات؛ مما نجم عنه التغايرُ في تعريف هذه الدَّلالة، ومِنْ ذلك ما عرَّفه بعضُهم: «الالتفاتُ: انصرافُ المتكلِّم عن المخاطبة إلى الإخبار، وعن الإخبار إلى المخاطبة، وما يُشبه ذلك. ومن الالتفاتِ: الانصرافُ عن معنًى يكونُ فيه إلى معنى آخر»(٢).

وعرَّفها آخرون: «أنْ يَعدِلَ مِنْ جهةِ الكلام إلى جهةٍ أُخرى افتنانًا في الكلام وتوسُّعًا فيه، ومِنْ جهة أنه إذا نَقَلَ الكلام مِنْ أسلوبٍ إلى أُسلوبٍ آخر كان ذلك أنشطَ للإصْغاء، وأعظمَ شوقًا للسَّامع إلى سماعه»(٣).

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه(٤) ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْاْ رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَآ أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾ لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ فَتَمَتَّعُواْ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٣٣، ٣٤].

---

(١) ينظر: من أساليب التعبير القرآني (ص٨٣).

(٢) البديع، لابن المعتز (ص٥٨).

(٣) الإيجاز لأسرار كتاب الطِّراز، يحيى العلوي (ص٤٣٥).

(٤) من هذه الأمثلة:

١ - [يس: ٢٢]. ينظر: البحر المحيط (٧/ ٣١٥)، معترك الأقران، للسُّيوطي (١/ ٣٧٨)، منار الهدى (ص٣١٩)، قاموس القرآن الكريم (لغة القرآن)، للدكتور: أحمد عمر (ص٢٤٧).

٢ - [طه: ٤٩]. ينظر: إرشاد العقل السليم، لأبي السُّعود (٤/ ٢٨٤)، منار الهدى (ص٢٤٣)، من أساليب التعبير القرآني (ص١٢١).

وفي الآيتين مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان أسلوب البلاغة:

الشَّاهدُ في الآيتين الذي عليه مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف أُسلوب البلاغة قولُه: ﴿لِيَكْفُرُوا﴾ حيثُ وَقَعَ الخُلْفُ بين البلاغيين وغيرهم في الأسلوب على ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهبوا إلى أنَّ اللَّام في ﴿لِيَكْفُرُوا﴾ لامُ كي التي معناها التعليل، **والمعنى**: هُم يُشْركون ليكفروا ويتمتعوا فسوف يعلمون؛ **أي**: أنَّ الحاملَ لهم على الشرك هو كفرُهم بما أعطاهم الله تعالى، والجملة في ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ جملةٌ خبريَّةٌ، وجملةُ ﴿لِيَكْفُرُوا﴾ طلبيَّةٌ، فبينَ الآيتين التفاتٌ مِنَ الخبر إلى الطلب بمعنى التَّعليل[(١)].

القول الثاني: ذهبوا إلى أنَّ اللَّام في ﴿لِيَكْفُرُوا﴾ لامُ العاقبة التي تَقتضي المُهْلَةَ، ولذا سُمِّيت لامَ المآل، والشِّركُ والكفرُ متقاربان لا مُهلة بينهما، والالتفاتُ هنا مِنَ الخبر إلى الطلب بمعنى العاقبة[(٢)].

القول الثالث: ذهبوا إلى أنَّ اللَّام في ﴿لِيَكْفُرُوا﴾ لامُ الأمر على وجه التَّوعُّد، والالتفاتُ هنا مِنَ الخبر إلى الطَّلَب بمعنى التَّهْديد[(٣)].

المسألة الثانية: أثر اختلاف أسلوب البلاغة في الوقف:

بناءً على القولين الأوَّلين: لا يُوقَفُ على ﴿يُشْرِكُونَ﴾، ويُوصَل بما بعده؛ لقوَّة الترابط اللُّغويِّ بينهما، ويُوقَفُ على ﴿ءَاتَيْنَٰهُمْ﴾ ويكونُ وقفًا كافيًا[(٤)]، وهو الرَّاجح.

---

(١) **ينظر**: البحر المحيط (٧/ ١٥٥)، التحرير والتنوير (١٠/ ٩٨).
(٢) **ينظر**: الفتوحات الإلهية (٣/ ٣٩٣)، روح المعاني (١٢/ ٦٤).
(٣) **ينظر**: الكشاف (٣/ ٣٨١)، التسهيل لعلوم التنزيل (٢/ ٦٧٧).
(٤) **ينظر**: المكتفى (ص٤٤٩)، منار الهدى (ص٣٠٠).

بناءً على القول الثالث: يُوقَفُ على ﴿يُشْرِكُونَ﴾ ويكون وقفًا كافيًا، ويُسْتأنف مِن ﴿لِيَكْفُرُوا﴾[(١)].

الوجه الرَّابع: الاختلاف في دلالة الحذف[(٢)]:

الحذفُ أُسلوبٌ عَظيمٌ مِنْ أساليب البلاغة، ودلالةٌ دقيقةٌ في التَّعبير وتَأدية المعاني، وقد أشاد بها البيانيُّون كثيرًا، وأفصحوا عن ملامحها الجماليَّة، وقعَّدُوا قَواعِدَها، وأبانوا شُرُوطَها، وكَشَفُوا عن مزاياها وخصائصِها، وما ذاك إلا لروعة بلاغتها، وَحُسْن أناقتها، كيفَ لا وهي «بابٌ دقيقُ المسْلك، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأمر، شبيهٌ بالسِّحر، فإنك تَرَى به تَرْكَ الذِّكر، أفصحَ من الذِّكر، والصَّمْتَ عن الإفادة، أزيدَ للإفادة، وتجدُك أنطقَ ما تكونُ إذا لم تَنطِق، وأتمَّ ما تكون بيانًا إذا لم تُبِن»[(٣)].

وقد توسَّع مفهومُ دلالة الحذف ومعناه عند أئمة البلاغة، وطرأ عليه مِنَ التطوُّر ما جعله يدخلُ في الحركة والحرف والكلمة والجملة، وضربوا أمثلةً تحت كل نوع من هذه الأنواع[(٤)].

هذا.. وَأجْمعُ تعريفٍ للحَذْفِ هو: «إسقاطُ عُنْصرٍ مِنْ عناصر

---

(١) **ينظر**: القطع والائتناف (ص٥٦٢)، تحويل الطلب ومحدِّدات الدلالة، د. حسان قاسم (ص٢١٤).
(٢) أبرز ما وقفتُ عليه من المصنَّفات المفرَدة في هذه الدلالة وأفدتُ منها:
١ - أسلوب الحذف في القرآن وأثره في المعاني والإعجاز، للدكتور: مصطفى شاهر خلوف، دار الفكر.
٢ - الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مصطفى عبد السلام أبو شادي، مكتبة القرآن.
٣ - ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د. طاهر حمودة، الدار الجامعية.
(٣) دلائل الإعجاز، الجرجاني (ص١٤٦).
(٤) **ينظر**: الخصائص، لابن جني (٢/ ٣٦٢).

النَّصِّ سواءٌ كان كلمة أو جملة أو أكثرَ على أنْ يكونَ الإسقاطُ لِغَرَضٍ من الأغراض البيانيَّة مع وُجود قرينةٍ تدلُّ على ذلك»[1]. وأكبرُ عَونٍ للبلاغيِّين للتعرُّف على أنواع الحذف ومراتبه وأسراره: وجودُ مظاهره في القرآن الكريم.

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه[2] ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان أسلوب البلاغة:

الشَّاهدُ في الآية الذي عليه مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف أسلوب البلاغة قولُه: ﴿عَمَّ﴾ حيث وَقَعَ الخُلْفُ بين البلاغيِّين وغيرهم في الأسلوب على قولين اثنين:

القول الأول: ذهبوا إلى أنَّ ﴿عَمَّ﴾ مُتعلِّقةٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ محذُوف تقديرُه: يتساءلون؛ لأنَّ ما بعده وهو ﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾ يُفسِّره ويدلُّ عليه، كشيءٍ يُبْهَم ثُمَّ يُفسَّر، وأنَّ الفعل الظَّاهر ﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾ مُتعلِّقٌ بـ ﴿عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾[3] [النبأ: ٢].

---

(١) أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز (ص٢٣).

(٢) من هذه الأمثلة:

١ - [هود: ٣٤]. **ينظر**: التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٦٩٦)، الدُّر المصون (٦/ ٣١٩، ٣٢٠)، منار الهدى (ص١٨٤).

٢ - [البقرة: ٧١]. **ينظر**: البحر المحيط (١/ ٤٢٢)، معترك الأقران (١/ ٣٢٥)، منار الهدى (ص٤٢).

(٣) **ينظر**: البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ٤٠٩)، الكشاف (٤/ ٦٧١)، الدُّر المصون (١٠/ ٦٤٨).

وأيَّدَ ذلك قراءةُ هاء السَّكْت (عَمَّه) في الوصل والوقف[1].

القول الثاني: ذهبوا إلى أنَّ ﴿عَمَّ﴾ مُتعلِّقةٌ بالفعل الظَّاهر ﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾، وأنَّ ﴿عَنِ﴾ الثانية مُتعلِّقةٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ محذُوفٍ لِدَلالة الأوَّل عليه، تقديرُه: يتساءلون، **والمعنى**: عن أيِّ شيءٍ يتساءلون؟ يتساءلون عن النبأ العظيم[2].

المسألة الثانية: أثر اختلاف أسلوب البلاغة في الوقف:

بناءً على القول الأول: يُوقَفُ على ﴿عَمَّ﴾[3]، ويكون وقفًا كافيًا، ويُستأنَف مِنْ ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾ وَوَجْهُ ذلك: أنه غيرُ مُتعلِّقٍ بما بعده لفظًا، وتمَّ الكلام من حيث الصَّنْعةُ النحويَّةُ مع تقدير المحذوف: عن أيِّ شيءٍ يتساءلون؟[4].

بناءً على القول الثاني: فيه اختياران اثنان للوقف مع التوجيه:

الاختيار الأوَّل: اختاره أكثرُ البصريين وذلك أنَّ الوقف على ﴿يَتَسَآءَلُونَ﴾ كافٍ، لشَبَهِهِ بقوله تعالى: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦]، ثم ردَّ على نفْسِه فقال: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾[5].

الاختيار الثاني: اختاره الكوفيُّون وذلك أنْ يكون الكلامُ مُتَّصِلًا عندهم، ويكون الوقف على ﴿ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾ ولا يُوقَفُ على ما قبلها،

---

(١) قرأ بها الضَّحَّاك وابن كثير في رواية. **ينظر**: إعراب القراءات السَّبع وعللها (٢/ ٤٣٠)، المحتَسَب (٢/ ٣٤٧)، النشر (٢/ ١٣٠)، الإتحاف (٢/ ٥٨٣).

(٢) **ينظر**: إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٩٦٢)، المحرر الوجيز (٨/ ٥١٢)، الفتوحات الإلٰهية (٤/ ٤٧٠).

(٣) هو اختيار الهبطي في كتابه، وعليه عمل المصاحف المغربية. **ينظر**: المصحف الحسني الشريف برواية ورش عن نافع (ص٦٦٢) في المغرب، مصحف الجماهيرية برواية قالون عن نافع (ص٥٧٩) في ليبيا، تقييد وقف القرآن الكريم (ص٣٠٠).

(٤) **ينظر**: مشكل إعراب القرآن (٢/ ٧٩٤)، الكشاف (٤/ ٦٧١)، روح المعاني (١٦/ ٦).

(٥) **ينظر**: المكتفى (ص٦٠٤)، الوقف والابتداء، لابن الغزَّال (٢/ ٨٣١).

والمعنى: لأي شيءٍ يتساءلون عن النبأ العظيم؟[(١)].

الوجه الخامس: **الاختلاف في دلالة صِحَّة الأقْسَام أو التَّقْسيم**:

هذه الدَّلالة مِنْ علم البديع، ومِنَ المحسِّنات البلاغيَّة المعنويَّة التي تُفيدُ الحصْرَ والإحاطةَ بالأمر[(٢)]، وقد لاقتِ اهتمامًا ظاهرًا مِنْ أئمَّة الفنِّ في ذِكْرِها وبيانها، فعرَّفوها: «عبارةٌ عنِ استيفاءِ المتكلِّم جميعَ أقسامِ المعنى الذي هو آخذٌ فيه، بحيث لا يُغادِرُ منه شيئًا»[(٣)]، وعرَّفها آخرون تحت عنوان: (صحةُ التقسيم أو التقسيم) فقالوا: «التَّقْسيمُ الصَّحيح أنْ تُقسِّم الكلامَ قِسْمةً مُسْتويةً تحتوي على جميع أنواعه، ولا يخرُجُ منها جنسٌ مِنْ أجناسه»[(٤)]. على اختلافٍ بينهم في وَصْفِ مفهومه على وجه الدِّقة[(٥)].

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه[(٦)] ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴿٤٩﴾ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا إِنَّهُۥ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: ٤٩، ٥٠].

---

(١) **ينظر**: القطع والائتناف (ص٧٥٦)، الاقتداء (٢/ ١٧٨١).
(٢) **ينظر**: خصائص التعبير القرآني (٢/ ٤٣٠).
(٣) تحرير التَّحبير، لابن أبي الإصبع (ص١٧٣)، البرهان في إعجاز القرآن، لابن أبي الإصبع (ص٩٩).
(٤) كتاب الصِّناعتين، للعسكري (ص٣٨).
(٥) **ينظر**: مفتاح العلوم، للسَّكاكي (ص٥٣٥)، الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني (ص٣٨٥)، مفتاح تلخيص المفتاح، للخلخالي (ص٦٦٤)، الإيجاز، للعلوي (ص٤٤٦)، معترك الأقران، للسُّيوطي (١/ ٣٩٤).
(٦) من هذه الأمثلة:
١ - [آل عمران: ١٩٠، ١٩١]. **ينظر**: البحر المحيط (٣/ ١٤٥)، منار الهدى (ص٩٤)، البديع في ضوء أساليب القرآن الكريم، لاشين (ص٩٤).
٢ - [يونس: ١٢]. **ينظر**: البحر المحيط (٥/ ١٣٣)، معترك الأقران (١/ ٣٩٥)، منار الهدى (ص١٧٤).

وفي الآيتين مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: **بيان أسلوب البلاغة**:

الشَّاهدُ في الآيتين الذي عليه مدارُ اختلاف الوَقْفِ لاختلاف أُسلوب البلاغة قولُه تعالى: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴿٤٩﴾ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا﴾ حيث وَقَعَ الخُلْفُ بين البلاغيِّين وغيرهم في الأُسلوب على قولين اثنين:

القول الأول: ذهبوا إلى أنَّ الشَّاهدَ مِثالٌ على دلالة صِحَّة الأقسام أو التَّقسيم بدليل استيفائه جميعَ أحوال المتزوجين، فاللهُ تعالى إمَّا أنْ يُفردَ العبدَ بِهبة الإناث أو بهبة الذُّكور، أو يجمعَهما له، أو لا يهبه شيئًا، وقد وَقَعتِ صحةُ الأقسام في هاتين الآيتين على ترتيب البلاغة، وهي الانتقال مِنَ الأدنى إلى الأعلى، فقدَّم هبةَ الإناث، ثم هبةَ الذُّكور، ثم هبةَ الإناث والذُّكور، وجاءتْ كلُّ أقسام العطيَّة بلفظ الهبة، وأفرد معنى الحرمان بالتأخُر؛ لأنَّ إفضاله على عباده أهمُّ مِنْ حِرْمَانه إياهم، وتقديمُ الأهمِّ أولى، وقال في معنى الحرمان: ﴿وَيَجْعَلُ﴾ عادلًا عن لفظ الهبة؛ لتأتي الألفاظُ ملائمةً للمَعَاني[(١)].

القول الثاني: ذهبوا إلى أنَّ الشَّاهدَ يحوي جُملًا معطُوفًا بعضُها على بعض، تَصِحُّ كلُّ واحدة منهُنَّ أنْ تكونَ جملةً مُسْتأنَفةً؛ لأنها جاءتْ في سياقِ التَّعْديدِ والتَّفصيلِ لمقامِ التَّقسيم، فكأنه قال: النَّاس منهم ذو بنات، ومنهم ذو بنين، ومنهم ذو بنات وبنين، ومنهم عقيم، فأصبحتْ كلُّ واحدةٍ مِنْهُنَّ جملةً مُسْتَقِلَّةً لها حقُّ الاستئناف[(٢)].

---

(١) **ينظر**: تحرير التحبير (ص١٧٦)، معترك الأقران (١/ ٣٩٥).
(٢) **ينظر**: البحر المحيط (٧/ ٥٠٢، ٥٠٣)، الإيجاز لأسرار الطِّراز (ص٤٤٧)، مِنْ أسرار الجمل الاستئنافية، د. أيمن الشوَّا (ص١٠٦ - ١١٢).

المسألة الثانية: أثر اختلاف أسلوب البلاغة في الوقف:

بناءً على القول الأول: لا يُوقَفُ إلا على ﴿عَقِيمًاۚ﴾ ويكون وقفًا حسنًا أو كافيًا أو تامًّا، ويُستأنفُ مِنْ ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ وعليه التَّمام[١].

بناءً على القول الثاني: يُوقَفُ على ﴿يَشَآءُۚ﴾ ويكون وقفًا كافيًا، ويُستأنفُ مِنْ ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ﴾ ويُوقفُ على ﴿إِنَٰثًا﴾ ويكونُ وقفًا جائزًا؛ لأنَّ ما بعدَه يصلح أنْ يكون معطوفًا أو مُستأنفًا؛ **أي:** وهو يجعل، بدلالة تكرار المشيئة[٢].

الوجه السادس: الاختلاف في دلالة التَّهكُّم:

التَّهكُّم نوعٌ عزيزٌ في أنواع البديع، لعلوِّ مناره، وصُعُوبة مسلكه، وكثرة الْتِبَاسه بالهجاء في مَعْرِض المدح، وبالهزل الذي يُراد به الجِدُّ، ولا يتأتَّى للعارف الفرقُ بينهما إلا بالحَدْسِ[٣]، وهو أُسْلوبٌ بلاغيٌّ مِنَ الأساليب التي تردَّدَتْ كثيرًا في القرآن الكريم، ومع كثرة مواضع وُرُوده في كتاب الله إلا أنه لم يُلاقِ عنايةً تتواكب مع هذا الوجود والأثر البليغ في السِّياق القرآنيِّ، في حين أنَّ بعض المتقدِّمين ذكروه ضِمْن أنواع البديع، وأمَّا المتأخِّرين فقد أولاه بعض الدَّارسين عنايتهم في دراساتهم القرآنيَّة البلاغيَّة[٤].

---

(١) **ينظر:** إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٨٨٢)، القطع والائتناف (ص٦٤٤)، المكتفى (ص٥٠٥).

(٢) **ينظر:** الوقف والابتداء، أحمد بن أوس (٤٨/أ)، المقاطع والمبادي (٣/ ٩٣٣)، علل الوقوف (٣/ ٩١٢، ٩١٣)، منار الهدى (ص٣٤٨).

(٣) **ينظر:** خزانة الأدب وغاية الأرب، لابن حجة الحموي (٢/ ٢١٥).

(٤) وقفتُ على دراسة واحدة مفردة عن التهكُّم حيث جعله مضمَّنًا تحت عنوان: أسلوب السُّخرية في القرآن، للدكتور: عبد الحليم حفني. وقد تحدَّث عن أطره الخارجية، والعلاقات العامة بالسِّياق والموضوعات القرآنية. وللمؤلف كتاب آخر بعنوان: التصوير السَّاخر في القرآن الكريم.

والتَّهكُّم له معانٍ مُترادفةٌ[١]؛ كالسُّخرية، والاستهزاء، والتَّهدُّم، والتَّهوُّر، وأمَّا معناه الاصطلاحيُّ عند عُلَماء البيان فهو: «عبارةٌ عنِ الإتيانِ بلفظ البشَارة في موضع الإنذار، والوعدِ في مكان الوعيد، والمدحِ في مَعْرِض الاستهزاء»[٢]، وزاد بعضُهم: «تهاونًا مِنَ القائل بالمَقُولِ له، واستهزاءً به»[٣]، وعرَّفه آخرون: «كُلُّ كلامٍ أُخرِجَ على جهة الاستهزاء على ضدِّ مقتضى الحال»[٤].

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه[٥] ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا ۖ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [لقمان: ٧].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان أسلوب البلاغة:

الآية كُلُّها مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف أُسْلوب البلاغة، حيث وَقَعَ الخُلْفُ بين البلاغيِّين وغيرهم في الأُسلوب على قولين اثنين:

---

(١) **ينظر:** جمهرة اللُّغة، لابن دريد (٢/ ٩٨٤)، مجمل اللُّغة، لابن فارس (٤/ ٨٩٢)، معجم مقاييس اللُّغة (٦/ ٥٩)، معجم تهذيب اللُّغة، للأزهري (٤/ ٣٧٧٦)، المحكم والمحيط الأعظم في اللُّغة، لابن سيده (٤/ ١ ـ ٦)، أساس البلاغة، للزمخشري (ص٦٧٣).

(٢) تحرير التحبير (ص٥٦٨).

(٣) البرهان في إعجاز القرآن (ص٣٦٣).

(٤) الإيجاز لأسرار كتاب الطِّراز (ص٤٦١).

(٥) من هذه الأمثلة:

١ - [النساء: ١٣٨]. **ينظر:** البرهان في إعجاز القرآن (ص٣٦٣)، حاشية الصَّاوي على الجلالين (١/ ٢٥٢)، منار الهدى (ص١٠٩).

٢ - [الدخان: ٤٩]. **ينظر:** التسهيل لعلوم التنزيل (٣/ ١٥٤)، تحرير التحبير (ص٥٦٨)، منار الهدى (ص٣٥٥).

القول الأول: ذهبوا إلى أنَّ الآية على أسلوب التَّهكُّم، حيث ذكِرَت البشَارةُ مكانَ الإنذار، وعادةُ البشَارة لا تقعُ إلَّا في الخير والأمور المحبوبة والأشياء المستَلَذَّة، ولكنَّها وَرَدَتْ هُنا على عكس ذلك فكانت تَهَكُّمًا، وأُورِدَ الأُسلوب موردَ السُّخرية، فهي بشارةُ أهل الشَّر[١].

القول الثاني: ذهبوا إلى أنَّ الآية حَوَتْ جملتين استئنافيتين وهُمَا جملتا التَّشْبيه: ﴿كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾ و﴿كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾[٢].

المسألة الثانية: أثر اختلاف أسلوب البلاغة في الوقف:

بناءً على القول الأول: لا يُوقَفُ إلا على رأس الآية ﴿أَلِيمٍ﴾؛ لقوَّة الرَّابط بين سياق الآية وصياغة التَّهكُّم ﴿فَبَشِّرْهُ﴾ فأيُّ وقفٍ يكونُ في أثناء السِّياق فإنه يُضْعِفُ هذا التَّرابطَ القائمَ بينهما؛ لأنَّ السِّياقَ يأتي أوَّل البناء الأُسْلوبيِّ كي يُمهِّد للمتلقِّي ليقيم عليه الحجَّةَ والبرهانَ على استحقاقه الوصفَ الذي يردُ فيه التَّهكُّم آخرَ الآية، مما يجعل القارئَ لا يُفاجأ به لِحُسْنِ التَّقْديم بين يديه[٣].

بناءً على القول الثاني: يُوقَفُ على ﴿وَقْرًا﴾، ويكون وقفًا جائزًا؛ لانقطاع النَّظْم مع اتِّصال الفاء، ويُسْتَأْنف مِنْ ﴿فَبَشِّرْهُ﴾[٤].

---

(١) **ينظر**: تيسير الكريم الرحمٰن في تفسير كلام المنان، للسعدي (٦/ ١٥١)، تفسير الشَّعراوي (١٩/ ١١٥٩٢)، صفوة التفاسير، للصَّابوني (٢/ ٤٩٠)، قبس من نور القرآن الكريم، للصَّابوني (٥/ ٦٠).

(٢) **ينظر**: الكشاف (٣/ ٤٧٦)، البحر المحيط (٧/ ١٨٠)، الفتوحات الإلٰهية (٣/ ٤٠١).

(٣) **ينظر**: إيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٨٣٧)، المكتفى (ص٤٥١) دراسات أسلوبية في النص القرآني، للقرعان (ص١٥٧، ١٥٨).

(٤) **ينظر**: الوقف والابتداء، لابن الغزَّال (٢/ ٦١٤) علل الوقوف (٢/ ٨٠٥)، منار الهدى (ص٣٠٢).

الوجه السابع: الاختلاف في دلالة المقابَلَة[١]:

تُعَدُّ المقابَلَةُ مِنْ أهمِّ المحسِّنات اللَّفظيَّة التي اعتنى بها أهلُ البلاغة إيضاحًا وبيانًا؛ لتصدُّر ذِكْرِهَا في كُتُب علم البديع، ولِمَا تضمَّنَتْه مِنَ العناصر اللُّغويَّة، والدَّلالات البيانيَّة من الأنواع البديعيَّة؛ كالطِّباق مثلًا عند بعض البلاغيِّين[٢].

والمقابَلَةُ والطِّباقُ مُصْطلحان مُتَقاربان دلالةً، مُفْترِقَان أو متداخِلان أُسلوبيًّا عند التركيب اللُّغويِّ الذي يَرِدَان فيه، والفرقُ بينهما:

أولًا: المطابَقَةُ لا تكونُ إلا بالجمع بين ضِدَّين، والمقابلة تكُون غالبًا بالجمع بين أربعة أضدادٍ: ضِدَّانِ في صدر الكلام، وضِدَّانِ في عَجُزه، وتبلغ إلى الجمع بين عشرةِ أضدادٍ: خمسةٌ في الصَّدر، وخمسةٌ في العجز.

ثانيًا: المطابَقَةُ لا تكونُ إلا بالأضْدَاد، والمقابَلَةُ تكون بالأضْداد وبغير الأضْداد[٣].

ولا ريب أنَّ هذه الموازنةَ أوضحت لنا مدى سَعة دلالة المقابَلَة، وأنها بابٌ واسعٌ يحتاج إلى دِقَّةٍ ونظرٍ واجتهادٍ في تبيُّن خصائصه البلاغيَّة وأنماطه الأسلوبيَّة، ووسائل التَّعبير التي تدعمه، وما يرد فيه ويتضمنه مِنْ أبواب البلاغة الأُخرى التي تُمثِّل أجزاءً لا تتجزأ منه[٤].

وقد عرَّفوا دلالة المقابَلَة بأنها: «ترتيبُ الكلام على ما يجب؛

---

(١) أبرز ما وقفتُ عليه من المصنَّفات المفرَدة في هذه الدلالة وأفدتُّ منها:
١ - المقابلة في القرآن الكريم، للدكتور: بن عيسى باطاهر، دار عمار بالأردن.
٢ - من بلاغة أسلوب المقابلة في القرآن الكريم، للدكتورة: فتحية العقدة، مطبعة الأمانة بمصر.

(٢) **ينظر**: البرهان، للزركشي (٣/ ٥٨٠).

(٣) **ينظر**: تحرير التحبير (ص١٧٩).

(٤) **ينظر**: من بلاغة أسلوب المقابلة في القرآن الكريم (ص٢٦).

فيُعطَى أوَّلُ الكلام ما يليقُ به أولًا، وآخِرُه ما يليق به آخرًا، ويأتي في المُوافِق بما يُوافقه، وفي المُخالِف بما يخالفه»[1].

وتَتَّسِعُ مجالاتُ المقابَلَةِ في القرآن الكريم لتتضمَّن كثيرًا مِنَ الأقوال والأعمال وما يتعلَّق بهما.

ومن الأمثلة التي تندرج تحت هذا الوجه[2] ما يلي:

قال الله تعالى: ﴿ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٨].

وفي الآية مسألتان اثنتان:

المسألة الأولى: بيان أسلوب البلاغة:

الآية كُلُّها مدارُ اختلاف الوقف لاختلاف أسلوب البلاغة، حيث وَقَعَ الخُلْفُ بين البلاغيِّين وغيرهم في الأُسْلوب على قولين اثنين:

القول الأول: ذهبوا إلى أنَّ الآية مِثالٌ للمقابَلَة، حيث اقتران الوعد بالفقر والأمر بالفحشاء، ثم قُوبل بشيءٍ واحدٍ وهو الوَعْد، فأوهم الإخلال بالثاني، وليس كذلك، وإنما لَمَّا كان الفضلُ مقابلًا للفقر، والمغفرةُ مقابلةً للأمر بالفحشاء؛ لأنَّ الفحشاء تُوجِب العقوبةَ، والمغفرةُ تُقَابل العقوبةَ استُغنِي بذكر المُقابل عن ذِكْر مُقَابِله؛ لأنَّ ذِكْرَ أحدِهما ملزومٌ بذِكْرِ الآخَر[3].

(١) العُمدة في نقد الشعر وتمحيصه، لابن رشيق القيرواني (ص٣٠٤).

(٢) من هذه الأمثلة:

١ - [المائدة: ٨٧، ٨٨]. ينظر: مفردات ألفاظ القرآن الكريم، للأصفهاني (ص٢٢٩)، منار الهدى (ص١٢٤)، المقابلة في القرآن الكريم (ص٧٩).

٢ - [الليل: ٥ - ١٠]. ينظر: مفتاح العلوم (ص٥٣٣)، الإبداع البياني في القرآن، للصَّابوني (ص٤١٣)، منار الهدى (ص٤٢٨).

(٣) ينظر: البرهان (٣/ ٥٨٥، ٥٨٦)، التفسير الكبير (٧/ ٥٧، ٥٨)، مِنْ لطائف التفسير، عُقَيلان (١/ ١٢٣).

القول الثاني: ذهبوا إلى أنَّ الآية حَوَتْ ثلاثَ جملٍ مُتنوِّعة معطوفٍ بعضُها على بعض بالواو، كلُّ واحدةٍ مِنْهُنَّ متكاملةٌ بالمعنى، وتمثِّلُ وَحْدَةً لَفْظِيَّةً مُسْتقِلَّةً، فجاز لكلٍّ مِنْهُنَّ الاستئنافُ والاستقلالُ بحرف الواو؛ للفَصْل بين تخويف الشيطان الكاذب، وبين وَعْد الله الحق الصَّادق[1].

المسألة الثانية: أثر اختلاف أسلوب البلاغة في الوقف:

بناءً على **القول الأول**: لا يُوقَفُ في وسَط الآية، وإنما يُوقَفُ على رأس الآية ﴿عَلِيمٌ﴾ ويكون وقفًا حسنًا أو تامًّا؛ لتَمام وجه المطابَقَة، واكتمال المقابَلَة[2].

بناءً على **القول الثاني**: يُوقَفُ على ﴿بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ ويكونُ وقفًا كافيًا، ويُسْتأْنفُ مِنْ ﴿وَٱللَّهُ يَعِدُكُم﴾، كما يُوقَفُ أيضًا على ﴿وَفَضْلًا﴾ ويكونُ كافيًا، ويُستأْنفُ مِنْ ﴿وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾[3].

(١) ينظر: لمحات في أسرار الوقف على رؤوس الآيات، للغُول (ص٧)، مِنْ أسرار الجمل الاستئنافية (ص٣١٨)، علل الوقوف (١/ ٣٤٠).

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (١/ ٥٥٧)، القطع والائتناف (ص١٩٩).

(٣) ينظر: المكتفى (ص١٩١)، الاقتداء (١/ ٤٣٨)، علل الوقوف (١/ ٣٤٠).

ٱلْفَصْلُ ٱلثَّالِثُ

قواعدُ الوَقْفِ وآثارُه

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: الوقف.
- المبحث الثاني: الابتداء.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

الوقــــف

وفيه: ثلاث مطالب:

- **المطلب الأول: قواعد الوقف.**
- **المطلب الثاني: الآثار المترتبة على قواعد الوقف.**
- **المطلب الثالث: غرائب الوقوف وضوابطها.**

* * *

دَأَبَ المؤلِّفون والمصنِّفون في أيِّ علم من العلوم أنْ يعرِّفوا المصطلحاتِ الواردةَ في الفنون التي اضطَّلعوا بالكتابة فيها؛ كي يدخلَ القارئُ في الموضوع وهو على بصيرة من الأمر، ويتبيَّن له المفهومُ الصحيح لها في ضوء تلك الحدود، كما هو الشأنُ في سائر الموضوعات.

ومِنْ جُملة المصطلحات التي تُهِمُّنا معرفتُها، وسوف تمرُّ معنا في مطالب هذا المبحث ـ إنْ شاء الله تعالى ـ: الوقفُ، القواعدُ، الآثارُ، الغرائبُ، الضَّوابطُ، على اعتبارها مصطلحاتٍ مفردةً، ثم أُعرِّجُ عليها مَرَّةً أُخرى باعتبارها مُركَّبًا بعضُها مع بعض، وَمِنْ ذلك: قواعد الوقف، غرائب الوقوف، وسأتناولها في مسألتين اثنتين:

المسألة الأولى: المصطلحات المفردة:

أولًا: الوقف:

١ ـ **الحدُّ اللُّغوي**: إذا تَتَبَّعنا نُصُوصَ اللُّغويين نلتَمِس مَعَانيَ متنوعةً في مَادَّةِ: (وَقَفَ) واستعمالاتها، ومِنْ أَهمِّ دلالاتها:

أ ـ **القيام**: إذ هو خلاف الجلوس، يُقال: وَقَفَ بالمكان وقْفًا فهو واقِف[1]، ومنه قولُ امرئ القيس:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بين الدَّخُولِ فَحَومَلِ[2]

ب ـ **الْمَسْكُ الذي يُجعل للأيدي عَاجًا كان أو قرنًا مثل السِّوار، والجميع: الوُقُوف**. ويُقال: هو السِّوار. يُقال: وَقَّفَتِ المرأة توقيفًا إذا جعَلت في يديها الوقف[3].

ج ـ **الحَبْسُ**: يُقال: وَقَفْتُ الدَّار للمساكين وَقْفًا: إذا حبَسْتُها[4].

د ـ **السَّكتُ**: حُكي: كلَّمتُهم ثم أَوْقَفْتُ؛ أي: أَسْكَتُّ، وكل شيء تُمسِكُ عنه تقول: أَوْقَفْتُ[5].

هـ ـ **التَّبيين**: ومنه قولهم: وقَّفتُ الحديثَ توقيفًا إذا بيَّنته تبيينًا، وتقول: وَقَفْتُ على ما عند فلان: تريد قد فَهِمْتَه وتَبَيَّنْتَه[6].

و ـ **الاطِّلاع**: وَقَفَ فُلانٌ على الأَمْر: أطلعَه عليه، وَوَقَّفتُه على ذنبه؛ أي: أَطلَعتُه عليه[7].

ز ـ **الارتياب**: يُقال: وَقَفَ في المسألة: إذا ارْتَابَ فيها[8].

٢ ـ **الحدُّ الاصْطِلاحي**: عُرِّفَ الوقْفُ عند القُرَّاء بتعاريفَ كثيرةٍ[9]، أشهرُها:

---

(١) ينظر: لسان العرب (٩/٣٥٩)، مادة: (وقف).
(٢) ينظر: ديوان امرئ القيس، تحقيق: الفاخوري (ص٢٥).
(٣) ينظر: العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (٣/١٩٧٧) مادة: (وقف).
(٤) ينظر: تاج العروس (٢٤/٤٦٩) مادة: (وقف).
(٥) ينظر: الصِّحاح، للجوهري (٤/١٤٤٠) مادة: (وقف).
(٦) ينظر: معجم تهذيب اللُّغة (٤/٣٩٣٨) مادة: (وقف).
(٧) ينظر: لسان العرب (٩/٣٦١) مادة: (وقف).
(٨) ينظر: المعجم الوسيط (٢/١٠٩٤) مادة: (وقف).
(٩) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي (٢/١٣٩٨ ـ ١٤٠٠).

أ ـ ما عرَّفَه الجعْبريُّ بقوله: «الوَقْفُ: قَطْعُ الصَّوتِ آخِرَ الكَلِمَةِ زَمَانًا»(١).

ب ـ ما عرَّفَه ابن الجزري بقوله: «الوَقْفُ: قَطْعُ الصَّوتِ على الكَلِمَة زَمَنًا يُتَنفَّس فيه عَادةً بنيةِ استِئْناف القراءة»(٢).

وأحسِبُ أنَّ الحدَّ الثَّاني أوضحُ دَلالةً وأَبْيَنُ مفهومًا من الحدِّ الأوَّل؛ لِتفريقه الدَّقيق بين الوقف والسَّكْت(٣) بقوله: «زمنًا يتنفس فيه عادة»، وإخراجه بقوله: «بنية استئناف القراءة»: مصطلحَ القطع(٤).

ثانيًا: القواعد:

١ ـ **الحدُّ اللُّغوي**: بالنَّظَر إلى المعاجم اللُّغوية نَجِدُ أنَّ مُفْرَدَ القواعِدِ القاعدةُ، وهي تأتي على عِدَّة معانٍ، أبرزُها:

أ ـ **أَصْلُ الأُسِّ**: والقواعِدُ: الأساسُ، وقواعد البيت: أَسَاسُهُ، قال تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾ [البقرة: ١٢٧](٥).

ب ـ **المرأة التي انقطع عنها الحيض أو الأزواج**، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّـٰتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا﴾ [النور: ٦٠](٦).

ج ـ **المراكز**: يُقال: بَنَى أَمْرَهُ على قاعدةٍ، وقواعدَ، وقاعدة أمْرِكَ واهية، وتركوا مقاعدَهم: مراكزَهم، وهو مجاز(٧).

---

(١) وَصْف الاهتداء (١/ ١٤). (٢) النشر (١/ ٢٤٠).

(٣) «السَّكْت: هو عبارة عن قطع الصوت زمنًا هو دُون زمن الوقف عادة من غير تنفس». النشر (١/ ٢٤٠).

(٤) «القطع: عبارة عن قطع القراءة رأسًا، فهو كالانتهاء». النشر (١/ ٢٣٨).

(٥) **ينظر**: مُفردات الراغب (ص٦٧٩) مادة: (قعد).

(٦) **ينظر**: عُمدة الحفاظ، للسَّمين الحلبي (٣/ ٣٨٢) مادة: (قعد).

(٧) **ينظر**: تاج العروس (٩/ ٦٠) مادة: (قعد).

٢ ـ **الحدُّ الاصطلاحي**: القاعدةُ عرَّفها أصحابُ كتبِ الاصطلاحاتِ بأنها:

أ ـ «قضيَّةٌ كليَّةٌ مُنْطَبِقَةٌ على جميع جزئياتها»(١).

ب ـ «قضيَّةٌ كُلِّيَّةٌ من حيث اشتمالها بالقوة على أحكامِ جزئياتِ موضوعها»(٢).

ج ـ «قضيَّةٌ كُلِّيَّةٌ تُعرف منها بالقوَّة القريبة مِنَ الفِعْل أحوالُ جُزْئياتِ مَوْضُوعِهَا»(٣).

د ـ «الضَّابِطُ أو الأمْرُ الكُلِّي ينطبق على جزئيات»(٤).

وأرْجَحُ هذه الحدود: الرَّابع؛ لبُعْدِه عَنْ أَلْفَاظ المناطقة، إذ التَّعْبير بالقضيَّة مِنْ أَشْهَرِ أَلْفَاظِ المنْطِق، والدِّراسةُ هنا قرآنيَّةٌ، وليست مَنْطقيَّةً.

ثالثًا: الآثار:

١ ـ **الحدُّ اللُّغويُّ**: إذا نظرْنا إلى مَادَّة: (أَثَرَ) واستعمالاتها في المعاجم اللُّغوية وجدْنا أنَّ الأَثَرَ أُطلق على ثلاثة معانٍ، هي:

أ ـ **تَقْدِيم الشَّيء**: وفي التنزيل: ﴿لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١]؛ أي: فضَّله وقدَّمه(٥).

ب ـ **ذِكر الشَّيء**: ومنه حَدِيث عُمرَ(٦) رضي الله عنه: «فَوَاللهِ مَا حَلَفْتُ بِهَا

---

(١) التعريفات، للجرجاني (ص٢٥١) باب القاف.

(٢) الكليات، للكفوي (ص٧٢٨) فصل القاف.

(٣) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقَّب بدُستور العلماء، للأحمد نكري (٣/ ٥١) باب القاف مع الألف.

(٤) معجم الوسيط (٢/ ٧٧٧) مادة: (قَعَدَ).

(٥) **ينظر**: تاج العروس (١٠/ ٢٠) مادة: (أثر).

(٦) **هو**: عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن عبد الله بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب بن لؤي، وأمه: حَنْتمة بنت هاشم بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن =

مُنْذُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ ذَاكِرًا وَلا آثِرًا»[١]، فإنه يعني بقوله: «آثِرًا» مخبرًا عن غيري أنه حَلَفَ به[٢].

ج ـ رَسْمُ الشَّيءِ الباقي: وهو أَثَرُه وحصول ما يدل على وجوده، قال تعالى: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِم بِرُسُلِنَا﴾ [الحديد: ٢٧]، ومِنْ هذا يُقال للطريق المُستَدَل به على مَنْ تقدَّم: آثار، وَوَرَدَ في المثل: «مَنْ يشتري سيفي وهذا أثرُه»[٣]، يُضرَبُ للمُجَرَّب المخْتَبر[٤].

٢ ـ الحدُّ الاصْطِلاحي: أبانَ مفهومَه أهلُ التَّعْريفات للمصطلحات بقولهم: «الآثار: هي اللَّوازم المعلَّلة بالشيء»[٥].

وهذا التَّعريف مُستَمَدٌّ من الحدِّ اللُّغَوي، ولا يظْهَر اصطلاحه العلمي إلا بما يُضاف إليه، كأنْ يُقال: آثار الفقه، أو: آثار العقيدة، ونحو ذلك[٦].

= مخزوم، أسلم سنة ست من النبوة، وقيل: سنة خمس. أوَّل خليفة دُعي بأمير المؤمنين، وأوَّل مَنْ كَتَبَ التاريخ للمسلمين، وأوَّل مَنْ جمع القرآن في المصحف، وأوَّل مَنْ جمع الناس على صلاة التراويح، وفضائله كثيرة مشهورة. روى عن النبي ﷺ، وروى عنه: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وآخرون. طُعِنَ يوم الأربعاء لأربع ليالٍ بقيت من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين، وله من العمر ثلاث وستون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.

ينظر: معرفة الصحابة، لأبي نعيم (١/ ١٨٩)، صفة الصفوة، لابن الجوزي (١/ ١١٣ـ١٢٣).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأيمان والنذور، باب: لا تحلفوا بآبائكم، رقم الحديث (٦٢٧١)، (٦/ ٢٤٤٩)، وأخرجه مسلم بنحوه سوى زيادة «نهى عنها» في صحيحه، كتاب الأيمان، باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى، رقم الحديث (٤٢٦٤)، (ص٧٩٩).

(٢) **ينظر**: الصحاح (٢/ ٥٧٥) مادة: (أثر).

(٣) **ينظر**: مجمع الأمثال، للميداني (٣/ ٣٧٧).

(٤) **ينظر**: مفردات الراغب (ص٦٢) مادة: (أثر).

(٥) التعريفات (ص٦٥) باب الألف.

(٦) وسيأتي بيان التعريف المركَّب في المسألة الثانية إن شاء الله تعالى.

رابعًا: الغرائب:

١ ـ الحدُّ اللُّغَويُّ: بالاستقراء لنصوص اللُّغَويين في معاني مادة: (غَرَبَ) واستعمالاتها يتبين لنا أنَّ دلالة المادة تأتي على أربعة معانٍ، هي:

أ ـ القِلَّة والنَّدْرَة: وقد فسَّر الأزهريُّ[١] حديثَ: (بَدَأَ الإِسْلامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُوْدُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ)[٢] بقوله: «أراد أنَّ أهل الإسلام حين بدأ كانوا قليلًا، وهم في آخر الزمان يَقِلُّون إلا أنهم أخيار»[٣].

ب ـ البُعد: وقد فسَّر ابنُ دُرَيد[٤] حديثَ عمر ﷺ: «هَلْ كَانَ فِيْكُمْ مِنْ مُغَرِّبَةِ خَبَرٍ؟»[٥] فقال: «أي هل مِنْ خَبَرٍ جاء مِنْ بُعْد. وأَحْسِبُ

(١) هو: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي الشافعي، يكنى أبا منصور، اشتَهر بالأزهري نسبة إلى أزهر أحد أجداده، ولد سنة اثنتين وثمانين ومئتين بمدينة هراة. روى عن: ابن السَّرَّاج النَّحْوي، ونفطويه، وآخرين، وروى عنه: أحمد الهروي، وأبو يعقوب القراب، وآخرون. مات سنة سبعين وثلاث مئة بمدينة هراة، وله من العمر تسعون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.

ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص٢٣٧)، وفيات الأعيان (٤/ ٣٣٤).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة ﷺ، كتاب الإيمان، باب بيان أن الإسلام بدأ غريبًا وسيعود غريبًا، وإنه يأرز بين المسجدين، رقم الحديث (١٤٥)، (ص٨٨).

(٣) معجم تهذيب اللُّغة (٣/ ٢٦٤٦)، مادة: (غرب).

(٤) هو: محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، يكنى أبا بكر. ولد بالبصرة في سِكَّة صالح سنة ثلاث وعشرين ومئتين، ونشأ بعُمان وتنقَّل في الجزائر البحرية ما بين البصرة وفارس. روى عن: السجستاني، والرياشي، وآخرين. وروى عنه: السِّيرافي، والرُّمَّاني، وخلق. مات ببغداد سنة إحدى وعشرين وثلاث مئة، وله من العمر ثمان وتسعون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.

ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص١٩١ ـ ١٩٤)، وفيات الأعيان (٤/ ٣٢٣ ـ ٣٢٩).

(٥) أخرجه مالك في الموطأ عن عبد الرحمٰن بن محمد بن عبد الله بن عبد القادري عن أبيه عن عمر، رقم الحديث (٢٧٢٨)، كتاب الأقضية، باب القضاء في من ارتدَّ =

أنَّ اشتقاقَ الغَرِيب مِنْ هذا»[١].

ج ـ **الجِدَّةُ**: كما في حديث عَائِشَة[٢] ﵂ قَالَت: «وَلَمْ أَرَ امْرَأَةً قَطُّ أَكْثَرَ خَيرًا، وَأَكْثَرَ صَدَقَةً، وَأَوْصَلَ لِلرَّحِمِ، وَأَبْذَلَ لِنَفْسِهَا فِي شَيْءٍ تَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللهِ جَلَّ وَعَلا مِنْ زَيْنَبَ[٣] مَا عَدَا سَوْرَةً مِنْ غَرْبِ حِدَّةٍ كَانَ فِيهَا يُوشِكُ مِنْهَا الْفَيْئَةُ»[٤].

د ـ **الطُّرُوء والحَدَاثَة**[٥]: وقد وَرَدَ في المثل: «ضَرَبَهُ ضَرْبَ غرائب

= عن الإسلام، (٤/١٠٦٦) طبعة مؤسسة زايد آل نهيان، تحقيق: الأعظمي. قال ابن حجر في التلخيص الحبير: «قال الشافعي: زعموا أن هذا الأثر ليس بمتَّصِل». التلخيص الحبير (٤/٩٤).

(١) جمهرة اللُّغة (١/٣٢١)، مادة: (غرب).

(٢) **هي**: أمُّ المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق، تكنى أم عبد الله، وأمها أم رومان بنت عامر بن عويمر من بني غَنْم بن مالك بن كنانة، تزوَّجها رسول الله ﷺ بمكة قبل الهجرة بسنتين، وبنى بها بالمدينة، وهي بنت تسع سنين. روت عن: النبي ﷺ، وأبيها، وجماعة. روى عنها: إبراهيم التيمي، وإبراهيم النخعي، وآخرون. ومناقبها وفضائلها كثيرة جدًّا. ماتت في شوال سنة سبع وخمسين، وقيل: ثمان وخمسين، وصَلَّى عليها أبو هريرة رضي الله عنهم أجمعين، ورحمها الله رحمة واسعة.
ينظر: تهذيب الكمال (٣٥/٢٢٧)، أعلام النساء، عمر كحَّالة (٣/٩).

(٣) **هي**: أمُّ المؤمنين زينب بنت جحش بن رئاب بن يعمر بن صَبِرة بن مرة بن كبير بن غَنْم بن دُودان بن أسد بن خزيمة الأسدية، وأمها: أميمة بنت عبد المطلب عمة رسول الله ﷺ، تزوجها رسول الله ﷺ سنة ثلاث أو خمس من الهجرة. روت عن: النبي ﷺ. وروى عنها: القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وكلثوم الخزاعي، وآخرون. ماتت سنة عشرين من الهجرة، وصلَّى عليها عمر بن الخطاب. رضي الله عنهم أجمعين، ورحمها الله رحمة واسعة.
ينظر: تهذيب الكمال (٣٥/١٨٤)، أعلام النساء (٢/٥٩).

(٤) أخرجه ابن حبان في صحيحه عن محمد بن الحسن بن قتيبة، كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة، باب ذكر الأمر بمحبة عائشة إذ المصطفى ﷺ كان يحبها، رقم الحديث (٧١٠٥)، (١٦/٣٨ ـ ٣٩).
قال عنه الشيخ: شعيب الأرنؤوط: حديث صحيح.

(٥) **ينظر**: العين (٢/١٣٣٣) مادة: (غرب).

الإبل»[١]، وذلك أنَّ الغَرِيبة تزدَحِمُ على الحِيَاض عند الوُرُود، وَصَاحِبُ الحوض يطردُها ليحفظَ الماءَ وفيرًا أمام إبله[٢].

٢ ـ **الحدُّ الاصْطِلاحيُّ**: لم أَقِفْ على حدٍّ اصطلاحيٍّ يُميِّزه عن غيره، لكن الحال فيه كحال سابقه مصطلحِ الآثار؛ إذ لا يُكشف عن اصطلاحهما العلميِّ إلا بما يُضاف إليهما، كما سيأتي إنْ شاء الله تعالى.

خامسًا: الضَّوابط:

١ ـ **الحدُّ اللُّغويُّ**: إذا تتبعنا مادةَ: (ضَبَطَ) في نُصُوص اللُّغويين فإننا نَخْلُصُ إلى المعاني التالية:

أ ـ **الحفظ بالحزم، أو لُزُوم شيء لا يفارقه في كل شيء**: وضَبَطَ الشيء: حَفِظَه بالحزم، والرَّجل ضَابِطٌ؛ **أي**: حَازِم[٣].

ب ـ **السُّرْعَة والقُوَّة**: يُقال: تَضَبَّطَ الضَّأنُ؛ **أي**: أَسْرَعَ في المرعى وقَوِيَ، ورجل ضَابِط: قَوِيٌّ على عمله[٤].

ج ـ **المطر**: يُقال: ضُبِطتِ الأرضُ: مُطِرت[٥].

د ـ **العَمَلُ بِكِلْتَا اليدين**: يُقال: ضَبِطَ ضَبَطًا: عَمِلَ بِيَسَاره كَعَمَلِه بيمينه. فهو أضبَط[٦].

٢ ـ **الحدُّ الاصْطِلاحيُّ**: عرَّفه علماءُ الاصطلاحات بهذه التعاريف:

أ ـ «الضَّابط: يجمع فروعًا مِنْ بابٍ واحد»[٧].

ب ـ «الضَّابط: حُكمٌ كُليٌّ ينطبق على جزئياته»[٨].

(١) **ينظر**: مجمع الأمثال (٢/٣٠٥).
(٢) **ينظر**: مجمع الأمثال (٢/٣٠٥).
(٣) **ينظر**: العين (٢/١٠٣١).
(٤) **ينظر**: معجم تهذيب اللُّغة (٣/٢٠٨٩).
(٥) **ينظر**: لسان العرب (٧/٣٤١).
(٦) **ينظر**: المعجم الوسيط (١/٥٥٣).
(٧) الكليات، للكفوي (ص٧٢٨).
(٨) المعجم الوسيط (ص٥٥٣).

ومِنْ هُنَا يَحْسُن أنْ نفرِّق بين القاعدة والضَّابط: أنَّ القاعدة تجمع فروعًا مِنْ أبواب شتَّى، والضَّابط يجمعها من بابٍ واحدٍ[1].

المسألة الثانية: المصطلحات المركَّبة:

أولًا: قواعد الوقف:

لم أعثُر على تعريفٍ اصطلاحيٍّ لهذا المصطلح باعتباره مُركَّبًا، لكن يُمْكِن وضعُ الحدِّ له من مفهوم الحدِّ الاصطلاحي المفرد لكلٍّ منهما، فأقول مستعينًا بالله:

قواعدُ الوقف: هي الأحكامُ الكُلِّيَّة المُنَظِّمَة لعمليةِ قطعِ صوتِ القارئ زمنًا يُتنفسُ فيه عادةً بنية استئناف القراءة وَفْقَ أصولها.

ثانيًا: غرائب الوقوف:

لم أهتدِ إلى تعريفٍ لهذا المصطلح المركَّب، إلا أنَّ معرفةَ المصطلحين المفردين يُسهِّل على الباحث وضعَ حَدٍّ لهما حالَ تركيبهما، فأقول:

غرائبُ الوقوف: قطعُ صوت القارئ على كلامٍ يندُرُ اختيارُه ويقِلُّ اشتهارُه موضعًا لذلك.

ويُلحظ هُنا أنَّ جميعَ المعاني اللُّغوية لمادة: (غَرَبَ) وهي: القِلَّةُ والنَّدْرَة، والبُعد، والحِدَّة، والطُّروء والحَدَاثة، هذه كُلُّها تدخل في حيِّزٍ واحدٍ منها، وهو: القِلَّة والنُّدرة، فهذا المعنى تَصْدُق دلالتُه على المعاني الباقية.

(١) ينظر: الأشباه والنظائر في النَّحو، للسُّيوطي (١/ ٢٥، ٢٦).

المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

قواعدُ الوقفِ

إن مفاتيحَ العلوم كامنةٌ في مصطلحاتها وقواعدِها التي هي قوالبُ للمعاني، والكشف عن هذه المعاني كَشْفٌ عن العلوم وأَخْذٌ بعِنَانِها.

ولَمَّا يسَّر اللهُ بيانَ الجزءِ الأَوَّلِ مِنَ المصطَلَحَاتِ في هذا الفصل وهو الشِّقُّ الأول من المفاتيح؛ طَفِقْتُ أوضِّح الشِّقَّ الثاني، وهو قواعد الوقف ثم قواعد الابتداء، ولم أَلْقَ مُصنَّفًا لها يُفْرِدُهَا كما هو الحال في بعض العُلُوم، وكُلُّ مَا وقفتُ عليه في بُطُون كتب أُمَّات الوقف وفصائله فهو لِمَامٌ مُوازنةً بفضله وأهميَّته وآثاره.

بَيْدَ أنَّ هذا الجمع لهذه القواعد على تنوُّعه وتقاسيمه يبقى قَاصِرًا وغيرَ مستوعِبٍ لقواعدِ علم الوقف والابتداء، لكن حسبي في ذلك أَنْ أجمعَ ما تفرَّق عند أئمة الفنِّ الكِبار، وأُشَجِّع مَنْ أرادَ خوضَ هذا الغِمَار؛ لعلَّه يُكَمِّل ما نَقَصَ في هذا المجموع، مِنَ المخبُوءِ في مطايا المخطوط والمطبوع.

وقبل الشُّروع في بيان القواعد المقصودة تَحْسُن الإشارةُ إلى بعض التنبيهات:

١ ـ أنَّ هذه القواعدَ منها ما يطَّرِدُ في القياس، ومنها ما لا يطَّرِد؛ فهي أغلبيَّة.

٢ ـ أنَّ كُلَّ قاعدة تختلف عن أُختها من حيث الشُّموليَّة والكُلِّيَّة المنوطة بالقواعد، وتتفاوت في بابها.

٣ ـ أنَّ كُلَّ قاعدة وقفْتُ على فروع لها واستثناءات فإني أذكرُها في ذيل القاعدة؛ كي تكون الفائدةُ أرجى.

٤ ـ أنَّ بعض القواعد خَلَتْ مِنَ الأمثلة؛ لوضوح معناها، وبيان مرادها.

٥ - أنَّ كُلَّ قاعدة لها مثالٌ أو مثالان في الإيضاح، ويُمكن القياس على غرارهما فيما لاح.

٦ - أنَّ بعض القواعد مُشارٌ إلى فاطرِها حسَب البحث والاطلاع، وأُخرى ليس لفاطرها ذِكْرٌ ولا سماعٌ.

٧ - أنَّ بعض القواعد أسعَفَها الشَّرحُ والبيانُ لما اكتنفها من الغموض والإبهام، وبعضًا منها نَهَضَتْ بنفسها فقامت من غير معونة ولا إمام.

ومِنَ اللهِ أستمِدُّ العَونَ، وأستلهم التوفيقَ والصَّون.

تنقسم قواعد الوقف إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: قواعد ما لا يجوز الوقف عليه:

القاعدة الأولى: كُلُّ كلمة تعلَّقت بما بعدها، وكان ما بعدها مِن تمامها فإنه لا يُوقف عليها[1]:

وعبَّر بعضُهم عنها بقوله: **ألا يُفصلَ بين المتلازمات اللُّغويَّة**، أو **نظريَّة التَّلازم**[2].

أوَّل مَنْ أشار إلى عدم الفصل بين المتلازمات اللُّغويَّة هو ابن سَعْدَان الكوفي[3]، ثم تَبِعَه العلامة ابنُ الأنباري حيث عقد بابًا طويلًا، ذَكَر فيه: ما لا يتمُّ الوقفُ عليه[4]، ثم تخطَّفتْه جُلُّ الكتب التي

(١) **ينظر**: منار الهدى (ص١٧).
(٢) **ينظر**: أثر الوقف على الدلالة التركيبية (ص٧٧)، علم الوقف والابتداء، للحربي (ص١٣٧).
(٣) **ينظر**: الوقف والابتداء، لابن سَعْدَان (ص١٢٨، ١٤٠، ١٥٧).
(٤) **ينظر**: إيضاح الوقف والابتداء (١/ ١١٦).

تبعته[1]: إمَّا مجتزئةٌ منه، أو مُلخِّصةٌ له، أو ناسِجَةٌ على منواله، ونبَّهُوا أنَّ الألفاظ إذا أُحْسِنَ بناؤها، واختيرت لها القواعدُ النَّحْويَّة اللَّازمة جاءتْ بمعانٍ مُتميِّزةٍ وصُورٍ فنِّيَّةٍ أخَّاذة، وأكَّدُوا ضرورةَ التفات القارئ إلى الوحدات المتلازمة وعدم الفصل بينها في الأداء؛ لما يترتب على ذلك من اختلافٍ في العلاقات، وتبدُّلٍ في معاني الآيات.

وجاء نصُّ ابن الأنباريِّ موضِّحًا لفكرة التَّلازُم بين المفردات اللُّغويَّة، ويُعَدُّ نصُّه هو الأوَّلَ الذي يُعوَّل عليه في هذه القاعدة، وبالنَّظر إلى هذه المتلازمات اللُّغويَّة نجد أنها ليست على درجةٍ واحدةٍ من التَّلازم، بل تنقسم إلى ثلاثة أقسام[2]:

القسم الأول: شديدة التَّلازم: وهي التي إذا فَصَلْتَ بين جُزأَيْها وَقَفْتَ على كلامٍ لا يُؤدِّي معنًى أبدًا.

نحو: المبتدأ والخبر، الشرط.

(١) من هذه الكتب:
- كتاب الوقف والابتداء، لابن أوس (٢/أ).
- المكتفى (ص١٥٧).
- التحديد، للداني (ص٣٣٥).
- الوقف والابتداء، لابن الغزَّال (١/ ١٣٨).
- الكشف والبيان عن ماءات القرآن، للهمذاني، الكتاب الخامس: في الأصول التي هي المراقي إلى معرفة المقاطع والمبادئ، الباب الثالث: ما لا يتم الوقف عليه (١٤٥/أ).
- علل الوقوف (١/ ١٣٢).
- مجلة الشريعة والقانون، العدد (٣٤)، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كتاب الوقف والابتداء، للهذلي (ص٣٩٢).
- الاقتداء (١/ ١٩٦، ١٩٧).
- نُجُوم البيان في الوقف وماءات القرآن، للسَّمَرْقندي (١/ ١٤٥).
- مخطوطة الاهتداء في الوقف والابتداء، المنسُوبة لابن الجزري (٢/أ).
(٢) أفادني بذلك فضيلة الشيخ: محمد شحادة الغول، جزاه الله عني خير الجزاء وأوفاه.

القسم الثاني: متوسطة التَّلازم: وهي التي إذا فَصَلْتَ بين جزأيها وَقَفْتَ على كلامٍ يُؤدِّي معنًى، ولكنه محتاجٌ إلى ما بعده.

نحو: التَّوابع.

القسم الثالث: خفيفة التَّلازم: وهي التي إذا فَصَلْتَ بين جُزأيها وَقَفْتَ على كلامٍ يُؤدِّي معنى صحيحًا، ولا يحتاج إلى ما بعده.

نحو: العطف.

وبعضهم[1] قَسَمها إلى قسمين:

القسم الأول: أكثر تلازمًا: وضَمَّن فيها: المضافَ والمضاف إليه، والمبتدأ والخبر، والصِّلةَ والموصُول.

القسم الثاني: أقل تلازمًا: وضمَّن فيها: البدلَ والمبدل منه، والنَّعْتَ والمنعوت، والعطفَ والمعطوف.

وعلى أية حال.. نستبين بهذا أنها قاعدة لبناء التعلُّق اللَّفظيّ، وبها يُقاس مدى الترابط بين جُمَل القرآن الكريم.

ومِنْ فُروع القاعدة وأمثلتها:

١ ـ لا يتمُّ الوقفُ على المضاف دُون ما أُضيف إليه: نحو قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً﴾ [البقرة: ١٣٨]، فلا يَصِحُّ الوقف على كلمة ﴿صِبْغَةَ﴾ الأولى؛ لأنه سوف يبدأ بالمجرور، لذا كان موضعُ الوقف على لفظ الجلالة[2].

٢ ـ لا يتمُّ الوقفُ على المنْعُوت دُون النَّعْت: نحو قوله تعالى:

(١) وهو الدكتور: محمد يوسف حبلص في كتابه: أثر الوقف على الدلالة التركيبية (ص٨١، ٨٢).
(٢) ينظر: الإيضاح (١/١١٩).

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، فالوقف على ﴿لِلَّهِ﴾ غيرُ تام؛ لأنَّ ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ نعته[1]. وذهب أبو الحسن الرُّمَّاني[2] إلى التمييز بين أنْ تكونَ الصِّفةُ للاختصاص فيمتنعَ الوقفُ على موصوفها دونها، وبين أن تكونَ للمدح فيجوزَ الوقفُ عليها. فهو يقولُ في قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٥]: «ويجوز الوقفُ عليه خلافًا لبعضهم، وعَامِلُ الصِّفة في المدح غَيرُ عَامِلِ الموصُوف[3]، فلهذا جاز قطعُها عما قبلها، بخلاف الاختصاص فإنَّ عاملَها عاملُ الموصوف[4]»[5]. وهذا تفريقٌ دقيق يدلُّ على حُسْنِ الفَهْم في النَّحْو، وتابَعَه على ذلك بعضُ أرباب اللُّغة والتَّفْسِير والوقف، منهم: الزمخشريُّ في تفسيره لسُورة الناس[6].

٣ ـ لا يتمُّ الوقفُ على الرَّافع دُون المرفوع: نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ١١٥]، فالوقفُ على ﴿قَالَ﴾ قبيح؛ لأنَّ الذي بعده مرفوع به[7].

٤ ـ لا يتمُّ الوقفُ على النَّاصِب دُون المنصُوب: نحو قوله تعالى:

(١) ينظر: الإيضاح (١/١١٩).
(٢) هو: علي بن عيسى الرُّمَّاني النَّحْوي المعتزلي، يُكنى أبا الحسن، روى عن: الزَّجَّاج، وابن دريد، وطائفة. وروى عنه: التنوخي، والجوهري، وآخرون، له مصنفات متعددة في فنون مختلفة. مات ببغداد سنة أربع وثمانين وثلاث مئة، وله من العمر ثمان وثمانون سنة.
ينظر: سير أعلام النبلاء (١٦/٥٣٣)، الأنساب (٦/١٦٠).
(٣) نحو: مررت بزيدٍ الصالحَ، فعاملها: أمدح، مقدَّرة، وعامل الموصوف: مررت.
(٤) نحو: مررت بزيدٍ التاجرِ. (٥) البرهان في علوم القرآن (١/٥١٠).
(٦) ينظر: الكشاف (٤/٨١٩)، الوقف بين اللُّغة والقرآن، حسانين (١٠٦).
(٧) ينظر: الإيضاح (١/١٢١).

﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ﴾ [هود: ٤٢]، فالوقفُ على ﴿وَنَادَىٰ﴾ غير تام؛ لأنَّ (ابنه) منصوبٌ بـ(نادى)[(١)].

٥ ـ لا يتمُّ الوقفُ على المؤكَّد دُون التَّوكيد: نحو قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [ص: ٧٣]، فالوقف على ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ غير تامٍّ؛ لأنَّ قوله: ﴿كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ توكيدٌ لـ﴿ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[(٢)].

٦ ـ لا يتمُّ الوقفُ على المعطوف ـ نَسقًا أو بيانًا ـ دُونَ ما عُطِفَ عليه: نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨]، فالوقفُ على ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ غيرُ تام؛ لأنَّ ﴿مَن﴾ الثانية نَسَقٌ على الأولى. والوقف على ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ غير تامٍّ؛ لأنَّ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ نَسَقٌ على ﴿مَن﴾[(٣)].

٧ ـ لا يتمُّ الوقفُ على (إنَّ) دُون اسمِها، أو إنَّ واسمِها دُون خبرِها: نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّٰهٌ مُّنِيبٌ﴾ [هود: ٧٥]، فالوقف على ﴿إِنَّ﴾ قبيح؛ لأنَّ ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ اسمها. والوقف على ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ قبيحٌ أيضًا؛ لأنَّ (حليمًا) خبرها. والوقف على ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ غير تامٍّ؛ لأنَّ (أواهًا) نعتٌ له. وكذلك الوقف على ﴿أَوَّٰهٌ﴾ غير تامٍّ؛ لأنَّ ﴿مُّنِيبٌ﴾ نعتٌ له[(٤)].

٨ ـ لا يتمُّ الوقفُ على (كان) دُون اسمِها، أو كان واسمِها دُون خبرِها: نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٧٠]، فالوقف على ﴿وَكَانَ﴾ قبيحٌ؛ لأنَّ لفظ الجلالة مرتفعٌ بها، والوقف على ﴿ٱللَّهُ﴾ قبيحٌ؛ لأنَّ ﴿غَفُورًا﴾ خبر ﴿وَكَانَ﴾[(٥)].

(١) ينظر: الإيضاح (١/١٢٣).
(٢) ينظر: الإيضاح (١/١٢٤).
(٣) ينظر: الإيضاح (١/١٢٤).
(٤) ينظر: الإيضاح (١/١٢٥).
(٥) ينظر: الإيضاح (١/١٢٦).

٩ ـ لا يتمُّ الوقفُ على (ظنَّ) أو أخواتها بدون أسمائهن وأخبارهن: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [إبراهيم: ٤٢]، فالوقف على ﴿تَحْسَبَنَّ﴾ قبيحٌ؛ لأنَّ ﴿ٱللَّهَ﴾ تعالى هو الاسم، والوقف على لفظ الجلالة غير تامٍّ؛ لأنَّ ﴿غَٰفِلًا﴾ هو الخبر[(١)].

١٠ ـ لا يتمُّ الوقفُ على صاحب الحال[(٢)] دُون الحال: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا﴾ [النحل: ٥٢]، فالوقف على ﴿ٱلدِّينُ﴾ غير تامٍّ؛ لأنَّ ﴿وَاصِبًا﴾ حالٌ منه.

١١ ـ لا يتمُّ الوقفُ على المستثنى منه دُون الاستثناء[(٣)]: نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [العصر: ٢، ٣]، فالوقفُ على ﴿خُسْرٍ﴾ غير تامٍّ؛ لأنَّ ﴿ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟﴾ منصوبةٌ على الاستثناء مِن ﴿ٱلْإِنسَٰنَ﴾ كأنه قال: إنَّ النَّاس لفي خُسْر.

واختلف العُلَماء في الوقف على المستثنى منه دُون المستثنى إذا كان الاستثناءُ مُنقطِعًا، بمعنى أنَّ ما بعد أداةِ الاستثناء ليس مِن جِنْسِهَا، و(إلَّا) فهي بمعنى (لكن)، نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ﴾ [البقرة: ٧٨] ليس مِن جِنسِ ما قبله، والنَّحويُّون يُطلِقُون على هذا

(١) ينظر: الإيضاح (١/١٢٩).
(٢) سمَّاه ابن الأنباري: المقطوع، وهو مصطلح كوفي. ينظر: الإيضاح (١/١٣٠).
(٣) ذكر أبو الفضل الخزاعي: أن أبا علي الفارسي جعل الاستثناء في القرآن على أوجه: منه ما هو نفي، ومنه ما هو تحقيق، ومنه ما موضعه لكن، ومنه ما موضعه واو، فإن العرب قد تضع إلا موضع الواو، نحو قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠]؛ معناه: والذين ظلموا، وكقوله: ﴿إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ۝١٠ إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾ [النمل: ١٠، ١١]؛ أي: ومن ظلم ثم بدل حسنًا بعد سوء. وكقوله: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦، ٢٧]؛ أي: ومن ارتضى من رسول فإنه يسلك. ونحوه كثير. فما كان من هذا الجنس فالوقف دونه حسن كاف إن شاء الله. الإبانة (٨/ب).

الضَّرْب: الاستثناءَ المنقَطِعَ، إذ لا يَصِحُّ دخول ما بعد (إلَّا) في جِنْسِ ما قبلها، وللعلماء في هذه المسألة ثلاثةُ أقوال:

القـول الأوَّل: الجواز مطلقًا؛ لأنه في معنى مبتدأ حُذِفَ خَبَرُهُ لِلدَّلالة عليه، فكان مثلَ قولنا: زيدٌ، لمن قال: مَنْ أبوك؟ ألا ترى أنَّ تقدير المنقطع في قولك: ما في الدار أحدٌ إلا الحصانُ؛ **أي**: لكن الحصان في الدار، ولو قلت: لكن الحارث مبتدئًا به بعد الوقوف على ما قبله لكان حسنًا. ألا ترى إلى جواز الوقف بالإجماع على مثلِ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٤٤]، والابتداءِ بقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ فكذلك هذا.

القول الثاني: المنعُ مطلقًا، وَوَجْهُهُ عند أصحابه: لاحتياج الاستثناء المنقطع إلى ما قبله لفظًا ومعنى.

أمَّا اللَّفظ: فلأنه لم يُعهَدِ استعمالُ (إلا) وما في معناها إلا مُتَّصِلَةً بما قبلها لَفْظًا، ألا تَرَى أنكَ إذا قلتَ: ما في الدار أحدٌ غيرُ حمار، فَوَقَفْتَ على (غير) وابتدأتَ به لكان قبيحًا؟ فكذلك هذا.

أمَّا المعنى: فَلأن ما قبله مُشْعِرٌ بتمام الكلام في المعنى، فإنَّ (ما في الدار أحدٌ إلا الحمار) هو الذي صَحَّحَ قولَكَ: إلا الحمار، ألا تَرَى أنكَ لو قلتَ: إلا الحمار على انفرادٍ كان خطأً!!

القول الثالث: التَّفْصيلُ: فإنْ صُرِّحَ بالخبر جاز؛ لاستقلال الجملة واستغنائها عَمَّا قبلها، وإنْ لم يُصرَّح به فلا؛ لافتقارِهَا إلى ما قبلها[(١)].

(١) ينظر: البرهان (١/ ٥١٠، ٥١١)، الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٥٦٤)، لطائف الإشارات (١/ ٢٦١، ٢٦٢)، لآلئ البيان في علوم القرآن، النجار (ص١١٧)، الوقف بين اللُّغة والقرآن (ص١٠٧، ١٠٨)، إلَّا بمعنى لكن في الاستثناء المنقطع، د. علي زايد (ص٢٣).

١٢ ـ لا يتمُّ الوقفُ على المُمَيَّز دُون مُمَيِّزه: نحو قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١]، فالوقف على ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ قبيحٌ؛ لأنَّ الذَّهَبَ مُمَيِّزٌ[(١)].

١٣ ـ لا يتمُّ الوقفُ على المبدَل منه دُون البَدَل: نحو قوله تعالى: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٢٥﴾ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الصافات: ١٢٥، ١٢٦]، فالوقف على ﴿ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ غير تامٍّ؛ لأنَّ لفظ الجلالة بدلٌ عن ﴿أَحْسَنَ﴾ من الوجهين جميعًا[(٢)].

١٤ ـ لا يتمُّ الوقفُ على الموصُول دُون صِلَتِهِ: نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، فالوقف على ﴿ٱلَّذِينَ﴾ قبيحٌ؛ لأنَّ ﴿يَظُنُّونَ﴾ صلتهم[(٣)].

١٥ ـ لا يتمُّ الوقفُ على الفعل دُون مَصْدَرِه: نحو قوله تعالى: ﴿وَفَتَنَّٰكَ فُتُونًا﴾ [طه: ٤٠]، فالوقف على ﴿وَفَتَنَّٰكَ﴾ غير تامٍّ؛ لأنَّ ﴿فُتُونًا﴾ مصدر ﴿فَتَنَّٰكَ﴾[(٤)].

١٦ ـ لا يتمُّ الوقُفُ على الاستفهام دُونَ المستَفْهَم عنه: نحو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]، فالوقف على ﴿كَيْفَ﴾ قبيحٌ؛ لأنَّ ﴿نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ هو المُسْتَفْهَم عنه؛ فلا يُفْصَلُ بينهما حينئذ[(٥)].

١٧ ـ لا يتمُّ الوقفُ على الشَّرْط دُون جوابه الذي يليه: نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ﴾ [الأحزاب: ٢٠]، فالوقف على ﴿وَإِن﴾ قبيحٌ،

(١) ينظر: الإيضاح (١/ ١٣١)، وقد سمَّاه: المفسَّر عنه دون التفسير.
(٢) ينظر: الإيضاح (١/ ١٣٢)، وقد سمَّاه: المترجَم عنه دون المترجِم.
(٣) ينظر: الإيضاح (١/ ١٣٣). (٤) ينظر: الإيضاح (١/ ١٣٤).
(٥) ينظر: الإيضاح (١/ ١٣٥).

والوقف على ﴿يَأْتِ﴾ قبيح؛ لأنَّ ﴿يَوَدُّواْ﴾ جواب الشرط[1].

١٨ ـ لا يتمُّ الوقف على القَسَم دُون جوابه: نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١]، فلا يتمُّ الكَلام هنا دُون قوله تعالى: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾ [الليل: ٤]؛ لأنه هو الجواب[2].

١٩ ـ لا يتمُّ الوقف على (لا) في النَّهْي دُون المجزوم: نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١]، فالوقف على ﴿لَا﴾ قبيحٌ؛ لأنها مع المجزومِ بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ.

وأمَّا (لا) إذا كانت بمعنى (غير): نحو قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ [النور: ٣٥]، فلا يتمُّ الكلام على ﴿لَا﴾؛ لأن معناه: غير شرقية وغير غربية.

وأمَّا (لا) النافية للجنس: نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، فالوقف على ﴿لَا﴾ قبيحٌ؛ لأنها مع المنصوب بمنزلة شيءٍ واحدٍ.

وأمَّا (لا) للتوكيد: نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، فلا يتمُّ الوقف على ﴿لَا﴾؛ لأنَّ معناه: ما منعك أنْ تسجد.

وأمَّا (لا) إذا كان الحرف الذي قبلها عاملًا في الذي بعدها: نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [التوبة: ٣٩]، لا يحسن الوقف على ﴿لَا﴾؛ لأنَّ إنْ عاملة فيما بعدها، و(لا) مع الفعل بمنزلة شيءٍ واحدٍ. فإنْ كان الحرفُ الذي قبل (لا) غيرَ عامل فيما بعده صَلَح للمضطر أنْ يقفَ على (لا)[3].

(١) ينظر: الإيضاح (١/١٣٦). (٢) ينظر: الإيضاح (١/١٣٧، ١٣٨).
(٣) ينظر: الإيضاح (١/١٣٩ ـ ١٤٧).

٢٠ ـ لا يتمُّ الوقف على قال دُون المَقُول: نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] فلا يتمُّ الوقف على ﴿قَالَ اللَّهُ﴾؛ لأنَّ قوله: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ هو الكلامُ المَقُول[1].

٢١ ـ لا يتمُّ الوقفُ على (حيث) دُون ما بعدها: نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ [البقرة: ١٤٩]، فلا يتمُّ الكلام على ﴿حَيْثُ﴾؛ لأنها مُتَعَلِّقَةٌ بالفعل الذي بعدها[2].

٢٢ ـ لا يتمُّ الوقفُ على بعض الكلمات نحو: (قد، سوف، لَمَّا، ألا، ثُمَّ)؛ لأنَّهُنَّ حروفُ معانٍ تقع الفائدةُ فيما بعدهنّ.

أمَّا (سوف) فنحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣، ٤]، فلا يُوقَفُ على ﴿سَوْفَ﴾؛ لأنها تشهد على الذي بعدها بالاستقبال، والفائدة فيما بعدها.

وأمَّا (لَمَّا) فنحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥٓ أَنَّهُۥ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾ [التوبة: ١١٤]، فلا يتمُّ الكلام على ﴿فَلَمَّا﴾؛ لأنها مع الفعل الذي بعدها بمنزلة شيءٍ واحدٍ.

وأمَّا (ألا) فنحو قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢]، فلا يتمُّ الكلام على ﴿أَلَآ﴾؛ لأنها افتتاحٌ للكلام[3].

٢٣ ـ لا يتمُّ الوقفُ على: (أو، لا، بل، لكنْ)؛ لأنَّهُنَّ مِنْ حروف النَّسَق يَعطِفْنَ ما بعدهُنَّ على ما قبلهُنَّ[4].

٢٤ ـ لا يتمُّ الوقفُ على الفِعْل (العامل) دُون صِلَتِهِ: نحو

(١) ينظر: الإيضاح (١/١٤٧، ١٤٨). (٢) ينظر: الإيضاح (١/١٣٨).
(٣) ينظر: الإيضاح (١/١٤٨، ١٤٩)، فنون الأفنان، لابن الجوزي (ص١٩٤).
(٤) ينظر: الإيضاح (١/١١٩).

قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، فلا يتمُّ الكلام على ﴿مَطْوِيَّٰتٌۢ﴾؛ لأنَّ الباء مِنْ صِلَةِ ﴿مَطْوِيَّٰتٌۢ﴾. وإنْ تقدَّمَتْ صِلَةُ الفعل عليه لم يتِمَّ الوقفُ عليها دُونه: نحو قوله تعالى: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]، فلا يتمُّ الكلام على ﴿وَبِالْآخِرَةِ﴾؛ لأنَّ الباء مِنْ صِلَةِ ﴿يُوقِنُونَ﴾(١).

٢٥ ـ لا يتمُّ الوقف على المُشار به دُون المُشار إليه: نحو قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ مُّصَدِّقٌ﴾ [الأحقاف: ١٢]، فلا يتمُّ الكلام على (ها) والابتداء بـ(ذا)؛ لأنهما بمنزلة اللَّفْظِ الواحدِ، ولا الوقف على ﴿وَهَٰذَا﴾ والابتداء بـ ﴿كِتَٰبٌ﴾؛ لأنه فَصْلٌ بين المُشَارِ به وبين المُشَارِ إليه(٢).

وَيَرِدُ على هذه القاعدة استثناءٌ مَنْصوصٌ عليه في كتب أَئِمَّةِ الوُقوفِ وهو: يُغتفَرُ في طُولِ الفَوَاصِل والقَصَصِ والْجُمَل المعترِضَة وجَمْعِ القِرَاءَاتِ وقِرَاءَةِ التَّحْقيق والتَّرتيل ما لا يُغتفَرُ في غير ذلك(٣).

كما أنه إذا كَثُرَتِ المعطوفَاتُ، وَطَالَ الكلامُ، وعَجَزتِ الطَّاقةُ عَنْ بُلُوغِ الوَقْفِ لِقِصَرِ النَّفَس فيُتَسامَحُ في تضاعيفِ الكلامِ الوقفُ والابتداءُ لبعضِ ما ذُكِر، ولو كانَ لغير ذلك لم يُبَح(٤).

القاعدة الثانية: لا يُوقَفُ على ذِي عِلَّةٍ وَسَبَبٍ دُونَهُمَا:

وهذه قاعدةٌ عَامَّةٌ يجتمعُ تحتها كلُّ كلمةٍ أثَّرَتْ في ما بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً﴾ [آل عمران: ٨]؛ لوجودِ الاتِّصالِ بواسطة ﴿إِنَّكَ﴾، وكقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ﴾ لأنَّ ﴿لِتُبَيِّنَ

(١) ينظر: الإيضاح (١/ ١٤٩).
(٢) ينظر: الإيضاح (١/ ١٣٨)، لطائف الإشارات (١/ ٢٥٧).
(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٢٣٥).
(٤) ينظر: لطائف الإشارات (١/ ٢٥٦)، معالم الاهتداء (ص٩٠).

لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤] عِلَّةُ الإنزال(١).

القاعدة الثالثة: لا يُوقَف على شيئين جُعِلا شيئًا وَاحِدًا:

من ذلك: (لولا، لوما). وأَصْلُها: (لو) زِيدَتْ عليها (لا) و(ما). ولها معنيان: الشَّرْط، والتَّحْضِيض: فإذا كانت بمعنى الشرط لم يُوقَفْ عليها دُون جَوَابِهَا، وإذا كانت بمعنى التَّحْضِيض لم يُحتَجْ إلى الجواب.

وكذا الْحُكْم في كُلِّ حرفٍ دَخلَتْ عليه (ما) الكَافَّة: نحو قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ﴾ [الأنفال: ٦](٢).

القاعدة الرابعة: إذا كان بين الوقفين مُراقبةٌ على التَّضاد فإنَّه إذا وُقِف على أحدهما فلا يُوقَفُ على الآخر(٣):

ويُسمُّون هذا الوقفَ: التَّعانقَ(٤)، أو المعانقة، أو الْمُراقَبَة، أو التَّجاذُب(٥). وَمِنْ أمثلته: نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، فَمَنْ أجازَ الوَقْفَ على ﴿لَا رَيْبَ﴾ لم يُجِزْه على ﴿فِيهِ﴾، والذي يُجيزُه على ﴿فِيهِ﴾ لا يُجيزُه على ﴿لَا رَيْبَ﴾(٦).

(١) ينظر: علل الوقوف (١/ ١١٩)، لطائف الإشارات (١/ ٢٥٧)، جمال القراء (٢/ ٥١٢).
(٢) ينظر: الوقف والابتداء، لابن الغزَّال (١/ ١١٠).
(٣) ينظر: النشر (١/ ٢٣٧).
(٤) وتعريفه اصطلاحًا: أن يكون الكلام له مقطعان على البدل، كل واحد منهما إذا فُرِض فيه الوقف وَجَبَ الوصل في الآخر، وإذا فُرِضَ فيه الوصل وَجَبَ الوقف في الآخَر.
ينظر: البرهان في علوم القرآن (١/ ٥٢٣).
(٥) وسمَّى العلامة أبو الحسن علي بن محمد النُّوري الصَّفاقسي (ت١١١٨هـ). هذا الوقف بالمتجاذِب. ينظر: تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين (ص١٢٣).
(٦) ينظر: وقف التجاذب في القرآن الكريم، للحربي (ص١٧) فقد أحصى وقوف التعانق في جميع القرآن التي ترجَّحت له، وبعضهم حَصَرَهَا في ستة وخمسين موضعًا من القرآن. ينظر: الاهتداء إلى بيان الوقف والابتداء، للخليجي (٤٩/أ، ب).

القاعدة الخامسة: لا يُوقَفُ على ما يُقَبِّحُ الابتداءُ بما بعده أو يُوَتِّم:

نحو قوله تعالى: ﴿بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [البقرة: ١٢٠]؛ لأنَّ قوله تعالى: ﴿مَا﴾ جوابُ قوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ﴾، فلو فُصِلَ عنه صَارَ إخبارًا مُستأنفًا مُطلقًا، وَخَطؤهُ وَخَطَرُهُ ظاهِرٌ[1].

القاعدة السَّادسة: لا يُوقَفُ في مَوضعٍ يحصلُ به تَغَيُّرُ معنى الكلام:

نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وأشباهُ ذلك كثيرٌ، وبعضُ المواقفِ القَبيحةِ أقبحُ مِنْ بَعْضٍ[2].

القاعدة السَّابعة: ليسَ كُلُّ ما يتعسَّفُه بعضُ الْمُعْرِبين أو يتكلَّفُه بعضُ القُرَّاء، أو يتأوَّلُه بعضُ أهلِ الأهْواء، مِمَّا يقتضي وقْفًا وابْتِداءً ينبغي أنْ يُتعمَّدَ الوقفُ عليه، بل يَنْبَغي تحرِّي المعنى الأتمِّ، والوقفِ الأوجَهِ:

وذلك نحو الوقف على: ﴿وَٱرْحَمْنَآ أَنتَ﴾، والابتداء بـ ﴿مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] على معنى النِّداءِ[3].

القسم الثاني: قواعد ما يجوز الوقف عليه:

القاعدة الأولى: إذا وُقِفَ على حَرْفٍ وله نَظيرُهُ مما يُوجَد التَّمام عليه، وانْقَطَعَ تَعَلُّقُه بما بعده لَفْظًا فلا يُوقَف إلا على الآخَر؛ وذلك مِن أجْلِ ازدواجِهِ[4]:

نحو قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ مع ﴿وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وذلك أنَّ ﴿لَهَا﴾ في الأولى يقابله (عليها) في الثانية، و﴿كَسَبَتْ﴾ في الأولى يُقابلُه ﴿مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ في الثانية؛ لأنَّ كَسَبَ يُستعمَل في الخير، واكتسب يُستعْمَل في الشر غالبًا.

---

(١) ينظر: علل الوقوف (١/١٤٩).
(٢) ينظر: المختصر البارع في قراءة نافع، للغرناطي (ص١٤٤)، الزيادة والإحسان في علوم القرآن، لابن عقيلة (٣/٤٢١)، الوقف بين اللُّغة والقرآن (ص٩٥ - ٩٧).
(٣) ينظر: النشر (٢/٢٣١).
(٤) ينظر: النشر (١/٢٣٦، ٢٣٧).

وإنما لم يُوقَفْ على الأولى - مع كونهَا مُستوفيةَ الإسناد، تامَّةَ المعنى، غيرَ مُتعلِّقَةٍ بالثانية لَفْظًا - نظرًا لما بينها وبين الثانية مِنَ التقابُلِ أو التَّعادُلِ الذي يُسَمُّونه: الازدواج[1].

وهذه القاعدة ذكرها ابنُ الجزري وقال: «وهذا اختيارُ نصير بن محمد[2] ومَنْ تَبِعه مِنْ أئمَّة الوقف»[3]، ولكنَّ الأشْمُونيَّ اختار ورأى الفَصْلَ والقَطعَ بين الفريقين، وألَّا يُخلَطَ أحدُهما مع الآخَر، بل يُوقَفُ على الأولى، ثم يُستأنَفُ مِنَ الثانية[4]. وتوسَّط آخَرون منهم: الحُصَريُّ، حيثُ ارتأى أنَّ الجملتين إذا كانتا قَصِيرتَينِ يحسُنُ وصلُ الأولى والوقف على الثانية: نحو قوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦]، وقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ١٣٤]، أمَّا إذا كانتا طويلتينِ فَيَحْسُنُ الوقفُ على كُلٍّ منهما؛ لأنَّ نَفَسَ القارئ قد لا يتَّسِعُ لِكِلْتا الجملتَينِ فيقف في أثناء الثانية، وقد يُفْضِي ذلك إلى تغيير المعنى: نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْخَبِيثَٰتُ لِلْخَبِيثِينَ وَٱلْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَٰتِ ۖ وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِ﴾ [النور: ٢٦]، فإذا وَصَلَ القارئُ ﴿لِلْخَبِيثَٰتِ﴾ فقد يَضِيقُ نَفَسُه فيقف على ﴿وَٱلطَّيِّبَٰتُ﴾ فيترتَّب على ذلك فسادُ معنى النَّظم الكريم؛ إذْ يصير المعنى: ﴿وَٱلْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَٰتِ ۖ وَٱلطَّيِّبَٰتُ﴾ وهذا لا يخفى فَسادُهُ على أحدٍ[5]، وهذا هو الاختيار.

القاعدة الثانية: يَتعيَّنُ الوَقْفُ أو يُستحَبُ في بعض المواضِعِ التي ذكرَهَا العُلَماء:

أولًا: يتعيَّن الوقفُ على ما قبل (الذين) في المواضع السَّبْعة التَّالية:

١ - ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ﴾ [البقرة: ١٢١].

---

(١) ينظر: معالم الاهتداء (ص١٦٢).
(٢) لم أقف على ترجمةٍ له.
(٣) النشر (١/٢٣٧).
(٤) ينظر: منار الهدى (ص١٩).
(٥) ينظر: معالم الاهتداء (ص١٦٣، ١٦٤).

٢ - ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٦].

٣ - ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢٠].

٤ - ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾ [البقرة: ٢٧٥].

٥ - ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟﴾ [التوبة: ٢٠].

٦ - ﴿ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ﴾ [الفرقان: ٣٤].

٧ - ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ﴾ [غافر: ٧].

وإنَّما وَجَبَ الوقفُ على ما قبل هذه الموصُولات؛ لأنَّ وَصْلَها بما قبلها يُوهِمُ كونَها نعتًا له، وهذا يُنافي المعنى المرادَ، كما هو ظاهرٌ لِمَن تدبَّرَ الآياتِ المذكورة(١).

ثانيًا: يُستحبُّ الوقف أو السَّكتُ على بعض المواضع:

١ - ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] على إرادة أحد المعنيين، وقد مرَّ معنا تفصيلُ ذلك في الفصل الثاني.

٢ - ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] على قراءة الكسر (إنها)(٢).

٣ - ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣].

٤ - ﴿يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢]؛ للفصل بين كلام الكُفَّار وبين كلام الملائكة أو كلام المؤمنين.

٥ - ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا﴾ [الكهف: ١]؛ لبيان أنَّ ﴿قَيِّمًا﴾ [الكهف: ٢] ليستْ مُتَّصِلَةً بما قبلها في الإعراب، بل منصوبةٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ تقديره:

(١) ينظر: المكتفى (ص١٥٩)، البرهان في علوم القرآن (١/ ٥١٢)، الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٥٦٣)، معالم الاهتداء (ص٩٤).

(٢) ينظر: التَّيسير (ص٢٨٠)، السَّبعة (ص٢٦٥). وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وشعبة بخلف عنه.

أنزلَه قيمًا، فيكون حالًا مِنَ الهاء في أنزله. ومِنْ طريفِ ما يُروى عَنْ بعضهم في هذا الباب أنه سَمِعَ شيخًا يُعرِبُ لتلميذه ﴿قَيِّمًا﴾ صِفَةً لـ﴿عِوَجَا﴾، قال: قلت له: يا هذا كيف يكونُ العِوَجُ قيمًا؟! وتَرَحَّمْتُ على مَنْ وَقَفَ مِنَ القُرَّاء على ألِفِ التَّنوين في ﴿عِوَجَا﴾ وَقْفَةً لطيفةً دفعًا لهذا التَّوهُّم(١).

٦ - ﴿إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧]؛ لِدَفْعِ تَوَهُّمِ الوَصْل فيما بعدَها.

٧ - ﴿وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْيِ﴾ [النحل: ٩٠]؛ لِلْعِلَّةِ السَّابقة(٢).

القاعدة الثالثة: يَلْزَمُ الوقفُ على الآية التي فيها ذِكْرُ الجنَّة والثَّواب إذا كان بعدها ذِكْرُ النَّار والعِقَاب:

نحو قوله تعالى: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٨١]، فالوقفُ هُنا مُتعيِّنٌ، ولا يجوزُ أنْ يُوصَلَ ذلك بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [البقرة: ٨٢] ويُقطَعَ على هذا.

وكذا يَلْزَمُ الوقفُ على الضِّدِّ مِنْ ذلك: نحو قوله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ﴾ [الإنسان: ٣١] فيتعيَّنُ هنا الوقفُ، ولا يجوزُ أنْ يُوصَلَ ذلك بقوله: ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ﴾ بل يُقْطَعُ على ما قبله.

ويُقاسُ عليهما ما كان بمعناهما، وما يُخْشَى فيه صَرْفُ جملتين إلى

(١) ينظر: مغني اللَّبيب (٢/ ٥٣٤).

(٢) ينظر: فنون الأفنان (ص١٩٥)، لطائف الإشارات (١/ ٢٦٢)، المهمات في علم الوقف والابتداء، أيمن الشوَّا (ص١٨، ١٩)، الروح والريحان، سيِّد بَغْبُولة (ص٨٥).

معنى إحداهما، أو قَطْعُ جُمْلةٍ عن حَقِّها فيما بعدها[١].

القاعدة الرَّابعة: يجوزُ الوقفُ على الجُمْلَةِ النِّدائيَّة؛ لأنَّها مُستقِلَّةٌ، وما بعدها جملةٌ أُخرَى؛ وإنْ كانَتْ الأُولى مُتَعَلِّقةً بها:

نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ [الأنفال: ٦٤]، وَيظْهرُ أنَّ هذا التَّعلُّقَ مَعْنويٌّ، فالوقف كافٍ، ويُبتدأُ مما بعدَهُ إلا أنْ يَقبُحَ الابتداءُ منه بسبب أنه خطأٌ مَنقُولٌ عَنْ كَافرٍ، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰهُودُ مَا جِئۡتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾ [هود: ٥٣] فحينئذٍ يجبُ العَودُ إلى ﴿قَالُواْ﴾[٢].

القاعدة الخامسة: إذا كانَ الوَصْلُ يُوهِمُ فَسادَ المعنى أو يُغيِّرُ المعنى المرَادَ، فلا يجوزُ الوَصْلُ، بل يَلْزَمُ الوقفُ؛ لِدَفْعِ إيهامِ تغيُّرِ المعنى:

نحو قوله تعالى: ﴿لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٞ وَنَحۡنُ أَغۡنِيَآءُۘ﴾ [آل عمران: ١٨١] فالوقفُ على كلمة ﴿سَنَكۡتُبُ﴾ لازمٌ؛ لأنها لو وُصِلتْ بما بَعْدَهَا لأوهَمَ أنَّ قوله تعالى: ﴿سَنَكۡتُبُ مَا قَالُواْ...﴾ مِنْ ضِمنِ مَقالة اليهود، وهذا باطلٌ؛ لأنَّ هذه الجُملةَ استئنافيَّةٌ[٣].

القاعدة السَّادسة: إذا كانتْ (إذ) لا يَصِحُّ أنْ تكونَ ظَرْفًا لما قبلَها، والوَصْلُ يُوهِمُ أنْ تكونَ ظَرْفًا له؛ فَيَلْزَمُ حينئذٍ الوَقْفُ؛ لِدَفْعِ التَّوَهُّمِ في كونه ظَرْفًا لِمَا قبلَهُ وليس بظَرْفٍ له:

---

(١) ينظر: المكتفى (ص١٣٢، ١٣٣)، نظام الأداء في الوقف والابتداء (ص٢٤)، كليَّات التجويد والقراءات، للعبيدي (ص٣١٥).

(٢) ينظر: البرهان (١/٥١٢)، جهد المقل، للمرعشلي (ص٢٥٥)، الإيضاح في شرح المفصَّل، لابن الحاجب (١/٢٥١)، ترجيحات الزركشي في علوم القرآن، الغانم (ص٢٦٣، ٢٦٤).

(٣) ينظر: كتاب الوقف والابتداء، للسَّجاوندي، تحقيق: محسن درويش (ص١٠٥)، المفرد في الوقوف اللَّازمة، للسَّرَخسي، مجلة البحوث الإسلامية عدد (١٧) (ص١٥٢)، معالم الاهتداء (ص١٨)، الاهتداء (٣٣/أ)، الوقوف اللَّازمة، حمدي خليل (ص٦٤)، الوقف اللَّازم، للقرش (ص٥).

نحو قوله تعالى: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [المائدة: ٢٧]، فلو وَصَلَ به ﴿إِذۡ﴾ صَارَ ظَرْفًا لقوله: ﴿وَٱتۡلُ﴾ فَيَختَلُّ المعنى، بل عَامِلُ ﴿إِذۡ﴾ محذوفٌ؛ أي: اذكُرْ إذ. وَهَذِهِ مِنَ القَواعِدِ التي تَفرَّدَ بها في التَّطبيقات العلامةُ السَّجَاوَنديُّ[١].

القسم الثالث: قواعد الوقف العامَّة:

القاعدة الأولى: تَنْقَسِمُ كَلِمَاتُ القرآنِ الكريمِ وَقْفًا وَوَصْلًا إلى خَمْسَةِ أَقْسامٍ[٢]:

الأوَّل: ما يَتَّصِلُ بما بَعْدَه لَفظًا وَمَعنى، فَهَذا يُوصَل: نحو قوله تعالى: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١]، فـ ﴿ٱللَّهِ﴾ مُتَّصِلٌ بما قبله لَفظًا ومَعنى؛ لأنه مُضافٌ إليه، وَهُوَ مِنْ تمام المضاف.

الثَّاني: ما يَنْفَصِلُ عمَّا بعده معنًى وَلَفْظًا، فَهَذا يُقطَعُ: نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ [البقرة: ٦]، فهو مُنْقَطِعٌ عَمَّا قَبْلَهُ لَفظًا ومعنى.

الثَّالث: ما يَتَّصِلُ لَفظًا ويَنفَصِلُ معنى، فيُختارُ فيه إتْمامُ الوَقفِ عند استيعاب المَعْنَى: نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾ [البقرة: ٧]، فهو مُتَّصِلٌ لَفظًا لمكانِ وَاوِ العطفِ وعَودِ الضَّمِير، وَمُنفَصِلٌ معنًى؛ لأنَّ الختمَ لا يقعُ على الأبصار، ولأنَّ قوله: ﴿غِشَٰوَةٞۖ﴾ رَفْعٌ بالابتداءِ، ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾ موضِعُ خَبرِهِ.

الرَّابع: ما يَنْفَصِلُ لَفْظًا وَيَتَّصِلُ مَعنًى، فيُختارُ فيه إتْمامُ الوَقْفِ عِنْدَ استيعَابِ المعنى: نحو قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ [البقرة: ١٦]،

---

(١) ينظر: علل الوقوف (١/١١٣).

(٢) ينظر: الوقف والابتداء، لابن الغزَّال (١/١٣٠).

فَهُو يَنفَصِلُ لَفظًا؛ لأنه مُبتدأ وَمَا بَعْدَهُ خَبرُهُ، وَيتَّصِلُ مَعْنى؛ لأنه عِبَارَةٌ وَإشَارَةٌ إلى مَنْ تقدَّم ذِكْرُهُم وَهُم المنافِقُون.

الخامِس: ما هُوَ مُتَرَدِّدٌ بين هَذِهِ الأقْسَام، فَتارَةً يَتَّصِلُ بالأوَّل، وَتارَةً بالثاني، وَتارَةً يَقُومُ بنَفْسِهِ، فَهَذا يُوصَلُ ويُوقَفُ بحسَب اقْتِضَاءِ التَّفسِيرِ وَالمعَاني وَالسِّياقِ.

ويَدخُل في هذا القسَم: حروفُ المعاني[1] نحو: كلَّا[2]، بلى، نعم[3]، ذلك، هذا، كذلك[4]، (لو) و(إنْ) الشَّرْطِيَّتان[5].

القاعدة الثانية: أنَّ التَّعلُّق اللَّفظيَّ يَلْزَمُهُ التَّعلُّقُ المعنويُّ، ولا عكس.

وهذه القاعدة ذَكَرها الحُصَريُّ في مَعْرِض ذِكْرِه لمسألة الوقف على رُؤُوسِ الآي[6].

القاعدة الثالثة: يَنقَسِمُ العَطْفُ في النَّظْم القُرْآنيِّ إلى ثلاثةِ أقْسَام[7]:

الأوَّل: أنْ يكونَ العَطْفُ عَطفَ أفرادٍ أو مُفرَداتٍ، فيكون التَّلازمُ اللُّغويُّ أو اللَّفظيُّ شديدًا وقويًّا، وحينئذٍ لا يَصِحُّ الوقف بينها أو على

(١) ينظر: أثر الوقف على حروف المعاني والبدء بها في إثراء المعنى واتساعه، للدُّسوقي، ثم نُشِر هذا البحث مرة أخرى في مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد الرابع، السنة الثانية ١٤٢٨هـ، بعنوان: أثر الابتداء بحروف المعاني والوقف عليها في بلاغة المعنى القرآني واتِّساعه (ص٧٦).

(٢) ينظر: رسالة (كلا) في الكلام والقرآن للطبري، مقالة (كلا)، لابن فارس.

(٣) ينظر: اختصار القول في الوقف على كلا وبلى ونعم، وشرحه، للقيسي، الوقف على كلا وبلى ونعم في القرآن الكريم، للقرش.

(٤) ينظر: بغية عباد الرحمٰن (ص١٢٠ ـ ١٣٠).

(٥) ينظر: رسالة في الوقف على بعض الكلمات في القرآن العظيم، للنَّحَّاس (ص٢٦ ـ ٣٨).

(٦) ينظر: معالم الاهتداء (ص٥٤)، الوقف بين اللُّغة والقرآن (ص٥٧).

(٧) أفادني بادئ الأمر بهذه القاعدة فضيلة الشيخ: محمد شحادة الغُول ـ جزاه الله خيرًا ـ، ثم وجدتُ أصولها في كتب أخرى سيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى.

أحدها: نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٢]، فهنا لا يَصِحُّ الوقف بين هذه المفردات وإنْ كانتْ مَعْطُوفة؛ لِقُوَّةِ العَلاقَةِ اللَّفظيَّة.

الثاني: أنْ يكُونَ العَطْفُ عَطفَ جُمَلٍ كُلُّها تُمثِّل وَحدَةً مَوضُوعيَّةً واحدةً: نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكۡسِبۡ خَطِيٓـَٔةً أَوۡ إِثۡمٗا ثُمَّ يَرۡمِ بِهِۦ بَرِيٓـٔٗا فَقَدِ ٱحۡتَمَلَ بُهۡتَٰنٗا وَإِثۡمٗا مُّبِينٗا﴾ [النساء: ١١٢]، فهنا جُمَلٌ مَعْطُوفَةٌ على بعض، وهي تُمثِّلُ وَحْدَةً مَوضُوعيَّةً وَاحِدَةً، فلا يَصِحُّ الوَقْفُ بينها مُراعاةً لِلْوَحْدَةِ الموضوعيَّةِ الْمُتَرابطَةِ، التي يُضعِفُ الوقفُ قُوَّتَها وَترَابُطَها.

الثالث: أنْ يكُونَ العَطْفُ عَطْفَ جُمْلةٍ على جُمْلةٍ، وَهُمَا يَجْرِيَانِ مَجرَى الجملتينِ المستغنيةِ إحْداهُمَا عنِ الأُخرى، فاللَّاحِقةُ كالمنْفَصِلةِ عَنِ السَّابقة، وَكُلُّ جملةٍ مِنَ الْجُمَلِ الْمَعْطُوفَةِ تحمِلُ معنًى مُسْتَقِلًّا غيرَ محتاجٍ إلى ما بَعْدَهُ: نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلۡمُسَحَّرِينَ ١٨٥ وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا﴾ [الشعراء: ١٨٥، ١٨٦]، فهنا الجملتَانِ مَعطُوفتَانِ عَلى بعضهما، وَجَاءتْ الواوُ لتَفصِلَ بين مَعْنَيَيْهِمَا فتكونُ كُلُّ واحدةٍ ذاتَ مَعْنى مُستَقِلٍّ عنِ الآخر، ومُتَميِّزٍ عنه، وحينئذٍ يجوز الوقفُ على كل جملة، ويَصحُّ الاستئنافُ بما بَعْدَهَا[1].

(١) ينظر: لطائف الإشارات (١/٢٥٦)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم (١١/٣/٤/٣٠ ـ ٣٥)، مِنْ أسرار الجمل الاستئنافية (ص٢٥١، ٣١٨)، أسرار الفصل والوصل في البلاغة القرآنية، صباح دراز (ص٣٢)، قضية الفصل والوصل بين المفردات عند البلاغيين، للصامل (ص٦٥)، الفصل والوصل في القرآن، منير سلطان (ص٧٩، ٩٥)، الفصل والوصل في القرآن الكريم، شكر محمود عبد الله (ص٦٦، ١٤٧)، الإعجاز في نسق القرآن، للخضري (ص١٤٧)، الوقف في العربية على ضوء اللسانيات (ص١٦٢ ـ ١٦٥).

قال أبو الكَرَمِ المبَارَكُ بنُ الفاخِرِ النَّحْويُّ البَغْدَادِيُّ[١]: «الجملةُ التَّأليفيَّةُ المركَّبةُ علَى الاستقلالِ المتسَانِدُ بعضُها إلى بعض مِنْ غير إخلال، إذا تُعُولم إجراؤها في محالِّها ومواضعها، وتُعُورِف إركازُها في مراكزها وأماكنها بكثرة الدُّور والكرور والطروق والمرور أَهَابَ كُلٌّ منها بما يلي فأجابه بما يقتضِيه قبلَه أو بعدَه على حَسَب ما يقتضيه قصده، فاقتضى الموقوفُ عليه ما بُدِئ به بعده، والمبدوءُ به ما وُقِف عليه قبله اقتضاءَ اللَّاجئ مَنْ يلجأ إليه، والمحيلِ مَنْ يحيل عليه، فإذا ضَرَبَ المتكلِّمُ عن أيِّهما كان صفحًا وأَضْرَب، وَذَهَبَ عن ذِكْرِه ونكَّب، قام ببيانه ما منه في النَّفْس، وشَهِدَ بمكانه ما أدركه الحِس، فكان في حُكْم المَذْكُور، وإن كان مطويًّا غير منشور، فاستوى فيه النَّاقِصُ، والتام والموفى النظام، والمُنِيف عن التمام، فجاز أنْ يُوقف على كُلٍّ مِنْهُنَّ كما يُبدأ به، ويُبدأ به كما يُوقف عليه»[٢].

القاعدة الرَّابعة: إذا تقارَبَتِ الوقوفُ فيُوقَفُ على أحسنِها، ولا يُجمَعُ بينها:

نحو قوله تعالى: ﴿فَأُوَٰرِيَ سَوۡءَةَ أَخِيۖ فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ٣١ مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾ [المائدة: ٣١، ٣٢]، فَهُنَا يُوجَدُ وَقْفٌ على كُلٍّ مِنْ: ﴿أَخِيۖ﴾ و﴿مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ و﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾، فنلحظ أنَّ الوُقُوفَ هُنَا مُتَقَارِبَةٌ، وَقَدْ أَشَارَ

---

(١) هو: المبارك بن الفاخر بن محمد بن يعقوب النَّحْوي البغدادي، يكنى أبا الكرم، إمام في اللُّغة والنحو، ولد سنة إحدى وثلاثين وأربع مئة، روى عن: طاهر الطبري، والحسين الجوهري، وغيرهما. وروى عنه: الناس واستفادوا منه أدبًا كثيرًا. وَصَنَّفَ التصانيف الرَّائقة. مات سنة خمس مئة، وله من العمر تسع وستون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.

ينظر: إنباه الرواة (٣/ ٢٥٦)، بغية الوعاة (٢/ ٢٦٣).

(٢) جمال القراء وكمال الإقراء (٢/ ٥٥١، ٥٥٢)، وطبعة دار المأمون للتراث (ص٦٧١ - ٦٧٢).

الأشْمُونيُّ إلى أنه يُخْتَار أحسنُها ولا يُجمَعُ بينها، وهذا فيه توافُقٌ مع ما ذكره ابنُ الجزريِّ في نَشْره ضِمْنَ التَّنْبيهَاتِ في فَصْلِ الوَقْفِ والابتداء، حيثُ نَبَّهَ على أنه لا يُغتفَرُ الوقفُ ولا يَحسُنُ في حَالِ قِصَرِ الْجُمَلِ وتَقَارُبِهَا، حتى ولو لم يكنِ التَّعَلُّقُ لَفْظيًّا إلا في حالاتٍ محدَّدةٍ؛ كَجَمْعِ القِرَاءَات، وقصد التعليم، وإظهار ما في الوُقُوف مِنَ البيانِ والتنبيهات الخفية، فإذا كان القصدُ كذلك فإنه يَصِحُّ الوقفُ المتقارب ولو على كلمةٍ وَاحِدةٍ[١].

وهذه قَاعِدَةٌ في التَّرْجيح بين الوقُوفِ الحسَنَة.

القاعدة الخامسة: كُلَّمَا كانَ التَّعَلُّقُ أشدَّ وأكثرَ كانَ الوقفُ أنقصَ، وكُلَّما كان أضعفَ وأوهى كان الوقفُ أقربَ إلى التَّمَام، والتَّوَسُّطُ يُوجِبُ التَّوَسُّطَ:

وهذه قاعدةٌ في تقسيم الوقفِ، ومقياسُهُ في القُوَّة والضَّعف مِنْ جِهةِ مُتعلَّقاته.

ويَحْسُنُ أنْ أُنبِّه هُنَا أنَّ التَّعَلُّقَ على ضربين:

الضَّرْبُ الأوَّل: التَّعَلُّقُ الْمَعْنويُّ، ويُعْنَى به: أنْ يكونَ هناك ارتباطٌ في المعنى بين الكلمة الموقوفِ عليها مع ما قبلها وبين ما بعدها. فإنْ تمَّ المعنى ولم يَتَعلَّق بما بعدَه لا لَفْظًا ولا مَعْنًى فهو الوقفُ المصطلحُ عليه بالتَّام؛ فيُوقفُ عليه ويُبتدَأ بما بعده. وإنْ كانَ ثَمَّة تعلُّقٌ مِنْ جهةِ المعنى بما بعده دُونَ اللَّفْظ فهذا هو الوقفُ المصطلحُ عليه بالوقف الكافي؛ فيجوزُ الوقفُ عليه والابتداء بما بعده.

الضَّرْب الثاني: التَّعَلُّقُ اللَّفْظِيُّ، ويُعنى به: ارتباطُ الكلمة الموقوفِ

---

(١) ينظر: النشر (١/ ٢٣٦)، منار الهدى (ص١١٩).

عليها مع ما قبلها وبين ما بعدها مِنْ جهةِ الإعرابِ، بشرطِ أنْ يكونَ ما قبلَها كلامًا تامًّا مُفيدًا.

فإنْ كانَ التَّعلُّقُ مِنْ هذه الجهة فهذا الوقفُ المصْطَلح عليه بالوقف الحسن؛ فيَجُوز الوقفُ عليه لِتَمامِهِ، ولا يجوزُ الابتِدَاءُ بما بعده؛ لِتَعلُّقِهِ بما قبله لَفْظًا لا معنى أمَّا إذا لم يتمَّ معنًى، الكلام وتعلَّقَ بما بعدَه لَفْظًا فهذا هو الوقفُ المصطلحُ عليه بالوقف القبيح؛ فلا يجوزُ تَعمُّدُ الوقفِ عليه إلا لضرورةٍ مع العَودَةِ لِلْعَطفِ مِنْ مكانٍ مُناسبٍ.

هذا التَّقْسِيمُ الرُّباعيُّ هو الشَّائعُ الذي ارتضاه أكثرُ أهْلِ الأداءِ مِنَ القُرَّاءِ: التَّامُّ ـ الكافي ـ الحسنُ ـ القبيحُ، ومنهم مَنْ زَادَ القِسْمَةَ بناءً على هذه القاعدة: وذلك كَمَنْ أضافَ الوقفَ الصَّالح لِعِلَّةٍ وهي: قد يكونُ تَعَلُّقُ ما بعد الكلمة الموقوف عليها تعلُّقًا معنويًّا ولفظيًّا، إلا أنَّ التَّعلُّقَ اللَّفظيَّ أرْجَحُ مِنَ التَّعلُّقِ المعنويِّ(١).

القاعدة السَّادسة: أنَّ الوقفَ يَتَفاضَلُ في المرتبة الواحدة؛ كالتَّامِّ والكافي والحسن، وأعظمُ ما يكونُ مِنَ التَّمامِ والكِفَايةِ والحُسْنِ في رُؤُوسِ الآي دُون أجزائها(٢):

وهذه القاعِدَةُ هي ثَمرَةُ القاعدة الخامسة؛ إذْ إنَّ التَّفَاوُتَ نتيجةُ القُوَّة والضَّعْف في المُتَعَلَّقات.

يقول أبو عمرو الدَّانيُّ:

«وبَعْضُهُ يَفْضُلُ فِي الْكِفَايَهْ ... بَعْضًا وَذَا يُدْرَكُ بِالدِّرَايَهْ»(٣)

(١) ينظر: البرهان (١/ ٥٢٤)، معالم الاهتداء (ص٣٥)، الوقف بين اللُّغة والقرآن (ص٥٧، ٥٨، ٧٧)، المنح الفكرية، القاري (ص٢٥١)، بيان جهد المقِل، للمرعشي (ص٢١٦).

(٢) ينظر: المكتفى (ص١٤٤).

(٣) الأرجوزة المنبِّهة، للداني، رقم البيت (١٠٦٢)، (ص٢٦٩).

القاعدة السَّابعة: ليس في القُرْآنِ وَقْفٌ وَاجبٌ شَرْعًا، ولا حَرَامٌ إلا ما أفسَدَ المعنى:

وقد نَظَمَهَا ابنُ الجزريِّ بقوله:

«وَلَيْسَ في القُرآنِ مِنْ وَقْفٍ يَجِبْ ... ولا حَرَامٍ غيرِ مَا لَهُ سَبَبْ»(١)

وإنما قولُ الأئمَّةِ في هذا الباب: هذا وَقْفٌ وَاجِبٌ، أو هذا لا يجوزُ، مِنْ جِهَةِ الصِّناعَةِ والأداءِ لا مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ، وَهَذا مَعْلُومٌ عِنْدَ أرْبَابِ الفُنُون.

ولا يُوجَدُ في القرآن وَقْفٌ حَرَامٌ أو مَكْرُوهٌ بحيث يأثَم مرتكبُه أو يُذَمُّ، ويُعاقَبُ على فعله أو يُعاتَبُ، اللَّهُمَّ إلا إنْ كانَ هُنَاك سببٌ يقتضي تحريمَ الوقف(٢).

القاعدة الثامنة: الوَقْفُ على رُؤُوسِ الآي سُنَّةٌ مُطْلَقًا(٣):

وهذه مسألةٌ وَقَعَ فيها الخُلْفُ عِنْدَ أهْلِ الفَنِّ، وكَثُرَ حولَها الكلامُ عند المتقدِّمين والمتأخِّرين، وأفْضَلُ مَنْ كَتَبَ فيها وَصَنَّفَ ـ فيما وقفتُ عليه ـ اثنان:

١ ـ الشيخ: محمود خليل الْحُصَريُّ في كتابه: مَعَالِمُ الاهتِدَاءِ إلى مَعْرِفَةِ الوقُوفِ والابتداء.

٢ ـ الدكتور: عبد الله الميمُونيُّ في رسالته اللَّطِيفَةِ: فَضْلُ عِلْمِ الوَقْفِ والابتِدَاءِ، وَحُكْمُ الوَقْفِ على رُؤُوسِ الآياتِ(٤).

(١) منظومة المقدِّمة، رقم البيت (٧٨)، (ص٨).

(٢) ينظر: الطِّرازات المعلمة في شرح المقدمة، للأزهري (ص٢٠٣، ٢٠٤)، معالم الاهتداء (ص٩٢).

(٣) ينظر: المكتفى (ص١٤٦ـ١٤٥)، النشر (١/ ٢٢٦).

(٤) كلا الكتابين مطبوع.

وَهَذِهِ القَاعِدةُ مَعْدُودةٌ حتى عند الْمُخَالِفِينَ في هذه المسألة؛ لأنَّ رُؤُوسَ الآيِ مَحَلٌّ لاكْتِمَالِ المعنى وتمامِ الكَلامِ غالبًا.

القاعدة التَّاسِعَة: يَعْتَمِدُ تحديدُ نوعِ الوَقْفِ وَحُكْمِه على ثلاثةِ أركان:

١ ـ الرَّوَابطُ اللَّفْظِيَّة.

٢ ـ المعنَى الخاصُّ بكل عِبَارةٍ.

٣ ـ السِّيَاقُ العَامُّ، أو الموضُوع للآيَاتِ أو الآيَة[١].

وهَذِهِ مِنَ القَوَاعِدِ النَّافِعَةِ للمُبتدِئين وَللمُتَقدِّمين؛ إذ بها يُعرَفُ مَوَازِينُ العُلَمَاءِ في الْحُكْم على الوقُوفِ، ويُدْرَكُ قَدْرُ المتكلِّمين في مَسَائِلِهَا وَأَحْكَامِهَا.

القاعدة العَاشِرة: إذا احْتَكَم وَقفٌ لإعْرَابينِ أحدُهُمَا لا يُحْوِجُ إلى تقديرٍ، والآخَرُ يُحْوِجُ إلى تقديرٍ، فيُصَارُ إلى الوَقْفِ الذي لا يُحْوِجُ إعْرَابُهُ إلى تقديرٍ:

وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ عَامَّةٌ في اللُّغَةِ وفي الوَقْفِ[٢].

المَطْلَبُ الثَّانِي

الآثارُ المترتبةُ على قواعدِ الوقفِ

إذا نَظَرَ البَاحِثُ في قواعد الوقف وما حَمَلَتْ في جَعْبتها مِنَ الفروع والأمثلة التطبيقية في كتاب الله تعالى والاستثناءات = أدرَكَ لا مَحالةَ أنَّ لها آثارًا تنشأ عن الوقف على كلمات القرآن وحروفه، قد نبَّه عليها

(١) **ينظر**: قواعد التجويد، للقارئ (ص١٠٨).

(٢) **ينظر**: معالم الاهتداء (ص٣٢).

العلماءُ قديمًا وحديثًا، وضَمَّنُوها كتبهم[١]، وربَّما أفردوها بتصانيفَ خاصَّةٍ[٢]، والهدفُ مِنْ وراء إيرادها لم يكن مُجرَّدَ دِراسة فقط!! بل كان أيضًا من أجل إظهار الثِّمار العمليَّة لظاهرة الوقف الصَّوتيَّة، وقدِ استطاعوا بهذا الاهتمام المزدوج أنْ يصلوا إلى ما أرادوا في ذلك. وقد آثرْتُ في هذا المطلب أنْ أكتفيَ بذكر ثلاثةِ آثار تكون مَعُونةً لِلْمُبْتَدِئين، وتَذْكِرةً للمُنْتَهين، وَهَذا بيانُها:

الأثر الأوَّل: رَبْطُ القَارئِ بين الوَقْفِ وَالابتِدَاءِ وَغَيرِهِ مِنَ العُلُومِ:

إنَّ وقوف القارئ الحاذق على كلمات القرآن، وتَلَمُّسَه قواعدَ أئمَّة الوقف في ذلك = يَنُمُّ عن فَهْمٍ ثاقِبٍ وَدِرايةٍ وَاسِعَةٍ لأُصُولِ هذا العِلْمِ ومفاتِحِه، ولا ريب أنَّ اطِّلاعَه على ما كَتَبَه المتخصِّصون مِنَ القَوَاعد والضَّوابط لعملية الوَقْفِ يجعلُه قارئًا مَوْسُوعيًّا، وعلى صِلَةٍ وثيقةٍ بالعُلُوم التي يحتاج إليها الوقفُ ويقوم عليها، وهذه العَلاقةُ الوطيدة جَعَلَتْ منه عِلْمًا مُتَشعِّبًا؛ إذ يَستفيدُ مِنْ هذه العلوم في مقاييسِه ومعاييرِه في تحديد مواضعِ الوقف ومَحالِّ الابتداء.

ويُمكِنُنا مُلاحَظةُ العلاقة هذه بصورةٍ وَاضحةٍ مِنْ خِلالِ بَيَانِ سِمَاتِ عَالِمِ الوَقْفِ والمتَخصِّصِ فيه[٣]، يقول أبو بكر بن مجاهد: «لا يَقُومُ بالتَّمَام إلا نَحْويٌّ عَالِمٌ بالقراءة، عَالِمٌ بالتَّفْسير، عَالِمٌ بالقَصَصِ وتَلْخِيص

(١) هذا ما جرى عليه عمل المصنِّفين في عِلْمَي التجويد والقراءات.

(٢) هذا ما جرى عليه عمل بعض المصنِّفين في إفراد باب المقطوع والموصول، أو باب الوقف على أواخر الكلم بمصنفات خاصة، وهذان الموضوعان هُما بعض آثار الوقف والابتداء.

(٣) **ينظر**: علم الوقف والابتداء، للحربي (ص٣٧)، الوقف والابتداء في ضوء علم اللِّسانيات الحديث، د. أحمد عارف حجازي (ص١٠٩).

بعضِها من بعض، عالمٌ باللُّغة التي نزل بها القرآنُ»(١)، وقال غيرُه: «يحتاج صَاحِبُ عِلْمِ التَّمَامِ إلى المعْرِفَة بأشياءَ مِنِ اختلافِ الفُقَهَاءِ في أحكامِ القُرْآن»(٢).

هَذَانِ النَّصَّانِ يحمِلانِ أهمَّ الصِّفَاتِ الوَاجِبِ تَوَافُرُهَا في القَارِئِ الذي يقولُ برأيه في مسائلِ الوقف ويُبْديه، وهي:

١ ـ **العِلْمُ بالنَّحْو**: فرَّقَ النَّصُّ الأوَّلُ بين النَّحْو واللُّغَة، وإنْ كان الأوَّلُ مُنْتَسِبًا للثاني، لكنَّ أهمِّيَّته فَرَضَتْ هيمنتَه؛ إذِ الحُكمُ على الوقوف وبيان مُسوِّغاتها يتطلَّبُ معرفةً من الإعراب تؤهِّلُه للقول فيه؛ إذِ الوقفُ يُؤثِّر في المعنى، وهذا بدوره يُؤثِّر في الإعراب، ومِنْ ثَمَّ كان لزامًا لمن يَمَّمَ وَجْهَهُ لِدِرَاسَةِ الوقف في القرآن أنْ يكُونَ مُلِمًّا بأوجُهِ الإعْرَابِ المختلفة، وما يَستوجبُهُ كُلُّ وجهٍ مِنْ وَقفٍ في القِرَاءَةِ عند موضعٍ مُعيَّنٍ؛ لِذا لا غَرْوَ أنْ يكُونَ النَّحوُ أوَّلَ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ الحاكم على الوُقُوف، وأَهمَّ مِقياسٍ لبيان مَوَاضِعِ الوقف وأنواعه والتَّرْجيحِ بينها(٣).

ومِنَ الأمثلة التي تُوضِّحُ مدى ارْتِبَاطِ الوَقْفِ بالإِعْرَاب: قولُه تعالى: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ﴾ [الحج: ٧٨] حيثُ قال النَّحَّاس: «مَنْ قال: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ﴾ مَنْصُوبةٌ بمعنى كَمِلَّةِ، وأَعْمَلَ فيها ما قبلها لم يقف على ما قبلها، ومَنْ نَصَبَها على الإغراء وَقَفَ على ما قبلها»(٤)، فهُنا يحتاجُ القَارِئُ إلى المقياس النَّحْوي لمعرفة مكان الوقف، ويَدفعُه إلى التزوُّد مِنْ عِلْمِ النَّحو قِراءةً، واستِشْرَاحًا لمتونه وكتبه، وأنَّ مَنْ لم يَعرِفْ أوَّلِيَّاتِ الإعراب لا يستطيعُ أنْ يكون قيِّمًا على وقوف القرآن وأنواعه.

(١) القطع والائتناف (ص٩٤). (٢) القطع والائتناف (ص٩٤).
(٣) ينظر: ظاهرة الإعراب في النَّحو العربي: (ص٢٠٩، ٢١٠).
(٤) القطع والائتناف (ص٩٥).

٢ ـ **العِلْمُ بالتَّفْسير**: لأنَّ التَّفسير توضيحٌ للمعاني، وعالِمُ الوقف مهمَّتُهُ البحثُ عن المعنى التام الذي به يظهر المعنى؛ إذ الوقفُ أثرٌ عن فهم المعنى، ومَنِ اختار وقفًا فقد فسَّر!!(١)؛ ولهذا كان على القارئ أنْ يحرِصَ على فَهْمِ المعاني قبل وقوفه؛ كي يُنزل التفسيرَ منزله المناسب.

ولا تَقِفُ هِمَّةُ القارئ على معرفة التفسير من عدمه فقط، بل تتجاوزه إلى معرفة الرَّاجح من أقوال المفسِّرين، والشَّاذ والغريب من التفسير؛ حتى لا تُحمَلَ ألفاظُ القرآن ووقوفُه على مَعَانٍ لا تليقُ به، وهذا فيه خطر عظيم؛ لأنَّ فيه بيانًا أنه مرادُ الله تعالى.

قال أبو جعفر النَّحَّاس: «فقد صار في معرفة القطع والائتناف التفريقُ بين المعاني، فينبغي لقارئ القرآن إذا قرأ أن يتفهَّم ما يقرؤه، ويَشغَلَ قلبَه به، ويتفقَّد القطع والائتناف، ويحرص على أن يُفهم المستَمِعين في الصَّلاة وغيرها، وأن يكون وَقْفُهُ عند كَلامٍ مُسْتَغْنٍ أو شَبِيهٍ، وأن يكون ابتداؤه حَسَنًا»(٢).

ومن الأمثلة التي تُوضِح مدى ارتباط الوقف بالتفسير: قوله تعالى: ﴿قَالَتۡ إِنَّ ٱلۡمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرۡيَةً أَفۡسَدُوهَا وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗۚ وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤] حيث اختلف المفسِّرون في قائل ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾ على قولين اثنين مشهورين:

القول الأوَّل: أنَّ هذا من كلام الله ابتداء، وهو تقريرٌ لقول بلقيس(٣). وعلى هذا القول يُوقَفُ على ﴿أَذِلَّةٗۚ﴾، ويُستأنَفُ من ﴿وَكَذَٰلِكَ﴾؛ لأنها جملة ابتدائية.

(١) ينظر: وقوف القرآن وأثرها في التفسير (ص٢٩).
(٢) القطع والائتناف (ص٩٧).
(٣) بلقيس بنت الهدهاد بن شرحبيل، من بني يعفر بن سكسك، مِنْ حِمْير، ملكة سبأ، كانت سامية مثل العرب، عبدت الشمس مع قومها، فلما جاءها خطاب سليمان بن داود ﷺ والتَقَتْ به فآمَنَتْ. =

القول الثاني: أنَّ هذا مِنْ تمام كلامِ بلقيس، وهو تأكيدٌ منها مرَّةً أُخرى لقولها السَّابق. وعلى هذا القول لا يُوقَفُ إلَّا على رأس الآية ﴿يَفْعَلُونَ﴾؛ لأنه تمام كلام بلقيس[١].

وإذا تقرَّر هذا فإنَّ على القارئ أنْ يقرأ في كتب التفسير، وأنْ يعرفَ أنواعَ التفاسير وطرقَها والسُّلَّم الذي يُعينه على التَّرقِّي فيها، ويحرص على كتب أئمة السَّلف الصَّالح الذين أبانوا معانيَ القرآن دون تحريف ولا تغيير، وكان اجتهادُهم مبنيًّا على الأصول المرعيَّة والقواعد الفقهيَّة، ولم يك للبدعة فيها مَدْخَلٌ ولا استِبْطان، ولا للأهواء فيها مَطْمَعٌ ولا إعْلان.

٣ ـ **العِلْمُ بعُلُوم القِراءة**: وتشمَل: التجويدَ، والقراءاتِ، والرَّسْمَ، والضبطَ، والفواصلَ، وغيرَها. هذه الفنونُ لا شكَّ أنها تُعينُ القارئَ على حُسن أداء الكلمات والحروف، ومعرفةِ تركيب النظم القرآنيِّ، وتصوُّرِ تواليفه التي جمعت جُمَلَه وأفرادَه على نحوٍ مُتَناسِق. وإنَّ أهمَّ هذه الفنون في علم القراءة التي لها أثرها الواضح في الوقف هو: القراءات؛ إذ ترى أنَّ الوقف يختلف باختلاف القراءة، وتكون الكلمة محلًّا للوقف على قراءة، ولا تَصْلُح محلًّا له على قراءة أخرى. وقد مرَّ معنا من الأمثلة والإفادة ما يُغني عن التطويل والإعادة.

٤ ـ **العِلْمُ باللُّغة**: واللُّغة تشمل علومًا كثيرة، أهمُّها: النَّحو، البَلاغَة، الأدب، الشِّعر، وغير ذلك. وهذه تُمَكِّن القارئَ من معرفة أساليبِ الكلام عند العرب، وطرق تأدية المعنى نظمًا ونثرًا؛ إذ الاطِّلاع على مِثْلِ هذه العلوم مما يُقوِّي العارضةَ، ويُثبِّتُ الحُجة، ويُوسِّع

= ينظر: الأعلام (٢/ ٥١)، أعلام النساء (١/ ١٤٢).

(١) ينظر: القطع والائتناف (ص٥٣٦)، المكتفى (ص٤٢٩).

المدارك، ويُعين على إيقاع الكلام في أحسَنِ مواقِعِه، وهذا كُلُّه مما يحتاج إليه القارئ الحاذق[١].

٥ ـ **العِلْمُ بالفقه**: الذي هو معرفة الأحكام الشرعية بالأدِلَّة التفصيليَّة، وتتبدَّى أهميةُ الفقه حين يترتب حكمٌ شرعي على وقف القارئ على جملةٍ مُعيَّنةٍ، ويتعذَّر هذا الحكم الشرعي إذا وَقَفَ في مكان آخر، ومثَّلوا لذلك بآيتي سورة النور [٤ ـ ٥]، وقد مرَّت معنا وأمثالها في الفصل الثاني.

٦ ـ **العِلْمُ بالقَصَص**: وهي الأخبار والرِّوايات التي يتتبَّعُها القاصُّ ويرويها. والقَصَص القرآني نوعان: قَصص الأنبياء، وقَصص غيرهم، وَوُصِفَ كُلُّه بأنه أحسن القَصَص، وذلك في تَصْويرِه الفَنيِّ، وجَماله البيانيِّ، وعَرْضِه البلاغيِّ[٢]. وتأتي أهميَّةُ علم القَصص بالنِّسبة لدارس الوقف: أنه يتطلب حُسنَ تعلُّمٍ وإدراكٍ واستيعابٍ للقَصص القرآني الذي شمِل مساحةً كبيرة في القرآن، بحيث لا تكاد تخلو منه سُورةٌ، بل بعضُ السُّورِ استغرق القَصَصُ آياتِها، كَسُورة القَصَص وسُورة يوسف[٣]. كما أنَّ فهم وتدبُّرَ القَصَص يُعين على فهم السِّياق الذي جاءت مِنْ خلاله، وهذا يُبيِّن للباحث في الوقف طرق مواضعَ الوصلِ والفصلِ.

مِنْ أهميَّته أيضًا: أنَّ القَصَص يتبعُها بعضُ العِبر والدَّلالات المرتبطة بها، فإذا كان القارئُ على علمٍ ودراية بها استطاع استخراجَ الحقائق واللَّطائف التي تَتْبَعُهَا مِنْ خِلالَ ما يُمكن أن يُبرزه من وقوفٍ وابتداءات حَسَنَة تتجلَّى فيها التوجيهاتُ والاستنتاجاتُ التحليليَّة.

(١) ينظر: علم الوقف والابتداء، للحربي (ص٣٨).
(٢) ينظر: القصص القرآني، صلاح الخالدي (ص٢١، ٢٨).
(٣) ينظر: القصص القرآني (ص٢٧)، قصص القرآن الكريم، فضل عباس (ص٤٤).

ومن الأمثلة التي تُوضِّح مدى ارتباط علم القَصَص بالوقف: قوله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، حيثُ وَقَعَ الخُلْفُ بين علماء الوقف في بعض الوقوف، وسَبَبُه: هل الآية لها تَعَلُّقٌ بقصة زيد بن حارثة[١] رضي الله عنه أم لا؟ وذلك على قولين اثنين:

القـول الأول: مَنْ يرى أنَّ الآية لها علاقةٌ بزيد رضي الله عنه، وحينَها يُوقَف على قوله ﴿وَاتَّقِ اللَّهَ﴾؛ لأنه آخِرُ كلام النبي ﷺ لزيد رضي الله عنه، ثم يُستأنف مِن ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ﴾ لأنه كلام الله عز وجل لنبيِّه ﷺ، فالوصلُ يُوهِمُ أنَّ النبي ﷺ هو القائل هذه الجملة لزيد رضي الله عنه وليس الأمر كذلك.

القول الثاني: مَنْ يرى أنَّ الآية لا علاقة لها بزيد رضي الله عنه وأنَّ الخطابَ من بداية الآية للنبي ﷺ، وعليه فلا وقفَ على قوله: ﴿وَاتَّقِ اللَّهَ﴾؛ لارتباط الخطاب بعضِه ببعض[٢]. فهذا مِثالٌ على إحدى قَصص القرآن، وكيف كان لها الأثر في تحديد موطن الوقف والابتداء.

هذه هي العلوم السِّتة الواردة في نصَّين لمُتَقدِّمين مِنْ عُلمائنا، نقلهما أبو جعفر النَّحَّاس في مطلع كتابه: القطع والائتناف؛ مما يُدلِّلُ على أنَّ المشتغلَ بعلم الوقف والابتداء لا يستغني أبدًا عن الاشتغال بالعلوم المسانِدةِ له، وهذه هي أُولى آثارِ قواعد الوقف.

---

(١) زيد بن حارثة بن شراحيل بن كعب بن عبد العزى بن يزيد بن امرئ القيس، الأمير الشهيد النبوي، المسمَّى في سورة الأحزاب، يكنى أبا أسامة، سيد الموالي، وأسبقهم إلى الإسلام، وحِبُّ رسول الله ﷺ. قُتِل في مؤتة سنة ثمان، وله من العمر خمس وخمسون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: طبقات خليفة بن خياط (١/١٤)، سير أعلام النبلاء (١/ ٢٢٠).

(٢) **ينظر**: زاد المسير (٦/ ٣٨٧)، منار الهدى (ص٣٠٨)، أضواء البيان (ص١٣٥).

الأثر الثاني: **اختلاف العلماء في عدد أنواع الوقف، ومُسَمَّى مصطلحاته، وألفاظ تقديراته:**

هذا أهمُّ أثرٍ ناشئٍ عن قواعد الوقف، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الاختلاف في ألفاظ تقديرات الوقف:

النَّاظر في كتب الوقف والابتداء يلمح اختلاف العلماء في الدَّلالة على تقديرات الوقف باختلاف المواضع في القراءة[١]، حيث استعملوا ألفاظًا متباينةَ اللَّفظ، متقاربةَ القصد، وهذه الألفاظ هي:

أ ـ أوجُه: وعبَّر بهذا اللفظ كلٌّ مِنْ:

١ ـ ابن الأنباريُّ: حيث قال: «اعلم أن الوقفَ على ثلاثة أوجُه»[٢].

٢ ـ ابن أوس[٣]: حيث قال: «فالوقف على ثلاثة أوجه»[٤].

٣ ـ ابن الغزَّال: حيث قال: «اعلم أنَّ الوقف في القرآن على أربعة أوجه»[٥].

ب ـ ضروب: وعبَّر بهذا اللفظ كُلٌّ من:

١ ـ الهُذَليُّ: حيث قال: «واعلم أنَّ الوقوفَ على ضروب»[٦].

---

(١) **ينظر**: معجم علوم القرآن (ص٣١٩)، مجلة معهد الإمام الشاطبي، العدد (٩)، (ص٢٩٧).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء (١/ ١٤٩).

(٣) أحمد بن محمد بن أوس الهمذاني، يكنى أبا عبد الله، إمام مقرئ، روى عن: أحمد بن بُديل، وعبد الحميد بن عصام، وآخرين. وروى عنه: صالح بن أحمد. مات سنة ثلاث وثلاثين وثلاث مئة، وقيل: حدود الأربعين، وله من العمر تسعون سنة ونيِّف، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٨٨)، غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ١٠٧).

(٤) الوقف والابتداء (١/ب).

(٥) الوقف والابتداء (١/ ١٣٤).

(٦) مجلة الشريعة والقانون، العدد (٣٤)، (ص٣٩٨).

٢ ـ الهَمَذَانيُّ: حيث قال: «اعلم أنَّ الوقف في كتاب الله تعالى على خمسة أضرُب»[١].

ج ـ **درجات**: وعبَّر بهذا اللفظ العُمَانيُّ، حيث قال: «وهي خمس درجات»[٢].

د ـ **أقسام**: وعبَّر بهذا اللفظ كثيرون، وهو أكثر الألفاظ استعمالًا عند القُدامى، أمثال:

١ ـ الدَّانيُّ: حيث قال: «الوقف على أربعة أقسام»[٣].

٢ ـ السَّخَاويُّ: حيث قال: «والوقف على أربعة أقسام»[٤].

وتابَعهما على ذلك: النَّكْزاويُّ[٥]، ابنُ الطَّحَّان[٦]، الجَعْبَريُّ[٧]، ابنُ الجزريُّ[٨]، وآخرون[٩].

هـ ـ **مراتب**: وعبَّر بهذا اللفظ كُلٌّ من:

١ ـ السَّجاوَنْديُّ: حيث قال: «الوقف على خمس مراتب»[١٠].

٢ ـ الأشمونيُّ: حيث قال: «مراتب الوقف»[١١].

وتابعهما على ذلك: السَّمَرقنديُّ[١٢]، وزكريا الأنصاريُّ[١٣].

و ـ **أنواع**: عبَّر بهذا اللَّفْظ السُّيوطيُّ، حيث قال: «اصطلح الأئمَّة على أنَّ لأنواعِ الوقف والابتداء أسماءً»[١٤].

---

(١) الكشف والبيان (١٤٦/ب).
(٢) المرشد (١/ ١٢).
(٣) المكتفى (ص١٣٨).
(٤) جمال القراء (٢/ ٥٦٣).
(٥) **ينظر**: الاقتداء (١/ ١٩٠).
(٦) **ينظر**: نظام الأداء (ص٢٨).
(٧) **ينظر**: وَصْف الاهتداء (١/ ٣٠).
(٨) **ينظر**: النشر (١/ ٢٢٥).
(٩) أمثال الزركشي في البرهان (١/ ٥٠٣)، وابن الجوزي في فنون الأفنان (ص١٩٤).
(١٠) الوقف والابتداء (ص١٠٤) تحقيق: محسن درويش.
(١١) منار الهدى (ص١٠).
(١٢) **ينظر**: نُجُوم البيان (١/ ١٣٩).
(١٣) **ينظر**: المقصد لتلخيص ما في المرشد (ص٥)، دار المصحف.
(١٤) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٥٤٣).

القسم الثاني: الاختلافُ في مُسمَّى مصطلحات الوقف:

تَعدَّدتِ المسمَّيات في مصطلحات الوقف، وكُلُّها تعود إلى اجتهادِ كُلِّ عَالِمٍ في تقديره، وبعضها مُتَقَارِبةٌ، وَأُخْرَى مُتَدَاخِلَةٌ؛ وهَذا يَدُلُّ على أنَّ التَّمْييز بينها يحتاج إلى مزيدٍ مِنَ الدِّقَّة والرَّوِيَّة[١].

وهي كالتَّالي: الكامل، التَّامُّ، شبيهٌ بالتَّامِّ، الأتمُّ، الكافي، الحسن، شبيهٌ بالحسن، الصَّالِح، المفهوم، القبيح، شبيهٌ بالقبيح، والمُحَال، وشبهُ المُحَال، النَّاقص، شبيهٌ بالنَّاقص، الأنقص، اللازم، المطلق، الجائز، المُجَوَّز لوجه، المُرَخَّص ضرورةً، وَقْفُ البيان، وَقْفُ السُّنَّة، المُتَجَاذب.

القسم الثالث: الاختلاف في عدد أنواع الوقف:

أكثَرَ العُلماءُ مِنَ الكلام في عَدَدِ أنواع الوقف[٢]، وبعضُها له وجاهتُه في تَعداده، وحكمتُه الظاهرة، وبعضُهم على الضِّد مِنْ ذلك، ويُمكنُ إجمالُ الأقوال المشهورة منهم حسَب التَّسلْسُل العَدَدِيِّ في هذه الأقوال المحصورة:

القول الأول: ذهب ابنُ سَعْدَان إلى أنَّ العدد اثنان: التَّامُّ، القبيح[٣].

القول الثاني: ذهب ابنُ الأنباري إلى أنَّ العدد ثلاثة: التَّامُّ، الحسن، القبيح[٤]. وتَابَعُه على العَدَدِ والمسَمَّى:

---

(١) **ينظر**: مجلة معهد الإمام الشاطبي، العدد (٩)، (ص٢٩٨).
(٢) **ينظر**: النشر (١/ ٢٢٥)، معرفة الوقوف، للتهانوي (ص١٦)، الوقف بين القُرَّاء والنُّحَاة، بودلال (ص١٥).
(٣) **ينظر**: الوقف والابتداء، لابن سعدان (٤١/ ٧٦).
(٤) **ينظر**: إيضاح الوقف والابتداء (١/ ١٤٩).

ابنُ الجَوزيّ[(١)(٢)]. وَتَابَعَهُ على العَدَدِ وَخَالَفَهُ في بعضِ المسمَّيات ابنُ أَوْس[(٣)]، وهي: التَّامُّ، الكافي، الحسن.

القول الثالث: ذهب أبو عمرو الدَّانيُّ إلى أنَّ العدد أربعة: التَّامُّ، الكافي، الحسن، القبيح[(٤)]. وَتَابَعَهُ على العَدَدِ والمسَمَّى كُلٌّ مِنْ: ابنُ الطَّحَّان[(٥)]، السَّخاويُّ[(٦)]، ابنُ الجزريّ[(٧)]، الصَّفاقسيُّ[(٨)(٩)]. وَتَابَعَهُ على العَدَدِ وَخَالَفَهُ في بعضِ المسمَّيات: ابنُ الغزَّال، وهي: التَّامُّ، الكافي، الحسن، البيان[(١٠)]. وكذا النَّكْزَاويُّ، وهي: التَّامُّ، الكافي، المفهوم، القبيح[(١١)].

القول الرَّابع: ذهب أبو حاتمٍ السِّجِسْتَانيُّ إلى أنَّ العدد خمسة:

---

(١) عبد الرحمٰن بن علي بن عبد الرحمٰن بن علي القرشي البكري الصديقي الحنبلي، عُرِف جَدُّهم بالجوزي؛ لجوزة كانت في دارهم بواسط، لم يكن بها جوزة سواها. يُكنى أبا الفرج، يُلقب جمال الدين، حافظ علامة واعظ، ولد - تقريبًا - سنة إحدى عشرة وخمس مئة ببغداد. صَنَّف كثيرًا من الكتب والمؤلفات. روى عن الدينوري، والأنماطي، وجماعات. وروى عنه: ابنه محيي الدين، وسبطه ابن قِزْأُوغْلي، وآخرون. مات سنة سبع وتسعين وخمس مئة، وله من العمر ست وثمانون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: طبقات الحفَّاظ (ص٤٧١)، طبقات المفسرين، للداودي (١/ ٢٧٥).

(٢) ينظر: فنون الأفنان (ص١٩٤). (٣) ينظر: الوقف والابتداء (١/ب).

(٤) ينظر: المكتفى (ص١٣٨، ١٣٩). (٥) ينظر: نظام الأداء (ص٢٨، ٢٩).

(٦) ينظر: جمال القراء (٢/ ٥٦٣). (٧) ينظر: النشر (١/ ٢٢٥).

(٨) علي بن محمد النُّوري الصَّفَاقسي، يكنى أبا الحسن، ولد بصفاقس سنة ثلاث وخمسين وألف، ونشأ بها، ورحل إلى تونس ومصر، وأخذ عن مشايخهما. روى عن: علي الرشيدي، البرهان الميموني، وآخرين. وروى عنه: محمد الحركافي الصفاقسي، وآخرون. مات بصفاقس سنة ثمان عشرة ومئة وألف، وله من العمر خمس وستون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: شجرة النُّور الزكية، المخلوف (١/ ٣١٧)، فهرس الفهارس والأثبات (٢/ ٦٧٣).

(٩) ينظر: تنبيه الغافلين (ص١٢٣). (١٠) ينظر: الوقف والابتداء (١/ ١٣٤).

(١١) ينظر: الاقتداء (١/ ١٩٠).

التَّامُّ، الكافي، الحسن، الصَّالح، المفهوم[(١)]. وتابَعَه على العَدَدِ وخَالَفَهُ في المُسَمَّيات أبو العلاء الهمذانيُّ: التَّام، الكافي، الحسن، السُّنَّة، البيان[(٢)]. وكذا السِّجَاوَنديُّ[(٣)] في اختياره: اللَّازم، المطلق، الجائز، المُجوَّز لوجه، المُرَخَّص ضرورة[(٤)].

القول الخامس: ذهب الهُذَليُّ إلى أنَّ العدد ستة: التَّمام، الحسن، الكافي، السُّنَّة، البيان، التَّمييز[(٥)].

وَتَابَعَهُ على العَدَدِ وخَالَفَهُ في المسَمَّيات العُمَانيُّ: التَّامُّ، الحسن، الكاف، الصَّالح، المفهوم، الجائز[(٦)].

القول السَّادس: ذهب أبو جعفر النَّحَّاسُ[(٧)] إلى أنَّ العدد سبعة: التَّامُّ، الحسن، الكافي، الصَّالح، الجيِّد، البيان، القبيح.

القول السَّابع: ذهب المبارك بن الفَاخِرِ النَّحْويُّ إلى أنَّ العدد ثمانية: التَّامُّ، الشبيه بالتَّامِّ، النَّاقص، الشبيه بالنَّاقص، الحسن، الشبيه بالحسن، القبيح، الشبيه بالقبيح[(٨)]. وَتَابَعَهُ على العَدَدِ وَخَالَفَهُ في

---

(١) ينظر: المرشد (١/ ١٢). (٢) ينظر: الكشف والبيان (١٤٦/ب).

(٣) ينظر: الوقف والابتداء (ص١٠٤، ١٠٥) تحقيق: درويش.

(٤) وقد نظم مصطلحات السِّجاوَنْدي الشيخ: محمد بن عبد الحميد بن عبد القادر البغدادي الشهير بـ(الحكيم زاده) المتوفى بعد سنة (١٠٥٩هـ) في قصيدة أسماها: مبادئ معرفة الوقوف، وقد حققها وشرحها الدكتور: محمد بن إبراهيم المشهداني من موصل العراق الحدباء.
ينظر: مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد (٣٤) (ص٤٢).

(٥) ينظر: مجلة الشريعة والقانون، العدد (٣٤)، (ص٣٩٨ - ٤٠٠).

(٦) ينظر: المرشد (١/ ١٢).

(٧) هذا اختاره الدكتور: أحمد خطاب العمر في مقدمة كتاب القطع والائتناف (ص٩)، حيث اجتهد في استنباط مذهب النحاس؛ لأنه لم يَذْكر ذلك صريحًا، وقد رجَّحتُ أن قسمته خمسة، والله أعلم.
ينظر: علوم القرآن بين البرهان والإتقان، د. حازم سعيد (ص٢٥٩).

(٨) ينظر: جمال القراء (٢/ ٥٥٢).

المسمَّيات الجعْبَريُّ: الكَامِل، التَّامُّ، الكافي، الصَّالح، المفهوم، الجائز، النَّاقِص، المُتَجَاذب[١].

وكذا زكريَّا الأنْصَاريُّ: التَّامُّ، الحسن، الكافي، الصَّالح، المَفْهُوم، الجَائز، البيان، القَبيح[٢].

القول الثامن: ذهب مُصنِّفُ رِسَالة ألفاظ الكُفْر في القرآن الكريم - وهو مجهول مِنْ جمهور قُرَّاء الأحْنَاف مِنَ الماتريديين[٣] - إلى أنَّ العدد عشرة: التَّامُّ، الحسن، الكافي، المستحب، الإشارة، الجهل، الاضطرار، القبيح، المحال، الكفر[٤].

الأثر الثالث: معرفة كيفية الوقف من جهة اللَّفْظ:

وهذا أثرٌ مذكورٌ في كتب القِرَاءات والتَّجْويد في بابي: الوقف على أواخر الكلم، والوقف على مرسوم الخط، وهذا الأثرُ بابُه واسعٌ يطول ذِكْرُه وسَرْدُه، ولأهمية أحكامه فقد اعتنى به العلماءُ تصنيفًا وتأليفًا، وقَلَّ مَنْ جَمَعَ بينه وبين ما يُوقَف عليه ويُبْتَدأ به في مُؤلَّفٍ واحد.

وسأذكر في هذا الأثر - إنْ شاء الله - أهمَّ المسائل التي يقبح بالقارئ جَهْلُها، وهذا أوانُ بيانها:

المسألة الأولى: الوقف على أواخر الكلم:

لا تخلو الكلمة الموقوفُ عليها من حالتين:

(١) ينظر: وصف الاهتداء (١/ ٣٠).
(٢) ينظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد (ص٥).
(٣) هكذا جزم به مُحقِّقُ هذه المخطوطة: الدكتور: عمر بن يوسف حمدان. ينظر: مجلة معهد الإمام الشاطبي، العدد (٩)، (ص٣٠٩).
(٤) ينظر: مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد (٩)، (ص٣٢٦).

الحالة الأولى: أنْ يكون آخرُ الكلمة حرفًا صحيحًا:

من المعلوم أنَّ العرب لا تقف على متحرك حركةً كاملةً، ولم يَقُل بهذا قارئٌ ولا نحويٌّ[١]، وفي هذه الحالة يجوز أنْ يُوقَف على الكلمة بخمسة أنواع لكيفية الوقف، هي:

أولًا: الوقف بالسُّكون بالمحض:

ويُعرَّف السُّكون اصطلاحًا بأنه: «عبارةٌ عن تَفْرِيغِ الحرف مِنَ الحَرَكَات الثلاث»[٢]. ويُقصَد بالمحض: أي: الخالي من الرَّوم أو الإشمام، وسيأتي بيانُها إنْ شاء الله.

وهذا النَّوع هو الأصل في الوقف، وأمَّا الهيئاتُ التي يُوقَف عليها بالسُّكون المحض فقط فهي:

أ - السَّاكن الأصلي وصلًا ووقفًا، نحو: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر: ٤].

ب - عَارِضُ الشَّكْل، وهو ما تحرَّك وَصْلًا منعًا لالتقاء السَّاكِنَين، نحو: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ﴾ [الأعراف: ١٩٥].

ج - المَنْصُوب أو المَفْتُوح: نحو: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٧].

د - هاء التأنيث التي هي في الوصل تاءٌ، وفي الوقف هاءٌ ساكنة، نحو: ﴿ٱلْجَنَّةَ﴾ [الأعراف: ٤٣][٣].

(١) ينظر: تنبيه الغافلين (ص١٣٨)، الوقف والإبدال والإعلال، للدكتور: أمين علي السيد (ص٦)، الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية، محمد محيسن (ص٧٤).
(٢) النشر (٢/ ١١٧)، الإضاءة في بيان أصول القراءة، للضبَّاع (ص٥٧).
(٣) ينظر: التَّحديد في الإتقان والتسديد (ص٣٦٧)، تنبيه الغافلين (ص١٣٣)، حلية التلاوة في تجويد القرآن د. رحاب شققي (ص٣٠٩، ٣١٠).

ثانيًا: الوقف بالرَّوم:

ويُعرَّف اصطِلاحًا بأنه: «إضْعَافُك الصَّوتَ بالحَرَكَةِ حتَّى يَذْهب بالتَّضعيف مُعظَمُ صَوتِهَا فتَسْمَع لها صَوتًا خفيًّا يُدرِكُهُ الأعْمَى بحاسَّةِ سَمْعِه»(١).

ويقع الرَّومُ في المرفوع والمجرور والمضموم والمكسور، نحو: ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ﴿الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]، ﴿مِن قَبْلُ﴾ [الروم: ٤]، ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [الإسراء: ٢٠](٢).

ثالثًا: الوقف بالإشمام:

ويُعرَّف اصطلاحًا بأنه: «ضمُّ الشَّفتين بَعد سُكون الحرف من غير صوت»(٣).

وكيفيتُه: أن تجعل شفتيك على صورتهما إذا لَفَظْتَ بالضَّمَّة بُعيدَ تسكين الحرف المضموم، ولا يُدركه المكفوفُ. ويقعُ في المرفوع والمضموم، نحو: ﴿أَظْلَمُ﴾ [السجدة: ٢٢]، و﴿مِن قَبْلُ﴾ [القصص: ١٢](٤).

رابعًا: الوقف بالحذف:

ويُعرَّف الحذفُ بتعاريفَ مُتنوِّعةٍ ومُختلِفةٍ بِحَسَب مُتعلَّقه رَسْمًا أو لَفْظًا، إلا أن التَّحقيقَ في حدِّه عند القُرَّاء: أنه يُستَعمَل على ثلاثة معانٍ(٥):

(١) جامع البيان في القراءات السبع، للداني (٢/ ٨٢٩). [ودكتوراه ص٩٤٥].
(٢) ينظر: الكتاب، لسيبويه (٤/ ١٦٨، ١٦٩)، الخصائص، لابن جنّي (٢/ ٣٣٠)، مختصر في مذاهب القُرَّاء السَّبعة بالأمصار، للدَّاني (ص٧٧).
(٣) التمهيد، لابن الجزري (ص٥٨)، الإنباء في تجويد القرآن، لابن الطَّحَّان (ص٥٦).
(٤) ينظر: مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، لابن الطَّحَّان (ص٥٦)، إبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامة المقدسي (٢/ ١٩٦)، الإضاءة في بيان أصول القراءة (٦٠/ ٦١).
(٥) ينظر: معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلَّق به، المسؤول (ص١٦٨).

١ ـ أنه أحَد أضْرُب تغيُّر الهمزة عند العَرَب، وهذا خَاصٌّ بِبَاب الهمز(١).

٢ ـ أنه إسْقَاطُ أحَد حُرُوف الهِجَاء الخمسة: حروف المد الثلاثة واللام والنون، وهذا خاصٌّ بباب الرَّسم(٢).

٣ ـ أنه أحدُ أنواع الوقف على الكلمة الصحيحةِ الآخِرِ، وهذا خاصٌّ بباب الوقف على أواخر الكلم.

وهذا النوع الأخير لم أجِدْ مَنْ عرَّفه في كتب القراءات والمصطلحات؛ لذا أجتهِدُ في تعريفه فأقول: الوقف بالحذف: إزَالَةُ ما يَلْحَق آخرَ الكلمة من حرف أو حركة دون خَلَفٍ لهما.

ويجري الحذفُ في الهيئات التالية:

أ ـ التنوين من المرفوع والمجرور، نحو: ﴿رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣]، و﴿رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [التكوير: ٢٠].

ب ـ صِلَةُ هاء الضمير، نحو: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرًۢا بَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٣٠].

ج ـ صِلَةُ ميم الجمع، نحو: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] عند مَنْ يَصِلُها مِنَ القُرَّاء العَشَرة(٣).

د ـ الياءات الزَّوَائد عِنْد مَنْ أثبَتَها في الوصل فقط(٤)، نحو: ﴿وَمَا

(١) ينظر: مرشد القارئ (ص٥٣).
(٢) ينظر: النشر (٢/ ١٣٨)، الإضاءة (ص٣١)، مصطلحات علم القراءات في ضوء علم المصطلح الحديث، للهدهد (٢/ ٧٧٨).
(٣) ينظر: المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، للشَّهْرَزُوري (٢/ ١٩١)، غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، للهمذاني (١/ ٣٨٩).
(٤) ينظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، للهذلي (ص٤٣٤)، إيضاح الرُّموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشرة، للقباقبي (ص٢٥٦).

﴿ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيْرٌ﴾ [النمل: ٣٦][1].

خامسًا: الوقف بالإبدال:

يُطلَق الإبدال عند القُرَّاء على مَعْنَيين:

١ ـ إقامَةُ الألفِ والوَاوِ واليَاءِ مُقامَ الهمزة عِوَضًا عنها. وهذا في باب الهمز.

٢ ـ جَعْلُ حَرْفٍ مَكَانَ آخَرَ. وهذا في بابي: الرَّسْم والوَقْف[2].

وهذا المعنى الثاني هو المَقْصُودُ هنا.

ويجري الإبدالُ في الهيئات التالية:

أ ـ تنوين الاسم المنصوب، نحو: ﴿حَكِيمًا﴾ [النساء: ١١].

ب ـ تنوين الاسم المقصور، نحو: ﴿هُدًى﴾ [البقرة: ٥].

ج ـ هاء التأنيث المربوطة، التي تكونُ في الوصل تاءً، وتُبدَل في الوقف هاءً ساكنة، نحو: ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ [المائدة: ٤٣][3].

الحالة الثانية: أن يكون آخرُ الكلمة حرفًا مُعتلًّا:

حروف العِلَّة ثلاثة: الألف والواو والياء، وهي إمَّا أن تكون ثابتة في اللَّفظ دون الرَّسْم، أو في اللَّفظ والرَّسْم، أو في الرَّسْم دُون اللَّفظ، أو وقفًا لا وصلًا، أو وصلًا لا وقفًا.

وهذا تفصيلٌ بأحكام الوقف على كل حرف منها:

(١) ينظر: العميد في علم التجويد، محمود بسَّة (ص١٥٩)، حلية التلاوة (ص٣١٣).

(٢) ينظر: القواعد والإشارات في أصول القراءات، للحموي (ص٤٧)، سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، للضبَّاع (ص٦٢).

(٣) ينظر: الرِّعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، للقيسي (ص١٢٢)، الوقف في العربية، للحربي (ص٣٢، ٣٣)، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة (ص١٨٦)، الحولية (٢٢)، (ص٦٣)، معرفة الوقوف، للتهانوي (ص٢٥).

أولًا: الألف المَدِّيَّة:

أ ـ تُثْبَتُ وَصْلًا وَوَقفًا إذا كانت الألفُ ثابتة رَسْمًا ولفظًا، نحو: ﴿وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٦].

ب ـ تُحذَفُ وصلًا وَوَقفًا إذا كانت الألفُ محذوفة رَسْمًا ولفظًا، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، ﴿فِيمَ﴾ [النساء: ٩٧]، ﴿أَيُّهَ﴾ في مواضعه الثلاثة [النور: ٣١]، [الزخرف: ٤٩]، [الرحمن: ٣١].

ج ـ تُثْبَتُ رَسْمًا وَوقفًا، وتُحذَفُ وَصْلًا في اللَّفظ دُون الرَّسْم، نحو: ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ﴾ [النمل: ١٥]، ﴿لَّـٰكِنَّا۠﴾ [الكهف: ٣٨].

د ـ تُثْبَتُ رَسْمًا، وتُحذَفُ لَفظًا وَصْلًا وَوَقفًا، نحو: ﴿ثَمُودَا۟﴾ في الأربعة المواضع: [هود: ٦٨]، [الفرقان: ٣٨]، [العنكبوت: ٣٨]، [النجم: ٥١]، وكذا ﴿قَوَارِيرَا۟﴾ [الإنسان: ١٦] الموضع الثاني.

هـ ـ تُثْبَتُ رَسْمًا، وتُحْذَفُ وَصْلًا، مَعَ جَوَاز الوجهين وقفًا، نحو: ﴿سَلَـٰسِلَا۟﴾ [الإنسان: ٤][1].

ثانيًا: الواو المَدِّيَّة:

أ ـ تُثْبَتُ وَصْلًا وَوَقفًا إذا كانت الواوُ ثابتةً رَسْمًا وَلَفظًا، نحو: ﴿ٱصْبِرُوا۟ وَصَابِرُوا۟ وَرَابِطُوا۟﴾ [آل عمران: ٢٠٠].

ب ـ تُحذَفُ وَصْلًا وَوَقفًا إذا كانت الواوُ محذوفةً رَسْمًا وَلَفظًا، نحو: ﴿وَلَا تَقْفُ﴾ [الإسراء: ٣٦]، ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢٤].

ج ـ تُثْبَتُ رَسْمًا وَوَقفًا، وتُحذَفُ وَصْلًا في اللَّفظ دُون الرَّسْم؛ للتخلص من التقاء السَّاكِنَين، نحو: ﴿أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ [البقرة: ٢٦٩].

(١) ينظر: تنبيه الغافلين (ص١٣٣، ١٣٤)، رسم المصحف دراسة لُغوية تاريخية، د. غانم الحمد (ص٢٦٦ ـ ٢٦٨)، حلية التلاوة (ص٣٢٠ ـ ٣٢٢).

د ـ تُثْبَتُ لفظًا في الوصل، وتُحذَفُ وَقفًا وَرَسْمًا، وذلك في صلة هاء الضَّمير، نحو: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ تَعْلَمُ﴾ [المائدة: ١١٦][1].

ثالثًا: الياء المَدِّيَّة:

أ ـ تُثْبَتُ وَصْلًا وَوَقفًا إذا كانت الياءُ ثابتة رَسْمًا وَلَفْظًا، نحو: ﴿تَوَفَّنِي﴾ [يوسف: ١٠١].

ب ـ تُحذَفُ وَصْلًا وَوَقفًا إذا كانت الياءُ محذوفة رَسْمًا وَلَفْظًا، نحو: ﴿وَلْيَتَّقِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، و﴿يُؤْتِ﴾ [النساء: ١٤٦].

ج ـ تُثْبَتُ رَسْمًا وَوَقفًا، وتُحْذَفُ وَصْلًا في اللَّفظ دُون الرَّسْم؛ للتخلُّص مِن التقاء السَّاكِنَين، نحو: ﴿ءَاتِي الرَّحْمَٰنِ﴾ [مريم: ٩٣].

د ـ تُثْبَتُ لَفْظًا في الوصل، وتُحذَف رَسْمًا وَوَقْفًا، وذلك في صِلَةِ هَاء الضَّمِير، نحو: ﴿كَانَ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرًا بَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٣٠].

هـ ـ تُثْبَتُ لَفْظًا في الوصْل، مَعَ جَوَاز الوجهين وَقْفًا، نحو: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ اللَّهُ خَيْرٌ﴾ [النمل: ٣٦][2] عند مَنْ أثبَتَ الياء[3].

المسألة الثانية: المقطوع والموصول:

القطعُ والوَصْلُ مِنْ خَصَائصِ الرَّسْم العُثْماني الذي أوجَبَ عُلَماءُ الأداء مَعْرِفَته واتِّباعَه؛ ليقفَ القارئُ على كُلِّ كلمة مِنْ كَلِمَات القرآن الكريم حَسَبَ رسمِها في المصاحف العثمانية، وقبل الشُّروع في أحكامهما يَحْسُن بِنَا أن نُعرِّف هذين المصطلحين، وهما يُعرَّفان باعتبارهما مُصْطلحَينِ مُنْفَرِدَين، وَمُصْطَلَحين مُرَكَّبين:

(١) ينظر: التَّحديد (ص٣٧٦)، النشر (١١٨/٢)، المحرر في الوقف والابتداء، نجاح كرنبه (ص٩٢).
(٢) ينظر: تنبيه الغافلين (ص١٣٣)، كشف الغطاء في الوقف والابتداء، صابر أبو سليمان (ص٤٣)، المحرَّر في الوقف والابتداء (ص٩٦).
(٣) ينظر: الكامل، للهذلي (ص٣٣٤)، إيضاح الرُّمُوز، للقباقبي (ص٢٥٦).

أولًا: التَّعريف الإفرادي:

أ ـ المقطوع: فَصْل الكَلِمَة عمَّا بعدَها رَسْمًا. ويُسمَّى: قطعًا وفصلًا[1].

ب ـ الموصول: وَصْل الكلمة بما بعدها رسمًا. ويُسمَّى: وصلًا[2].

ثانيًا: التعريف المركَّب:

يُعرَّف المقطوعُ والموصولُ باعتبارِ كلِّ مصطلحًا مُركَّبًا: «ما يُكتَبُ من الكلمات موصولًا بعضُها ببعض، أو مفصولًا عنه»[3]. وأشهَرُ الكلمات التي جاءت مَوصُولة وَمَفْصُولة في الرَّسْم سِتٌّ وعشرون كلمةً، سوف أتناولها ـ إن شاء الله ـ مُفرَدَةً مع أحكامها، من غير ذِكْرٍ لجميع أمثلتها؛ لأن في ذلك إطالةً ليس هُنا مَحَلُّها، ويُمكن الرُّجُوعُ إلى بقيَّة الأمثلة في بعض المصادر المذكورة في الحاشية[4]. وهذا بيانٌ لهذه الكلمات:

١ ـ أن لَا: وَرَدَتْ مقطُوعة في عشرة مَوَاضِع، أَوَّلُهَا في سُورة التوبة: ﴿أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨].

٢ ـ إِن مَّا: اتَّفَقَتِ المصَاحِفُ على قَطْعِهَا في سُورة الرعد: ﴿وَإِن

(١) يُنظر: سمير الطالبين (ص٦٦)، معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية (ص٣١٦).
(٢) يُنظر: سمير الطالبين (ص٦٦)، معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية (ص٣١٧).
(٣) شرح المقدمة الجزرية، طاش كبري زاده (ص٢٤٤).
(٤) ينظر: هجاء مصاحف الأمصار (ص٨١ ـ ٨٦)، البديع في معرفة ما رُسِمَ في مصحف عثمان، للجهني (ص٢٠ ـ ٣٠)، المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، للدَّاني (ص٦٨ ـ ٧٧)، الجامع لما يُحتاج إليه من رسم المصاحف، لابن وثيق (ص٧٩ ـ ٨٤)، المقدمة، لابن الجزري، الأبيات (٨٠ ـ ٩٣)، (ص٨ ـ ١٠)، الميسَّر في علم التجويد، للحمد (ص١٤٢ ـ ١٤٤).

﴿مَا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ﴾ [الرعد: ٤٠]، وما سواه فهو مَوصُول.

٣ - أم مَّا: اتَّفقَتِ المصَاحِفُ على وَصْلِهَا، نحو قوله تعالى: ﴿أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ﴾ [الأنعام: ١٤٣، ١٤٤].

٤ - عَن مَّا: اتَّفقَتِ المصَاحِفُ على قَطْعِهَا، في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا عَتَوْاْ عَن مَّا نُهُواْ عَنْهُ﴾ [الأعراف: ١٦٦]، وَوَصْلُها في ما سوى ذلك.

٥ - مِن مَّا: اتَّفقَتِ المصَاحِفُ على قَطْعِهَا في موضعين هما: ﴿مِّن مَّا مَلَكَتْ﴾ [الروم: ٢٨]، ﴿فَمِن مَّا مَلَكَتْ﴾ [النساء: ٢٥]، وما عداهما فهي مَوصُولة.

٦ - أم مَّنْ: مقطوعة في أربعةِ مواضِعَ، أَوَّلُهَا: ﴿أَم مَّنْ أَسَّسَ﴾ [التوبة: ١٠٩]، وما عداها فهي موصولة.

٧ - حَيْثُ مَا: مقطوعة في موضِعَي سورةِ البقرة، قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ﴾ [البقرة: ١٤٤، ١٥٠]، ولا ثالث لهما في المصحف.

٨ - أن لَّم: اتَّفقَتِ المصَاحِفُ على قَطْعِهَا حيث وَقَعَتْ، نحو قوله تعالى: ﴿أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٣١].

٩ - إنَّ ما: مَفْصُولة في موضع واحد، قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤].

١٠ - أنَّ ما: مَفْصُولة في موضعين هما: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ﴾ [الحج: ٦٢]، [لقمان: ٣٠].

١١ - كُلَّ ما: اتَّفقَتِ المصَاحِفُ على قَطْعِهَا في موضع واحد هو: قوله تعالى: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

١٢ - بِئْسَ ما: اتَّفقَتِ المصَاحِفُ على وَصْلِهَا في موضعين هما: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠]، و﴿قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى﴾ [الأعراف: ١٥٠]،

واختُلِفَ في موضع واحد هو: ﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٩٣].

١٣ - في مَا: مقطوعة باتفاقٍ في موضع واحد هو: ﴿أَتُتْرَكُونَ فِى مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٤٦]، واختُلِفَ في عشرة مواضع.

١٤ - أيْنَ ما: اتفقت المصاحف على وصلِ موضعَين هما: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ﴾ [البقرة: ١١٥]، و﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ﴾ [النحل: ٧٦]، وما عداهما فهي مفصولة أو مختَلَف فيها.

١٥ - إن لَّم: موصولة في موضع واحد هو: ﴿فَإِن لَّمْ﴾ [القصص: ٥٠]، وما سواه فهي مفصولة.

١٦ - أن لَّن: موصولة في موضعين هما: ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ لَكُم مَّوْعِدًا﴾ [الكهف: ٤٨]، و﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ [القيامة: ٣].

١٧ - كي لا: موصولة في أربعة مواضع، أَوَّلُهَا: ﴿لِّكَيْلَا تَحْزَنُواْ﴾ [آل عمران: ١٥٣].

١٨ - عَن مَن: مفصولة في موضعين هما: ﴿عَن مَّن يَشَآءُ﴾ [النور: ٤٣]، و﴿عَن مَّن تَوَلَّىٰ﴾ [النجم: ٢٩]، ولا ثالث لهما في المصحف.

١٩ - يومَ هُم: مفصُول في موضعين هما: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ [غافر: ١٦]، و﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣].

٢٠ - مَالِ: اتَّفقَتِ المصَاحِفُ على قَطْعِ لام الجرِّ عن مجرورها في أربعة مواضع، أَوَّلُها: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الكهف: ٤٩].

٢١ - لاتَ حِين: مفصول في موضع واحد هو: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣].

٢٢ - كالُوهم،

٢٣ - وزنُوهم: اتَّفقَتِ المصَاحِفُ على وَصْلِ الضمير بالفعلين في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٣].

٢٤ ـ يا،

٢٥ ـ ها: اتَّفَقَتِ المصَاحِفُ على حَذْفِ الألف من الكلمتين وَوَصْلِ الياء والهاء بما بعدهما، نحو: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١]، و﴿يَـٰٓـَٔادَمُ﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١].

٢٦ ـ ابن أُمَّ: كُتِبَ مقطوعًا هكذا: ﴿ٱبْنَ أُمَّ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، وكُتِبَ موصولًا هكذا: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤].

ويَلزَمُ القارئَ إذا وقف اختبارًا[1] أو اضطرارًا[2] أنْ يقف «على الكلمة الموقوفِ عليها أو المسؤولِ عنها على وَفْقِ رَسْمِها في الهجاء، وذلك باعتبار الأواخِرِ من الإبدال والحذف والإثبات، وتفكيك الكلمات بعضها من بعض مِنْ وَصْلٍ وَقَطْع، فما كُتِبَ مِنْ كلمتين موصولتين لم يُوقَفْ إلا على الثانية فيهما، وما كُتِبَ منهما مفصولًا يُوقَفُ على كل واحدةٍ منهما، هذا هو الذي عليه العملُ عن أئمة الأمصار في كل الأعصار»[3].

المسألة الثالثة: هاء التأنيث:

تُعرَف هاءُ التأنيث بأنها: «الهاءُ التي تكون في الوَصْل تاءً آخِرَ

(١) يُعرَّف الوقف الاختِبَاري (بالباء الموَحَّدة) بأنه: «هو الذي يُطلب من القارئ لقَصْدِ اخْتِبَاره». الإضاءة (ص٤٨). ويُستعمل بكثرة في الوقف على مرسوم الخط، ويُسمَّى بـ«وقف الابتلاء»، ويُلْحَقُ بهذا: وقف القارئ لإعلام غيره بكيفية الوقف على الكلمة بكونه عالمًا بها.
ينظر: فتح الوصيد، للسَّخاوي (١/ ٥٥١)، النُّجُوم الطوالع، للمارغني (ص١٢٩).

(٢) يُعرَّف الوقف الاضْطِراري بأنه: «هو ما يَعْرِضُ بسبب ضِيقِ النَّفَس ونحوه كعَجْزٍ ونِسْيانٍ». الإضاءة (ص٤٧). ويُلْحَقُ به: وقف القارئ ليسأل شيخه كيف يقف على الكلمة.
ينظر: شرح طيبة النشر، لأحمد بن الجزري (ص٤١).

(٣) النشر (٢/ ١٢٤).

الاسم»[1]. وتُسمَّى تاءَ التأنيث باعتبار وصلها، وتُسمَّى هاءَ التأنيث باعتبار الوقف عليها[2].

وتنقسم هاءُ التأنيث في القرآن إلى قسمين اثنين:

الأول: ما رُسِمَتْ بالهاء وتُسمَّى بالتاء المربوطة، نحو: ﴿وَنَعْمَةٍ﴾ [الدخان: ٢٧].

الثاني: ما رُسِمتْ بالتاء وتُسمَّى بالتاء المفتوحة، وهي نوعان اثنان:

١ ـ ما اتَّفق القُرَّاء على قراءته بالإفراد.

٢ ـ ما اختلف القُرَّاء فيه بين الجمع والإفراد[3]، إلا أنه في رواية حفص[4] بن سليمان يقف عليها بالتاء المفتوحة[5].

والكلماتُ التي انحصرت فيها هذه الهاءات هي ثلاث عشرة كلمة[6]:

١ ـ رحمة: رُسِمَتْ في المصحف بالتاء المفتوحة في سبعةِ مواضِعَ، أوَّلُها: ﴿يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٨].

(١) النشر (٢/ ٧٩).

(٢) ينظر: شرح الدُّرر اللَّوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، للمنْتُوري القيسي (٢/ ٦٨٩).

(٣) ينظر: هجاء مصاحف الأمصار (ص٧٦ ـ ٨٠).

(٤) حفص بن سليمان الأسدي مولاهم الغاضري الكوفي، يكنى أبا عمر، المقرئ الإمام، صاحب عاصم، وابن زوجة عاصم، ولد سنة تسعين. روى عن: عاصم بن أبي النجود، ثابت البناني، وآخرين. وروى عنه: عمرو بن الصَّبَّاح، وعبيد بن الصَّبَّاح، وآخرون. مات سنة ثمانين ومئة، وله من العمر تسعون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: معرفة القراء الكبار (١/ ١٤٠، ١٤١)، غاية النهاية (١/ ٢٥٤، ٢٥٥).

(٥) ينظر: الحواشي المفهمة، لأحمد بن الجزري (ص١٤٨).

(٦) ينظر: البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان (ص٣١ ـ ٣٦)، المقنع (ص٧٧ ـ ٨٢)، الجامع، لابن وثيق (ص٦١ ـ ٦٤).

٢ ـ نعمة: رُسِمَتْ في المصحف بالتاء المفتوحة في أحدَ عشرَ موضعًا، أوَّلُهَا: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣١].

٣ ـ لعنة: رُسِمَتْ في المصحف بالتَّاء المفتوحة في موضعين هما: ﴿فَنَجْعَل لَّعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١]، [النور: ٧]، وما عداهما مرسوم بالهاء.

٤ ـ امرأة: رُسِمَتْ في المصحف بالتَّاء المفتوحة في سبعةِ مواضِعَ، أوَّلُهَا: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ [آل عمران: ٣٥].

٥ ـ معصية: رُسِمَتْ في المصحف بالتَّاء المفتوحة في موضعين هما: ﴿وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ﴾ [المجادلة: ٨، ٩].

٦ ـ شجرة: رُسِمَتْ بالتَّاء المفتوحة في موضع واحد هو: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ﴾ [الدخان: ٤٣]، وما عداها مرسوم بالهاء.

٧ ـ سُنَّة: رُسِمَتْ بالتاء المفتوحة في خمسة مواضع، أوَّلُهَا: ﴿مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

٨ ـ قرَّة: رُسِمَتْ بالتَّاء في موضع واحد: ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ﴾ [القصص: ٩].

٩ ـ جنَّة: رُسِمَتْ بالتَّاء في موضع واحد: ﴿وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾ [الواقعة: ٨٩].

١٠ ـ فِطرة: رُسِمَتْ بالتَّاء في موضع واحد: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠].

١١ ـ بقية: رُسِمَتْ بالتَّاء في موضع واحد: ﴿بَقِيَّتُ اللَّهِ﴾ [هود: ٨٦].

١٢ ـ ابنة: رُسِمَتْ بالتَّاء في موضع واحد: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ﴾ [التحريم: ١٢].

١٣ ـ كلمة: رُسِمَتْ بالتَّاء في موضع واحد: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ١٣٧].

والقياسُ يقتضي رَسْمَ هذه الكلماتِ بالهاء؛ لأنها تصيرُ عند الوقف عليها هاءً، والرَّسْمُ ينبني على الوقف[1]، «وإنما كُتِبَت هذه المواضعُ المتقدمةُ بالتاء عِوَضًا من الهاء على جهة الاتِّصال في دَرْجِ القِرَاءة؛ إذِ التاءُ في الأصل موجودةٌ، وما كتبوا من ذلك بالهاء فعلى وجه الانفصال، ومُرَادِ الوقف؛ إذِ التاءُ تُبدَلُ وقفًا هاءً»[2].

المسألة الرابعة: **التَّرقيق والتَّفْخيم في الرَّاء المتطرِّفة**:

سَاهَمَ العلماءُ في إثراء موضوع الرَّاء مِنْ جهةِ ترقيقِها وتفخيمِها بالنَّظْم والشَّرْح في كتب التَّجويد والقراءات، مُوَضِّحين فيها أحوالَ الرَّاء وأحكامَها، وأنها لا تخلو إمَّا أنْ تكون مُبْتَدِئةً أو مُتَوسِّطَةً أو مُتطرِّفَةً.

والكلامُ هُنَا عن الرَّاء المتطرِّفَةِ وما يتَّصِل بها مِنْ أحكام حالة الوقف عليها، وقبل الشروع في بيان أحكامها يحسُنُ التَّعريفُ بالمصطلحات التالية:

أولًا: التَّرقيق: «نُحُولٌ يَدخُل على جِسْم الحرف فلا يملأ الفَمَ ولا يُغْلِقُه»[3].

ثانيًا: التَّفخيم: «سِمَنٌ يدخُل على جِسْم الحرف فَيَمْتَلِئُ الفَمُ بِصَدَاه»[4].

ثالثًا: الرَّاء المتطرِّفة: «هي التي ليس بَعدَهَا شَيءٌ مِنَ الحُرُوف الثَّابِتَة في الوقف»[5].

يرتبط ترقيقُ الرَّاء وتفخيمُها بحركتها إذا كانت مُتَحرِّكة، وبحركةِ ما

(١) ينظر: الميسر في علم التجويد (ص١٤٦).
(٢) اللآلئ السنية، للقسطلاني (ص١٣٩).
(٣) مرشد القارئ (ص٥٦)، الإنباء في تجويد القرآن (ص٤٧)، النشر (٢/ ٨٧).
(٤) مرشد القارئ (ص٥٥)، الإنباء في تجويد القرآن (ص٤٧)، النشر (٢/ ٨٧).
(٥) الوقف والابتداء وأثرهما في فهم النص القرآني (ص٣٧٧).

قبلها إذا كانت ساكنةً، ومع الكسرة يكون التَّرقيقُ؛ لأن أقصى اللِّسان يكونُ معها مُنْخَفِضًا، ومع الضَّمَّة والفَتْحَة يكون التفخيمُ لِتَصَعُّدِ أقصى اللِّسان معها(١).

وبما أن الكلامَ حَول الوقف على الرَّاء المتطرِّفة وحدها؛ فإنها ستكونُ محلَّ الوقف، ويَتنوَّع حُكْمُهَا أربعةَ أنواع(٢):

النوع الأول: ما يَجِبُ فيه التَّفخيمُ:

١ ـ إذا كانت ساكنةً، وقبلَها ساكنٌ غير الياء، وقبله مفتوح، نحو: ﴿وَالْعَصْرِ﴾ [العصر: ١]، أو كان المفتوح قبل الرَّاء مُتَّصِلًا بها، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ [إبراهيم: ١٩].

٢ ـ إذا كانت ساكنة، وقبلها ساكن، وقبله مضموم، نحو: ﴿حُورٌ﴾ [الرحمن: ٧٢]، أو كان المضمومُ قبل الرَّاء مُتَّصِلًا بها، نحو: ﴿النُّذُرُ﴾ [القمر: ٤١].

النوع الثاني: ما يَجِبُ فيه التَّرقيقُ:

١ ـ إذا كانت ساكنةً، وقبلها كسرةٌ أصلية، وليس بعدها حرف استعلاء نحو: ﴿مُّنتَشِرٌ﴾ [القمر: ٧].

٢ ـ إذا كانت ساكنة، وقبلها ساكنٌ غيرُ مُسْتَعْلٍ، وقبله مكسورٌ، نحو: ﴿حِجْرٌ﴾ [الأنعام: ١٣٨].

٣ ـ إذا كانت ساكنة، وقبلها ياء ساكنة، نحو: ﴿ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠].

٤ ـ إذا كانت ساكنة، وقبلها حرف ممال، نحو: ﴿الْأَشْرَارِ﴾ [ص: ٦٢].

(١) ينظر: النشر (٢/ ١٠٤).
(٢) ينظر: التحديد (ص٣٣٣ ـ ٣٤٢)، جهد المقل (ص١٧٣ ـ ١٨٠)، هداية القاري (١/ ١٢١ ـ ١٣٥)، حلية التلاوة (ص٢٤٣ ـ ٢٤٧).

النوع الثالث: ما يَجُوز فيه التَّرقيق والتَّفخيم:

إذا كانت الرَّاء ساكنة، وقبلها حرفُ استعلاء ساكن، وقبله مكسور، وذلك في: ﴿مِصْرَ﴾ [يوسف: ٢١]، و﴿الْقِطْرِ﴾ [سبأ: ١٢].

وقد اختار ابنُ الجزريِّ التَّفْخِيمَ في الأُولى، والتَّرقيقَ في الثانية، مراعاةً للوَصْل وَعَمَلًا بالأَصْل(١).

النوع الرابع: ما حُكْمُه في الوقف كَحُكْمِه في الوَصْل:

وذلك في حالتين اثنتين:

الأُولى: إذا كانت الرَّاء ساكنة في الوصل فَحُكْمُها في الوقف كالوصل:

أ ـ الترقيق: نحو: ﴿وَاصْبِرْ﴾ [ص: ١٧]، ﴿اسْتَغْفِرْ﴾ [التوبة: ٨٠].

ب ـ التفخيم: نحو: ﴿وَانْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، ﴿اذْكُرْ﴾ [المائدة: ١١٠].

الثاني: إذا وقَفْتَ على الرَّاء بالرَّوْم، فتُعامَلُ مُعامَلَةَ الوَصْل تفخيمًا وترقيقًا؛ إذِ الرَّوم كالوصل، وهذا خاص بالرَّاء المكسورة والمضمومة لا غير(٢).

كُلُّ ما تقدَّم ذِكْرُه مِنَ الأحكام فهو للرَّاء المتطرِّفة في حالة الوقف، سواءٌ كانت ساكنة أو متحركة. أما إذا وُصِلتِ الرَّاء بما بعدها فالحُكْمُ يَدُورُ مع حَرَكَتِهَا وَحَرَكَةِ ما قبلها وما يقعُ بعدها من الحروف(٣).

المسألة الخامسة: الحرف المشدَّد:

عُني العلماءُ الحاذقون بالحرف المشدَّد الموقوف عليه في كتاباتهم،

(١) ينظر: النشر (٢/ ١٠٢).
(٢) ينظر: المستطاب في التجويد، للقسطلاني (ص٢٩٩، ٣٠٠).
(٣) ينظر: المستطاب في التجويد، للقسطلاني (ص٢٨٧)، هداية القاري (١/ ١٣٥).

حيث عقدوا بابًا في كُتُبِهِم لبيان كيفيه العناية به[١]؛ لما في الوقف عليه مِنْ صُعُوبةٍ على اللِّسان؛ لاجتماعِ سَاكِنَينِ في الوقف غير منفصلين كأنهما حرف واحد، فلا بُدَّ مِنْ إظهارِ التشديد في اللَّفْظ حالةَ الوقف، وتمكينِ ذلك حتى يظهرَ في السَّمْع جَلِيًّا؛ إذ كُلُّ حرفٍ مُشدَّدٍ يقوم مقامَ حرفين في الوزن واللَّفْظ، والحرف الأوَّل منهما ساكن والثاني متحرِّكٌ إن لم يُوقَف عليه، فيجبُ على القارئ أن يُبيِّنَ المشدَّدَ حيث وقع، ويعطيَه حَقَّه ويُميِّزه مما ليس بمُشدَّد؛ لأنه إنْ فرَّطَ في تشديده نقَص حرفًا من تلاوته[٢].

والحرفُ المشدَّد الموقوف عليه يأتي على ضربين اثنين[٣]:

الأول: **أن يكون بِغُنَّة**، وذلك لا يقع إلا في حرفي النون والميم، نحو: ﴿وَلَا جَآنٌّ﴾ [الرحمن: ٥٦]، و﴿ٱلْيَمِّ﴾ [القصص: ٧]، فإذا وَقَفَ القارئُ على النون أو الميم المشدَّدتين وَجَبَ بَيَانُ التَّشْدِيد فيهما، وإعطاؤهما حَقَّهما؛ حتَّى يتميَّزا عما ليس بمشدَّد، وحقُّهما: أن تُغَنَّ الغُنَّةُ فيهما مُدَّةً زمنية تُسَمَّى عند بعضهم بمدِّ الغُنَّة[٤].

الثاني: **أن يكون بغير غُنَّة**؛ **أي**: في غير النون والميم، وهذا له ثلاثة أنواع:

١ ـ أن يقع قبل الحرف المشدَّد الموقوفِ عليه حرفٌ غيرُ مُشدَّد، نحو: ﴿مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥].

(١) منهم: الإمام مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) في كتابه: الرِّعاية.
(٢) **ينظر**: الرِّعاية (ص٤٢٥ ـ ٢٦١).
(٣) **ينظر**: الموضح في التجويد، للقرطبي (ص٢٠٧)، جهد المقل (ص٢٨٢)، الوقف والابتداء وأثرهما في فهم النص القرآني (ص٣٨٩).
(٤) **ينظر**: المنح الفكرية (ص١٩٦).

٢ ـ أن يقع قبل الحرف المشدَّد الموقوفِ عليه حرفٌ مُشدَّد آخرُ، نحو: ﴿دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥]، وهذا النوعُ آكَدُ في البيان للتشديد؛ لئلا يشتغلَ اللِّسانُ بالمشدَّدِ الأوَّل عن الثاني الموقوف عليه[١].

٣ ـ أن يقعَ قبل الحرف المشدَّد الموقوفِ عليه حرفان مُشدَّدان، نحو: ﴿بَحْرٍ لُّجِّيٍّ﴾ [النور: ٤٠]، وهذا النوع أشدُّ صُعُوبةً وأكثر الأنواع حاجةً إلى بيان هذه المُشدَّدات، من غير تقتير في إحْدَاهُن ولا إسْرَاف، ولكن بالتَّوسُّط في تشديدهن كُلِّهن[٢].

كل هذه الأنواع والضُّروب يجبُ على القارئ المجوِّد أن يُميِّزَها في لفظه حالةَ الوقف عليها، ويُظْهِرَ التَّشْديد بِتَمَهُّلٍ فيما لا غُنَّة فيه، ويُظْهِرَ الغُنَّةَ فيما فيه غُنَّة، «وأمَّا ما يرتكبُه جَهَلَةُ القُرَّاء في هذا الزَّمان ـ الذي قَلَّ فيه الضَّبْطُ، واتَّسَعَ فيه الخَرْقُ، وكاد الباطِلُ أن يلتبِسَ بالحقِّ ـ مِنَ المبالغة حَالَةَ الوَقْفِ فإنما هُو مُجرَّدُ وَهْمٍ نَشَأ مِنْ غَبَاوَةِ فَهْمِهِم، وَغِلَظِ طَبْعِهِم، وَفَرْطِ جَهْلِهِم، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا ـ وَهُم يحسَبُون أنهم يُحْسِنُون صُنْعا ـ وَلَا حَولَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِالله العَلِيِّ العَظِيم»[٣].

المَطلَبُ الثَّالِثُ

غَرائبُ الوُقوفِ وضوابطُها

مما تقدَّم معنا في تعريف الغرائب: أن دَلالة مادة: (غَرَبَ) واستعمالاتها تنحصر في أربعة معاني[٤]، هي:

١ ـ القِلَّة والنُّدرة.

٢ ـ البُعْد.

(١) **ينظر**: الرِّعاية (ص٢٤٧). (٢) **ينظر**: الرِّعاية (ص٢٥١).
(٣) الرَّوض النضير، للمُتولِّي (ص٦٠٠).
(٤) **ينظر**: مقدمة الفصل الثالث.

٣ ـ الجِدَّة.

٤ ـ الطُّرُوء والحَداثة.

وهذه المعاني الأربعة أفادت مَنْهجًا رصينًا لوضع ضوابطِ الغرائبِ في الوقوف، وأن منشأ الغرابة يكمُنُ في إحدى هذه المعاني المتقدِّمة؛ إذا تقرَّر هذا فإني سعيتُ إلى تصييرِ هذه المعاني ضوابطَ للغرائبِ من الوقوف، ثم سُقتُ تحتها الأمثلةَ المندرجةَ تحت كل ضابطٍ من هذه الضَّوابط، بما يتَّضِحُ به معناها، ويُسهِّل على القارئ النبيهِ قياسَ أمثلةٍ وَفْق مبناها.

وهذا أَوَانُ الشروع في المقصود.

الضَّابط الأوَّل: كُلُّ وَقْفٍ غَابَ عَنْ أُمَّهاتِ وأصولِ كُتُبِ الوقف والابتداء، وتفرَّد به آحادُ المتأخِّرين فهو غريبٌ:

ومِنَ الأمثلة التي تندرج تَحْتَ هذا الضَّابِط:

أولًا: أوقاف النبي ﷺ:

وهذه الأوقاف وجدتُّها مذكورةً في بعض كتبِ علم التجويد وعلومِ القرآن، وقد اعتمدتُ في إثباتها على ثلاث نُسَخٍ خطِّيَّة، وهي على النَّحو التالي:

بالإسناد رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ[(١)] رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقِفُ عَلَى سَبْعَةَ عَشَرَ مَوْضِعًا مَا تَجَاوَزَهَا أَبَدًا:

(١) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن شمخ بن مخزوم الهذلي، يكنى أبا عبد الرحمٰن، صحابي جليل، أسلم بمكة قديمًا، وهاجر الهجرتين، وشهد بدرًا والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، روى عن: النبي ﷺ، وسعد بن معاذ، وآخرين. وروى عنه: الأحنف بن قيس، والبراء بن عازب، وآخرون. مات بالمدينة سنه اثنتين وثلاثين، وله من العمر بضع وستون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: الاستيعاب، لابن عبد البر (ص٤٨٣)، تهذيب الكمال، للمِزِّي (١٦/ ١٢١ـ ١٢٧).

الأوَّل: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [البقرة: ١٤٨].

الثَّانِي: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

الثَّالِثُ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

الرَّابِعُ: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾ [المائدة: ٣١].

الخَامِسُ: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [المائدة: ٤٨].

السَّادِسُ: ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾ [المائدة: ١١٦].

السَّابِعُ: ﴿أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ﴾ [يونس: ٢].

الثَّامِنُ: ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي﴾ [يونس: ٥٣].

التَّاسِعُ: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ١٠٨].

العَاشِرُ: ﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ [الرعد: ١٧].

الحَادِي عَشَرَ: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾ [النحل: ٥].

الثَّانِي عَشَرَ: ﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣].

الثَّالِثَ عَشَرَ: ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [غافر: ٦].

الرَّابِعَ عَشَرَ: ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَى ﴿٢٢﴾ فَحَشَرَ﴾ [النازعات: ٢٢، ٢٣].

الخَامِسَ عَشَرَ: ﴿خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ [القدر: ٣].

السَّادِسَ عَشَرَ: ﴿مِنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾ [القدر: ٤].

السَّابِعَ عَشَرَ: الْوَقْفُ عَلَى الْبَسْمَلَةِ ثُمَّ الابْتِدَاءُ بِـ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر: ١].

الثَّامِنَ عَشَرَ: ﴿وَاسْتَغْفِرْهُ﴾ [النصر: ٣][(١)].

(١) مخطوط في بيان أوقاف النبي ﷺ، ضمن مجموع رقم (٦٠٧٢) ورقة (٥٥/ب) من جامعة الملك سعود، ومخطوط في بيان أوقاف النبي ﷺ، ضمن مجموع رقم (٦٤٤١) =

وَنَظَمَهَا بعضهم فقال:

أَيَا سَائِلِي عَمَّا أَتَانَا بِهِ الأُلَى ... عَنِ الْمُصْطَفَى مِنْ وَقْفِهِ مُتَسَلْسِلا
فَفِي الْبِكْرِ جَا الْخَيْرَاتِ وَالثَّانِ قُلْ بِهَا ... أَتَى بَعْدُ يَعْلَمُهُ عَلَى اللَّهُ مُسْجَلا
وَعِمْرَانُ إِلَّا اللَّهُ أَوَّلُهَا أَتَى ... عُقُودٌ بِهَا الْخَيْرَاتِ قَدْ جَاءَ مُرْسَلا
وَأَيْضًا بِهَا مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ جَاءَنَا ... وَآخِرُهَا قَدْ جَا بِحَقٍّ مُرَتَّلا
وَأَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ الَّذِي حَلَّ يُونُسَا ... وَقُلْ بَعْدَهُ فِيهَا لَحَقٌّ تَنَزَّلا
إِلَى اللَّهِ جَا فِي يُوسُفَ وَبِتِلْوِهَا ... أَتَانَا عَلَى الأَمْثَالَ كَي يَتَمَثَّلا
خَلَقَهَا بِنَحْلٍ بَعْدَ الانْعَامِ لَفْظَةٌ ... وَبَعْدَ لا تُشْرِكْ بِلُقْمَانَ أَنْزَلا
وَغَافِرُ فِيهَا لَفْظَةُ النَّارِ بَعْدَهَا ... حِكَايَةُ حَمْلِ الْعَرْشِ فِي قِصَّةِ الْمَلا
وَقُلْ فَحَشَرْ فِي النَّازِعَاتِ وَبَعْدَهُ ... عَلَى أَلْفِ شَهْرٍ جَاءَ فِي الْقَدْرِ أَوَّلا
وَمِنْ كُلِّ أَمْرٍ جَا بِهَا وَبِنَصْرِهِمْ ... عَلَى لَفْظِ وَاسْتَغْفِرْهُ تَمَّتْ فَحَمْدِلا[1]

وفي هذه الوقوف أربعُ مسائلَ:

المسألة الأولى: الأصل فيها:

صُدِّرت هذه الوقوفُ بحديث مُسنَدٍ إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، دون ذِكْرٍ لإسناده المتَّصِل به، وقد بحثْتُ في النَّاقِل لهذا الحديث ولم أعثر على رِوايةِ الأدنى أو مُسنِده الذي تَلَقَّاه بالسَّند، سِوَى أن المخطوطةَ الأُولى ضِمنَ مجموع رقم (٦٠٧٢) وُجِد على هامش الوقوف: «قال الشيخ أبو عبد الله محمدُ بنُ عيسى المقري رحمه الله عن أستاذه عن أحمد بن خليل على ما روى»[2]، وهذا الشيخ محمد بن عيسى لم أقِفْ على

= ورقة (٢٥/ب)، من جامعة الملك سعود، ومخطوط في بيان أوقاف النبي ﷺ، ورقة (٤٩)، ضمن مجموع رقم (٦٥٦٩)، بالمكتبة الظاهرية.

(١) الرحلة العيَّاشيَّة، للعياشي (١/ ٤٧٤، ٤٨٥).

(٢) مخطوطة أوقاف النبي ﷺ، ورقة (٥٥/ب).

ترجمته ولا مَنْ عرَّف به، وكذا الحال في أحمد بن خليل، وبقية الإسناد غير معروف عند علماء الحديث والرِّواية[1].

وأما لفظُ الحديث فلم أجِدْ في كُتُب الأحاديث مَنْ نقله أو أشار إليه، يقول الحُصَريُّ: «ولكن مع التنقيبِ البالغ، والبحثِ الفاحِص، في شتَّى الأسفار، ومختلِفِ المراجع، من أمهاتِ الكتب في علوم القرآن، والتفسير، والسُّنَّة، والشمائل، والآثار لم أعثُر على أثرٍ صحيح أو ضعيف يدلُّ على أن الوقفَ على جميع هذه المواضع أو بعضِها من السُّنَّة العمليَّة أو القولية، ولعلَّنا بعد هذا نظفر بما يُبدِّد القلقَ، ويُريح الضمير»[2].

المسألة الثانية: نسبة هذه الوقوف:

فَتَّشتُ في المخطوطات وكتب التجويد والوقف عن نسبة هذه الوقوف وانتسابِها فوجدتُ أن الخلافَ فيها محصورٌ في ناقلها، وذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنها منسوبةٌ في نقلها وجمعها إلى أبي عبد الله محمد بن عيسى المغربي، قال به صاحبُ كشف الظنون ولم يَذكُر تاريخَ وفاته[3]، وكذا الفِهْرِس الشَّامِل للتُّراث العربي الإسلامي المخطوط، (قسم علوم القرآن، مخطوطات التجويد في طبعته الثانية)، وذكروا أن تاريخَ وفاته (٤٠٠هـ)[4]، كما نَقَل ذلك السيدُ أحمد ياسين الخياري[5]،

(١) ينظر: الإتقان في تجويد القرآن، للعبيد (٦٩).

(٢) معالم الاهتداء (ص١٧).

(٣) ينظر: كشف الظنون (٢/ ٢٠٢٥).

(٤) ينظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي في المخطوط، مخطوطات التجويد (ص٢٠١).

(٥) ينظر: سر الامتثال والاقتداء في علم الوقف والابتداء (٣٤)، محاضرات في علوم القرآن (ص٦٥).

وأما المخطوطتانِ فقد أشارت إحداهما إلى جزءٍ من الاسم والكنية[١]، كما تقدَّم في المسألة الأولى.

القول الثاني: أنها منسوبة في نقلها إلى السَّخاوي، وقال بهذا الأشموني في مناره[٢]، ولكن لم أعثر عليها في كتابه الشامل: جَمَال القُرَّاء وكمال الإقراء، وكذا الجزء المضمَّن في الكتاب: علم الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء، ويبقى سؤالان مُهِمَّان عن نقل الأشموني لهذه النسبة:

١ ـ هل كان يَقْصِدُ بالسَّخاوي عَلَمَ الدين (ت٦٤٣هـ)؟.

٢ ـ هل نَقَلها مِنْ كُتُب السَّخاوي الأخرى في الرواية؟.

وربَّما تكشفُ الإجابةُ عن هذين السؤالين حقيقةَ هذا القول بعد المزيد من البحث والتنقيب.

القول الثالث: أنها منسوبة في نقلها إلى أبي الحسن علي بن محمد الدَّيبع اليمني الزَّبِيدي[٣]، ونقل هذا القولَ أبو سالم العيَّاشي[٤] وأثبت

---

(١) **ينظر**: مخطوطة أوقاف النبي ﷺ، ورقة (٥٥/ب)، ضمن مجموع (٦٠٧٢).
(٢) **ينظر**: منار الهدى (ص٨).
(٣) علي بن محمد بن عبد الرحمٰن الديبع اليمني الزبيدي، يكنى أبا الحسن، فقيه محدث، شيخ صوفي قشاشي الطريقة. روى عن: إسحاق بن محمد جمعان، وغيره، وروى عنه: أبو سالم العياشي، وآخرون. مات سنة ست وسبعين وألف، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: التقاط الدرر، للقادري (ص١٦٧)، الرحلة العياشية (١/ ٤٧١).
(٤) عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن يوسف بن موسى العياشي، يكنى أبا سالم، ويلقب عفيف الدين، ولد سنة سبع وثلاثين وألف، روى عن: عبد القادر بن علي الفاسي، وعلي الديبع، وجماعات. ومات بالطاعون يوم الجمعة سنة تسعين وألف، وله من العمر ثلاث وخمسون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: التقاط الدُرر (ص٢١٢)، فهرس الفهارس (٢/ ٨٣٢).

أنها من مَنْقُولِه لا مِنْ مَقُوله[١]، وكذا المرْصَفي في هداية القارئ[٢].

ويَظْهَر للباحث بعد إيراد هذه الأقوال أن القولين الأولين أقدَمُ من حيثُ النِّسبةُ وزمن الناقلين، فالأوَّل: (٤٠٠هـ)، والثاني: (٦٤٣هـ)، ولكنَّ الجزم بهما ضعيفٌ؛ لعدم وجود أدلةٍ تُثْبِتُ صِحَّةَ النِّسبة والنَّقل، فلم أجد ترجمةً للمغربي ولا ترجمة لأحد مشايخه أو طلابه، وأما القولُ الثاني فَيحتاجُ إلى الوقوف على مُسَلْسَلات السَّخاوي وَكُتُبِه في الرواية وجردِها وإثباتِ صحة النِّسْبة أو خطئها.

وأما القول الثالث فهو المجزوم به في صحَّة النِّسْبة والنقل لهذه الوقوف، ويُمكِنُ أن نصلَ إلى نتيجةٍ وهي: أن المقطوع به في ثبوت نِسْبة هذه الوقوف ووجودها واشتهارها كانت في أواخرِ القرنِ العاشر، وأوائلِ القرن الحاديَ عشرَ، والله أعلم.

المسألة الثالثة: عدد هذه الوقوف ومواضِعُها:

وقع خلافٌ عند الناقلين لهذه الوقوف في عددها ومواضعها، وذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن عددَها ثمانيةَ عشرَ موضعًا، وَرَدَ هذا القولُ في المخطوطاتِ، حيث أَشَارَتْ إلى موضع مُهْمَلٍ عند أكثر الناقلين، وهو موضع سورة التكاثر[٣].

القول الثاني: أن عددَها سبعةَ عشرَ موضعًا، وهذا هو أكثرُ الأقوال شُهرةً وإثباتًا عند الناقلين لها، ويحذفون موضعَ سورة التكاثر[٤].

---

(١) **ينظر**: الرحلة العياشية (١/ ٤٧٤). (٢) **ينظر**: هدايه القارئ (١/ ٣٨١).
(٣) **ينظر**: مخطوطة أوقاف النبي ﷺ، ورقة (٢٥/ب)، ضمن مجموع (٦٤٤١)، ومخطوطة أوقاف النبي ﷺ، ورقة (٥٥/ب)، ضمن مجموع (٦٠٧٢).
(٤) **ينظر**: كشف الظنون (٢/ ٢٠٢٥)، معالم الاهتداء (ص١٦، ١٧)، سر الامتثال (ص٣٤)، محاضرات في علوم القرآن (ص٦٥)، هداية القاري (١/ ٣٧٨ ـ ٣٨١).

القول الثالث: أن عددَها ستةَ عشرَ موضعًا، ونقل هذا القول محمد بن قاسم البَقَري[(١)]، حيث حَذَفَ الموضعَ الثاني من سورة يونس، وموضعَ سورة التكاثر[(٢)].

ويترجَّح للباحث القولُ الأول، وهي زيادة في الحفظ والعِلْم، ومَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ على مَنْ لم يحفظ، هذا إذا سلَّمنا بثبوت هذه الوقوف. وثَمَّت مسألةٌ أخرى تَنبني على هذه المسألة وهي: هل التفاوتُ والاضطراب في العدد مَدعاةٌ لتضعيفها ووهنها وعدم قَبولها؟

يرى المَرْصَفي أن هذا تفاوتٌ في الرِّواية والحفظ، وكُلُّها نقولٌ صحيحة، وسائرُ نَقَلَتها عدول، وكلٌّ ذَكَر ما انتهى إليه علمُه بحسَب التَّلقِّي والمشافهة عن شيوخهم[(٣)].

ويظهر للباحث بما أنه إذا تطرَّق للدليل الاحتمالُ سقط به الاستدلالُ، وأنَّ كثرة هذه الاضطرابات مع عدم ثبوت متنه ولفظه، وجهالةِ إسناده قرائنُ تُفْضِي إلى القول بعدم صِحَّة نسبتها إلى النبي ﷺ، والله أعلم.

المسألة الرابعة: دوافع هذه الوقوف:

بعد إمعان النظر في عقيدةِ ومذاهبِ وسلوك أرباب هذه الوقوف

(١) محمد بن قاسم بن إسماعيل البقري الشناوي الشافعي الأزهري، يكنى أبا عبد الله، ويلقب شمس الدين، وعرف بالضرير، ولد في نزلة البقر أو دار البقر، وهي قرية من قرى مصر، وذلك سنة ثمان عشرة وألف. روى عن: عبد الرحمٰن بن شحاذة اليمني، وسلطان المزاحي، وآخرين. وروى عنه: أبو المواهب الدمشقي، وآخرون. مات بالقاهرة سنة إحدى عشرة ومئة وألف، وله من العمر ثلاث وتسعون سنة، فرحمه الله رحمه واسعة.
ينظر: سلك الدُّرر في أعيان القرن الثاني عشر (٤/ ١٤٠)، الأعلام، للزركلي (٧/ ٧).

(٢) **ينظر**: غنية الطالبين ومنية الراغبين (١١٠، ١١١).

(٣) **ينظر**: هداية القاري (١/ ٣٨٢).

ظَهَرَ للباحث أن الدَّافِعَ وراءَ نَشْرِ هذه الوقوف واشتهارِها ونَقْلِها أمران:

الأمر الأول: الصُّوفية: حيث اتَّجه أربابُها إلى العناية بكل ما يَمُتُّ بصلةٍ إلى النبي ﷺ حتَّى ولو كان السَّنَدُ المؤدِّي إليه ضعيفًا أو موضوعًا؛ رغبةً في حثِّ الناس على اتِّباعه واقتفاءِ أثره، ظنًّا منهم أنهم يُحْسِنُون إلى الناس وعامَّتِهم في هذا الجانب[(١)].

ثم إن فئامًا من الصُّوفية اشتغلوا بصورة العلم وتركوا حقيقته[(٢)]، ومِنْ ذلك: الاهتمام بالإجازات والمُسَلْسَلات الحديثية.

الأمر الثاني: المُسَلْسَلات الحديثية: يُوجد ارتباطٌ بين تلقِّي هذه المُسَلْسَلات وبين الصُّوفية؛ إذ إن عددًا كبيرًا مِنَ المشتغلين بالرِّواية والأسانيد هم من المتصوِّفة، وهذه إحدى عواملِ تدهوُرِ الحياة العلمية في العصور المتأخِّرة[(٣)].

وتأتي هذه المُسَلْسَلاتُ بأنواعها في أسباب انتشار وقوف النبي ﷺ؛ إذ تلقَّاها المغربيُّ عن شيخه بإسناده[(٤)]، وتلقَّاها العياشيُّ إنشادًا عن شيخه[(٥)]، وذكر المَرْصَفي أن نقلَها عن طريق شيوخهم بالتَّلقِّي والمشافهة[(٦)].

والمُسَلْسَلاتُ الحديثية[(٧)] قلَّما يصِحُّ فيها الحديث بطريقٍ مُسَلْسَلٍ،

(١) **ينظر**: الوضع في الحديث، عمر فلاتة (١/ ٢٦٣).

(٢) **ينظر**: الانحرافات العقدية والعلمية، للزهراني (١/ ٤٧١).

(٣) **ينظر**: الانحرافات العقدية والعلمية (٢/ ٥٨).

(٤) **ينظر**: أوقاف النبي ﷺ، ورقة (٥٥/ب).

(٥) **ينظر**: الرحلة العياشية (١/ ٤٧٤). (٦) **ينظر**: هداية القاري (١/ ٣٨٢).

(٧) **المسلسل**: «هو ما تَتَابَعَ رِجَال إسناده على صِفَةٍ أو حالة للرُّواة تارةً وللرِّواية تارة أخرى» تدريب الراوي، للسُّيوطي (٢/ ١٦٨).

وأصحُ مُسَلْسَل يُروى في الدُّنيا: المسَلْسَل بقراءة سُورةِ الصَّف، وكذا المسَلْسَل بالحفَّاظ والفُقَهاء[1].

ثانيًا: أوقافُ جبريلَ عليه السلام:

وهذه الوقوف أيضًا نَقَلْتُها بعضُ كتب التجويد، واعْتَمدتُ في إثباتها على مخطوطتين[2] من جامعة الملك سعود، وأخرى ثالثةٍ بدار الكتب المصرية[3]، ورابعةٍ بدار الكتب الظَّاهرية[4]، وهي على النَّحو التالي:

الأول: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾ [البقرة: ٣٤].

الثاني: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٨].

الثالث: ﴿وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾ [البقرة: ٨٧].

الرابع: ﴿قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٩٥].

الخامس: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ [النساء: ١٧٦].

السادس: ﴿إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾ [المائدة: ١١٠].

السابع: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾ [الإسراء: ٦١].

الثامن: ﴿عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ﴾ [طه: ١١٧].

التاسع: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا﴾ [النمل: ١٥].

العاشر: ﴿ذُو مِرَّةٍ﴾ [النجم: ٦].

---

(١) ينظر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لابن كثير (٢/ ٤٦٥)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسُّيوطي (٢/ ١٧٠).

(٢) ينظر: أوقاف جبريل، ورقة (٢٣/أ)، ضمن مجموع (٦٤٤١)، أوقاف جبريل، ورقة (٥٩/ب) ضمن مجموع (٦٠٧٢).

(٣) ينظر: أوقاف جبريل، ورقة (٣)، ضمن مجموع (٦٠٩).

(٤) ينظر: أوقاف جبريل، ورقة (٤٤) ضمن مجموع (٦٥٦٩).

وفي هذه الوقوف أربعُ مسائلَ:

المسألة الأولى: الأصل فيها:

لم أقِفْ على حَدِيثٍ أو أثَر أو مَقَالة تُسْنِد هذه الوقوف إلى جبريلَ عليه السلام، وغايةُ ما هناك وقوفٌ منسوبة مِنْ غير إسْنَاد ولا حَديثٍ عليه الاعتماد، والقولُ فيها كالقول في أوقاف النبي ﷺ[1].

المسألة الثانية: نسبة هذه الوقوف:

لم أهتدِ مِن خلال مطالعاتي وقراءاتي إلى نسبةٍ أو انتسابٍ لهذه الوقوف، وهذه كُلُّها قرائنُ تدلُّ على عدم صِحَّة نِسْبتها إلى جبريل عليه السلام.

المسألة الثالثة: عددُ هذه الوقوف ومواضِعُها:

اتفقت كُلُّ المخطُوطَاتِ الأربع ـ التي وَقَفْتُ عليها ـ على أن عددَ مواضع هذه الوقوف عشرة، ولا خلاف بينها في تعيينها.

وقد خَلَطَ الأشمونيُّ[2] والحُصَريُّ[3] ـ رحمهما الله ـ بين هذه الوقوف وبين وقوف النبي ﷺ، أما الحُصَريُّ فقد سمَّاها هي ووقوف النبي ﷺ وقفَ السُّنَّة، أو وقفَ الاتِّباع، وهذا وَهْمٌ منه رحمه الله أو اجتهادٌ لإنشاء هذا المصطلح الجديد في أنواع الوقوف.

المسألة الرابعة: دوافعُ هذه الوقوف:

يظهَرُ للباحث أن البحثَ عن الغَرَابة، والرَّغبةَ في إغْرَاب السَّامِعِين، بحجَّةِ نسبتها إلى جبريل عليه السلام هي أكبرُ الدَّوافع وراءَ انتشارها وروايتها، ولم أعثر على أحدٍ تَلَقَّاها بالسَّند والمشافهة كحالِ وقوف النبي ﷺ.

---

(١) ينظر: معالم الاهتداء (ص١٧)، الإتقان في تجويد القرآن، للعبيد (ص٦٩).

(٢) ينظر: منار الهدى (ص٨).

(٣) ينظر: معالم الاهتداء (ص١٦، ١٧).

كما أن الظَّن في إفادة الناس بأي شيء يتَّصِل بالملأ الأعلى من الملائكة يُمكن أن يكونَ دافعًا آخرَ وراءَ نَشْرِها. وقد قامت الدكتورة: خديجة مفتي بشرح هذه الوقوف وبيانِ معانيها في التفسير واللغة، ورأت أنها وقوفٌ تدور بين مرتبتي الكافي والحسن[١].

ثالثًا: أوقاف الغفران:

واعتمدتُ في إثباتها على ثلاث نُسَخ خطيَّة[٢]، وهي على النَّحو التالي:

الأول: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: ٥١].

الثاني: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ [الأنعام: ٣٦].

الثالث: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا﴾ [السجدة: ١٨].

الرابع: ﴿لَّا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ١٨].

الخامس: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ﴾ [يس: ١٢].

السادس: ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠].

السابع: ﴿مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢].

الثامن: ﴿وَأَنِ اعْبُدُونِي﴾ [يس: ٦١].

التاسع: ﴿عَلَىٰ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ [يس: ٨١].

العاشر: ﴿فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩].

---

(١) ينظر: الوقف والابتداء عند النُّحاة والقراء (ص١٠ ـ ٢١).

(٢) ينظر: مخطوطة أوقاف الغفران، ورقة (٤٧)، ضمن مجموع (٦٥٦٩) بدار الكتب الظاهرية، مخطوطة أوقاف الغفران، ورقة (٥٥/ب)، ضمن مجموع (٦٠٧٢) بجامعة الملك سعود، مخطوطة أوقاف الغفران، ورقة (٢٥/أ)، ضمن مجموع (٦٤٤١) بجامعة الملك سعود.

ونَظَمَها[١] محمدُ بن عبد الحميد البغدادي[٢] فقال:

أَتَى الْوَقْفُ فِي الْقُرْآنِ عَشْرَ مَوَاضِعٍ ... يُسَمَّى بِغُفْرَانٍ فَخُذْهُ مُفَصَّلا
بِمَائِدَةٍ مَبْدَاهُ فَاعْلَمْ بِأَنَّهُ ... عَلَى أَوْلِيَاءَ الْوَقْفُ قَدْ جَاءَ أَوَّلا
وَفِي سُورَةِ الأَنْعَامِ مِنْ يَسْمَعُونَ قِفْ ... وَفِي سَجْدَةٍ مِنْ فَاسِقًا قِفْ مُعَوِّلا
وَقِفْ بَعْدَهَا مِنْ يَسْتَوُونَ فَإِنَّهَا ... بِلا فَاصِلٍ فِي تِلْوِهِ يَا أَخَا الْعُلا
وَيَاسِينَ فِيهَا الْوَقْفُ خَمْسُ مَوَاضِعٍ ... بِآثَارِهُمْ ثُمَّ الْعِبَادِ وَكَمَّلا
بِمَرْقَدِنَا ثُمَّ اعْبُدُونِي وَمِثْلَهُمْ ... وَفِي الْمُلْكِ مِنْ يَقْبِضْنَ جَاءَ مُكَمَّلا
عَلَيْكَ بِهَا إِنَّ الرَّسُولَ لَضَامِنٌ ... بِغُفْرَانِ مَنْ يَأْتِي بِهَا كُلَّمَا[٣] تَلا

وفي هذه الوقوف أربعُ مسائِلَ:

المسألة الأولى: الأصل فيها:

جاء على هَامِش النُّسخة الخطيَّة بجامعة الملك سعود ضمنَ مجموع رقم (٦٠٧٢) ما نصُّه: «اعلم أنَّ في القرآن خمسةَ آلافٍ وثمانيةً وعشرين وقفًا منها: عشرةُ مواضعَ تُسمَّى وقفَ غفران، قال ﷺ: (**مَنْ ضَمِنَ لِي أَنْ يَقِفَ عَلَى عَشْرَةِ مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ ضَمِنْتُ لَهُ الْجَنَّةَ**)، وهي المنظومة في هذه الأبيات»[٤].

---

(١) ينظر: المصادر السابقة.

(٢) محمد بن عبد الحميد بن عبد القادر البغدادي، الشهير بالحكيم زاده، ولد في حدود سنة ألف من الهجرة، له بعض المصنَّفات والمنظومات، اختلف في تاريخ وفاته، قيل: سنة خمسين وألف، وقيل: كان حيًّا سنة تسع وخمسين وألف، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: فهرس كتب علوم القرآن في مكتبة الجامعة الإسلامية (ص٣٦٦)، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، علوم القرآن (١/١١٨، ١١٩).

(٣) وفي نسختي جامعة الملك سعود: (كُلَّها)، والمثبت هو الصواب؛ لاستقامة المعنى، وهي مُثبتة من نسخة الظاهرية.

(٤) مخطوطة أوقاف الغفران (٥٥/ب).

هذا حديثٌ لا أصلَ له، ولم أقف على مَنْ خرَّجه، أو ذَكَرَه، بل إن النصَّ المذكورَ فيه من الضَّعف والعِلَل ما يَشهَد على وَضع الحديث.

المسألة الثانية: نِسبةُ هذه الوقوف:

لم أهتدِ إلى نسبةٍ لواضعِ هذه الوقوف، لكن النَّاظم لهذه الأبيات مقطوعٌ بأنه محمدُ بن عبد الحميد البغدادي، كما أشارت إلى ذلك فهارسُ المخطوطات(١).

وعدم وجود النِّسبة لهذه الوقوف دليلٌ على وَضعِها وأنها لا تَصِحُّ إسنادًا إلى النبي ﷺ(٢).

المسألة الثالثة: عددُ هذه الوقوف ومواضعُها:

أجمعتِ النُّسخُ الخطيَّة لوقوف الغفران أن عددَها عشرةُ أوقاف، ولم تختلف في تعيين مواضعها.

المسألة الرابعة: دوافعُ هذه الوقوف:

أهمُّ دافعٍ يقِفُ خَلْفَ هذه الوُقوف هو الرَّغْبَة في الدَّعْوة إلى الخير والغُفْران، مع حاجة القائمين على وَضْعِ هذا الحديث وهذه الوقوفِ إلى التَّأهيل العِلْمي والوازع الديني(٣).

جميع الأنواع الثلاثة من الوقوف: أوقاف النبي ﷺ، وأوقاف جبريل عليه السلام، وأوقاف الغفران؛ تندرج تحت الضَّابط الأوَّل وهو ما غاب عن الكتب الأصيلة للوقف والابتداء وشُوهِد في كتب المتأخرين عند آحادهم.

(١) ينظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي، قسم التجويد (ص١٧).
(٢) ينظر: الإتقان في التجويد القرآن، للعبيد (ص٦٩).
(٣) ينظر: الوضع في الحديث (١/٢٦٣).

الضَّابط الثاني: كُلُّ وَقْفٍ بَعُدَ ذِكْرُه أو إعرابُهُ أو تأويلُهُ فخالَفَ ما اشْتَهر عند أهل الوَقْف أو اللُّغة أو التَّفْسير فهو غريب:

وهذا الضَّابط تنقسم فيه الأمثلةُ إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأوَّل: ما بَعُد ذِكْرُه في كُتُبِ الوَقْف:

ومِن الأمثلة التي تندرج تحته:

١ - الوقفُ على ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ لَا﴾ [القصص: ٩]، والابتداءُ بقوله: ﴿تَقْتُلُوهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ وفي هذا المثال يقول أبو حاتم: «ولا يُلْتَفَتُ إلى مَنْ لا عِلْمَ له، ولا فِكر، ثم يقولُ بجَهْلِه: ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي﴾ ثم تُومِئُ إلى نفسه ﴿وَلَكَ لَا﴾، ثم يُشيرُ بيده ورأسه، فيجبُ أن يُقال له: يا حمارُ فما معنى ﴿تَقْتُلُوهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ﴾!!»(١).

٢ - الوقف على ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ﴾ [الزخرف: ٥١، ٥٢]، والابتداء بقوله: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ﴾.

رُوِي هذا الوقفُ عن بعض السَّلف كما نَقَلَ ذلك أبو جعفر النَّحاس، وأصلُ الخلاف مبني على استعمال (أم) في المعنى(٢).

القسم الثاني: ما بَعُدَ إعْرابُهُ في كُتُبِ اللُّغة:

ومِنَ الأمثلة التي تَنْدَرِجُ تحته:

١ - الوقف على ﴿وَلَهَا عَرْشٌ﴾ [النمل: ٢٣]، والابتداء بـ﴿عَظِيمٌ﴾ على معنى: عظيم عبادتُهم للشمس، على أن ﴿عَظِيمٌ﴾ مرتفعٌ بالابتداء والخبرُ في قوله: ﴿وَجَدتُّهَا﴾ [النمل: ٢٤].

(١) القطع والائتناف (ص٥٤٣).
(٢) ينظر: الدُّر المصون (٩/٥٩٧).

قال الزمخشري[1]: «ومِنْ نَوْكَى[2] القُصَّاص مَنْ يقِفُ على قوله: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ﴾ ثم يبتدئ ﴿عَظِيمٌ * وَجَدتُّهَا﴾ يريد: أمرٌ عظيمٌ أن وجدتُها، فرَّ من استِعْظَام الهدهد عرشَها فوَقَعَ في عظيمةٍ وهي مسخُ كتاب الله، وليس هذا الوقفُ بشيء؛ لأنه جعل العبادةَ لغير الله عظيمةً، وكان قياسُه على هذا أن يقول: عظيمة وجدتُّها؛ إذ المستَعْظَم إنما هو سجودُهم لغير الله، وأما عرشُها فهو أذلُّ وأحقرُ أن يصفَه الله بالعِظَم...»[3].

وقال أبو عمرو الدَّاني: «والأوْجَهُ في ذلك عند أهل التَّمام أن يكون ﴿عَظِيمٌ﴾ تابعًا لِلـ﴿عَرْشٌ﴾ وصفةً له؛ إذ غيرُ مستنكر أن يصفَه الهدهدُ بذلك؛ لما رأى مِن تناهي طوله وعرضه، وما كان فيه من كُلِّ الزِّينة، وإن كان قد شَاهَدَ مِن مُلْكِ سُليمان ما يَدِقُّ ذلك عنده، والله أعلم»[4].

٢ ـ الوقف على ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ [الإنسان: ٢٠]، والابتداء بقوله: ﴿رَأَيْتَ نَعِيمًا﴾، حيث أُعربتْ ﴿ثَمَّ﴾ مفعولًا لـ﴿رَأَيْتَ﴾، والتقدير: وإذا رأيت ما ثم، فـ(ما) اسمٌ موصول، و(ثم) صلته، ثم حذفت (ما)، وأُقِيمَتْ (ثم) مكانها فَحُذِفَ الموصولُ لدلالة صلته عليه، وهو مما انفرد به الكوفيون[5].

(١) محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري، يُكنى أبا القاسم، ويُلقبُ بجار الله؛ لأنه جاور بمكة زمانًا، وُلِدَ سنة ٤٦٧هـ بزمخشر وبها نشأ ودرس على بعض مشايخها: كالضَّبي. مات سنة ٥٣٨هـ بجرجانية خوارزم، وله من العمر إحدى وسبعون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: الأنساب (٦/ ٢٩٧)، إنباه الرواة (٣/ ٢٦٥).

(٢) النوكى: الحمقى، ومفرده: الأنْوَك، وهو الأحمق. ينظر: لسان العرب (١٠/ ٥٠١) مادة: (نوك).

(٣) الكشاف (٣/ ٣٤٩).

(٤) المكتفى (ص٤٢٨).

(٥) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن (٢/ ٤٠٤)، إعراب القرآن، للنَّحَّاس (٦/ ٥٧٩)، مُشْكِل إعراب القرآن (٢/ ٧٨٥).

وعلَّق أبو عمرو الدَّاني على هذا الوقف فقال: «وليس بتام؛ لأن ﴿رَأَيْتَ﴾ الثانية جواب ﴿وَإِذَا﴾ فلا يتمُّ الكلامُ دُونَها»[1].

كما أنكره الأشمونيُّ ورأى أنه إغْرَابٌ وتَعَسُّف في الوقف، سَبَبُهُ: تكلُّفُ الإعراب؛ لأن ﴿ثَمَّ﴾ ظرفٌ لا ينصرف فلا يقعُ فاعلًا ولا مفعولًا، وأن ﴿رَأَيْتَ﴾ لا مفعولَ لها ظاهرًا ولا مُقدَّرًا؛ ليكون حذفه دالًا على العموم لكلِّ مرئي[2].

وقد رَفَضَ أكثرُ القُرَّاء هذا الوقف لأمرين:

أحدُهما: أنه حَذَفَ الموصول وَأَقَامَ الصِّلة مُقَامَهَا، وهُو مِمَّا يرفُضُه أكثرُ البصريين.

الثاني: أنه حَذَفَ الجوابَ مَعَ وُجُودِه، والقَولُ بعَدَمِ التَّقْدِير أولى من القول بالتقدير[3].

القسم الثالث: ما بَعُدَ تاويله في كُتُبِ التَّفْسِير:

ومِنَ الأمثلة التي تَنْدَرِجُ تحته:

١ ـ الوقف على ﴿تُسَمَّىٰ﴾ [الإنسان: ١٨]، والابتداء بـ﴿سَلْسَبِيلًا﴾ على أن هذه الكلمة مُكَوَّنة مِنْ كلمتين: فِعْلُ أمْرٍ وَفَاعِله مُستَتِر وَمَفْعُول، والتقدير: سَلْ أنت سبيلًا إليها[4]، وعُزِيَ هذا القولُ إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

قال الزَّمخشري: «وقد عَزَوا إلى عليٍّ رضي الله عنه أن معناه: سَلْ سبيلًا إليها، وهذا غيرُ مستقيم على ظاهره، إلا أن يُراد أن جملة قول القائل:

(١) المكتفى (ص٦٠٠، ٦٠١).

(٢) ينظر: منار الهدى (ص٤١٣).

(٣) ينظر: مغني اللَّبيب (١/ ١١٩)، الوقف بين اللُّغة والقرآن (ص١٠٠).

(٤) ينظر: زاد المسير (٨/ ٤٣٨)، الدُّر المصون (١٠/ ٦١٣).

سَلْ سبيلًا، جُعِلتْ عَلَمًا للعين.. وعَزْوُه إلى مِثْلِ عليٍّ ﵁ أبدع»[1].

وقد أنكر هذا المعنى المفسِّرون، وخَطَّؤوا نِسبتَه[2] إلى علي بن أبي طالب ﵁ كما أوضَحَ أهل اللُّغة أن كلمة ﴿سَلْسَبِيلًا﴾ كلمة واحدة[3].

٣ ـ الوقفُ على ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾ [البقرة: ١٢٧]، والابتداءُ ﴿وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا﴾، على أنها جملة مُستأنَفة و﴿وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ مبتدأ وما بعده الخبر، فيكون المعنى: أن إسماعيل هو الدَّاعي، وإبراهيم هو البَاني[4].

٤ ـ يقول الأشموني: «وقد أنكر أهلُ التأويل هذا الوَجْهَ، ولم يذكر أحدٌ منهم فَسَادَه، والذي يَظْهَرُ ـ والله أعلم ـ أنه مِنْ جهةِ أن جمهورَ أهل العلم أجمعوا على أن إبراهيم وإسماعيل كلاهما رَفَعَا القواعدَ من البيت»[5].

الضَّابط الثالث: كُلُّ وَقْفٍ قبيحٍ مُستَبشَع يَبعَثُ مَعْنَاهُ عَلَى إنْكَاره مِن العُلَماء بِالقُرْآن فهو غريبٌ:

ويُعرَّف الوقفُ القبيحُ بأنه: «هو الذي لا يُعرَفُ المرادُ منه، ولا تقوم فائدةٌ عنه»[6].

ويتنوَّع الوقفُ القبيح ويتعاظل ويشهدُ بعَمَائه مَنْ يتهاون به، ويتهافت فيه ويتخاذل[7]، فمنه الوقف الشَّنيع الذي يبعث مَعْنَاهُ عُلَمَاءَ

(١) الكشاف (٤/٦٥٩، ٦٦٠).
(٢) ينظر: البحر المحيط (٨/٣٩٠)، التسهيل لعلوم التنزيل (٣/٥٠٨).
(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (٢/١٢٦٠).
(٤) ينظر: الدُّر المصون (٢/١١٤). (٥) منار الهدى (ص٤٩).
(٦) نظام الأداء في الوقف والابتداء (ص٥٠).
(٧) ينظر: نظام الأداء (ص٥١).

الأداء على الحِدَّة والغَضَبِ لفَسَادِهِ وسُوءِ تركيبه، ومِنَ الأمثلة التي تندرجُ تحته:

١ ـ الوقف على: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٦].

٢ ـ الوقف على: ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ وَٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

٣ ـ الوقف على: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى﴾ [المائدة: ٥١].

وأقبح مِمَّا سبق وأشنَع: الوقف على المنفي[1]:

١ ـ ﴿لَآ إِلَٰهَ﴾ [الصافات: ٣٥].

٢ ـ ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [آل عمران: ٦٢].

٣ ـ ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ﴾ [الأنعام: ٥٩].

يقول ابنُ الطَّحَّان ـ بعد أن ساق أمثلةَ الوقفِ القبيح الشنيع ـ: «الوقف القبيح هو مجالُ القُرَّاء اليومَ، ومَيدانُهم الذي فيه يَتردَّدُون، ومَخوضُهم الذي فيه يَلعَبُون، وذلك بإغماضِ المتصدِّرين، وإغْضَاء المتلقِّنين المقصِّرين»[2].

هذا الكلامُ منه مرقومٌ في القرن السَّادس الهجري، فيا ليت شِعْري ماذا عساه أن يقول لو سَمِعَ قُرَّاءَنا اليوم!!

الضَّابط الرَّابع: كُلُّ وَقْفٍ يَظهَر حديثًا غَمَضَ وَجْهُهُ، لم يَلتَزِمْ بقواعدِ الوقف والابتداء فهو غريبٌ:

ويَدخُل في هذا الضَّابط: كل وَقْفٍ لم يُذكر في كتب الوقف والابتداء وقد أخلَّ بقواعد هذا العلم، فهو ضابطٌ يشمل الوقوف المتجدِّدة الطارئة القبيحة.

(١) ينظر: نظام الأداء (ص٥٨، ٥٩). (٢) نظام الأداء (ص٥٩).

ومِنَ الأمثِلة التي تَنْدَرِجُ تَحتَ هَذَا الضَّابط:

١ ـ الوقف على ﴿مَـٰلِكِ﴾ [الفاتحة: ٤]، وذلك لأنه فَصْلٌ بين المضاف والمضاف إليه.

٢ ـ الوقف على ﴿ٱلسَّمَـٰوَٰتِ﴾ [الرعد: ١٦]، وذلك لأنه فَصْلٌ بين المعطوف والمعطوف عليه، وهو من قَبِيلِ عطفِ المفردات.

٣ ـ الوقف على ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨]، وذلك لأنه فصل بين القائل ومَقُولِه[1].

وهذا الضَّابطُ أكثرُ الغرائبِ منه؛ لأنه مُتجدِّد لا يَقِفُ عند زَمَنٍ مُعيَّن.

❁ ❁ ❁

(١) ينظر: المكتفى (ص١٤٨).

المَبْحَثُ الثَّانِي

الابـــتـــداءُ

وفيه: ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: قواعد الابتداء.
- المطلب الثاني: الآثار المترتبة على قواعد الابتداء.
- المطلب الثالث: غرائب الابتداء وضوابطه.

* * *

يحسُنُ بنا أن نتعرَّفَ على ما تبقَّى مِنَ المصْطَلَحات المفرَدَة أو المركَّبة في مطالِبِ هذا المبحث، وهي: الابتداءُ، قواعدُ الابتداءِ، غرائبُ الابتداءِ.

وسوف أتناولها ـ إن شاء الله تعالى ـ في هاتين المسألتين:

المسألة الأولى: المصطلحات المفردة:

أولًا: الابتداء:

١ ـ الحدُّ اللُّغوي:

إذا تَتبَّعنا نُصُوصَ اللُّغَويين في المعاجم، فإننا نلتَمِسُ معانيَ مادة: (بَدَأَ) فيما يلي:

أ ـ أوَّلُ كل شيء: يُقال فعلتُه بدءًا، وبدْءَ بدْءٍ، وأولَ بدْءٍ. ويقال: فعله عَوْدًا وبدءًا، وعودًا على بدء: فَعَلَه مرةً بعد أُخرى. وَرَجَعَ عَوْدَه

على بدئه: في الطريق الذي جاء منه[١].

ب ـ تَقديمُ الشَّيء على غيره ضربًا مِنَ التقديم: يُقال: بَدأتُ بكذا وأَبْدَأتُ وابْتَدأتُ؛ أي: قَدَّمتُ. قال تعالى: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ﴾ [السجدة: ٧][٢].

ج ـ مبدأ الشَّيء: هو الذي مِنْه يَتَركَّب، أو منه يَكُونُ، فالحروفُ مَبْدَأُ الكلام، والخشب مبدأ البابِ والسَّريرِ، والنَّواةُ مبدأ النَّخل[٣].

د ـ افتتاح الشَّيء: يُقال: بَدَأْتُ بالأمر وابْتدأْتُ من الابتداء، والله تعالى هو المُبدئ المُعيد[٤].

هـ ـ فِعْلُ الشيء ابتداء: يُقال: بَدَأْتُ بالشيء بدءًا: ابتدأت به، وبَدَأْتُ الشيءَ: فعلتُه ابتداء[٥].

٢ ـ الحدُّ الاصطلاحي:

لم أجِدِ اهتمامًا بالتعريف الاصطلاحي لمصطلح الابتداء عند المتقدمين من أهل هذا الفن، ولعل السِّرَّ مِنْ وراء ذلك **راجعٌ إلى الأسباب التالية:**

أولًا: أن الابتداءَ تابع للوقف، ولا يُذكَرُ إلا ثانيًا، فجاء الاهتمام مُنْصبًّا على الأول منهما باعتبار ما تؤول إليه الأحكامُ.

ثانيًا: أن مُصْطَلَح الوقف والابتداء صار عَلَمًا مُركَّبًا مَشهورًا بالذِّكر في الكتب، وقَلَّ مَنْ يعتني بالتفريق بين كون الاسم عَلَمًا مُفرَدًا أو عَلَمًا مُركَّبًا.

(١) **ينظر**: المعجم الوسيط (١/ ٤٣) مادة: (بدأ).
(٢) **ينظر**: مفردات الرَّاغب (ص١١٣) مادة: (بدأ).
(٣) **ينظر**: مفردات الرَّاغب (ص١١٣) مادة: (بدأ).
(٤) **ينظر**: معجم مقاييس اللُّغة (١/ ٢١٢) مادة: (بدأ).
(٥) **ينظر**: الصِّحاح (١/ ٣٥) مادة: (بدأ).

ثالثًا: ظهورُ معنى (الابتداء) اللُّغوي، وسُهُولةُ فَهمِ لَفْظِهِ مِنَ النُّطقِ الأول = سوَّغَ للعلماء العزوفَ عن تعريفه اصطلاحًا باعتبار ما تقدَّم.

رابعًا: أن الابتداءَ كان قسيمًا للوقف أو القطع؛ مما جعلهما مُتلازمَين نُطقًا وفهمًا، ودَفَعَ ببعض العلماء إلى التعويل على فهم الثاني من فهم الأول.

كُلُّ هذه الأسباب ساهمت في نَدرةِ وجود التعريف الاصطِلاحيِّ للابتداء عند المتقدِّمين مِنْ عُلَماء الوقف والابتداء، لكن هذا لا يَعني عدمَ الوجود، بل وُجد عند الجعبري مثلًا في كتابه المسمَّى بـ (وَصْف الاهتداء) حيث قال في تعريفه: «لفظُك بكلمةٍ مُنْفصِلةِ الزَّمان»[١].

ويُؤخَذ على تعريف الجعبري ما يلي:

١ ـ الغُمُوض في التعريف، وعدم الوضوح.

٢ ـ أنه لم يُفرِّق بين الابتداء الأوَّلي بعد القطع، والابتداء بعد الوقف.

وَعَرَّفه بعضُ المتأخِّرين بقولهم: «الابتداء: هو الشُّروع في القِرَاءة بعد القطع أو الوقف»[٢].

ويُفهَمُ من هذا أن الابتداء نوعان اثنان:

١ ـ الابتداء في أول القراءة، سواءٌ كان على وجه الابتداء، أو بعد الإعراض عن القراءة، وهو القطع.

٢ ـ الابتداء بعد كل وقف في أثناء القراءة ووسَطِها[٣].

(١) وصف الاهتداء (١/ ١٤).
(٢) هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، عبد الفتاح المرصفي (١/ ٣٩٢).
(٣) **ينظر**: بغية عباد الرحمٰن (ص١٣٠).

المسألة الثانية: المصطلحات المركبة:

أولًا: قواعد الابتداء: لم أقِفْ على حَدٍّ لهذا المصطلح، ولكن يُمكِنُ صياغةُ تعريفٍ له، فأقول:

قواعدُ الابتداء: الأحكام الكُلِّيَّة المنظِّمَة لعملية الشُّروع في القِرَاءة بعد قَطْعٍ أو وقفٍ وَفْقَ أصولها.

ثانيا: غرائب الابتداء: لم أهتدِ أيضًا إلى حدٍّ أو تعريف له، ويُمكِنُنا صياغتُه لا سيَّما بعد معرفة الحدِّ الاصْطِلاحي المفرد لكلا المصطلحين، فأقول:

غرائب الابتداء: الشُّروع في القِرَاءة بعد قطعٍ أو وقفٍ بكَلامٍ يَنْدُرُ اختيارُه ويَقِلُّ اشْتِهارُه مَوضِعًا لذلك.

المَطْلَبُ الأَوَّلُ

قواعدُ الابتداء

تنقسم قواعدُ الابتداء إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: قواعدُ ما يجوزُ الابتداءُ به:

القاعدة الأولى: يَحْسُنُ الابتداءُ بكُلِّ كلمة لا تتعلَّق بما قبلَها:

وهذه قاعدةٌ عامَّةٌ أشار إليها أبو العَلاءِ الهَمَذَاني العَطَّار[1] وإلى فروعها، وأرى أنه أوَّل مَنْ أَفَاضَ في ذِكْرِها وذِكْر فروعها ـ فيما وَقَفْتُ عليه ـ وإذا كان ابنُ الأنباري يُعَدُّ أوَّلَ مَنْ أفاض في الكلام على قواعدِ ما لا يتمُّ الوقفُ عليه = فإن الهَمَذانيَّ هو أوَّلُ مَنْ أفاضَ في الكلام على قواعدِ ما يحسُنُ الابتداءُ به، وشَارَكَه بعضُ الأئمة في ذكر بعض فروعها، وسيأتي التنبيه عليهم إن شاء الله.

(١) ينظر: الكشف والبيان عن ماءات القرآن (١٤٤/أ، ب).

ومِنْ فروع هذه القاعدة وأمثلتها:

١ ـ يحسُنُ الابتداءُ بـ(أَلَا) المخفَّفَة، وهو تنبيهٌ وافْتِتاح لِلْكَلام: نحو قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُواْ مِنْهُۚ﴾ [هود: ٥][1].

٢ ـ يحسُنُ الابتداء بالنِّداء: نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْۚ﴾ [فاطر: ٣][2].

٣ ـ يحسُنُ الابتداءُ بالاستفهام؛ لأنه يقتضي صَدْرَ الكلام، وهو أنواع:

أ ـ الهمزة: نحو قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ﴾ [النازعات: ٢٧].

ب ـ هل: وهو حرفُ استفهام يدخُل على المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا﴾ [إبراهيم: ٢١]. فإنْ تعَلَّقَ بما قبله لم يحسُنْ الابتداءُ به: نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُۗ﴾ [الرعد: ١٦].

وله أغراضٌ إذا جاء في صَدْر الكلام:

ـ يكونُ بمعنى التَّقرير: نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ﴾ [الفجر: ٥].

ـ يكونُ بمعنى التَّمني: نحو قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣].

ـ يكونُ بمعنى العَرْض: نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾ [الصف: ١٠].

ـ يكونُ بمعنى النَّفْي: نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥۚ﴾ [الأعراف: ٥٣]، وضابِطُه: أن جميع ما يأتي بعد ﴿إِلَّآ﴾ فهو بمعنى النَّفْي.

(١) ينظر: الكشف والبيان عن ماءات القرآن (١٤٤/أ).

(٢) ينظر: الكشف والبيان (١٤٤/أ).

- يكونُ بمعنى (قد): نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ﴾ [النازعات: ١٥][١].

ج - كيف: ويُستَفهَم بها عنِ الحال، وهو أحدُ أنواع الاستفهام إمَّا حقيقةً أو غيرَه: نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وله أغراضٌ أُخرى إذا جاء في صَدْر الكلام:

- يكونُ بمعنى التَّعجُّب: نحو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨]، وهذا النَّوعُ من الاستفهام غيرُ حقيقي.

- يكونُ بمعنى الإنكار: نحو قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ﴾ [الأنعام: ٨١]، وهو من الاستفهامِ غيرِ الحقيقي.

- يكونُ بمعنى النَّفي: نحو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ﴾ [التوبة: ٧]، وبعضُهم يراها للتَّعجُّب[٢]. وأمَّا إذا جاءت بمعنى الخبر فلا يحسُن الابتداءُ بها: نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٦]؛ أي: على ما يشاء مِنَ العِظَم والصِّغَر والطُّول والقِصَر، ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقوله تعالى: ﴿فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [الروم: ٤٨][٣].

٤ - يحسُنُ الابتداءُ بـ(ما) إذا كانت للأغراض التالية:

- النَّفْي: نحو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧٩] بمعنى ليس.

- الشَّرْط: نحو قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، وهي تقتضي صدرَ الكلام.

---

(١) ينظر: الكشف والبيان (١٤٤/أ)، نُجوم البيان (١/ ١٨٨، ١٨٩)، مغني اللَّبيب (٢/ ٣٤٩)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم (١/ ٣/ ٤٧٣).

(٢) ينظر: نُجوم البيان (١/ ١٨٥، ١٨٦)، معاني القرآن للفرَّاء (١/ ٤٢٣)، الجامع لأحكام القرآن (١٠/ ١١٨)، مغني اللَّبيب (١/ ٢٠٥).

(٣) ينظر: نُجوم البيان (١/ ١٨٥)، مغني اللَّبيب (١/ ٢٠٧).

وقد يَشِذُّ مِنْ هذين الغَرَضَين بعضُ الأمثلة التي لا يحسُنُ الابتداءُ بها، مِنْ أجلِ عِلَّةٍ أُخرى كالسِّياق ونحوه.

وأما بقيَّةُ الأغراض؛ كالجَحْد والتَّعجُّب ونحوِهما فلا يحسُن[١] الابتداءُ بها ولو شَذَّتْ بعضُ الأمثلة لِعِلَّةٍ أُخرى.

٥ - يحسُنُ الابتداءُ بالأمر: نحو قوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٦][٢].

٦ - يحسُنُ الابتداءُ بـ(إذ) و(إذا): نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ﴾ [آل عمران: ٤٥]، فإن أتى بعدَ إذا (هُوَ) أو (هُم) أو (أنتم) كان الوصلُ أَوْلى؛ لأنه حينئذٍ يكون في تقدير الجواب: نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾ [يس: ٧٧]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم: ٤٨][٣].

٧ - يحسُنُ الابتداءُ بـ(لمَّا) إذا أَتَتْ للوقت بمعنى حين، ويليها الفعلُ الماضي فإنك تبتدئُ بها وتَصِلُها بالجواب بعدها؛ لأنها تقتضي ذلك: نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧][٤].

فإن كانت لـمَّا بمعنى (ألَا) بعد (إنْ) المكسورة الخفيفة: نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا﴾ [يس: ٣٢] لم يجز الابتداءُ بها. وإذا كانت لـمَّا بمعنى (لم) فلا يجوزُ الابتداءُ بها، وجاءت في ثمانيةِ أمكنةٍ من القرآن العظيم:

أ - ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم﴾ [البقرة: ٢١٤].

---

(١) ينظر: الكشف والبيان (١٤٤/أ)، نُجوم البيان (١/ ٢٠٦، ٢٠٨).

(٢) ينظر: الكشف والبيان (١٤٤/أ). (٣) ينظر: الكشف والبيان (١٤٤/أ).

(٤) ينظر: الكشف والبيان (١٤٤/أ)، نُجوم البيان (١/ ١٧٦)، مفردات الرَّاغب (ص٧٤٦) مادة: (لما).

ب - ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٤٢].

ج - ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ﴾ [التوبة: ١٦].

د - ﴿وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ﴾ [يونس: ٣٩].

هـ - ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [ص: ٨].

و - ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ﴾ [الحجرات: ١٤].

ز - ﴿لَمَّا يَلْحَقُوا۟ بِهِمْ﴾ [الجمعة: ٣].

ح - ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣][(١)].

٨ - يحسُنُ الابتداءُ بـ(إنّ) المكْسُورةِ الهمزة المشدَّدَةِ في جميع القرآن إلا في مواضع الإبْهام: نحو قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، وقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١٧، ٧٢، ٧٣].

فإن كانت بعد الأمر والنَّهي جَاز الوَجْهَان معًا: نحو قوله تعالى: ﴿وَأَحْسِنُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ١٩٥]، و﴿وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ١٩٠][(٢)].

وأجاز بعضُهم الابتداءَ بها في جميع القرآن إذا لم تُسْبَقْ بجملةِ القَول والقَسَم، أو وَقَعَتْ في صَدْرِ الصِّلة[(٣)].

٩ - يحسُنُ الابتداءُ بـ(إنْ) المكْسُورةِ الهمزة المخفَّفَة إذا كانت للأغْراض التالية:

أ - للشَّرْط والجزاء، وهو يقتضي صدرَ الكلام: نحو قوله تعالى: ﴿إِن يَنتَهُوا۟ يُغْفَرْ لَهُم﴾ [الأنفال: ٣٨].

---

(١) ينظر: الكشف والبيان (١٤٤/أ)، نُجُوم البيان (١/١٧٦، ١٧٧)، مغني اللَّبيب (١/٢٧٨).
(٢) ينظر: الكشف والبيان (١٤٤/أ).
(٣) ينظر: المكتفى (ص١٦٣)، المختصر البارع، لابن جُزي (ص١٤١).

ب - بمعنى (ما) النافية، بشرط ألَّا تتعلَّقَ بما قبلَها: نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٧][(١)]، وأما قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ﴾ [الزخرف: ٨١] فمن ذَهَبَ إلى أنَّ (إنْ) للشَّرْط وَقَفَ على ﴿ٱلْعَٰبِدِينَ﴾، والمعنى: فأنا أوَّل مَنْ يَعْبُدُه على أنه واحد لا ولد له، وقيل: معناه: فأنا أوَّل الآنِفِين والجَاحِدِين[(٢)].

وَمَنْ ذَهَبَ إلى أنَّ (إنْ) بمعنى (ما) النافية؛ أي: ما كان للرحمٰن وَلَدٌ، حَسَّنَ الوقفَ على ﴿وَلَدٌ﴾، والوقف في الوَجْهَين على ﴿ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ تام[(٣)].

فإنْ تَعَلَّقَتْ (إنْ) التي بمعنى (ما) للنفي بما قبلها لم يُجز الابتداءُ بها إلَّا عِنْدَ الضَّرُورَة: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ﴾ [فاطر: ٤١][(٤)].

وأما بقيَّةُ الأغْراضِ والمعاني؛ كالاستفهامِ، وإذْ، وقَدْ؛ فإنها مُتَعلِّقَةٌ بما قبلها فلا يحسُنُ حينئذٍ الابتداءُ بها[(٥)].

١٠ - يحسُنُ الابتداءُ بـ(أنْ) المفتوحةِ الهمزة المخفَّفَةِ في أربعةِ مواضِعَ:

أ - ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].

ب - ﴿وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

ج - ﴿وَأَن تَصَدَّقُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

د - ﴿وَأَن تَصْبِرُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النساء: ٢٥].

---

(١) ينظر: الكشف والبيان (١٤٤/أ)، نُجُوم البيان (١/١٩٥).
(٢) ينظر: جامع البيان (٢٠/٦٥٤، ٦٥٦)، زاد المسير (٧/٣٣١).
(٣) ينظر: معاني القرآن، للزجّاج (٤/٤٢٠)، المكتفى (ص٥١٠، ٥١١).
(٤) ينظر: الكشف والبيان (١٤٤/أ).
(٥) ينظر: نُجُوم البيان (١/١٩٦).

واختلفوا في الموضِعِ الخَامِسِ وهو قوله تعالى: ﴿وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾ [النور: ٦٠]، حيثُ أجازَ بعضُهم الابتداءَ به، وَمَنَعَ الآخَرونَ مِنْ ذلك(١).

١١ - يحسُنُ الابتداءُ بـ(كُلَّما): نحو قوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَوْقَدُوا۟ نَارًا﴾ [المائدة: ٦٤]. وكذا (كَمَا): نحو قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ﴾ [الأنفال: ٥]. وكذا (أمَّا) المفتوحَة الهمزة؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ٢٦](٢)، وهي تأتي للإخبار. وكذا (إمَّا) المكْسُورة الهمزة، وهي على ضربين:

الأول: أن تَلْحَقَ التي للتأكيد (إنْ) التي للشَّرْط، وتدخل نون التأكيد الثقيلة أو الخفيفة على الفعل بعدها: نحو قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم﴾ [البقرة: ٣٨]، وجميعُ ما في كتاب الله مدغم إلا حرفًا واحدًا ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ﴾ [الرعد: ٤٠]، فإنه خَالَفَ نظائرَه لكونه مقطوعًا في المصحف ولا ثانيَ له.

الثاني: أن تأتيَ مُكَرَّرَة للتخيير: نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦] فَأجازَ بعضُهم الابتداءَ بها، وَمَنَعَ بعضُهم مِنْ ذلك(٣).

١٢ - يحسُنُ الابتداءُ بـ(الذين) في ثمانيةِ أمكنةٍ لاختلاف القِصَص، وهي:

أ - ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ﴾ [البقرة: ١٢١].

ب - ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٦].

---

(١) ينظر: الكشف والبيان (١٤٤/أ)، المختصر البارع (ص١٤١).
(٢) ينظر: الكشف والبيان (١٤٤/أ).
(٣) ينظر: الكشف والبيان (١٤٤/أ)، نُجوم البيان (١/ ١٨٠، ١٨١).

ج - ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٢].

د - ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [البقرة: ٢٧٤].

هـ - ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾ [البقرة: ٢٧٥].

و - ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢٠].

ز - ﴿ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ﴾ [الفرقان: ٣٤].

ح - ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ﴾ [غافر: ٧](١).

وزاد بعضهم مكانًا تاسعًا وهو:

ط - ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟﴾ [التوبة: ٢٠](٢).

يقول الهَمَذاني: «فأمَّا ما عَدَا ذلك نحو قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] فإنك إنْ حملتَه على قوله: ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ في الإعراب تقديرًا كان الوجهُ الوصلَ، فإنْ أضمَرْتَ مبتدأ فرفعتَه به أو أضمَرْتَ فعلًا فنصبتَه به تقديرًا فلك أن تبتدئَ به على هذين الوجهين، وهكذا حُكْمُ جميعِ ما يأتي في كتاب الله من ذلك»(٣).

وسببُ تخصيصِ هذه الأمكنة بالابتداء دُون غيرها؛ أن جميعَ الأمكنةِ عدا الثالث والرابع وَصْلُها بما قبلَها يُكْسِبُها إعْرَابَ النَّعْت لِمَا قبلها، ولا يجوزُ حَمْلُها على ذلك؛ لقُبحِ المعنى في الوَصْل، فتعيَّنَ الابتداءُ بها(٤). وأما الثالث والرَّابع فكما قال الهَمَذانيُّ: «لاختلاف القِصَص»(٥) فَحَسُنَ الابتداءُ بها لاختلاف الموضوع.

١٣ - يحسُنُ الابتداءُ بـ(حَتَّى) إذا كانت هي التي يُحْكَى بعدها

---

(١) ينظر: الكشف والبيان (١٤٤/أ).
(٢) ينظر: المكتفى (ص١٥٩)، البرهان (١/ ٥١٢)، الإتقان (٢/ ٥٦٣).
(٣) الكشف والبيان (١٤٤/أ). (٤) ينظر: الإتقان (٢/ ٥٦٣).
(٥) الكشف والبيان (١٤٤/أ).

الكلامُ، أو إذا كانت (حتَّى) تدلُّ على أمرٍ هو نهايةُ الحالة المذكورة قبلها: نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ [مريم: ٧٥]، ونحو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧١]، وهنا حَسُنَ الابتداء بـ(حتَّى) لأنها حرف ابتداء؛ أي: حرفًا تُبتدَأ بعده الجملُ الفعليَّة والاسميَّة وتُستأنف[١].

١٤ ـ يحسُنُ الابتداءُ بـ(ثُمَّ) في جميعِ القرآن؛ لأنها للتَّراخي والمُهلَة: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً﴾ [المؤمنون: ١٢ ـ ١٤]، حتى كان بعضُ شيوخ أهل الإقراء يقفُ على ما قبلها مُطلقًا، إلا أن التَّحقيق في ذلك: أنها لا تَطَّرِد، وإنما تتَّجِهُ في بعض الأحوال دُون بعض، فمثلًا قوله تعالى: ﴿أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ﴾ [التوبة: ١٢٦]، وكذا ﴿لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ﴾ [الإسراء: ١٨]، وأيضًا ﴿وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ﴾ [الإسراء: ٧٥] فهذه لا يُوقَفُ على ما قبلها ولا يُبتَدأُ بها. فالضَّابطُ لها: أنها إنْ تعلَّقتْ بما قبلَها لفظًا، أو لا يتمُّ المعنى إلَّا بها، ولا يقعُ المرادُ بدونها فلا يُبتَدأُ بها. وإن تعلَّقت بما قبلها تَعلُّقًا معنويًّا خفيفًا وليس عمدةً صحَّ وجَازَ الابتداءُ بها، والله أعلم[٢].

١٥ ـ يحسُنُ الابتداءُ بـ(بل) إذا كانت بمعنى الإضْرَابِ، وهي أكثر ما يقع في القُرْآن بهذا المعنى، ومعنى الإضراب: تركُ الكلام والإِضْراب عنه. وهو يكون إما بمعنى الإبطال إن تلا (بل) جملة؛ كقوله تعالى:

(١) ينظر: الكشف والبيان (١٤٤/أ)، جمال القُرَّاء (٢/ ٥٩٦)، مغني اللَّبيب (١/ ١٢٨)، التمهيد في علم التجويد، لابن الجزري (ص٢٠٣)، الأزهية في الحروف، للهَرَوي (ص٢١٤)، معاني الحروف، لأبي الحسن الرُّمَّاني (ص١١٩).

(٢) ينظر: جمال القُرَّاء (٢/ ٥٩٤)، مغني اللَّبيب (١/ ١١٧)، التمهيد، لابن الجزري (ص١٩٧)، لطائف الإشارات (١/ ٢٥٧)، رصف المباني، للمالقي (ص٢٤٩).

﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، وإمَّا الانتقال مِنْ غَرَضٍ إلى غَرَضٍ آخر؛ كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ﴾ [الأعلى: ١٤ ـ ١٦]، فإن كانت (بل) للعطف، وهو أن يليها مفردٌ كقولك: (قام زيد بل عمرو) امتنع الابتداءُ بها؛ لأنه لا يُفصَل بينها وبين المعطوف عليه[١].

١٦ ـ يجوزُ الابتداءُ بـ(أم) المنقطِعَةِ التي بمعنى (بل)، وإنما سُمِّيت منقطعةً لانقطاع ما بعدَها عمَّا قبلها؛ لأنه قائمٌ بنفسه، سواءٌ كان ما قبلَها استفهامًا أو خبرًا: نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٨]، فإن كانت (أم) للمُعَادَلَةِ فهي على وجهين:

الأوَّل: أن تكونَ مُعادِلَةً لهمزةِ الاستفهام: نحو قولك: أخرج زيد أم عمرو؟

والثاني: أن تكُونَ مُعادِلَةً لهمزةِ التَّسْوية: نحو قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ﴾ [البقرة: ٦].

وكلاهما لا يحسُنُ الابتداءُ به؛ لأن (أم) في قِسْمَي المعادَلَة تكون عاطفة[٢].

١٧ ـ يحسُنُ الابتداءُ بالاسم المبتَدَأ به: نحو قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ﴾ [الشورى: ١٣][٣].

(١) ينظر: مغني اللَّبيب (١/ ١١٢)، التَّمهيد (ص٢٠٢)، الجنى الدَّاني في حروف المعاني، للمُرادي (ص٢٣٥)، لطائف الإشارات (١/ ٢٥٧، ٢٥٨)، القطع نحويًّا والمعنى، للدكتور: عبد الفتاح الحمُّوز (ص٢٨٧ ـ ٣٤٤) وقد أطال الكلام على أمثلة الإضراب الإبطالي وما يُمكن أن يُتوهَّم فيه الإضراب.

(٢) ينظر: حروف المعاني، للزجَّاجي (ص٤٨)، الأزهية في علم الحروف (ص١٢٤ ـ ١٣٣)، التمهيد (ص١٩٨)، لطائف الإشارات (١/ ٢٠٦).

(٣) ينظر: علل الوقوف (١/ ١١٦)، نُجوم البيان (١/ ١٤٠).

١٨ - يحسُنُ الابتداءُ بالفعل المسْتأْنَف مع السِّين: نحو قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٤٢]، أو بغير السِّين: نحو قوله تعالى: ﴿يَعۡبُدُونَنِي لَا يُشۡرِكُونَ بِي شَيۡـٔٗاۚ﴾ [النور: ٥٥](١).

١٩ - يحسُنُ الابتداءُ بمفعولِ المحذوف: نحو قوله تعالى: ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِۖ﴾ [الروم: ٦]؛ أي: وَعَدَ اللهُ وَعْدًا، فلما حُذِفَ الفعل أُضِيفَ المصْدَر إلى الفاعل، وكقوله تعالى: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٣٨]؛ أي: سَنَّ اللهُ سنةً، وهكذا في نظائرهما(٢).

٢٠ - يحسُنُ الابتداءُ بالشَّرْط: نحو قوله تعالى: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ﴾ [الأنعام: ٣٩](٣).

٢١ - يحسُنُ الابتداءُ بلام الأَمْر: نحو قوله تعالى: ﴿لِيَكۡفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيۡنَٰهُمۡۚ﴾ [النحل: ٥٥]، و﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦۖ﴾ [الطلاق: ٧]، لكن إنْ تعلَّقَتْ بما قبلها فلا يُبتَدأ بها: نحو قوله تعالى: ﴿وَنَادَوۡاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ﴾ [الزخرف: ٧٧](٤).

٢٢ - يحسُنُ الابتداءُ بـ(كأيِّنْ): نحو قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٖ لَّا تَحۡمِلُ رِزۡقَهَا ٱللَّهُ يَرۡزُقُهَا﴾ [العنكبوت: ٦٠](٥).

٢٣ - يحسُنُ الابتداءُ بـ(أوْ) في حالتين اثنتين:

الأولى: إذا كانت بمعنى واو النَّسَق، ودخلت عليها ألفُ الاستفهام، فتبقى مَفتُوحَةً على حالها: نحو قوله تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا

(١) ينظر: علل الوقوف (١/١١٦، ١١٧)، نُجوم البيان (١/١٤٠).
(٢) ينظر: علل الوقوف (١/١١٧)، نُجوم البيان (١/١٤١).
(٣) ينظر: علل الوقوف (١/١١٧)، نُجوم البيان (١/١٤١).
(٤) ينظر: المختصر البارع (ص١٤١).
(٥) ينظر: الحروف بين النَّحْو والبلاغة والقرآن (ص٤٧).

عَٰهَدُواْ عَهۡدٗا﴾ [البقرة: ١٠٠]، وقوله: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ﴾ [آل عمران: ١٦٥].

الثانية: أنْ تكون حرفَ استئناف يَعْطِفُ جُملة على جُملة: نحو قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ أَوۡ نُرَدُّ فَنَعۡمَلَ﴾ [الأعراف: ٥٣]، برفع ﴿نُرَدُّ﴾ على أنَّ ﴿أَوۡ﴾ استئنافية تعطِفُ جملة ﴿نُرَدُّ﴾ على الجملة الاسمية ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ﴾(١).

القاعدة الثانية: **إذا اضطُر القارئُ إلى الوقف إمَّا لانقطاع نَفَسٍ أو غيره فإنه يقِفُ على أيِّ موضع جاء، فإن كان وَقْفُهُ على موضعٍ لا ينبغي الوقفُ عليه في حال الاختيار فلْيبتدئْ بالكلمةِ الموقوفِ عليها إن كان ذلك لا يُغيِّرُ المعنى، فإن كان ذلك يُغيِّرُ المعنى فلْيبتدئْ بالكلمة التي قبلها ليصح به المعنى المرادُ في الآية:** نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ فَلَهَا ٱلنِّصۡفُۚ وَلِأَبَوَيۡهِ﴾ [النساء: ١١] فإن وَقَفَ على ذلك اضطِرارًا أو خطأً أفاد معنى خاطئًا، وهو أن مقدارَ النِّصف مُستَحَقٌّ للبِنْتِ وللأبوين، فَوَجَبَ على القارئِ أن يَرجِعَ ويُصْلِحَ ما أَفْسَدَهُ وَقْفُهُ، فيقف على ﴿ٱلنِّصۡفُۚ﴾، ويَسْتَأنف مِنْ ﴿وَلِأَبَوَيۡهِ﴾؛ إذِ الأبوان مستأنفان لما يجب لهما مع الولد ذكرًا كان أو أنثى، واحدًا كان أو جمعًا.

فإن كان القارئُ وَقَفَ على كلمة تقدَّمها حرفُ نهيٍ، أو حرفُ نفيٍ، أو حرفُ نصبٍ، أو حرفُ جزمٍ، فإنِ ابتدأ بتلك الكلمة فَلْيَذْكُرِ الحرفَ الذي تقدَّمها.

وأمثلةُ ذلك كثيرةٌ في كتاب الله تعالى، وقد وَرَدَ معنا في القاعدة الأولى من قواعدِ ما لا يجوزُ الوقفُ عليه ما يُغني عن الإعادة(٢).

(١) ينظر: الأزهية (ص١١٧، ١١٨)، القطع نحويًا والمعنى (ص١٩٣ - ٢٣١).
(٢) ينظر: المكتفى (ص١٥٠، ١٥١)، الاقتداء (١/١٨٩).

القاعدة الثالثة: كُلُّ ما جَازَ الوقفُ عليه لِتَمَامِ الكلام جَازَ الابتداء بما بعده: وهذه قاعِدَةٌ مُهِمَّة جاءت في طِيَّات التَّنْبِيهَاتِ التي نبَّه عليها ابن الجزري في باب الوقف والابتداء في النشر، لكنها لم تأتِ بهذه الصِّيغة، بل جاءت هكذا: «قولُ أئمةِ الوقف: لا يُوقفُ على كذا، **معناه**: ألا يُبتدأ بما بعده؛ إذ كلُّ ما أجازوا الوقفَ عليه أجازُوا الابتداء بما بَعْدَه»[1]. حيثُ أورَدَهَا ابنُ الجزريِّ جُملةً تعليميةً لقولِ عُلَماءِ الوقف والابتداء السَّالف، واستدراكًا على إكثار السَّجاوَندي من كثرة الوقف الممنوع.

وبعضُهُم حَاوَلَ تعديلَ هذا التنبيهِ المتقدِّمِ على القاعدة ليَتماشَى مع القاعدة فقال: «قولُ أئمة الوقف: يُوقَف على كذا، **معناه**: أن يُبتدَأ بما بعده؛ إذ كل ما أجازوا الوقفَ عليه، أجازوا الابتداءَ بعده»[2].

هذا السَّعْيُ في التَّصحيح حرصًا على انسجام القاعدة مَعَ مَا تقدَّمها مِنَ التنبيه؛ لأن بعضَهم[3] لا يراها قاعدةً متوافقة مع جميع أقسام الوقف، بل تتعارضُ مع حُكْم الوقف الحسن الذي وَقَعَ في حُكْمِهِ خلافٌ بين أهل القراءة والأداء، وذلك على قولين:

- **القول الأول**: ذهبت الجَمَاهيرُ إلى أن الوقفَ الحَسَن له حالتان:

الحالة الأولى: أن يكون الوقف على رؤوس الآي، فهذا يَحسُنُ الوقف عليه والابتداء بما بعده.

الحالة الثانية: أن يكونَ الوقفُ في وَسَطِ الآيات، فهذا يحسُنُ

---

(١) النشر (١/ ٢٣٣).

(٢) فتح الرحمٰن في تجويد القرآن، للمتولي (ص٢٠٨) تحقيق: عرباوي.

(٣) منهم اللجنة العلمية في مجمع الملك فهد الذين قاموا بتحقيق كتاب الإتقان، (٢/ ٥٦٨) حاشية رقم (١).

الوقف عليه، ولا يحسُنُ الابتداء بما بعده[1].

- **القول الثاني**: ذهبت طائفة إلى أن الوقفَ الحَسَن يَحسُن الوقفُ عليه، ويجوزُ الابتداء بما بعده سواءٌ أكان ذلك على رؤوس الآي أم في أوساطها إذا لم يكن الابتداءُ قبيحًا[2].

وهذه المسألة مُرْتَبِطَةٌ بمسألة أُخرى، وهي: حُكْمُ الوقْفِ على رؤوس الآي، والخِلَافُ فيها معلومٌ في مَظَانِّه[3]، إلا أن أصحابَ القول الأول جَوَّزوا الابتداءَ بعد الوقف الحسن إذا كان على رؤوس الآي؛ لأنهم يرون الوقفَ عليها سُنَّةً مطلقًا، سواءٌ وُجِد التعلُّقُ اللَّفْظي أو المعنوي، أو لم يُوجَد.

وَيُهِمُّنا هُنَا أن القاعدة التي اقتطعها بعضُ المصنِّفِين[4] من كلام ابن الجزري وهي «كُلُّ مَا جَازَ الوَقْفُ عليه جاز الابتداءُ بما بعده» إذا أرَدْنا أن تكون مُتَّسِقَةً مع أقسام الوقف فعلينا إضافةُ هذه العبارة: (لتمام الكلام)؛ لأن انقطاع التعلُّق اللَّفْظي يدل على تمام الكلام؛ إذْ ما احتاج إليه الكلامُ في التَّمام مُتعلِّقٌ لفظًا بجزء من ذلك الكلام البتَّة[5]، وبهذا تكونُ القاعدةُ شَمِلَتْ جميعَ أقسام الوقف الرُّباعي عِنْد مَنِ اخْتَارَهُ.

القاعدة الرابعة: إذا ابتدأ القارئُ قراءتَه بعد قَطْعٍ مِنْ وَسَطِ السُّورة فليبتدئْ بكلامٍ مُتَرَابِطِ المعنى، ولا يتقيَّدْ بالأعشار والأجْزاء فإنها قد تكون

---

(١) ينظر: المكتفى (ص١٤٥)، النشر (١/ ٢٣٣)، التمهيد (ص١٧٤).

(٢) ينظر: غُنية الطالبين ومُنية الراغبين، للبقري (ص١٠٦)، الحواشي الأزهرية في حَلِّ ألفاظ المقدمة الجزرية، للأزهري (ص٩٧)، المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، للقاري (ص٢٥١)، نهاية القول المفيد (ص٢٢٢).

(٣) ينظر: معالم الاهتداء (ص٥٠)، فضل علم الوقف والابتداء وحكم الوقف على رؤوس الآيات، للميموني (ص٥٥).

(٤) ينظر: الإتقان (٢/ ٥٦٨).

(٥) ينظر: بيان جهد المقل (ص٢١٦).

في وَسَطِ الكلام المرتَبِط: نحو الجزء الذي يبدأ بقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٢٤]، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ﴾ [يوسف: ٥٣]، وفي قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ﴾ [النمل: ٥٦] ونظائره كثيرة في كتاب الله، فَكُلُّ هذا وشِبْهُهُ ينبغي أن لا يُبتدأ به، ولا يُوقَف عليه؛ فإنه متعلِّقٌ بما قبله[١].

القاعدة الخامسة: أن المُعْتَبَرَ في جَوازِ الابتداءِ كونُ المبتَدأ به مُفيدًا المعنى بسبب تَضَمُّنِه المسنَدَ والمسنَد إليه، ولا يَضُرُّ توقفُ فهم المراد منه على سابقه لِسَبْقِ ذِكْرِه، فلا يَشْتَبِهُ أمرُه عند الابتداء به بخلاف الوقف: نحو قوله تعالى: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ﴾ [النور: ٣٧]، فيجوز الابتداء بـ﴿رِجَالٌ﴾ عند الوقف عليه؛ لأنه مع صِفَته التي هي ﴿لَّا تُلْهِيهِمْ﴾ يُفيدُ معنًى مع أنه فاعل لـ﴿يُسَبِّحُ﴾، فلا يُفهَم المرادُ منه بدون ﴿يُسَبِّحُ﴾ لكنه سَبَقَ ذِكْرُه[٢].

القاعدة السَّادسة: يَحْسُن الابتداءُ بالاستعاذة والبسملة إذا كان الابتداءُ من أوائل السُّوَر غيرَ براءة ففيها الاستعاذةُ فقط، أما إذا كان مِنْ أواسطِها فيَلزَمُ الإتيانُ بالاستعاذة، وأما البسملة فهو مُخَيَّر في الإتيان بها، ويحسُنُ الإتيانُ بالبسملة بعد الاستعاذة عند البدء بآياتٍ تَصَدَّرها لفظُ الجلالة أو ضميرٌ يعود إليه: نحو قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [فصلت: ٤٧]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ﴾ [الأنعام: ١٤١]؛ لأن وَصْلَ الاستعاذة من غير بسملة بأوائل هذه الآيات يُفسِدُ

---

(١) **ينظر**: التبيان في آداب حملة القرآن، للنووي (ص١٥٩)، الوصل والوقف، أحمد شرشال (ص٣١، ٣٢)، حق التلاوة، حُسني شيخ عثمان (ص١٠٩، ١١٠).

(٢) **ينظر**: جُهد المقل (ص٢٦٥، ٢٦٦).

المعنى؛ لإيهام رُجُوع الضَّمير إلى الشيطان لا إلى الرحمٰن، تعالى الله عن ذلك[١].

القسم الثاني: قواعدُ ما لا يجوزُ الابتداء به:

القاعدة الأولى: لا يحسُنُ الابتداءُ بكُلِّ كلمةٍ تعلَّقَتْ بما قبلها.

ومِنْ فُروعِ القاعدة وأمثلتها:

١ - لا يحسُنُ الابتداءُ بـ(أَنَّ) المفتوحةِ الهمزة المشدَّدة، ولا (أَنْ) المفتوحة الهمزة المخفَّفَة إلَّا في المواضعِ الأربعة المذكورة في بابها[٢].

٢ - لا يحسُنُ الابتداءُ بلامِ كي؛ لتعلُّقِهَا بما قبلها: نحو قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٢١][٣].

٣ - لا يحسُنُ الابتداءُ بـ(حَتَّى) في الموضعين التاليين:

أ - إذا كانت حَرْفًا جَارًّا على جهة الغاية، **بمعنى**: أن ما قبلها مُغيًا بما بعدها: نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]؛ لقوة اتصال ما بين الغاية والمغيَّا.

ب - إذا كانت حَرْفًا مِنْ حُروف العَطْفِ بمنزلة الواو، وتقع في تعظيم أو تحقير، فالتعظيمُ: نحو قولك: ماتَ الناسُ حتَّى الأنبياءُ والملوكُ، والتَّحْقِيرُ: نحو قولك: قَدِم الحاجُّ حتَّى المشاةُ والصِّبيانُ[٤].

٤ - لا يحسُنُ الابتداءُ بـ (بَلْ) إذا كانت عَاطِفَةً: نحو قولك: قام

---

(١) **ينظر**: النشر (١/٢٦٦ - ٢٧٠)، البرهان (١/٦٤٧، ٦٤٨)، الإتقان (٢/٦٧٤).

(٢) **ينظر**: المختصر البارع (ص١٤١).

(٣) **ينظر**: جمال القُرَّاء (٢/٥٩٢)، الحروف بين النَّحو والبلاغة والقرآن، عبد العاطي شلبي (ص٥٠).

(٤) **ينظر**: الأزهية (ص٢١٤، ٢١٥)، الحروف بين النَّحو والبلاغة والقرآن (ص٣٢، ٣٣).

زيد بل عمرو، ولا يقع بعدها إلا مفرد[١].

٥ ـ لا يحسُنُ الابتداءُ بـ(ثُمَّ) إذا تعلَّقت بما قبلها، أو كان لا يتمُّ المعنى إلا بها: نحو قوله تعالى: ﴿بِٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ ثُمَّ﴾ [الإسراء: ٨٦][٢].

٦ ـ لا يحسُنُ الابتداءُ بـ(أَمْ) إذا كانت للمُعادَلةِ بنوعَيْها: نحو قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا﴾ [إبراهيم: ٢١][٣].

٧ ـ لا يحسُنُ الابتداءُ بـ(أَوْ) في جميع أغراضها سوى غرضٍ واحد تقدَّم معنا، وما عَداه فلا يُبتدأ به: نحو قوله تعالى: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ [طه: ٤٤][٤].

القاعدة الثانية: لا يُبتدأ بمَقُولِ الكُفَّار: نحو قوله تعالى: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣١]، فهذا الابتداءُ لا يجوز؛ لأنه مِنْ مَقُولهم، ويُفصِحُ عن اعتقادهم ومَذْهبِهم، والائتنافُ به يُوهِمُ الإقرارَ أو الموافقة.

ويُسْتَثْنَى مِنْ ذلك: إذا طالت المقُولَةُ على القارئ، وأصْبَحَ نَفَسُه ينتهي دُون آخرها؛ فلا بأس أن يقفَ في بعض مواضعه بالضَّرورة، ويُضطر إلى الابتداء بما بعده؛ إذ لا فائدةَ حينئذٍ في العَوْد إلى (قال) أو (قالوا)؛ لأنه سينقطع نَفَسُه مرةً أُخرى في أثناء المقولة: نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱلۡأٓخِرَةِ وَأَتۡرَفۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا نَحۡنُ لَهُۥ بِمُؤۡمِنِينَ﴾ [المؤمنون: ٣٣ - ٣٨]. فإنه قلَّما يُوجَد قارئٌ يَنتهي نَفَسُه إلى آخر المقُول هُنا[٥].

---

(١) ينظر: لطائف الإشارات (١/ ٢٥٧، ٢٥٨)، دراسات لأسلوب القرآن (١/ ٢/ ٦٠).

(٢) ينظر: جمال القُرَّاء (٢/ ٥٩٤)، التمهيد (ص١٩٨).

(٣) ينظر: لطائف الإشارات (١/ ٢٦٠)، معاني الحروف، للرُّماني (ص٧٠).

(٤) ينظر: الأزهية (ص١١١ ـ ١٢٣)، القطع نحويًا والمعنى (ص١٩٣ ـ ٢٣١).

(٥) ينظر: نُجوم البيان (١/ ١٤٨)، نهاية القول المفيد (ص٢٥٠).

القاعدة الثالثة: لا يجوزُ الابتداءُ بكلمة تُودِّي مَعْنًى غيرَ ما أراده اللهُ سبحانه، أو تُقرِّر معنًى يُخالِفُ العقيدة: نحو قوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقوله: ﴿نَحۡنُ أَبۡنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾ [المائدة: ١٨]، فهذا وأضرابُه مما يُستبشَعُ، ويُحذَّرُ القارئ مِنَ الزَّلَّة فيه؛ لأنه يُحيل المعاني على غير ما أراد الله، بل ويسيء إلى منزلة الله ﷻ[١].

القاعدة الرابعة: لا يجوزُ الابتداءُ مِنْ غير أوَّل أحْرُف الكلمة رَسْمًا، سواء كان مزيدًا عليها كحروف المعاني مثلًا، أو مِنْ أصْل الكلمة: نحو قوله تعالى: ﴿ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [هود: ١٦]، فهنا حرف المعاني هو لام التعريف فلا يجوزُ فَصْلُها عن الكلمة فيُقال: آخرة؛ لأن فيه مخالفةً للرَّسْم[٢].

القاعدة الخامسة: لا يجوزُ الابتداءُ في القراءة بحرفٍ سَاكِن: وذلك كَمَنْ ينطِقُ بحرفٍ مُتَحَرِّكٍ لكن يَسْبِقُهُ مَدٌّ له بالسُّكون، فهذا لا يجوز؛ لأنه ابتَدَأ بحرفٍ سَاكن وَهُوَ مُتَحَرِّكٌ بِسَبَبِ طريقَةِ نُطْقِهِ بالحرْف التي أوْقَعَتْهُ في ذلك[٣].

«وعِنْدَ نُطْقِ الْحَرَكَاتِ فَاحْذَرَا ... نَقْصًا أوِ اشْبَاعًا أوَ انْ تُغَيِّرَا
بِمَزْجِ بَعْضِهَا بِصَوْتِ بَعْضِ ... أوْ بِسُكُونٍ فَهْوَ غَيْرُ مَرْضِي»[٤]

القاعدة السادسة: كل ما لم يجيزوا الوقفَ عليه لم يجيزوا البدءَ بما بعده[٥]:

---

(١) ينظر: جمال القُرَّاء (٢/ ٥٦٥)، التمهيد (ص١٧٦)، حق التلاوة (ص١٠٧).

(٢) ينظر: كلِّيَّات التجويد والقراءات (ص٣١٨)، حق التلاوة (ص١٢٣).

(٣) ينظر: كتاب الخط، للزجَّاجي (ص٣٩)، بيان العيوب التي يجب أن يجتنبها القُرَّاء، لابن البناء (ص٣٨)، حق التلاوة (ص١٢٣).

(٤) منظومة المفيد في التجويد، للطيبي، رقم البيتين (٤٩، ٥٠)، (ص٥).

(٥) ينظر: معالم الاهتداء (ص٧٢).

وهذه قاعدةٌ تتوافقُ مع القاعدة الأولى من جانبٍ واحد، إلا أنها أعمُّ منها وأشمَلُ مِنْ جِهة تعلُّقِهَا بكلامِ الأئمة، وكلامُهم مبني على القواعد النَّحْويَّة، والآراء التفسيريَّة، والعِلَلِ السِّياقيَّة. وأما الأولى فخاصة بالقواعد النَّحْويَّة.

القسم الثالث: قواعد الابتداء العامَّة:

القاعدة الأولى: ما كان مُنْفَصِلًا عمَّا قبله لَفْظًا ومَعْنًى، أو مُنفصِلًا معنى ومُتَّصِلًا لَفظًا، أو مُنْفَصِلًا لَفْظًا ومُتَّصِلًا معنًى، أو مُتردِّدًا بين هذه الأوجُهِ = جاز الابتداءُ به والوقفُ على ما قبله. وما كان مُتَّصِلًا بما قبله لفظًا ومعنًى وَجَبَ وَصْلُهُ(1).

القاعدة الثانية: أن الابتداء يَتفاوَتُ في مَرَاتِبه تمامًا وكفايةً وحُسْنًا وقُبْحًا بحَسَبِ تمام الكلام، وعَدَمِ تمامه، وفَسَادِ المعنى وإحَالتِه: نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٨]، فلو وُقِف على ﴿ٱلنَّاسِ﴾ فإن الابتداء بـ﴿ٱلنَّاسِ﴾ قبيح، بـ﴿مَن﴾ تام، ولو وُقِف على ﴿مَن يَقُولُ﴾ كان الابتداء بـ﴿مَن يَقُولُ﴾ أحسنَ من ابتدائه بـ(من)(2).

القاعدة الثالثة: يُتَسَامَحُ في الوقف أكثرَ مِنَ الابتداء؛ لأن الابتداء لا يكون إلا اختياريًا، وأما الوقفُ فَيَعْرِضُ للقارئ ما تدعو إليه الضَّرورة. وإذا تقرَّر هذا: فلا يجوز الابتداءُ إلا بِمُستَقِلٍّ بالمعنى مُوَفٍّ بالمقصود، وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة(3).

---

(١) ينظر: الكشف والبيان (١٤٥/أ).

(٢) ينظر: النشر (١/ ٢٢٩)، الإتقان (٢/ ٥٥٢)، جهد المقل (ص٢٦٥).

(٣) ينظر: النشر (١/ ٢٢٩)، الإتقان (٢/ ٥٥١)، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد (٩)، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية (١)، (ص١٤٥)، مقال للدكتور: بيرز الختم عمر، بعنوان: الوقف وأثره في المعنى.

القاعدة الرابعة: يَشْتَرِكُ الوقفُ الحسن والوقف القبيحُ في التعلُّق اللَّفظي، لكن تعلُّق القبيح قد يكونُ أقوى، فكل حَسَنٍ قبيحٌ بالنَّظَر لتاليه، وليس كُلُّ قبيحٍ حَسَنًا، وقد يشْتَدُّ تعلُّقه بلاحِقِه حتَّى يقبح الوقف عليه والابتداء بما بعده(1).

المَطْلَبُ الثَّانِي

الآثارُ المترتبةُ على قواعدِ الابتداء

يشتركُ بعضُ الآثار بين الوقف والابتداء، باعتبار أنهما مُصْطَلح واحد لما آلَ إليه الأمرُ بالتركيب، وهذا ظَاهِرٌ في **الأثر الأوَّل** للوقف وهو: **ربطُ القارئ بين الوقف والابتداء وغيرِه من العلوم**، وكذا **الأثر الثاني** وهو: **اختلاف العلماء في عدد أنواع الوقف، ومُسَمَّى مُصْطلحاته، وألفاظِ اختلاف تقديراته.**

يقولُ ابنُ الجزري عن الابتداء: «وهو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة، ويتفاوتُ تمامًا وكفايةً وحُسْنًا وقبحًا بحسَب التمامِ وعدمِه، وفسادِ المعنى وإحالتِه»(2).

ولذا أكتفي بما ذُكِرَ في هَذَين الأثَرين سَلَفًا في الوقف الذي هو قَسِيمُ الابتداء، وأَشْرَعُ في الأثر الثالث.

الأثر الثالث: معرفة كيفية الابتداء من جهة اللَّفظ:

ترتَّبَ على قواعد الابتداء مسائلُ يجبُ على القَارِئِ الحَاذِقِ دِرَايتُها والعِنَايةُ بها، وإِجَادَةُ تطبيقِهَا، منها:

---

(١) ينظر: النشر (١/ ٢٣٣)، المستطاب في التجويد، للقسطلاني (ص٣٠٦، ٣٠٧)، معالم الاهتداء (ص٣١ ـ ٣٤).

(٢) النشر (١/ ٢٢٩). وينظر حول هذا المعنى: الإتقان (٢/ ٥٥٢)، جُهد المقِل (ص٢٦٥).

المسألة الأولى: همزتا الوصل والقطع:

أولًا: همزة الوصل:

تُعرَّفُ همزةُ الوصل بأنها: «همزةٌ زائدةٌ يُوصَل بها إلى النُّطْقِ بالسَّاكن، إذا كان السَّاكِنُ لا يُمكِن الابتداء به، فَيُتَوصَّل إليه بالهمزة في الفعل والاسم والحرف»(١).

وتتنوَّع كيفيةُ الابتداءِ بالهمزة بحَسَبِ نوع الكلمة(٢) كما يلي:

أ ـ في الأفعال:

١ ـ تُضَمُّ همزةُ الوصل عند البدء بالفعل إن كان الحرفُ الثالث منه مضمومًا ضَمًّا لازمًا، نحو: ﴿ٱرْكُضْ﴾ [ص: ٤٢]، ﴿ٱدْعُ﴾ [البقرة: ٦٨]، ﴿ٱجْتُثَّتْ﴾ [إبراهيم: ٢٦]، ﴿ٱنظُرْ﴾ [النساء: ٥٠].

٢ ـ تُكْسَرُ همزةُ الوَصْل عند البدء بالفعل إن كان الحرف الثالث منه:

ـ مَكْسورًا نحو: ﴿ٱصْبِرْ﴾ [ص: ١٧]، ﴿ٱكْشِفْ﴾ [الدخان: ١٢].

ـ مَفْتوحًا نحو: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ﴿ٱتَّقُواْ﴾ [البقرة: ٢٧٨].

ـ مَضْمومًا ضَمًّا عارضًا(٣) وذلك في الأفعال التالية: ﴿ٱمْشُواْ﴾ [ص: ٦]، ﴿ٱئْتُواْ﴾ [طه: ٦٤]، ﴿ٱقْضُوٓاْ﴾ [يونس: ٧١]، ﴿وَٱمْضُواْ﴾ [الحجر: ٦٥]، إذا بُدِئَ بها من غير واو، لا على سبيل التِّلاوة، بل على سبيل العلم.

---

(١) كتاب الخط، لابن السَّرَّاج (ص١٠٨).

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (١/ ١٥٧ ـ ١٦٥)، الألفات ومعرفة أصولها، للدَّاني (ص٢٤ ـ ٢٨)، الحواشي المفهمة (ص١٥٧،١٥٨)، حلية التلاوة (ص٢٦٩ ـ ٢٧٦).

(٣) والسَّبب في الكَسْر: أن الأصل في ثالث هذه الأفعال مكسور فمثلًا: (امشوا) أصلها: (امْشِيُوا) بكسر الشين وضم الياء، ثم نُقِلَتْ ضمة الياء إلى الشين بعد سَلْب حركة الشين، فَسَكَنَت الياء فالتقى ساكنان هما الياء والواو، فحُذِفَت الياء للتخلص من التقاء السَّاكنين.
ينظر: الألفات (ص٢٧)، حلية التلاوة (ص٢٧١).

ب ـ في الأسماء:

تكونُ همزةُ الوصل في الأسماء مكسورةً دائمًا، سواءٌ القياسيَّةُ منها، نحو: ﴿ٱنتِقَامٍ﴾ [آل عمران: ٤]، و﴿ٱسْتِكْبَارًا﴾ [فاطر: ٤٣]، والسَّماعيَّةُ منها، نحو: ﴿ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ﴾ [المائدة: ١٠٦](١).

وأما قولُه تعالى: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ﴾ [الحجرات: ١١] فيَجُوزُ للقارئ عند البدء بكلمة ﴿ٱلِٱسْمُ﴾ وجهان، وهما:

١ ـ الابتداءُ بهمزة الوصل مفتوحةً، وكسر اللَّام، هكذا: (اَلِسْم).

٢ ـ الابتداءُ بلام مكسورة من غير همزة وَصْل، هكذا: (لِسْم)(٢).

ج ـ في الحروف:

تدخلُ همزةُ الوصل على حرف واحد، هو لام التعريف، وتكونُ مفتوحةً دائمًا، نحو: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الفاتحة: ١].

وتُحذف همزةُ الوصل لَفْظًا وخَطًّا من «ال» التعريف إذا دَخَلَ عليها لام الجر، نحو: ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢](٣).

ثانيًا: همزة القطع:

تُعرَّفُ همزةُ القطع بأنها: «الهمزةُ التي يُنطَقُ بها في بَدْءِ الكلام وَوَصْلِهِ وَوَقْفِهِ»(٤).

وتُعْرَفُ همزةُ القطع بشيئين:

١ ـ أن تكون زائدةً على فاء الفعل وعينه ولامه.

٢ ـ انضمام أول مُستقبَلِها(٥).

---

(١) ينظر: الطرازات المعلمة (ص٢٣٩ ـ ٢٤١).

(٢) ينظر: بغية عباد الرحمٰن (ص١٤٤)، حق التلاوة (ص١٢٤).

(٣) ينظر: الألفات (ص٢٩، ٤١).

(٤) حلية التلاوة (ص٢٧٧).

(٥) ينظر: الألفات (ص٢٩).

وهي تكونُ في الأسماء نحو: ﴿قَآئِمَةٌ﴾ [آل عمران: ١١٣]، وفي الأفعال نحو: ﴿بِهِۦ﴾ [الكهف: ٢٦]، وفي الحروف نحو: إنَّ وإنما وشِبهِهِما.

وحَقُّها في الابتداء: القطعُ بنطق الهمزة، سواءٌ جاءت مفتوحةً أو مضمومة أو مكسورة، وسواءٌ جاءت في أوَّل الكلمة أو وَسَطِها أو طَرَفِها[1].

ثالثًا: اجتماع همزتي الوصل والقطع:

لاجتماع هاتين الهمزتين صورتان:

الصُّورة الأولى: تَقدُّم همزةِ الوَصْل على هَمْزةِ القطع السَّاكنة[2]:

وهذه الصُّورة لا تقع إلا في الأفعال، نحو: ﴿ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، و﴿ٱئْتُونِى﴾ [يونس: ٧٩]، وفي حالة الابتداء بهذه الكلمات فإن همزةَ الوصل تُبدَلُ بحرفِ مَدٍّ مِنْ جِنسِ حَرَكَتِهَا، المبنيةِ على حركة الحرف الثالث في الفعل:

١ ـ إن كان ثالثُه مضمومًا ضمًّا لازمًا نبدأ همزةَ الوصل بالضَّم، نحو: ﴿ٱؤْتُمِنَ﴾، هنا تُبدَل همزةُ القطع السَّاكنةِ واوًا مَدِّية؛ لوقوعها إثْرَ ضمِّ الهمزةِ الأُولى، ولكراهة الجمْعِ بين هَمْزتين، ويكون النُّطق هكذا: (اوتمن).

٢ ـ إن كان ثالثُ الفعل مَضْمُومًا ضمًّا عارِضًا نحو: ﴿ٱئْتُونِى﴾، أو كان ثالثُ الفعل مفتوحًا نحو: ﴿ٱئْذَن﴾ [التوبة: ٤٩] فإننا نبدأ همزةَ الوصل بالكسر، وهنا تُبدَل همزةُ القطع السَّاكنةُ ياءً مَدِّية، لوقوعها إثْرَ كسر، وعملًا بالأصل، ويكون النُّطقُ بالفعلين هكذا: (ايتوني) (ايذن).

---

(١) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (١/ ١٨٠)، المحَرر في الوقف والابتداء (ص١٥٦).
(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (١/ ١٦٥)، التذكرة، لابن غلبُون (١/ ١٣٥)، جُهد المقِل (ص٢٣٣)، الميسَّر في علم التجويد (ص١٥٣).

الصُّورة الثانية: تَقدُّم هَمْزةِ القطع التي للاستفهام على هَمْزةِ الوَصْل[1]:

وتقعُ هذه الصورةُ في الأفعال والأسماء، ولها حالتان أيضًا؛ هما:

الحالة الأولى: إذا تقدَّمَتْ همزةُ القطع على همزة الوصل في الأفعال فتسقطُ همزةُ الوصل؛ لأنها في دَرْجِ الكلام، وتثبت همزةُ القطع التي للاستفهام في أوَّلها، وجاءت في سبعةِ مواضعَ من القرآن الكريم:

١ ـ ﴿أَتَّخَذْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٠].

٢ ـ ﴿أَفْتَرَىٰ﴾ [سبأ: ٨].

٣ ـ ﴿أَسْتَغْفَرْتَ﴾ [المنافقون: ٦].

٤ ـ ﴿أَطَّلَعَ﴾ [مريم: ٧٨].

٥ ـ ﴿أَسْتَكْبَرْتَ﴾ [ص: ٧٥].

٦ ـ ﴿أَصْطَفَى﴾ [الصافات: ١٥٣].

٧ ـ ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ﴾ [ص: ٦٣][2].

والمواضعُ الخمسةُ الأولى مُتَّفَقٌ عليها بين جميع القُرَّاء، أما الموضعان الأخيران ففي همزتهما خلافٌ بينهم[3].

الحالة الثانية: إذا تقدَّمَتْ هَمْزةُ القطع على همزة الوصل مِنْ «ال» المعرِّفة[4] نحو: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣، ١٤٤]، و﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ [يونس: ٥١، ٩١] و﴿ءَآللَّهُ﴾ [يونس: ٥٩، النمل: ٥٩] = فتثبتُ هَمْزةُ الوصْل لكنها مُغَيَّرةٌ بإحدى طريقتين:

---

(١) ينظر: الألفات (ص٣٥)، المحَرر في الوقف والابتداء (ص١٦٣).
(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (١/ ١٩١ ـ ١٩٤)، الألفات (ص٣٥)، النُّور المبين في تجويد القرآن الكريم، د. أيمن سويد (ص٦٣).
(٣) ينظر: التبصرة، لابن فارس (ص٤٦٧، ٤٧١)، المستنير، لابن سِوَار (٢/ ٤٠٠، ٤٠٦).
(٤) ينظر: جهد المقل (ص٢٢٨)، أحكام قراءة القرآن الكريم، للحُصَري (ص٣٢٤)، إضاءات في علم التجويد، د. أيمن سويد (ص١٩٠ ـ ١٩٢).

الأولى: إبدالها[١] ألفًا مع المدِّ الطَّويل بمقدَار سِتِّ حَرَكَات؛ لملاقاتِها السَّاكنَ الأصلي، ويكون المد مَدًّا لازمًا.

الثانية: تسهيلها[٢] بين الهمزة والألف مع عدم المدِّ مُطلقًا.

هذه هي أَهَمُّ أحكام الابتداء بهمزتي الوصل والقطع.

المسألةُ الثانيةُ: الاستعاذةُ والبَسْملةُ:

سيدورُ الحديثُ في هذه المسألة عن الأوجُهِ التي يحتاجُ إليها القارئُ حال ابتدائه قراءةَ القرآن الكريم، دُون التَّعرُّض لبقيَّة أحكام الاستعاذة والبسملة، وهذه الأوجُهُ جاءت مرتَّبةً بالقِسْمَةِ العقليَّة، مع بيان ما يجوز منها في القراءة وما لا يجوز، وهي على النَّحْو التالي:

أولًا: تعريف الاستعاذة والبسملة:

١ ـ **الاستعاذة**: «قولُ القارئ: أعوذُ بالله مِنَ الشيطان الرجيم»[٣].

٢ ـ **البسملة**: «قولُ القارئ: بسم الله الرحمٰن الرحيم»[٤].

ثانيًا: أوجُه الاستعاذة مع البسملة[٥]:

إذا أراد القارئُ الابتداءَ بالتلاوة مع البسملة، سواءٌ كانت التلاوة أول السُّورة ـ عدا براءة ـ أو مِنْ أوسطِها؛ فيجوزُ له أربعةُ أوجه:

١ ـ قَطْعُ التَّعوُّذ عن البسْمَلة، مع قَطْعِ البسْمَلة عن بداية التِّلاوة.

---

(١) يُعرَّف مصطلح الإبدال بأنه: «إبدال الهمزة حرف مَدٍّ مِن جنس حركة ما قبلها». الإضاءة (ص٣٠).

(٢) يُعرَّف مصطلح التسهيل بأنه: «عبارة عن جعل الهمزة بينه وبين الحرف المجانس لحركة الهمزة». إبراز المعاني (١/ ٣٨٥).

(٣) معجم مصطلح علم القراءات القرآنية (ص٦٩).

(٤) مُرشِد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ (ص٤٩).

(٥) ينظر: الإتقان (٢/ ٦٧٤)، بغية عباد الرحمٰن (ص٥٤).

٢ ـ قَطْعُ التَّعوُّذ عن البسْمَلة، مع وَصْلِ البسْمَلة بأوَّل التِّلاوة.

٣ ـ وَصْلُ التَّعوُّذ بالبسْمَلة، مع قَطْعِ البسْمَلة عن أوَّل التِّلاوة.

٤ ـ وَصْلُ التَّعوُّذ بالبسْمَلة، مع وَصْلِ البسْمَلة بأوَّل التِّلاوة.

ثالثًا: أوجُه الاستعاذة مع أوَّل سُورةِ التوبة أو أواسطِ غيرها[١]:

يجوز للقارئ فيها وجهان:

١ ـ قَطْعُ التَّعوُّذ عن أوَّل سُورةِ براءة، أو أواسطِ غيرها، ثم الابتداءُ بأوَّل سُورة براءة مِنْ غير بسْمَلة، أو الابتداء مِنْ أواسط غير سُورةِ براءة.

٢ ـ وَصْلُ التَّعوُّذ بأوَّل سُورة براءة، أو وَصْلُ التَّعوُّذ بأواسطِ سُورِ غير براءة، مع التَّحرز في هذا الوجه مِنْ أوائلِ الآيات التي فيها بَداءةٌ بلفظ الجلالة أو ضميرٍ يَعُودُ إليه؛ لئلا يُوهِمَ رجوعَ الضَّمير إلى الشيطان، أو كونه صفة للشيطان، وفي هذه الحالة يترجَّحُ أن يُبسْمِل القارئُ، ويجوز له الأوجُهُ الأربعة المتقدِّمة.

وأما الابتداءُ بالآية وسَطَ براءة فقد صرَّح السَّخاويُّ فيه بالبسملة، وَرَدَّ الجعبريُّ في كنزه، وهو محل خلاف عند أهل الفن.

رابعًا: أوجُه البَسْمَلة بين السُّورتين[٢]:

إذا انتهى القارئُ مِنْ قِراءة سُورة وأراد أن يبدأ بسورة بعدها= فيجوزُ له ثلاثةُ أوجه صحيحة، ويمتنع وجهٌ واحد، باستثناء آخِرِ السُّورة التي سَبَقَتِ التوبةَ مع أول التوبة، وهذا بيانُ الأوجه:

١ ـ قَطْعُ آخِرِ السُّورة المُنقَضِية عن البسْمَلة، عن أوَّل السُّورة الثانية.

---

(١) ينظر: جَمال القُرَّاء (٢/ ٤٨٢)، كنز المعاني، للجعبري (٢/ ١٩١).

(٢) ينظر: النشر (١/ ٢٦٥)، حلية التلاوة (٧٢).

٢ ـ قَطْعُ آخِرِ السُّورة المنقضية عن البسْمَلة، مع وَصْلِ البَسْمَلة بأوَّل السُّورة الثانية.

٣ ـ وَصْلُ الجميع.

٤ ـ وهناك وَجْهٌ ممنوع، وغيرُ جائز، وهو: وَصْلُ آخِرِ السُّورة المنقضية بالبسْمَلة، مَعَ قَطْعِ البَسْمَلة عن أوَّل السُّورة الثانية. وَوَجْهُ المنع: أنه يُوهِم أن البَسْمَلة مِنْ تمام السُّورة المنقَضِية.

خامسًا: أوجُه الوَصْل بين سُورَتي الأنفال والتوبة[1]:

١ ـ الوقف بينهما.

٢ ـ السَّكْت بينهما.

٣ ـ وَصْلُ آخِرِ الأنفال بأوَّل التوبة.

وهذه الأوجُهُ كُلُّها مِنْ غير بسْمَلة كما تقدَّم.

كما أن هذه الأوجه الثلاثة فيما لو وصلنا نهايةَ الفاتحةِ أو البقرةِ أو آل عمرانَ أو النساءِ أو المائدةِ أو الأنعامِ أو الأعرافِ بأوَّل سُورة التوبة كذلك.

المسألة الثالثة: الحروف المقطَّعة في أوائل السُّور:

مما يترتبُ على قواعدِ الابتداء: معرفةُ كيفية الابتداء بالحروف المقطَّعة في أوائل السُّور، وقد بلغ مجموعُها أربعةَ عشر حرفًا.

وتنقسم من جهة عددها المبدوءِ به إلى خمسة أقسام[2]:

١ ـ **الأُحاديَّات:** وهي المبدوءة بحرف واحد، وذلك في ثَلاثة مَوَاضِعَ: ﴿ص﴾ [١]، ﴿ق﴾ [١]، ﴿ن﴾ [١].

(١) ينظر: النشر (١/٢٦٧، ٢٦٨)، بُغية عباد الرحمٰن (ص٦٠).
(٢) ينظر: الحواشي المفهِمَة (ص١١٢)، الجواهر المضيَّة، للفَضالي (ص٣١٨)، جُهد المقِل (ص٢١٨)، أحكام قراءة القرآن الكريم (ص٢٢٤).

٢ ـ **الثُّنائيَّات:** وهي المبدوءة بحرفين اثنين، وذلك في تِسْعة مَوَاضِعَ: ﴿طه﴾ [١]، ﴿يس﴾ [١]، ﴿طس﴾ [النمل: ١]، ﴿حم﴾ [غافر، فصلت، الزخرف، الدخان، الجاثية، الأحقاف: ١].

٣ ـ **الثُّلاثيَّات:** وهي المبدوءة بثلاثةِ أحرُفٍ، وذلك في ثلاثةَ عشرَ موضعًا: ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة، آل عمران، العنكبوت، الرُّوم، لقمان، السجدة: ١]، ﴿الٓر﴾ [يونس، هود، يوسف، إبراهيم، الحجر: ١]، ﴿طسٓمٓ﴾ [الشعراء، القصص: ١].

٤ ـ **الرُّباعيَّات:** وهي المبدوءة بأربعةِ أحرُفٍ، وذلك في موضعين: ﴿الٓمٓصٓ﴾ [الأعراف: ١]، ﴿الٓمٓر﴾ [الرعد: ١].

٥ ـ **الخُماسيَّات:** وهي المبدوءة بخمسة أحرف، وذلك في موضعين: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١]، ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ١، ٢].

وتنقسم الحروفُ المقطَّعة مِنْ جِهَة حُكْمِهَا وكيفية الابتداء بها إلى أربعة أقسام[1]:

١ ـ يُمَدُّ مدًّا لازمًا بمقدار ستِّ حركات، وهو حروف (سنقُصُّ عِلَمَك) ما عدا حرف العين منها.

٢ ـ يجوزُ فيه الإشباعُ والتوسطُ والقصرُ، وهو حرفُ العين في فاتحتي: مريم والشورى.

٣ ـ يُمَدُّ مدًّا طبيعيًّا، وهو حروف (حي طهر).

٤ ـ لا يُمَدُّ أصلًا، وهو حرف الألف؛ لأن صورته على ثلاثة أحرف، ليس وسطَها حرفُ مد ساكن.

(١) ينظر: رسالتان في تجويد القرآن، للسَّعيدي (ص٤٨)، المفتاح، للقرطبي (ص٧٥)، نهاية القول المفيد (ص١٩٥).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

غرائبُ الابتداءِ وضوابطُه

الضَّابطُ الأول: كل ابتداء غاب عن أُمَّهاتِ وأصولِ كُتُب الوقف والابتداء، وتفرَّد به آحادُ المتأخِّرين فهو غريب:

ومن الأمثلة التي تندرج تحتَ هذا الضَّابط:

أولًا: أوقاف المنزَّلة[١]:

اعتمدتُ في نَسْخِ هذه الأوقاف على ثلاث نُسَخٍ خطِّيَّة[٢]. وهي خمسةَ عشرَ موضعًا:

الأول: في البقرة [٢٧٤، ٢٧٥] ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، ثم يبتدئ: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَوٰا﴾.

الثاني: في المائدة [٥] ﴿وَطَعَامُكُمْ﴾، ثم يبتدئ: ﴿حِلٌّ لَّهُمْ وَالْمُحْصَنَٰتُ﴾.

الثالث: في الأنعام [١٢٤] ﴿مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ اللَّهِ﴾، ثم يبتدئ: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ﴾.

(١) سَمَّى الدكتور: عمر حمدان هذه الأوقاف بالوقوف المفروضة، وقد اعتمد على نسختين خطيتين محفوظتين في مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، واعتمدتُ في هذه الوقوف على ثلاث نسخ خطية كما سيأتي بيانها، والعجيب في الأمر: أني طابقت الوقوف المفروضة مع الأوقاف المنزلة فوجدتها متطابقتين، ولا اختلاف بينهما سوى الاسم، ولا ريب أن هذا مِنْ عَبَثِ النُّسَّاخ للمخطوطات، ويحتاج الأمر - في ظني - إلى دراسة تاريخية لجميع المخطوطات الخمس، وفحصها وبيان المتقدِّم منها والمتأخِّر، ومن ثَمَّ تُثبت النتائج على ضوء هذه الدِّراسة.

(٢) ينظر: بيان أوقاف المنزلة، ورقة (٥٨/ب)، ضمن مجموع (٦٠٧٢)، بيان أوقاف المنزلة، ورقة (٥٤) ضمن مجموع (٦٥٦٩)، بيان أوقاف المنزلة، ورقة (٢٨/أ) ضمن مجموع (٦٤٤١).

الرابع: في الأنفال [٥٠] ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، ثم يبتدئ: ﴿الْمَلَٰٓئِكَةُ﴾.

الخامس: في يونس [٦٥] ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾، ثم يبتدئ: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾.

السادس: في يوسف [٢٤] ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾، ثم يبتدئ: ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾.

السابع: في الأنبياء [٦٣] ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ﴾، ثم يبتدئ: ﴿كَبِيرُهُمْ﴾.

الثامن: في يس [٧٦] ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾، ثم يبتدئ: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ﴾.

التاسعُ: في حم المؤمن [٦، ٧] ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ النَّارِ﴾، ثم يبتدئ: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ﴾، ولا يجوز الوصلُ هنا أصلًا.

العاشرُ: سوره محمد ﷺ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، ثم يبتدئ: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [١].

الحادي عشرَ: في الفتح [٩] ﴿وَتُوَقِّرُوهُ﴾، ثم يبتدئ: ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾.

الثانيَ عشرَ: فيها أيضًا [٢٩] ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ﴾، ثم يبتدئ: ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾.

الثالث عشرَ: في هل أتى [٣١] ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ﴾، ثم يبتدئ: ﴿وَالظَّٰلِمِينَ﴾.

الرابعَ عشرَ: في النازعات [٢٢، ٢٣] ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَىٰ ﴿٢٢﴾ فَحَشَرَ﴾، ثم يبتدئ: ﴿فَنَادَىٰ﴾.

الخامسَ عشرَ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾، ثم يبتدئ: ﴿أَلْهَىٰكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر: ١].

السادسَ عشرَ: وهو زائدٌ عن هذه الجماعة، وهو في الحشر [٢] يقف على لفظ ﴿ٱلۡحَشۡرِۚ﴾، ثم يبتدئ: ﴿مَا ظَنَنتُمۡ أَن يَخۡرُجُواْۖ﴾.

وفي هذه الوقوف أربعُ مسائلَ:

المسألة الأولى: الأصل فيها:

لم أقِفْ على حديثٍ أو أثَرٍ أو مُسَلْسَلٍ يُسْنِد هذه الوقوف، أو يُبيِّن فضلَها وأهميَّتَها.

المسألة الثانية: نسبة هذه الوقوف:

لم أعثر على نِسْبةٍ لهذه الوقوف، ولا على واضعِها، أو ناقلِها، ويظهر للباحث أنها اجتهادٌ مِنَ العُلَماء كُتِبَت عنهم، أو أُمليت من أحدهم.

المسألة الثالثة: عدد هذه الوقوف ومواضعها:

أجمعت النُّسَخ الخطيَّة الثلاثُ على عَدَدِ أوقافها: أنها ستةَ عشرَ وقفًا، مع إجماعها على تعيين هذه المواضع، وعدم الاختلاف بينها في شيء منها.

المسألة الرابعة: دوافع هذه الوقوف:

بعد تأمُّلٍ في هذه الأوقاف تبيَّن للباحث أن أكثرَها يدخلُ في وقف البيان، وهو نوعٌ من أنواع الوقف عند الهُذَلي والهَمَذاني وغيرهم، ويُرادُ به: «ما يُقصَد منه بيانُ معنًى لا يظهرُ إلا بالوقف عليه»(١)، وبعضُهم يُسمِّيه بوقف التَّميز(٢).

وإذا تقرَّرت هذه المقدِّمةُ فإنَّ الدَّافعَ مِنْ وراء هذه الأوقاف هو:

---

(١) التجريد لمعجم مصطلحات التجويد (ص١١٤).

(٢) **ينظر**: كتاب الوقف والابتداء، للهذلي (ص٤٠٠).

إيضاح المعاني في التنزيل، وعدم خَلْطِها مَعَ ما يُمكِنُ أن يُوهِمَ المعنَى، ونُسِبَتْ للتَّنزيل لأخذِ قدرِها الأكبرِ في قلوب مُستَمِعيها وقارئيها.

ثانيًا: أوقاف الكفران:

هذه الوقوف قَامَ بتحقيقها الدُّكتور: عمر يوسف عبد الغني حمدان، ونَشَرَهَا في مجلة معهد الإمام الشاطبي للدِّراسات القرآنية في عددها التاسعِ سنة ١٤٣١هـ(١)، وسأُورد بعضًا منها، وأكتفي به لطول هذه الأوقاف وكثرتها، وقد اعتمدتُّ في إيراد هذه الوقوف على نُسْختين خطيَّتين(٢) مع الرِّسالة المطبوعة المحقَّقة، وهي على النحو التالي:

١ - في سورة الفاتحة: لو وَقَفَ بقوله: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ [٧]، ثم يبدأ: ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ يكفر.

٢ - في سورة البقرة: ﴿مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَۖ وَمَا﴾ [١٠٢]. لو وَقَفَ عليه ثم ابتدأ: ﴿كَفَرَ سُلَيۡمَٰنُ﴾ يكْفُر.

٣ - في سورة آل عمران: ﴿لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾ [١٨١]. لو وَقَفَ، ثم بدأ: ﴿ٱللَّهَ فَقِيرٞ﴾ يكْفُر.

٤ - في سورة النساء: ﴿سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ﴾ [١٧١]. لو وَقَفَ، ثم بدأ: ﴿يَكُونَ لَهُۥ﴾ يكْفُر.

٥ - في سورة المائدة: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [١٨]. لو وَقَفَ عليه، ثم بدأ: ﴿نَحۡنُ أَبۡنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ﴾ يكْفُر.

٦ - في سورة الأنعام: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ أَنَّىٰ﴾ [١٠١]. لو وَقَفَ، ثم قرأ: ﴿يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٞ﴾ يكْفُر.

---

(١) **ينظر**: مجلة معهد الإمام الشاطبي، العدد التاسع، (ص٣٢٦).

(٢) مخطوطة ورقة (٤) ضمن مجموع (١٨٦١/٢)، مخطوطة أوقاف الكفران ورقة (٤٤) ضمن مجموع (٦٥٦٩).

٧ - في سورة التوبة: ﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى﴾ [٣٠]. لو وَقَفَ، ثم يبدأ: ﴿ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ يكفُر.

٨ - في سورة يونس: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا﴾ [٦٢]. لو وَقَفَ، ثم قال: ﴿خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ يكفُر.

وفي هذه الوقوف أربعُ مسائلَ:

المسألة الأولى: الأصل فيها:

يدورُ حكمُ التكفير الوارد في هذه الأوقاف على نيَّةِ القارئ واعتقاده، وقَصْد الوقف لهذا المعنى(١)، كما قال ابنُ الجزريِّ:

وَلَيسَ في القُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ يجِبْ ... وَلَا حَرامٍ غَيرِ مَا لَهُ سَبَبْ(٢)

المسألة الثانية: نسبة هذه الوقوف:

أثبتَتِ المخْطُوطَتَان أن صَاحِبَ هذه الوُقُوف هو أبو منصور محمد السَّمرقندي المشهور بالماتُريدي، ويرى الدكتور عمر حمدان: أن مُصَنِّفَها شخصٌ مجهُول مِنْ جمهور قراء الأحناف، تَبَعًا لمذهب الماتُريدي؛ استنادًا إلى استقراء معاجم الكتب(٣).

المسألة الثالثة: عددُ هذه الوقوف ومواضعُها:

اتفقَتِ النُّسَخ على عَدَدِ هذه الوُقُوف، وتعيينِ مَوَاضِعِهَا، ولم يختلفوا في شيءٍ منها.

المسألة الرابعة: دوافعُ هذه الوقوف:

لا ريبَ أن القارئَ لهذه الوقوف يلْتَمِسُ فيها جمعًا للألفاظ التي

---

(١) ينظر: مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوية، المجلد التاسع، (ص١٣٢، ١٣٣).
(٢) المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه (ص٨).
(٣) ينظر: مجلة معهد الإمام الشاطبي، العدد التاسع، (ص٣٠٨، ٣٠٩).

ربَّما تكون محلًا للكفر مع القصد والاعتقاد، وهذا بِدَوره يُشعِر أن الجامعَ لهذه الوقوف أراد ترهيبَ القُرَّاء وَعَامَّةَ الناس مِنَ الوُقُوف عليها؛ كي لا تختلَّ المعاني وتفسُدَ الأحكام، إلا أن صِيغةَ التَّحذير والتَّهويل كانت ظاهرة في أشتات هذه الوقوف.

الضَّابط الثاني: كُلُّ ابتداءٍ بَعُدَ ذِكْرُه أو إِعْرَابُهُ أو تَأْوِيلُهُ فخالَفَ ما اشْتَهَر عند أهل الوقف أو اللُّغة أو التفْسير فهو غريب:

وهذه الضَّابط تنقسم فيه الأمثلة إلى ثلاثة أقسام:

القِسْم الأول: ما بعُدَ ذِكْره في كُتُب الوقف:

ومن الأمثلة التي تَنْدرِجُ تحته:

١ - الوقف على ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً﴾، والابتداء ﴿مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]، اختاره يعقوبُ وقال: «فهذا الوقفُ الذي يحقُّ على العالِمِ عِلْمَه»(١)، **والمعنى**: إذا أنتم تخرجون من الأرض على التقديم والتأخير.

وخالفه علماءُ الوقف أمثال: أبي حاتم وأبي جعفر وأبي عمرو والسَّجَاوَندي والأشْمُوني على أنه ليس بوقف؛ لأنه لم يأتِ جوابُ ﴿إِذَا﴾، ولأن **المعنى**: إذا دعاكم خرجتم، و﴿إِذَآ﴾ الثانية التي للمفاجأة عائدةٌ إلى الأولى(٢).

٢ - الوقف على ﴿مِن نُّطْفَةٍ﴾، والابتداء ﴿خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ﴾ [عبس: ١٩]، لإتْباع خبرٍ خبرًا بلا عطف، وذلك على تقدير: من أي شيء خلقه؟ فجاء الجواب: خلقه من نطفة(٣).

---

(١) القطع والائتناف (ص٥٦١).
(٢) ينظر: المكتفى (ص٤٤٨)، علل الوقوف (٢/٧٩٨، ٧٩٩) منار الهدى (ص٢٩٩).
(٣) ينظر: علل الوقوف (٣/١٠٩٤).

وهذا الوقف اختاره السَّجاوَنديُّ وَرَمَزَ له بالوقف المطلق، كما اختاره الهمذانيُّ وَرَمَزَ له بالوقف الحسن(١)، إلا أن بقيَّةَ أئمة الوقف لم يشيروا إليه، وذكروا أن الوقفَ الكافيَ على تمام الآية ﴿فَقَدَّرَهُۥ﴾؛ لتعلُّق ﴿مِن نُّطْفَةٍ﴾ بالبيان والمقابلة لما بعدَه من الأطوار(٢).

القسم الثاني: ما بَعُدَ إعرابُه في كُتُب اللُّغة:

ومِنَ الأمثلة التي تَنْدَرِجُ تحته:

١ ـ الوقف على ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ﴾ والابتداء ﴿أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ﴾ [طه: ١٥] وذلك بتقدير إضْمارِ الخبر: أكاد أُظهِرُهَا أو آتي بها لقُربها، ودلَّ (آتية) على آتي بها، ثم ﴿أُخْفِيهَا﴾ على الابتداء؛ لأن الله أخفى السَّاعةَ التي هي يومُ القيامة ليكونَ الإنسانُ يعملُ والأمرُ عنده مُبْهَمٌ ولا يؤخِّرُ التوبةَ(٣).

وعلى كلا المعنيين لا يصِحُّ الوقفُ على ﴿أَكَادُ﴾؛ لأنها من النَّواسِخ التي لا يصِحُّ الوقفُ عليها دون مَعمولَيْها، كما أنها إذا وُصِلَتْ بما قبلها وَوُقِفَ عليها كان معنى الجملة نابيًا لا يليقُ ببلاغة القُرآن، وأكثرُ القُرَّاء وعُلَماءِ الأداء على الوَصْل، وإنكار الوقف(٤).

٢ ـ الوقف على ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ﴾، والابتداءُ ﴿عِلْمَ ٱلْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٥]، على القَسَم وانتصَبَ لَمَّا حُذِفَتِ الواو، وجوابُه: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ﴾(٥).

(١) ينظر: الهادي في معرفة المقاطع والمبادي (٣/ ١١٣٠).
(٢) ينظر: حاشية الشهاب على البيضاوي (٨/ ٣٢٣).
(٣) ينظر: إعراب القرآن، للنَّحاس (٣/ ٣٣٥)، الدُّر المصون (٨/ ٢١، ٢٢).
(٤) ينظر: الوقف والابتداء، لابن الغزال (٢/ ٤٩٥)، منار الهدى (ص٢٤٢)، الاهتداء إلى بيان الوقف والابتداء، للخليجي، ورقة (١٩/ ٢٠)، الوقف بين اللُّغة والقرآن (ص١٠٠).
(٥) ينظر: منار الهدى (ص٤٣٤)، الأثر النَّحْوي لظاهرة الوقف (ص١٩٧).

وعُورِضَ هذا بأن العِلْم مُضافٌ للمفعول، واليقين بمعنى المتيقَّن صِفة لمقدَّر، والمعنى: لو تَعلمُون ما بين أيديكم عِلْمَ الأمرِ المتيقَّن؛ أي: كَعِلْمِكُم ما تَسْتَيقِنُونَه من الأمور(١).

القسم الثالث: مَا بَعُدَ تأويلُه في كُتُب التَّفسِير:

ومن الأمثلة التي تندرج تحته:

١ ـ الوقف على ﴿فِيمَ﴾، والابتداء ﴿أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٤٣]؛ وذلك لأن ﴿فِيمَ﴾ خبرٌ لمبتدأ مُضمَرٍ تَقْديرُه: فيم هذا السُّؤال، ثم يُبْتَدأ بالإخْبار: أنتَ يا خَاتم الأنبياء إرسالُك ذِكْرٌ مِنْ ذِكْرَاهَا، وعَلامةٌ مِنْ علاماتها، وهو دَليلٌ على دُنُوِّ السَّاعةِ للاستِعْداد لها(٢).

وعُورِضَ هذا التأويلُ بأنه كلامٌ حَسَنٌ لولا أنه يُخَالِفُ الظَّاهِرَ، وَمُفَكِّكٌ لنَظْم الكَلام(٣). والتأويلُ عند الجَمَاهير: أن ﴿فِيمَ﴾ خبر مقدم، و﴿أَنتَ﴾ مُبتَدَأ مُؤَخَّر، و﴿مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ مُتَعلِّق بما تَعَلَّق به الخبر، والمعنى: أنتَ في أيِّ شيء مِنْ ذِكْراهَا؛ أي: ما أنت مِنْ ذِكْراها لهم وتبيين وقتها في شَيء، وليس عِلْمُهَا إليك ولا إلى أحَدٍ مِنَ الخلق(٤).

٢ ـ الوقْفُ على ﴿فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى﴾، والابتداء ﴿عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ قَالَتْ﴾ [القصص: ٢٥]، فَيتَعَلَّقُ ﴿عَلَى﴾ بـ ﴿قَالَتْ﴾ وذلك على التَّقْدِيم والتأخير.

وهذا مِنَ الغريب في الوُقُوف؛ لمخالفتِه المعنى المجمَعَ عليه مِنْ أهْل التأْويل: أنها جَاءَتْ تمشي مُسْتَتِرةً، وقيل: بِكُمِّ قَمِيصِهَا، وقيل: بِدِرْعِهَا، وأن الحياءَ مقترِنٌ بمشيها وَاضِعةً ثوبها على وَجْهِهَا، ليسَتْ

(١) ينظر: روح المعاني (١٦/ ٤٠٣). (٢) ينظر: الكشاف (٤/ ٦٨٥).
(٣) ينظر: الدُّر المصون (١٠/ ٦٨٣).
(٤) ينظر: زاد المسير (٩/ ٢٤)، تفسير ابن كثير (١٤/ ٢٤٥).

بسَلْفَعٍ[١] مِنَ النِّسَاء خرَّاجة وَلَّاجة[٢].

الضَّابط الثالث: كُلُّ ابتداءٍ قبيحٍ مُستَبْشَع يبعثُ مَعْناه عَلَى إنكارِه مِنَ العُلَماء بالقُرْآن فهُو غَريبٌ:

يتفاوَتُ الابتداءُ القبيح كتفاوُت الوقف القبيح في مراتبه، حتى يبلغَ إلى المعنى المُسْتَبشَع الذي تَمُجُّه الأَسْمَاعُ، وتُنْكِرُه الفِطْرَةُ والطِّبَاع، وَيَسْتَوي في ذلك الوقفُ والابتداء، بل قد يكونُ الابتداءُ أشدَّ قُبْحًا مِنَ الوقف.

وَمِنَ الأَمْثلة التي تَنْدَرِجُ تحتَ هذا الضَّابط:

١ ـ ﴿ٱللَّهُ غُرَابًا﴾ [المائدة: ٣١]، تعالى الله عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا.

٢ ـ ﴿لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ [يس: ٢٢]، ولا حول ولا قُوَّة إلا بالله.

٣ ـ ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، تقدَّس ربُّنا جَلَّ وَعَلا.

ولا ريب في قُبْحِ وَشَنَاعَةِ الابتداء بهذه الأمثلة وما شَابَهَها؛ لِمَا يؤدِّي إليه مِنْ سُوءِ الأَدَبِ مَعَ الله تعالى، وإحَالةِ المعنَى[٣]. وهذا يُفْضِي إلى أَهَمِّيَّةِ مُرَاعَاة الابتداء في قِرَاءَةِ القُرْآن، وأن يكُونَ القَارِئُ على خَوْفٍ مِنَ الله، واتِّباعٍ لهدي النبي ﷺ في وقفه وابتدائه.

الضابطُ الرابعُ: كلُّ ابتداءٍ يَظْهَر حديثًا غَمَضَ وَجْهُهُ ولم يَلتزِمْ بقَوَاعِدِ الوَقْفِ والابتداء فهو غريب:

ويَشْمَلُ هذا الضابطُ الابتداءاتِ القَبيحةَ المتجدِّدة التي لم تُذْكَر في

(١) **السَّلْفع**: امرأة سَلْفَعٌ، الذكر والأنثى فيه سواء: سليطة جريئة.
ينظر: لسان العرب (٨/ ١٦١) مادة: (سلفع).

(٢) **ينظر**: تفسير ابن كثير (١٠/ ٤٥١)، الدُّر المنثور (١١/ ٤٤٩)، روح المعاني (١١/ ٩٧).

(٣) **ينظر**: تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين (ص١٣١).

كتب الوقف لكنها دَخَلَتْ في هذا الباب بجامع إخْلالها بقواعد الوقف والابتداء.

ومن الأمثلة التي تَنْدَرِجُ تحت هذا الضَّابِط:

١ ـ ﴿وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: ١]؛ لأنه فَصْلٌ بين مَقُول القول وقائلِه فَنَجَمَ عنه هذا الابتداءُ القبيح.

٢ ـ ﴿فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣]؛ لأنه فَصْلٌ بين أداة التَّمني وجوابها.

٣ ـ ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]؛ لأنه فَصْلٌ بين النَّاعِت والمنعُوت[١].

وهذا الباب فَجُّه واسِعٌ لمن لم يُتْقِنِ الصَّنْعَةَ والأداء.

❁ ❁ ❁

(١) **ينظر**: كتاب الوقف والابتداء في كتاب الله، للهذلي (ص٣٩٤ ـ ٣٩٧)، جهد المقل (ص٢٧٠).

ٱلْفَصْلُ ٱلرَّابِعُ

مُصطلحاتُ الوقفِ ورموزُه

وفيه ثلاثةُ مباحِثَ:

- التمهيد: نشأةُ المصطلحات والرموز.
- المبحث الأول: مصطلحاتُ الوقف وتعريفُها.
- المبحث الثاني: رموزُ الوقف في بعض المصاحف المطبوعة.
- المبحث الثالث: حكم الالتزام بمصطلحات الوقف ورموزه.

التَّمْهِيد

نشأةُ المصطلحات والرُّموز

الحديثُ عن مصطلَحاتِ الوقف والابتداء ورُموزِها مَقْرُونٌ بالرَّصْد التَّاريخي لهذه الظاهرة، ومُرْتَبِط بالاطِّلاع على المصاحفِ القديمة، والمصنَّفات الأصيلة في هذا الفن؛ كي يُثْمِرَ هذا الاستقراءُ نتائجَ صحيحةً تُفيدُ الباحثين في هذا المجال.

وينقسم الكلام عن النشأة هنا إلى قسمين اثنين:

القسم الأول: نشأة المصطلحات:

بزغ نورُ المصطلحات مع إشعاع جهود العلماء في التَّصنيف لهذا العلم، وكان ذلك في القرن الثالث الهجري، الذي شَهِد شيوعَ الاعتماد على العلوم اللُّغوية في تفسير النَّصِّ القرآني، وتحديدِ أنواع الوقف، حيث أكَّد غيرُ واحد من الأئمة هذه الظاهرة، منهم: ابنُ الأنباري (ت٣٢٨هـ) في كتابه: «الإيضاح»، وَعَزَّزَ ذلك بما عَقَده في مُقدِّمته(١)، ليُبرز أهميةَ النَّحو وعلومِ اللُّغة العربية في تناوُلِ الوقف مع السِّياق القرآني، وأقام مصطلحاتِه في الوقف بناءً على الارتباط الوثيق بين اللُّغة والقرآن.

ثم جاء مِنْ بعْدِه: النَّحَّاس (ت٣٣٨هـ) الذي أفاض في مباحثه التفسيرية والنَّحْوية في أعطاف كتابه: «القطع والائتناف»، ثم تابَعَهما

(١) ينظر: الإيضاح (١/١١٦).

ابنُ أوس (ت٣٤٠هـ) حين أفصح عن أقسامه للوقف من خلال كتابه: الوقف والابتداء(١).

وهكذا تتابعتِ التَّصانيفُ والكتبُ بعد ذلك، وتعدَّدَتِ المصطلحاتُ في التقاسيم والأنواع حتى قال عنها ابنُ الجزري: «وأكثر ما ذَكَرَهُ النَّاس في أقسامه غيرُ مُنْضَبِط ولا مُنْحَصِر»(٢)، وهذا يدلُّ على فُشُوِّ المصطلحات واستقرار الاصطلاح في هذا الفن.

القسم الثاني: نشأة الرُّمُوز:

ويتفرَّع الكلام عنها إلى نوعين اثنين:

النوع الأول: نشأة الرُّموز في تصانيف العلماء:

لم يكن علماءُ الوقف والابتداء الأوائل يُعْنَون بوضع رُمُوز لأنواع الوقف بعد ذكر مَحلِّه على الكلمات، ويظهر هذا جليًّا في مؤلَّفاتِ ابن سَعْدَان الكوفي (ت٢٣١هـ)، وابن الأنباري (ت٣٢٨هـ)، وأبي جعفر النَّحَّاس (ت٣٣٨هـ)، بل كانوا يُثْبِتُون نوع الوقف باسمه كاملًا، نحو: كاف، حسن، وما أشبه ذلك.

وَأَوَّل علماء الوقف الذين استَعمَلوا الرُّمُوزَ لأنواع الوقف في تصانيفهم حسَبَ التَّسَلْسُل التَّاريخي هو: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن أوس المقرئ (ت٣٤٠هـ)، وقد اختطَّ منهجًا خاصًّا اختار مِنْ خلاله أن تكونَ رُمُوزُه مُفْردة تتكوَّن مِنْ حرف واحد، حيث يقول: «وأنا مُبيِّنٌ ذلك بعلامة في وسَط الدارات ـ إن شاء الله ـ فالحسن الخفيف علامته: الحا،

(١) ينظر: تاريخ القرآن، تيودور نولدكه (ص٦٦٢، ٦٦٣)، الوقف بين القُرَّاء والنُّحاة (ص١٦).

(٢) النشر (١/٢٢٥).

والكافي علامته: الكاف، والتام علامته: الميم»[١].

ثم جاء بعده ابنُ الغزَّال (ت٥١٦هـ) وقيَّد الرُّموز في كتابه بعد مواضع الوقف[٢]، واقتفى أثرَهما في ذلك: أبو عبد الله محمدُ بن طيفور السَّجَاوَندي (ت٥٦٠هـ)[٣].

كُلُّ هذه الاستعمالات مَهَّدت السَّبيلَ لإدخال هذه الرُّموز في المصاحف الشريفة.

النوع الثاني: نَشْأَة الرُّمُوز في المصَاحِف:

مِنَ المعْلُوم أن السَّلف ـ رحمهم الله ـ قامُوا بِنَقْطِ المصاحف بعد أن كانت خاليةً من النَّقْط وعاريةً منه وقْتَ رَسْمِهَا وحين توجيهها إلى الأمصار؛ وذلك لِمَا شاهدوه من أهل عصرهم، مع قُرْبِهم مِنْ زمن الفصاحة ومشاهدة أهلها؛ مِنْ: فساد ألسنتهم، واختلاف ألفاظهم، ودخولِ اللَّحْن على كثير مِنْ خَوَاصِّ النَّاس وعوامِّهم، وما خافوه مع مرور الأيام وتطاول الأزمان مِنْ تزيُّد ذلك وتضاعُفِه فيمن يأتي بعد، فقادَهم الاجتهادُ إلى النَّقْط والشَّكْل، كي يُرجَعَ إلى نَقْطِها، ويُصَارَ إلى شَكْلِها، عند دخول الشُّكُوك، وعدم المعرفة، ويتحقَّقُ بذلك إعرابُ الكلم، وتُدرَكُ به كيفيةُ الألفاظ، ولكي يكونَ هذا النَّقْطُ والشَّكْل حِصنًا منيعًا في وَجْه اللحن والتَّحريف[٤].

ومِنْ جُمْلة اهتمامهم في هذا السِّياق: عَدُّ رؤوس الآي؛ باعتباره عِلْمًا من علوم القرآن، وموضعًا مِنْ مواضع الرَّاحة للقارئ، ومَظِنَّةً لتمام

(١) الوقف والابتداء (١/ب). (٢) ينظر: الوقف والابتداء (١/١٥٠).
(٣) ينظر: علل الوقوف (١/١٦٩).
(٤) ينظر: كتاب المصاحف، لابن أبي داود السِّجستاني (ص٥٧٤، ٥٧٥)، المحكم في نقط المصاحف، للدَّاني (ص١٧)، البيان في عدِّ آي القرآن، للدَّاني (ص٤٦ ـ ٤٩).

المعنى، وهُنَّ في الغالب مقاطِعُ تنتهي إليهن فائدةُ الكلام؛ لمَّا كان الأمرُ كذلك اهتمَّ أهلُ النَّقْط والضَّبط بفواصلِ الآيات، فبدؤوا باديَ الأمر بترك فراغٍ بين كُلِّ آية وأخرى أكْثَرَ مِنَ الفراغ الذي بين كُلِّ كلمة وأخرى، ثم رُسِمَ في الفراغ الذي بين الآياتِ ثلاثُ نِقاطٍ على هيئة المثلَّث، ثم خَمَّسُوا[١] وعَشَّرُوا[٢]، على خِلَافٍ في كيفيته: فقيل: يُكْتَب رأسُ خاء (خ) للتَّخْمِيس، ويُكْتَب رأس عين (ع) للتَّعْشِير، وقيل: يُكْتَب (خمس) للتَّخْمِيس، و(عشر) للتَّعْشِير، وقيل: يكتب (هـ) للتَّخْمِيس عند الكوفيين، و(خب) للتَّخْمِيس عند البصريين، وقيل: يُكْتَب (ي) للتَّعْشِير عند الكوفيين، و(عب) للتَّعْشِير عند البصريين.

ثم زادُوا في عَدَدِ النِّقاط إلى سِتَّة نقاط، ورُسِمَت على شكل معيَّن، ثم استُبدِلت النقط بشُرَطٍ رُسِمَت فوق بعضها، وبعد ذلك أُحيطت الشُّرَط بدوائر، وهذه الدَّوائر أو الأشكال الصَّغيرة التي بين الآيات تطوَّرت وأُعطِيتْ شكلَ النَّجمة أو الوردة، وهذه الوردةُ غالبًا ما يكُونُ في مَرْكَزها نقطة ملوَّنة ومذهَّبة، كما كانت فواصلُ الآيات في المصاحف العثمانية، وتنوَّع هذه الفواصلُ والعلامات من مصحف لآخر في شكلها والألوان المستعملة فيها.

فيَغْلِبُ على علامات التَّخْمِيس والتَّعْشِير الأشكالُ المستديرة المزخرفة، وتكون علامةُ التَّخْمِيس عادةً أصغر من الثَّانية، وأما علاماتُ التَّعْشِير فتكون أكبرَ من علامات التَّخْمِيس، ويتفنَّن المزوِّقُون في رَسْم هذه الدَّائرات. ثم أُدْخِلَتْ بعد ذلك الأرقامُ داخلَ هذه الأشكال

(١) التَّخْمِيس: وضع علامة بعد كل خمس آيات من القرآن. معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية (ص١٢٦).
(٢) التَّعْشِير: وضع علامة بعد كل عشر آيات من القرآن. معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية (ص١٤٠).

المستديرة، واستقرَّ الأمرُ على هذه الحالة حتى هذا الزمان[1].

ويُمكن أنْ أُسجِّل رأيًا بعد هذا العَرْضِ وهو: أنَّ الصَّحابةَ وكِبارَ التَّابعين هم الذين ابتدؤوا بإنشاء ووضعِ علامات الوقف في المصاحف، وأَقْصِدُ بالعلامات هنا: الفواصل للآيات؛ لِما أخرج الدَّانيُّ بإسناده إلى يحيى بن أبي كثير[2] قال: «كان القرآنُ مُجرَّدًا في المصاحف، فأوَّل ما أحدَثُوا فيها النَّقْطَ على التاء والياء، وقالوا: لا بأس به، هو نورٌ له. ثم أحدَثوا فيها نقطًا عند منتهى الآي، ثم أحدثُوا الفواتِحَ والخواتم»[3].

والشاهدُ في قول يحيى بنِ أبي كَثير، وهو مِنْ صِغَار التَّابعين (ت١٢٩هـ): «ثم أحدثوا فيها نقطًا عند منتهى الآي»، وقد بيَّن يحيى هيئةَ هذا النَّقْط ـ كما نقله عنه الدَّانيُّ أيضًا بإسناده في المحكم ـ فقال: «ما كانوا يعرفون شيئًا مما أُحدث في هذه المصاحف إلا هذه النقط الثلاث عند رؤوس الآيات»[4]، فيظهر بذلك أن الصَّحابة وكبار التابعين ـ الذين يروي عنهم يحيى ـ هم الذين بدؤوا بوضعِ علامةٍ لبيان مواضع رؤوس الآي؛ إذ لا يُمكن حَمْلُ كلام يحيى إلا عليهم، ولا يخفى أن المقْصِدَ الأعظمَ من تعيين رؤوس الآي إنما هو بيان المواضع التي وَقَفَ

(١) ينظر: المحكم (ص١٧)، البيان في عد آي القرآن (ص٤٦ ـ ٤٩)، القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز، للمخللاتي (ص١٥٥)، كنوز ألطاف البرهان (ص٢٣، ٢٤)، القراءات بإفريقية، د. هند شلبي (ص٨١)، فنُّ التذهيب العثماني في المصاحف الأثرية، شادية الدسوقي (ص١٢٠).

(٢) يحيى بن أبي كثير الطائي، مولاهم، يكنى أبا ناصر اليمامي، روى عن: إبراهيم بن قارظ، وأنس بن مالك، وآخرين. وروى عنه: أيوب السختياني، وهشام الدستوائي، وآخرون. مات سنة تسع وعشرين ومئة، وقيل: اثنتين وثلاثين ومئة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: تهذيب الكمال (٣١/٥٠٤)، تذكرة الحفاظ (١/١٢٨).

(٣) المحكم (ص١٧). (٤) المحكم (ص١٧).

رسولُ الله ﷺ عندها دومًا أو غالبًا، وهذا هو أصلُ علم الوقف والابتداء، وهو أيضًا مِنْ أُصول علم الفواصل[1].

قال الحافظ الدَّانيُّ: «ففي هذه السُّنَن والآثار التي اجتلبناها في هذه الأبواب، مع كثرتها واشتهارِ نَقَلَتِها دليل واضِحٌ وشَاهِدٌ قاطع على أن ما بين أيدينا مما نَقَلَهُ إلينا علماؤنا عن سَلَفِنَا مِنْ عدد الآي ورؤوس الفواصل والخُمُوس والعُشُور وعدد جُمَلِ آي السُّوَر، على اختلاف ذلك واتِّفَاقِهِ مَسْمُوعٌ من رسول الله ﷺ، ومَأْخُوذ عنه، وأن الصَّحَابة ـ رضوان الله عليهم ـ هم الذين تلقَّوا ذلك مِنْه كذلك تلقيًا كتلقِّيهم منه حروفَ القرآن واختلاف القراءات سواء، ثم أدَّاه التَّابعون رحمةُ الله عليهم»[2].

هذا فيما يتعلق برؤوس الآي التي هي أصلُ علم الوقف.

أما فيما يتعلق برُمُوز الوقف في أثناء الآيات، فبَعْدَ إمْعَان النظر في المصاحف القديمة وصُوَرِها في الكُتُب التي عُنِيتْ بتاريخ المصاحف = وجدتُ أنَّ أقدم مُصحف وَقَفْتُ عليه أُدخِلَتْ عليه رُمُوزُ الوقف كان مخطوطًا سنة خمس وثلاثين وست مئة[3].

ويبدو أنَّ وقوف السِّجَاوَندي ورُمُوزه هي التي اشتَهَرَتْ في تقييد وقوف المصاحف، يقول السَّمرقندي (ت٧٨٠هـ) وهو يتحدَّث عن كتاب السِّجَاوَندي: «واشتَهَر هذا الكتابُ في هذا الزمان»[4].

(١) جمع فاصلة، وهي رأس الآية؛ أي: آخر الآية. ينظر: البيان في عد آي القرآن (ص١٢٦).

(٢) البيان في عد آي القرآن (ص٣٩).

(٣) ينظر: مجموعة موريتز الخطية (لوحة ٨٨)، ولحق الرسالة (ص٥٧٩ ـ ٥٨١).

(٤) روح المريد في شرح العقد الفريد (ص٢١٦).

وقد وقفتُ كذلك على تفسيرِ غرائبِ القرآن ورغائبِ الفرقان للمُفسِّر: نظام الدِّين الحسن القُمِّي النيسابوري[1] (ت بعد ٨٥٠هـ) فوجدتُه اعتمد وقوفَ السِّجَاوَندي في إيراده للآيات ووقوفها، وهذا يدلُّ على شيوع هذه الوقوف في ذلك الزمن، والله أعلم.

❀ ❀ ❀

(١) الحسن بن محمد بن الحسين القُمِّي النيسابوري، يُلقب: نظام الدين، ويقال له: الأعرج، مفسر، من كبار علماء الشيعة الإمامية في عصره، أصله من مدينة قُم. مات بعد سنة خمسين وثمان مئة.
ينظر: التفسير والمفسرون، للذهبي (١/ ٣٢١)، الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير (١/ ٧١٧).

المَبْحَثُ الْأَوَّلُ

مُصطلحاتُ الوقفِ وتعريفُها

مَعَ عِنَايةِ السَّلف الصَّالح بالوقوف ومعرفتِها، والمبالغةِ في حثِّهم على تعلُّمِهَا وتعليمها = لم يُنقَل عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من الصحابةِ، أو التابعين، أو الأئمةِ المجتهدين تسميةُ الوقوف، وبيانُ أنواعها، وتحديدُ كل نوع منها بحدٍّ يخصُّه، ويُميِّزه عن غيره، فإن ذلك كله حَدَثَ بعد الصَّدر الأوَّل؛ ولهذا اختلف العلماءُ في تسمية الوقوف وفي أقسامها، فكان لكل فريق منهم اصطلاحٌ خاص[1]، حتى تعدَّدت أقسامُ الوقف عند العلماء، وأصبح الكلامُ في هذا الباب غيرَ منضبط لكثرة مصطلحاتِ الأئمة وتنوُّعِهَا، كل منهم جَنَحَ بحسَب ما آل إليه اجتهادُه وفكرُه، وهو اختلافُ تنوُّع وتَغَايُر، لا اختلافُ تنافر وتضاد، وعلى كثرة هذه الاختلافات إلا أن المقياسَ عندهم واحدٌ وهو: ربطُ الوقف بالمعنى الدلالي أو المعنى الإعرابي أو اللفظي.

وسوف أتناولُ بالحديث هنا معانيَ أهمِّ المصطلحات المرموز لها في مصاحف العَالَمِ الإِسْلامي، وهي على النَّحو التالي:

١ - **الوقف التام:** هو الذي ليس له تعلُّق بما بعدَه لا لفظًا ولا معنًى[2]. وأكثرُ ما يكون في رؤوس الآي، وانقضاءِ القصص، نحو:

(١) **ينظر:** معالم الاهتداء (ص١٤).
(٢) **ينظر:** إيضاح الوقف والابتداء (١/ ١٤٩)، المكتفى (ص١٤٠)، جمال القُرَّاء (٢/ ٥٦٣)، النشر (١/ ٢٢٥).

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠][(١)].

ويُسمَّى هذا الوقفُ عند بعض المصنِّفين: الوقفَ التام، الوقفَ الكامل، الوقفَ المختار[(٢)]. وبعضُهم يَرى أن الوقفَ الكامل أعلى درجاتِ الوقف التام[(٣)]، وبعضُهم يرى أنه مَرْتبةٌ أعلى من الوقف التام[(٤)]، وبعضُ المتقدمين يتجوَّزون فيُدخلون في الوقف التام جميعَ أنواع الوقف[(٥)].

وأما رمزُ الوقف التام فقد اختُلف فيه عند المتقدِّمين والمتأخِّرين: قيل: يُقيَّد (مـ)[(٦)]. وقيل: يُقيَّد (ت)[(٧)]. وقيل: يُقيَّد (هـ)[(٨)]. وقيل: يُقيَّد (قلى)[(٩)].

وأقفُ وقفةً يسيرةً مع الرَّمز الأخير للوقف التام وهو (قلى): حيث ذهب مُصنِّفو كُتُبِ التجويد المتأخِّرة إلى اختياره رمزًا للوقف التام، وهذا غيرُ صحيح لسببين:

السبب الأول: أن أصل منشأ (قلى) حادثٌ، وهي كلمة مَنْحُوتةٌ **بمعنى**: جوازِ الوقف والوصلِ إلا أن الوقفَ أولى، وهي بهذا المعنى داخلةٌ في دائرة الوقف الجائز الذي ترجَّح فيه مُوجبُ الوقف على الوصل، وأما الوقفُ التام فهو: ما لم يتعلقْ بما بعده لا لفظًا ولا معنى.

(١) ينظر: نظام الأداء (ص٣٠)، النشر (١/ ٢٢٦).
(٢) ينظر: القطع والائتناف (١/ ٩٤)، الوقف والابتداء، للهذلي (ص٣٩٨).
(٣) ينظر: لطائف الإشارات (١/ ٢٥٠). (٤) ينظر: وصف الاهتداء (١/ ٣٠).
(٥) ينظر: الوقف والابتداء، لابن سَعْدَان (ص٤١).
(٦) ينظر: الوقف والابتداء، لابن أوس (الورقة ١/ب)، لطائف الإشارات (١/ ٢٦٤).
(٧) ينظر: وَصْف الاهتداء (١/ ٣٠)، تاريخ المصحف الشريف، للقاضي (ص٦٦).
(٨) ينظر: كنوز ألطاف البرهان (ص٢٣).
(٩) ينظر: التجويد الواضح (ص٣٨٦)، بغية عباد الرحمٰن (ص٧١)، دراسات إسلامية، مقال بعنوان: الوقف دراسة قرآنية بلاغية، للدكتور: عبد الله عليوة (ص١٤٨).

السبب الثاني: أن الأمثلةَ والتطبيقاتِ التي يُورِدُونَها على هذا الرَّمز لا تتوافقُ مع معنى الوقف التام، بل تتطابقُ مع الوقف الجائز مع كون الوقف أولى، وهذا الخلط دَخَلَ أيضًا على بعض استعمالات لجان المصاحف الشريفة لهذا الرَّمز؛ مما نجم عنه: تمازجٌ بين مفهوم الوقفِ التام ومفهومِ الوقف الجائز مع كون الوقف أولى، وهو خطأٌ بيِّنٌ!!

مثالُ ذلك: قولُه تعالى: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ [الأعراف: ٧٣]، فالمعنى هنا ما زال مُتَّصِلًا بما بعده فوضع علامة (قلى) يتوافقُ مع معنى الوقفِ الجائز مع كون الوقف أولى، لكنَّ المصنِّفين أوردوا هذا المثال كشاهدٍ على الوقف التام[(١)]!!

٢ - الوقف الكافي: ما له تعلُّقٌ بما بعده من جهة المعنى دون اللفظ[(٢)].

ويَكْثُر في الفواصل وغيرها، نحو: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣][(٣)].

ويُسمَّى هذا النَّوعُ من الوقف: الوقفَ الصالحَ، المفهومَ، الجائزَ[(٤)]. ومِنَ العلماء - في غير المشهور - مَنْ يُطلِق الوقفَ الكافي على الوقف الحسن، ويَعُدُّهُما بمعنًى واحد، ومنهم من يَعُدُّ الوقفَ الكافي أدنى مرتبة من الحسن[(٥)].

(١) ينظر: تنبيهات في الوقف والابتداء، فاطمة حمودة (ص٢٢ - ٢٩).
(٢) ينظر: المكتفى (ص١٤٤)، نظام الأداء (ص٣٨).
(٣) ينظر: النشر (١/ ٢٢٧).
(٤) ينظر: علل الوقوف (١/ ١٢٨)، جمال القُرَّاء (٢/ ٥٦٣).
(٥) ينظر: الإيضاح، للأندرابي، (٢٠/ب، ١/١٣٦)، المقصد (ص٥).

وأمَّا رمزُه فاختُلف فيه: قيل: يُقيَّد (ك) وهو استعمالُ أكثر علماء الوقف(1). وقيل: يُقيَّد (ف) عند الجعبري(2). وقيل: يُقيَّد (ج) وهو عند المتأخِّرين(3).

وأرى أنَّ إطلاق (ج) على الكافي قد يَصِحُّ مِنْ جهة معنى الوقف، لكنه يُمثِّل خلطًا بين مصطلحين مختلفين.

٣ ـ **الوقف الحسن**: ما تعلَّق بما بعده لفظًا ومعنى(4).

نحو قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ﴾ [البقرة: ٤٠].

ويُسمَّى هذا النَّوعُ من الوقف: المُستحسَن(5).

ويُرمَز له عند المتقدِّمين: (ح)(6)، ويُقيَّد عند المتأخِّرين (صلى)(7).

وهذا القيد الأخير (صلى) انتُقِد كثيرًا في مدلوله ومَواضعِه، «واختلفت المصاحفُ اختلافًا كبيرًا في بيان مواضعِ هذا الرَّمز وَصَلَ إلى حدِّ التناقض، فنجدُ في بعض المواضع علامةَ الوصل أولى، وفي الموضع ذاته نجد مصحفًا آخر الوقف أولى، بل وجدنا في بعض المواضع علامةَ الوقف اللازم، . . . وبعضُهم بَالَغَ ووضع علامة الوصل أولى كلما عَنَّ له تعلقٌ لفظي أو معنوي، بل في بعض المواضع ـ وما أكثرَها ـ يضعون علامةَ الوصل أولى على مواضعَ صالحةٍ للوقف، واتَّفَقَ العُلماءُ على تمام

(1) **ينظر**: الوقف والابتداء، لابن أوس (الورقة ١/ب)، لطائف الإشارات (١/٢٦٤).
(2) **ينظر**: وَصْف الاهتداء (١/٣٠).
(3) **ينظر**: التجويد الواضح (ص٣٨٧)، بغية عباد الرحمٰن (ص٧٤).
(4) **ينظر**: نظام الأداء (ص٤٥)، جمال القُرَّاء (٢/٥٦٣).
(5) **ينظر**: الوقف والابتداء، للهذلي (ص٤٠٠).
(6) **ينظر**: الكشف والبيان عن ماءات القرآن (الورقة، ١٤٧/أ)، الوقف والابتداء لابن الغزَّال (١/١٥٠).
(7) **ينظر**: التجويد الواضح (ص٣٨١)، بغية عباد الرحمٰن (ص٧٦).

الوقف عندها، فأرهقوا النَّاس والشُّيوخَ والأطفال بعلامات الوصل أولى، فاضطرَّهم ذلك إلى الوقف القبيح، ثم العودة إلى ما قبل ذلك لربط الكلام، فأثَّر ذلك في القارئ وقراءته»(1).

٤ ـ **الوقف القبيح**: «ما لا يُفهَم منه المرادُ»(2). ومن أمثلته نحو: ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾ [الفاتحة: ٢].

ويُسمَّى هذا النَّوعُ من الوقف: الوقفَ الناقص، الوقفَ الممنوع، ما لا يجوز الوقفُ عليه. واتُّفِقَ على رمزه: (لا)(3).

٥ ـ **الوقف اللازم**: ما لو وُصِل طرفاه غيَّر المرام، وشنَّع معنى الكلام. أو: ما قد يُوهِم خِلافَ المراد إذا وُصِل بما بعده. ومن أمثلته نحو: ﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾ [البقرة: ٢٥٣](4).

ويُسمَّى هذا النَّوعُ من الوقف: الوقفَ الواجب(5)، وقفَ البيان التام، وقفَ البيان الكافي(6).

ويُرمز له (مـ) باتفاقٍ عند العلماء، وفي المصاحف(7).

٦ ـ **الوقف المطلق**: ما يحسُنُ الابتداءُ بما بعده. ومن أمثلته نحو: ﴿ٱللَّهُ يَجۡتَبِيٓ إِلَيۡهِ مَن يَشَآءُ﴾ [الشورى: ١٣]. ويُرمز له (ط)(8).

(1) محاسن كتابة المصحف الإمام ومبرِّراته، للدكتور: أحمد شرشال (ص٣٧)، وما بعدها.
(2) البرهان في علوم القرآن (١/٥٠٦).
(3) **ينظر**: علل الوقوف (١/١٣٢، ١٦٩)، جمال القُرَّاء (٢/٤٦٤)، لطائف الإشارات (١/٢٥٠، ٢٥٥)، الإضاءة في بيان أصول القراءة (ص٥٣).
(4) **ينظر**: علل الوقوف (١/١٠٨، ١٦٩)، الإضاءة (ص٥٣).
(5) **ينظر**: النشر (١/٢٣١).
(6) **ينظر**: بغية عباد الرحمٰن (ص٧١، ٧٥).
(7) **ينظر**: علل الوقوف (١/١٦٩).
(8) **ينظر**: علل الوقوف (١/١١٦، ١٦٩).

٧ ـ **الوقف الجائز**: ما يجوزُ فيه الوصلُ والفصل لتجاذُبِ المُوجِبين من الطرفين. أو: هو الذي يتعلَّق بما بعده تعلُّقًا لا يمنع من الوقف عليه ولا الابتداء بما بعده. ومن أمثلته نحو: ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ﴾ [البقرة: ٤]. ويُرمز له (ج) بالاتفاق[(١)].

٨ ـ **الوقف المجوَّز لوجهٍ**: ما يتضمنُ معنيينِ أو إعرابين صحيحين، أحدهما يقضي الوصلَ، والآخر يقضي الوقفَ.

ومن أمثلته نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِۖ﴾ [البقرة: ٨٦]. ويرمز له (ز)[(٢)].

٩ ـ **الوقف المرَخَّص لضرورة**: ما لا يَستغني ما بعده عمَّا قبله، لكنه يُرخَّص الوقفُ ضرورةَ انقطاعِ النَّفَس لطول الكلام، ولا يَلْزَمُ الوصلُ بالعَوْد؛ لأن ما بعده جملةٌ مفهومة.

ومن أمثلته نحو: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ﴾ [البقرة: ٢٢]؛ لأن قوله: ﴿وَأَنزَلَ﴾ يستغني عن سياق الكلام؛ إذ فاعلُه ضميرٌ يعود إلى صريح المذكور قبله غير أنها جملةٌ مفهومة لكون الضمير مُسْتكِنًّا، وإن كان لا يَبرزُ في النطق[(٣)].

١٠ ـ **وقف التعانُق**: أن يكون الكلامُ له مقطعانِ على البدلِ، كلُّ واحد منهما إذا فُرِضَ فيه الوقفُ وَجَبَ الوصلُ في الآخَر، وإذا فُرِضَ فيه الوصلُ وَجَبَ الوقف على الآخَر.

---

(١) **ينظر**: علل الوقوف (١/ ١٢٨، ١٦٩)، الإضاءة (ص٥٣).
(٢) **ينظر**: علل الوقوف (١/ ١٣٠، ١٦٩)، الإضاءة (ص٥٠)، التجريد لمعجم مصطلحات التجويد (ص١٢٠).
(٣) **ينظر**: علل الوقوف (١/ ١٣١، ١٦٩)، النشر (١/ ٢٣٥).

أو: هو الذي يكونُ فيه وقفان مُتغايرانِ في المعنى، بحيث إذا وُقِف على الموضع الأول أعطى معنًى غيرَ المعنى الذي يكونُ على الوقف في الموضع الثاني[(١)].

وهذان التعريفان فيهما اختلافٌ في قَصْد التعانق، فالأولُ قَصَدَ الموضعين اللذَينِ لا يُوقف عليهما جميعًا؛ إما للتنافُر في المعنى، أو لعدمِ فهم المُراد من اللفظ. وأما التعريفُ الثاني فَقَصَدَ الموضعين اللذَين يُعطي كلٌّ منهما معنى غير الآخر حالة الوقف على أحدهما.

ولا يمكن الترجيحُ بينهما؛ إذِ القصْد في كلا التعريفين مُختلفٌ، لكن بالنظر في مقاصدِ القائلين به على وجهِ الابتداء يُعلَم أنهم أرادوا المعنى الأولَ دون المعنى الآخَرِ، ويُمكن قَبولُ المعنى الثاني على وجه التجديد في مصطلحات الوقف بشرطِ قبوله عند أهل الفن والاصطلاح، والله أعلم.

ومن أمثلته على **المعنى الأول**: قولُه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]. والوقفان المتعانقان في هذه الآية: ﴿لَا رَيۡبَۛ﴾ و﴿فِيهِۛ﴾[(٢)].

ومن أمثلته على **المعنى الثاني**: قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران: ٧]. والوقفانِ المتعانِقانِ في هذه الآية ﴿إِلَّا﴾ و﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾[(٣)].

ويُسمَّى هذا النَّوع من الوقف: التجاذُبَ، المراقبةَ، المعانقةَ[(٤)].

---

(١) **ينظر**: البرهان (١/ ٥٢٣)، المحرَّر في علوم القرآن، للطيار (ص٢٦٠).
(٢) **ينظر**: البرهان (١/ ٥٢٣).
(٣) **ينظر**: المحرر في علوم القرآن (ص٢٦٣، ٢٦٤).
(٤) **ينظر**: وقف التجاذب (ص١٦).

ويُرمَزُ له (.·. .·.) بالاتفاق(١)، ورَمَزَ الجعبريُّ للمتجاذب بـ(ذ)(٢).

١١ ـ الوقف الجائز مع كون الوقف أولى: ما لا يتعلقُ بشيءٍ مما بعده لا من جهة اللَّفظ ولا من جهة المعنى.

ومن أمثلته نحو: ﴿وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ﴾ [التوبة: ١٥]. ويُرمز له (قلى)(٣). وبعد القراءة في بداياتِ هذا الرَّمز ظهر للباحث أنَّ مَنْ ساروا على نهج ابن طيفور السِّجاوندي، ومنهم: شمس الدِّين السَّمرقنديّ(٤) نصُّوا عليه وعلى ما يُقابله مِنَ الرُّموز في كتابه: «التبيان في تزيين كتابة القرآن»، أو ما يُسمَّى عند بعضهم بـ: «الصَّنائع»، والتي التزمَهَا في المصحف الذي كَتَبَه، ثُمَّ ذَكَرَه عثمانُ بن محمد الغزنويّ(٥) في كتبه:

---

(١) ينظر: كنوز ألطاف البرهان (ص٢١). (٢) ينظر: وصف الاهتداء (١/ ٣٠).

(٣) ينظر: كنوز ألطاف البرهان (ص٢٠)، الإضاءة (ص٥٣)، المحرر (ص٢٦٠)، حق التلاوة (ص١١٤).

(٤) شمس الدين محمد بن محمود بن محمد بن أحمد بن علي الشريف الحسيني المديني، وهو الصواب. ويقال: المدني ـ الهلالي السمرقندي الأصل، الهمذاني المولد، البغدادي المسكن، الحنفي مذهبًا، الشيخ الإمام الحافظ المقرئ المجود البارع الماتن الناظم، صاحب التصانيف الكثيرة في القراءات، والتجويد، ورسم المصحف، والوقف والابتداء، والفقه، والتصوف، نظمًا ونثرًا، وأحد شراح «الشاطبية»، ولد في مدينة (همذان) بـ(إيران)، روى عن: والده جمال الدين محمود (ت بعد ٧٢٠هـ)، وانتقل معه إلى (بغداد)، وجمال الدين يوسف بن عبد المحمود، المعروف بابن البَنّي البغدادي (ت٧٢٦هـ)، وآخرين. وروى عنه: ظهير الدين داود بن محمد بن شهاب القِنَّوجي الهروي (ت٧٩٦هـ)، وصحَّحَ عنده مصحفًا كتبه بخطه، وجلال الدين أبو الطاهر أحمد بن محمد بن محمد الخُجَندي الفرغاني ثم المدني الحنفي المعروف بالأخَوي (٧١٩ ـ ٨٠٢هـ)، وجماعات كثيرون. مات نحو سنة (٧٨٠هـ) كما رجَّحه الزِّركلي وآخرون، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: هديَّة العارفين (٢/ ١٠٦)، تاريخ الأدب العربي (٤/ ١٨٦، ١٩٢ ـ ١٩٣).

(٥) شرف الدين أبو عبد الرحمن عثمان بن محمد شاه بن محمد مسلمان ـ ويقال: المسلماني ـ الغزنوي مولدًا الهروي مسكنًا، الأفغاني موطنًا، الفقيه الحنفي، المقرئ المجود، الإمام الحافظ، المشهور بـ(جامع القرآن)، شيخ مدينة (هراة)، بعد شيخه =

«جامع الوقوف والآي المتقدِّم»، و«جامع الوقوف والآي المتأخِّر»، و«خلاصة الوقوف»، وكذا تلميذُه محمد شاه الطَّبَسيّ(١) في كتابه: «خلاصة جامع الوقوف والآي»، وكذا الحسن بن شجاع التُّونيّ(٢) في كتابه: «الدِّراية في الوقف والآية»، وطاهر بن إبراهيم الأصفهاني(٣) في

= الذي قرأ عليه السبعة، روى عن: ظهير الدين داود بن محمد بن شهاب القِنَّوجي الهندي ثم الهروي الأفغاني، وشمس الدين محمد بن محمود السمرقندي، وآخرين. وروى عنه: الشيخ محمد بن الحسين بن علي الهروي الأفغاني المقرئ المجود، ومحمد شاه بن حسن شاه الطَّبَسِيّ ثم الهروي القارئ الحافظ، وآخرون. من مصنفاته: «جامع الوقوف والآي المتأخر» و«المضبوط في بيان القراءات السبع». مات بمدينة (هراة) في شهر شوال سنة (٨٢٩هـ)، وكان رجلًا صالحًا، اجتمع بالحافظ ابن الجزري سنة (٨٢٢هـ) فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: غاية النهاية (١/ ٢٨٠)، تاريخ الأدب العربي (٧/ ٢١٧).

(١) محمد شاه بن حسن شاه بن محمد شاه الطَّبَسِيّ الخراسانيّ الإيراني، ثم الهروي الأفغاني القارئ الحافظ، تلميذ عثمان بن محمد الغزنوي (ت٨٢٩هـ)، والحافظ ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، فهو أحد علماء القرن التاسع الهجري، ولم أقف على ترجمة مستقلة للمؤلف.
ينظر: كتب الوقف والابتداء حتى نهاية القرن الرابع الهجري: دراسة لغوية تحليلية، د. محمد توفيق حديد.

(٢) تاج الملة والدين الحسن بن شجاع بن محمد بن الحسن التُّونيّ ـ نسبة إلى مدينة (تُون)، قرب (قائِن) القائني القهستاني الخراساني الإيراني، ثم الهروي الأفغاني الحافظ المقرئ المجود، كان حافظًا للقرآن الكريم تجويدًا وترتيلًا، أخذ القرآن على الأستاذِينَ الماهِرِينَ في الفن، لم يسمهم، وأقرأ كثيرًا من القارئين، ودرس لهم التجويد والقراءة، ونزل إلى مدينة (هراة) عند أميرها جلال الدولة والدين فيروز شاه الخلجي، ويبدو أنه عاش في أواخر القرن الثامن، وأدرك النصف الثاني من القرن التاسع الهجريين؛ حيث كان حيًّا في سنة (٨٥٣هـ)، وهي السنة التي كتب فيها بعض آثاره. من مصنفاته: «التبيان في بيان القرآن»، و«المفيد في علم التجويد». مات قبل سنة (٨٧٩هـ)، فهو من علماء القرن التاسع الهجري، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: الذريعة (٢١/ ٣٧٢)، والفهرس الشامل (التجويد) (ص٢٨، ١٥٧ ـ ١٥٨، ٢٠٨).

(٣) فخر الدين أبو الحسين طاهر بن إبراهيم بن أحمد الأصفهاني، نزيل (شيراز) الفارسي السُّنِّيّ المقرئ المجود المُرتِّل، الحافظ المحدث النحوي اللغوي العروضي الناظم الأديب الناسخ الجوال، تلميذ الحافظ ابن الجزري في القراءات والحديث، وأخص =

كتابه: «الوقوف واختلاف الآيات»، ومحمد بن شمس الدين الكاظمي(١) في كتابه: «مفتاح الفرقان»، ومحمد الصَّادق الهنديُّ(٢) في كتابه: «كنوز

= الناس به، وأعزهم عنده، وخليفته في إمامة (دار القرآن والحديث)، في مدينة (شيراز)، وولد في مدينة (أصفهان) ـ فيما أخبر ـ في السابع من المحرم سنة (٧٨٦هـ)، ورحل إلى (شيراز) في شهر رمضان سنة (٨٠٨هـ)، وزار (البصرة)، و(خراسان)، و(هراة)، و(تبريز)، وطاف بغيرها من البلاد، وصنف التصانيف الكثيرة في: القراءات، والتجويد، والرسم، والعدد، نظمًا ونثرًا، وكتب بخطه مصحفًا، نقله من نسخة صحَّحَها أستاذه الحافظ ابن الجزري. روى عنه: إمام الدين محمد بن ناصر الدين الشيرازي الزرقاني، ونجم الدين أبو المعارف محمد بن إسحاق الجويني الحموئي اليزدي الفارسي، مات قبل الرابع والعشرين من شهر رمضان سنة (٨٨٩هـ) فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: غاية النهاية (١/ ٣٣٩ ـ ٣٤١)، كشف الظنون (٢/ ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٤١).

(١) محمد حسن، ـ ويُقال: محمد محسن ـ بن شمس الدين الكاظمي ثم البغدادي العراقي ثم الشيرازي ثم الأصفهاني الإيراني الشيعي المقرئ المجود الناظم الأديب، المعروف بالشيخ، وبالملا محمد القاري، روى عن: الشيخ محمد بن عبد الحميد، المعروف بحكيم زاده (ت بعد ١٠٦٠هـ)، والسيد أبي القاسم المشهدي الخراساني ثم الشيرازي ثم الدكني الهندي (ت بعد ١٠٨٣هـ)، وجمع من القُرَّاء في عصره.
وُلِدَ في مدينة الكاظمية ببغداد في منتصف القرن الحادي عشر الهجري، ثم ارتحل إلى (شيراز)، واستقر في (أصفهان)؛ حيث توفي بها بعد سنة (١١٠٦هـ)، وقد أدرك عصر الشاه حسين بن سليمان الصفوي؛ حيث ألف باسمه «رسالة في التجويد». ومن تصانيفه: «الرسالة السليمانية في بيان الآيات والرسوم القرآنية» و«الرسالة القاسمية في قواعد القراءة القرآنية».
ينظر: أعيان الشيعة (٦/ ٣٩٧)، الذريعة (٢٢/ ٤٠٥).

(٢) الشيخ المولوي محمد الصادق (صادق) الهندي ثم المصري، المعروف فيها بالمدراسي، المقرئ الفاضل الصوفي، رحل من الهند إلى مصر، واستقرَّ بها، فصنف رسالته «كنوز ألطاف البرهان»، وأثنى عليها وعلى مؤلفها السيد الشريف محمد السحيمي الشافعي الخلوتي الصوفي الأديب، والشيخ سعيد الكرمي، كان حيًّا سنة (١٢٩٠هـ). وقيل: توفي بعد سنة (١٢٩١هـ)، فهو من علماء القرن الثالث عشر الهجري.
ينظر: فهرس الأزهرية (١/ ١٠٧ ـ ١٠٨)، فهرس التيمورية (التفسير) (١/ ٢٣٠، ٢٧٠)، (المؤلفين) (٣/ ١٧٢).

ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن»، وكذا أدخلها في وقوف القرآن: محمدُ بن علي بن خلف الحسينيُّ الحدَّاد شيخُ المقارئ المصريَّة في وقته (ت١٣٥٧هـ)، ولم تكن هذه العلامةُ موجودةً في مصحف أبي عيد المخلَّلاتي(١)، الذي هو أصلُ مصحف الملك فؤاد الأول، والسَّابق له في الطباعة والنَّشأة.

١٢ ـ **الوقف الجائز مع كون الوصل أولى**: ما يتعلَّقُ بما بعده تعلُّقًا لا يمنع من الوقف عليه، ولكن يمنعُ من حُسن الابتداء بما بعده.

ومن أمثلته نحو: ﴿وَبِمَآ أَرۡسَلۡنَا بِهِۦ رُسُلَنَا﴾ [غافر: ٧٠]. ويُرمز له (صلى)(٢).

والكلامُ في هذا الرَّمز كسابقه من جهة المنْشأ والشُّيوع، وجميعُ المصاحف التي طُبِعَتْ بعد مصحف الملك فؤاد الأوَّل قد اتَّمَّت به في هذين الرَّمزين، وهذه مسألةٌ يطول تحريرُها هُنا؛ إذِ الأولى العودةُ إلى رُمُوزِ وعلاماتِ المتقدِّمين، ففيها الغُنيةُ والإتقان والكفاية.

---

(١) رضوان بن محمد بن سليمان، يكنى أبا عيد، واشتهر بالمخللاتي، شافعي المذهب، المقرئ المحقق الفقيه الأديب المجود الواعظ، أحد أعلام القرآن الكريم، ولد بالقاهرة في حدود سنة خمسين ومئتين وألف. روى عن: محمد عبده الرسي، ومحمد المتولي، وغيرهم. وروى عنه: أحمد تيمور، محمد بن علي الشهير بالبدري، وآخرون. له مصنفات بديعة، وحواشٍ نفيسة، مات يوم الجمعة الخامس عشر من شهر جمادى الأولى سنة إحدى عشرة وثلاث مئة وألف، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث، أحمد تيمور باشا (ص٨٥ ـ ٩٢)، الحلقات المضيئات من سلسلة أسانيد القراءات، السيد أحمد عبد الرحيم (١/ ١٦٣).

(٢) ينظر: كنوز ألطاف البرهان (ص٢٣)، الإضاءة (ص٥٣)، المحرَّر (ص٢٦٠)، حق التلاوة (ص١١٤).

المَبْحَثُ الثَّانِي

رموزُ الوقفِ في بعضِ المصاحفِ المطبوعةِ

وفيه: ستة مطالب:

- **المطلب الأول: مصحفُ المغربِ بروايةِ وَرْش عن نافع.**
- **المطلب الثاني: مصحفُ الجماهيريةِ برواية قالونَ عن نافع.**
- **المطلب الثالث: مصحفُ إفريقيا برواية الدُّوري عن أبي عمرو.**
- **المطلب الرابع: مصحفُ الملك فؤاد بروايةِ حَفْص عن عاصم.**
- **المطلب الخامس: مصحفُ المدينة النبوية برواية حفص عن عاصم.**
- **المطلب السادس: المصحفُ الباكستاني برواية حفص عن عاصم.**

* * *

التَّمْهِيد

سببُ اختيار المصاحف المذكورة

نشأتِ الطباعةُ الحديثة في مدينة (ماينز) بألمانيا سنةَ أربعين وثمانِ مئة من الهجرة، وكان ذلك إيذانًا بعصرٍ جديد في انتشار العلم، والتقاء الحضارات، وتبادُل الثقافات، ثم ما لبِث أن تمدَّدت وانتشرَتْ في البلاد العربية، بدءًا من لبنان[1] سنةَ ثماني عشرة وألف، ثم في مصرَ سنةَ ثنتي عشرة ومئتين وألف، ثم في المغرب[2] العربي سنةَ إحدى وثمانين ومئتين

(١) لُبْنان: جبل بالشام قريب من تدمر، وهو سامي الارتفاع، ممتد الطول يتصل من البحر إلى البحر. ينظر: مراصد الاطلاع (٣/ ١١٩٧)، الروض المعطار (ص٥٠٨).

(٢) المَغرِب: بالفتح، ضد المشرق، وهي بلاد واسعة كبيرة. قيل: حدُّها من =

وألف، بعد أن جُلبت من مصر، ثم حَطَّت رحالها في شبه الجزيرة العربية سنةَ سبع وتسعين ومئتين وألف.

وكانت هذه النهضةُ العامرةُ في الطباعة سببًا في تسابُق العالم الإسلامي إلى طباعة المصحف الشريف، لا سيَّما مع تطوُّر آلاتِ الطباعة وانتشارها[1]. وكان أبرز المصاحف التي طُبِعَتْ وائتم بها مصاحفُ الأمصار ما يلي:

١ ـ مصحف المغرب برواية ورش[2] عن نافع.

٢ ـ مصحف الجماهيرية برواية قالون[3] عن نافع.

= مدينة مِليانة، وهي آخر حدود إفريقية إلى آخر جبال السوس التي وراءها البحر المحيط، تدخل فيه جزيرة الأندلس. ينظر: مراصد الاطلاع (٣/ ١٢٩٣).

(١) ينظر: تاريخ القرآن وغرائب رسمه، للكردي (ص١٨٧)، رسم المصحف ونقطه، للدكتور: الفرماوي (ص٢٤٤ ـ ٢٤٥)، تطور كتابة المصحف الشريف وطباعته، للدكتور: العوفي (ص٤٣ ـ ٥٥)، فاس منبع الإشعاع في القارة الإفريقية، عبد العزيز بن عبد الله (٢/ ٥٠٦).

(٢) عثمان بن سعيد بن عدي بن غزوان بن داود بن سابق القبطي المصري، مولى لآل الزبير بن العوام، لقب بورش؛ لشدة بياضه، لقَّبه به نافع. ولد بمصر سنة عشر ومئة في أيام هشام بن عبد الملك، ثم سافر إلى نافع وهو رأس، وقرأ عليه أربع ختمات. مات بمصر سنة سبع وتسعين ومئة في خلافة المأمون، وله من العمر سبع وثمانون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار، لابن وهبان (ص٢٤٠)، غاية النهاية (١/ ٥٠٢).

(٣) عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبد الصمد بن عمرو بن عبد الله المدني الزُّرقي النَّحوي، يكنى أبا موسى، لُقِّبَ بقالون؛ لجودة قراءته؛ لأن قالون بلسان الروم: جيد. ولد سنة عشرين ومئة أيام هشام بن عبد الملك، وقرأ على نافع. مات بالمدينة الشريفة سنة خمس ومئتين أيام المأمون، وله من العمر خمس وثمانون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: أحاسن الأخبار (ص٢٣٩، ٢٤٠)، معرفة القُرَّاء (١/ ١٥٥).

٣ ـ مصحف إفريقيا برواية الدُّوري[١] عن أبي عمرو[٢].

٤ ـ مصحف الملك فؤاد برواية حفص عن عاصم[٣].

٥ ـ مصحف المدينة[٤] النبوية برواية حفص عن عاصم.

٦ ـ المصحف الباكستاني برواية حفص عن عاصم.

ووقع الاختيارُ على هذه المصاحف لثلاثةِ أسباب:

(١) حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صُهبان بن عدي بن صهبان الأزدي النَّحْوي الدوري، يكنى أبا عمرو، يُنسَب إلى الدور، موضع بناحية الجانب الشرقي من بغداد. ولد ببغداد أيام المنصور سنة خمسين ومئة، ونشأ بها، وقرأ القراءات السبع. مات أيام المتوكل على الله سنة ست وأربعين ومئتين، وله من العمر ست وتسعون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: أحاسن الأخبار (ص٤٠٥، ٤٠٦)، طبقات المفسرين، للداودي (١/ ١٦٢).

(٢) اختلف في اسم أبي عمرو على عشرين قولًا، قيل: زبان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين، يكنى أبا عمرو، يُنسب إلى مازن، ومازن قبيلة من تميم. ولد بمكة سنة ثمان وستين. كان أسمر اللون، طويل القامة، من أكابر أئمة العربية، وأعيان علماء القراءات، من التابعين رأى أنس بن مالك وسمع منه، ومن الحسن البصري، وآخرين. مات سنة أربع وخمسين ومئة، وله من العمر ست وثمانون سنة، فرحمه الله رحمة واسعة. **ينظر**: أحاسن الأخبار (ص٣٦٧ ـ ٣٩٨)، غاية النهاية (١/ ٢٨٨).

(٣) لم يُختلف في أن اسمه: عاصم، إنما اختلف في اسم أبيه، فقيل: بهدلة، وقيل: عبد، وقيل غير ذلك، والصواب هو الأول أو الثاني، وهو مولى لبني جذيمة بن مالك بن النضر، ويُقال له: عاصم الكوفي الأسدي الخياط، يكنى أبا بكر، وقيل: أبا النجود. كان ضريرًا. ولد ونشأ بالكوفة ولا يعرف في أي سنة ولد فيها، من أجَلّ مشايخ الكوفة، وأعظمهم شأنًا، وأكبرهم سنًّا، تابعي جليل من الطبقة الثالثة، لَحِقَ من الصحابة أربعة وعشرين. روى عن: الحارث البكري، وأنس بن مالك، وغيرهم. وروى عنه: حفص بن سليمان، وشعبة بن عياش، وآخرون. مات سنة تسع وعشرين ومئة أيام مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: أحاسن الأخبار (ص٤٣٠ ـ ٤٤٦)، شذرات الذهب (١/ ١٧٥).

(٤) مدينة رسول الله ﷺ، بها نخل كثير، على مياه الآبار والسَّواقي، ومسجد رسول الله ﷺ في وسطها، وقبر النبي ﷺ في زاويته الشرقية. **ينظر**: مراصد الاطلاع (٣/ ١٢٤٧).

أولها: أنها قِبْلة المصاحف في بلادها وخارجَها، وذلك من جهة ضبطها وإتقانها، وأوليَّةِ بعضها في الطباعة.

ثانيها: أنها أشرَفَتْ عليها لجانٌ عِلْمية مُتخصِّصَة، شُهِرَت بالنُّبوغ في العلوم الشرعية، والتخصُّص في العلوم القرآنية.

ثالثها: أنها وَجَدَتْ قَبولًا واستحسانًا من عُموم الناس وخواصِّهم، في البلاد التي طُبعت فيها وخارجَها.

ويحسُنُ قبلَ التعريف بهذه المصاحف التقديمُ بين يديها بإشارات يسيرة إلى المصاحف التي سبَقَتْها في البلاد نفسها، ومدى أثرها فيها. وهذا أوانُ الشروع في المقصود.

المَطْلَبُ الأَوَّلُ

مصحفُ المغرب برواية وَرْش عن نافع

لقد يسَّر اللهُ تعالى للباحث الوقوفَ على مصاحِفَ متعددةٍ في بعض البلاد المغربية، وهي على النحو التالي:

أولًا: مصاحف تونس[١] الخضراء:

١ ـ مصحف الجمهورية التونسية بروايةِ قالونَ عن نافع، وهو المصحف الرَّسْمي للدولة، وقد طُبع بأمرٍ من سِيَادة الرئيس السَّيد زين العابدين بن علي (رئيس الجمهورية التونسية).

وقد أشرَفَ على المصحف لجنةٌ علميَّة مكوَّنةٌ من القارِئينِ الحافِظَين: محمد علي الدَّلَّاعي، وعبد الرحمٰن الحفيان. واعتمدُوا

(١) تُونُس: بالضم، ثم السكون، والنون تُضَم وتُفتَح وتُكسَر: مدينة كبيرة محدثة بإفريقية على ساحل البحر، عُمِرت من أنقاض قرطاجنة. **ينظر**: مراصد الاطلاع (١/ ٢٨٢).

علاماتِ الوقف التالية: (مـ) للوقف التام، و(ك) للوقوف الكافي، و(ح) للوقف الحسن. وتشرَّف بكتابته وخطِّه: الميزوني المسلمي. وطُبع سنةَ عشرين وأربع مئة وألف في دار سراس للنشر بتونس[١].

٢ ـ المصحف الصَّادِر عن مكتبةِ دار العلماء بتونس، بروايةِ قالونَ عن نافع، وقد أشرَفَ على المصحف لجنةٌ عِلميَّة مكوَّنة من الشيخَين: محمد علي الدَّلَّاعي، وعثمان الأنداري، وصدرت الموافقةُ على طباعته من المجلس الإسلامي الأعلى بالوزارة الأولى بتونس، حيث طُبع سنةَ خمس وعشرين وأربعِ مئة وألف. واعتمدوا علاماتِ الوقف التالية: (مـ، ج، صلى، قلى، ∴ ∴، لا)[٢].

٣ ـ المصحف الصَّادِر عن خِزانة العلَّامة الشيخ: محمد الطَّاهر بنِ عاشُورٍ، بروايةِ حفصٍ عن عاصم، وقد أشرف على المصحف وقام بمراجعته مع أصله المخطوطِ: المقرئُ الشيخ محمد علي الدَّلَّاعي. وطُبع في الدار التونسيَّة للنشر، وقد تميَّز هذا المصحفُ عن سائر المصاحف المطبوعة ـ زيادةً على جمال الخط، وتمامِ الرسم، وكمالِ الضبط، وروائعِ الزخرفة ـ بصدوره في ستين صفحةً، كلُّ حزب في صفحة واحدة، وتجرَّد من رموز الوقف وأرقام الآيات. وتشرَّف بكتابته: الحاج زهير أحد المماليك بن عبد الله الحنفي، وكان ذلك سنةَ اثنتين وسبعين ومئتين وألف من الهجرة[٣].

٤ ـ المصحف الصَّادِر من مكتبة المنار بتونس، برواية ورش عن نافع، وقد أشرف على المصحف وقام بمراجعة رسمه وضبطه: الشيخُ عبد الجواد البنغازي (مدرِّس القراءات بالجامع الأعظم بتونس)، وتشرَّف

(١) ينظر: خاتمة المصحف المذكور. (٢) ينظر: خاتمة المصحف المذكور.
(٣) ينظر: خاتمة المصحف المذكور.

بكتابته وخطِّه: التجاني المحمدي. واعتمدوا علاماتِ الوقف التالية: (مـ) للتام، و(ك) للكافي، و(ح) للحسن[١].

٥ ـ المصحف الصَّادِر عن مؤسسة تومام بتونس، بروايةِ قالونَ عن نافع، بترخيصٍ من المجلس الإسلامي الأعلى في الوزارة الأولى بالجمهورية التونسيَّة. واعتمدوا علاماتِ الوقف التالية: (مـ، ج، صلى، قلى، ∴ ∴)[٢].

وأفضلُ وقوف المصاحف التونسية: وقوفُ المصحف الصَّادِر عن مكتبة المنار بتونس، ويُعَدُّ هو الأصلَ لمصاحف تونس، وعليه بُنِيَ المصحفُ الرسمي لدولة تونس[٣].

ثانيًا: مصاحف المغرب الأقصى:

١ ـ المصحف الحَسَني المُسبَّع برواية ورش عن نافع، الذي طُبع بأمر جلالةِ ملك المغرب: الحسن الثاني، وذلك سنةَ ثمانين وثلاث مئة وألف من الهجرة، ثم أُعيدَتْ طباعتُه سنةَ سبع عشرة وأربع مئة وألف.

واعتمدوا علامة (صه) بمعنى اسكت، وهي أوقاف الهَبْطي، وكانت تُكتَبُ على رأسِ آخرِ حرفٍ من الكلمة المرادِ الوقفُ عندها، وهي تتضمَّن: الوقفَ التام والكافي والحسن. وهذا الرَّمز هو أقدم الرُّموز في المصاحف المغربيَّة[٤].

(١) ينظر: خاتمة المصحف المذكور، ولحق الرسالة (ص٥٦١، ٥٦٢).
(٢) ينظر: خاتمة المصحف المذكور.
(٣) كما أخبرني بذلك الشيخ: محمد علي الدَّلَّاعي حفظه الله.
(٤) ينظر: فاتحة المصحف المذكور وخاتمته، تاريخ القراءات في المشرق والمغرب، للدكتور: المختار (ص٥٦١ ـ ٥٦٦)، تقييد وقف القرآن الكريم (ص٧٦، ٧٧)، القُرَّاء والقِراءات بالمغرب (ص١٨٠ ـ ١٨٤)، الأنصاص القرآنية (٢/٥٠٥)، لحق الرسالة (ص٥٥٩، ٥٦٠).

٢ ـ المصحف الصَّادِر عن دار الرشاد الحديثة، برواية ورش عن نافع. واعتمدوا علامة (صه)، وهي أوقاف الهَبْطي، وجُلُّها أوقافٌ حسنة وتامَّة وكافية وجائزة ولازمة وبيانية[١].

٣ ـ المصحف المطبوع بالخط المغربي التونسي الجزائري الإفريقي الموحَّد، برواية ورش عن نافع، وَفقًا للتصميم الذي وضعه محمد عبد الرحمٰن محمد، وأقرَّت صحَّته لجنةُ مراجعةِ المصاحف في مجمعِ البحوثِ الإسلامية بالأزهر، سنةَ خمس وسبعين وتسع مئة وألف.

واعتمدوا علامة (صه)، وهي أوقاف الهَبْطي، وطُبع بأحجام مختلفة، وتتابَعَ على طباعته كلٌّ من: دار المصحف بالقاهرة، ومؤسسة الرسالة في بيروت[٢].

٤ ـ المصحف المطبوع بأمرٍ من جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود رَحِمَهُ ٱللَّهُ برواية ورش عن نافع، وذلك سنةَ اثنتين وتسعين وثلاث مئة وألف، وأشرف على المصحف لجنةٌ من كبار علماء المسلمين في المدينة المنورة برئاسة سماحة الشيخ: محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، وطبعته دارُ الكتاب اللُّبناني في بيروت. واعتمدوا رمز (صه) في وقوفه[٣].

المَطلَبُ الثَّاني

مصحفُ الجماهيريةِ بروايةِ قالونَ عن نافع

لقد يسَّر الله تعالى للباحث الوقوفَ على بعض المصاحف المطبوعة في دولة ليبيا الشقيقة، وهي على النَّحو التالي:

---

(١) ينظر: خاتمة المصحف المذكور. (٢) ينظر: خاتمة المصحف المذكور.

(٣) ينظر: فاتحة المصحف المذكور وخاتمته.

١ ـ مصحف الجماهيرية برواية قالونَ عن نافع، وَفْقَ الرَّسْم العثماني على ما اختاره الحافظُ أبو عمرو الدَّاني، وقد أشرف على المصحف لجنةٌ علمية، أمينُها: محمد أحمد المشري، حيث أنهت عملَها سنة اثنتين وتسعين وثلاث مئة وألف، وتشرَّف بكتابته وخطِّه: أبو بكر ساسي المغربي، وقامت جمعيةُ الدعوة الإسلامية العالمية بطباعته في طرابلس[١] بليبيا.

واعتمدوا رمز (صه) الذي يتضمَّن جميعَ أنواع الوقف المصطلَح عليها عند أهل الفن، وليس من بينها وقفٌ قبيح[٢].

٢ ـ المصحف الصَّادِر عن جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، برواية ورش عن نافع، وقد طُبع طبعةً خاصة للجمعية، بالتعاون مع دار النَّسيم للطباعة في بيروت، وأُجيز من مفتي جبل لبنان. واعتمدوا رمز (صه) في وقوفه[٣].

٣ ـ المصحف الصَّادِر عن شركة أبعاد للخدمات الإعلامية المساهمة في طرابلس، بروايةِ قالونَ عن نافع. وتشرَّف بكتابته وخطِّه: صالح عمار دخيل الجلاصي (أحد مدرسي القرآن الكريم بالمدارس القرآنية في ليبيا)، وأشرَفَت لجنةٌ على المصحف بعضوية كل من: مصطفى قشقش، وشكري أحمد حمادي، وأجازته اللجنةُ الدائمة لمراجعةِ وإعدادِ المصاحف بالجماهيرية العربية اللِّيبية. واعتمدوا رمز (صه) في وقوفه[٤].

---

(١) طرابلس الغرب: على جانب البحر، ومنها إلى جبل نفوسة ثلاثة أيام. ينظر: مراصد الاطلاع، (٢/ ٨٨٢).

(٢) ينظر: خاتمة المصحف المذكور، ولحق الرسالة (ص٥٦٣، ٥٦٤).

(٣) ينظر: خاتمة المصحف المذكور. (٤) ينظر: خاتمة المصحف المذكور.

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

مصحفُ إفريقيا بروايةِ الدُّوري عن أبي عمرو

لقد يسَّر الله تعالى للباحثِ الوقوفَ على طبعتين اثنتين لمصحف إفريقيا، وهما:

١ ـ مصحف إفريقيا برواية الدُّوري عن أبي عمرو، بإشراف دار مصحف إفريقيا بالخرطوم في السُّودان، وخَرَجَ في حجمين مُختلفين: كبير ووسَط. وقد اعتمدوا في هذه الطبعة على مصحفِ الدار الشامية بخطِّ الخطاط: عثمان طه، وقامت الدَّارُ بتعديله ليوافِقَ روايةَ الدُّوري عن أبي عمرو، مقتفيةً في ذلك آثارَ الطبعات السَّابقة بهذه الرِّواية التي مهَّدتِ الطريقَ، وقد أشرف على المصحف لجنةٌ علمية في دار مصحف إفريقيا، وأذِنت بطباعته ونشره: اللجنةُ العُليا لطباعةِ ومراقبةِ المصحف الشريف.

واعتمدوا العلاماتِ التالية: (قلى، ج، صلى، مـ، ∴ ∴، لا) في وقوفه[١].

٢ ـ مصحف إفريقيا بروايةِ حفص عن عاصم، ولم يَختلِفْ عن سابقه إلَّا في تغيُّرِ الرِّواية فقط[٢].

المَطْلَبُ الرَّابِعُ

مصحفُ الملك فؤاد بروايةِ حفص عن عاصم

لقد يسَّر الله تعالى للباحثِ الوقوفَ على مصحف الملك فؤاد الأول والثاني، وكذا المصحف الذي اعتمد عليه، وهو مصحف المُخلَّلاتي، وهي على النَّحو التالي:

(١) **ينظر**: خاتمة المصحف المذكور، ولحق الرسالة (ص٥٦٥).

(٢) **ينظر**: خاتمة المصحف المذكور.

١ ـ مصحف المُخلَّلاتي، يُنسبُ إليه نِسْبَةَ إرشاد وتحرير وإشراف، ونشرُف بكتابته وخطِّه: عبدُ الخالق حقي المعروفُ بابن الخوجه، وَرَسَمَهُ على اختيارات المخلَّلاتي، وقد عُني فيه بكتابةِ الكلمات القرآنية وَفْق الرَّسْم العثماني، واعتمادًا منه على ما في كتابِ المُقنِع والتنزيل، وصدَّر المصحفَ بمقدِّمة ضافية لخَّص فيها كتابةَ القرآن في العهد الزاهر، كما لخَّص فيها مباحثَ الرَّسْم والضَّبط، وسمَّى فيها علماءَ العدِّ المشهورين، وغير ذلك من متعلقات القرآن، وقد نَشَرَ هذا المصحفَ الشيخُ: محمد أبو زيد، صاحِبُ المطبعة البهيَّة بالقاهرة سنةَ ثمانٍ وثلاث مئة وألف من الهجرة، ويُعَدُّ مِن أضبطِ المصاحفِ، أضِفْ إلى ذلك أنه أولُ مصحف بالديار المصرية، وقد ظلَّ هذا المصحفُ عمدةَ القراء والمقرئين لمدةِ سبعٍ وخمسين سنة، وما زالت نُسْخَةٌ منه محفوظةً بالمكتبة الأزهرية بمشيخة الأزهر، تحت رقم (١٤٢/٥١٧٦) مصاحف.

وقد اعتمد المخلَّلاتي في وُقوفه الرموز التالية: (ك) للكافي، و(ح) للحسن، و(ج) للجائز، و(ص) للصالح، و(م) للمفهوم، و(ت) للتام[١].

ويرى بعضُهم أن مقصودَه من هذه الألفاظ: الجنسُ لا تحديدُ الأوصاف؛ لإضافته بعضَ الرموز الأخرى، نحو: (أتم) على البسملة في كلٍّ من الفاتحة والبقرة، و(أحسن) و(وقف كفر) ونحو ذلك[٢].

وأرى أن هذا الخروجَ منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن المصطلحات التي ذكرها إنما

(١) **ينظر**: مقدمة المصحف المذكور وخاتمته، إرشاد القُرَّاء والكاتبين إلى معرفة رسم الكتاب المبين، للمخلَّلاتي (٢/ ٨٤٣ ـ ٨٤٦)، تاريخ المصحف الشريف، للقاضي (ص٦٦)، رسم المصحف ونقطه (ص٢٤٧)، معجم علوم القرآن (ص٢٧١)، رسم المصحف وضبطه، للدكتور: شعبان إسماعيل (ص٩٢)، مقدمة شريفة كاشفة، عمر مالم المراطي (ص٢٧ ـ ٣٨)، ولحق الرسالة (ص٥٦٦، ٥٦٧).

(٢) **ينظر**: مقدمة شريفة كاشفة (ص٣١، ٣٢).

هو إشارةٌ لبيان الأكمل أو الأنقص في كل نوع من الأنواع التي نصَّ عليها، وهذا موجودٌ عند المتقدمين أمثالِ ابنِ الأنباري والدَّاني وغيرهما، فقد كانوا ينصُّون على منهجٍ في مصطلحات الوقف، ثم يُضيفون مصطلحاتٍ غيرها بقصد البيان والإيضاح لتلك الأنواع التي اختاروها، ولا يُغيِّر ذلك من منهجهم في أقسام الوقف، والله أعلم.

٢ ـ مصحف الملك فؤاد بروايةِ حفص عن عاصم، طُبع في اليوم السابع من شهر ذي الحِجة سنةَ اثنتين وأربعين وثلاث مئة وألف من الهجرة، حيث جُمِعَ ورُتِّبَ في المطبعة الأميرية ببولاق، ثم طُبِعَ في مصلحة المساحة بالجيزة[(١)]، وعليه الختم المائي، مكتوب فيه: (طبعة الحكومة المصرية سنة ١٣٤٣هجرية)، وقام بالإشراف على المصحف لجنةٌ علمية معيَّنة مِنْ قِبَلِ الملك فؤاد، يترأسُها فضيلةُ الشيخ: محمد علي خلف الحسيني الحدَّاد (شيخ المقارئ المصرية في وقته)، وعضوية الأستاذ: حفني بك ناصف (المفتِّش الأوَّل للغة العربية بوزارة المعارف العمومية)، والأستاذ: مصطفى عناني (المدرِّس بمدرسة المعلمين الناصرية)، والأستاذ: أحمد الإسكندري (المدرِّس بمدرسة المعلمين الناصرية)، وذلك تحت إشراف مشيخة الأزهر، صاحب الفضيلة: نصر العادلي (شيخ الجامع الأزهر).

واعتمدوا في وقوفه الرموزَ التالية: (مـ، قلى، صلى، ج، لا، ∴)[(٢)]. وقد تتبَّع الشيخُ القاضي بعضَ الملاحظ على عمل هذه اللجنة من جهة الرَّسْم والوقف، وأودَعَها كتابَه: تاريخ المصحف الشريف[(٣)].

(١) الجِيزة: بالكسر: بليدة غربي فسطاط قبالتها، ولها كورة كبيرة واسعة، من أفضل كور مصر. ينظر: مراصد الاطلاع (١/ ٣٦٧).
(٢) ينظر: خاتمة المصحف المذكور، تاريخ المصحف الشريف (ص٦٦، ٦٧).
(٣) ينظر: (ص٦٨، ٦٩).

٣ ـ المصحف الصَّادِر بعد مصحف المخلَّلاتي، حيث ظهرت بعضُ مظاهر الخلاف في كتابته، وطُبع مصحَّحًا وَفْقَ قواعدِ الرَّسْم أيضًا، وذلك في العاشرِ من شهرِ ربيعِ الأول سنةَ سبع وثلاثين وثلاث مئة وألف، حيث تكوَّنت لجنةٌ علمية عقدتها وزارةُ المعارف المصرية، مؤلفة من الأساتذة: حفني ناصف، وأحمد الإسكندري، ومصطفى عناني، ثم أُقِرَّ من قِبَل شيخ المقارئ المصرية، الشيخ: محمد علي خلف الحسيني، وكذا شيخ الجامع الأزهر الشيخ: محمد أبو الفضل[(١)].

٤ ـ الطبعة الثانية لمصحف الملك فؤاد، الصَّادِرة عن دار الكتب المصرية، حيث كَتَبَتِ الدَّارُ إلى مشيخة الأزهر ترغَب في تكوين لجنةٍ من العُلماء لمراجعة المصحف الشريف بمناسبة الشروع في طبعة جديدة بعد نَفاد الطَّبعات السَّابقة، فتكوَّنتِ اللجنةُ العلمية من فضيلة الشيخ: علي محمد الضباع (شيخ المقارئ المصرية في وقته)، والشيخ: عبد الفتاح القاضي (المشرف على معهد القراءات)، والشيخ: عبد الحليم بسيوني (المراقب بالأزهر)، والأستاذ: محمد علي النجار (الأستاذ بكلية اللغة العربية)، وتمَّت مراجعةُ المصحف في الرَّسْم والضبط والوقوف وترجمات السُّور. أما الوقوفُ فقد تناولها التنقيحُ والتهذيب في أكثرَ من ثمان مئة موضع، ولم يُغيِّروا مِن رموز الوقف شيئًا. وتمَّ إعدادُ المصحف وطبعُه بإدارة أقسام الرَّسْم والتصوير والطباعة بمصلحة المساحة، وتمَّ ترتيبُه وتجليدُه بمطبعة دار الكتب المصرية سنةَ إحدى وسبعين وثلاث مئة وألف من الهجرة[(٢)].

(١) ينظر: مجلة مجمع اللُّغة العربية بالقاهرة، سنة ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م، المجلد (٢٦)، (ص٤٤)، القراءات القرآنية، للفضلي (ص١٢٠)، ولحق الرسالة (ص٥٦٨، ٥٦٩).
(٢) ينظر: خاتمة المصحف المذكور، تاريخ المصحف الشريف (ص٦٩، ٧٠)، ولحق الرسالة (ص٥٧٠، ٥٧١).

ثم تتابَعَتْ بعد ذلك طباعةُ المصاحف في مصرَ بأسماءٍ مختلفةٍ، ولجانٍ مختلفة أيضًا، لكنهم يُثبتون في وقوفها غالبًا هذه العبارة: «وأُخِذَ بيانُ وُقوفه وعلاماتها مما قرَّره الأستاذ: محمد علي خلف الحسيني شيخُ المقارئ المصرية على حسَب ما اقتضته المعاني التي تُرشد إليها أقوالُ أئمة التفسير»[1].

وَأَلْصَقُ المصاحف طباعةً بعد الطبعة الثانية لمصحف الملك فؤاد: المصحفُ الذي أشرَفَ على لجنته العلميةِ الشيخُ القاضي، وذلك سنة سبع وتسعين وثلاث مئة وألف[2].

المَطلَبُ الخَامِسُ

مصحفُ المدينةِ النبوية برواية حفصٍ عن عاصمٍ

لقد يسَّر الله تعالى للباحث الوقوفَ على بعض المصاحف التي طُبعت قبلَ مصحف المدينة النبوية، وهي:

١ ـ مصحف مكة المكرمة برواية حفص عن عاصم، وهو أولُ مصحف في الديار السعودية، وطبعته شركةُ مصحف مكةَ المكرمة في عهد جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمٰن آل سعود ﷺ سنةَ تسعٍ وستين وثلاث مئة وألف. وتشرَّف بكتابته وخطِّه: الأستاذُ الخطَّاط: محمد طاهر الكردي، حيث ابتدأ به مطلعَ سنةِ اثنتين وستين وثلاث مئة وألف، ومكث في كتابته خمسَ سنوات، ورسَمه على قواعدِ الرَّسْم العثماني، في دِقَّة تامَّة، وعنايةٍ بالغة، ثم قامت لجنةٌ من عُلماءِ مكةَ بتصحيحه، وهم: فضيلة الشيخ: أحمد حامد التيجي (أستاذ علم

(١) **ينظر:** خواتيم المصاحف المصرية وغيرها.

(٢) **ينظر:** خاتمة المصحف المذكور.

القراءات بمدرسة الفلاح بمكة المكرمة، والشيخ: عبد الظاهر أبو السَّمح (إمامُ وخطيبُ المسجد الحرام)، والسيد: محمد أحمد شطا (المعاون الثاني لمدير المعارف بمكة)، والسَّيد: إبراهيم سليمان النُّوري (المفتش بمديرية المعارف بمكة)، ثم وافقتْ مشيخةُ الأزهر على تصحيحه، وكان شيخُ القراء والمقارئ المصرية الشيخ: محمد علي الضبَّاع هو مَنْ تولَّى تصحيحَه وَوَضَعَ عليه خاتمه الرسمي، وطُبع بأحجام مختلفة. واعتمدوا في وقوفه على الرُّموز التالية: (مـ، لا، ج، صلى، قلى، ∴ ∴)[1].

٢ ـ المصحف الصَّادر بمطابع الرَّوضة في مدينة جُدَّة، وذلك سنةَ تسع وتسعين وثلاث مئة وألف، وأشرَفَ على طبعه عددٌ من القائمين على المطبعة، وعلى رأسهم: الأستاذُ: عبد الله باعكضه (مدير عام مطابع الروضة)، وزميلاه: محمد طرموم، ومحمد بلجون[2].

٣ ـ مصحف الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، حيث طُبع سنةَ أربعٍ وأربعِ مئة وألف، وذلك بعد موافقة الجهات الدينية في السُّعودية ومصر وسوريا والأردن، وهو نُسْخَة عن مصحف الدار الشامية، واعتمدوا في وقوفه على العلامات التالية: (مـ، قلى، صلى، لا، ج، ∴ ∴)[3].

٤ ـ المصحف التابع لوزارة المعارف، وقد طُبع في المطابع

(١) **ينظر:** خاتمة المصحف المذكور، التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم، للكردي (١/٢/٢١١، ٢١٢)، تطور كتابة المصحف الشريف وطباعته (ص٥٧ ـ ٥٩)، تاريخ كتابة المصحف الشريف (ص٦٩)، التقرير العلمي من مصحف المدينة النبوية (ص١٧)، مجلة حروف عربية، العدد (١٩)، السنة السادسة، ولحق الرسالة (ص٥٧٤، ٥٧٥).

(٢) **ينظر:** تطور كتابة المصحف الشريف وطباعته، (ص٥٩).

(٣) **ينظر:** خاتمة المصحف المذكور، ولحق الرسالة (ص٥٧٦).

الأهلية للأوفست بالرياض، بعد موافقة رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، عامَ واحدٍ وأربع مئة وألف، وهو نُسْخة مصوَّرة عن المصحف الذي أشرف عليه فضيلةُ الشيخ: عبد الفتاح القاضي. واعتمَد على العلامات السِّت السَّابقة[١].

بعد ذلك أنشئ مجمَّعُ الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة في شهر محرم سنةَ خمس وأربع مئة وألف، وهو أوَّل عمل حكومي رَسْمي لطباعة القرآن الكريم[٢]، فطُبع فيه المصاحف التالية:

١ ـ مصحف المدينة النبوية برواية حفص عن عاصم، وهذا هو اسمُه الرَّسْمي في المجمَّع، وهو المعتمدُ في المملكة العربية السُّعودية، وطُبع في المجمَّع سنةَ خمس وأربع مئة وألف، وتم تكوينُ لجنةٍ علمية للإشراف على المصحف برئاسة فضيلة الشيخ: عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ (عميد كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة)، وعضويةِ كل من: الشيخ: علي بن عبد الرحمٰن الحذيفي (إمام وخطيب الحرم النبوي الشريف)، والشيخ: عامر بن السيد عثمان (شيخ عموم المقارئ المصرية)، والشيخ: عبد العظيم بن علي الشناوي (رئيس قسم اللغويات بالجامعة)، والشيخ: محمود بن سيبويه البدوي، والشيخ عبد الفتاح بن السيد عجمي المرصفي، والشيخ: محمود بن عبد الخالق جادو، والشيخ: عبد الرافع بن رضوان بن علي، والشيخ: عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى، والشيخ: عبد الحكيم بن عبد السلام خاطر، وهم من علماء القراءات

(١) **ينظر**: خاتمة المصحف المذكور.
(٢) **ينظر**: تطور كتابة المصحف الشريف وطباعته، (ص٦٠).

بكلية القرآن والدراسات الإسلامية، والشيخ: عبد العزيز بن محمد بن عثمان (الأستاذ المساعد بقسم التفسير بالجامعة)، والشيخ: عبد الله بن عبد الرحمٰن البعادي (رئيس قسم شؤون المصاحف برئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد)، والشيخ: رشاد بن مرسي طُلبه، والشيخ: فرغلي بن سيد فرج، (مراقبي المصاحف بالقسم).

وقامت اللجنةُ بمراجعة المصحف على أمهاتِ كتب القراءات، والرَّسْم، والضبط، والفواصلِ، والوقف، والتفسير. وصدر تأييدُ الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد سنةَ خمس وأربع مئة وألف. وتشرَّف بكتابته وخطِّه: الأستاذُ الخطَّاط: عثمان طه، إلا أن هذا الخط له لم يكن من حقوق المجمَّع، بل من حُقُوق مصحف الدار الشامية. واعتمدوا في وقوفه على الرُّمُوز التالية: (مـ، قلى، صلى، لا، ج، ∴ ∴)[١].

ومما ورد في التقرير العلمي عن الطبعة الأولى لمصحف المدينة:
«وقد استعرَضْنا في اللَّجنة مواضعَ هذه الرُّمُوز في المصحف موضعًا موضعًا، فما وجدناه صحيحًا أبقيناه كما كُتِب، وما وجَدْنا عليه أيَّ إشكال ناقشناه في اجتماعاتِ اللَّجنة مستفيدين مِنَ المصادرِ؛ حتى يترجَّحَ لنا فيه وجهُ الصواب وبلغَتِ المواضعُ التي خالف فيها مصحفُ المدينة النبوية المصحفَ الذي كتبه الشيخ: محمد بن علي بن خلف الحسيني: خمسةً وخمسين وخمسَ مئة موضعٍ، وهي محصورةٌ في قوائمَ موجودةٍ في المجمَّع»[٢].

(١) **ينظر**: خاتمة المصحف المذكور، تطور كتابة المصحف الشريف (ص٧١ ـ ٧٤)، وملحق الرسالة (ص٥٧٧).
(٢) التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبوية سنة ١٤٠٦هـ، (ص٥١).

وقد طُبع المصحفُ بأحجام مختلفة، وبصورة كاملة، أو مجزأة، أو مجزأة على ستة أقسام.

٢ ـ طبعة أخرى لمصحف المدينة النبوية برواية حفص عن عاصم، وذلك سنةَ إحدى وعشرين وأربع مئة وألف، وأشرف على هذه الطبعة لجنةٌ علمية مكوَّنةٌ من أصحاب الفضيلة المشايخ: علي بن عبد الرحمٰن الحذيفي (رئيسًا لِلَّجنة)، عبد الرَّافع بن رضوان علي، عبد الحكيم عبد السلام خاطر، محمد تميم الزُّعبي، عبد الله زين العابدين، محمد الإغاثة ولد الشيخ، محمد عبد الرحمٰن أطول عمر. وتشرَّف بكتابته وخطِّه: الأستاذ الخطَّاط: عثمان طه، وَخَطُّ هذه الطبعة هو من حقوق المجمَّع. واعتمدوا في وقوفه على الرُّمُوز السَّابقة سوى رمز (لا)، حيث رأتِ اللَّجنةُ حذفَه بعد النَّظر والدِّراسة، وذلك لأسبابٍ ثلاثة:

أولًا: أن هذه العلامة لها معنًى لغويٌّ معلومٌ عند أهل المعاني، ووضعُها بين سطور النص القرآني قد يُوهِم استعمالها لأحدِ معانيها كالنفي أو النهي، وهذا لا يجوز، ولا يرِدُ هذا الإيهام في باقي رموز الوقف؛ لأنها اصطلاحية.

ثانيًا: أن مواضع رمز (لا) كثيرةٌ في القرآن بالنظر إلى إخلال قارئ القرآن بقواعد الوقف والابتداء، فوضعُها في أماكنَ محدَّدةٍ دون أخرى من نظائرِها فيه شيءٌ من التحكُّم، وعدم القياس على المِثل.

ثالثًا: أن بعض الكلمات التي وُضِع عليها هذا الرمز (لا) يجوزُ الوقف عليها اختيارًا عند بعض الأئمة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢]، فالوقف على ﴿لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ كافٍ عند الدَّاني[١].

(١) ينظر: المكتفى (ص٣٦٣).

كما دَرَسَتِ اللجنةُ العلمية الوقوفَ الأخرى، وقامت بتصحيح ما ظهر لها اجتهادًا في العناية والرعاية[١].

٣ ـ مصحف المدينة النبوية برواية ورش عن نافع، طُبع تحتَ إشرافِ اللجنة العلميَّة السَّابقة الذِّكْر سنةَ ثنتي عشرةَ وأربعِ مئة وألف، وتشرَّف بكتابته وخطِّه: الأستاذ الخطَّاط: عثمان طه. واعتمدوا في وقوفه على رمز المغاربة (صه)، كما جرى به العمل عندهم، واصْطُلِحَ عليه، وعُمِل به في أكثر مصاحفهم[٢].

٤ ـ مصحف المدينة النبوية برواية قالونَ عن نافع، طُبع سنةَ سبع وعشرين وأربعِ مئة وألف، تحت إشراف اللَّجنة السَّابقة، وكتابةِ الخطَّاط: عثمان طه. واعتمدوا أيضًا في وقوفه رمزَ المغاربة (صه)[٣].

٥ ـ مصحف المدينة النبوية برواية الدُّوري عن أبي عمرو، طُبع سنةَ تسعَ عشرةَ وأربعِ مئة وألف، تحت إشراف اللَّجنة السَّابقة، وكتابةِ الخطَّاط: عثمان طه. واعتمدوا في وقوفه على رموز الوقف الستة: (مـ، قلى، صلى، ج، لا، ∴ ∴)[٤].

٦ ـ مصحف المدينة النبوية برواية حفص عن عاصم، كُتب بخط: نسخ تعليق، على حسَب قواعدِ الرَّسْم والضبطِ المتعارَف عليها في باكستان وما جاوَرَها، وطُبع بالحجم العادي المتوسط. واعتمدوا في وقوفه على رموز المصحف الباكستاني التي سيأتي ذكرُها ـ إن شاء الله تعالى ـ في المطلب التالي[٥].

(١) ينظر: خاتمة المصحف المذكور، تقرير اللَّجنة العلميَّة لمراجعة مصحف المدينة النبويَّة، الطبعة الثانية، (ص٥٥ ـ ٥٧).
(٢) ينظر: خاتمة المصحف المذكور. (٣) ينظر: خاتمة المصحف المذكور.
(٤) ينظر: خاتمة المصحف المذكور.
(٥) ينظر: خاتمة المصحف المذكور، تطور كتابة المصحف الشريف وطباعته (ص٧٤، ٧٥).

٧ ـ مصحف المدينة النبوية برواية شُعبة[١] عن عاصم، طُبع سنةَ ثلاثين وأربعِ مئة وألف، تحت إشراف اللَّجنة السَّابقة، وكتابة الخطَّاط: عثمان طه. واعتمدوا في وقوفه على الرُّمُوز التالية: (مـ، قلى، صلى، ج، ∴ ∴)[٢].

المَطلَبُ السَّادِسُ

المصحفُ الباكستاني بروايةِ حفص عن عاصم

يسَّر الله تعالى للباحث الوقوفَ على مصحفين اثنين طُبعا في باكستان، وهما:

١ ـ مصحف برواية حفص عن عاصم، حيث اشتَهَر في طباعة القرآن في باكستان رجلٌ اسمه: منشي قاسم لدهيانوي، وطَبَعَ نُسَخَه في مطبعة مدينة بجنور بالهند، ثم انتقل إلى باكستان وقد طَبَعَ أنجمن حماية إسلام نسختَه، ثم قام بهذا العمل ابناه: شفيع لدهيانوي، وشريف لدهيانوي، حتى اشتَهَرتْ نسخةٌ باسم بيكيجز، ثم قام بتجديد العمل: ظفر إقبال، وعَمِلَ على القرآن الكريم ثمانيًا وعشرين سنة، وطَبَعَ نسخته المعنية هنا بالتعريف، وذلك سنةَ إحدى وتسعين وثلاث مئة وألف، وشارك في هذا العمل الجليلِ المؤسساتُ المختلفة: تاج كمبني، جاند كمبني، فيروز سنز، وغيرهم.

واعتمدوا في وقوفه على الرُّمُوز التالية: (ە) لإتمام الآية، (مـ)

(١) شعبة بن عيَّاش بن سالم الكوفي الأسدي الحناط الكاهلي، يكنى أبا بكر، مولى لبني أسد. روى عن عاصم بن أبي النجود. مات بالكوفة سنة أربع وتسعين ومئة، فرحمه الله رحمة واسعة.
ينظر: أحاسن الأخبار (ص٤٤٨ ـ ٤٥٦)، سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٣٥).

(٢) **ينظر**: خاتمة المصحف المذكور.

لِلَازم، (ط) للمطلق، (ج) للجائز، (ص) للوقف المرخَّص لضرورة، (مع) للمعانقة، (ق) للوقف المحكي عند بعضهم، (قف) لوقف القارئ ويُخشى الوصل، (صل) للوصل أحيانًا وهو الأولى عند بعضهم، (صلى) للوصل أولى، (ك) علامة كذلك، **ويعني**: أن الرمز في موضعٍ وجودها يكونُ تامًّا كالرَّمْز السابقِ وضعُه على الموضع السَّابق، (لا) عدم الوقف، وليس معناه: عدم جواز الوقف[١].

٢ ـ مصحف برواية حفص عن عاصم، طُبع في تاج آرت برس في كراتشي، سنةَ سبع وتسعين وتسعِ مئة وألف ميلاديًّا، ونَشَرَه: تاج كمبني، وراجعه: حافظ عبد الرؤوف بن عبد الواحد. واعتمدوا وقوفَه السَّابقة[٢].

(١) **ينظر**: خاتمة المصحف المذكور، نبذة يسيرة عن طباعة القرآن الكريم في باكستان ورموزه واصطلاحاته (ص١)، بغية عباد الرحمٰن (ص٩٥، ٩٦).

(٢) **ينظر**: خاتمة المصحف المذكور، ولحق الرسالة (ص٥٧٨).

المَبْحَثُ الثَّالِثُ

حُكمُ الالتزامِ بمصطلحاتِ الوقف ورُموزه

إذا تأمَّلْنا في أثرِ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما حين قال: «لقد عِشنا بُرهةً مِن دهرِنا، وإنَّ أحدَنا ليُؤتَى الإيمانَ قبلَ القرآن، وتَنزِل السورةُ على محمد ﷺ فنتعلَّم حلالها وحرامَها، وأمرَها وزاجرَها، وما ينبغي أن يُوقَفَ عنده منها»[(١)]، فإن النصَّ «مما قد يُفهم إجماع الصحابة رضي الله عنهم على تعلمه»[(٢)]، وأن ذلك كان محلَّ عناية واستدامة في تلقي القرآن الكريم، مع ما تميَّزوا به مِنَ الفصاحة والبيان، وهذا يُشير إشارةً واضحةً إلى أن الوقفَ والابتداءَ كان من جُملةِ ما يتعلَّمُهُ الطالبُ من شيخه، ويتلقَّاه عنه.

قال ابنُ الجزري رحمه الله: «وفي كلام ابنِ عمرَ برهانٌ على أن تعلُّمَه إجماعٌ من الصَّحابة رضي الله عنهم، وصحَّ بل تواتَرَ عندنا تعلُّمُه والاعتناءُ به من السَّلف الصَّالح... وكلامُهُم في ذلك معروف، ونُصُوصُهُم عليه مشهورة في الكتب، ومِنْ ثَمَّ اشترط كثيرٌ مِن أئمةِ الخَلَف على المجيزِ أن لا يجيزَ أحدًا إلا بعد معرفته الوقفَ والابتداء. وكان أئمتُنا يُوقِفُونَنَا عِنْدَ كُلِّ حرفٍ ويُشيرون إلينا فيه بالأصابع»[(٣)].

هذا النَّقلُ مِنْ هذا الإمام يؤكِّد أهميةَ تلقين القارئ وقوفَ القرآن في أثناء قراءته، ومَا مِنْ شكٍّ ولا ريب أن الحُكْمَ في التزام مصطلحات الوقف ورموزِه يختلفُ باختلاف مقاماتِ القُرَّاء، وهم على نوعين اثنين:

(١) سبق تخريجه في التمهيد.
(٢) لطائف الإشارة (١/ ٢٤٩).
(٣) النشر (١/ ٢٢٥).

النَّوع الأوَّل: القارئ المبتدئ: وهو يحتاج إلى أن يُدرَّبَ على الوقوف في قراءته القرآنَ، وأن يلتزمَ رموزَ المصحف الذي يقرأ فيه أو يحفظُ عليه؛ وذلك كي يستطيعَ أن يكونَ مُلِمًّا بها، وتتكوَّنَ عنده الملَكَةُ نُصبح مُكْتَمِلَةً في معرفة قواعد الوقف والابتداء، وأسبابِ الاختلاف فيه، ومذاهبِ الأئمة في أنواعه وتقاسيمه، وما أشبهَ ذلك، حالُه كحال المقلِّد في الفقه، فإنه يُؤمَر بالتقليد بادئَ أمره، حتى تكتملَ عنده أدواتُ الاجتهاد، ويُصبحَ مؤهلًا حينئذٍ للاجتهاد.

وعلى هذا يجبُ[(١)] على القارئ المبتدئ الوقوفُ على رموز الوقف المرسومة في المصاحف، والالتزامُ بها؛ لأن هذه الرُّمُوزَ والعلاماتِ جاءت وَفْقَ دِرَاسَةٍ لمعاني الآيات، ومقتضياتِ الإعراب وأَوْجُهِ القِرَاءات، لا سيَّما في المصاحف التي أشرَفَ على وُقوفها لجانٌ علمية مُتخصِّصَةٌ معروفة.

النَّوع الثَّاني: القارئ الذي جَمَعَ القراءات واستوعَبَهَا، وطَافَ بين المشايخ وَجَالَ، وَقرأَ كُتُبَ الوقف والابتداء، وأدرك فواصلَ المعاني، واجتهد في تدريب مَلَكته بين يدي مشايخه، وتمرَّس على تخريج رموز الوقوف، وأقرُّوه على حُسن فهمه، وجَودةِ صنعته في وقفه، وأذِنُوا له بالنَّظر فيها، هذا النَّوعُ مِنَ القُرَّاء لا يجب عليه الالتزامُ بمصطلحات الوقف ورموزه في المصاحف، بل الأمرُ بين يديه فيما قرأ واختار من الوقوف وزاد عليها؛ إذ إن رُموزَ الوقف في القرآن لم تُوضَعْ على سائر المواضِعِ التي ينبغي أن توضعَ فيها، وإلا لَكَثُرَ ذلك في المصحف، وَشَوَّش على القارئ، وإنما قُصِدَ التقييدُ على مواضعَ معيَّنةٍ لأغراض

(١) المقصود بالوجوب هنا: الصِّناعي لا الشرعي.

تتعلَّق بالقراءة والمعنى، ولا يعني هذا أن غيرها لا يُوقفُ عليها[١]، فهذا قياس غير صحيح.

ولهذا فإن ابن الجزري لمَّا بَلَغَ شَأْوَ الاجتهاد والنَّظر في الوقوف استدرك على بعض علماء الوقف في رموزهم، فقال: «وقد أكثر السَّجَاوَندي من هذا القِسْم - **يعني**: القبيحَ - وبالغ في كتابة (لا)، والمعنى عنده: لا تقف، وكثيرٌ منه يجوزُ الابتداء بما بعده، وأكثرُه يجوز الوقفُ عليه»[٢]، ثم عاب على المقلِّدين الذين تابعوه ولم يفهموا طريقةَ أهل الوقف في تقاسيمِهم، فقال: «وقد تَوَهَّم مَنْ لا مَعْرِفَةَ له من مُقلدي السَّجَاوَندي أن منعَه من الوقف على ذلك يقتضي أن الوقفَ عليه قبيح؛ **أي**: لا يحسُن الوقفُ عليه، ولا يحسن الابتداءُ بما بعده، وليس كذلك، بل هو من الحَسَن، يحسُن الوقفُ عليه، ولا يحسُن الابتداءُ بما بعده»[٣].

وهذا يدلُّ على أن رموزَ الوقف في المصاحف اجتهاديةٌ مِنَ اللِّجان المشْرِفة على المصاحف، مبناها الاجتهادُ والاختيار من كُتُب الوقوف، ويُمكنُ أن يأتيَ بعدهم من العلماء مَنْ يخالفُهم فيها، بشرط أن يكون المخالفُ من النوع الثاني للقُرَّاء، أما المتكلِّمُون من ذوي التَّذَوُّق والتجرِبة بقصد الإِغْراب وتوجيهِ الأصوات ولفتِ الأنظار، فهؤلاء غيرُ مقبولٍ منهم كلامُهم، ولا محلَّ له في باب الاجتهاد الصَّحيح[٤].

(١) **ينظر**: أضواء البيان في معرفة الوقف والابتداء (ص١٩).
(٢) النشر (١/ ٢٣٣).
(٣) النشر (١/ ٢٣٣).
(٤) **ينظر**: شرح المقدمة الجزرية، للدكتور: غانم الحمد (ص٥٧٢، ٥٧٣)، المحرَّر في علوم القرآن (ص٢٦٤).

القِسْمُ الثَّاني

الدِّرَاسَةُ التَّطبيقيَّةُ

يَشْتمِلُ هذا القِسْمُ على تطبيقاتٍ لاختلاف رموز الوقف في المصاحف السِّتة المختارةِ، وهي على النحْو التالي:

١ - المصحف الحسني المُسَبَّع برواية ورش عن نافع، (الطبعة الثانية).
٢ - مصحف الجماهيرية برواية قالون عن نافع، (الطبعة الرابعة).
٣ - مصحف إِفريقيا برواية الدُّوري عن أبي عمرو، (طبعة ٢٠٠١م).
٤ - مصحف الملك فؤاد برواية حفص عن عاصم، (الطبعة الأولى).
٥ - مصحف المدينة النَّبوية برواية حفص عن عاصم، (الطبعة الأولى).
٦ - المصحف الباكستاني برواية حفص عن عاصم، (نُسْخَة تاج كُمَبني، طبعة ١٩٩٩م).

تَمْهِيدٌ

وقد انتقيتُ سبعةَ عشرَ موضعًا من سورة البقرة، وكان الانتقاءُ مبنيًّا على استيعاب الوقوف اللَّازِمَةِ لجميع المصاحف السِّتة، وكذا وقوف التعانق في جميع المصاحف السِّتَّة، وكذا الوقوف الممنوعة باستثناء المصحف الباكستاني؛ لِمَا له من إكثار في الرمز تَبَعًا للسَّجَاوندي، وهي محلُّ استدراكٍ ونقدٍ عند المحررين أمثالِ ابن الجزري[1]، وزِدتُّ عليها ما رأيتُه محلًّا لاختلافِ وتبايُنِ الرُّمُوز بينها، والهدفُ من الاقتصار على هذه الأنواع الثلاثة: أنها هي التي تَسترعي الانتباهَ، ويكثُر السُّؤالُ عن السِّر في لزوم الوقف أو وجوب المنع أو تعانُق الوقف، كما أن الأسرار بطبيعتها لا تكونُ إلا في كل أمرٍ لازم أو واجب، وتختلفُ فيها اللِّجان كثيرًا، أما الوقفُ الجائز بأنواعه فهو لا يستوقفُ نظرَ القارئ حتى ولو ترجَّح الوقفُ على الوصل أو العكس.

وثَمَّةَ سؤالٌ: هل الرُّمُوزُ المدوَّنة في المصاحف هي استقصاءٌ كاملٌ لكل المواقفِ؟ الإجابةُ: قطعًا بالنفي، وإنما هي نماذجُ تُحتذى، أو هي مواقفُ أكثرُ غموضًا في الفهم من غيرها يُقاسُ على غرارها في بقيَّة المواطن، وكان نَهْجي في الدِّراسة ما يلي:

١ - الاستقراءُ لِمحالِّ الوقف في جميع المصاحف المُشار إليها آنفًا، والتقييدُ لرموزها في الجدول المعدِّ لذلك.

---

(١) ينظر: النشر (١/ ٢٣٣).

٢ ـ الموازنة بين رموز المصاحف السِّتة، والتَّعليل لأوجُه الخِلاف بينها.

٣ ـ الموازنة بين طبعات المصحف الواحد، وبيان ما جرى عليه العمل بأخَرَة.

٤ ـ المناقشة فيما ظهر فيه الخلافُ، وبيانُ الرَّاجِح من الوقوف والرُّمُوز.

٥ ـ الإشارة إلى خِلافِ أئمة الوقف والتَّفسير واللُّغة بما يحتاجه موضعُ الوقف.

هذا. . وأرجو أنْ أكُونَ قد وُفِّقتُ في هذا الجمع، وفي هذه الدِّراسة بين لزوم الوقف والمنع، وهي فُرصة للتَّدريب على تعليلِ وقوف المصاحف، وفتح نافذة لدراسات أخرى في الموازنة والتوجيه لكلُ دارس وعارف، وليست العبرةُ بالتطويل، ولَكِنَّها بفهم طُرُقِ التَّعليل، فالمُوَفَّقُ تكفيه الإشارةُ، ولا ينفع الناقدَ تطويلُ العبارة، وعلى الله اعتمادي في بلوغ التكميل، وهو حسبي ونعم الوكيل.

وهذا أوَانُ الشُّروع في المقصود.

❁ ❁ ❁

الموضعُ الأولُ

قال الله تعالى: ﴿الٓمٓ﴾ [١]

م	الكلمة	رمز مصحف المغاربة	رمز مصحف الجماهيرية	رمز مصحف إفريقيا	رمز مصحف الملك فؤاد	رمز مصحف المدينة النبوية	رمز المصحف الباكستاني
١	﴿الٓمٓ﴾	صه	صه	ج	لا يوجد	لا يوجد	ج

هذه الآية مما وقع فيه الاختلافُ بين أئمة الوقف باعتبار مُتَعلَّق ﴿الٓمٓ﴾ بما بعدها، وذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الوقف عليها تامٌّ إذا جُعِلَ ﴿الٓمٓ﴾ اسمًا للسُّورة، والتَّقدير: اقرأ ﴿الٓمٓ﴾، أو جُعِلَ على تأويل: أنا اللهُ أعلمُ، وهذا اختيارُ أبي عمرو الداني(١).

القول الثاني: أن الوقف على ﴿الٓمٓ﴾ كَافٍ، والعِلَّة: أنه لم يُدْرَ ما معنى حروف المعجم، فجُعِل الوقف عليها كافيًا؛ لأنَّ ما بعدها مُفيد، ولم يجعله تامًّا؛ لأنه إذا وُقِف عليه لم يُعرَف معناه، واختاره السِّجِسْتَانِي(٢).

القول الثالث: أن الوقف على ﴿الٓمٓ﴾ ليس بِتَمَام ولا كَاف؛ لأنَّ المعنى حينئذٍ: يا أحمد! ذلك الكتاب(٣)، واختاره الفرَّاء(٤).

---

(١) ينظر: المكتفى (ص١٥٨).
(٢) ينظر: القطع والائتناف (ص١١٠)، المكتفى (ص١٥٨).
(٣) ينظر: معاني القرآن، للفراء (١/ ١٠).
(٤) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، يكنى أبا زكريا، ولُقِّبَ بالفراء؛ =

وبالنَّظر إلى عمل المصاحف نجد أن مصحفَيِ الملك فؤاد والمدينة لم يضعا رمزًا؛ لاعتدادهم برأس الآية، وأن الوقف على رؤوس الآي سُنَّة والعَدُّ في مصاحفهم كوفي، وبقية المصاحف أعملوا المتعلَّقات حتى في رؤوس الآيات كالمغربي والباكستاني، وأما الليبيُّ والسُّودانيُّ فليست عندهم رأسَ آية؛ لأن العدَّ المختارَ عندهم ليس بكوفي في مصاحفهم[1].

= لأنه كان يفري الكلام. ولد بالكوفة سنة أربع وأربعين ومئة في عهد أبي جعفر المنصور، ونشأ بها وتربى على شيوخها. روى عن: قيس بن الربيع، ومندل بن علي، وآخرين. وروى عنه: السِّمَّري، وآخرون. مات في طريق عودته من مكة سنة سبع ومئتين، وقيل: تسع ومئتين، فرحمه الله رحمة واسعة.

ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص٨١)، بغية الوعاة (٢/ ٣٢١).

(١) ينظر: سُور القرآن وآياته وحروفه ونزوله، للرَّازي (ص١٠٠)، عدد سُور القرآن وآياته وكلماته وحُرُوفه وتلخيص مكيِّه من مدنيِّه، لابن عبد الكافي (ص١٨٩)، علل الوقوف (١/ ١٧٣).

الموضعُ الثاني

قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [٢]

م	الكلمة	رمز مصحف المغاربة	رمز مصحف الجماهيرية	رمز مصحف إفريقيا	رمز مصحف الملك فؤاد	رمز مصحف المدينة النبوية	رمز المصحف الباكستاني
٢	﴿لَا رَيۡبَۛ﴾	صه	صه	∴	∴	∴	∴ صلى ج
	﴿فِيهِۛ﴾	لا يوجد	لا يوجد	∴	∴	∴	∴ ج

هذا الموضعُ من أشهرِ مواضع التَّعانُق في القرآن الكريم، والموضعُ المتعانقُ هنا بين ﴿لَا رَيۡبَۛ﴾ و ﴿فِيهِۛ﴾؛ ولذا وَضَعَتِ المصاحفُ الأربعةُ عَلَامَةَ التَّعانق على الكلمتين. أما المصحف المغربي والليبي فقد وضعا رمز (صه) على الكلمة الأولى ﴿لَا رَيۡبَۛ﴾؛ وذلك تبعًا لاختيار نافعٍ في الوقف أنه تام[1]، ولعل الهَبْطي لاحَظَ ما بينه وبين الوقف على كلمة ﴿فِيهِۛ﴾ بعده من التَّعانق والمراقبة على التَّضاد فاختار الوقفَ عليه، وأَهملَ العلامة على ﴿فِيهِۛ﴾. وأما المصحفُ الباكستاني فقد وضع ثلاثةَ رموز على الكلمة الأولى ﴿لَا رَيۡبَۛ﴾؛ لتأكيد الوصل وأنه أولى؛ لوجهين اثنين:

أولًا: أن الوقف على ﴿لَا رَيۡبَۛ﴾ فيه تكَلُّفٌ في التقدير؛ إذ يُفضي إلى أن نقول هكذا: لا ريب فيه، فيه، فتكون مكررة مرتين.

---

(١) ينظر: السِّفر الجامع في بيان غريب وقوف الإمام نافع، د. محمد عبد الحميد (ص١١)، كشف اللثام عن وقف التمام، للإمام نافع (ص٢٧).

ثانيًا: القياس على نظيره الموصولِ في سورة السجدة، قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [السجدة: ١، ٢].

وأما الموضع الثاني (فيه) فوضعوا علامتين (.˙.) و(ج)؛ لأن المعنى مكتملٌ هنا أكثرَ من سابقه[1].

وقد تمّ شَرْحُ هذا المثالِ شرحًا وافيًا فيما تقدَّم من الفصول.

(1) ينظر: علل الوقوف (١/ ١٧٣)، جامع البيان في تفسير القرآن، للإيجي (ص٣٦)، تقييد وقف القرآن الكريم (ص١٩٧)، مواضع الوقف اللازم والوقف الممنوع في القرآن الكريم وفق طباعة مجمع الملك فهد، للعجمة (ص١٠)، وقف التجاذب (ص١٧، ١٨).

الموضعُ الثالثُ

قال الله تعالى:

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ﴾ [٨]

م	الكلمة	رمز مصحف المغاربة	رمز مصحف الجماهيرية	رمز مصحف إفريقيا	رمز مصحف الملك فؤاد	رمز مصحف المدينة النبوية	رمز المصحف الباكستاني
٣	﴿بِمُؤۡمِنِينَ﴾	صه	صه	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	مـ

يُدرَج هذا الموضعُ ضمنَ المواضعِ الخاصة لبعض المصاحف في الوقف اللّازم، وهو خاصٌّ بالمصحف الباكستاني؛ متأسيًا في ذلك بقواعد السِّجاوندي في وقوفه، ويُعلِّلُ هنا اختيارَه الوقفَ اللّازم على ﴿بِمُؤۡمِنِينَ﴾ فيقول: «لأن ﴿بِمُؤۡمِنِينَ﴾ مُنكَّر، والجملة بعد المنكَّر تتعلَّق به صفة، فلو صار التَّقدير: وما هم بمؤمنين مخادعين، فينفي الوصفَ ـ وهو الخداع ـ لا مع الموصوف ـ وهو ﴿بِمُؤۡمِنِينَ﴾ ـ فينتقضُ المعنى ـ فيُفهم أنهم مؤمنون غيرُ مخادعين، وهذا غيرُ مراد ـ فإن المرادَ نفيُ الإيمان عنهم، وإثباتُ الخداع لهم؛ ولأن النفي إذا دخل على الموصوف بصفةٍ ينفي الصفة ويقررُ الموصوفَ كقوله: ما هو برجل كاذب»[1]، وعَارَضَ الجعبريُّ السِّجاونديَّ في لُزوم الوقف، وابنَ الأنباريَّ في لُزوم التَّعلُّق، وأشار إلى أن اللَّبسَ نَشَأ من التَّقدير[2]، وهذا رأيٌ له قُوَّتُهُ وَوَجَاهَتُهُ.

وأما مصحفا المغاربة والجماهيرية فرمزا إلى الموضع بـ(صه)؛ إشارة

(1) علل الوقوف (١/ ١٨٠ ـ ١٨٢). (2) ينظر: وصف الاهتداء (١/ ٥٠).

إلى اختيار الوقف لتمام المعنى هنا، وهو اختيارُ جماعة من أهل الوقف، واختُلِف في مَرْتَبته، فقيل: تام[1]، وقيل: كافٍ[2]، وقيل: صالح[3]، بشرط أن يُجعَل ما بعده جملةً استئنافية بيانية، وكأنها إجابةٌ لسؤال مُقدَّر: ما بالُهم قالوا آمنا ويُظهرون الإيمانَ وما هم بمؤمنين؟ فقيل: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾. وقيل: الوقفُ حسن[4]، وعليه فلا وقفَ هنا، سواءٌ جُعِلت الجملةُ بدلًا من الجملة الواقعةِ صلةً لـ ﴿مَن﴾ وهي (يقول) وتكون من بدل الاشتمال؛ لأن قولهم مشتملٌ على الخِداع، أو حالًا مِنْ ضمير ﴿يَقُولُ﴾ ولا يجوزُ أن يكون ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ في محلِّ جرٍّ صفةً لمؤمنين؛ لأن ذلك يُوجب نفيَ خداعهم، والمعنى على إثبات الخِدَاع لهم، ونفيِ الإيمان عنهم: أي: وما هم بمؤمنين مخادعين، وكل من الحال والصفة قيدٌ يتسلَّط النفيُ عليه وعليهما، فليس بوقف، إلا أن يُقال: إنه رأسُ آية فإنه يجوز[5] حينئذٍ على مذهب القائلين بأن الوقفَ على رؤوس الآي سُنَّة مطلقًا.

وأما بقيَّة المصاحف التي لم تضع رمزًا على الموضع فذلك لاختيارها الوقفَ على رؤوس الآي؛ اعتدادًا بسُنيَّته، ولأن رؤوسَ الآي مواضعُ راحة القُرَّاء، ومظنةُ اكتمال المعنى، فقامت هي مقامَ رموز الوقف[6].

(١) وهو اختيار العُماني والأشموني بشرط الاستئناف لما بعدها.
ينظر: المرشد (١/١٣٧)، منار الهدى (ص٣٣).
(٢) وهو اختيار النَّحاس والدَّاني والهَمَذاني وابن الغزَّال والنكزاوي بشرط الاستئناف.
ينظر: القطع (ص١١٨)، المكتفى (ص١٦٠)، الهادي (١/٢٩)، الوقف والابتداء لابن الغزال (١/١٥٠)، الاقتداء (١/٢٣٩).
(٣) وهو اختيار العُماني والجعبري.
ينظر: المرشد (١/١٣٧)، وصف الاهتداء (١/٥٠).
(٤) وهو اختيار ابن الأنباري، ورأى أن ما بعده في موضع نصب على الحال من (هم)، كأنه قال: مخادعين الله. ينظر: إيضاح الوقف والابتداء (١/٤٩٦).
(٥) ينظر: الدُّر المصون (١/١٢٢ ـ ١٢٥)، منار الهدى (ص٣٣).
(٦) ينظر: الوقف اللازم والممنوع بين القُرَّاء والنحاة (ص٣٠ ـ ٣٦).

الموضعُ الرَّابعُ

قال الله تعالى:

﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًاۙ قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى﴾ [٢٥]

م	الكلمة	رمز مصحف المغاربة	رمز مصحف الجماهيرية	رمز مصحف إفريقيا	رمز مصحف الملك فؤاد	رمز مصحف المدينة النبوية	رمز المصحف الباكستاني
٤	﴿رِزْقًاۙ﴾	لا يوجد	لا يوجد	لا	لا يوجد	لا	لا

هذا أوَّل موضع يُوضع عليه علامة الوقف القبيح (لا) في المصحف المدني والإفريقي، ولم تَرِدْ هذه العلامةُ في الطبعة الأولى لمصحف الملك فؤاد، لكنها جاءت في الطبعة الثانية[1]، واتفق القُرَّاءُ أجمعون على منع الوقف هنا على ﴿رِزْقًاۙ﴾ إمَّا بعَدَم الذِّكْر والتَّصْريح، وإمَّا بالذِّكْر والتَّصْريح، أما الأول فمنهم ابنُ الأنباري والدَّاني لم يذكرا وقفًا من أي نوع على ﴿رِزْقًاۙ﴾ وهذا يدلُّ على المنع[2]. وأما الثَّاني فمنهم ابنُ النَّحَّاس فإنه يقول: «ليس بقطع كاف؛ لأنه لم يأتِ الجوابُ؛ لأن ﴿كُلَّمَا﴾ يقول النحويون هي بمعنى (إذا) في مثل هذا يحتاج إلى جواب»[3].

ويقول السِّجاوندي: «(﴿رِزْقًاۙ﴾ ـ ٢٥ ـ لا)؛ لأن ﴿قَالُوا۟﴾ جواب ﴿كُلَّمَا﴾»[4].

(١) ينظر: المصحف المذكور (ص٦).
(٢) ينظر: إيضاح الوقف (١/٥٠٦)، المكتفى (ص١٦٢).
(٣) القطع والائتناف (ص١٢٧). (٤) علل الوقوف (١/١٩٢).

وبهذا يقول الأشموني[(١)].

وبناءً على ما تقدَّم مِنْ قواعدِ الوقف أنه لا يجوزُ الوقفُ على الشرط دون جزائه؛ فإنه لا يجوز الوقفُ هنا على ﴿رِزْقًا﴾ دون جوابها، ولأن المعنى لا يتمُّ إلا بذكر هذا الجوابِ الذي هو (قالوا) وإلى هذا أشار المفسِّرون[(٢)]، وأيَّد كذلك البلاغيُّون منعَ الوقف على (رزقًا)؛ لأن ما بعدها هو الجوابُ والجزاء للشرط[(٣)].

ومَنْ لم يضعْ هنا علامةً في المصحف؛ كالمغربي واللِّيبي والطبعة الأولى لمصحف الملك فؤاد = فإنما أرادوا بذلك عدمَ وجود علامة للوقف تُمَكِّنُ القارئَ الراحةُ فيها، وكون الطبعة الثانية للمصحف الأميري تُثْبت العلامةَ بعد أن كانت خاليةً في طبعته الأولى - فهي إشارةٌ إلى وقوع القُرَّاء في الوقف عليها، وقُيِّدتْ لتنبيههم على عدم الوقف عليها.

❁ ❁ ❁

(١) ينظر: منار الهدى (ص٣٦).

(٢) ينظر: الكشاف (١/ ١١٢، ١١٣)، حاشية الشهاب على البيضاوي (٢/ ٦٨)، التحرير والتنوير (١/ ٣٥٦).

(٣) ينظر: أسرار البلاغة، للجرجاني (ص١١١).

الموضعُ الخامسُ

قال الله تعالى:

﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًاۘ﴾ [٢٦]

م	الكلمة	رمز مصحف المغاربة	رمز مصحف الجماهيرية	رمز مصحف إفريقيا	رمز مصحف الملك فؤاد	رمز مصحف المدينة النبوية	رمز المصحف الباكستاني
٥	﴿مَثَلًاۘ﴾	صه	صه	مـ	مـ	مـ	مـ

اتفقتِ المصاحفُ على وَضْع علامةٍ على كلمة ﴿مَثَلًاۘ﴾ واتفقت المصاحفُ الأربعة على وَضْع علامةِ (مـ)، والمصحفان المغربي واللِّيبي وَضَعا علامةَ (صه)، وقد عرَفنا مدلولَها فيما مضى، وأنها تشملُ: الوقوفَ اللَّازِمَة والجائزة والتامَّة والكافية والحسنة والبَيَانيَّة.

وقد عَلَّل السِّجَاونديُّ هذا الوقفَ اللازم فقال: «لأنه لو وُصِل صار ما بعدَه صفةً له، وليس بصفة، وإنما هو ابتداءُ إخبارٍ من الله ﷻ جوابًا لهم»[(١)].

مما سبق نتبيَّنُ سِرَّ لزوم الوقف على كلمةِ ﴿مَثَلًاۘ﴾، والابتداءِ بقوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾ وذلك حتى لا يحدُثَ لبسٌ دلالي بالوصل، حيث يترتَّبُ عليه دخولُ الجملتين ضمنَ كلام الكافرين، ويكون المعنى - حاشا لله - فأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلًا

(١) علل الوقوف (١/ ١٩٣، ١٩٤).

موصوفًا بالإضلال الكثير...[١].

وعلى ذلك تكونُ الأمثالُ التي يضربُها الله للإضلال الكثير، أو لإضلال الناس كثيرًا. ولذلك ضعَّف بعضُ المفسِّرين الرأيَ القائل بأن هاتين الجملتين صفةٌ في موضع النصب لـ ﴿مَثَلًا﴾ حتى لا يُسنَدَ الضلالُ إلى الله حقيقة[٢].

واختار الوقفَ أبو حاتم والنَّحَّاس والأشْموني ولم يذكرْه ابنُ الأنباري والدَّاني[٣].

❀ ❀ ❀

(١) ينظر: الأسرار الدلالية لعلامات الوقف اللازم والممنوع في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح أبو الفتوح (ص٣٨).
(٢) ينظر: البحر المحيط (١/ ٢٧٠)، روح المعاني (١/ ٣٣٥).
(٣) ينظر: القطع (ص١٢٩)، منار الهدى (ص٣٧)، إيضاح الوقف (١/ ٥٠٩)، المكتفى (ص١٦٢)، مجلة كنوز الفرقان، المجلد الأول، العدد السادس، جمادى الأولى سنة ١٣٦٨هـ، السنة الأولى، (ص١٧، ١٨)، مقال لفضيلة شيخ عموم المقارئ المصرية الشيخ: علي محمد الضباع.

الموضعُ السَّادسُ

قال الله تعالى:

﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا۟﴾ [٩٦]

م	الكلمة	رمز مصحف المغاربة	رمز مصحف الجماهيرية	رمز مصحف إفريقيا	رمز مصحف الملك فؤاد	رمز مصحف المدينة النبوية	رمز المصحف الباكستاني
٦	﴿حَيَوٰةٍ﴾	صه	صه	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	ج ∴
	﴿أَشْرَكُوا۟﴾	لا يوجد	لا يوجد	ج	ج	ج	ج ∴

هذا موضعٌ مُدْرَج ضمنَ مواضعِ وقفِ التَّعانُق، ولم أجدْه في أيِّ مصحف إلا الباكستاني، وقد رَمَزَ لكلتا الكلمتين برمزين، وبإمعان النَّظر في كُتُب التَّفاسير واللُّغة والقراءات والوقف وجدتُ أن قولَ الجمهور مِن أهل التأويل واللُّغة والقراءات الوقفُ على ﴿أَشْرَكُوا۟﴾ ولم يُخالِفْ - فيما أعلم - إلا نافع، حيث اختار الوقفَ على ﴿حَيَوٰةٍ﴾[١]. **والمعنى** عند الجمهور: **أي**: وأحرصَ مِنَ الذين أشركوا على الحياة، ثم يُستأنف بجملة ﴿يَوَدُّ﴾، وجعله الزمخشري مِنْ قَبِيل عطفِ الخاص على العام[٢]. **والمعنى** عند نافع: ومِنَ الذين أشركوا قومٌ يود أحدُهم، على أن يكون ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا۟﴾ في موضعِ رفعٍ خبرًا مُقدَّمًا، تقديرُه: ومن الذين

(١) ينظر: القطع والائتناف (ص١٥٥)، المكتفى (ص١٦٩).
(٢) ينظر: جامع البيان، للطبري (٢/ ٢٧٦)، الكشاف (١/ ١٦٨)، فتح الرحمٰن في تفسير القرآن، للعليمي (١/ ١٥٥).

أشركوا قوم يود..﴾[١]، وبهذا يكونُ الوقف على ﴿حَيَوٰةٍ﴾ تامًا، وقد رجَّحه السَّجاوَنديُّ، وَوَصَفَه بأنه أوضح[٢]، وعلى هذا اختار الهبطي الوقفَ هنا[٣]، وعليه قُيِّدتْ مصاحفُ المغاربةِ والجماهيرية على ذلك، ولم يُقيدوا على ﴿أَشۡرَكُواْ﴾ باعتبار ترجيح هذا الوقف.

وأما مصاحفُ المشارقة فقد اختاروا القولَ الأول، وهو قولُ الجمهور، فوضعوا على الكلمة الثانية رمز (ج)، ولم يضعوا على الكلمة الأولى أيَّ رمز للوقف، ولم يتغيَّرِ الحالُ في الطبعات الحديثة.

وأما المصحفُ الباكستاني فقد راعَوْا حالَ القارئ من جهة القراءة فعَمَدُوا إلى المعانقة؛ فإذا وَقَفَ على الأولى فإنه لا يقفُ على الثانية[٤]، وهذا فيه وَجاهةٌ، ومراعاةٌ للخلاف ولو كان ضعيفًا أو غريبًا.

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، للعكبري (١/ ٩٥)، البيان في غريب إعراب القرآن (١٠٧/١)، منار الهدى (ص٤٤).
(٢) ينظر: علل الوقوف (٢١٨/١، ٢١٩).
(٣) ينظر: تقييد وقف القرآن الكريم (ص١٩٩).
(٤) ينظر: وقف التجاذب (ص٢١، ٢٢).

الموضعُ السَّابعُ

قال الله تعالى:

﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّثۡلَ قَوۡلِهِمۡۘ﴾ [١١٨]

م	الكلمة	رمز مصحف المغاربة	رمز مصحف الجماهيرية	رمز مصحف إفريقيا	رمز مصحف الملك فؤاد	رمز مصحف المدينة النبوية	رمز المصحف الباكستاني
٧	﴿قَوۡلِهِمۡۘ﴾	صه	صه	مـ	مـ	مـ	ط

اتفقتِ المصاحفُ على وضعِ علامةٍ في هذا الموضع، واختلفت فيما بينها على ثلاثِ علامات، وذلك على مجموعتين:

المجموعة الأولى: وَضَعَتْ علامةَ الوقف اللَّازم، وهي المصاحف التالية: إفريقيا، والملك فؤاد، والمدني. والعِلَّة عندهم: أنه لو وُصِلت لصارت جملةُ ﴿تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۗ﴾ في محل نصبِ مَقُولَ القولِ لـ ﴿قَوۡلِهِمۡۘ﴾، وتصير من مقول الذين من قبلهم، وهذا ليس بصحيح[١].

بل هو كلامٌ مستأنَفٌ جديدٌ يُقرِّر فيه الحق سبحانه تلك الحقيقة، ويُسجِّل عليهم جميعًا تشابُهَهم في الصِّفات الذَّميمة، حيث تشابهت قلوبُهم جميعًا في العمى والعِناد[٢].

المجموعة الثانية: بقيَّة المصاحف وفيها إشارة إلى الوقف لكن

(١) ينظر: الوقوف اللازمة في القرآن الكريم وعلاقتها بالمعنى والإعراب (ص٣٨)، الوقف اللازم في القرآن الكريم دراسة دلالية (ص٤٦، ٤٧).
(٢) ينظر: الأسرار الدلالية لعلامات الوقف اللازم والممنوع في القرآن الكريم (ص٤٠).

دون اللَّازم بمرتبة، ويدل على الحدِّ الأدنى من الوقف اللَّازم، ويفترقان في أن اللَّازم يجب الوقفُ عليه، ولو وُصِل بما بعده لأوهم خلافَ المعنى المقصود، وأما الوقفُ المطلق ووقفُ الهَبْطي ففيهما محلُّ الوقف وجوازُه، وهو وقفٌ تام عند بعض المقرئين[١]، وكافٍ عند قوم[٢]، وحَسَنٌ عند آخرين[٣].

وهذه الآراءُ تفيد أن الموضعَ من مواضعِ الوقفِ وإن اختلفَتْ في رُتبته، وكُلُّها يأتي منها الوقفُ اللازم[٤].

(١) كأحمد بن موسى. ينظر: القطع والائتناف (ص١٦١).
(٢) كالنّكزاوي. ينظر: الاقتداء (١/ ٣٢٩).
(٣) كالأشموني. ينظر: منار الهدى (ص٤٨).
(٤) ينظر: الوقف اللّازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية (ص١١٠ - ١١٢)، الوقف اللّازم في القرآن الكريم، للقرش (ص٦٤).

الموضعُ الثَّامنُ

قال الله تعالى:

﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعۡتَ أَهۡوَآءَهُم بَعۡدَ ٱلَّذِي جَآءَكَ مِنَ ٱلۡعِلۡمِ﴾ [١٢٠]

م	الكلمة	رمز مصحف المغاربة	رمز مصحف الجماهيرية	رمز مصحف إفريقيا	رمز مصحف الملك فؤاد	رمز مصحف المدينة النبوية	رمز المصحف الباكستاني
٨	﴿ٱلۡعِلۡمِ﴾	لا يوجد	لا يوجد	لا	لا	لا	لا

اتفقت المصاحفُ على مَنْع الوقف على كلمة ﴿ٱلۡعِلۡمِ﴾ إمَّا تصريحًا بذكر العلامة (لا)، أو إهمالًا بعدم وضعِ علامةِ وقفٍ كمصحفي المغاربة واللِّيبي.

يقول السَّجاوَندي: «﴿مِنَ ٱلۡعِلۡمِ﴾ ١٢٠ - لا) لأنَّ نفي الولاية والنُّصرة متعلقٌ بشرط اتِّباع أهوائهم فكان في الإطلاق خطرٌ»[١].

ويقول النيسابوري: «(من ﴿ٱلۡعِلۡمِ﴾ لا) لأن نفيَ الولاية والنصرة يتعلقُ بشرط اتباعِ أهوائهم، فكان في الإطلاق خطر»[٢].

وبنحوِهِمَا قال الأشموني[٣]، ومن كلام القُرَّاء يتَّضِحُ لنا أن الوقفَ ممنوع هنا؛ لأن جواب القَسَم لم يأتِ بعد، وهذا الجوابُ دليل على جواب الشرط المحذوف، فكأن هذا الجوابَ - جواب القسم - المذكور يقومُ مقامَ جوابين: جوابِ الشرط المقدَّر، وجوابِ القسم

(١) علل الوقوف (١/ ٢٣٤). (٢) تفسير غرائب القرآن (١/ ٤٣٠).
(٣) ينظر: منار الهدى (ص٤٨).

المذكور؛ لذا مُنِعَ الوقفُ على قوله: ﴿مِنَ الْعِلْمِ﴾؛ لأن الجواب لم يأتِ بعد[١].

---

(١) ينظر: الوقف الممنوع في القرآن الكريم، د. إسماعيل صادق عبد الرحيم (١/٣٠٩)، مجلة كنوز الفرقان، المجلد الأول، العدد السادس، جمادى الأولى سنة ١٣٦٨هـ، السنة الأولى، (ص١٩) مقال لفضيلة شيخ عموم المقارئ المصرية الشيخ: علي محمد الضبَّاع.

الموضعُ التَّاسِعُ

قال الله تعالى:

﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [١٤٥]

م	الكلمة	رمز مصحف المغاربة	رمز مصحف الجماهيرية	رمز مصحف إفريقيا	رمز مصحف الملك فؤاد	رمز مصحف المدينة النبوية	رمز المصحف الباكستاني
٩	﴿الْعِلْمِ﴾	لا يوجد	لا يوجد	لا	لا	لا	لا

اتفقت المصاحفُ أيضًا هنا في منع الوقف على كلمة ﴿الْعِلْمِ﴾.

يقول السِّجاوَنْدي: «﴿مِنَ الْعِلْمِ﴾ ١٤٥ ـ لا) لأن ﴿إِنَّكَ﴾ جوابُ القَسَم في (لئن) فلو فُصِلَ كان وصفُ الظلم مطلقًا وفي الإطلاق خطر»[١].

ويقول الأشموني: «﴿مِنَ الْعِلْمِ﴾ ليس بوقف؛ لأن ﴿إِنَّكَ﴾ جواب القسم، ولا يُفصَل بين القَسَم وجوابه بالوقف»[٢].

وهذه من القواعد التي مَرَّت معنا في قواعد ما لا يجوز الوقفُ عليه، كما يُشير النحويُّون إلى قاعدةٍ حولَ هذه الآية وهي: أنه إذا اجتمع القَسَم والشَّرط وتقدَّم أحدُهما يكون الجوابُ للمتُقدِّم فقط، ولا يصِحُّ أن يكون الجوابُ لهما معًا[٣].

---

(١) علل الوقوف (١/٢٥١).

(٢) منار الهدى (ص٥١).

(٣) ينظر: البحر المحيط (١/٦٠٧، ٦٠٨)، شرح ابن عقيل على الألفية (٢/٣٨٩).

الموضعُ العاشرُ

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [١٥٩]

م	الكلمة	رمز مصحف المغاربة	رمز مصحف الجماهيرية	رمز مصحف إفريقيا	رمز مصحف الملك فؤاد	رمز مصحف المدينة النبوية	رمز المصحف الباكستاني
١٠	﴿فِي﴾	لا يوجد	لا يوجد	لا	لا يوجد	لا	لا

اتفقت ثلاثةُ مصاحفَ على مَنْع الوقف على كلمة ﴿فِي﴾ وهي: الإفريقي، والمدني، والباكستاني، ووافقَتْهم الطبعةُ الثانية لمصحف الملك فؤاد على المنع برمز (لا)[١]، ولم تَرْمُز بقيةُ المصاحف إلى وجود علامة للوقف؛ مما يُدلِّل على عدم الوقف في هذا الموضع، ولم يذكر الدَّاني فيه وقفًا[٢]، أما السِّجَاوَندي فيقول: «﴿لِلنَّاسِ فِي﴾ ١٥٩ ـ لا) لأن ﴿ٱلۡكِتَٰبِ﴾ خبر (إن)»[٣]، ويقول الأشموني: «﴿لِلنَّاسِ فِي﴾ ليس بوقف؛ لأن ﴿ٱلۡكِتَٰبِ﴾ خبر (إن)، فلا يُفصَلُ بين اسمها وخبرها بالوقف»[٤].

ومن كلام القُرَّاء يتَّضِح لنا أن الوقف ممنوع هنا؛ لإخلاله بقاعدةٍ من قواعدِ الوقف، وهي: ألا يُفصَل بين المتلازمات اللُّغوية.

(١) ينظر: المصحف المذكور (ص٣٠). (٢) ينظر: المكتفى (ص١٧٨).
(٣) علل الوقوف (١/ ٢٦٠). (٤) منار الهدى (ص٥٢).

ويُمكن القولُ: إن المصاحف أيضًا على مَنْع الوقف إمَّا تصريحًا برمز(لا)، أو إهمالًا لِذِكْر علامة من علامات الوقف التي يركن لها القارئ في أثناء قراءته[١].

❁ ❁ ❁

(١) ينظر: التحرير والتنوير (٢/ ٦٧)، الوقف الممنوع (١/ ٥٨٥).

الموضعُ الحاديَ عشرَ

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَشۡتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلًاۙ﴾ [١٧٤]

م	الكلمة	رمز مصحف المغاربة	رمز مصحف الجماهيرية	رمز مصحف إفريقيا	رمز مصحف الملك فؤاد	رمز مصحف المدينة النبوية	رمز المصحف الباكستاني
١١	﴿قَلِيلًاۙ﴾	لا يوجد	لا يوجد	لا	لا يوجد	لا	لا

اتفقت المصاحفُ والقُرَّاء على منع الوقف على هذه الكلمة ﴿قَلِيلًاۙ﴾ إما تصريحًا بذكر (لا)، أو بعدم الذِّكْر لأي علامةِ وقفٍ، كالدَّاني من القُرَّاء[1]، وكالمصحف المغربي والجماهيري والأميري في طبعته الأولى، أما الطبعةُ الثانية فمنصوص على علامة (لا)[2].

يقول السَّجاوَنْديُّ: «(﴿قَلِيلًاۙ﴾ - ١٧٤ - لا) لأن ما بعده خبر ﴿إِنَّ﴾»[3]، وكذا النيسابوري[4].

ويقول الأشموني: «﴿ثَمَنٗا قَلِيلًاۙ﴾ ليس بوقف؛ لأن خبر ﴿إِنَّ﴾ لم يأت بعدُ»[5].

ومن كلام القُرَّاء يتَّضِح لنا منعُ الوقف هنا على ﴿قَلِيلًاۙ﴾؛ لأن ما بعده هو خبر (إن)، ولا يتمُّ المعنى إلا بذكر الخبر، ومِنْ هُنا مُنِعَ الوقفُ قبل مجيئه[6].

(١) **ينظر**: المكتفى (ص١٧٩). (٢) **ينظر**: المصحف المذكور (ص٣٣).
(٣) علل الوقوف (١/ ٢٦٦).
(٤) **ينظر**: تفسير غرائب القرآن (٢/ ٦٧).
(٥) منار الهدى (ص٥٣).
(٦) **ينظر**: الوقف الممنوع (١/ ٣١٨).

الموضعُ الثَّاني عشرَ

قال الله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِۛ وَأَحۡسِنُوٓاْۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [١٩٥]

م	الكلمة	رمز مصحف المغاربة	رمز مصحف الجماهيرية	رمز مصحف إفريقيا	رمز مصحف الملك فؤاد	رمز مصحف المدينة النبوية	رمز المصحف الباكستاني
١٢	﴿ٱلتَّهۡلُكَةِۛ﴾	لا يوجد	لا يوجد	صلى	∴	∴	∴ ج
	﴿وَأَحۡسِنُوٓاْۛ﴾	صه	صه	ج	∴	∴	∴ ج

هذا الموضع مُدْرج ضمنَ مواضعِ التَّعانق، ومكانه هنا بين ﴿ٱلتَّهۡلُكَةِۛ﴾ و﴿وَأَحۡسِنُوٓاْۛ﴾ وبإمعانِ النظر في كلام أئمة الوقف نجدُ أنهم يثبتون الوقفَ على ﴿ٱلتَّهۡلُكَةِۛ﴾ على أنه جائز، وهو ما ذهب إليه السَّجاوَنْدي[1]، وقيَّده المصحف الباكستاني، وَرَمَزَ إليه الجعبري برمز (ذ) وهو رمزٌ للوقف المتجاذب[2].

وأما الكلمة الثانية: ﴿وَأَحۡسِنُوٓاْۛ﴾ فهي محلُّ وقف عند الأئمة بين كافٍ[3] وجائزٍ[4]. وبعضُهم صرَّح بالوقف على الكلمتين جميعًا كالسَّجاوَندي والأشْمُوني[5]، وإذا تقرَّر جوازُ الوقف عليهما عند الأئمة فلا يَصِحُّ إدراجُ المثال في باب المعانقة؛ لأنهم يقولون بمنع الوقف على

(١) **ينظر**: علل الوقوف (١/ ٢٨٣). (٢) **ينظر**: وصف الاهتداء (١/ ٨٤).
(٣) **ينظر**: القطع والائتناف (ص١٧٨)، الاقتداء (١/ ٣٧٠).
(٤) **ينظر**: علل الوقوف (١/ ٢٨٣).
(٥) **ينظر**: علل الوقوف (١/ ٢٨٣)، منار الهدى (ص٥٥).

أحد اللَّفظين عند الوقف على الآخر؛ لأنه لا يصِحّ به المعنى[1]، هذا هو المعنى الأوَّلُ الذي عناه المتقدِّمون بالتعانق، لكن صحَّ حمله على المعنى الثاني للمعانقة؛ إذ يُفيد كل وقف منهما معنى غيرَ الآخر.

ومن هنا نلحظُ أن الطبعة الثانية لمصحف الملك فؤاد قد غيَّروا هذين الرمزين (∴ ∴) على الكلمتين، ووضعوا على الأولى (صلى)، والثانية (ج)[2]. وكذا مصحفُ المدينة النبوية فقد غيروا في الطبعة الأخيرة هذين الرمزين، فجرَّدوا الكلمةَ الأولى من الرمز، وقيدوا الكلمةَ الثانية برمز (ج)[3]، وهذا فيه مشابهةٌ لمصحفي المغاربة والجماهيرية.

وأَخْلُصُ إلى أن هذا الموضع لا يُعَدُّ من مواضعِ التعانق على معناه الأوَّل؛ لجواز الوقف على كلتا الكلمتين.

(١) **ينظر**: وقف التجاذب (ص٢٣).
(٢) **ينظر**: المصحف المذكور (ص٣٨).
(٣) **ينظر**: المصحف المذكور (ص٣٠).

الموضعُ الثَّالثَ عشرَ

قال الله تعالى:

﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَوٰةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [٢١٢]

م	الكلمة	رمز مصحف المغاربة	رمز مصحف الجماهيرية	رمز مصحف إفريقيا	رمز مصحف الملك فؤاد	رمز مصحف المدينة النبوية	رمز المصحف الباكستاني
١٣	﴿ءَامَنُوا﴾	صه	صه	مـ	مـ	مـ	مـ

اتفقتِ المصاحفُ على تقييد الموضعِ هنا برمزٍ للوقف، وذلك على فريقين اثنين:

الأول: ذهبوا إلى أن الوقفَ هنا لازم؛ لأنه لو وُصِلَ بما بعده لاختَلَّ المعنى، وفي هذا السياق يقول السَّجاوَنْديُّ: «(﴿مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ ٢١٢ ـ م)؛ لأن ﴿وَالَّذِينَ﴾ مبتدأ، و﴿فَوْقَهُمْ﴾ خبره، ولو وُصِل صار ﴿فَوْقَهُمْ﴾ ظرفًا لـ ﴿وَيَسْخَرُونَ﴾، أو حالًا لفاعل ﴿وَيَسْخَرُونَ﴾، وقُبحه ظاهر»[1].

وجهُ هذا: أن الوصلَ يُوهِم وقوعَ السخرية من الكافرين على المؤمنين في الدنيا والآخرة، وليس كذلك، بل إن السُّخرية واقعة من الكفار على المؤمنين في الدنيا فقط، أما في الآخرة فإن المؤمنين هم الذين يَسخرون من الكفار ﴿فَالْيَوْمَ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ﴾

(١) علل الوقوف (١/ ٢٩٢).

[المطففين: ٣٤][1]، وتابع السَّجَاوَنديَّ على لزوم الوقف النيسابوريُّ في تفسيره[2].

أما **الفريقُ الثاني** فقد أشاروا برمز (صه) وذلك في مُصحفَي المغاربة والجماهيرية، وهي إشارةٌ للوقف دون تحديدٍ لمرتبته، فقد يكونُ لازمًا أو كافيًا أو حسنًا، وعلى أية مرتبةٍ كان فإن المعنى متصلٌ بما بعدها حول فوقيةِ الذين اتقوا على الذين كفروا بفوزهم بالجنة.

ووقع الخُلفُ في حال الواو في ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡا۟﴾ هل هي مستأنفة أو حالية؟ وأجاب عن هذا السؤال الدكتورُ محمد أبو موسى فقال: «وقد تقع الواوُ بين أمثالِ هذه الجمل التي تُفْصَلُ لكمال الانقطاع، وحينئذٍ تُسمَّى واوَ الاستئناف وليست واوَ العطف؛ لِفقدان شرطه، وإنما هي واوُ عطفِ قصةٍ على قصة، أو مضمونِ كلام على مضمونِ كلام آخر»[3].

وعلى هذا فإن الوقف يكون لازمًا؛ لكمال الانقطاع بين الجملتين، والواو هي واو الاستئناف[4].

ورأى آخرون أن الواوَ حاليةٌ[5]؛ وعليه فلا يكونُ الوقفُ لازمًا، بل ليس فيه وقفٌ من أيِّ وجه؛ لوجود الفصل بين الحال وصاحبه كما هو مُقرَّر في قواعدِ الوقف.

---

(١) **ينظر**: فتح الرحمٰن في تفسير القرآن (١/ ٢٩٦، ٢٩٧)، تيسير الكريم الرحمٰن في تفسير كلام المنان (١/ ٢٥٩، ٢٦٠).

(٢) **ينظر**: تفسير غرائب القرآن (٢/ ٢٠٨).

(٣) دلالات التراكيب، د. محمد أبو موسى (ص٣٣٧).

(٤) **ينظر**: الوقف اللازم، محمود زين العابدين (ص٥٠، ٥١)، الوقوف اللازمة (ص٤٢، ٤٣)، الوقف اللازم، للقرش (ص٢٤).

(٥) ذهب إليه من المعاصرين الدكتور: إبراهيم الخولي.
ينظر: الوقف اللازم، إسماعيل صادق (ص١١٨، ١١٩).

الموضعُ الرَّابعَ عشرَ

قال الله تعالى: ﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾ [٢٥٣]

م	الكلمة	رمز مصحف المغاربة	رمز مصحف الجماهيرية	رمز مصحف إفريقيا	رمز مصحف الملك فؤاد	رمز مصحف المدينة النبوية	رمز المصحف الباكستاني
١٤	﴿بَعۡضٖ﴾	صه	صه	مـ	مـ	مـ	مـ

اتفقت المصاحفُ السِّتة على تقييد رمزٍ للوقف في هذا الموضع، إلا أنها تباينَتْ في نوع الرمز تبعًا لأصولها، وذلك على قسمين اثنين:

الأول: ذهبوا إلى أن الوقفَ لازمٌ على كلمة ﴿بَعۡضٖ﴾ ورمزوا له بـ(مـ)، وإلى هذا نحا المصحفُ الإفريقي والأميري والمدني والباكستاني، ووجهُه عندهم: لئلا يُوهِم الوصلُ أن موسى ﷺ من البعض المفضَّل عليه غيره، لا من البعض المفضَّل على غيره بالتكليم[1]، يقول السَّجاونديُّ: «﴿عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾ ٢٥٣ ـ م)؛ لأنه لو وُصِلَ صار الجارُّ وما دخل عليه صفةً لبعض، فينصرف بيانُ تفضيل الرسل إلى ﴿بَعۡضٖ﴾ فيكون موسى ﷺ من هذا البعض المفضَّلِ عليه غيرُه، لا من البعض المفضَّل على غيره بالتكليم»[2].

---

(١) **ينظر**: جامع البيان (٤/ ٥٢٠)، الوسيط (١/ ٣٦٣)، المحرر الوجيز (٢/ ١٩)، الوقف اللازم، محمود زين العابدين (ص٥٦، ٥٧)، الوقوف اللازمة (ص٤٩، ٥٠)، الوقف اللازم، للقرش (ص٢٥)، الوقف اللازم، إسماعيل صادق (ص١٢٥)، مجلة جامعة الإمام، العدد (٥٣)، (ص٤٢٣، ٤٢٤)، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، العدد (١٧)، (ص١٥٩).

(٢) علل الوقوف (١/ ٣٢٥).

ويقول ابنُ الجزري: «والابتداء ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ لئلا يوهم التبعيضَ للمفضَّل عليهم، والصَّواب جعلُها جملةً مستأنفة فلا محلَّ لها من الإعراب»[1].

وتابع النيسابوريُّ السَّجاونديَّ في لُزُوم الوقف هنا[2].

الثاني: ذهب مصحفا المغاربة والجماهيرية إلى تقييد الوقف برمز (صه)، وقد يكون متابعًا للأول، وقد يكون أدنى منه مرتبة، وعلى أيةِ مرتبةٍ كان فإن الأئمة نَصُّوا على هذا الوقف، وذكروا مرتبتَه في كتبهم.

ومما يَحسُنُ ذِكرُه هنا: أن الدكتور: إبراهيم الخولي يرى رأيًا آخر في هذا الموضع، فيقول: «لو تأمَّلنا الآية مليًّا لرأينا منها عجبًا، فموسى ﷺ في واقع الأمر، وبالقياس إلى الرُّسُل جملة، مُفضَّلٌ على غيره، ومُفضَّلٌ غيرُه عليه في نفس الوقت، فإذا وقفنا على ﴿بَعْضٍ﴾ ظهر لنا تفضيلُه على غيره، وإذا وصلنا ظهرَ لنا تفضيلُ غيره عليه، وهنا يظهر جواب السؤال: مَنِ المقصود في قول ربنا: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾؟

والرفعُ فوق التفضيل فإذا انضم إليه حديثُ الدرجات علَتِ المنزلةُ وفي السياق موسى الكلِم، فمن ذا يا تُرى الذي رَفَعَهُ الله درجات رِفْعة يبطُلُ معها القياس ويقصر المقياس؟ إنه صاحب المقام المحمود، ولا سواه، والله أعلم.

عندي: الموضع للوقف الجائز المستوي الطرفين ـ إن شاء الله ـ وهنا ينكشف لنا سرٌّ من أسرار النظم، لا قِبَلَ للبشر بمثله»[3]. هذا هو رأيُه في الوقف ومعناه وتعليله، وهو رأيٌ له وجاهته، وأثرُه الواضح في المعنى المتبادر من الآية[4].

---

(١) النشر (١/ ٢٣٢).
(٢) ينظر: تفسير غرائب القرآن (٣/ ٤).
(٣) الوقف اللازم، إسماعيل صادق (ص١٢٨).
(٤) ينظر: الوقف اللازم، إسماعيل صادق (ص١٢٨، ١٢٩).

الموضعُ الخامسَ عشرَ

قال الله تعالى:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ [٢٥٨]

م	الكلمة	رمز مصحف المغاربة	رمز مصحف الجماهيرية	رمز مصحف إفريقيا	رمز مصحف الملك فؤاد	رمز مصحف المدينة النبوية	رمز المصحف الباكستاني
١٥	﴿ٱلْمُلْكَ﴾	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	مـ

هذا موضعٌ مُدرجٌ في المواضع الخاصة لبعض المصاحف في الوقف اللَّازم، وهو خاصٌّ بالمصحف الباكستاني؛ لأنه مبني على وقف السَّجَاوَنْدي، الذي تفرَّد بقاعدةٍ خاصة في ﴿إِذْ﴾ مرَّت معنا في القواعد، يقول السَّجَاوَنْدي في هذا الموضع: «(﴿ٱلْمُلْكَ﴾ ـ ٢٥٨ ـ م) لأن ﴿إِذْ﴾ ليس بظرف لإيتاء الملك»[1]، ذلك أنَّ الوصلَ يُوهم أنَّ (إذ) ظرف لـ ﴿ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ فيصير ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ لمَّا قال إبراهيم: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ وهو مُحالٌ، والصَّواب: أنَّ ﴿إِذْ﴾ ظرف لـ ﴿حَآجَّ﴾[2].

---

(١) علل الوقوف (١/ ٣٣١، ٣٣٢).
(٢) ينظر: فتح القدير (١/ ٤١٩)، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، العدد (١٧)، (ص١٥٩)، الوقف اللَّازم، للقرش (ص١٩).

الموضعُ السَّادسَ عشرَ

قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى﴾ [٢٦٢]

م	الكلمة	رمز مصحف المغاربة	رمز مصحف الجماهيرية	رمز مصحف إفريقيا	رمز مصحف الملك فؤاد	رمز مصحف المدينة النبوية	رمز المصحف الباكستاني
١٦	﴿أَذًى﴾	لا يوجد	لا يوجد	لا	لا يوجد	لا	لا

اتفقت المصاحفُ على منع الوقف هنا على كلمة ﴿أَذًى﴾؛ لوجود متعلَّق لغوي بما بعدها وهو الخبر، واختار نافعٌ الوقفَ هنا وقال: إنه تام[١]، وغلَّطه ابنُ النَّحَّاس لأن ﴿الَّذِينَ﴾ إذا كان في موضعِ رفع بالابتداء فإنه لم يأتِ خبرُه، ومُحَالٌ أن يتمَّ الكلامُ وقد بقي خبرُ الابتداء، إلا أن فيه حيلة يجوز أن يكون (الذين) بدلًا من (الذين) قبله حسن، ثم تبتدئ ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾، لكنه ليس بوقف إن جُعل (لهم) خبر ﴿حَاجَّ﴾[٢].

اختار الأشموني الوقف الحسن على ﴿حَاجَّ﴾ ثم الاستئناف بـ(لهم) إلا أن تكون (لهم) خبر ﴿الَّذِينَ﴾[٣].

ويمنع النُّحاةُ الوقفَ على ﴿أَذًى﴾؛ لأن خبر المبتدأ لم يأتِ بعدُ وهو ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ على اعتبار أنه الإعراب الظاهر الذي لا يُحوِجُ إلى

(١) ينظر: القطع والائتناف (ص١٩٤)، كشف اللثام عن وقف التمام (ص٢٩).
(٢) ينظر: القطع والائتناف (ص١٩٤). (٣) ينظر: منار الهدى (ص٦٤).

تقدير، أما الاحتمال الآخر فهو صحيح أيضًا ولكنه غيرُ ظاهر في نظم القرآن وسياقه، وكذا عند المُعرِبين الذين أعربوا القرآن[١].

❁ ❁ ❁

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، للعكبري (١/ ٢١٣)، الدُّر المصون (٢/ ٥٨٢، ٨٥٣)، تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، محمد علي طه الدُّرة (١/ ٦٣٤)، إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش (١/ ٤٠٥)، الوقف الممنوع (ص١١٦، ١١٧).

الموضعُ السَّابعَ عشرَ

قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [٢٧٥]

م	الكلمة	رمز مصحف المغاربة	رمز مصحف الجماهيرية	رمز مصحف إفريقيا	رمز مصحف الملك فؤاد	رمز مصحف المدينة النبوية	رمز المصحف الباكستاني
١٧	﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾	صه	صه	قلى	قلى	قلى	مـ

يُدرج هذا الموضعُ ضمنَ المواضع الخاصَّة لبعض المصاحف في الوقف اللَّازم، وهو خاصٌّ بالمصحف الباكستاني، مقتفيًا في أوقافه نهجَ السِّجَاوَنْدي، ويُعلِّل اختيارَه الوقفَ اللَّازم هنا فيقول: «لأنه لو وُصِل صار ما بعده مفعولَ ﴿قَالُوٓاْ﴾ وقد تمَّ قولُهم على ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ وإن أمكنَ جعلُ ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ﴾ حالًا بإضمارِ قد، ولكن الوقف للفصل أبيَنُ»[1]، وعارضه الجعبري فقال: «ولا يَلْزَم مِنْ وصل ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ حكاية ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ﴾»[2].

وبعد التأمُّل يظهر للباحث قوةُ لزوم الوقف هنا؛ للفصل بين المعاني، وجهة المتكلِّمين، وإظهار إنكار الله تعالى تسوية الكفار في القياس بين البيع والرِّبا، مع ما ذهب إليه أهلُ التفسير واللُّغة في معنًى وإعرابِ هذه الآية[3].

(١) علل الوقوف (١/٣٤٦). (٢) وصف الاهتداء (١/١٠١).
(٣) ينظر: جامع البيان (٥/٤٣)، معالم التنزيل (١/٣٤١)، البحر المحيط (٢/٣٤٧)، الدُّر المصون (٢/٦٣٣).

واتفقت المصاحفُ الأخرى على الوقف هنا، مع اختلافهم في رمز الوقف ومرتبته، وذلك على قسمين اثنين:

القسم الأول: ذهبت مصاحفُ المشارقة: إفريقيا والملك فؤاد والمدينة النبوية إلى تقييد الوقف بـ(قلى) وهو رمز للوقف الجائز مع كون الوقف أولى؛ لأن الجملة التي بعد مَحَلِّ الوقف مُبتدئةٌ بحرف الواو، وهي محل خلاف عند أهل التأويل واللُّغة، هل هي مُسْتَأنفة أو عاطفة؟ لكن الجمهور منهم على أنها مُستأْنفة، وأن كلام الكفار قد انقطع عند قولهم: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾، وأما قوله: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ فهو كلام الله تعالى ونصُّه على هذا الفرق، ذكَره إبطالًا لقول الكفار: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾[1].

ولما كان الأمرُ كذلك أصبح الوقفُ عند هذه المصاحف من الوقف الجائز مع ترجيح الوقف لاختلاف جهة المتكلِّم في الجملتين.

القسم الثاني: مصاحف المغاربة: الحسني والجماهيرية حيث اختاروا رمز (صه)، متابعةً لاختيار نافع، حيث يَرى أن الوقف هُنا على ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ كافٍ[2]، لكن المثبت في مصاحف المغاربة وكتب الهَبْطي أن هذا التقييد المرموز له بـ(صه) يَعْنُون به أن جُلَّ وقوفه حسنة وتامة وكافية وجائزة ولازمة وبيانية[3]، لكنه هنا كافٍ. وإذا كان الأمر كذلك فإن رتبة رمز المغاربة مُقاربة لرتبة رمز المشارقة في الوقف على الموضع، وقد تكون مُساوية له.

(١) ينظر: زاد المسير (١/٣٣١)، الدُّر المنثور (٣/٣٦١)، فتح الرحمٰن في تفسير القرآن (١/٣٩٢).
(٢) ينظر: الاقتداء (١/٤٣٤).
(٣) ينظر: خاتمة مصحف المغاربة المطبوع في دار الرشاد الحديثة.

وقد اختلف الأئمةُ في تحديد مرتبة هذا الوقف:

قيل: الوقف كاف، واختاره كما تقدَّم نافع والدَّاني[(١)].

وقيل: الوقف صالح، واختاره الجعبري[(٢)].

وقيل: الوقف حسن، واختاره ابن الأنباري والنَّحَّاس والهَمَذاني والعُمَاني وابن الغزَّال والأشموني[(٣)].

وقيل: الوقف لازم، واختاره السَّجَاوَنْدي[(٤)].

ومنهم من ذكر محل الوقف ولم يذكر رتبتَه؛ كأبي حاتم السِّجِسْتَاني والهَبْطي[(٥)]، ومنهم من حكى الخلافَ ولم يرجِّح؛ كالنَّكْزَاوي[(٦)].

❁ ❁ ❁

---

(١) ينظر: الاقتداء (١/ ٤٣٤)، المكتفى (ص١٩٢).
(٢) ينظر: وصف الاهتداء (١/ ١٠١).
(٣) ينظر: الإيضاح (١/ ٥٥٨)، القطع (ص٢٠٤)، الهادي (١/ ١٣٠)، المرشد (١/ ٣٨٦)، الوقف لابن الغزَّال (١/ ٢٠٧)، منار الهدى (ص٦٦).
(٤) ينظر: علل الوقوف (١/ ٣٤٦).
(٥) ينظر: القطع (ص٢٠٤)، تقييد الوقف (ص٢٠٣).
(٦) ينظر: الاقتداء (١/ ٤٣٤).

الخاتمة

الحمدُ لله الذي بنعمته تَتِمُّ الصَّالحاتُ، وبتوفيقه تُنجَز الأعمالُ من الطيِّبات، فله الحمدُ كما ينبغي لجلال وجهه وعظيمِ سلطانه ومجدِه، والصَّلاةُ والسَّلام على سيدنا محمد المبعوثِ رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحابته أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. **أما بعد:**

فأحمد الله ﷻ وهو أهلٌ للحمد والثناء على أنْ أعان ويسَّر إتمامَ هذا البحث، وذلك وَفْقَ الخُطَّة المقدَّمة في هذا الموضوع: «**الاختلافُ في وقوف القرآن الكريم، أسبابُه وآثارُه، مع دراسة تطبيقية للرُّمُوز في سورة البقرة**».

وقد افتتَحْتُه بتمهيد عن نشأة علم الوقف والابتداء، ونبذة يسيرة عن أهميته، ثم قَسَمْتُ ما بعده إلى قسمين اثنين:

القسم الأول: الدِّراسة النظرية: واشتملت على أربعة فصول، تحدَّثتُ في الفصل الأول عن مسالك العُلَماء في الوقف والابتداء، وناقَشْتُ منها ما يحتاج إلى نقاش، ثم دَلَفْتُ إلى الفصل الثاني، وذكرتُ أسبابَ الاختلاف في وقوف القرآن الكريم، وحَصَرتُها في ستةِ أسبابٍ، أفردتُ كُلَّ سبب منها في مبحث مستقل، مع التمثيل على كل سبب، ثم انطلقتُ إلى الفصل الثالث، وتكلَّمتُ فيه عن قواعدِ الوقف والابتداء بالاستقراء من كتب الوقف والمصاحف الشريفة، وبيَّنتُ ما لها من آثار، ثم إلى الفصل الرابع شَرَحْتُ فيه مصطلحاتِ الوقف ورموزه، مع دراسة للوقوف في أبرز المصاحف المَطبُوعةِ في العالم الإسلامي،

وعرَّجتُ في ختام الفصل على حكم الالتزام بمصطلحات الوقف ورموزه.

القسم الثاني: دراسةٌ تطبيقية لرموز وقوف المصاحف المختارة، وبلَغَتْ سبعةَ عشرَ موضعًا من سورة البقرة، قمتُ بالموازنة بين رموز المصاحف السِّتة، ووجَّهتُ كُلَّ رمز في هذه المصاحف وَفْقَ المواضع التي جرت عليها الدِّراسة.

ويُسْعِدُني في المطاف الأخير مِنَ الرِّسالة أن أُتوِّجها بأهمِّ النتائج التي تمخَّضَ عنها البَحْثُ، وأحرى التَّوصِيَاتِ والمُقترَحَاتِ التي أُقدِّمُها لإخواني الباحثين في مضمار الوقف والابتداء للحَثِّ، لعلَّ الله ﷻ ينفع بها، وأن تكون ميدانًا رَحْبًا لإثراء البحث العلمي في هذا التخَصُّص المبارك. وبالله التوفيق، وعليه التكلانُ، ولا حول لي ولا قوة إلا به.

جاءت هذه النتائجُ والتوصيات مُرتبةً حَسَبَ تَسَلْسُل الدِّراسة في هذه الرسالة، وهي على النحو التالي:

١ - اتَّضَح للباحث أن أسباب الوقف ترجع إلى أمور كثيرة، منها ما يرجع إلى الطبيعة البشرية؛ كحاجةِ القارئ إلى التزوُّد من الهواء. ومنها ما يرجع إلى طبيعة اللُّغة؛ كإظهار الفواصل بين الألفاظ والتراكيب والجمل. ومنها ما يقتضيه الموقفُ؛ كعطف الرِّوايات المختلفة للنصِّ الواحد، وخُصوصًا عند الجمع بين القراءات القرآنية.

٢ - ترجَّح للباحث أن معنى قولِ ابن عمر رضي الله عنهما: «وما ينبغي أن يُوقَف عليه منها» هو: الوقف القرآني المعروف عند القُرَّاء لأسبابٍ ذكرتُها في موطنها.

٣ - توصَّلتُ إلى أن مناهج العلماء في تصنيفهم للوقف والابتداء تتنوَّع إلى عشرةِ مناهجَ، هي:

الأول: التصنيف المفرد في الوقف والابتداء لغرض ذكر أصوله وفرشه.

الثاني: التصنيف المفرد في الوقف والابتداء لغرض تعيين وتقييد أماكن الوقف على الكلمات القرآنية.

الثالث: الاقتصار على وحدة موضوعية أو أكثر في الوقف والابتداء، وبيان ما فيها من المسائل والأحكام.

الرابع: الاختصار لبعض كتب الوقف والابتداء.

الخامس: النظم لمسائل أو قواعد علم الوقف والابتداء.

السادس: التعقيب والاستدراك على كتاب أو كتب في الوقف والابتداء.

السابع: ذكر الآثار البيانية والأسرار الدلالية المترتِّبة على المقاطع والمبادئ في القرآن.

الثامن: ذكر أسباب اختلاف الوقف وأماكنه.

التاسع: الموازنة بين القُرَّاء والنَّحْويين في موضوع الوقف القرآني، ومناقشة مسائله وقواعده.

العاشر: التصنيف في الوقف والابتداء ضمنَ علومٍ أخرى لها ارتباطٌ وثيق به.

٤ - تبيَّن للباحث أن كتابَ ابنِ سَعْدَانَ الكوفي (ت٢٣١هـ) في الوقف والابتداء جاء في موضوع الوقف على مرسوم الخط، وكيفية الوقف على أواخرِ الكلم، وهو أحد أنواع الوقف في القرآن؛ وعليه فإن كتاب: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري (ت٣٢٨هـ) لا يزال يُعَدُّ أولَ كتابٍ وَصَلَ إلينا مطبوعًا في بيان مواضع الوقف وقواعده.

٥ ـ ظهر للباحث أن غرابة أوقاف الهبطي (ت ٩٣٠هـ) تُخرَّج على أمرين:

الأول: أنه يُتابع وقوف نافع (ت١٦٩هـ) نظرًا للرِّواية المقروء بها في المغرب العربي، وفي بعضها غرابة.

الثاني: أن بعض الوقوف حُمِلتْ على أوجُه غريبة في النَّحْو والتفسير، فلا بد من الرُّجُوع إليها وتقويمها عند إرادة الحكم على الوقوف.

٦ ـ توصَّلتُ إلى أن الاختلاف في وقوف القرآن الكريم راجعٌ إلى ستة أسباب:

أ ـ اختلاف القراءات.

ب ـ اختلاف التفسير.

ج ـ اختلاف العقائد.

د ـ اختلاف الأحكام والمذاهب الفقهية.

هـ ـ اختلاف الإعراب.

و ـ اختلاف الأسلوب البلاغي.

٧ ـ استنبطتُ ـ بتوفيق الله ـ سبعةَ أوجُهٍ في اختلاف الوقف، لكلِّ سبب من الأسباب المتقدِّمة، عدا سبب التفسير فإنها ثمانية أوجه.

٨ ـ أنشأتُ ـ بتوفيق الله ـ حدودًا لبعض المصطلحات المركَّبة، وهي: قواعد الوقف، وغرائب الوقف، وقواعد الابتداء، وغرائب الابتداء.

٩ ـ أنشأتُ ـ بتوفيق الله ـ ضوابطَ لغرائب الوقوف، وأخرى لغرائب الابتداء، مُسْتَنبَطَةً من الحَدِّ اللغوي والاصطلاحي لكل مصطلح مفرد منها.

١٠ ـ استنبطتُ ـ بتوفيق الله ـ قواعدَ للوقف وقواعدَ للابتداء، ثم قسمتُ كلًا منها إلى ثلاثة أقسام:

الأول: قواعد الجواز.

الثاني: قواعد عدم الجواز.

الثالث: قواعد عامة.

١١ ـ توصَّلتُ إلى أن رموز الوقف في المصاحف المطبوعة في العالم الإسلامي يُمكِنُ تقسيمُها إلى ثلاثة أقسام:

الأول: ما كان له أصل والتزمتْ به بعض اللِّجان: وذلك كالمصحف العِرَاقي، حيث التزمتْ لجنتُه بما قَدَّره السِّجَاوَندي من وقوف في كتابه[1]، ومثله: مصحفا المغاربة والجماهيرية فوُقوفهما تابعةٌ لما قيَّده الهبطي.

الثاني: ما كان له أصل وطَوَّرَتْها بعضُ اللِّجان؛ كمصحف الملك فؤاد الأول، والمصحف الباكستاني، حيث كان أصلُهما وقوفَ السِّجاوَندي، ثم طُوِّرَتْ بإدخال علاماتٍ أخرى، فالأوَّلُ أدْخَلَ عليه (قلى) و(صلى)، والثاني أدْخَلَ عليه (قف) وغيرها.

الثالث: ما كان الأصلُ فيها اجتهادَ بعض اللِّجان: وذلك بالنظر في كتب الوقف، واصطفاء المناسب منها حسَبَ رؤية اللَّجنة، مراعية في ذلك التفسير واللُّغة، ومن أمثلته: مصحف المخللاتي، ومصحف المدينة النبوية في هيئته الأخيرة.

١٢ ـ توصَّلتُ إلى أنَّ أولى بدايات إدخال علامتَيْ (صلى) و(قلى)

(١) ينظر: خاتمة المصحف المذكور، أبحاث في علوم القرآن، د. غانم الحمد (ص٢٣٢، ٢٣٣).

في كتب الوقف كانت مِنْ العلامة شمس الدِّين السَّمرقنديِّ (ت نحو ٧٨٠هـ) حيث نصَّ عليهما في كتابه: «التبيان في تزيين كتابة القرآن»، أو ما يُسمَّى عند بعضهم بـ: «الصَّنائع».

كما أنَّ أولى بدايات إدخال هاتين العلامَتَين في المصاحف كانت في مصاحف القرنَين الثَّامن والتَّاسع الهجريَّين وما بعدهما.

١٣ ـ ظهر للباحث أنَّ وَضْعَ علامة (قلى) للوقف التَّام في المصاحف مِنْ قِبَلِ بعض اللِّجان، أو بعض المصنِّفين المتأخِّرين يُعَدُّ خطأً عِلْميًا، وخَلْطًا بين مُصْطَلَحَيْن مختلِفَين ومخالفةً لرُموز الوقف عند المتقدِّمين.

١٤ ـ ظهر للباحث جليًّا أنَّ مواضعَ الوقف اللازم والوقف الممنوع يزيد عددُها في المصحف الباكستاني على نظائره في المصاحف الأخرى؛ نظرًا لاعتماده على منهج السِّجاوَنْدي في كلا المصطلحين. كما أن رمز (لا) في مصاحف المشارقة يقابله عدمُ تقييد رمز للوقف في مصاحف المغاربة.

١٥ ـ أُوصِي بدراسةٍ عِلْميَّةٍ لموازنة وقوف أئمة القراءة والوقف؛ كنافع المدني (ت١٦٩هـ)، ويعقوب الحضرمي (ت٢٠٥هـ)، وأبي حاتم السِّجِسْتَاني (ت٢٥٥هـ)، وأحمد بن موسى (ت٣٢٤هـ).

١٦ ـ أقترِحُ على مؤسَّسات الطِّباعة الحكوميَّة والأهليَّة في العالم الإسلامي طِباعَةَ مُصْحَفَين اثنين:

الأول: مصحف العَامَّة: تجعل الوقوف فيه مُتقاربة، تُريحهم في النَّفَس، وتبعدهم عن الوقوف الاضطرارية، التي تُوقِع في الوقوف القبيحة، ويُكتفى في هذه الوقوف برمز واحد، على غرار أوقاف الهبطي؛ لكن يُخالَف بينهما بشكل الرَّمز.

الثاني: مصحف الدَّارسين والعُلَماء: يُوضَّح فيه أنواعُ الوقف ومراتبُه؛ لأنَّهم فئة تفهم اختلاف التنوع والتغاير، ولا يُخشى عليهم من التشويش في أثناء القراءة مع كثرة رموز الوقف.

وإن كان هذا الاقتراح فيه مشقة، أو بعيد المنال فإني أقترح أن يكون المصحف واحدًا للجميع، وتقتصر وقوفه على ثلاثة رموز[1]:

أ ـ (م) للوقف اللازم.

ب ـ (ج) للوقف الجائز بأنواعه.

ج ـ (لا) في المواضع التي يتأكد فيها عدم الوقف.

١٧ ـ أحثُّ إخواني الباحثين والدَّارسين على دراسة أساليب البلاغة وأثرها في الوقف والابتداء، فهو لم يُخْدَم في هذا الجانب كخدمة نظائره من الأسباب الموجبة لاختلاف الوقف؛ كالتَّفْسير والإعراب والقراءات.

والحمدُ لله على إفضاله وإنعامه، والتوفيق لإكمال البحث وإتمامه.

(١) **ينظر**: خاتمة مصحف الأزهر الشريف سنة ١٣٩٦هـ، ولحق الرسالة (ص٥٧٢، ٥٧٣)، فن الترتيل وعلومه، للطويل (٢/٩٢٩).

فهرس المصادر والمراجع

المصاحف الشريفة

١ - **مصحف الأزهر الشريف**: برواية حفص عن عاصم، طبع بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة، سنة ١٣٩٦هـ.

٢ - **مصحف الأزهر الشريف**: برواية حفص عن عاصم، طبع سنة ١٣٩٦هـ في المطابع الأميرية.

٣ - **مصحف إفريقيا**: برواية حفص عن عاصم، بإشراف دار مصحف إفريقيا بالخرطوم في السودان.

٤ - **مصحف إفريقيا**: برواية الدُّوري عن أبي عمرو، بإشراف دار مصحف إفريقيا بالخرطوم في السودان.

٥ - **مصحف الجماهيرية**: برواية البزي عن ابن كثير، طبعته جمعية الدعوة الإسلامية العالمية في طرابلس بليبيا، سنة ١٤٣١هـ.

٦ - **مصحف الجماهيرية**: برواية قالون عن نافع، طبع سنة ١٣٩٢هـ، وأشرف على طباعته جمعية الدعوة الإسلامية العالمية في طرابلس بليبيا.

٧ - **مصحف الجمهورية التونسية**: برواية قالون عن نافع، طبع سنة ١٤٢٠هـ في دار ساس للنشر بتونس.

٨ - **المصحف الحسَني المسبَّع**: برواية ورش عن نافع، أعيدت طباعته سنة ١٤١٧هـ.

٩ - **مصحف الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد**: برواية حفص عن عاصم، طبع سنة ١٤٠٤هـ.

١٠ - **مصحف المخللاتي**: برواية حفص عن عاصم، طبع في المطبعة البهيَّة، بالقاهرة في مصر، سنة ١٣٠٨هـ.

١١ - **مصحف المدينة النبوية**: برواية حفص عن عاصم، بخط نسخ تعليق، على حسب قواعد الرسم والضبط المتعارف عليها في باكستان.

١٢ - **مصحف المدينة النبوية**: برواية حفص عن عاصم، طبع في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، سنة ١٤٠٥هـ.

١٣ - مصحف المدينة النبوية: برواية حفص عن عاصم، طبع في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، سنة ١٤٢١هـ.

١٤ - مصحف المدينة النبوية: برواية الدوري عن أبي عمرو، طبع في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، سنة ١٤١٩هـ.

١٥ - مصحف المدينة النبوية: برواية شعبة عن عاصم، طبع في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية سنة ١٤٣٠هـ.

١٦ - مصحف المدينة النبوية: برواية قالون عن نافع، طبع في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، سنة ١٤٢٧هـ.

١٧ - مصحف المدينة النبوية: برواية ورش عن نافع، طبع في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، سنة ١٤١٢هـ.

١٨ - المصحف المطبوع بالخط المغربي التونسي الجزائري الإفريقي الموحد: برواية ورش عن نافع، طبع في دار المصحف بالقاهرة سنة ١٩٧٥م.

١٩ - مصحف الملك فؤاد: برواية حفص عن عاصم، طبع في مصلحة المساحة بالجيزة في مصر، سنة ١٣٤٢هـ، الطبعة الأولى.

٢٠ - مصحف الملك فؤاد: برواية حفص عن عاصم، طبع في مصلحة المساحة بالجيزة في مصر، سنة ١٣٧١هـ، الطبعة الثانية.

٢١ - مصحف: برواية حفص عن عاصم، طبع بإشراف وزارة الأوقاف في بغداد سنة ١٣٩٨هـ.

٢٢ - مصحف: برواية حفص عن عاصم، طبع في بيكيجز في باكستان سنة ١٣٩١هـ.

٢٣ - مصحف: برواية حفص عن عاصم، طبع في تاج آرت برس في كراتشي باكستان، سنة ١٩٩٧م.

٢٤ - مصحف: برواية حفص عن عاصم، طبع في الدار التونسية للنشر سنة ١٢٧٢هـ.

٢٥ - مصحف: برواية حفص عن عاصم، طبع في قزان بروسيا، سنة ١٣٢٩هـ في مطبعة خريطونف.

٢٦ - مصحف: برواية حفص عن عاصم، طبع في المطابع الأهلية للأوفست بالرياض، بإشراف وزارة المعارف، سنة ١٤٠١هـ.

٢٧ - مصحف: برواية حفص عن عاصم، طبع في مطبعة الأنوار المحمدية، بالقاهرة في مصر، ١٣٩٧هـ.

٢٨ - مصحف: برواية حفص عن عاصم، طبع في مكتبة الحسنات في كتشاجلان، درياكنش نيودلهي.

٢٩ - مصحف: برواية حفص عن عاصم، طبع نورتة رينج في كلكتا بالهند، مطبعة بروكريسوبرينترز، سنة ١٣٦٧هـ.

٣٠ - مصحف: برواية قالون عن نافع، طبع سنة ١٤٢٥هـ في مكتبة دار العلماء بتونس.

٣١ - مصحف: برواية قالون عن نافع، طبع في شركة أبعاد للخدمات الإعلامية المساهمة في طرابلس بليبيا.

٣٢ - مصحف: برواية قالون عن نافع، طبع في مؤسسة تومام بتونس.

٣٣ - مصحف: برواية ورش عن نافع بالخط المغربي التونسي الجزائري الإفريقي الموحد، طبع في مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٣٤ - مصحف: برواية ورش عن نافع، طبع في جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، بالتعاون مع دار النسيم للطباعة في بيروت.

٣٥ - مصحف: برواية ورش عن نافع، طبع في دار ابن كثير بدمشق، دار القادري بدمشق، سوريا، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.

٣٦ - مصحف: برواية ورش عن نافع، طبع في دار ابن كثير بدمشق، ودار القادري بدمشق، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٣٧ - مصحف: برواية ورش عن نافع، طبع في دار الرشاد الحديثة.

٣٨ - مصحف: برواية ورش عن نافع، طبع في دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، سنة ١٣٩٢هـ.

٣٩ - مصحف: برواية ورش عن نافع، طبع في مكتبة المنار بتونس.

٤٠ - مصحف: مكة المكرمة برواية حفص عن عاصم، طبع في شركة مصحف مكة المكرمة بالسعودية، سنة ١٣٦٩هـ.

المخطوطات

٤١ - الإبانة في الوقف والابتداء: لأبي الفضل الخزاعي (ت٤٠٨هـ)، مخطوط خاص، صورته من أصل مخطوط نادر بخزانة القرويين بفاس، رقمه (١٧٩/٨٠).

٤٢ - الاهتدا في الوقف والابتدا: منسوب لـ: محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ)، نسخة محفوظة في المكتبة التونسية رقمها (٣٩٨٣)، أوراقها (٢٢١).

٤٣ - **الاهتداء إلى بيان الوقف والابتداء**: محمد بن عبد الرحمٰن الخليجي (ت١٣٦٦هـ)، مخطوط مصور من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

٤٤ - **أوقاف جبريل** عليه السلام: نسخة محفوظة في دار الكتب المصرية بالقاهرة، ضمن مجموع رقم (٦٠٩).

٤٥ - **أوقاف جبريل** عليه السلام: نسخة محفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، ضمن مجموع رقم (٦٠٧٢).

٤٦ - **أوقاف جبريل** عليه السلام: نسخة محفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، ضمن مجموع رقم (٦٤٤١).

٤٧ - **أوقاف جبريل** عليه السلام: نسخة محفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق، ضمن مجموع رقم (٦٥٦٩).

٤٨ - **أوقاف الغفران**: نسخة محفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، ضمن مجموع رقم (٦٠٧٢).

٤٩ - **أوقاف الغفران**: نسخة محفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، ضمن مجموع رقم (٦٤٤١).

٥٠ - **أوقاف الغفران**: نسخة محفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق، ضمن مجموع رقم (٦٥٦٩).

٥١ - **أوقاف الكفران**: نسخة محفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، ضمن مجموع رقم (٢٨٦١/ ٢م).

٥٢ - **أوقاف الكفران**: نسخة محفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق، ضمن مجموع رقم (٦٥٦٩).

٥٣ - **أوقاف المنزلة**: نسخة محفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، ضمن مجموع رقم (٦٠٧٢).

٥٤ - **أوقاف المنزلة**: نسخة محفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، ضمن مجموع رقم (٦٤٤١).

٥٥ - **أوقاف المنزلة**: نسخة محفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق، ضمن مجموع رقم (٦٥٦٩).

٥٦ - **أوقاف النبي** ﷺ: نسخة محفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، ضمن مجموع رقم (٦٠٧٢).

٥٧ - **أوقاف النبي** ﷺ: نسخة محفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، ضمن مجموع رقم (٦٤٤١).

٥٨ - **أوقاف النبي** ﷺ: نسخة محفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق، ضمن مجموع رقم (٦٥٦٩).

٥٩ - **الإيضاح في القراءات**: أحمد بن أبي عمر الأندرابي، نسخة محفوظة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، رقم (٨٧٦/ ف).

٦٠ - **الكامل في القراءات الخمسين**: لأبي القاسم يوسف بن علي بن عبادة الهذلي، رقم التصوير (١٩٦٣).

٦١ - **الكشف والبيان عن ماءات القرآن**: لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني العطار (ت٥٦٩هـ)، نسخة محفوظة في الهيئة المصرية للكتاب، ضمن مجموع من الكتب، خصوصية (٥٨٥)، عمومية (٤٠٧٩٢).

٦٢ - **كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن**: محمد الصادق الهندي، نسخة محفوظة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، برقم (١١٣٩)، ضمن مكتبة أحمد خيري رقم عام (٨٩١).

٦٣ - **مجموعة وثائق من القرن الأول الهجري حتى نهاية القرن العاشر الهجري**: موريتز البيليوغرافيا العربية، القاهرة ١٩٠٥م (العنوان والتقديم باللغة الإنكليزية).

٦٤ - **الوقف والابتداء**: لأبي عبد الله أحمد بن أوس المقرئ، مكتبة شهيد على باشا، ضمن مكتبة السليمانية، رقم (١٥) تفسير.

البحوث غير المنشورة

٦٥ - **الأثر النَّحوي لظاهرة الوقف في النص القرآني**: رسالة ماجستير مقدمة من الباحثة: هالة عثمان عبد الواحد، في جامعة المنيا، كلية الدراسات العربية، قسم النحو والصرف والعروض، للعام الدراسي ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٦٦ - **الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء**: للإمام عبد الله بن محمد النَّكْزاوي (ت٦٨٣هـ)، تحقيق: مسعود أحمد سيد محمد إلياس، رسالة دكتوراه مقدمة إلى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، قسم القراءات، للعام الدراسي ١٤١٣هـ.

٦٧ - **أوقاف القرآن والمد اللازم في سورة البقرة**: لسراج الدين أبي طاهر محمد بن محمد بن عبد الرشيد الغزنوي السجاوندي، تحقيق: عادل بن عبد الرحمٰن السنيد، وهو بحث في مرحلة الماجستير بإشراف الدكتور خالد اللاحم.

٦٨ - **روح المريد في شرح العقد الفريد**: محمد بن محمود السمرقندي، (ت٧٨٠هـ) تحقيق: إبراهيم عواد إبراهيم، رسالة ماجستير مقدمة إلى الجامعة الإسلامية في بغداد بالعراق، للعام الدراسي ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٦٩ - **شرح قصيدة أبي مزاحم الخاقاني التي قالها في القُرَّاء وحُسْن الأداء**: للإمام الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد الدَّاني، دراسة وتحقيق: غازي بن بنيدر الحربي، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة أم القرى، كلية أصول الدين، للعام الدراسي ١٤١٨هـ.

٧٠ - **في بنية الوقف وبنية اللغة**: حنون مبارك، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية، شعبة اللغة العربية وآدابها، في جامعة محمد الخامس، الرباط، المملكة المغربية، للعام الدراسي ١٩٩٦م - ١٩٩٧م.

٧١ - **القول الفصل في اختلاف السبعة في الوقف والوصل**: لأبي زيد عبد الرحمٰن ابن القاضي المكناسي، تحقيق: عبد الرحيم نبولسي، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة محمد الخامس بالمغرب، للعام الدراسي ١٩٩٠ - ١٩٩١م.

٧٢ - **كتب الوقف والابتداء: دراسة لغوية تحليلية**: إعداد: محمد توفيق حديد، تحت الطبع، وهو في الأصل أطروحة دكتوراه مقدمة إلى قسم أصول اللغة بكلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

٧٣ - **المرشد في الوقف والابتداء**: للإمام أبي محمد الحسن بن علي العُمَاني (ت بُعَيد ٥٠٠هـ)، حقق الجزء الأول منه: هند بنت منصور العبدلي، وحقق الجزء الثاني منه: محمد بن حمود الأزوري، وهما رسالتان للماجستير مقدمتان في جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، فرع الكتاب والسُّنَّة، للعام الدراسي ١٤٢٣هـ.

٧٤ - **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا**: أحمد عبد الكريم الأشموني (أحد أعيان القرن الحادي عشر الهجري)، تحقيق: مجموعة من الباحثين في كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس في أكدال، المملكة المغربية، وهي رسائل ماجستير، للعام الدراسي ٢٠٠ - ٢٠٠١م.

٧٥ - **نبذة يسيرة عن طباعة القرآن الكريم في باكستان ورموزه واصطلاحاته**: كتبه الدكتور عبد الكريم بخش.

٧٦ - **نجوم البيان في الوقف وماءات القرآن**: محمد بن محمود السمرقندي (ت٧٨٠هـ)، تحقيق: محمد بن مصطفى بكري بن محمد السيد، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في قسم القرآن وعلومه، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين بالرياض، للعام الدراسي ١٤٢٦هـ.

٧٧ - **الهادي في معرفة المقاطع والمبادي**: للإمام أبي العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني العطار (ت٥٦٩هـ)، تحقيق: سليمان بن حمد الصقري، رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، كلية أصول الدين، قسم القرآن وعلومه، للعام الدراسي ١٤١١هـ.

٧٨ - **وصف الاهتداء في الوقف والابتداء**: للعلامة إبراهيم الجعبري (ت٧٣٢هـ)، تحقيق: نواف بن معيض الحارثي، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم القرآن وعلومه، للعام الدراسي ١٤٢٦ - ١٤٢٧هـ.

٧٩ - **الوقف بين القُرَّاء والنُّحاة**: للباحث: عبد الرحيم بودلال، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة محمد الخامس، كلية الآداب بالرباط، للعام الدراسي ١٩٨٧م.

٨٠ - **الوقف والابتداء عند النحاة والقراء**: للباحثة: خديجة أحمد مفتي، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة، بجامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، للعام الدراسي ١٤٠٥هـ - ١٤٠٦هـ.

٨١ - **الوقف والابتداء في القرآن العظيم وأثرهما في التفسير والأحكام**: عبد الله علي راجي المطيري، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة أم القرى بمكة المكرمة، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسُّنَّة، للعام الدراسي ١٤٢٠هـ.

٨٢ - **الوقف والابتداء وأثرهما في فهم النص القرآني (دراسة وتوجيه)**: سعيد ربيع بن شعيب، رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب.

٨٣ - **الوقف والابتداء**: لابن الغزَّال النيسابوري (ت٥١٦هـ)، تحقيق: طاهر الهمس، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، للعام الدراسي ١٤٢٠ - ١٤٢١هـ.

٨٤ - **الوقف والابتداء**: لابن الغزال النيسابوري (ت٥١٦هـ)، تحقيق: عبد الكريم العثمان، رسالة دكتوراه مقدمة إلى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، شعبة التفسير، للعام الدراسي ١٤٠٩هـ.

٨٥ ـ **وقوف الشيخ محمد بن أبي جمعة الهبطي في القرآن الكريم ما لها وما عليها**: سعيد بحديفي، المعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية، الكلية الأوروبية للدراسات الإسلامية، للعام الدراسي ١٤٢١ ـ ١٤٢٢هـ.

٨٦ ـ **وقوف القرآن وأثرها في التفسير**: للباحث: مساعد بن سليمان الطيار، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم القرآن وعلومه، بكلية أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، للعام الدراسي ١٤١٤هـ.

٨٧ ـ **وقوف القرآن وعلاقتها بالمعنى والتركيب من خلال كتاب (إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ)**: لابن الأنباري: للباحث: عبد الله بن سالم الثمالي، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف، بجامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، للعام الدراسي ١٤٢٥ ـ ١٤٢٦هـ.

الكتب المطبوعة

(الهمزة والألف)

٨٨ ـ **آثار البلاد وأخبار العباد**: زكريا محمد محمود القزويني (ت٦٨٢هـ)، دار بيروت، بيروت، لبنان، طبعة وزارة المعارف السعودية ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٨٩ ـ **الإبانة عن أصول الديانة**: لأبي الحسن على الأشعري (ت٣٢٤هـ)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، سنة ١٤٠٠هـ.

٩٠ ـ **أبحاث في علوم القرآن**: للدكتور غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦م.

٩١ ـ **الإبداع البياني في القرآن العظيم**: محمد علي الصابوني، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، طبعة ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٩٢ ـ **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع**: للإمام عبد الرحمٰن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة (ت٦٦٥هـ)، تحقيق: محمود بن عبد الخالق جادو، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة ١٤١٣هـ.

٩٣ ـ **إتحاف فضلاء النشر بالقراءات الأربعة عشر**: لأحمد بن محمد البنا الدمياطي (ت١١١٧هـ)، تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ.

٩٤ ـ **الإتقان في تجويد القرآن**: عبد الله بن صالح بن محمد العبيد، دار العاصمة، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

٩٥ ـ **أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء**: للدكتور مصطفى سعيد الخن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

٩٦ ـ **أثر اختلاف القراء في الوقف والابتداء**: للدكتور الجيلي على أحمد بلال، دار القلم، دبي، الإمارات، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.

٩٧ ـ **أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي**: للدكتور مصطفى ديب البغا، دار القلم، دمشق، سوريا، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٩٨ ـ **أثر الوقف على حروف المعاني والبدء بها في إثراء المعنى واتساعه**: للدكتور محمد محمد عبد العليم الدسوقي، الطبعة الثانية (خاصة)، القاهرة، مصر ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٩٩ ـ **أثر الوقف على الدلالة التركيبية**: للدكتور محمد يوسف حبلص، دار الثقافة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

١٠٠ ـ **اجتماع الجيوش الإسلامية**: لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: الدكتور عواد عبد الله المعتق، مطابع الفرزدق التجارية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

١٠١ ـ **أجوبة القراء الفضلاء، أسئلة شائعة وأجوبة نافعة في علم القراءات**: للدكتور إيهاب فكري، المكتبة الإسلامية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

١٠٢ ـ **الأجوبة المكية عن الأسئلة الحجازية**: للعلامة محمد المكي مصطفى بن عزوز (ت١٢٨٢هـ)، تحقيق: جمال السيد رفاعي الشايب، مكتبة السُّنَّة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

١٠٣ ـ **أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار**: عبد الوهاب بن وهبان المزي الحنفي (ت٧٦٨هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

١٠٤ ـ **الأحكام الصغرى**: للعلامة أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي العامري (ت٥٤٣هـ) تحقيق: سعيد أحمد أعراب، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١٠٥ ـ **أحكام القرآن الكريم**: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي (ت٣٢١هـ) تحقيق: د. سعيد الدين أونال، مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركية، إستانبول، تركيا، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

١٠٦ ـ **أحكام القرآن للإمام الشافعي**: جمعه: الإمام أبو بكر أحمد البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

١٠٧ ـ **أحكام القرآن**: لأبي بكر أحمد بن علي الجصَّاص (ت٣٧٠هـ)، عناية: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

١٠٨ ـ **أحكام القرآن**: لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي المالكي (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

١٠٩ ـ **أحكام القرآن**: لأبي العباس أحمد بن علي بن أحمد المقرئ (ت٤٠١هـ)، تحقيق الدكتور سليمان آل سليمان، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، طبعة ١٤٢٩هـ.

١١٠ ـ **أحكام القرآن**: لأبي محمد عبد المنعم بن عبد الرحيم المعروف بابن الفرس الأندلسي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

١١١ ـ **أحكام قراءة القرآن الكريم**: محمود خليل الحصري (ت١٤٠١هـ)، تحقيق: محمد طلحة بلال منيار، دار البشائر، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

١١٢ ـ **أخبار النحويين البصريين**: للقاضي أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق وشرح: د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

١١٣ ـ **اختصار القول في الوقف على كلا وبلى ونعم**: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. أحمد حسن فرحان، المكتبة الدولية، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

١١٤ ـ **ارتشاف الضرب من لسان العرب**: لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

١١٥ ـ **الأرجوزة المنبِّهة على أسماء القُرَّاء والرُّواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات**: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدَّاني (ت٤٤٤هـ) تعليق: محمد مجقان الجزائري، دار المغني، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

١١٦ ـ **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**: للقاضي أبي السُّعود محمد العمادي الحنفي (ت٩٨٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

١١٧ ـ **إرشاد القُرَّاء والكاتبين إلى معرفة رسم الكتاب المبين**: رضوان بن محمد المخلَّلاتي (ت١٣١١هـ)، تحقيق: عمر مالم به حسن المراطي، مكتبة الإمام البخاري، الإسماعيلية، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

١١٨ ـ **إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر**: لأبي العز محمد بن الحسين بن بندار الواسطي القلانسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

١١٩ ـ **الأزهية في علم الحروف**: علي بن محمد النحوي الهروي (ت٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، الطبعة الثانية ١٩٨١م.

١٢٠ ـ **أساس البلاغة**: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، ضبط: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

١٢١ ـ **أساليب المعاني في القرآن**: السيد جعفر السيد باقر الحسين، مؤسسة بوستان كتاب، قُم، إيران، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.

١٢٢ ـ **الاستذكار**: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، مؤسسة الرسالة.

١٢٣ ـ **الاستقامة**: لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

١٢٤ ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د. خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.

١٢٥ ـ **أسد الغابة في معرفة الصحابة**: عز الدين بن الأثير أبي الحسن علي بن محمد بن الجزري (ت٦٣٠هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، محمد أحمد عاشق، محمود عبد الوهاب فايد، دار الشعب.

١٢٦ ـ **أسرار البلاغة**: للعلامة أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمٰن الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

١٢٧ ـ **أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم**: للدكتور محمد السيد شيخون، دار الهداية.

١٢٨ ـ **الأسرار الدلالية لعلامات الوقف اللازم والممنوع في القرآن الكريم**: للدكتور عبد الفتاح أبو الفتوح إبراهيم، مطبعة الأمانة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

١٢٩ ـ **أسرار الفصل والوصل في البلاغة القرآنية**: للدكتور صباح عبيد دراز، مطبعة الأمانة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٣٠ ـ **أسلوب الالتفاف في البلاغة القرآنية**: للدكتور حسن طبل، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

١٣١ ـ **أسلوب الحذف في القرآن الكريم وأثره في المعاني والإعجاز**: للدكتور مصطفى شاهر خلوف، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

١٣٢ ـ **أسلوب السخرية في القرآن**: للدكتور عبد الحليم حفني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة ١٩٧٨م.

١٣٣ ـ **الإشارات الإلٰهية إلى المباحث الأصولية**: سليمان الطوفي (ت٧١٦هـ)، عناية: حسن قطب، الفاروق الحديثة، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ.

١٣٤ ـ **الأشباه والنظائر في النحو**: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، مراجعة: د. فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

١٣٥ ـ **أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات**: أحمد محمود عبد السميع الحفيان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١٣٦ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**: للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

١٣٧ ـ **أصول السرخسي**: لأبي بكر محمد بن أحمد السرخسي (ت٤٩٠هـ)، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١٣٨ ـ **أصول الفقه الإسلامي**: للدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

١٣٩ ـ **إضاءات في علم التجويد**: محاضرات الشيخ الدكتور أيمن رشدي سويد، جمع وإعداد: سمر العشا، طبعة خاصة.

١٤٠ ـ **الإضاءة في بيان أصول القراءة**: علي بن محمد الضبَّاع، ملتزم الطبع والنشر: عبد الحميد أحمد حنفي، القاهرة، مصر.

١٤١ ـ **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**: محمد الأمين الشنقيطي (ت١٣٩٣هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١٤٢ ـ **أضواء البيان في معرفة الوقف والابتداء**: جمال بن إبراهيم القرش، الطبعة الأولى ١٤٢٣ ـ ١٤٢٤هـ، الدمام، السعودية.

١٤٣ ـ **الإعجاز في نسق القرآن**: للدكتور محمد الأمين الخضري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

١٤٤ ـ **إعراب القرآن العظيم**: لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، تحقيق: د. موسى علي موسى مسعود، دار النشر للجامعات بالقاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

١٤٥ ـ **إعراب القرآن الكريم وبيانه**: محيي الدين الدرويش، دار ابن كثير، ودار اليمامة، دمشق، سوريا، الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

١٤٦ ـ **إعراب القرآن**: لأبي جعفر أحمد بن محمد النَّحَّاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، العراق، وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية.

١٤٧ ـ **إعراب القرآن**: لأبي جعفر أحمد بن محمد النَّحَّاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. محمد قاسم، دار الهلال، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.

١٤٨ ـ **إعراب القراءات السبع وعللها**: لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمٰن بن سليمان العثيمين، نشر: مكتبة الخانجي للطبع والنشر، الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ، مطبعة المدني بالقاهرة.

١٤٩ ـ **إعراب القراءات الشواذ**: لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

١٥٠ ـ **الإعلام بمن غبر من أهل القرن الحادي عشر**: عبد الله بن محمد بن عبد الرحمٰن الفاسي الفهري (ت١١٣١هـ)، مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء، المملكة المغربية، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

١٥١ ـ **أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث**: للعلامة أحمد تيمور باشا، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، طبعة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

١٥٢ ـ **أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام**: عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة العاشرة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

١٥٣ ـ **الأعلام**: لخير الدين الزركلي (ت١٣٩٣هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة العاشرة ١٩٩٢م.

١٥٤ ـ **أعيان العصر وأعوان النصر**: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الفكر، دمشق، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

١٥٥ ـ **الأغاني**: لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، ومحمود محمد غنيم، إشراف: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة سنة ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

١٥٦ ـ **اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم**: لشيخ الإسلام أحمد ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: د. ناصر العقل، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الثانية ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

١٥٧ ـ **الإقناع في القراءات السبع**: لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذش (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

١٥٨ ـ **الإقناع لطالب الانتفاع**: للعلامة موسى بن أحمد الحجاوي (ت٩٦٨هـ)، تحقيق: د. عبد الله التركي، دارة الملك عبد العزيز، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

١٥٩ ـ **إلَّا بمعنى لكن في الاستثناء المنقطع**: للدكتور علي أحمد محمد زايد، دار المنار، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.

١٦٠ ـ **الألفات ومعرفة أصولها**: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدَّاني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

١٦١ ـ **الأم**: لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٦٢ ـ **إمتاع الفضلاء بتراجم القُرَّاء في ما بعد القرن الثامن الهجري**: إلياس أحمد البرماوي، دار الزمان، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

١٦٣ ـ **الإنباء في تجويد القرآن**: لابن الطَّحَّان الأندلسي (ت٥٦٠هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد القضاة، جمعية المحافظة على القرآن الكريم، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٦٤ ـ **إنباه الرواة على أنباه النُّحَاة**: لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

١٦٥ ـ **الانحرافات العقدية والعلمية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين وآثارهما في حياة الأمة**: علي بن بخيت الزهراني، دار طيبة بمكة المكرمة، دار آل عمار بالشارقة، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

١٦٦ ـ **الأنساب**: لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني، تصحيح وتعليق: عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي اليماني، مطبعة دائرة المعارف، حيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م.

١٦٧ ـ **الأنصاص القرآنية (رواية ورش)**: الدكتور عبد العزيز العيادي العروسي، الطبعة الثالثة ٢٠٠٠م، مطبعة سبارطيل، طنجة، المغرب.

١٦٨ ـ **الإنصاف في معرفة الرَّاجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**: للعلامة علي بن سليمان المرداوي (ت٨٨٥هـ)، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.

١٦٩ ـ **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**: لأبي الخير عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي (ت٦٩١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

١٧٠ ـ **الإيجاز لأسرار كتاب الطراز في علوم حقائق الإعجاز**: يحيى بن حمزة العلوي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: د.بن عيسى باطاهر، دار المداد الإسلامي، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.

١٧١ ـ **إيضاح الرُّموز ومفتاح الكنوز في القراءات الأربع عشر**: محمد بن خليل القباقبي (ت٨٤٩هـ)، تحقيق: د. أحمد خالد شكري، دار عمار، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

١٧٢ ـ **الإيضاح في شرح المفصل**: لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العليلي.

١٧٣ ـ **الإيضاح في علوم البلاغة**: الخطيب جلال الدين محمد بن عبد الرحمٰن القزويني (ت٧٣٩هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦م.

١٧٤ ـ **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ**: لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري النحوي (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمٰن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠، ١٩٧١م.

(الباء)

١٧٥ ـ **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**: عماد الدين أبي الفداء إسماعيل ابن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، شرح العلامة: أحمد محمد شاكر، تعليق: ناصر الدين الألباني، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، دار العاصمة، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

١٧٦ ـ **بحر العلوم**: لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت٣٧٥هـ)، تحقيق: جماعة من الباحثين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

١٧٧ ـ **بدائع التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن قيم الجوزية**: جمع وتخريج: يسري السيد محمد، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

١٧٨ ـ **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**: علاء الدين أبي بكر مسعود الكاساني (ت٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٩م.

١٧٩ ـ **بدائع الفوائد**: ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، إشراف: د. بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مؤسسة سليمان الراجحي الخيرية، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ.

١٨٠ ـ **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**: محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الحفيد (ت٥٩٥هـ)، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، مكتبة العلم بجدة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.

١٨١ ـ **البدر الطالع بمحاسن مَنْ بعد القرن السابع**: للعلامة محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، تحقيق: محمد حسن حلاق، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

١٨٢ ـ **البديع في ضوء أساليب القرآن الكريم**: للدكتور عبد الفتاح لاشين، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، طبعة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

١٨٣ ـ **البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان**: محمد بن يوسف بن أحمد بن معاذ الجهني (ت٤٤٢هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

١٨٤ ـ **البديع**: عبد الله بن المعتز (ت٢٩٦هـ)، تعليق: إغناطيوس كراتشقوفسكي، دار المسيرة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

١٨٥ ـ **برنامج الوادي آشي**: محمد جابر الوادي آشي، تحقيق: محمد محفوظ، الطبعة الثالثة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، سنة ١٩٨٢م.

١٨٦ ـ **البرهان في إعجاز القرآن أو بديع القرآن**: لابن أبي الأصبع المصري (ت٦٥٤هـ)، تحقيق: د. أحمد مطلوب، د. خديجة الحديثي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ـ ٢٠١٠م.

١٨٧ ـ **البرهان في علوم القرآن**: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

١٨٨ ـ **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: محمد النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في وزارة الأوقاف، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

١٨٩ ـ **بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة**: عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، الطبعة الثامنة عشر ٢٠٠٩م.

١٩٠ ـ **بغية عباد الرحمٰن لتحقيق تجويد القرآن في رواية حفص بن سلمان من طريق الشاطبية**: محمد بن شحادة الغول، مكتبة المتنبي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٩هـ.

١٩١ ـ **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**: أحمد بن يحيى الضَّبي (ت٥٩٩هـ)، دار الكتاب العربي، سنة ١٩٦٧م.

١٩٢ ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحويين**: جلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

١٩٣ ـ **بلاغة التقديم والتأخير في القرآن**: للدكتور علي أبو القاسم عون، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.

١٩٤ ـ **البلاغة القرآنية المختارة من الإتقان ومعترك الأقران**: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: الدكتور السيد الجميلي، مؤسسة مختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، طبعة ١٩٩٣م.

١٩٥ ـ **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية**: لشيخ الإسلام أحمد ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

١٩٦ ـ **بيان العيوب التي يجب أن يتجنبها القُرَّاء**: أبو علي الحسن بن أحمد بن البناء (ت٤٧١هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

١٩٧ ـ **البيان في عدِّ آي القرآن**: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدَّاني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

١٩٨ ـ **البيان في غريب إعراب القرآن**: لأبي البركات عبد الرحمٰن بن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، عناية: بركات يوسف هبُّود، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان.

(التاء)

١٩٩ ـ **تأثير الوقف القرآني في آي الذكر الحكيم (دراسة تطبيقية)**: للدكتور عزت شحاتة كرار، مطبعة العصر، المنيا، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٢٠٠ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**: للسيد محمد مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، وزارة الإعلام الكويتية، طبعة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٠١ ـ **تاريخ الأدب العربي**: كارل بروكلمان، أشرف على الترجمة للعربية: الدكتور محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، طبعة ١٩٩٣م.

٢٠٢ ـ **تاريخ الإسلام**: للإمام: محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٢٠٣ ـ **تاريخ التراث العربي**: للدكتور فؤاد سزكين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، طبعة بمناسبة افتتاح المدينة الجامعية ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٢٠٤ ـ **تاريخ الخلفاء**: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: قاسم الرفاعي، ومحمد العثماني، دار القلم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٠٥ ـ **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم**: للقاضي المفضل بن محمد بن مسعر (ت٤٤٢هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح الحلو، دار هجر، المهندسين، الجيزة، مصر، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٠٦ ـ **تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه**: محمد طاهر الكردي المكي (ت١٤٠٠هـ)، تحقيق: د. أحمد المعصراوي، أضواء السلف، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٢٠٧ ـ **تاريخ القرآن**: تيودور نولدكه، تعديل: فريدريش شفالي، نقله إلى العربية: د. جورج تامر، منشورات الجمل، كولونيا، ألمانيا، بغداد، طبعة ٢٠٠٨م.

٢٠٨ ـ **تاريخ القراءات في المشرق والمغرب**: للدكتور محمد المختار ولد أبّاه، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، سلا، المملكة المغربية، طبعة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٠٩ ـ **التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم**: محمد طاهر الكردي المكي (ت١٤٠٠هـ)، دار خضر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢١٠ ـ **تاريخ كتابة المصحف الشريف**: للدكتور محمد زايد يوسف، مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، جدة، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٢١١ ـ **تاريخ المصحف الشريف**: عبد الفتاح القاضي، مكتبة القاهرة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٢١٢ ـ **تأويلات أهل السُّنَّة**: لأبي منصور محمد الماتريدي (ت٣٣٣هـ)، تحقيق: فاطمة الخيمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٢١٣ ـ **التبصرة في قراءات الأئمة العشرة**: لأبي الحسن علي بن فارس الخياط (ت٤٥٢هـ)، تحقيق: د. رحاب محمد مفيد شقفي، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٢١٤ ـ **التبيان في آداب حملة القرآن**: يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: عبده الكوشك، مكتبة الإحسان، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٢١٥ ـ **التبيان في إعراب القرآن**: لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢١٦ ـ **التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريقة الإتقان**: للعلامة طاهر الجزائري الدمشقي (ت١٣٣٨هـ)، عناية: د. عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ.

٢١٧ - **التجريد لمعجم مصطلحات التجويد**: للدكتور إبراهيم بن سعيد الدوسري، دار الحضارة، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٢١٨ - **التجويد الواضح**: أحمد بن أحمد الطويل، دار ابن خزيمة، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٢١٩ - **تحبير التيسير في القراءات العشر**: محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد القضاة، دار الفرقان للنشر والتوزيع، جمعية المحافظة على القرآن الكريم، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ.

٢٢٠ - **التحديد في الإتقان والتسديد في صنعة التجويد**: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدَّاني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: د. أحمد عبد التواب الفيومي، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

٢٢١ - **تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن**: لابن أبي الإصبع المصري (ت٦٥٤هـ)، تحقيق: د. حفني محمد شرف، القاهرة، مصر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، طبعة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٢٢٢ - **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**: لأبي العُلا محمد عبد الرحمٰن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢٢٣ - **تحويلات الطلب ومحددات الدلالة**: للدكتور حسام أحمد قاسم، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٢٢٤ - **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**: جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. أحمد عمر هاشم، دار النفائس بالرياض، دار الكتاب العربي ببيروت، طبعة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٢٢٥ - **تذكرة الحفاظ**: للإمام: أبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تصحيح: عبد الرحمٰن يحيى المعلمي، نسخة مصورة عن الطبعة الهندية، الناشر: مكتبة ابن تيمية.

٢٢٦ - **التذكرة في القراءات الثمان**: لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت٣٩٩هـ)، تحقيق: الدكتور أيمن رشدي سويد، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٢٢٧ - **تراجم طبقات النحاة واللغويين والمفسرين والفقهاء**: تقي الدين ابن قاضي الشافعي (ت٨٥١هـ)، تحقيق: د. محسن عياض، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٢٢٨ - **ترجيحات الزركشي في علوم القرآن عرضًا ودراسة**: غانم بن عبد الله الغانم، دار كنوز إشبيليا، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.

٢٢٩ - **التسهيل لعلوم التنزيل**: محمد بن جُزي الكلبي (ت٧٤١هـ)، تحقيق د. محمد بن سيدي محمد مولاي، دار الضياء، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٢٣٠ - **التصوير الساخر في القرآن الكريم**: للدكتور عبد الحليم حنفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩٢م.

٢٣١ - **تطوُّر كتابة المصحف الشريف وطباعته**: للدكتور محمد سالم العوفي، مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٣٢ - **التعريفات**: علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق: د. محمد المرعشلي، دار النفائس، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٢٣٣ - **التفريع**: لأبي القاسم عبيد الله بن الحسين بن الحسن بن الجلاب البصري (ت٣٧٨هـ)، تحقيق: د. حسين بن سالم الدهماني، دار الغرب، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٢٣٤ - **تفسير آيات الأحكام**: محمد علي السايس، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر.

٢٣٥ - **تفسير البحر المحيط**: أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: جماعة الباحثين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٢٣٦ - **التفسير البسيط**: لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت٤٦٨هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء والباحثين، أشرف على طباعته وإخراجه: د. عبد العزيز بن سطام آل سعود، د. تركي بن سهو العتيبي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.

٢٣٧ - **تفسير التحرير والتنوير**: للعلامة محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون، تونس.

٢٣٨ - **تفسير الشعراوي**: محمد متولي الشعراوي، أخبار اليوم، قطاع الثقافة، القاهرة، مصر، طبعة ١٤١١هـ.

٢٣٩ - **تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان**: نظام الدين الحسن القمي النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٢٤٠ ـ **تفسير القرآن العظيم**: للحافظ إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ) تحقيق: جماعة من الباحثين، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٢٤١ ـ **تفسير القرآن العظيم**: مقاتل بن سليمان، تحقيق: د. عبد الله محمود شحاتة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبع سنة ١٩٧٩م.

٢٤٢ ـ **تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه**: للشيخ: محمد علي طه الدرة، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

٢٤٣ ـ **تفسير القرآن الكريم**: عبد الله شُبَّر (ت١٢٤٢هـ)، راجعه: د. حامد حفني داود، دار البلاغة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٤٤ ـ **تفسير القرآن الكريم**: للعلامة محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

٢٤٥ ـ **تفسير القرآن**: لأبي المظفر السمعاني منصور المروزي (ت٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر إبراهيم، وغنيم بن غنيم، دار الوطن، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٤٦ ـ **التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب**: فخر الدين محمد بن عمر الرازي الشافعي (ت٦٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٤٧ ـ **تفسير المراغي**: للعلامة أحمد مصطفى المراغي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٢م.

٢٤٨ ـ **تفسير المنار**: للشيخ محمد رشيد رضا، الهيئة العامة للكتاب، طبعة ١٩٧٥م.

٢٤٩ ـ **التفسير والمفسرون**: للدكتور محمد حسين الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

٢٥٠ ـ **التفسير**: محمد بن مسعود العياشي (ت٣٢٠هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، قُم، إيران، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٢٥١ ـ **التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر من أخبار وأعيان المئة الحادية والثانية عشر**: محمد بن الطيب القادري (ت١١٨٧هـ)، تحقيق: هاشم العلوي القاسمي.

٢٥٢ ـ **التقديم والتأخير في القرآن الكريم بلاغة وإبلاغ**: للدكتور خلدون سعيد صبح، دار الينابيع، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.

٢٥٣ ـ **تقريب التهذيب**: لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.

٢٥٤ ـ **التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبوية**: د. عبد العزيز القارئ، مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٥٥ ـ **تقرير اللجنة العلمية لمراجعة مصحف المدينة النبوية**: مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الثانية.

٢٥٦ ـ **تقييد وقف القرآن الكريم**: محمد بن أبي جمعة الهبطي (ت٩٣٠هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور الحسن بن أحمد وكاك، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٢٥٧ ـ **تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**: لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٥٨ ـ **تلوين الخطاب في القرآن الكريم (دراسة في علم الأسلوب وتحليل النص)**: للدكتور طه رضوان طه رضوان، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٢٥٩ ـ **التمهيد في علم التجويد**: للإمام: محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: د. علي بن حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢٦٠ ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: سعيد أعراب، طبعة ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٢٦١ ـ **تنبيه الألباب على فضائل الإعراب**: لأبي بكر محمد بن عبد الملك النحوي المعروف بابن السَّرَّاج (ت٥٥٠هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح الحموز، دار عمار، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٢٦٢ ـ **تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين**: لأبي الحسن علي بن محمد النوري الصفاقسي (ت١١١٨هـ)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٦٣ ـ **تنبيهات في الوقف والابتداء**: فاطمة حمودة، مطابع الحميضي، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ـ ٢٠١٠م.

٢٦٤ ـ **تهذيب التفسير وتجريد التأويل مما أُلحق به من الأباطيل ورديء الأقاويل**: للشيخ: عبد القادر بن شيبة الحمد، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٢٦٥ ـ **تهذيب التهذيب**: للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٢٦٦ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٢٦٧ ـ **التوحيد**: لأبي منصور محمد الماتريدي (ت٣٣٣هـ)، تحقيق: فتح الله خليف، دار المشرق، بيروت، لبنان.

٢٦٨ ـ **التيسير في القراءات السبع**: لأبي عمرو الدَّاني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم الضامن، مكتبة الصحابة بالإمارات، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٩هـ.

٢٦٩ ـ **تيسير الكريم الرحمٰن في تفسير كلام المنان**: للعلامة عبد الرحمٰن ناصر السعدي (ت١٣٧٦هـ)، تصحيح: محمد زهري النجار، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، السعودية، طبعة ١٤١٠هـ.

(الجيم)

٢٧٠ ـ **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٧١ ـ **جامع البيان في تفسير القرآن**: لمعين الدين محمد بن عبد الرحمٰن الحسيني الإيجي الشافعي (ت٨٩٤هـ)، تعليق: العلامة: محمد الغزنوي، مؤسسة غراس، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٢٧٢ ـ **جامع البيان في القراءات السبع**: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدَّاني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: جماعة من الباحثين، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٢٧٣ ـ **جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بدستور العلماء**: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، عناية: قطب الدين محمود بن غياث الدين علي الحيدر آبادي، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد دكن، الهند، الطبعة الأولى.

٢٧٤ ـ **الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السُّنَّة وآي الفرقان**: محمد بن أحمد القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٢٧٥ ـ **الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف**: لابن وثيق الأندلسي (ت٦٥٤هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، مطبعة العاني، بغداد، العراق، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٢٧٦ ـ **الجانب الصوتي للوقف في العربية ولهجاتها**: للدكتور أحمد طه حسانين سلطان، مطبعة الأمانة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٢٧٧ ـ **الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه**: محمود صافي، دار الرشيد، دمشق، بيروت.

٢٧٨ ـ **جذوة الاقتباس في ذِكْر مَنْ حَلَّ مِنَ الأعلام مدينة فاس**: للمؤرِّخ أحمد بن القاضي، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط سنة ١٩٧٣م.

٢٧٩ ـ **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**: لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي (ت٤٨٨هـ)، نشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة عام ١٩٦٦م.

٢٨٠ ـ **الجرح والتعديل**: لأبي محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم بن إدريس الرازي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، مُصوَّر في دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م.

٢٨١ ـ **جمال القراء وكمال الإقراء**: علم الدين أبو محمد علي بن محمد السخاوي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٢٨٢ ـ **جمهرة اللغة**: لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.

٢٨٣ ـ **الجنى الداني في حروف المعاني**: للحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٢٨٤ ـ **جهد المقل وبهامشه بيان جهد المقل**: محمد بن أبي بكر المرعشي الملقب بساجقلي زاده (ت١١٥٠هـ)، تحقيق: مكتب قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مؤسسة قرطبة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.

٢٨٥ ـ **جهد المقل**: محمد بن أبي بكر المرعشي الملقب بساجقلي زاده (ت١١٥٠هـ)، تحقيق: د. سالم قَدُّوري الحمد، دار عمَّار، عمَّان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٨٦ ـ **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**: عبد الرحمٰن بن مخلوف الثعالبي (ت٨٧٥هـ)، تحقيق: محمد الفاضل، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٢٨٧ ـ **الجواهر المضية على المقدمة الجزرية**: سيف الدين بن عطاء الله الوفائي المصري (ت١٠٢٠هـ)، تحقيق: عزة بنت هاشم معيني، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

٢٨٨ ـ **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**: محيي الدين عبد القادر بن محمد بن أبي الوفاء القرشي (ت٧٧٥هـ)، عناية: محمد عبد الله الشريف، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

(الحاء)

٢٨٩ ـ **حاشية ابن عابدين**: للعلامة محمد أمين بن عمر الشهير بابن عابدين (ت١٢٥٢هـ)، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٩٠ ـ **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**: محمد عرفة الدسوقي، دار إحياء الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٩١ ـ **حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي**: أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي المصري الحنفي (ت١٠٦٩هـ)، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٢٩٢ ـ **حاشية الصاوي على الجلالين**: أحمد الصاوي المالكي (ت١٢٤١هـ)، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.

٢٩٣ ـ **الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي**: لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري (ت٤٥٠هـ)، تحقيق: علي معوض، عادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٢٩٤ ـ **الحجة في القراءات السبع**: لابن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ.

٢٩٥ ـ **حجة القراءات**: لأبي زرعة عبد الرحمٰن بن محمد بن زنجلة (من علماء القرن الخامس الهجري)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، سنة ١٤١٨هـ.

٢٩٦ ـ **الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد**: لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ.

٢٩٧ ـ **الحذف البلاغي في القرآن الكريم**: مصطفى عبد السلام أبو شادي، مكتبة القرآن، القاهرة، مصر.

٢٩٨ ـ **الحروف بين النحو والبلاغة والقرآن**: للدكتور عبد العاطي شلبي، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.

٢٩٩ ـ **حروف المعاني**: لأبي القاسم عبد الرحمٰن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ) تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٠٠ ـ **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: د. علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٣٠١ ـ **حق التلاوة**: حسني شيخ عثمان، دار المنارة، جدة، السعودية، الطبعة العاشرة ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٣٠٢ ـ **الحلقات المضيئات من سلسلة أسانيد القراءات**: السيد بن أحمد بن عبد الرحمٰن، مطابع الحميضي، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٣٠٣ ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**: للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، طبعة ١٣٨٧هـ.

٣٠٤ ـ **حلية التلاوة في تجويد القرآن**: د. رحاب محمد شقفي، مكتبة روائع المملكة، جدة، السعودية، الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٣٠٥ ـ **الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية**: للعلامة خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد بركات، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى.

٣٠٦ ـ **الحواشي المفهمة في شرح المقدمة**: شهاب الدين أحمد بن الجزري (ت٨٣٤هـ)، تحقيق: عمر عبد الرزاق معصراتي، الجفان والجابي، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦م.

(الخاء)

٣٠٧ ـ **خزانة الأدب وغاية الأرب**: لأبي بكر علي المعروف بابن حجة الحموي (ت٨٣٧هـ) شرح: عصام شعيتو، دار الهلال، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٩٩١م.

٣٠٨ ـ **خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية**: للدكتور عبد العظيم إبراهيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٣٠٩ ـ **الخصائص**: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة ١٩٩٩م.

٣١٠ ـ **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**: دار صادر، بيروت، لبنان.

(الدال)

٣١١ ـ **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد بن محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٣١٢ ـ **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**: للحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٣١٣ ـ **دراسات إسلامية**: إصدارات نادي القصيم الأدبي ببريدة، مطابع الصفا، مكة المكرمة، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٣١٤ ـ **دراسات أسلوبية في النص القرآني**: للدكتور فايز القرعان، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الثانية ٢٠٠٦م.

٣١٥ ـ **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث بالقاهرة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٣١٦ ـ **درج الدرر في تفسير الآي والسور**: للعلامة عبد القاهر بن عبد الرحمٰن الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: وليد الحسين، سلسلة إصدارات الحكمة، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٣١٧ ـ **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**: للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، مصورة من الطبعة الهندية.

٣١٨ ـ **دقائق التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية**: تحقيق: د. محمد السيد الجليند، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، دمشق، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، السعودية، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٣١٩ ـ **دلائل الإعجاز**: لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمٰن الجرجاني (ت٤٧١هـ) تحقيق: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الخامسة ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

٣٢٠ ـ **دلالات التراكيب**: للدكتور محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٣٢١ ـ **دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية**: للدكتور منير محمود المسيري، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٣٢٢ ـ **ديوان امرئ القيس**: تحقيق: حنا الفاخوري، د. وفاء الباني، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٣٢٣ ـ **ديوان النابغة الذبياني**: شرح وتقديم وتبويب: د. علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، الطبعة الأخيرة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

(الذال)

٣٢٤ ـ **ذخائر التراث العربي الإسلامي**: عبد الجبار عبد الرحمٰن.

(الراء)

٣٢٥ ـ **الرحلة العياشية**: عبد الله بن محمد العياشي (ت١٠٩٠هـ)، تحقيق: د. سعيد الفاضلي، د. سليمان القرشي، دار السويدي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.

٣٢٦ ـ **الرد على الجهمية والزنادقة فيما شكوا فيه من متشابه القرآن وتأولوه على غير تأويله**: الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: صبري سلامة شاهين، دار الثبات، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٣٢٧ ـ **رسالة في الوقف على كلا وبلى وبعض الكلمات في القرآن العظيم**: علي بن محمد النَّحَّاس، دار الصحابة، طنطا، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.

٣٢٨ ـ **رسالة كلا في الكلام والقرآن**: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبري، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، المكتبة الدولية، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٣٢٩ ـ **رسالتان في تجويد القرآن**: لأبي الحسن علي بن جعفر السعيدي (ت٤٠٠هـ تقريبًا)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٣٣٠ ـ **رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية**: للدكتور غانم قدوري الحمد، مؤسسة المطبوعات العربية، بيروت، لبنان، طبعة بمناسبة احتفال اللجنة الوطنية في مطلع القرن الخامس عشر الهجري، الجمهورية العراقية، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٣٣١ ـ **رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة**: للدكتور شعبان محمد إسماعيل، دار السلام، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٣٣٢ ـ **رسم المصحف ونقطه**: للدكتور عبد الحي حسين الفرماوي، دار نور المكتبات، جدة، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٣٣٣ ـ **رصف المباني في شرح حروف المعاني**: للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٣٣٤ ـ **الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة**: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٣٣٥ ـ **رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز**: للحافظ عز الدين عبد الرازق بن رزق الله الرسعني الحنبلي (ت٦٦١هـ)، تحقيق: د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٣٣٦ ـ **روائع البيان تفسير آيات الأحكام**: محمد علي الصابوني، مكتبة الغزالي بدمشق، ومؤسسة مناهل العرفان ببيروت، طُبع على نفقة السيد حسن عباس شربتلي، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

٣٣٧ ـ **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**: للعلامة محمود الألوسي (ت١٢٠٧هـ)، تصحيح: محمد حسين العرب، دار الفكر، مكتبة مصطفى الباز، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٣٣٨ ـ **الروح والريحان في كيفية الوقف والابتداء في القرآن**: سيد بعبولة، مكتبة سنابل، القاهرة، مصر طبعة ٢٠٠٩م.

٣٣٩ ـ **الروض المعطار في خبر الأقطار**: محمد عبد المنعم الحميري، تحقيق: د. إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٤م.

٣٤٠ ـ **الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير**: محمد بن أحمد المتولي (ت١٣١٣هـ)، تحقيق: د. خالد حسن أبو الجود، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

(الزاي)

٣٤١ ـ **زاد المسير في علم التفسير**: لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٣٤٢ ـ **زاد المعاد في هدي خير العباد**: لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: شعيب وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بلبنان، مكتبة المنار الإسلامية بالكويت، الطبعة الخامسة والعشرون ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

٣٤٣ ـ **زهرة التفاسير**: للعلامة محمد أبو زهرة (ت١٣٩٤هـ)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

٣٤٤ ـ **الزيادة والإحسان في علوم القرآن**: محمد بن أحمد بن عقيلة المكي (ت١١٥٠هـ)، تحقيق: مركز البحوث والدراسات، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

(السين)

٣٤٥ ـ **السبعة في القراءات**: لابن مجاهد، (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة.

٣٤٦ ـ **سر الامتثال والاقتداء في علم الوقف والابتداء**: أحمد ياسين أحمد الخياري (ت١٣٨٠هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٣٤٧ ـ **السفر الجامع في بيان غريب وقوف الإمام نافع**: الدكتور محمد بن عبد الحميد محمد جار الله، دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٩م.

٣٤٨ ـ **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**: محمد خليل المرادي (ت١٢٠٦هـ)، تحقيق: أكرم حسن العلبي، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٣٤٩ ـ **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس لمن أُقبر مِنَ العلماء والصلحاء في فاس**: محمد بن جعفر إدريس الكتاني (ت١٣٤٥هـ)، تحقيق: محمد الطيب الكتاني، وجعفر السلمي، وأحمد السعيدي، دار الثقافة بالمغرب، ١٤٢٧هـ.

٣٥٠ ـ **سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين**: علي بن محمد الضباع، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٣٥١ ـ **سنن أبي داود**: للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٣٥٢ ـ **سنن النسائي**: بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي، وحاشية الإمام السندي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٣٥٣ ـ **سور القرآن وآياته وحروفه ونزوله**: لأبي العباس الفضل بن شاذان الرازي (ت حدود ٢٩٠هـ)، تصحيح وتعليق: بشير بن حسن الحميري، دار ابن حزم، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

٣٥٤ ـ **سير أعلام النبلاء**: للإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٣٥٥ ـ **السيل الجرّار المتدفق على حدائق الأزهار**: للعلامة محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم زايد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

(الشين)

٣٥٦ ـ **شجرة النُّور الزكية في طبقات المالكية**: محمد بن محمد مخلوف، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٣٥٧ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: لابن العماد عبد الحي بن أحمد العكري الحنبلي الدمشقي (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٣٥٨ ـ **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: الفاخوري، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

٣٥٩ ـ **شرح الأصول الخمسة**: للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني (ت٤١٥هـ)، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ.

٣٦٠ ـ **شرح الدُّرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع**: لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك المنتوي القيسي (ت٨٣٤هـ): تحقيق: الصديقي سيدي فوزي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

٣٦١ ـ **شرح طيِّبة النشر في القراءات العشر**: شهاب الدين أحمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٥هـ)، تعليق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٦٢ ـ **شرح العقيدة الطحاوية**: للعلامة ابن أبي العز الحنفي (ت٧٩٢هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، وتخريج العلامة: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة التاسعة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٣٦٣ ـ **شرح العقيدة الطحاوية**: للعلامة ابن أبي العز الحنفي (ت٧٩٢هـ)، تحقيق: د. عبد الله التركي، وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٣٦٤ ـ **شرح قواعد الإعراب لابن هشام**: محمد مصطفى القوجوي (ت٩٥٠هـ)، تحقيق: إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، مصورة من الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٦٥ ـ **شرح الكافية الشافية في النحو**: لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٨١هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، مركز إحياء التراث، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

٣٦٦ ـ **شرح كلا وبلى ونعم والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله ﷻ**: العلامة مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م.

٣٦٧ ـ **شرح مشكل الآثار**: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٣٦٨ ـ **شرح المفصل**: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، مكتبة المتنبي، القاهرة، مصر.

٣٦٩ ـ **شرح المقدمة الجزرية**: عصام الدين أحمد بن مصطفى بن خليل الشهير بـ (طاش كبري زاده) (ت٩٦٨هـ)، تحقيق: د. محمد سيدي محمد الأمين، مجمّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٣٧٠ ـ **شرح المقدمة الجزرية**: للدكتور غانم قدوري الحمد، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، جدة، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٣٧١ ـ **شرح الهداية**: للإمام أبي العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت٤٤٠هـ)، تحقيق: د. حازم سعيد حيدر، دار عمار بالأردن، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٧هـ.

٣٧٢ ـ **شرح وتوجيه منظومة الوقف والابتداء فيما خالف فيه نافع باقي القُرَّاء**: عبد الرحمٰن آيت لعميم (ت٢٠٠٠م)، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المغرب، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.

٣٧٣ ـ **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**: للقاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (ت٥٤٤هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مكتبة الإيمان، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، مصر، طبعة ١٩٧٧م.

٣٧٤ ـ **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**: لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تخريج وتعليق: مصطفى أبو النصر الشلبي، مكتبة السوادي، جدة، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

٣٧٥ ـ **شيخ الإسلام أبو شعيب الدكالي الصديقي وجهوده في العلم والإصلاح والوطنية مع ذكر ثلة من تلامذته وآثاره**: الدكتور محمد رياض، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء في المغرب، طبعة ١٤٣٠هـ.

(الصاد)

٣٧٦ ـ **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة ١٩٩٠م.

٣٧٧ ـ **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت٧٣٩هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٣٧٨ ـ **صحيح البخاري**: الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، ترتيب وضبط: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير بدمشق، دار اليمامة بسوريا، الطبعة الرابعة ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٣٧٩ ـ **صحيح سنن أبي داود**: للعلامة محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

٣٨٠ ـ **صحيح مسلم بشرح النووي**: دار الريان للتراث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٣٨١ ـ **صحيح مسلم**: الحافظ مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ) ترقيم: محمد بن نزار تميم، هيثم بن نزار تميم، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٣٨٢ ـ **صفة الصفوة**: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، دار الصفا، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٣٨٣ ـ **صفوة التفاسير**: للعلامة محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة في ألمانيا ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨١م.

٣٨٤ ـ **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقائهم وأدبائهم**: لأبي القاسم ابن بشكوال (ت٥٧٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى ٢٠١٠م.

(الضاد)

٣٨٥ ـ **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

(الطاء)

٣٨٦ ـ **طبقات الحفاظ**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٣٨٧ ـ **طبقات الحفاظ**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٣٨٨ ـ **طبقات الحنابلة**: للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء البغدادي الحنبلي (ت٥٢٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمٰن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م.

٣٨٩ ـ **طبقات الشافعية الكبرى**: تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق: محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.

٣٩٠ ـ **طبقات الشافعية**: للإسنوي، تحقيق: عبد الله الجبوري، دار العلوم للطباعة والنشر، سنة ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٣٩١ ـ **طبقات فحول الشعراء**: لمحمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، السعودية.

٣٩٢ ـ **الطبقات الكبرى**: محمد بن سعد بن منيع البصري (ت٢٣٠هـ)، تقديم: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٣٩٣ ـ **طبقات المفسرين**: أحمد بن محمد الأدنه وي (من علماء القرن الحادي عشر)، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٩٤ ـ **طبقات المفسرين**: جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٣٩٥ ـ **طبقات المفسرين**: محمد بن علي بن أحمد الداوودي (ت٩٤٥هـ)، مراجعة وضبط: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٣٩٦ ـ **الطبقات**: لأبي عمرو خليفة بن خياط (ت٢٤٠هـ)، رواية أبي عمران موسى بن زكريا التستري، تحقيق: سهيل زكار، وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى ١٩٦٦م.

٣٩٧ ـ **الطرازات المعلمة في شرح المقدمة**: عبد الدائم الأزهري (ت٨٧٠هـ)، تحقيق: د. نزار خورشيد عقراوي، دار عمار، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

(الظاء)

٣٩٨ ـ **ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم**: للدكتور أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى ١٩٩٤م.

٣٩٩ ـ **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**: للدكتور طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

(العين)

٤٠٠ ـ **عدد سور القرآن وآياته وكلماته وحروفه وتلخيص مكيه من مدنيه**: لأبي القاسم عمر بن محمد بن عبد الكافي (كان حيًّا سنة ٤٠٠هـ)، تحقيق: د. خالد حسن أبو الجود، مكتبة الإمام البخاري، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.

٤٠١ ـ **علل الوقوف**: لأبي عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي (ت٥٦٠هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد الله العيدي، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٤٠٢ ـ **علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية**: للدكتور فريد عوض حيدر، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٤٠٣ ـ **علم الوقف والابتداء في القرآن الكريم واللغة العربية**: للدكتور عبد الرزاق أحمد محمود الحربي، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية بغداد، العراق، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

٤٠٤ ـ **العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها**: للحافظ محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، عناية: أشرف عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٤٠٥ ـ **علوم القرآن بين البرهان والإتقان (دراسة موازنة)**: للدكتور حازم سعيد حيدر، دار الزمان، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٤٠٦ ـ **عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ**: العلامة أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. محمد التونجي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٤٠٧ ـ **العمدة في نقد الشعر وتمحيصه**: لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت٤٦٣هـ)، ضبط وشرح: د. عفيف نايف حاطوم، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٤٠٨ ـ **العميد في علم التجويد**: محمود علي بسة، دار العقيدة، القاهرة، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٤٠٩ ـ **العنوان في القراءات السبع**: للعلامة أبي الطاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاري (ت٤٥٥هـ)، تحقيق: خالد حسن أبو الجود، مكتبة الإمام البخاري، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٤١٠ ـ **العين**: ترتيب: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي الخزوقي، د. إبراهيم السامرائي، ترتيب وتصحيح: أسعد الطيب، انتشارات أسوة التابعة لمنظمة الأوقاف والأمور الخيرية، إيران، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

(الغين)

٤١١ ـ **غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار**: لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني العطار (ت٥٦٩هـ)، تحقيق: د. أشرف طلعت، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٤١٢ ـ **غاية النهاية في طبقات القراء**: لأبي الخير محمد بن محمد بن علي بن الجزري (ت٨٣٣هـ) عناية: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٤١٣ ـ **غرائب التفسير وعجائب التأويل**: محمود بن حمزة الكرماني (ت بعد ٥٠٠هـ)، تحقيق: د. شمران سركال العجلي، دار القبلة الإسلامية بجدة، مؤسسة علوم القرآن بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٤١٤ ـ **غنية الطالبين ومنية الراغبين**: شمس الدين محمد بن قاسم البقري (ت١١١١هـ)، تحقيق: محمد معاذ ومصطفى الخن، دار الأعلام، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

(الفاء)

٤١٥ ـ **فاس منبع الإشعاع في القارة الإفريقية**: عبد العزيز بن عبد الله، المطبعة الملكية، الرباط، المغرب، طبعة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٤١٦ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: للحافظ أحمد العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، مكتبة مصطفى الباز بمكة المكرمة، دار الفكر بيروت، ط ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٤١٧ ـ **فتح الرحمٰن في تجويد القرآن**: للعلامة محمد بن أحمد بن عبد الله الشهير بالمتولي (ت١٣١٣هـ)، تحقيق: فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٤١٨ ـ **فتح الرحمٰن في تفسير القرآن**: للقاضي محيي الدين بن محمد العليمي المقدسي الحنبلي (ت٩٢٨هـ)، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر، دمشق، سوريا، الطبعة الثانية ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.

٤١٩ ـ **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**: للعلامة محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٤٢٠ ـ **فتح الوصيد في شرح القصيد**: عَلَم الدين علي بن محمد السخاوي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. أحمد الزعبي، مكتبة دار البيان، الكويت، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٤٢١ ـ **الفتوحات الإلٰهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية**: سليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل (ت١٢٠٤هـ)، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.

٤٢٢ ـ **الفرق بين الفرق**: عبد القاهر بن طاهر البغدادي الإسفرائيني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، طبعة ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٤٢٣ ـ **الفصل والوصل في القرآن الكريم**: للدكتور شكر محمود عبد الله، دار دجلة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

٤٢٤ ـ **الفصل والوصل في القرآن الكريم**: للدكتور منير سلطان، دار المعارف، الطبعة الأولى ١٩٨٣م.

٤٢٥ ـ **فضائل القرآن وآداب التلاوة**: لأبي عبد الله محمد القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، دار الجيل في بيروت، المكتب الثقافي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٤٢٦ ـ **فضل علم الوقف والابتداء وحكم الوقف على رؤوس الآيات**: عبد الله الميموني، دار القاسم، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٤٢٧ ـ **فن التذهيب في المصاحف الأثرية**: للدكتورة: شادية الدسوقي عبد العزيز، دار القاهرة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م.

٤٢٨ ـ **فن الترتيل وعلومه**: أحمد بن أحمد بن محمد الطويل، مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

٤٢٩ ـ **فنون الأفنان في عجائب علوم القرآن**: لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن أبي الحسن علي بن محمد بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: د. محمد محمد عثمان، دار العلم والإيمان، دسوق، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

٤٣٠ ـ **الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط**: (علوم القرآن: مخطوطات التجويد)، الطبعة الثانية، مؤسسة آل البيت، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان، الأردن، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٤٣١ ـ **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**: عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، طبعة ١٩٨٢م.

٤٣٢ ـ **فهرس كتب علوم القرآن في مكتبة الجامعة الإسلامية**: المدينة المنورة، السعودية، عمادة شؤون المكتبات، ١٤١٥هـ.

٤٣٣ ـ **فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية**: علوم القرآن.

٤٣٤ ـ **فهرسة ابن خير الإشبيلي (ت٥٧٥هـ)**: تحقيق: د. بشار عواد معروف، محمود بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

٤٣٥ ـ **فهرست تصانيف الإمام أبي عمرو الداني الأندلسي (ت٤٤٤هـ)**: تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الصفاة، الكويت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٤٣٦ ـ **فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم**: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.

٤٣٧ ـ **الفهرست**: لابن النديم، عناية: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٤٣٨ ـ **الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة**: محمد بن يالوشة الشريف (ت١٣١٤هـ)، مطبعة العصرية نهج كوليير، سنة ١٣٧٧هـ.

٤٣٩ ـ **فوات الوفيات والذيل عليها**: محمد بن شاكر الكتبي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، طبعة ١٩٧٣م.

٤٤٠ ـ **فيوض العلام على تفسير آيات الأحكام**: للإمام محمد علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، جمع: د. محمد لقمان السلفي، دار الداعي للنشر بالرياض، مركز العلامة: عبد العزيز بن باز بالهند، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

(القاف)

٤٤١ ـ **قاموس القرآن الكريم (لغة القرآن دراسة توثيقية فنية)**: للدكتور د. أحمد مختار عمر، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٤٤٢ ـ **القاموس المحيط**: للعلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٤٤٣ ـ **قبس من نور القرآن الكريم**: محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، دمشق، سوريا، الطبعة الرابعة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٤٤٤ ـ **القراء والقراءات بالمغرب**: سعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠/ ١٩٩٠م.

٤٤٥ ـ **القراءات بإفريقية من الفتح إلى منتصف القرن الخامس الهجري**: للدكتورة: هند شلبي، الدار العربية للكتاب.

٤٤٦ ـ **القراءات الشاذة ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية**: للدكتور عبد العلي المسؤول، دار ابن القيم بالرياض، ودار ابن عفان بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٤٤٧ ـ **القراءات الشاذة**: لابن خالويه الحسين بن أحمد بن حمدان (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عيد الشعباني، دار الصحابة، طنطا، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م.

٤٤٨ ـ **القراءات القرآنية تاريخ وتعريف**: للدكتور عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٤٤٩ ـ **قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش**: مقوماتها البنائية ومدارسها الأدائية إلى نهاية القرن العاشر الهجري، د. عبد الهادي حميتو، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، سنة ١٤٢٤/ ٢٠٠٣م.

٤٥٠ ـ **قصص القرآن الكريم**: للدكتور فضل حسن عباس، دار النفائس، عمان، الأردن، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٧م.

٤٥١ ـ **القصص القرآني عرض وقائع وتحليل أحداث**: للدكتور صلاح الخالدي، دار القلم، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٤٥٢ ـ **قصيدتان في تجويد القرآن**: لأبي مزاحم الخاقاني (ت٣٢٥هـ)، ولعلم الدين السخاوي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. عبد العزيز القارئ، دار مصر للطباعة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

٤٥٣ ـ **قضية الفصل والوصل بين المفردات عند البلاغيين**: محمد بن علي الصامل، مكتبة كنوز إشبيليا، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٤٥٤ ـ **القطع نحويًا والمعنى**: للدكتور عبد الفتاح الحموز، دار عمار، عمان الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٩م.

٤٥٥ ـ **القطع والائتناف**: لأبي جعفر أحمد بن محمد النَّحَّاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمٰن المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٤٥٦ ـ **القطع والائتناف**: لأبي جعفر النَّحَّاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. أحمد خطاب العمر، مطبعة العاني، بغداد، العراق، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٤٥٧ ـ **القواعد والإشارات في أصول القراءات**: أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحموي (ت٧٩١هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم بكار، دار القلم، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٤٥٨ ـ **القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز على ناظمة الزهر**: للعلامة رضوان المخللاتي (ت١٣١١هـ)، تحقيق: عبد الرزاق بن علي موسى، مطابع الرشيد، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

(الكاف)

٤٥٩ ـ **الكاشف في معرفة مَنْ له رواية في الكتب السُّنَّة**: للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تعليق: محمد عوامة، تخريج النصوص: أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية بجدة، مؤسسة علوم القرآن بجدة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

٤٦٠ ـ **الكافي في فقه أهل المدينة المالكي**: للعلامة أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد أحيد الموريتاني، مكتبة الرياض، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٤٦١ ـ **الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها**: لأبي القاسم يوسف بن علي الهذلي (ت٤٦٥هـ)، تحقيق: جمال بن السيد رفاعي، مؤسسة سما، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٤٦٢ ـ **الكتاب الأوسط في علم القراءات**: لأبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العُمَاني (ت بعيد ٥٠٠هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٤٦٣ ـ **كتاب الخط**: لأبي بكر محمد بن السري بن السَّرَّاج (ت٥٥٠هـ)، تحقيق: عبد الحسين محمد، منشور في مجلة المورد، المجلد الخامس، العدد الثالث، بغداد، العراق، ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

٤٦٤ ـ **كتاب الخط**: لأبي القاسم عبد الرحمٰن بن إسحاق الزجاجي (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٤٦٥ ـ **كتاب الصناعتين الكتابة والشعر**: لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تحقيق: علي البجاوي، محمد أبو الفضل، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٤٦٦ ـ **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**: للعلامة المنتجب الهمذاني (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٤٦٧ ـ **الكتاب لسيبويه**: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الرابعة ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٤٦٨ ـ **الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار**: لأبي بكر أحمد بن عبيد الله بن إدريس (من علماء القرن الرابع الهجري)، تحقيق: د. عبد العزيز بن حميد الجهني، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٨هـ.

٤٦٩ ـ **كتاب المصاحف**: لأبي بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٣١٦هـ)، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، مؤسسة فراس للنشر، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٤٧٠ ـ **الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها**: نصر بن علي بن محمد الشيرازي الفارس المعروف بابن أبي مريم، تحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ.

٤٧١ ـ **كشاف اصطلاحات الفنون**: محمد علي بن علي التهانوي (ت١١٥٨هـ)، تصحيح: المولوي محمد وجيه، والمولوي عبد الحق، والمولوي غلام قادر، دار قهرمان، إستانبول، تركيا، طبعة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٤٧٢ ـ **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، ترتيب وتصحيح: محمد عبد السلام شاهين، مكتبة دار الباز، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٤٧٣ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة وبكاتب جلبي (ت١٠٦٧هـ)، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٤٧٤ ـ **الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية**: محمد سالم محيسن، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٤٧٥ ـ **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة سنة ١٤٠٧هـ.

٤٧٦ ـ **كشف الغطاء في الوقف والابتداء**: صابر حسن أبو سليمان، دار المسلم، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٤٧٧ ـ **كشف اللثام عن وقف التمام للإمام نافع بن عبد الرحمٰن**: الدكتور محمد بن عبد الحميد محمد جار الله، دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٩م.

٤٧٨ ـ **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات**: لأبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة الصباح، سنة ١٤١٥هـ.

٤٧٩ ـ **كليات التجويد والقراءات (جمع وصياغة ودراسة وشرح)**: للدكتور فتحي العبيدي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

٤٨٠ ـ **الكليات**: لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: د. عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٤٨١ ـ **كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني**: إبراهيم بن عمر الجعبري (ت٧٣٢هـ)، تحقيق: أحمد اليزيدي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في المملكة المغربية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٤٨٢ ـ **كنوز ألطاف البرهان في رموز أوقاف القرآن**: محمد الصادق الهندي (كان حيًا ١٢٩٠هـ)، المطبعة التليانية الشهيرة بالكاستلية، مصر، طبعة ١٢٩٠هـ.

(اللام)

٤٨٣ ـ **لآلئ البيان في علوم القرآن**: أحمد فهيم النجار، مكتبة أولاد الشيخ، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

٤٨٤ ـ **اللآلئ السنية شرح المقدمة الجزرية**: أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني (ت٩٢٣هـ) عناية: حسن بن عباس، مؤسسة قرطبة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.

٤٨٥ ـ **لب اللباب في تحرير الأنساب**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمٰن السيوطي (ت٩١١هـ)، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٤٨٦ ـ **لباب التأويل في معاني التنزيل**: لعلاء الدين علي بن محمد البغدادي الصوفي المعروف بابن الخازن (ت٧٤١هـ)، تدقيق وتصحيح: أحمد علي المليحي، المطبعة العامرة الشرفية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٣٢١هـ.

٤٨٧ ـ **اللباب في علوم الكتاب**: لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي (ت بعد سنة ٨٨٠هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٤٨٨ ـ **لسان العرب**: للعلامة جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٤٨٩ ـ **لطائف الإشارات لفنون القراءات**: شهاب الدين القسطلاني (ت٩٢٣هـ) تحقيق: عامر السيد عثمان، د. عبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، طبعة ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

٤٩٠ ـ **اللغة العربية معناها ومبناها**: للدكتور تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، طبعة ١٩٧١م.

٤٩١ ـ **لمحات في أسرار الوقوف على رؤوس الآيات**: محمد بن شحادة الغول، مكتبة المتنبي، الدمام، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٤٩٢ ـ **اللمع في العربية**: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة الحديثة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٥م.

(الميم)

٤٩٣ ـ **الماتريدية دراسة وتقويمًا**: أحمد بن عوض الله الحربي، دار العاصمة، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

٤٩٤ ـ **المبدع في شرح المقنع**: لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن مفلح (ت٨٨٤هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ.

٤٩٥ ـ **المبسوط**: لأبي بكر محمد بن أحمد بن أحمد السرخسي (ت٤٩٠هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، طبعة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٤٩٦ ـ **مجاز القرآن**: لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت٢١٠هـ)، تعليق: محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٤٩٧ ـ **المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم**: للدكتور أحمد بن محمد الخراط، مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، السعودية ١٤٢٦هـ.

٤٩٨ ـ **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**: للحافظ محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، طبعة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

٤٩٩ ـ **مجمع الأمثال**: لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني (ت٥١٨هـ)، تحقيق: الدكتور جان عبد الله توما، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٥٠٠ ـ **مجمع البيان في تفسير القرآن**: لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي (من أعلام القرن السادس الهجرية)، تحقيق: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.

٥٠١ ـ **مجمل اللغة**: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٥٠٢ ـ **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**: جمع وترتيب: عبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي وابنه محمد، رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، السعودية، مصورة عن الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.

٥٠٣ ـ **محاسن التأويل**: محمد جمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢هـ)، وقف على طبعه وتصحيحه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٥٠٤ ـ **محاسن كتابة المصحف الإمام ومبرراته**: للدكتور أحمد شرشال، دار الحرمين، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ٢٠١٠م.

٥٠٥ ـ **محاضرات في علوم القرآن**: السيد أحمد ياسين أحمد الخياري (ت١٣٨٠هـ)، مطابع مؤسسة المدينة للصحافة (دار العلم)، جدة، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٥٠٦ ـ **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، طبعة ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٥٠٧ ـ **المحرر في علوم القرآن**: للدكتور مساعد بن سليمان الطيار، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، جدة، السعودية، الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٥٠٨ ـ **المحرر في الوقف والابتداء**: نجاح محمد كرنبة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٥٠٩ ـ **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت٥٤١هـ)، تحقيق: جماعة من الباحثين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ.

٥١٠ ـ **المحكم في نقط المصاحف**: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

٥١١ ـ المحكم والمحيط الأعظم في اللغة: لابن سيده علي بن إسماعيل (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٨م.

٥١٢ ـ المحلَّى بالآثار: للإمام علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: د. عبد الغفار البنداري، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٥١٣ ـ المختصر البارع في قراءة نافع: لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي (ت٧٤١هـ)، تحقيق: د. فتحي العبيدي، دار الرفاعي، دار القلم العربي، حلب، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ.

٥١٤ ـ مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات: للدكتور إبراهيم بن سعيد الدوسري، دار الحضارة، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ.

٥١٥ ـ مختصر في مذاهب القراء السبعة بالأمصار: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: أحمد محمود الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٥١٦ ـ مدارك التنزيل وحقائق التأويل: للإمام عبد الله بن أحمد النسفي (ت٧١٠هـ)، تحقيق: مروان الشعار، دار النفائس، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

٥١٧ ـ مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع: صفي الدين عبد المؤمن البغدادي (ت٧٣٩هـ)، تحقيق: علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م.

٥١٨ ـ المستدرك على الصحيحين: للحافظ محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.

٥١٩ ـ المستطاب في التجويد: أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني (ت٩٢٣هـ)، عناية: حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

٥٢٠ ـ المستنير في القراءات العشر: لأبي طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار البغدادي (ت٤٩٦هـ)، تحقيق: د. عمار أمين الددو، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٥٢١ ـ المسند: للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وزملائه، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٥٢٢ ـ مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة ١٤٠٨ ـ ١٩٨٨م.

٥٢٣ ـ المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر: المبارك بن الحسن بن أحمد الشهير أبو الكرم الشهرزوري، تحقيق: عثمان غزال، دار الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٥٢٤ ـ مصطلح الإشارات في القراءات الزوائد المروية عن الثقات: لابن القاصح البغدادي علي بن عثمان بن محمد (ت٨٠١هـ)، تحقيق: الدكتور عطية، دار الفكر بالأردن، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٥٢٥ ـ مصطلحات علم القراءات في ضوء علم المصطلح الحديث: للدكتور حمدي صلاح الهدهد، دار البصائر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٥٢٦ ـ مصطلحات علوم القرآن: للدكتور عبد الحليم عويس، دار الوفاء، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٥٢٧ ـ المعالم الأثيرة في السُّنَّة والسيرة: محمد محمد حسن شرَّاب، دار القلم، دمشق، سوريا، الدار الشامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٥٢٨ ـ معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء: محمود خليل الحصري (ت١٤٠١هـ)، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر، العدد الحادي والسبعون، السنة السابعة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

٥٢٩ ـ معالم التنزيل: الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦هـ)، تحقيق: جماعة من الباحثين، دار طيبة، الرياض، السعودية، طبعة ١٤٠٩هـ.

٥٣٠ ـ معاني الحروف: لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (ت٣٨٤هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، السعودية، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٥٣١ ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج: لأبي إسحاق إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، مصر، طبعة ١٤٢٤هـ.

٥٣٢ ـ معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٥٣٣ ـ **معاني القرآن**: للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٥٣٤ ـ **معاني القراءات**: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تحقيق ودراسة: د. عيد مصطفى درويش، د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ.

٥٣٥ ـ **معترك الأقران في إعجاز القرآن**: جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: علي البجاوي، دار الفكر العربي.

٥٣٦ ـ **معجم الأدباء**: لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٥٣٧ ـ **معجم البلدان**: لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ)، تحقيق: فريد الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٥٣٨ ـ **المعجم التجويدي لأشهر ألفاظ علم التجويد**: للدكتور عمر الشايجي، دار الصديق، الجبيل، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

٥٣٩ ـ **معجم تهذيب اللغة**: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٥٤٠ ـ **معجم علوم القرآن**: إبراهيم محمد الجرمي، دار القلم، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٥٤١ ـ **معجم القراءات**: للدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٥٤٢ ـ **معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) إمام القراء بالأندلس والمغرب**: وبيان الموجود منها والمفقود، طبعة بمناسبة الذكرى الألفية لظهور مدرسته في القراءات، للدكتور عبد الهادي حميتو، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م، الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية، أسفي، المملكة المغربية.

٥٤٣ ـ **معجم المؤلفين**: عمر رضا كحالة، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٥٤٤ ـ **معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به**: للدكتور عبد العلي المسؤول، دار السلام، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٥٤٥ ـ **معجم مصنفات القرآن الكريم**: للدكتور علي شواخ إسحاق، دار الرفاعي، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٥٤٦ ـ **معجم المطبوعات العربية والمعربة**: يوسف إليان سركيس الدمشقي، دار صادر، بيروت، لبنان، مطبعة سركيس بمصر، طبعة ١٣٤٦هـ ـ ١٩٢٨م.

٥٤٧ ـ **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٥٤٨ ـ **معجم مقاييس اللغة**: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق وضبط: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

٥٤٩ ـ **المعجم الوسيط**: مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، الطبعة الثالثة.

٥٥٠ ـ **معرفة الصحابة**: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد المهراني الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: د. محمد راضي بن حاج عثمان، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، مكتبة الحرمين بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٥٥١ ـ **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**: للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. طيار آلتي قولاج، من منشورات مركز البحوث الإسلامية التابع لوقف الديانة التركي، إستانبول، طبع بالأوفست بمطابع مديرية النشر والطباعة والتجارة التابعة لوقف الديانة التركي، أنقرة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٥٥٢ ـ **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٥٥٣ ـ **معرفة الوقوف**: رسالة موجزة في تعريف الوقف والابتداء، أحمد ميان التهانوي، لاهور، باكستان.

٥٥٤ ـ **المغني في أبواب العدل والتوحيد**: للقاضي عبد الجبار الهمذاني (ت٤١٥هـ)، دار الثقافة والإرشاد، مطبعة دار الكتب، الطبعة الأولى ١٣٨٠هـ.

٥٥٥ ـ **المغني في تصريف الأفعال**: لمحمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، مصر، طبعة ١٩٨٨م.

٥٥٦ ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.

٥٥٧ ـ **المغني**: لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ت٦٢٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله التركي، د. عبد الفتاح الحلو، مركز هجر للطباعة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٥٥٨ ـ **مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني**: لأبي العلاء الكرماني (ت بعد ٥٦٣هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم مصطفى مدلج، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.

٥٥٩ ـ **مفتاح تلخيص المفتاح**: محمد بن مظفر الخطيبي الخلخالي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. هاشم محمد هاشم محمود، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.

٥٦٠ ـ **مفتاح العلوم**: لأبي يعقوب يوسف بن محمد السكاكي (ت٦٢٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٥٦١ ـ **المفتاح في اختلاف القرأة السبعة**: عبد الوهاب بن محمد القرطبي (ت٤٦١هـ) تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٥٦٢ ـ **مفحمات الأقران في مبهمات القرآن**: للحافظ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: إياد خالد الطباع، مؤسسة الرسالة، بيروت، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٥٦٣ ـ **مفردات ألفاظ القرآن**: للعلامة الراغب الأصفهاني (ت٤٢٥هـ)، تحقيق: د. صفوان داوودي، دار القلم، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٨م.

٥٦٤ ـ **المفسّرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات**: محمد بن عبد الرحمٰن المغراوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٥٦٥ ـ **المقابلة في القرآن الكريم**: للدكتور بن عيسى باطاهر، دار عمار، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٥٦٦ ـ **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**: لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت٣٢٤هـ)، عنى بتصحيحه: هلمورت ريتر، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٥٦٧ ـ **مقالة كلا**: أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، المكتبة الدولية، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٥٦٨ ـ **المقتضب**: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، مصر، طبعة ١٣٩٩هـ.

٥٦٩ ـ **مقدمة شريفة كاشفة لما احتوت عليه من رسم الكلمات القرآنية وضبطها وعد الآي المنيفة**: للعلامة رضوان المخللاتي (ت١٣١١هـ)، تحقيق: عمر مالم به المراطي، مكتبة الإمام البخاري، الإسماعيلية، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.

٥٧٠ ـ **المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء**: لأبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، دار المصحف، دمشق، سوريا، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٥٧١ ـ **المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء**: لأبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، دار المصحف، دمشق، سوريا، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٥٧٢ ـ **المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار**: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دار الفكر، دمشق، سوريا، مصور عن الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٥٧٣ ـ **المكتفى في الوقف والابتدا**: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: د. جايد زيدان مخلف، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

٥٧٤ ـ **المكتفى في الوقف والابتدا**: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: د. محيى الدين عبد الرحمٰن رمضان، دار عمار، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٥٧٥ ـ **المكتفى في الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ**: للإمام أبي عمرو عثمان الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: د. يوسف عبد الرحمٰن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٥٧٦ ـ **الملل والنحل**: لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت٥٤٨هـ)، تحقيق: عبد الأمير علي مهنا، وعلي حسن فاعور، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٥٧٧ ـ **من أساليب التعبير القرآني (دراسة لغوية وأسلوبية في ضوء النحو القرآني)**: للدكتور طالب محمد الزوبعي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٦م.

٥٧٨ ـ **من أسرار الجمل الاستئنافية (دراسة لغوية قرآنية)**: للدكتور أيمن عبد الرازق الشوَّا، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٥٧٩ ـ **من بلاغة أسلوب المقابلة في القرآن الكريم**: للدكتورة: فتحية محمود فرج العقدة، مطبعة الأمانة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.

٥٨٠ ـ **منار الهدى في بيان الوقف والابتداء**: أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني (من أعيان القرن الحادي عشر الهجري)، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

٥٨١ ـ **منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات**: تقي الدين محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي الشهير بابن النجار (ت٩٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الله عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٥٨٢ ـ **المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية**: ملا علي القاري (ت١٠١٤هـ)، تحقيق: أسامة عطايا، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٥٨٣ ـ **منحة الرؤوف المعطي ببيان ضعف وقوف الشيخ الهبطي**: عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري، دار الطباعة الحديثة، الدار البيضاء بالمغرب.

٥٨٤ ـ **منظومة المفيد في التجويد**: أحمد بن أحمد بن بدر الدين الطيبي (ت٩٧٩هـ)، تحقيق: د. أيمن رشدي سويد، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

٥٨٥ ـ **منظومة المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه**: محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: د. أيمن رشدي سويد، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، السعودية، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.

٥٨٦ ـ **منهجية ابن أبي جمعة الهبطي في أوقاف القرآن الكريم**: ابن حنفية العابدين، دار الإمام مالك، الجزائر، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.

٥٨٧ ـ **المهمات في علم الوقف والابتداء**: أيمن عبد الرزاق الشوَّا، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٥٨٨ ـ **مواضع الوقف اللازم والوقف الممنوع في القرآن الكريم وفق طباعة مجمَّع الملك فهد**: تخريج وترتيب: مسفر بن عبد الله العجمة، المطبعة الأهلية للأوفست، الطائف، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٥٨٩ ـ **مواقف النُّحَاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري**: الدكتور شعبان صلاح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، سنة ٢٠٠٥م.

٥٩٠ ـ **الموسوعة الفقهية**: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت، الطبعة الثانية ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٥٩١ ـ **الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم**: مجموعة من الباحثين من إصدارات مجلة الحكمة، بريطانيا، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٥٩٢ ـ **الموصول لفظًا المفصول معنى في القرآن الكريم**: خلود شاكر العبدلي، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ.

٥٩٣ ـ **الموضح في التجويد**: عبد الوهاب بن محمد القرطبي (ت٤٦١هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٥٩٤ ـ **موطأ الإمام مالك**: تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٥٩٥ ـ **الميسر في علم التجويد**: للدكتور غانم قدوري الحمد، معهد الإمام الشاطبي، سلسلة المقررات الدراسية (٤)، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

(النون)

٥٩٦ ـ **النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع**: للعلامة الشيخ: إبراهيم المارغني، دار الفكر للطباعة، ١٤١٩هـ.

٥٩٧ ـ **النحو الوافي**: عباس حسن، آوند دانش للطباعة، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٥٩٨ ـ **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**: لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمٰن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٥٩٩ ـ **نزهة الطرف في علم الصرف**: لأبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الزهراء، القاهرة، مصر، طبعة ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٦٠٠ ـ **النشر في القراءات العشر**: لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تصحيح: أحمد محمد دهمان، مطبعة التوفيق، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى ١٣٤٥هـ.

٦٠١ ـ **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**: لمحمد بن الطيب القادري، تحقيق: محمد حجي وأحمد التوفيق، ج ١: دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، ج ٢: مطبعة النجاح، الدار البيضاء.

٦٠٢ ـ **نظام الأداء في الوقف والابتداء**: لأبي الأصبغ الأندلسي المعروف بابن الطحان (ت٥٦٠هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

٦٠٣ ـ **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**: للإمام: برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (ت٨٨٥هـ)، مطبعة دائرة المعارف، حيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

٦٠٤ ـ **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**: أحمد بن المقري التلمساني (ت١٠٤١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، مصور عن الطبعة الأولى ٢٠٠٤م.

٦٠٥ ـ **نكت الهميان**: للصفدي، مطبعة الجمالية، سنة ١٩١١م.

٦٠٦ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**: لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر الزاوي، محمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، طبعة ١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م.

٦٠٧ ـ **نهاية القول المفيد في علم التجويد**: للعلامة محمد مكي نصر، تحقيق: محمود الزهيري، دار الجنان، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

٦٠٨ ـ **النور السافر عن أخبار القرن العاشر**: للعلامة عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيدروس الحسيني الحضرمي اليمني الهندي (ت١٠٣٨هـ)، تحقيق: د. أحمد حالو، محمود الأرنؤوط، أكرم البوشي، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

٦٠٩ ـ **النور المبين في تجويد القرآن الكريم**: محاضرات الدكتور الشيخ: أيمن رشدي سويد، إعداد: ميسون أحمد راتب دهمان، دار أفنان، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٦١٠ ـ **نيل المرام من تفسير آيات الأحكام**: للعلامة صديق بن حسن القِنَّوجي (ت١٣٠٧هـ)، تحقيق: رائد بن صبري، رمادي للنشر، الدمام، السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

(الهاء)

٦١١ ـ **هجاء مصاحف الأمصار**: لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت٤٤٠هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٣٠هـ.

٦١٢ ـ **الهداية إلى بلوغ النهاية**: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: جماعة من الباحثين، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٦١٣ ـ **هداية القاري إلى تجويد كلام الباري**: عبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، الطبعة الثانية.

٦١٤ ـ **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**: إسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، إستانبول، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، طبعة ١٩٥١م.

٦١٥ ـ **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

(الواو)

٦١٦ ـ **الوافي بالوفيات**: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق وعناية: مجموعة من الباحثين، مؤسسة الريان، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

٦١٧ ـ **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**: لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت٤٦٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

٦١٨ ـ **الوصل والوقف وأثرهما في بيان معاني التنزيل**: للدكتور أحمد بن أحمد شرشال الجزائري، بحث محكم، دار الحرمين، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

٦١٩ ـ **الوضع في الحديث**: عمر بن حسن عثمان فلاتة، مكتبة الغزالي بدمشق، مؤسسة مناهل العرفان ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٦٢٠ ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خَلِّكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة ٢٠٠٥م.

٦٢١ ـ **الوقف بين اللغة والقرآن**: حسانين إبراهيم حسانين، طبعة خاصة بمصر، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٦٢٢ ـ **وقف التجاذب في القرآن الكريم**: للدكتور عبد العزيز بن علي الحربي، دار ابن حزم، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٦٢٣ ـ **الوقف على كلا وبلى ونعم في القرآن الكريم**: جمال بن إبراهيم القرش، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

٦٢٤ ـ **الوقف في العربية على ضوء اللسانيات**: للدكتور عبد البديع النيرباني، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م.

٦٢٥ ـ **الوقف في العربية**: للدكتور محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٦٢٦ ـ **الوقف في القراءات القرآنية وأثره في الإعراب والمعنى**: للدكتور مجدي محمد حسين، دار ابن خلدون للتراث، الإسكندرية، مصر.

٦٢٧ ـ **الوقف القرآني وأثره في الترجيح عند الحنفية**: للدكتور عزت شحاتة كرار، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٦٢٨ ـ **الوقف اللازم في القرآن الكريم دراسة دلالية**: للدكتور محمود زين العابدين محمد، مكتبة دار الفجر الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، طبعة سنة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٦٢٩ ـ **الوقف اللازم في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية**: إسماعيل صادق عبد الرحيم إسماعيل، دار البصائر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٦٣٠ ـ **الوقف اللازم في القرآن الكريم**: جمال بن إبراهيم القرش، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.

٦٣١ ـ **الوقف اللازم والممنوع بين القُرَّاء والنُّحاة**: للدكتور محمد المختار المهدي، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٦٣٢ ـ **الوقف الممنوع في القرآن الكريم مواضعه وأسراره البلاغية**: للدكتور إسماعيل صادق عبد الرحيم، دار البصائر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.

٦٣٣ ـ **الوقف والابتداء في ضوء علم اللسانيات الحديث**: للدكتور أحمد عارف حجازي، دار فرحة، المنيا، مصر، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.

٦٣٤ ـ **الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ**: لأبي جعفر محمد بن سعدان الكوفي الضرير (ت٢٣١هـ)، تحقيق وشرح: أبو بشر محمد خليل الزروق، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

٦٣٥ ـ **الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم**: للدكتور عبد الكريم إبراهيم عوض صالح، دار السلام، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

٦٣٦ ـ **الوقف والابتداء**: لأبي عبد الله محمد بن طيفور السَّجاوندي (ت٥٦٠هـ)، تحقيق: د. محسن هاشم درويش، دار المناهج، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٦٣٧ ـ **الوقف والإبدال والإعلال**: للدكتور أمين علي السيد، مكتبة الزهراء، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى.

٦٣٨ ـ **الوقوف اللازمة في القرآن الكريم وعلاقتها بالمعنى والإعراب**: للدكتور حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

الدوريات

٦٣٩ ـ **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**: الحولية الثانية والعشرون، سنة ١٤٢٢ ـ ١٤٢٣هـ، بعنوان: الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني، للدكتور أبو أوس إبراهيم الشمسان، مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت.

٦٤٠ ـ **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**: الحولية الحادية والعشرون، سنة ١٤٢١ ـ ١٤٢٢هـ، بعنوان: الوقف ووظائفه عند النحويين والقُرَّاء، للدكتور محمد خليل نصر الله فراج، مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت.

٦٤١ ـ **مجلة آداب الرافدين**: العدد الثامن، ٢٤ شعبان سنة ١٣٩٧هـ.

٦٤٢ ـ **مجلة البحوث والدراسات الإسلامية**: العدد السابع عشر، سنة ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م، ديوان الوقف السُّنِّي، مركز البحوث والدراسات الإسلامية.

٦٤٣ ـ **مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**: العدد الثالث والخمسون، محرم ١٤٢٧هـ.

٦٤٤ ـ **مجلة جامعة الملك سعود**: المجلد التاسع، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية (١)، سنة ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

٦٤٥ ـ **مجلة حروف عربية بدبي**: العدد التاسع عشر، السنة السادسة، رمضان ١٤٢٨هـ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧م، مقال بعنوان: الخط العربي في رحاب مكة، المؤرِّخ الكبير كاتب مصحف مكة الشيخ: محمد طاهر الكردي المكي، للكاتب: عبد الرحمٰن أمجد.

٦٤٦ ـ **مجلة الحكمة**: العدد الثالث والعشرون، رجب سنة ١٤٢٢هـ، بريطانيا.

٦٤٧ ـ **مجلة دعوة الحق المغربية**: العدد (٤)، السنة الحادية عشرة، فبراير/شباط ١٩٦٨م.

٦٤٨ ـ **مجلة دعوة الحق المغربية**: العدد (٣٠٠)، المملكة المغربية.

٦٤٩ ـ **مجلة الرسالة الإسلامية**: السنة الحادية عشرة، ربيع الثاني ١٣٩٨هـ، العدد (١١٣).

٦٥٠ ـ **مجلة الشريعة والقانون**: العدد الرابع والثلاثون، السنة الثانية والعشرون، ربيع الثاني ١٤٢٩هـ، مجلس النشر العلمي، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

٦٥١ ـ **مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية**: العدد الرابع والثلاثون، ذو الحجة ١٤٢٨هـ، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

٦٥٢ ـ **مجلة كلية اللغة العربية**: جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالمنصورة، العدد التاسع، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٦٥٣ ـ **مجلة كنوز الفرقان**: تصدر عن الاتحاد العام لجماعة القُرَّاء، المجلد الأول، العدد السادس، جمادى الأولى ١٣٦٨هـ، السنة الأولى، بحث عن الوقف اللازم لفضيلة شيخ عموم المقارئ المصرية: علي محمد الضباع.

٦٥٤ ـ **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**: سنة ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م، المجلد (٢٦)، مقال بعنوان ذكرى حفني ناصف، للكاتب: عبد الحميد حسن.

٦٥٥ ـ **مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية**: العدد التاسع، السنة الخامسة، جمادى الآخرة ١٤٣١هـ، تصدر عن مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، جدة، السعودية.

٦٥٦ ـ **مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية**: العدد الخامس، السنة الثالثة، جمادى الآخرة سنة ١٤٢٩هـ، تصدر عن مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، جدة، السعودية.

٦٥٧ ـ **مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية**: العدد الرابع، السنة الثانية، ذو الحجة ١٤٢٨هـ، تصدر عن مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، جدة، السعودية.

٦٥٨ ـ **مجلة المورد العراقية**: المجلد الثامن، العدد الثاني، سنة ١٩٧٩م.

٦٥٩ ـ **مجلة المورد العراقية**: المجلد الحادي والثلاثون، العدد الثالث والرابع، سنة ٢٠٠٤م.

٦٦٠ ـ **مجلد المجمع العلمي العراقي**: المجلد الحادي والثلاثون، الجزء الرابع، ذو القعدة سنة ١٤٠٠هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٧
أهمية الموضوع، وأسباب اختياره	٩
أهداف البحث	٩
الدِّراسات السَّابقة	١٠
الجوانب الجديدة في هذا البحث	١٣
خُطَّة البحث	١٥
منهج البحث	١٩
ختام المقدمة	٢١
التمهيد: ويشتمل على: نشأة علم الوقف والابتداء، وأهميته	٢٣
المبحث الأوَّل: المعالم الأولى للوقف والابتداء في اللسان العربي	٢٤
المبحث الثاني: المعالم الأولى للوقف والابتداء في القرآن الكريم	٣٧
المبحث الثالث: باكورة التصنيف في علم الوقف والابتداء	٥١
مناهج العلماء في تصنيفهم للوقف والابتداء	٥٥
المبحث الرابع: أهمية علم الوقف والابتداء	٨٦
القسم الأول	
الدراسة النظرية	
الفصل الأول: **مسالك العلماء في الوقف والابتداء، ومناقشتها**	٩٥
تمهيد: سبب اختيار العلماء المذكورين	٩٩

الموضوع | الصفحة

المبحث الأول: مسلك الإمام أبي جعفر محمد بن سَعْدَان الكُوفي (ت: ٢٣١هـ) ١٠٣
المطلب الأول: التعريف بالمصنِّف ١٠٣
المطلب الثاني: التعريف بالمصنَّف ١٠٤
المطلب الثالث: أقسام الوقف عند المصنِّف ١٠٥
المبحث الثاني: مسلك الإمام أبي بكر محمد بن القاسم الأنْبَاري (ت: ٣٢٨هـ) ١٠٩
المطلب الأول: التعريف بالمصنِّف ١٠٩
المطلب الثاني: التعريف بالمصنَّف ١١٠
المطلب الثالث: أقسام الوقف عند المصنِّف ١١٤
المبحث الثالث: مسلك الإمام أبي جعفر أحمد بن محمد النَّحَّاس (ت: ٣٣٨هـ) ١١٨
المطلب الأول: التعريف بالمصنِّف ١١٨
المطلب الثاني: التعريف بالمصنَّف ١١٩
المطلب الثالث: أقسام الوقف عند المصنِّف ١٢٣
المبحث الرابع: مسلك الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الدَّاني (ت: ٤٤٤هـ) ١٢٦
المطلب الأول: التعريف بالمصنِّف ١٢٦
المطلب الثاني: التعريف بالمصنَّف ١٢٨
المطلب الثالث: أقسام الوقف عند المصنِّف ١٣١
المبحث الخامس: مسلك الإمام أبي محمد الحسن بن علي العُمَاني (كان حيًّا ٥٠٠هـ) ١٣٤
المطلب الأول: التعريف بالمصنِّف ١٣٤
المطلب الثاني: التعريف بالمصنَّف ١٣٨
المطلب الثالث: أقسام الوقف عند المصنِّف ١٤٢

الموضوع | الصفحة

المبحث السادس: مسلك الإمام أبي الحسن علي بن أحمد الغزَّال (ت: ٥١٦هـ) ١٤٧
المطلب الأول: التعريف بالمصنِّف ١٤٧
المطلب الثاني: التعريف بالمصنَّف ١٤٨
المطلب الثالث: أقسام الوقف عند المصنِّف ١٥١
المبحث السابع: مسلك الإمام أبي عبد الله محمد بن طيفور السَّجَاوَندي (ت: ٥٦٠هـ) ١٥٥
المطلب الأول: التعريف بالمصنِّف ١٥٥
المطلب الثاني: التعريف بالمصنَّف ١٥٦
المطلب الثالث: أقسام الوقف عند المصنِّف ١٦١
المبحث الثامن: مسلك الإمام أبي العلاء الحسن بن أحمد الهَمَذَاني (ت: ٥٦٩هـ) ١٦٥
المطلب الأول: التعريف بالمصنِّف ١٦٥
المطلب الثاني: التعريف بالمصنَّف ١٦٦
المطلب الثالث: أقسام الوقف عند المصنِّف ١٦٩
المبحث التاسع: مسلك الإمام أبي الحسن علي بن محمد السَّخَاوي (ت: ٦٤٣هـ) ١٧٥
المطلب الأول: التعريف بالمصنِّف ١٧٥
المطلب الثاني: التعريف بالمصنَّف ١٧٦
المطلب الثالث: أقسام الوقف عند المصنِّف ١٧٨
المبحث العاشر: مسلك الإمام أبي محمد عبد الله بن جمال الدين النَّكْزَاوي (ت: ٦٨٣هـ) ١٨١
المطلب الأول: التعريف بالمصنِّف ١٨١
المطلب الثاني: التعريف بالمصنَّف ١٨٢
المطلب الثالث: أقسام الوقف عند المصنِّف ١٨٤

الموضوع	الصفحة
المبحث الحادي عشر: مسلك الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن عمر الجَعْبَري (ت: ٧٣٢هـ)	١٨٧
المطلب الأول: التعريف بالمصنِّف	١٨٧
المطلب الثاني: التعريف بالمصنَّف	١٨٨
المطلب الثالث: أقسام الوقف عند المصنِّف	١٩١
المبحث الثاني عشر: مسلك الإمام أبي الخير محمد بن محمد بن الجَزَري (ت: ٨٣٣هـ)	١٩٥
المطلب الأول: التعريف بالمصنِّف	١٩٥
المطلب الثاني: التعريف بالمصنَّف	١٩٦
المطلب الثالث: أقسام الوقف عند المصنِّف	١٩٩
المبحث الثالث عشر: مسلك الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي جُمْعَة الهَبْطي (ت: ٩٣٠هـ)	٢٠٢
المطلب الأول: التعريف بالمصنِّف	٢٠٢
المطلب الثاني: التعريف بالمصنَّف	٢٠٣
المطلب الثالث: أقسام الوقف عند المصنِّف	٢٠٦
المبحث الرابع عشر: مسلك الإمام أحمد بن محمد الأشْمُوني (من أعيان القرن الحادي عشر الهجري)	٢١٤
المطلب الأول: التعريف بالمصنِّف	٢١٤
المطلب الثاني: التعريف بالمصنَّف	٢١٥
المطلب الثالث: أقسام الوقف عند المصنِّف	٢١٨
الفصل الثاني: أسباب اختلاف وقوف القرآن الكريم	٢٢٣
المبحث الأول: اختلاف القراءات	٢٢٦
المبحث الثاني: اختلاف التفسير	٢٤٣
المبحث الثالث: اختلاف العقائد	٢٥٨
المبحث الرابع: اختلاف الأحكام والمذاهب الفقهية	٢٧٦
المبحث الخامس: اختلاف الإعراب	٢٩٤

الموضوع	الصفحة
المبحث السادس: اختلاف الأسلوب البلاغي	٣٢٤
الفصل الثالث: قواعد الوقف وآثاره	٣٤٥
المبحث الأول: الوقف	٣٤٦
المطلب الأول: قواعد الوقف	٣٥٥
المطلب الثاني: الآثار المترتبة على قواعد الوقف	٣٨٠
المطلب الثالث: غرائب الوقوف، وضوابطها	٤٠٩
المبحث الثاني: الابتداء	٤٢٩
المطلب الأول: قواعد الابتداء	٤٣٢
المطلب الثاني: الآثار المترتبة على قواعد الابتداء	٤٥١
المطلب الثالث: غرائب الابتداء، وضوابطه	٤٦٠
الفصل الرابع: مصطلحات الوقف، ورموزه	٤٧١
التمهيد: نشأة المصطلحات والرموز	٤٧٢
المبحث الأول: مصطلحات الوقف، وتعريفها	٤٧٩
المبحث الثاني: رموز الوقف في بعض المصاحف المطبوعة	٤٩٠
التمهيد: سبب اختيار المصاحف المذكورة	٤٩٠
المطلب الأول: مصحف المغرب، برواية ورش عن نافع	٤٩٣
المطلب الثاني: مصحف الجماهيرية، برواية قالون عن نافع	٤٩٦
المطلب الثالث: مصحف إفريقيا، برواية الدوري عن أبي عمرو	٤٩٨
المطلب الرابع: مصحف الملك فؤاد، برواية حفص عن عاصم	٤٩٨
المطلب الخامس: مصحف المدينة النبوية، برواية حفص عن عاصم	٥٠٢
المطلب السادس: المصحف الباكستاني، برواية حفص عن عاصم	٥٠٨
المبحث الثالث: حُكم الالتزام بمصطلحات الوقف، ورموزه	٥١٠
القسم الثاني	
الدِّراسة التطبيقية	
الموضع الأول	٥١٧
الموضع الثاني	٥١٩

الموضوع	الصفحة
الموضع الثالث	٥٢١
الموضع الرابع	٥٢٣
الموضع الخامس	٥٢٥
الموضع السادس	٥٢٧
الموضع السابع	٥٢٩
الموضع الثامن	٥٣١
الموضع التاسع	٥٣٣
الموضع العاشر	٥٣٤
الموضع الحادي عشر	٥٣٦
الموضع الثاني عشر	٥٣٧
الموضع الثالث عشر	٥٣٩
الموضع الرابع عشر	٥٤١
الموضع الخامس عشر	٥٤٣
الموضع السادس عشر	٥٤٤
الموضع السابع عشر	٥٤٦
الخاتمة	٥٤٩
المُلحَق	٥٥٧
الفهارس العلمية	٥٨٣
فهرس الآيات القرآنية	٥٨٥
فهرس الأحاديث والآثار	٦٤٣
فهرس الأشعار	٦٤٥
فهرس الأعلام	٦٤٩
فهرس المصطلحات العلمية	٦٥٩
فهرس الكتب	٦٦٥
فهرس الكلمات الغريبة	٦٧٥
فهرس المواضع والأماكن	٦٧٧

الموضوع	الصفحة
فهرس الفرق والطوائف	٦٧٩
فهرس المصادر والمراجع	٦٨١
فهرس الموضوعات	٧٤٣

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصَّالحات

كرسيُّ القرآنِ الكريمِ وعلومِهِ... في سُطور

تعريف الكرسي:

كرسي القرآن الكريم وعلومه هو كرسي أبحاث ودراسات متخصص في الدراسات القرآنية وما يتصل بها، ورؤيته تحقيق الريادة في خدمة البحث العلمي في القرآن الكريم وعلومه، ودعم الباحثين المتخصصين في هذا المجال، ومقره قسم الدراسات القرآنية بكلية التربية بجامعة الملك سعود. وقد صدر قرار إنشائه بتاريخ ٦ ذي القعدة عام ١٤٣٢هـ.

ويشغل منصب أستاذ الكرسي معالي الشيخ الدكتور صالح بن عبد الله بن حميد إمام وخطيب المسجد الحرام بمكة المكرمة، وعضو هيئة كبار العلماء بالسعودية.

كما يشرف على الكرسي الأستاذ الدكتور عبد الرحمٰن بن معاضة الشهري أستاذ القرآن وعلومه بقسم الدراسات القرآنية بجامعة الملك سعود.

ويضم الكرسي في مجلسه العلمي ولجانه نخبة من أساتذة الدراسات القرآنية بجامعة الملك سعود، ويتعاون الكرسي في تنفيذ مشروعاته العلمية مع كافة الباحثين المتخصصين في الجامعات، وكذلك مع طلاب الدراسات العليا.

أهداف الكرسي:

- تطوير الدراسات المتصلة بالقرآن الكريم واستشراف مستقبلها.
- تطوير مقررات الدراسات القرآنية في الجامعات، والأساتذة المتخصصين في تدريسها.
- بناء المعايير والمؤشرات لتطوير الدراسات المتعلقة بالقرآن وعلومه.
- دعم مراكز البحوث والدراسات القرآنية وعقد الشراكات معها لتحقيق أهداف الكرسي.
- كشف الشبهات المعاصرة والمثارة حول القرآن الكريم والتصدي لها بالبحوث والدراسات والوسائل المناسبة، وتأهيل الباحثين.

من وسائلنا:

- إجراء الدراسات والأبحاث، وعقد المؤتمرات واللقاءات وحلقات النقاش.
- نشر الأبحاث والدراسات والرسائل العلمية.
- استقطاب الباحثين المتميزين في خدمة القرآن وعلومه وتأهيلهم.
- إصدار الموسوعات والمعاجم والدراسات والنشرات والمجلات العلمية.

للتواصل:

هاتف: ٠٠٩٦٦١١٤٦٧٤٧٤٤

بريد إلكتروني: quranchair@ksu.edu.sa

الموقع: http://c.ksu.edu.sa/quranchair

تويتر: @quranchair

جامعة الملك سعود ـ كلية التربية ـ قسم الثقافة الإسلامية ـ ص.ب. ٢٤٢١٩٩ الرياض ١١٣٢٢